حاتم السر سكينجو

السودان

رئيس مع إيقاف التنفيذ

تجربتي مع انتخابات ٢٠١٠



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : السودان.. رئيس مع إيقاف التنفيذ

المؤلف : حاتم السر سكينجو

رقم الإيداع : ٢٠١١/٥٨٢٨

الطبعة الأولى ٢٠١١



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ - ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

الإهـــداء

إلى من وهبت لي دنيا من صنعها

وأسبغت عليّ بركة دعائها

إلى والدتي الحاجة السهوة السنجك

أهديها هذا العمل اعترافاً بجميلها

حاتم

السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل الأول

المقدمة
شكر وعرفان
هذا الكتاب

المقدمة

■ ■ ■

درج المؤلفون فى عصرنا الراهن على اللجوء إلى أصحاب الأقلام المعروفة من المفكرين والمبدعين والكتاب وبعض وجهاء المجتمع والطلب منهم كتابة مقدمة لمؤلفاتهم ودرجت دور النشر لأسباب تسويقية على إبراز اسم كاتب المقدمة بصورة أوضح وأكبر من اسم مؤلف الكتاب. وتعتبر هذه الظاهرة دخيلة لأننى وقفت على تجارب قدامى المؤلفين الذين كانوا لا يطلبون من أحد أن يقدم لمؤلفاتهم بل كانوا هم الذين يضعون للقارئ شرحاً حقيقياً لمحتويات مؤلفاتهم بدون زيادة أو نقصان وإن كان بأسلوب مشوق يشد القارئ لقراءة الكتاب. وبما أن العائد الربحى ليس من بين أهدافى لإصدار هذا الكتاب وبما أنى لا أحتاج إلى المدح والإطراء الذى عادة ما يجد مقدم الكتاب نفسه مضطرا إليه حتى لو لم تكن الإصدارة تستحق ذلك فقد قررت ألّا اطلب من أى شخص كتابة مقدمة لهذا الكتاب؛ بالرغم من فخري واعتزازي بمن كانوا على أتم الاستعداد للقيام بهذه المهمة من المفكرين والمبدعين والكتاب من داخل وخارج السودان. ووجدت نفسى مكتفياً ومقتنعاً بما قرأته في كتاب «النور السافر عن أخبار القرن العاشر» لمحيي الدين العيدروس أن الشيخ صفي الدين أبو السرور بن المرادي الشهير بالمزجد (ت ٩٣٠ هـ) قد ألّف مصنفاً في الفقه أسماه «العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب». وهو كتاب كاسمه كما وصفه جامعه رحمه الله شعرًا حيث قال عنه:

ألا أن العباب أجل سفر من الكتب القديمة والجديدة

كتاب قد تعبت عليه دهرا وخضت لجمعه كتبا عديدة

وقربت القصي لطالبيه وكانت مسافته بعيدة

وغصت على الخبايا في الزوايا فهاهي فيه بارزة عتيدة

إلهي اجعله ذخرا وضاعف ثوابي من عطاياك الحميدة

وجد بقبوله واجعل جزائي رضاك وجنة الخلد المشيدة

وأتمنى أن يكون كتابى هذا مثل كتاب الشيخ المزجد له نصيب من اسمه، لا يحتاج إلى شرح أو تقديم فيعرف من عنوانه وكما قال جامع العباب عن سفره فإنى قد تعبت عليه وخضت لإعداده وثائق جمة وأبرزت فيه كل الزوايا الخافية فى العملية الانتخابية -ما استطعت- وسردت من خلال صفحاته خلاصة التجربة التى خضتها، فأسال الله تعالى أن يفيد به وأن يجود بقبوله لدى القراء الكرام.

والله الموفق وهو المستعان،،،

المؤلف

شكر مستحق.. وعرفان واجب

■ ■ ■

أذكر أنى اصطفيت مجموعة من الأصدقاء خاطبتهم برسالة فى يوليو ٢٠١٠م طارحًا عليهم فكرة نيتى التوثيق للتجربة الانتخابية التى انتهت فى السودان بخيرها وشرها وتباينت ردودهم حيال ذلك، فاليوم وأنا أقدم هذا الكتاب للقارئ الكريم أجد لزاماً على أن أتوجه باسمى آيات الشكر والتقدير لكل الذين قدموا لى الدعم والتشجيع وساهموا معى بتقديم الرأى وإسداء النصح والشكر موصول أيضاً للذين وصلتهم رسالتى وحرمتهم ظروفهم من الرد عليها ويمتد للذين وصلتهم الرسالة ولم يتفضلوا بالرد عليها.

لعله من المستحيل التنويه حرفياً بكل المساعدات القيمة التى تلقيتها من عدد كبير من الأصدقاء الأعزاء خلال مراحل إعداد هذا الكتاب،ولكننى أشعر أن امتنانى للبعض هو من الضخامة بحيث أنه سيكون من قبيل الجفاء وانعدام المراعاة ونكران الجميل إذا لم أذكر أسماءهم،وعليه فإننى أود أن أزجى شكراً خاصاً لشقيقي الأصغر الأستاذ عمر سكينجو المحامي الذي رغم ظروف مرضه قام خلال تواجده بالقاهرة مستشفيًا بالمساهمة في عملية المراجعة والضبط .

وإنى مدين بالفضل بصفة خاصة للسيد فتحي محمد هاشم ومكتبة جزيرة الورد أحد أهم وأكبر دور النشر بالقاهرة والذى يسر لنا أمر الطباعة والتوزيع والنشر وقدم لنا عن طيب خاطر كل خبراته فى هذا المجال.

أما الشكر المستحق والعرفان الواجب فللأخ العزيز الأستاذ عمر البشير الترابى معترفاً له بالفضل الكبير والدعم الأصيل من خلال تحمسه للفكرة وتشجيعه المستمر لإصدار الكتاب فقد كان معاوناً بالرأى ومساعداً بجمع المعلومات وساهراً الليالى فى مراجعة المسودات وضبطها بلا كلل أو ملل.

والشكر آخراً وليس أخيراً لزوجتى العزيزة التى صبرت علىَّ ولم تعكر صفو انكبابى خلال مراحل إعداد هذا الكتاب إلا بسؤالها الساخر الذى ظلت توجهه لى يومياً «هو محمد أحمد ده آخروا متين.؟! طيب .. تصبح على خير».

حاتم السر سكينجو

لندن أبريل ٢٠١١م

هذا الكتاب

■ ■ ■

الجدل المثار حول العملية الانتخابية الأخيرة التى جرت فى السودان فى الفترة من ١١ أبريل ٢٠١٠ إلى ١٨أبريل ٢٠١٠م والتساؤلات الحائرة المطروحة حول نزاهتها وسلامتها ووفائها بالمعايير المطلوبة وردود الأفعال التى صاحبتها قبولا ورفضا والتداعيات التى أحدثتها نتائجها، كل هذا وغيره دفعنا إلى الدخول فى عالم الكتابة والتوثيق وحدا بنا إلى الولوج لهذا المضمار الذى له فرسانه المعروفين .

وإنى إذ اخترت تناول الحديث عن الانتخابات الأخيرة فى السودان ٢٠١٠م فإنى آثرت تناولها من خلال فصول وأبواب عرضت فيها الظروف التى نُظمت فيها الانتخابات والأسباب التى أدت إلى إجرائها فى هذا التوقيت و أجبت على السؤال لماذا تم اختيارى مرشحا لرئاسة الجمهورية؟ وهل كنت متوقعا ذلك؟ وهل حلمت بأنى سأصبح يوماً رئيساً للسودان؟ وما الذي كنت سأفعله إذا تم انتخابى رئيسا للسودان؟ كما تناولت الملابسات التى اكتنفت مسير العملية الانتخابية بالبلاد والتجاوزات والانتهاكات التى قوّضت نزاهتها وبيان ما لها وما عليها، ورصد سلبياتها العديدة وإيجابياتها القليلة وصولا إلى المحاولة على الإجابة للسؤال المركزى: لماذا فشل أهل السودان فى إجراء انتخابات حرة ونزيهة؟وناقشت تجاوزات المفوضية القومية للانتخابات وحيادتها السلبى وبينت بالدليل القاطع كيف أنها كانت إدارة شائهة ومراقبة ناقصة وحيادية منعدمة وتناولت دور المال والتمويل فى العملية الانتخابية ورصدت المشهد الإعلامى فى الانتخابات وأداء وسائل الإعلام السودانية أثناء الحملة الانتخابية وشرحت كيف كان فاقداً للمصداقية والحيادية وبعيدا عن المهنية بانحيازه الكامل للحزب الحاكم وخصصت فصلا كاملا لرصد الانحرافات والتجاوزات وعمليات التزوير التى شابت العملية الانتخابية للدرجة التى لم تجد من يشهد لها بالنزاهة أو الشفافية إلا الحزب الحاكم ومفوضية الانتخابات.ومن ثم خلصت إلى أن الانتخابات الأخيرة وبما شهدته من عمليات

تزوير وتلبيس وتسويد وتلاعب كانت هى القشة التى قصمت ظهر الوحدة السودانية وعجلت بعملية الانفصال.

حاولت جاهداً تتبع مراحل العملية الانتخابية المختلفة و الإدلاء بشهادتى حولها للأمانة والتاريخ من خلال سرد للأحداث من وجهة نظرى كشاهد عيان خاض غمار التجربة مرشحا لرئاسة الجمهورية فى السودان ومشاركا فى الانتخابات مشاركة حقيقية ومنافسا للفوز على مقعد الرئاسة منذ بداية العملية الانتخابية حتى نهايتها.

ينبغى أن أوضح للقارئ الكريم أن هذه الدراسة ليست انطباعات شخصية كما أنها ليست دراسة نقدية للعملية الانتخابية والممارسات المصاحبة لها ولم يكن هدفى تحليل وتقييم العملية الانتخابية فى السودان رغم الأهمية القصوى لكل ذلك إلا أنه يقع خارج دائرة اهتمام الدراسة التى هى عبارة عن محاولة منى كمرشح لرئاسة الجمهورية لسرد وتوثيق تجربة عملية خضتها كشاهد عيان ولاعب رئيسى وليس مراقبا، ولذلك كانت مصادر المعلومات نابعة من التجربة ومن المشاهدات ومن الممارسة اليومية للعملية الانتخابية فى مراحلها المختلفة وليست نتاج مقابلات أو حوارات أو تقارير لجان ومنظمات وأعترف بأنها ليست دراسة أكاديمية عن الانتخابات ولكنى أتمنى أن تساهم فى سد فراغ قائم وأن تكون مصدرا إضافيا للمعلومات الانتخابية فى السودان وأن تعين المراكز المتخصصة والباحثين والدارسين والناشطين السياسيين من خلال توفيرها لمادة يمكن تطويرها بالتحليل والتعاطى معها بواسطة الأكاديميين المختصين فى هذا المجال بما يفيد التوثيق للانتخابات السودانية على ضوء الحقائق والمعلومات والظواهر التى تمكنت من رصدها وسردها.

ورغم أن كثيرين قدموا إسهامات هامة ومقدرة وجوهرية لهذه الدراسة إلا أن النتائج التى توصلت إليها والآراء التى وردت بها هى آرائى وحدى وإننى لعلى قناعة بأن القارئ الكريم سيلتمس لى العذر فيما اشتمل عليه سفرنا المتواضع من هنات وأخطاء ونقاط ضعف مقراً بقلة حيلتى وتواضع إمكاناتى مستلهما المدد والتوفيق والعون من الله وحده فيما أنا بصدده...إنه نعم المولى ونعم النصير،،،

حاتم السر سكينجو

القاهرة يوليو ٢٠١١م / الموافق رمضان ١٤٣٢هـ

السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل الثاني

لمحات من تاريخ التجارب الانتخابية في السودان

لمحات من تاريخ التجـارب الانتخابيـة في السودان ١٩٥٣- ٢٠١٠

■ ■ ■

يعتبر تمثيل الأحزاب السياسية فى البرلمان هو المحك الرئيسى لمدى تحقيق التعددية الحزبيـة والتـى مـن خلالهـا يـتم التـداول السـلمى الـديمقراطى للسـلطة عـن طريـق الانتخابات. وتحظى الانتخابات بأهمية جوهرية فى أى نظام ديمقراطى مكتمل أو غير مكتمل، لأنها تمثل مع التعدد التنظيمى محور العملية الديمقراطية باعتبارها عملية إجرائية تـنظم التنـافس بـين الجماعـات والمصـالح السياسـية والاجتماعيـة المختلفـة. ولـذلك تتيح الانتخابات العامة معرفة مدى التطور الديمقراطى فى بلد معين، بوصفها الحقل التجريبى الأكثر أهمية لهذا التطور. ومقارنة بالدول العربية والإفريقية المجاورة فقد عـرف السـودان الانتخابات مبكراً وكان سباقاً فى هـذا المجـال إذ مـارس العمليـة الانتخابيـة قبـل أن ينـال استقلاله وذلك خلال فترة الحكم البريطانى المصرى وتعتبر انتخابات الجمعيـة التشريعية التى جرت فى عام ١٩٤٨م والتى قاطعتها الحركة الاتحادية آنذاك، أول تجربـة سـودانية فى هذا الصدد، تبعتها تجارب عديدة عبر مختلف الحقب السياسية التى مر بها السـودان حيث كان أولها انتخابات عام ١٩٥٣م ومن ثم توالت العملية إلى يومنا هذا. وقد شهد كل عهد من العهود نوعا خاصا من الانتخابات بحسـب نـوع النظـام الحـاكم الـذى جـرت فى ظل وجـوده وهـو إمـا نظـام ديمقراطـى أو نظـام شـمولى وبالتـالى فقـد شـهد السـودان تجـارب انتخابية عديدة فى أثناء فترات الحكم الشمولى التـى تعاقبـت عليـه تميـزت بأنهـا مـن حيـث مرجعياتها وخصائصها أتت محكومة بأطر سياسية وقانونية خاضعة لإرادة الحزب الواحد الحاكم وجرت فى غياب منافسة حقيقية نظرا لإلغاء التعدديـة الحزبيـة وكانـت فى معظمهـا انتخابات شكلية لا يترتب عليها دور برلمانى أو نيابى حقيقى.

أما الانتخابات التى جرت فى العهود الديمقراطية فقد اتسمت بالديمقراطية والحريـة

والنزاهة والتنافس الحر بين الأحزاب والمستقلين.والتجربة السودانية تؤكد أن كل إجراء انتخابى جرى فى ظل نظم لا تقوم على المشاركة والمساءلة والشفافية وسيادة حكم القانون معيبة ولا تمثل احتكاما حقيقيا لإرادة الشعوب مثل انتخابات المجلس المركزى فى ١٩٦٣م والرئاسية فى ١٩٧١،والتشريعية فى ١٩٧٣ ،١٩٧٤،والتشريعية والرئاسية فى ١٩٧٧م،والتشريعية فى ١٩٨٠م،و ١٩٨٢م والرئاسية فى ١٩٨٣م وانتخابات الإنقاذ فى ١٩٩٦م و٢٠٠٠م»[1].

لقد شهد السودان منذ الاستقلال وإلى ما قبل انقلاب ٣٠ يونيو١٩٨٩م عشر انتخابات أربعة منها فى ظل حكومات ديمقراطية متعددة الأحزاب ١٩٥٨، ١٩٦٥، ١٩٦٨، ١٩٨٦،وستة مرات فى عهود الحكومات العسكرية وفي ظل نظم شمولية ١٩٦٣ ،١٩٧٢، ١٩٧٤ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٠، ١٩٨٢[2].وبما أن التجارب الانتخابية التى جرت فى ظل الأنظمة الشمولية التى تعاقبت على حكم السودان كانت بشهادة الجميع شائهة و تفتقر إلى مقومات الانتخابات الحرة والنزيهة وأنها كانت مجرد محاولات من الطغاة لإضفاء أصباغ ديمقراطية على حكمهم العسكرى الشمولى القائم، فلن نتوقف عندها فى إطار استعراضنا للمحات من تاريخ الانتخابات السودانية وسنكتفى بالاستشهاد بخمسة انتخابات جرت خلال فترات الحكم الديمقراطى التعددى الذى سبق الحكم العسكرى الأول والذى أتى بعد سقوط نظام عبود ونظام نميرى وذلك خلال الأعوام ١٩٥٣ ،١٩٥٨، ١٩٦٥، ١٨٦٨، ١٩٨٦، بالإضافة للانتخابات الأخيرة ٢٠١٠م والتى أتت بعد اتفاقيات السلام وانتهاء عهد الإنقاذ وسوف نتناول الملامح العامة والسمات البارزة لهذه التجارب الانتخابية من حيث الأحزاب التى خاضتها والجهة التى نظمتها وأشرفت عليها والنتائج التى تم إحرازها - بالطبع ما عدا الانتخابات الأخيرة لأننا سنفرد لها كل صفحات هذا الكتاب- وللوقوف على الصورة الكاملة والتفاصيل الدقيقة

(١)انظر كتاب:الإمام الصادق المهدى(ميزان المصير الوطنى فى السودان)مكتبة جزيرة الورد،٢٠١٠،ص ٤٣٣.

(٢)راجع كتاب:د.عوض السيد الكرسنى،د.حسن حاج على،د.إبراهيم ميرغنى(الانتخابات فى السودان)مركز الدراسات الاستراتيجية،الخرطوم،١٩٩٢،ص ٢٤.

لتاريخ الانتخابات فى السودان وللتحليل العلمى الشامل لظروف العملية الانتخابية وللنتائج المترتبة عليها فنحيل القارىء الكريم إلى كتاب الدكتور أحمد إبراهيم أبوشوك والفاتح عبدالله عبدالسلام (الانتخابات البرلمانية فى السودان ١٩٥٣ - ١٩٨٦)الذى قام بنشره مركز عبدالكريم ميرغني الثقافى فهو يعد مرجعاً مهماً للغاية وبحثا تكامليا يشتمل على مقاربة تاريخية تحليلية للانتخابات فى السودان.

الانتخابـــــــات الأولى في السودان نـوفمبر ١٩٥٣م

■ ■ ■

فى اليوم الثانى من شهر فبراير لعام ١٩٥٣ تـم التوقيـع فى القـاهرة عـلى اتفاقيـة الحكـم الذاتى وتقرير المصير السودانى وبموجب تلك الاتفاقية اعترفت سـلطات الحكـم الثنائى البريطانى المصرى بأحقية الشعب السودانى فى تقرير مصيره وتمكينه من إقامة حكم ذاتـى كامـل ونظمـت الاتفاقيـة أسـس الحكـم للسـودان خـلال المرحلـة الجديـدة ومـن ضـمنها الإجراءات الخاصة بقيام الانتخابات الأولى حيث نصت على تشكيل لجنة لـلإشراف عـلى العملية الانتخابية تكونت على حسب ما جاء فى تقرير لجنة انتخابات السودان من الآتى:

سكومارسن من الهند رئيساً؛

جى سى بنى من المملكة المتحدة عضوا؛

عبدالفتاح حسن من مصر عضوا؛

وأريك بيركنز من أمريكا عضوا؛

خلف الله خالد من الحزب الوطنى الاتحادى عضوا؛

عبدالسلام الخليفة من حزب الأمة عضوا؛

غردون بول من جنوب السودان عضوا؛

حسن على عبدالله من حكومة السودان عضوا؛

وباشرت اللجنة مهامها وأشرفت على العملية الانتخابية الأولى فى السودان من حيث التسجيل وتوزيع الـدوائر والترشيح والطعـون والحمـلات الانتخابيـة والاقـتراع والفـرز وإعـلان النتـائج وكانـت مقيـدة فى أداء مهامهـا وإنجـاز تكاليفهـا بأحكـام اتفاقيـة الحكـم الذاتى وقانون انتخابات ١٩٥٣م واتسم أداؤها بالشفافية والمهنيـة العاليـة وكانـت مضربـا

للمثل فى الكفاءة والنزاهة فأنجزت المهمة على الوجه الأكمل.

والأحزاب التى خاضت انتخابات نوفمبر ١٩٥٣م فى السودان هى (الحزب الوطنى الاتحادى، حزب الأمة، حزب الجنوب، الحزب الجمهورى الاشتراكى، تحالف الجنوب السياسى،الجبهة المعادية للاستعمار،المستقلون).

أعلنت نتائج الانتخابات فى ١٣ ديسمبر ١٩٥٣م بالفوز الكاسح لحزب الحركة الوطنية السودانية الحزب الوطنى الاتحادى رغم أن الإدارة البريطانية فى ذلك الوقت كانت تقف ضده وتنحاز إلى جانب حزب الأمة وتسانده مادياً ومعنوياً ومعروف أن الإدارة البريطانية فى ذلك الوقت كانت تهيمن على أجهزة الدولة كافة[١]..

و حصل الحزب الوطنى الاتحادى على ٥٣ مقعدا من جملة المقاعد البالغ عددها ٩٢ مقعدا وهى تمثل أغلبية مطلقة لمقاعد البرلمان السودانى مكنته من حكم السودان منفردا فى سابقة فريدة لم تتكرر فى تاريخ الانتخابات السودانية الديمقراطية. وتحصل حزب الأمة المنافس التقليدى للحزب الاتحادى على ٢٢ مقعدا فقط وتحصل حزب الجنوب على ٧ مقاعد والمستقلون على ٧ مقاعد والحزب الجمهورى الاشتراكى على ٣ مقاعد والجبهة المعادية للاستعمار فازت بمقعد واحد[٢]..



(١)انظر: الشيخ على عبدالرحمن الضرير(الديمقراطية والاشتراكية فى السودان)منشورات المكتبة العصرية،صيدا،بيروت،ص ٤٠.

(٢)انظر:محمد إبراهيم طاهر(تاريخ الانتخابات البرلمانية فى السودان)إصدار بنك المعلومات السودانى،١٩٨٦م،ص ٢١.

الانتخابات الثانية فبراير ١٩٥٨م

■ ■ ■

تعتبر انتخابات فبراير ١٩٥٨م أول انتخابات عامة تجرى فى السودان بعد الاستقلال وفى ظل نظام حكم وطنى ليبرالى يعتمد نظام التعدد الحزبى وكانت مرجعيتها تستند إلى دستور السودان المؤقت لعام ١٩٥٦م وقانون انتخابات ١٩٥٣م المعدل عام ٥٧ وبموجب نصوص الدستور والقانون قام مجلس السيادة بالتشاور مع مجلس الوزراء وشكل لجنة خاصة لإدارة العملية الانتخابية وبالفعل باشرت اللجنة أعمالها فى يوليو ١٩٥٧م وكانت تتكون من ثلاثة أعضاء برئاسة أحد كبار الإداريين السودانيين بوزارة الداخلية وعضوية أحد قضاة المديرية وأحد أبناء الجنوب[١]

وباشرت لجنة الانتخابات مهامها وأشرفت على العملية الانتخابية الثانية فى السودان من حيث التسجيل وتوزيع الدوائر والترشيح والطعون والحملات الانتخابية والاقتراع والفرز وإعلان النتائج وكانت مقيدة فى أداء مهامها وإنجاز تكاليفها بنصوص الدستور المؤقت وقانون الانتخابات لعام ١٩٥٧م.

والأحزاب التى خاضت انتخابات فبراير١٩٥٨م فى السودان هى (الحزب الوطنى الاتحادى، حزب الأمة،حزب الشعب الديمقراطى،حزب الأحرار الجنوبى، المستقلون).

بدأت عملية الاقتراع بالنسبة لمجلسى الشيوخ والنواب فى ٢٧ فبراير واستمرت حتى ٨ مارس ١٩٥٨م وكان عدد المقاعد المتنافس عليها ١٧٣ مقعدا. جرت الانتخابات فى سلاسة ويسر ودون عقبات تذكر وتم إعلان النتائج فى ١٣ مارس ١٩٥٨م بفوز حزب الأمة بعدد ٦٧ مقعداً، والوطنى الاتحادى بعدد ٤٦ مقعدا، والشعب الديمقراطى بعدد ٣٢ مقعداً، وحزب الأحرار الجنوبى بعدد ٢٤ مقعداً، وفاز المستقلون بعدد أربعة مقاعد[٢].

(١)راجع: د.أحمد محمد صادق الكارورى(الانتخابات السودانية ٢٠١٠م حقائق ودلالات) جامعة إفريقيا العالمية،ص ١٤.

(٢)انظر:د.أحمد أبوشوك، مصدر سابق،ص ١٠١.

انتخابات أبريل ١٩٦٥م

■ ■ ■

تميزت انتخابات أبريل ١٩٦٥م فى السودان بأنها أجريت فى أعقاب انتفاضة الشعب السودانى الباسلة فى اكتوبر ١٩٦٤ والتى أطاحت بالحكم العسكرى الأول فى السودان وأرغمت الجيش على التراجع لثكناته مفسحا المجال أمام القوى السياسية لإعادة الحياة الديمقراطية التعددية فى البلاد وقد تشكلت مرجعية تلك الانتخابات من دستور السودان المؤقت تعديل ١٩٦٤م وقانون الانتخابات لعام ١٩٦٥م. وأشرفت عليها لجنة انتخابات عينها مجلس السيادة بالتشاور مع مجلس الوزراء وجاء تشكيلها على النحو التالى:

القاضى محمد يوسف مضوى رئيسا؛

إسماعيل محمد بخيت(إدارى)عضوا؛

منوة ماجوك(إدارى) عضوا؛

عبد الماجد عوض الكريم سكرتيرا؛

محمد الشيخ جميل نائبا للسكرتير[1].

بلغ عدد المقاعد المتنافس عليها فى انتخابات ١٩٦٥م عدد ٢١٨ مقعدًا وبلغ عدد أحزاب التى خاضت انتخابات ١٩٦٥م اثنا عشر حزبا كان أبرزها (الحزب الوطنى الاتحادى، حزب الأمة، الحزب الشيوعى، جبهة الميثاق الإسلامى، حزب سانو، مؤتمر البجا، تحالف أبناء جبال النوبة، المستقلون وقاطعها حزب الشعب الديمقراطى بحجة الموقف فى الجنوب) وقال رئيسه الشيخ على عبدالرحمن فى نداء المقاطعة الذى نشرته صحيفة الجماهير الناطقة باسم الحزب فى عددها رقم ٥٣ الصادر بتاريخ ٧ أبريل ١٩٦٥م : (إن

(١)انظر تقرير لجنة الانتخابات لعام ١٩٦٥-١٩٦٦م.

تأجيل الانتخابات فى الجنوب و إجرائها فى الشمال هو مؤامرة استعمارية كبرى تهدف لفصل الجنوب عن الشمال ويشعل فتيل الحرب بين السودانيين فى الجنوب والشمال وإن حزبنا لن يشترك فى تلك الجريمة وسيقاطع الانتخابات الآثمة بقوة بل سيقاومها ويحول دون إجرائها).

بدأ الاقتراع فى الفترة من ٢١ أبريل ١٩٦٥م إلى ٣٠ أبريل ١٩٦٥م ولم تمر كسابقاتها بسلاسة ويسر إذ أن بعض الدوائر شهدت أعمال عنف دامية نتيجة لاعتراض جماهير حزب الشعب الديمقراطى على إجراء الانتخابات بدون الجنوب. وجاءت نتائج الانتخابات على النحو التالى:

١- فوز حزب الأمة بعدد ٩٢ مقعدا.

٢- فوز الوطنى الاتحادى بعدد ٧٣ مقعدا.

٣- فوز المستقلون بعدد ١٥ مقعدا.

٤- فوز الحزب الشيوعى بعدد ١١ مقعدا.

٥- فوز حزب سانو بعدد ١٠ مقاعد.

٦- فوز اتحاد أبناء جبال النوبة بعدد ١٠ مقاعد.

٧- فوز مؤتمر البجا بعدد ١٠ مقاعد.

٨- فوز جبهة الميثاق الإسلامى بعدد ٧ مقاعد.

٩- فوز حزب الأحرار الجنوبى بعدد ٢ مقعد.

١٠- فوز حزب الوحدة الجنوبى بعدد ٢ مقعد(١) .



(١)د.أحمد إبراهيم أبو شوك، مرجع سابق،ص ١٤٩.

انتخابات أبريل ١٩٦٨م

■ ■ ■

كانت انتخابات أبريل ١٩٦٨م هى الرابعة من نوعها التى يشهدها السودان ومما لا شك فيه فقد طرأ تحسن ملحوظ على أداء العملية الانتخابية نتيجة تراكم الخبرات المكتسبة من التجارب السابقة وانعكس ذلك إيجابا على جمهور الناخبين وعلى العاملين فى إدارة العملية برمتها. وقد أصدر مجلس الوزراء وبموافقة مجلس السيادة قانون الانتخابات لعام ١٩٦٨م والذى أصبح إلى جانب الدستور المؤقت المعدل لعام ١٩٦٤م هو المرجعية لانتخابات ١٩٦٨م ووفقا لأحكامه قام مجلس السيادة بعد التشاور مع مجلس الوزراء بتعيين اللجنة القومية للانتخابات برئاسة الطيب الخليل وعضوية عثمان على النو ومنوة ماجوك وانخرطت اللجنة فور إعلان تشكيلها فى ديسمبر ١٩٦٧م فى وضع اللمسات والفراغ من الإجراءات والتدابير الخاصة بالإشراف والإدارة على العملية الانتخابية.

وقد شهدت انتخابات ١٩٦٨م زيادة فى عدد الدوائر الانتخابية وزيادة فى عدد الأحزاب السياسية المتنافسة إذ بلغ عدد الدوائر الانتخابية ٢١٤ دائرة وتجاوز عدد الأحزاب المتنافسة على هذه الدوائر العشرين حزبا علما بأن نصفها لم يحصل على أى مقعد فى البرلمان بالرغم من خوضها للعملية الانتخابية حتى نهايتها.

انتهت عملية الاقتراع بسلام وتم إعلان النتائج يوم ٧ مايو١٩٦٨م وأظهرت تقدما واضحا للحزب الاتحادى الديمقراطى الذى جاء نتيجة اندماج حزبى الوطنى الاتحادى والشعب الديمقراطى فتصدر القائمة فائزا بعدد مائة وواحد مقعدا فى البرلمان وكانت النتيجة النهائية على النحو التالى:

الحزب الاتحادى الديمقراطى فاز بعدد ١٠١ مقعدا.

حزب الأمة جناح الصادق فاز بعدد ٣٦ مقعدا.

حزب الأمة جناح الإمام فاز بعدد ٣٠ مقعدا.

حزب سانو فاز بعدد ١٥ مقعدا.

جبهة الجنوب فازت بعدد ١٠ مقاعد.

المستقلون فازوا بعدد ٩ مقاعد.

حزب الأمة(محايدين) فازوا بعدد ٦ مقاعد

مؤتمر البجا فاز بعدد ٣ مقاعد.

جبهة الميثاق الإسلامى فازت بعدد ٣ مقاعد.

اتحاد أبناء جبال النوبة فاز بعدد ٢ مقعد.

حزب النيل فاز بمقعد واحد.

قوى العاملين فازت بمقعد واحد.

بدون لون سياسى فازت بمقعد واحد.

أما الأحزاب والتنظيمات التى خاضت العملية الانتخابية وقدمت مرشحين ولم تفز بأى مقعد من المقاعد فهى:

الجبهة الاشتراكية.

الاشتراكيون.

الوطنى الاتحادى.

اتحاد المزارعين.

حزب الأحرار.

الحزب الإسلامى.

اتحاد غرب السودان.

الشيوعيون.

حزب الجنوب الديمقراطى.

حزب الوحدة.

اتحاد العمال.

حزب السلام.

الاشتراكيون الديمقراطيون.

وطنى اتحادى جناح الصادق.

مؤتمر القوى الحديثة.

انتخابات أبريل ١٩٨٦م

■ ■ ■

فى ٢٥ مايو من عام ١٩٦٩ استولى العقيد جعفر نميرى على السلطة بانقلاب عسكرى عطل بموجبه أحكام الدستور وألغى الحياة السياسية وحل الأحزاب وعطل النقابات وأعلن نظام الحزب الواحد واستمرت فترة حكمه ستة عشر عاما غطت الفترة من مايو ١٩٦٩م إلى أبريل ١٩٨٥. تخبط نظام النميرى فى توجهاته فالنظام الذى بدأ شيوعيا ما لبث أن تقلب بمرور الزمن ما بين الانتهاء لليسار والارتماء فى أحضان اليمين إلى أن هب الشعب السودانى هبات شعبية فى مواجهته توجت بانتفاضة السادس من أبريل لعام ١٩٨٥م التى أسقطت نظام نميرى واقتلعته من جذوره وأعادت الحرية المسلوبة والديمقراطية المؤودة للشعب السودانى. بسقوط نظام نميرى اتفقت قوى الانتفاضة الشعبية على تشكيل حكومة قومية انتقالية لمدة عام تقوم بتصريف الأمور والإشراف على إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة بموجب نتائجها يتم تشكيل الحكومة الجديدة. ولذلك فإن انتخابات أبريل ١٩٨٦م بعد الإطاحة بنظام مايو قد أتت بعد ١٦ عاما من الغياب للانتخابات التعددية الديمقراطية إلا أنها لم تكن خالية من شوائب العهد البائد إذ سرعان ما اكتشف شعب الانتفاضة ولكن بعد فوات الأوان أن ثورته قد سرقت وأن الحكومة الانتقالية قد ضمت مسؤولين لا يؤمنون بالتعددية ولا بالديمقراطية بل إنهم أصحاب توجهات رجعية معروفة. قامت الحكومة الانتقالية بوضع قانون جديد للانتخابات وبموجبه تم تشكيل لجنة للانتخابات برئاسة على إبراهيم الإمام وعضوية الطيب خليل ومنوة ماجوك وجلال محمد أحمد سكرتيراً. ويحمد للجنة الانتخابات أنها تمكنت بالرغم من ضيق الوقت والعقبات الكثيرة من إنجاز مهمتها والقيام بدورها على الوجه الأكمل ولم يشكك أىّ حزب أو جماعة فى نزاهتها وحياديتها وكفاءتها التى أدارت بها العملية من بدايتها إلى نهايتها.

وقد تميزت انتخابات أبريل ١٩٨٦م بزيادة عدد الدوائر الانتخابية نتيجة لارتفاع عدد

الناخبين مقارنة بآخر انتخابات ديمقراطية أجريت فى عام ١٩٦٨م حيث بلغت حوالى ٢٣٥ دائرة انتخابية كما ارتفع عدد الأحزاب المتنافسة فى انتخابات ١٩٨٦م عن العدد الذى خاض انتخابات ١٩٦٨م حيث بلغ حوالى تسعة وعشرين حزباً سياسيا كما شهدت هذه الانتخابات عودة دوائر الخريجين من جديد[١].

جرت العملية الانتخابية وانتهت كل مراحلها بسلام وسلاسة فى الفترة من ١٣ أبريل ١٩٨٦م إلى ١٦ أبريل ١٩٨٦م حيث تم إعلان النتائج التى أظهرت تقدم حزب الأمة هذه المرة على الحزب الاتحادى الديمقراطى وجاءت النتيجة النهائية على النحو التالى:

حزب الأمة القومى فاز بعدد ١٠٠ مقعدا.

الحزب الاتحادى الديمقراطى فاز بعدد ٦٣ مقعدا.

الجبهة القومية الإسلامية فازت بعدد ٢٨ مقعدا.

الحزب القومى السودانى فاز بعدد ٨ مقاعد.

حزب سابكو فاز بعدد ٧ مقاعد.

التجمع السياسى لجنوب السودان فاز بعدد ٧ مقاعد.

المستقلون فازوا بعدد ٦ مقاعد.

الحزب الشيوعى السودانى فاز بعدد ٢ مقعد.

حزب الشعب الفدرالى فاز بعدد واحد مقعد.

المؤتمر السودانى الأفريقى فاز بعدد واحد مقعد فقط.

مؤتمر البجا فاز بعدد واحد مقعد.

تضامن قوى الريف خاض الانتخابات ولم يفز بشىء.

حزب البعث العربى الاشتراكى خاض الانتخابات ولم يفز بشىء.

الحزب الوطنى الاتحادى خاض الانتخابات ولم يفز بشىء.

حزب الشعب التقدمى خاض الانتخابات ولم يفز بشىء.

حزب الأمة أنصار الإمام خاضوا الانتخابات ولم يفوزوا بشىء.

(١)انظر د. أحمد إبراهيم أبوشوك ،مرجع سابق،صـ ٢١٤.

انتخابات أبريل ٢٠١٠م

■ ■ ■

نظمت آخر انتخابات رئاسية وبرلمانية فى السودان فى أبريل ٢٠١٠م و هى الانتخابات التعددية الأولى منذ انقلاب ٣٠ يونيو١٩٨٩م الذى مكن الجبهة القومية الإسلامية من حكم السودان حكما شموليا بالحديد والنار لما يتجاوز العشرين عاما من الزمان حوربت فيها الديمقراطية وصودرت الحريات وكممت الأفواه وبالمقابل برزت الجهويات وتعمقت القبلية وترسخت ثقافة الشمولية، والجدير بالذكر أن هذه الانتخابات لم تأت عن قناعة من الحزب الحاكم بمسايرة العصر والتوجه نحو التعددية واحترام الحقوق والحريات وكفالة سيادة حكم القانون وإنما اضطر اضطرارا لركوب موجتها كضرورة اقتضتها اتفاقيات السلام المبرمة بينه والأطراف العديدة التى دخل معها فى حروبات أهلية فى جبهات مختلفة. وتعتبر انتخابات ٢٠١٠م فى السودان هى الانتخابات الأولى فى عهد الإنقاذ التى تشارك فيها الأحزاب السياسية الرئيسية بالبلاد (الحزب الاتحادى الديمقراطى، حزب الأمة، الحزب الشيوعى، المؤتمر الشعبى علاوة على الحزبين الحاكمين المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية لتحرير السودان)

الإطار الدستوري والقانوني لانتخابات ٢٠١٠م

تمثلت مرجعية هذه الانتخابات فى دستور السودان الانتقالى لعام ٢٠٠٥م الذى نصّ فى الباب الخامس عشر الفصل الثانى المادة (٢١٦)على أن تجرى انتخابات عامة على كل مستويات الحكم فى موعد لا يتجاوز نهاية العام الرابع من الفترة الانتقالية كما حدد الدستور شروطاً للانتخابات من بينها ما نصت عليه المادة (٢١٨) التى اشترطت على كل شخص يرشح نفسه للانتخابات أن يحترم اتفاقية السلام الشامل ويلتزم بها وينفذها[١].
أما اتفاقية نيفاشا للسلام المبرمة بين المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية فهى الأخرى

(١)انظر دستور السودان الانتقالى لعام ٢٠٠م.

تضمنت مواد تشكل مرجعية للعملية الانتخابية إذ جاء فى الفصل الثانى من الاتفاقية فى القسم الخاص ببروتوكول اقتسام السلطة فى البند ٦-٤-١ النص على اعتماد قوانين انتخابية عادلة وإجراء انتخابات على جميع المستويات الحكم على أساس الاقتراع الشامل للبالغين[١]. أما قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨م والذى أجازه البرلمان فى٧ يوليو ٢٠٠٨م وسط اعتراضات وخلافات بين القوى السياسية تم حسمها باستخدام الأغلبية الميكانيكية للمؤتمر الوطنى والحركة الشعبية فى البرلمان فقد حدد طريقة تشكيل المفوضية القومية للانتخابات وبين مهامها واختصاصاتها كما فصل فى أبوابه المختلفة مراحل العملية الانتخابية بدءا من السجل الانتخابى مرورا بتحديد الدوائر الانتخابية ومراحل الترشيح والطعون والحملة الانتخابية ثم الاقتراع وإعلان النتائج[٢]..وبصدور قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨م بدأت الخطوات العملية نحو إجراء الانتخابات حيث قام رئيس الجمهورية وهو مرشح حزبى بموافقة نائبه الأول وهو أيضا مرشح من حزبه لانتخابات الجنوب قاما بتشكيل المفوضية القومية للانتخابات من تسعة أعضاء وسميا رئيسها ونائبه وذلك على النحو التالى:

أعضاء المفوضية القومية للانتخابات

١. مولانا أبيل الير – رئيس المفوضية .

٢. بروفسور عبد الله أحمد عبد الله نائبا الرئيس.

٣. فريق شرطة عبد الله بله الحاردلو.

٤. فريق شرطة الهادي محمد أحمد.

٥. بروفسور محاسن حاج الصافي.

٦. د.محمد طه أبوسمرة.

٧. فلستر بايا .

٨. بروفسور مختار الأصم.

٩. د.جلال محمد أحمد – الأمين العام.

---

(١)انظر بروتوكول اقتسام السلطة فى اتفاقية نيفاشا للسلام

(٢)انظر قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨م

١٠. أكولدا مانتير.

واستنادا على السلطات الممنوحة للمفوضية القومية للانتخابات بموجب نص المادة (١٨) والمادة (١٩) من قانون الانتخابات قامت المفوضية بتشكيل اللجان العليا للانتخابات بجنوب السودان وبالولايات المختلفة كما قامت بتشكيل لجان فرعية بالدوائر وفوضتها الصلاحيات الممنوحة لها لإدارة العملية الانتخابية.

الأحزاب والقوى السياسية التى شاركت فى انتخابات ٢٠١٠م

شهدت هذه الانتخابات مشاركة واسعة من حيث عدد الأحزاب والقوى السياسية التى شاركت فيها مقارنة بالانتخابات السابقة حيث بلغ الأحزاب المشاركة في الانتخابات (٦٦) حزبًا.

البرامج الانتخابية للأحزاب والقوى السياسية المشاركة فى انتخابات ٢٠١٠م

وطرحت الأحزاب السياسية التى قررت خوض العملية الانتخابية برامج انتخابية توضح فيها موقفها من قضايا المجتمع الأساسية والمشكلات الجماهيرية. وقد تأثرت العملية الانتخابية هذه المرة بعوامل عديدة منها نظام الانتخابات نفسه وقانونه الذى لا يوفر ضمانات حقيقية لنزاهة الانتخابات، وحرمان الأحزاب بمخالفة القانون من مصادر التمويل التى تمكنها من الإنفاق على العملية الانتخابية والظروف الصعبة التى تحيط بالأحزاب وتمنعها من التطور وزيادة الفاعلية وحرمانها من أجهزة الإعلام الجماهيرية التى يحتكرها الحكم لحزبه مما أدى إلى غياب تكافؤ الفرص والمساواة بين المتنافسين وقدح فى مصداقية العملية الانتخابية مما أدى إلى غياب المنافسة الحقيقية التى تمكن أحزاب المعارضة من تداول السلطة مع الحزب الحاكم علماً بأنه وفى كل الانتخابات التى أجريت أعوام ١٩٥٨،١٩٥٣، ١٩٦٥، ١٩٦٨ لم يحقق فيها الحزب الحاكم حاليا خلال مراحل تخلقه وتقلبه المختلفة أى نتائج مهمة تذكر.

وما اكتنف العملية الانتخابية من مظاهر غير ديمقراطية وما لحق بها من عمليات تزييف وتزوير لإرادة الناخبين وما لحق بمفوضيتها من اتهامات بعدم النزاهة وعدم الحيادية والانحياز للحزب الحاكم كل هذا وغيره سيكون مجال استعراضنا التفصيلى من خلال أبواب وفصول هذا الكتاب.

ملامـــح ومعطيـــات الواقـــع السـوداني قبيـل الانتخابـات

■ ■ ■

الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في السودان لعام ٢٠١٠، كانت هي انتخابات الخوف والجزع بالنسبة للقوى السياسية في السودان: المؤتمر الوطني الحزب الحاكم، في حالة خسارته لتلك الانتخابات، يخشى أمر مواجهة المحاسبة المحلية والدولية على ما ارتكبه خلال سنوات حكمه في حق السودان وأهله،وفى حالة فوزه يضع الجميع أياديهم على قلوبهم خوفا من إعادة تكرار إنتاج الأزمة والحركة الشعبية شريك الحزب الحاكم تخشى أمر مواجهة الانفصال وتقرير المصير لجنوب السودان، ويمكنها أن تستغل هذه النقطة للمساومة، إما الفوز أو الانفصال. الأحزاب التاريخية،الاتحادى الديمقراطى، الأمة، الشيوعى ولها حق الحلم المشروع في كسب تلك الانتخابات، تخشى وراثة التركة المثقلة والتي تراكمت خلال سنوات حكم الجبهة الإسلامية، سواءً كانت متحالفة مع العسكر أو منفردة(المؤتمر الوطنى) أو متحالفة مع الحركة الشعبية(الحكم الثنائى للشريكين) وفقاً لما جاءت به اتفاقية سلام نيفاشا ٢٠٠٥. ما تبقى من قوى سياسية ستظل في حالة تردد تجاه خوض تلك الانتخابات، والكثير سيخشى الخسران الكبير.

بالنسبة للسودان، فهي انتخابات مفصلية ومهمة للغاية، ويدخلها الجميع وكثير من القضايا الكبيرة العالقة تشكل حضورا كبيرا في خواطر الكثيرين والكثيرات: قضية دارفور وضرورة إحراز سلام فيها، مستقبل وحدة السودان (وهي قضية مفصلية ظلت تشكل حضوراً في كل مسيرة المشهد السياسي السوداني)قضية المواجهة مع المحكمة الجنائية الدولية، قضية الحضور المكثف للقوات الأجنبية في أرض السودان. فلا أحد يدري بالضبط كيف سيكون السودان بعد تلك الانتخابات !...

مهما يكن الأمر، فإن السودان سيدخل مرحلة الانتخابات العامة وهي مرحلة جديدة:

ليس لكون شعب السودان سيحتكم لصناديق الاقتراع لتدشين عملية التداول السلمي للحكم، ولكن جديدة لكون الظروف المحيطة بتلك الانتخابات هي معقدة للغاية ولم يشهد السودان مثلها في تجاربه السابقة.

قبل أشهر كانت القوى السياسية السودانية قد بدأت لترويج خطاب التحول الديمقراطي في السودان، كحق مستحق وفقاً لما جاءت به نصوص اتفاقية نيفاشا للسلام في ٢٠٠٥، وقد دخلت تلك القوى، بجميع مكوناتها وفصائلها في سلسلة معارك بدءاً بقانون الانتخابات، تكوين مفوضية الانتخابات، عملية تسجيل الأحزاب السياسية، التعداد السكاني، توزيع الدوائر الانتخابية، ضرورة حل قضية دارفور، ضرورة إلغاء القوانين المقيدة للحريات وخلق بيئة صحية لقيام الانتخابات، وغيرها من النقاشات السياسية التي تصب حول الانتخابات، وكل تلك هي مؤشرات إيجابية تشير إلى أن قيام الانتخابات العامة في السودان هو ضرورة، وأنها ستكون حالة، لا محالة، واقعة. ولكن !!.. هل القوى السياسية، سواءً كانت في الحكومة أو خارجها في حالة جاهزية فعالة لخوض تلك الانتخابات؟ هل تعي القوى السياسية في السودان، بجميع فصائلها، معطيات الواقع المحيط بها؟ فوق كل ذلك، كيف ستعد تلك القوى برامجها الانتخابية وتصوراتها للحملة الانتخابية؟ كيف لها التمكن من خلق حالة تواصل وإقناع مع الناخب وترميم جسور التواصل المغيبة بينهما؟ ما هو المزاج العام في أوساط الناخبين والناخبات من أهل السودان: هل هم مهيئون للمشاركة بفاعلية في تلك الانتخابات؟ ما هي القضايا المتوقع أن تجذب وتنال رضي الناخب في سودان ٢٠١٠؟.. ما هي معطيات الواقع العام في السودان وأثرها في قيام الانتخابات ونجاحها؟ هل ستخوض الأحزاب تلك الانتخابات منفردة أو مستقلة، أم ستكون هناك تحالفات؟ هل ستعمل بعض الأحزاب على توفيق أوضاعها الداخلية وتسوية الانشقاقات الداخلية فيها، أم ستلجأ للدخول في تحالفات جديدة، سواء بفهم استراتيجي أو تكتيكي مرحلي؟

ملامح المشهد العام «الليلة لا تشبه البارحة »

انتخابات السودان في سنة ٢٠١٠، ستكون مختلفة كثيراً عن انتخابات ١٩٨٦، والتي

جاءت بحكومات الديمقراطية الثالثة في السودان، فهناك عوامل كثيرة تلقي بظلالها وأثرها على تلك الانتخابات: مشهد السودان السياسي العام، واقع الأحزاب السياسية، عامل الهجرة البشرية الكبيرة، توزيع الدوائر الانتخابية، تكنولوجيا التواصل، والناخب النوعي. في ١٩٨٦، سبقت الانتخابات العامة في السودان، واقعة التصفية النهائية لحكم العسكر الديكتاتوري (نظام جعفر نميري في مايو)، عبر انتفاضة شعبية تفاعلت معها قطاعات الشعب السوداني، وجاءت بحكومة انتقالية، كانت أمينة بعض الشيء تجاه وعدها بتسليم حكم السودان لحكومة ينتخبها الشعب. الحرب كانت موجودة، ولكنها كانت في جنوب السودان وأطراف جنوب كردفان والنيل الأزرق. وبالرغم من أن الجنوب لم يشارك أهله بصورة واسعة في تلك الانتخابات، إلا أن الأوضاع في كثير من أنحاء السودان كانت تشهد استقرار نسبياً. ولم يكن في السودان في ذلك الوقت وجود لأي قوات أجنبية وتحت مسمى أو مبرر كان[١].

على الصعيد الإقليمي والدولي، لم يكن السودان في حالة استعداء أو تحرش بدول الجوار (سواءً كان تحرش من السودان أو من الدول الأخرى)، ولم تكن هناك حالة استعداء تجاه المجتمع الدولي، ولم تصل انتهاكات الحرب وجرائمها للمحاكم الدولية.

كل تلك المعطيات وغيرها، ساهمت بطريقة أو بأخرى في تسليك عملية التحول الديمقراطي والنجاح النسبي في إجراء واكتمال عملية الانتخابات العامة في ١٩٨٦.

أما انتخابات ٢٠١٠، لو أخذنا نفس المحددات والمعايير في الحسبان، فإننا نلاحظ أنه لم تتم تصفية نهائية لحكم العسكر الديكتاتوري، وإنما نفس العنصر الذي قام بالتآمر على الديمقراطية وحكومتها، لازال متواجدا على الساحة وبصورة فاعلة فمسائل مثل صياغة قانون الانتخابات بكيفية معينة، الإشراف على عملية تسجيل الأحزاب والسماح لبعضها بممارسة النشاط السياسي العلني، التحكم في طريقة توزيع الدوائر الانتخابية، وغيرها من الممارسات، كلها هي مؤشرات تؤكد فاعلية ذلك العنصر.

السودان لم يشهد استقرار، سواءً كان سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي. صحيح أن

(١) انظر مذكرة الأمين العام بالإنابة للحزب الاتحادى الأصل بولاية الجزيرة البروفسير نبيل حامد.

المؤتمر الوطني نجح في تحقيق وتوقيع اتفاقية سلام مع الحركة الشعبية، وبموجبها تم إنهاء الحرب في جنوب السودان، لكن حدة التوترات ازدادت بانفجار أوضاع دارفور، والتوترات المصحوبة بالعنف في الشمال والشرق وبعض من مناطق كردفان.

على الصعيد الإقليمي، فالسودان دخل في حالات استعداء وتوترات عديدة مع دول الجوار (مصر، أرتريا، يوغندا، تشاد وليبيا)، وبلغ الأمر في بعض مراحله التنازل عن أرض سودانية مثلما حدث في مثلث حلايب. على الصعيد الدولي، أخذت المواجهة تزداد حدة، عبر الاتهامات بجرائم الإبادة العرقية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ووجود قوات أجنبية(قوات الأمم المتحدة وقوات الاتحاد الإفريقي)، وحالة اللجوء والتشرد التي يعاني منها أهل دارفور، ونقل النزاع المحلي للغاية إلى أروقة المحاكم الدولية كما حدث في قضية تحكيم منطقة أبيي، وحالة التورط في تصدير العنف إلى بعض دول الجوار عبر السماح لجماعات إسلامية متطرفة أن تستبيح أرض السودان وتنطلق بنشاطها نحو العالم أجمع. كل هذه العوامل وغيرها، هي بعض من مظاهر المشهد السوداني العام، ومؤكد أنها ستلقي بظلالها وأثارها على الانتخابات القادمة.

في انتخابات ١٩٨٦، كان عدد الأحزاب السياسية السودانية المسجلة قد بلغ (٢٩) حزباً، ولكن قليل منها تمكن من خوض الانتخابات وتقديم مرشحين في الدوائر الانتخابية. البعض نجح في الفوز ببعض الدوائر، والبعض الآخر لم يحقق أي فوز يذكر. وكلها، لم يتمكن حزب منفرد من تحقيق الأغلبية الكافية لتشكيل حكومة من حزب واحد، لذلك كانت ظاهرة الائتلاف، وهي ظاهرة تضعف كثيراً من الممارسة الديمقراطية.

الأحزاب التاريخية مثل الحزب الاتحادي الديمقراطي، حزب الأمة، الشيوعي السوداني، والجبهة الإسلامية القومية، لم تشهد حالات انشقاقات حادة في صفوفها الداخلية، والخلافات كان قد تم احتوائها، والأحزاب شاركت بصورة أشبه بحالة الوحدة الداخلية في صفوفها. صحيح كانت هناك ظاهرة تعدد المرشحين من الحزب الواحد في الدائرة، ولكنها لم تؤثر على عملية الانتخابات، وإنما أحدثت آثار تضررت منها

بعض الأحزاب بفقدان دوائر بعينها.

بجانب تلك الأحزاب المذكورة، كانت هناك ظاهرة جديدة على المشهد في ذلك الوقت، وهي ظاهرة أحزاب تضامن قوى الريف(اتحاد جبال النوبة، الحزب القومي السوداني، مؤتمر البجا، جبهة نهضة دارفور، اتحاد أبناء الأنقسنا، المؤتمر السوداني الإفريقي، حزب سانو، حزب تجمع السياسيين الجنوبيين،) ولقد تمكنت تلك الأحزاب من خلق موقف Political platform.. شبه موحد فيما بينها، وخط برامج عامة يتوجه خطابه لقطاعات بعينها في السودان.

في انتخابات ٢٠١٠، الوضع مختلف كثيراً. الأحزاب المسجلة حتى الآن، بلغ عددها (٧٤) حزب مسجل.الأحزاب التاريخية مثل، الاتحادي، الأمة، الشيوعي السوداني، والجبهة الإسلامية، شهدت انقسامات حادة وعديدة في صفوفها الداخلية، وحالات تمرد أدت إلى خلق أحزاب جديدة ومستقلة. ومثل هذه الانقسامات مؤكد ستؤثر على طريقة التنافس في الدوائر الانتخابية: مثلاً، في دائرة انتخابية لحزب الأمة، سيكون هناك أكثر من حزب أمة يتنافس فيها، وكذا الأمر لبقية الأحزاب. بدلاً عن ظاهرة تعدد مرشحي الحزب الواحد في الدائرة الواحدة كما في الانتخابات السابقة، ستكون الحال أكثر تعقيداً وذلك بتعدد أجنحة الحزب إضافة لتعدد مرشحي كل جناح في الدائرة الواحدة في الانتخابات القادمة.

إذا كانت ظاهرة تضامن قوى الريف هي الظاهرة الجديدة في انتخابات ١٩٨٦، فإن الحركة الشعبية هي الظاهر الجديدة والقادم في سباق انتخابات ٢٠١٠. ورغم تعدد الانقسامات في الحركة الشعبية، إلا أنها ليست بالحدة التي عانت منها الأحزاب التاريخية.

إضافة لكل ذلك، هناك ظاهرة مجموعة حركات دارفور التي توصلت لاتفاق سلام مع الحكومة (اتفاقية أبوجا) وكذا جبهة الشرق، وهي الأخرى توصلت لاتفاق سلام وشاركت بموجبه مشاركة رمزية في الحكومة في السودان.

تضامن قوى الريف لن يكون له الأثر كما حدث في انتخابات ١٩٨٦. فمؤتمر البجا سيتأثر كثيراً بوجود جبهة الشرق، والحزب القومي واتحاد جبال النوبة، سيتأثران بوجود

الحركة الشعبية في مواقع نفوذهما التقليدية، وجبهة نهضة دارفور، ستتأثر كثيراً بوجود حركات دارفور العديدة، سواء كانت في الحكومة أو في المعارضة، وأحزاب سانو والمؤتمر السوداني الإفريقي وحزب تجمع السياسيين الجنوبيين، كلها ستتأثر بوجود الحركة الشعبية كحصان رهان جديد في الساحة.

بالطبع وجود الحركة الشعبية سيؤثر كثيراً في مناطق النفوذ التقليدية لكل القوى السياسية السودانية.

هناك أيضاً عناصر أخرى، وأثرها سيكون محكوم بقدرتها على خوض الانتخابات، مثل حزب المؤتمر السوداني، المؤتمر الشعبي، حركة حق، الليبرالي الديمقراطي الموحد،التحالف الوطني وغيرها.أحزاب البعث والناصريين والقوميين العرب، سوف لن يكون لها كبير الأثر في الانتخابات القادمة.

الهجرة البشرية الواسعة :

ليس وقائع الانشطار والتشظي هي العامل الوحيد الذي سيلقي بظلال سلبية على واقع الأحزاب والانتخابات القادمة، فهناك أيضاً عامل الهجرة البشرية الكبيرة في أوساط السودانيين والسودانيات، وسيكون لذلك كبير الأثر على بعض الأحزاب. بالرغم من أنه لا توجد إحصائية حقيقية لعدد الذين هاجروا بصورة منتظمة من السودان خلال العشرين سنة الماضية، إلا أن إحصاء قديم نسبياً (١٩٩٩) كان يقدر عددهم بأكثر من خمس ملايين نسمة. ومهما يكن العدد الحقيقي لهؤلاء المهاجرين والمهاجرات، إلا أن غيابهم وهجرتهم قد أثر في وضع كثير من الأحزاب السودانية. ولأن الكادر المهاجر هو كادر نوعي، فإن ذلك الغياب سيؤثر كثيراً في عملية الانتخابات القادمة. فالذي شارك في انتخابات ١٩٨٦ قد لا يجد الفرصة للمشاركة في انتخابات ٢٠١٠. قد يحدث تلافي لهذا الخلل ومعالجته عبر السماح للبعض بالمشاركة في الانتخابات القادمة، ولكن عوامل كثيرة ستحول دون تحقيق ذلك مثل التكلفة الباهظة، وإشكالية ازدواج الجنسية.إضافة لذلك، فإن الشروط العامة لأهلية الناخب (المادة ٢١ من قانون الانتخابات ٢٠٠٨) لم تشترط شرط الإقامة بالسودان، ولكن شروط التسجيل المادة ٢٢ من قانون الانتخابات ٢٠٠٨

اشترطت أن يكون الناخب مقيم في الدائرة الجغرافية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل التسجيل. ولقد تناولت نفس المادة شروط التسجيل للناخب السوداني المقيم خارج السودان، واشترطت أن يكون الناخب المقيم خارج السودان يملك جواز سفر سوداني ساري المفعول وإقامة سارية من البلد الذي يقيم فيه. والأهم في شروط الناخب السوداني المقيم خارج السودان، أنه لن يستطيع المشاركة في انتخاب مرشحين عن الدوائر الجغرافية ودوائر المرأة ودوائر التمثيل النسبي للأحزاب وانتخاب الولاة، ولكن مثل ذلك الناخب سوف يكون مسموح له بالمشاركة في انتخابات رئيس الجمهورية وعملية الاستفتاء العام.

كذلك اشترط القانون ثلاثة شروط عامة يجب توفرها في الناخب المقيم خارج السودان، وهي شرط (الهوية) أن يكون سودانياً، وشرط (العمر) ألا يقل عن ثمانية عشر سنة، وشرط (الإرادة) أن يكون سليم العقل وهي شروط الأهلية العامة كما وضحتها المادة (٢١ من قانون الانتخابات ٢٠٠٨). فليس هناك توضيح لمسألة ازدواج الجنسية بالنسبة للسوداني المقيم خارج السودان. بالنسبة للناخب داخل السودان، فيما يتعلق بإثبات الهوية، يلاحظ أن اللجان الشعبية قد منحت سلطة تقديرية في إصدار شهادات إثبات هوية وكذا الإدارة الأهلية أو (التقليدية)، وكل ذلك في حالة أن يكون ليس للناخب بطاقة تثبت هويته. لم يذكر بالضبط ما هو المقصود بالإدارة التقليدية، وهذا سيكون باب للمشاكل، لأنه ستكون لبعض الجهات الغامضة سلطات منح شهادات تعادل شهادات إثبات الهوية لبعض الناخبين والناخبات في السودان.

القوى السياسية، تحديداً التي كانت لها مساهمة فاعلة في انتخابات ١٩٨٦، لم تدرك بالضبط خطورة السجل الانتخابي وشروطه المفصلة للناخب. فلم تقم مثل تلك القوى بجهد تبصير الناخب السوداني المقيم خارج السودان، ولا حتى محاولة الاهتمام بتفعيل دوره في الانتخابات القادمة. المؤتمر الوطني من جانبه مستغلاً إمكانيات الدولة وتوظيفها لصالحه، فقد كان يعمل ومنذ زمن مبكر في هذه الناحية. فلقد تم إرسال الوفود واللجان الفنية المكلفة من قبل وزارة الداخلية، وكانت هناك حملات تقدم خدمات تجديد الجواز السوداني في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا،وبعض الدول الأوروبية وعملية تسجيل مبكرة استهدفت بعض الأفراد، وكل ذلك لضمان مشاركة البعض في الانتخابات

القادمة. وكان يمكن، ولازال الخيار مفتوح، أن توجه بعض الأحزاب عضويتها خارج السودان بأن تستفيد من خدمات تجديد الجوازات والتنبيه لضرورة أن تكون لكل ناخب سوداني مقيم في خارج السودان إقامة سارية ومحاولة استغلال علاقات الصداقات مع الدول لتحقيق ذلك الهدف، حتى تضمن مثل تلك القوى وجود قاعدة فاعلة لها في الخارج.

الدوائر الانتخابية:

أيضاً من العوامل التي أثرت كثيراً في انتخابات ٢٠١٠ في السودان، هي الدوائر الانتخابية: عددها، توزيعها، والتحكم فيها وفي حدودها. وقبل تقديم لمحة عن الدوائر الانتخابية، نود أن نشير لنقطة مهمة للغاية وهي متعلقة بالسجل الانتخابي. فهذا السجل له دور خطير للغاية ولم يدرك معظم أهل السودان ملامح ذلك الدور، وهو أن نفس السجل سيتم الاستفادة منه في عملية الاستفتاء العام لأي قضية كبيرة في السودان، وبالطبع أكبر القضايا هي قضية تقرير المصير بالنسبة لجنوب السودان كما ورد في اتفاقية سلام نيفاشا ٢٠٠٥. هناك أيضاً مسألة مستحدثة في قانون الانتخابات ٢٠٠٨، وهو الذي يحكم وينظم انتخابات ٢٠١٠، وهي مسألة النظم الانتخابية، حيث يكون الناخب مشارك في انتخاب أربعة هيئات منفصلة: انتخابات(الرئاسة) لاختيار رئيس الجمهورية، انتخابات لاختيار رئيس حكومة الجنوب، انتخابات لاختيار والي كل ولاية، وانتخابات لاختيار عضوية المجلس التشريعي السوداني (البرلمان). هذه المسائل مهمة للغاية والناخب السوداني لا يدرك تفاصيلها بصورة معقولة حتى يتمكن من المشاركة بصورة فعالة في الانتخابات القادمة.

في انتخابات ١٩٨٦ كان عدد الدوائر الانتخابية (٣٠١) دائرة، (٢٧٣) جغرافية، و(٢٨) دوائر خريجين. وقد أثارت طريقة هندسة دوائر الخريجين في انتخابات ١٩٨٦ كثير من الجدل وسط الأحزاب السياسية في ذلك الوقت، ولكنها كانت صيغة تم التواضع عليها وقد استفادت منها الجبهة الإسلامية استفادة كبيرة. ولم تكن هناك انتخابات منفصلة لانتخاب رئيس الجمهورية، وإنما كان الحزب صاحب الأغلبية له الحق في تعيين رئيس الوزراء والولاة (المحافظين وقتها). في انتخابات ٢٠١٠ سيكون الأمر

مختلف كثيراً، فسوف يكون هناك انتخاب لرئيس الجمهورية، وهناك انتخاب لرئيس حكومة الجنوب، وهناك انتخاب لعضوية البرلمان. وأيضاً من المسائل المستحدثة، أن (البرلمان) المجلس التشريعي لن يكون كل تكوينه أو عضويته عبر الدوائر الجغرافية (كما حدث في انتخابات ١٩٨٦) وإنما سيكون هناك نظام مختلط بين الانتخاب المباشر وانتخاب التمثيل النسبي. الدوائر الانتخابية في انتخابات ٢٠١٠ ستتكون من ثلاثة أنواع: دوائر جغرافية (٢٠٧) دائرة ،دوائر مرأة (١١٢) دائرة، ودوائر تمثيل نسبي للأحزاب (٦٨ دائرة). وستكون مقاعد البرلمان في مجملها (٤٥٠ مقعد) وهو خلافا لما كان عليه الحال في انتخابات ١٩٨٦ حيث كانت مقاعد البرلمان (٣٠١ مقعداً) كما ذكرنا سابقاً.

يلاحظ أن عدد الدوائر الجغرافية قد نقص ثلاثة دوائر مما كان عليه الحال في انتخابات ١٩٨٦ (٢٧٣-٢٧٠-٣).

الدوائر الانتخابية كما أعلنت عنها مفوضية الانتخابات سيكون عددها (٤٥٠) دائرة، ٦٠٪ دوائر جغرافية ، ٢٥٪ دوائر تمثيل نسبي للمرأة، ١٥٪ دائرة تمثيل الأحزاب، وتوزيعها كالآتي:

أولاً: أقاليم غرب السودان (دارفور وكردفان) ستكون لها ١٣٦ دائرة، (٧٦ دائرة لدارفور، و٥٠ دائرة لكردفان)، وتفصيلها: ٤٧ دائرة لجنوب دارفور، ٣٣ دائرة شمال كردفان، ٢٤ دائرة شمال دارفور، ١٧ دائرة جنوب كردفان، و١٥ دائرة غرب دارفور.

ثانياً: الجنوب: ٩٦ دائرة، وتفصيلها: ١٥ دائرة جونقلي، ١٣ دائرة الاستوائية الوسطى، ١٢ دائرة أعالي النيل، ١٢ دائرة وراب، ١٠ دوائر شرق الاستوائية، ٨ دوائر شمال بحر الغزال، ٨ دوائر البحيرات، ٧ دوائر غرب الاستوائية، و٤ دوائر بحر الغزال.

ثالثاً: الوسط والنيل الأزرق: ٧٦ دائرة، وتفصيلها: ٤١ دائرة الجزيرة، ٢٠ دائرة النيل الأبيض، ١٥ دائرة سنار، و١٠ دوائر النيل الأزرق.

رابعاً: الخرطوم ٦٠ دائرة.

خامساً: الشرق ٥١ دائرة، وتفصيلها: ٢٠ دائرة كسلا، ١٦ دائرة البحر الأحمر، ١٥

دائرة القضارف.

سادساً: الشمال ٢١ دائرة، وتفصيلها: ٢١ دائرة نهر النيل، ٨ دوائر الشمالية.

الأمر المستحدث في قانون الانتخابات ٢٠٠٨، والذي يحكم انتخابات ٢٠١٠، هو أن وحدها الدوائر الجغرافية هي التي ستكون قومية وعلى مستوى السودان، أما دوائر التمثيل النسبي (دوائر مرأة وتمثيل نسبي للأحزاب) ستكون ولائية. إضافة لواقعة أن الانتخاب في الدوائر الجغرافية سيكون فردي (مرشح عن الحزب) أما في دوائر التمثيل سيكون جماعي (قائمة للمرأة أو للحزب).

هناك ضرورة التصبير بالنسبة للناخب في انتخابات السودان ٢٠١٠ فيما يخص عملية الانتخاب المختلط، وسوف يثير الأمر لبس كبير في أذهان الناخبين والناخبات.

استخدام تكنولوجيا التواصل:

ثمة هناك عامل جديد، ونتوقع أن يؤثر إيجابياً وبصورة فعالة في انتخابات السودان ٢٠١٠، وهو عامل ثورة التواصل التكنولوجية. بالرغم من أنه ليس هناك اتجاه واضح لاستخدام طريقة الاقتراع الالكتروني، إلا أن ثورة التواصل التكنولوجي سيكون لها كبير الأثر: فعملية التواصل الجماهيري التقليدية (ندوات، طواف إقليمي، منشورات سياسية.. الخ) سيضاف له رافد جديدة للتخاطب عبر المواقع الالكترونية، وستكون أكثر فعالية في طريقة توزيع البرامج الانتخابية وقيادة الحملات الانتخابية، ناهيك عن النقاشات السياسية المباشرة التي يمكن أن تتم قيادتها وتوجيهها عبر منابر النقاش السودانية الإسفيرية، ومحاولة خلق عملية تواصل مباشرة بين الناخب والحزب.وسائط الاتصال الأخرى أيضاً سيكون لها أثر فعال. قطع شك عدد أجهزة التليفزيون في السودان زاد كثيراً عما كان عليه الحال في انتخابات ١٩٨٦، وكذا عدد الإذاعات. أيضاً انتشار استخدام جهاز التليفون وسط السودانيين، سواءً في داخل السودان أو خارجه، ونتوقع أن يلعب الموبايل ونظام Text message دوراً فعالاً في عمليات الربط والمتابعة. قانون الانتخابات ٢٠٠٨ في المادة (٦٦) نظم طريقة التعامل مع الحملة الانتخابية وأجاز استخدام المواقع الالكترونية والإنترنت لنشر البرنامج الانتخابي

وممارسة الدعاية الانتخابية.ملاحظة مهمة: نرجو من جميع الأصدقاء والصديقات، وفي جميع المنابر الإسفيرية السودانية، أن يكونوا أكثر حرصاً على التمسك بهذا الحق والعمل على قفل الطريق على الحكومة من التلاعب بوسائط مثل هذه المواقع عن طريق قفلها بين الفينة والأخرى. وسنعمل، كمواطن سوداني عادي، على تبصير الناس بالمادة (٦٦) والشروط التي قد تؤدي لقفل الموقع أو حجبه أثناء الحملة الانتخابية.

ظاهرة الناخب النوعي:

العامل الأخير في حزمة الأضواء، هو عامل الناخب النوعي، وهذه ظاهرة مرتبطة بعوامل أخرى عديدة منها: ارتفاع نسبة محو الأمية في أوساط مجتمعات السودان، ارتفاع نسبة الوعي السياسي، الانفتاح على تجارب العالم، خصوصاً طرق سير الانتخابات ودور الإنترنت والقنوات الفضائية وكلها أدوات لها أثرها الفعال في طريقة تفكير المتلقي، وهي كلها عوامل خلقت وستخلق ناخبا متميزا نوعياً عن الناخب في انتخابات ١٩٨٦. أهم نقطة هنا، في ظاهرة الناخب النوعي، لن تنجح معه العمليات التقليدية في توجيه الخطاب والتفاعل معه، فليس هناك مجال للخم والتدليس كما كان يحدث في انتخابات السودان السابقة.

تلك هي ملامح ومعطيات الواقع السوداني والتي سوف تحيط بانتخابات السودان في سنة ٢٠١٠. أما واقعة كون أن الأحزاب والقوى السياسية في السودان وبجميع فصائلها، تعلم وتدرك جيداً مثل تلك المعطيات، وأن لها وسائلها (الأصيلة والبديلة) في التعامل معها، فهذا متروك لتلك القوى لتفصح عنه مع تأكيدنا على أن المرحلة القادمة تتطلب التشاؤم، والحذر في توقع اللامتوقع..



السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل الثالث

كيف تم اختياري مرشحًا للرئاسة؟ ولماذا حاتم السر؟



كيف تم اختياري مرشحًا للرئاسة ؟ ولماذا حاتم السر ؟

■ ■ ■

« في هذا الفصل ننظر كيف لرغبات الآخرين أن توجه خياراتنا برياحها».. كيف تم الاختيار:

ظلت لجنة الانتخابات فى الحزب الاتحادى الديمقراطى برئاسة مولانا السيد محمد الحسن الميرغنى وأركان حربه الذى يضم:طه على البشير، بابكر عبدالرحمن بابكر،ميرغنى بركات،على احمد السيد،إنعام عبدالحفيظ وسكرتارية الدكتور بشارة صديق بشارة،محمد فاروق على إدريس،محمد المصطفى،حافظ الحسين،ظلت فى حالة انعقاد دائم بمقر اللجنة الكائن بالجناح الشمالى الشرقى بدار أبو جلابية بحى الميرغنية بالخرطوم بحرى، وكانت حالة الانعقاد شبه دائمة للدرجة التى حدت ببعض أعضاء اللجنة ترك أعمالهم الخاصة وهجر المداومة بمكاتبهم وتفرغوا تماما وانقطعوا للقيام بمهام المتابعة والتنسيق لانجاز هذا الملف المتشعب والمعقد،وكانوا يسابقون الزمن ويحاولون فى وقت وجيز الانتهاء من تحديد أسماء المرشحين واستكمال الإجراءات والشروط والمطلوبات التى حددها قانون الانتخابات للترشيح ومن بينها استمارات التزكية لمرشح رئاسة الجمهورية وللمرشحين لمنصب الوالى.

بطبيعة الحال وبرغم الزخم الكبير، و العمل المتواصل، فإن اللجنة لم تكن تعمل فى جزيرة معزولة بعيداً عن أجهزة الحزب ومؤسساته القيادية، بل كانت على تنسيق دقيق مع الهيئة القيادية للحزب بحيث تعرض عليها كل ما تتوصل إليه وتناقشه، وتقارنه مع سياسة الحزب ومخططاته العامة، وبعد رسم المعالم الرئيسية في الاجتماعات القيادية كانت تأخذ منها تفويضاً لما تنوى القيام به، وكان ذلك يتم عبر رئيس لجنة الانتخابات، الذى صادف أنه كان فى ذات الوقت عضواً بالهيئة القيادية، مما يسر الكثير من عوائق «السير

التنظيمي» الذي تتطلبه هيكلة العمل النظامي، فكسر الروتين وبفعل ذلك اختصت اللجنة بمزية أن تسير معاملاتها الداخلية فى سلاسة ويسر، و غالباً ما كانت اللجنة مثالاً للمثابرة الدؤوبة، فهي تقوم ببث الطمأنينة فى نفوس أعضاء الهيئة القيادية وتجيب على كل أسئلتهم واستفساراتهم وتخوفاتهم من خلال تقاريرها، وما فاتني ذكره هو أن للجنة أساساً قاعدياً مقدراً مكنها من أن تقف بهذا الشكل القوي، فكانت تردها التقارير من كافة ولايات السودان عبر المناديب من شباب الحزب الذين دفعت بهم إلى الولايات وكلفتهم بالتنسيق اليومى مع رئاسة اللجنة فى الخرطوم.

بالرغم من موقفي المبدئي حول الانتخابات، كنت أولي عمل اللجنة اهتماماً كبيراً، فقد كان يغريني النشاط الكبير الذي تميزت به، كانت مشاهدتي توحي بأن الأمور قطعت شوطاً كبيراً فى الاستعدادات والجاهزية والتحضيرات المطلوبة للانخراط فى العملية الانتخابية، وبالرغم من ذلك إلا أنني كنت دائماً ما أقوم بطرح سؤالي الحائر، على أعضاء لجنة الانتخابات هل تنون الدخول فى العملية الانتخابية؟. سؤالي لم يكن مثبطاً لهمة اللجنة، بل كان تساؤلاً يلف كل المسرح السياسي المتأرجح أصلا!، الوضع الذي نود أن نعرف إلى أين يقودنا، كنت واضحاً وأود أن نبني الأمور على واقع معقول، لا على افتراض معلول، إلا أن أعضاء اللجنة كانوا أكثر رحابة مني! فيردون إننا نريد أن نكون جاهزين وفى النهاية الحزب يتخذ القرار المناسب بالمشاركة أو المقاطعة وإذا كان القرار بالمشاركة فعلى الأقل تكون المطلوبات الإجرائية مستوفاة، قبل أن يتجاوزنا الزمن ولا نستطيع اللحاق بالعملية. وفى حال المقاطعة فليس لدينا ما نخسره بل على العكس نكون قد شكلنا قاعدة معلومات مفيدة يمكن البناء عليها مستقبلا. هكذا كان منطق غرفة عمليات الانتخابات التابعة للحزب ولكنه لم يكن ليطمئننى خاصة وقد كنت من منطلق قناعاتى الشخصية الراسخة أرى بأن الدخول فى العملية الانتخابية فى ظل الوضع القائم حاليا والثغرات العديدة يعد مخاطرة غير محسوبة النتائج وقفزة فى المجهول، فكيف لسلوك ديمقراطي أن يقام على أرضية ديكتاتورية!، وكيف للحرية أن تولد من أبوين قاما على القهر، كان هذا المبدأ منطقياً بالنسبة لي، ولا أنكر أني قد حاولت جاهداً توسيع دائرة الرفض أو الممانعة لمبدأ الاندفاع، على الأقل أن يكون خيار المقاطعة موجوداً داخل

صفوف الحزب وفي هذا الصدد كنت سعيدًا بالمذكرة القانونية والسياسية التي أعدها الأستاذ علي محمود حسنين ودعا من خلالها لمقاطعة الانتخابات ، حيث قمت بترويجها وتوزيعها على أوسع نطاق حزبي ممكن، ولكن كانت محاولاتي بدون طائل يذكر، لأن الزخم العام والمد الجماهيرى الواسع كان متحمساً بشدة، للدخول فى العملية الانتخابية وكان سقف التوقعات عالياً لدى دوائر الحزب بعلو كعبها فى حصد نتائج الانتخابات وفوز العديد من مرشحيها فى الدوائر الانتخابية ومنصب الوالى فى عدد من الولايات الشمالية، ولم يكونوا يدركون أنهم على موعد مع القدر و الغدر الذى ضرب صناديق الاقتراع وقام بتزييف وتزوير إرادة الناخبين بصورة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً لدرجة أحرجت وأذهلت حتى العقلاء فى الحزب الحاكم نفسه، حتى أكبر متشائم الذي في رواية أخرى هو أنا، لم يكن يتوقع شيئاً من الذي حدث، غاية التوقع كان تزوير جزئي، قمع بسيط، ولكن الذي حدث كان كارثة!، ليتهم علموا من أمرهم يومها ما استقبلوا، ولكن الخطى نمشيها وقد كتبت .

بحكم عضويتى فى الهيئة القيادية لم أكن أخفى موقفى من العملية الانتخابية وضرورة مقاطعتها، وكنت حريصاً على تثبيت رأيى ووجهة نظرى حيثما حانت مناسبة لذلك، لا أخفيها أبداً، ولكني بالقدر نفسه كنت لا أثبط العزم من العمل، فأزاوج بين الرفض للمشاركة و الدفع باتجاه تمتين العمل الجماهيري وتفعيله، كاستغلال لهامش الحريات المتوقع. إجمالاً، فقد كنا نعمل على أساس أن خياراتنا مفتوحة وأننا سنتخذ القرار النهائى بموقف الحزب فى الوقت المناسب وبناءً على تطورات الأوضاع. وبالتالى لم أفقد الأمل إطلاقاً فى المقاطعة بالرغم من علو صوت المنادين بالمشاركة. ولكنى بدأت أحس وأشعر برجحان كفة خيار المشاركة على المقاطعة عندما عرضت لجنة الانتخابات على الهيئة القيادية كشفاً بأسماء المرشحين لمنصب الوالى التى وردت من لجان الحزب بالولايات لتقوم الهيئة القيادية حسب نص دستور الحزب باختيار من تراه مناسباً للمنصب، وبالفعل بدأت الهيئة القيادية فى عمليات المفاضلة وحسمت موضوع المرشحين لمنصب الوالى وحددت أسماؤهم وصدر بيان للرأى العام بهذا الصدد أُعلن فيه أسماء مرشحي الحزب

لولاة الولايات حيث ضم الحاج ميرغني عبد الرحمن لولاية كردفان، والأمير أحمد سعد عمر لولاية الخرطوم ، عثمان عمر الشريف لولاية الجزيرة ، أبو الحسن فرح للولاية الشمالية بروفسير بخاري الجعلي لولاية نهر النيل ، مجذوب أبو موسى لولاية كسلا ، التوم هجو لولاية سنار ، الدكتور صالح محمد علي لولاية النيل الأبيض، السلطان أسعد بحر الدين لولاية غرب دارفور ، الدكتور عبد الله أبو سن لولاية القضارف، ومنذ تلك اللحظة أدركت تماماً بأن حزبنا سيمضى فى هذا الطريق حتى نهايته وأنه قد قطع على نفسه فرصة التراجع بإعلانه أسماء الولاة، أي رفعت الأقلام وجفت الصحف!.

بانتهاء الهيئة القيادية من تسمية مرشحيها لمنصب الوالى لم يتبق فى جدول أعمالها سوى حسم موضوع مرشح الحزب لمنصب رئيس الجمهورية. وهذا البند قد أثار جدلاً كثيفاً فى الساحة السياسية وكان مادة إعلامية دسمة للكتاب والمحللين السياسيين الذين روجوا عبر وسائل الإعلام المختلفة أن الحزب الاتحادى الديمقراطى ليس لديه مرشح لرئاسة الجمهورية وأنه سيدعم مرشح المؤتمر الوطنى.

ووضعت قيادات الحزب فى حالة ملاحقة مستمرة لنفى هذه الأخبار والتأكيد على أن الحزب لن يدعم مرشحاً آخر وسيكون له مرشحه الخاص. ومع التأخير فى إعلان اسم مرشح الحزب فى الوقت الذى أعلنت فيه كل الأحزاب أسماء مرشحيها بدأ الإحباط يسيطر على الاتحاديين ويرتسم القلق بوضوح على وجوههم وملامحهم تنبئ خوفاً من أن يتحالف حزبهم مع المؤتمر الوطنى ويدعم مرشحه لرئاسة الجمهورية حسبما هو منشور بكثافة فى وسائل الإعلام ومتناول فى مجالس المدينة. وحسماً لهذا الجدل ووضع حد له قام الأستاذ بابكر عبد الرحمن المحامي عضو لجنة الانتخابات بالحديث لوسائل الإعلام نافياً بشدة أن يكون الحزب الاتحادى الديمقراطى مؤيداً لمرشح حزب المؤتمر الوطنى وموضحاً أنه لايوجد ما يستدعى ذلك ألبتة لأن حزبنا ليس من ضمن منظومة الأحزاب المتوالية مع المؤتمر الوطنى وقال أن رئيس الحزب مولانا الميرغنى حسب نص دستور حزبنا هو مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية أو من يختاره من أعضاء الحزب وليس من أحزاب أخرى. وبدلاً من أن تقفل هذه التصريحات الواضحة باب التكهنات والتسريبات الخاطئة فتحت باباً جديداً من الجدل لأن معظم الصحف صدرت بعناوين تشير إلى أن

الميرغنى سيكون هو مرشح الاتحادى الديمقراطى لرئاسة الجمهورية.

إزاء هذه البلبلة وجدت الهيئة القيادية للحزب نفسها مضطرة للدخول مباشرة فى مناقشة البند الخاص بمرشح الحزب لرئاسة الجمهورية، والذى قصدت فى البداية أن ترجئه إلى النهاية حتى يستبين لها الخيط الأبيض من الأسود، بالنسبة للعملية الانتخابية برمتها تجنباً لحدوث أى جدل أو خلاف داخل الحزب بسبب هذا البند. بالإضافة إلى البلبلة الإعلامية المثارة بشدة حول موقف الحزب من الانتخابات الرئاسية كان هناك عامل ضغط آخر ناتج من عدم تجاوب بعض لجان المفوضية بالولايات ورفضها اعتماد وثائق التزكية لمرشح الحزب لرئاسة الجمهورية ما لم يكتب فيها إسم المرشح ولعلها كانت حيلة من حزب المؤتمر الوطنى مستخدما أجهزة الدولة لمعرفة موقف الحزب النهائى ما إذا كان داعماً لمرشحه كما تردد وكما تتمنى بعض القيادات الاتحادية أم أنه غير ذلك. حاولت الهيئة القيادية عدم التجاوب مع الضغوط الخارجية والاستمرار فى جدول أعمالها وإرجاء مناقشة البند الخاص بالانتخابات الرئاسية إلى أن يحين وقته وقامت بتذليل وحل الإشكالية الخاصة باعتماد استمارات التزكية لمرشح الرئاسة عن طريق تدخل الدستوريين من وزراء ومعتمدين فى الولايات ولكن واجهتها مشكلة عدم وجود ممثلين للحزب فى معظم ولايات السودان ليقوموا بتذليل هذه العقبة وإقناع لجان مفوضية الانتخابات بالولايات باعتماد الاستمارات.

بحلول يوم الحسم وصلت الهيئة القيادية إلى مرحلة مناقشة البند المؤجل الخاص بتحديد موقف الحزب من الانتخابات الرئاسية. وحسب النظام الداخلى للهيئة القيادية فإن رئيس الحزب هو الذى يوجه الدعوة للاجتماع ويحدد زمانه ومكانه،ولذلك بعد أن فرغنا من اجتماع يوم ١٩/ ١/ ٢٠١٠م، فى الساعات الأولى من فجر يوم ٢٠/ ١/ ٢٠١٠ شكر السيد رئيس الحزب أعضاء الهيئة القيادية وعلى غير العادة لم يحدد لنا موعد الاجتماع اللاحق وإن اتفق معنا على أجندته وفى مقدمتها اختيار مرشح الحزب للانتخابات الرئاسية، وقال لنا أن سكرتاريته ممثلة في الشقيق بكري الخليفة والشقيق خالد ميرغني ستتصل بنا لأخطارنا بموعد الاجتماع. ولاحظت وجود همس خافت لمدة طويلة فى

شكل حوار مبتسم بين مولانا السيد محمد عثمان الميرغنى وعضو الهيئة الحاج أحمد على أبوبكر عرفت فيما بعد تفاصيل ما دار فيه مستخدماً فضولى ومستغلاً وجودى مع حاج أحمد فى سيارته ذاهباً برفقته إلى منزلى، فسألته لماذا لم يحدد مولانا موعد الاجتماع لنكون على بينة حتى لا ندخل فى ارتباطات أخرى وما أكثرها؟ ثم سألته فيما كنتم تهمسون؟ قال لى : أنا عرفت من مولانا السيد أنه لن يترشح للرئاسة وأن السيد محمد الحسن الميرغنى لن يترشح كذلك ولا أيّ أحد من السادة المراغنة، فطلبت منه أن نعقد اجتماعاً ظهر الغد دون أن يتم إخطارك لأننا نريد أن نرشحك لهذا الموقع. عرفت الحقيقة وسكت دون أن أدخل معه فى جدل لا طائل منه لاسيما وأن آذان الفجر أوشك على النداء وهو يعلم موقفى الرافض للعملية الانتخابية برمتها، لم يكن الأمر جاداً، ولم يكن هناك وقت لأفكر فيه! فقد بلغ مني وقتها الإرهاق مبلغاً عظيما.

بالفعل التأم اجتماع الهيئة القيادية، ولم أدع له، وكنت في حوائجي، ومضت الساعات وفى صبيحة اليوم التالى كنت أستعد للسفر إلى البلد (البسابير وحجر العسل) ومعى مجموعة من قيادات الحزب والختمية من بينهم العمدة يوسف العوض بليلو والخليفة صلاح سر الختم،الخليفة سيدأحمد الخليفة الحسن،الزعيم عثمان جادين ،الخليفة عوض إبراهيم الكدقرى ،الشقيق وليد بكرى خرسهن وآخرين للمشاركة فى مناسبة اجتماعية،وقبل أن ينطلق موكبنا صوب البلد جاءنى اتصال هاتفى من مولانا السيد حيث طلب منى المجيء لمقابلة سيادته بعد صلاة الظهر لأمر هام .وقد شعرت بالحرج نظراً لالتزامى مع المجموعة للسفر إلى البلد فبادرت بلطف وقلت لمولانا السيد:أنا متوجه الآن الى حجر العسل والبسابير مع وفد من القيادات لشأن إجتماعى هام ولا أدرى متى نعود،فرجوته أن كون لقائنا بعد المغرب بدلاً عن بعد الظهر.فرد قائلاً: الأمر فى غاية الاستعجال هل يمكن أن تأتى الآن؟فقلت له:حاضر سيدى.

ولأنى كنت على بعد دقائق من دار مولانا السيد العامرة لم أتأخر حيث وصلت عند سيادته فى أقل من ربع الساعة. سلمت على سيادته ومعه بعض أفراد مكتبه فإستصحبنى إلى الصالون الداخلى وطلب منى أن أغلق الباب من خلفى. طبعاً كنت مستعداً مثل الطالب الذى كشفت له أسئلة الامتحان وكنت مهيأ لما سيطرح عليَّ لأنى أخذت به علماً من حديث حاج أحمد معى.

بدون مقدمات طويلة بدأ سيادة مولانا السيد فى تقديم الشكر لشخصى الضعيف والإشادة بالدور الذى قمت به فى مسيرة الحزب وقال لى ما شهدنا إلا بما علمنا وهذا ما عرفته عنك لسنوات طويلة وما يشهد به إخوانك فى الحزب الذين تحظى فى أوساطهم بقبول كبير، وقال لى هذه نعمة تستحق واجب الشكر وعليك أن تعطيها حقها وتحافظ عليها. ثم دلف إلى لب الموضوع وقال لى نحن بصدد تسمية مرشح للحزب لرئاسة الجمهورية ولا أخفى عليك أننى أجريت استطلاعات ومشاورات واسعة فوجدت إجماعاً عليك. وقبل أن أعرض هذا الأمر على الهيئة القيادية كان لازماً أن نقوم بمشاورتك ومعرفة وجهة نظرك.

شكرت سيادة مولانا السيد على هذه الثقة وقلت لسيادته هذا تكريم أعتز وأتشرف وأفخر به ولكن يا سيدى أنا لست من أنصار المشاركة فى العملية الانتخابية من الأساس أنا من أنصار المقاطعة. فقال لى لا تسبق الأحداث دعنا نكمل إجراءاتنا ونعلن أسماء مرشحينا ونستوفى مطلوبات العملية من كل جوانبها وبعد ذلك لكل حدث حديث ولكل مقام مقال وخياراتنا مفتوحة، وبإمكاننا أن نقاطع إذا رأينا فى ذلك مصلحة. ألم تسمع تهكمات البعض وسخريتهم من حزبنا وتحديهم لنا بأننا لن نجد مرشحين ولن نجد مزكين وان الناس قد انفضوا من حزبنا لمثل هؤلاء الرد العملى هو أن نستوفى كل المطلوبات والشروط حتى إذا قاطعنا أو انسحبنا لا يعودوا ليقولوا لأنهم عجزوا أن يجدوا مرشحين أو فشلوا فى أن يتحصلوا على المزكين المطلوبين.

انتقلت إلى موضوع آخر عله يسعفنى فتكأت على الإمكانات المادية الشحيحة للحزب وقلت لسيادة مولانا إن الانتخابات تحتاج لتمويل وأنا اعلم أن إمكانات الحزب المالية شحيحة لا تفى بالمطلوب وضربت مثلاً للمقارنة بين آخر انتخابات ديمقراطية فى ١٩٨٦م وانتخابات ٢٠١٠م حيث خاض الحزب الأولى وكانت إمكاناته المالية أفضل بكثير من اليوم وكان يملك أسطولاً من السيارات فاقت المائة سيارة واليوم لا يملك ولا سيارة واحدة.

قاطعنى سيادته قائلا: قبل أن تكمل حديثك أنا لا أريد منك إجابة الآن اذهب أكمل مشوارك وفكر فى هذا الأمر ملياً وموعدنا غداً إن شاء الله. فودعته ولثمت كفه الشريفة وطلبت منه الدعاء، لأنى مسافر وانصرفت وأنا أردد إن غداً لناظره قريب.

شاورت بعض الأصدقاء المخلصين، بعضهم موجود هنا وبعضهم الآخر فى المنافى والمهاجر البعيدة، جميعهم نصح بقبول التكليف وخوض التجربة، وبعضهم كان متفائلاً بأن النصر سيكون حليفنا -وكأنها انتخابات حرة ونزيهة وشفافة ومعبرة عن إرادة الأمة والشعب-. كنت «أساسق» بين أهل الرأي لأجد واحداً يشجعني على أن لا أقبل، أو يملكني حجة أستطيع بها مجاراة السيد و لعلي أقنع أعضاء الهيئة، فامتدت دائرة مشاوراتى لتشمل بعض الأصدقاء فى القوى السياسية السودانية الأخرى، والمستقلين وللحقيقة والتاريخ فقد حفزونى وشجعونى على قبول التكليف وذهب بعضهم إلى القول هذه بمثابه شهادة لك من حزبك تقديرا لنضالاتك وتضحياتك فلا ترفضها، لم أجد من يثبط عزم قومي! فليس هناك بد إذا من الوقوف لحمل الراية.

أتيت فى الموعد المضروب والكل ابتداءً من الحراسات فى الخارج ومروراً بكل من كان فى دار أبوجلابية تلك اللحظة قابلونى بالأحضان وبـ -أهلاً يا ريس-، مما يؤكد أن السياسة السودانية لا تعرف الأسرار وبصفة خاصة داخل الحزب الاتحادى الديمقراطى. طلبت منى السكرتارية أن أذهب لمقابلة مولانا السيد قبل بدء الاجتماع فذهبت وقابلته وسألنى عن البلد وأهلها ووضعها وأحوالها فقلت لهم أنهم بخير ولكنهم يشكون الظلم والقهر الذى يمارسه ضدهم المؤتمر الوطنى بحجة أنهم ختمية واتحاديين. ثم قال لى إن إخوانك فى انتظارنا لبدء اجتماع الهيئة القيادية وإن شاء الله تكون وصلت لرأى فى موضوع الأمس؟ قلت:والله يا سيدى أنا موقفى محدد وقلته أكثر من مرة وهو ألا نشارك....قاطعنى بحدة هذه المرة قائلاً: دعنا من المشاركة وعدمها هذه يا أخى لم يحن وقتها بعد نحن كما أوضحت لك نريد أن نستكمل ملف الانتخابات دون أن نترك فيه شيء ناقص...أم تريد أن يقال عنا أننا لم نسمى مرشحا لأننا ندعم زيد أو عمرو..... وفجأة ابتسم قائلاً إياك أن تفهم أن عمرو المعنى هنا هو عمر البشير..هذا مثل شائع وأنا لا أتعرض لأسماء أشخاص ولكنى أريد أن أسد هذا الباب أمام القيل والقال.

رغم نصائح الأصدقاء التى أسدوها لى إلا أنى وجدتها قاسية وصعبة على نفسى أن أقول وبكامل إرادتى إنى موافق على هذا التكليف وقبلته ولذلك قلت لمولانا السيد: ياسيدى أنت تعلم أنى ظللت طيلة حياتى جندياً مخلصاً لهذا الحزب لم تأمرنى قيادته

بشيء أو توكل لى مهام إلا وقمت بها وأنا لم أتغير ولم أتبدل ما زلت جندياً مطيعاً فى صفوف هذا الحزب، ألبى كل طلباته وأنفذ كل أوامره، ولا يمكن أن أرد طلباً من سيادتك تحديداً...فنهض -سيادته- من كرسيه وقال لى «جزاك الله خيراً دى المحرية فيك ما خيبت ظننا..دعنا الآن ننتقل إلى الصالون الكبير لنبدأ اجتماع الهيئة القيادية».

خرجنا وفي الطريق إلى مقر الاجتماع، بدأت تنتزعني الهواجس والأفكار، وبدأت النظرات تتوجه إلي، بصفتي ممثلاً لها!، لم أكن متهيئاً لأكسر قناعتي بهذه السهولة، و لكنني كنت متهيئاً لتقديم القرابين للحزب، وتقديم ولاء الطاعة الأبدي، فلنمض إذا إلى قاعة الاجتماعات، لعل الله يكتب لنا الخير.

في الاجتماع، لم يحدث أكثر من أن تضافرت النظرات، وتواثقت الكلمات، واتفق الجميع، في إجماع أبهجني، وأزاح عني كل ثقيل، فإني لأبيع العمر لأرى الإجماع، الإجماع الذي يحن إليه مثلي أي اتحادي، طبع على حب الوحدة، والاتحاد.

بعد الخروج من الاجتماع، كانت المفاجأة، المفاجأة السارة، بل الطبع الاتحادي الأصيل، كنت بل كانت الأمة الاتحادية مع ملحمة جديدة وإشارة ستبقى أبداً في الوجدان، لوحة غير كثيرين يعملون من أجل تحقيقها وترسيخها أو حتى التمهيد لها، ولكنها اليوم تحققت بتمامها، وبدت ناصعة بهية، إنها الوحدة الاتحادية، إذ توافدت الفصائل الاتحادية الأخرى معلنة أصالتها بوقفتها معي بوصفي مرشحاً للحركة الاتحادية، أعلنت التزامها بتأييدي ودعمي، بوصفي امتداداً طبيعي لنضالات الحركة الاتحادية منذ عهد الزعيم الأزهري والشريف حسين الهندي و غيرهم، امتداداً للتاريخ الباذخ لحزب السودان الأول ولصمام أمانه، جاءوا وأنا أعلم أن قناعة الوحدة الإجرائية تأخرت، أنها تمر بمراحل صعبة هي في الطريق ولكن أمامها بعض المطالب، إلا أنهم اليوم قفزوا وتساموا وجاءوا ليتوحدوا خلف مرشحهم الذي يحمل اسمهم، جاءوا زرافات ووحدانا، كان هتافهم واحد، «حاتم حاكم للسودان»، «يا إنقاذ زمانك ولى نحن الحزب العمل الدولة»، أعلنت التيارات الاتحادية موقفها الداعم لترشيحى، واتصل بي منسوبوهم مؤكدين أنهم معي بالمال والرجال، بالعدة والعتاد، بالصبر والقوة، وقد صدقوا، بل أنه معظم مرشحى الحزب المسجل أعلنوا لى عدم التزامهم بقرار الدقير

الخاص بدعم مرشح المؤتمر الوطني، وطلبوا الاجتماع معى وقالوها بوضوح وأصالة: نحن اتحاديون ولا يمكن أن نوجه قواعدنا لعمر البشير وبالتالى نحن معك..

بدأ الجد، و حملت الراية، وانجلت الدهشة، وبدأت واثقاً أن مقام الأمس ليس بمقام اليوم، وكما ذكرت في فاتحة الكتاب، استحضرت معنى أن يضعك حزبك في طريق اصطفى له من قبل أعظم رجال السودان، الزعيم إسماعيل الأزهري و السيد أحمد الميرغني، رضي الله عنهما، رتبت الأوراق و كونت مكتبي الخاص الذي استند إليه، وضعت الخطط، كما بينا ذلك في حينه، و سارت الأمور على هذا المنحى من الإجراءات.

إلى أن جاء وقت تسليم الأوراق لاعتمادها من قبل المفوضية، كانت الأوراق قد جُهزت تجهيزاً جيداً، وأبلت لجنة الانتخابات بلاءً حسناً، حصلنا استمارات المزكين منهم، وبدا كل شئ جاهزاً.

كان صباحاً يدعو للتفاؤل، الشاي الصباحي العجيب، من يد الحاجة مريم البدوى (أم عوض) ، ودعوات الحفظ والبركة، و دفقات الحنان والمحبة، و وصايا بالثبات والصمود، من الوالدة حاجة السهوة السنجك وأن الناس إن قدموك لا تخذلهم، هي ترى في هذا الذي قدمه الآخرون، ابناً ، تريده أن يحمل اسم والده الشهيد، أن يحفظ تاريخ آبائه، أن يجعلهم فخورين به، رعاك الله يا أماه كم هذا الوجود سهل بدعائك!

الصباح يدعو للتفاؤل، فهل أبرك من فاتحة كاربة من مولانا السيد، انطلق بعدها الموكب من مسجد مولانا السيد علي الميرغني، أبو الوطنية، نحو مقر المفوضية القومية للانتخابات في حشد مهيب، وسط هتافات و تأييد، دخلنا المفوضية، ودفعنا رسومنا وأكدنا جدارتنا ، فقد كنت صاحب أكبر عدد من المزكين لترشيحى من ولايات السودان المختلفة حيث بلغ العدد أكثر من ٦٠ ألف بالرغم من أننا واجهنا بعض الصعوبات والعوائق، الطبيعية منها و المدبرة، فمثلاً واجهتنا مشكلة فى جنوب السودان حيث جمع مندوبونا استمارات التزكية المطلوبة، وأكثر منها بكثير، ولكنهم لم يجدوا وسيلة مواصلات للخرطوم! اضطررنا لاستئجار طائرة خاصة من الخرطوم إلى الجنوب ذهابا وإيابا لتحضر الاستمارات بتكلفة فاقت الثلاثين ألف دولار أمريكى، بهذا لم تكن العقبة حلت، بل كانت العقبة الأكبر أن شركة الطيران تتطلب معرفة سبب السفر والغرض منه، وأسماء الركاب، ولعله من البديهي أن كل الشركات تصب معلوماتها لدى الأجهزة الأمنية؛

لذلك حرصنا على التكتم التام،ولأن الحرب خدعة، قلنا لهم أن الطائرة لنقل وفد تجاري يريد مقابلة بعض الجنوبيين فى المطار فقط ويعود، أما الأفراد الذين كلفناهم بالمهمة فهم من كوادر الحزب الشبابية التي لم تعهد للإعلام ولا الأجهزة الأمنية، طلبنا منهم أن يرتدوا (Full suit) للتمويه والتغطية، لم تكن تلك العقبة الوحيدة، بل ان مندوبنا القادم من جنوب كردفان انقلبت السيارة التى تقله ومعه الأرانيك مما أربك حسابات لجنة الانتخابات خاصة وانه لم يتبق سوى ساعات قليلة لتسليم الأوراق، ملافاةً لذلك تم إرسال إسعاف وسيارة سريعة لإحضار الأوراق وقام على السيد ويابكر عبدالرحمن مندوبا الحزب لدى مفوضية الانتخابات بتسليم الاستمارات التى بحوزتها وأكدوا للجنة أنها عندما تفرغ من عدها وحصرها ومراجعتها تكون أوراق جنوب كردفان قد وصلت، وهذا ماتم بالفعل.

قبل أن أتحدث عن ما بعد العودة ولقاء الجماهير الأول؛ أذكر طرفة «مشروع الوزير» وهو لقب استعرته من الصديق الدكتور جلال محمد أحمد الأمين العام للمفوضية القومية للانتخابات الذى كان يخاطبنى بمشروع الوزير كلما ألتقيه وذلك فى أعقاب إشاعة راجت بأن هناك تعديلاً وزارياً فى حصة التجمع بحكومة الوحدة الوطنية وعلى إثره سيعين شخصى وزيراً. وعندما دخلت عليه لاعتماد ترشيحى لرئاسة الجمهورية قال لى من اليوم نقول مشروع الرئيس ولو قامت المفوضية بما ينبغى عليها لكان مشروع الرئيس اليوم رئيساً رغم أنف التزوير. وإن كنا قد خسرنا معركة الانتخابات بالتزوير إلا إننا ربحنا معركة بناء الحزب وتفعيله على مستوى السودان. ولأنى سياسى ومهموم ومشغول بالعمل العام والحزبى منذ سنوات طويلة لم يكن الترشيح بمثابة انحراف عن مسارى الأصلى بل كان تجربة مفيدة بالنسبة لى تمكنت خلالها من زيادة وتنمية مهاراتى الخطابية ومنحنى الفرصة الكاملة للحصول على معلومات متنوعة وبيانات دقيقة كنت لا اعلم تفاصيلها وبالتالى رفع مداركى ووسع دائرة معرفتى وثقافتى وهذا كان مصدر استمتاع بالنسبة لى خلال العملية الانتخابية إذ كنت مثل الطالب أذاكر يوميا وأطلع على تخصصات شتى وعلوم مختلفة. كما أنه متعنى بحصانة خولت لى تجاوز الحدود البيروقراطية والإجراءات التقليدية فى النقد متسلحا بالمعلومات التى تحصلت عليها.

هل ترشيحي - مناورة الهدف منها الانسحاب للبشير؟

■ ■ ■

كانت وسائل الإعلام تردد جازمة أن الحزب الاتحادى الديمقراطى لن يرشح شخصاً لرئاسة الجمهورية لأنه متحالف مع المؤتمر الوطنى وداعم لمرشحه. فجاء خبر ترشيح الحزب لحاتم السر مخالفاً لكل توقعات وتكهنات الكتاب والمحليين إلا أنهم ما انفكوا يرددون وبشدة أن ترشيح حاتم السر مناورة من جانب الاتحادى وأنه سيتم سحبه لصالح عمر البشير.

وظللت أوضح وأشرح فى كل مناسبة لماذا سمى الحزب الاتحادى مرشحه للرئاسة ولماذا لا ندعم مرشح المؤتمر الوطنى ووصلت فى بعض المراحل إلى دعوة مرشح المؤتمر الوطنى للتنازل لصالح مرشح الاتحادى الديمقراطى وأسهبت فى شرح فوائد ذلك بالنسبة للمواطن والوطن وقلت أن مرشح الوطنى ملاحق بواسطة المحكمة الجنائية مما يعيق تصريف شؤون الدولة ومواجه بتقرير المصير الذى سيؤدى فى ظل وجود المؤتمر الوطنى إلى انفصال الجنوب ولكل هذه الأسباب فإننا ندعو المؤتمر الوطنى لسحب مرشحه للرئاسة ودعم مرشح الاتحادى الديمقراطى حفاظا على وحدة التراب السودانى وتفعيلا لدور مؤسسات وأجهزة الدولة الرئاسية.

وظل الإعلام وبالذات التابع للمؤتمر الوطنى يردد اسطوانته المشروخة بان ترشيحى مناورة الغرض منها الانسحاب فى أى وقت وذهب احد كتاب الأعمدة إلى القول أن الميرغنى إذا ترشح يصعب عليه الانسحاب للبشير لذلك رشح حاتم وهو يضمن ولاؤه له فمتى ما طلب منه الانسحاب فسوف ينسحب.

ظل هذا السؤال يتردد باستمرار وظلت قيادات الحزب تنفى صحته وفى حوار صحفى أجرته صحيفة الصحافة يوم ٧مارس ٢٠١٠م مع أمين القطاع السياسى للحزب

الاتحادى الديمقراطى ومرشحه بدائرة الدبة بالولاية الشمالية الأستاذ طه على البشير سأله رئيس التحرير قائلا: يذهب البعض إلى أن ترشيح حاتم السر لرئاسة الجمهورية ما هو إلا مناورة هدف من خلالها الحزب إلى تحقيق مكاسب سياسية؟

وأعتقد أنه كان مهذباً فى سؤاله لأن بعض الإعلاميين أشاعوا أن الهدف من الترشيح تحقيق مكاسب مالية للحزب ببيع المنصب للبشير.وكان رد الأستاذ طه على البشير بالنفى القاطع لصحة هذا الحديث والتأكيد على أن قرار ترشيح حاتم السر اتخذته مؤسسات الحزب على كافة مستوياته وليس هناك أى مناورة فى هذا الأمر.







الفصل الرابع

رئيس مع وقف التنفيذ

رئيس مع وقف التنفيذ

■ ■ ■

«الديمقراطية عملية تمكن الناس من اختيار الرجل الذي ينال اللوم».

برتراند راسل

أذكر أنني ليلتها تأملت خارطة السودان، نظرت إلى مدنه وتوزعها على خارطته وسكانه على امتداداتهم، حدقت في خارطته وأنا أعلم أن كل خط فيها بألف معنى وذكريات لا تحد و معارك و«جوديات» ومبادرات و تصالح و وثائق، تذكرت تاريخه منذ آلاف السنين قبل ميلاد السيد المسيح، مرورا بكوش ومروي و السلطنات المتتالية والمتعاقبة؛ تأملته برؤية من سيكون قيّماً عليه، استحضرت امتداداته الدينية و تعدده الإثني، استحضرت ممالك الأقدمين و حكاوى أهلي ومآثرهم، تذكرت كثيراً جدي الولي الباسبار، استحضرت تراث حزبي الاتحادي الثر الذي أفاخر به، وطنٌ زُين جيده بباهيات الخصال كقلادة عز يستحق أن أقف على أعتاب قصر مُلكه ملياً، مضى بي شريط الذكريات مروراً ببطولات الحركة الوطنية الخالدة و انجازاتها، إلى أن وصلتُ إلى صورة الزعيم الأزهري و ساعة رفعه لعلم الاستقلال تأملته حتى حسبت أني من رفع العلم، وقفت وقفة الإجلال أمام مولانا السيد علي الميرغني أو «سيدي علي» كما نحب أن نقول، تنبهت أن الحزب قدمني اليوم لمهمة صعبة، فنفس الحزب الذي أمثله قدم بالأمس رجلاً بقامة الزعيم الأزهري! و الرجل الذي بارك الزعيم الأزهري بالأمس هو مولانا السيد علي الميرغني، والرجل الذي باركني هو مولانا السيد محمد عثمان بن مولانا السيد علي!، تلك مقارنة لا أطيقها، ولكنهم يفعلون!.

تذكرت فيما تذكرت مولانا الميرغني في تأبينه للزعيم الأزهري وهو يقول «إن الراية

التي رفعها الزعيم الأزهري لن تسقط» وهذه الراية وهذا الوعد يبدو أنه يحال لضمانه.

لم يكن جديداً عليّ أن أعرف أن حزبي اختارني لمقام كان يشغله رجل بقامة الزعيم الأزهري و قائد بقامة مولانا السيد أحمد الميرغني، فهما من تم اختيارهما خلال الديمقراطيات من قبل الاتحادي ليشغلا منصب الرئيس، وهما من صاغا وجدان أجيالٍ اتحادية أقف أنا اليوم بإرادة الله على طليعة أحدها، ها هو اليوم حزبي يفعلها من جديد ويريدني أن أكون مثلهم، ملهماً للجيل، كانت ليلةً صعبة، أذكر أنني كم تمنيت لو أني لم أفكر في الأمر فقد أصبح هاجساً، فأنّى لي أن أتسامى و أقف رصيفاً لأسماء خالدات في تاريخنا بقامة هؤلاء الرجال، ومما زاد الأمر صعوبةً أني أعرف السيد أحمد الميرغني عن قرب وأعرف عظمة الرجل ومقامه الذي لا يدانيه مقام، أحفظ أنهم نقلوا عن سيدنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لقد أتعب أبوبكر من بعده، و كم أتعبني أن يجعلني حزبي مرشحاً لمقام كان يشغله رجل بنبل وتسامح وشرف وسمو السيد أحمد الميرغني، حسبي أني عاصرته وتعملت منه الكثير ولعلي فهمت الآن أنه ربما كان يُعدني لمثل هذا اليوم، وكان أملي أن الذي بارك السيد أحمد الميرغني هو من يباركني و هذه المباركة أكبر دافع نفسي لتلقي هذا التحدي.

رضيت بقضاء الله وقدره، وأخذت منسأتي ورفعت عصاتي، واعتبرت أن الأمر في كليته تكليفٌ حزبي جديد، ولا يعدو إلا أن يكون كسابقاته، فقد تعودت أن أصبح وأجد الحزب وضعني في ثغرة من ثغور الواجب فما كنت استنكف أن أحمل ما يعينني عليها وأمضي؛ ولم أعتد أن أسأل لماذا أو أين، فإني قد نذرت الحياة أصلاً خدمةً لهذا الحزب ومبادئه التي تمثلني وتمثل قومي من ديمقراطية ومحبة وسلام، لذلك كان القرار باعتماد ترشيحي رئيساً للجمهورية امتدادا لتلك التكاليف الحزبية، البعض يظنه تشريف لي باعتباري مرافقاً دائماً لزعيم الحزب وأحد محبيه وخزانة سره، و أحد الذين يعتمد عليهم «فيما يرون»، وتلك تهمة لا أنكرها وشرف لا أدعيه، و لكني كنت دائماً أعتبر أن التشريف تم وانتهى منذ أن اصطفاني مولانا الميرغني لمعيته، وذلك وحده كان بمثابة تشريف ما بعده تشريف، وكل ما تلاه فقد كان تكليفاً شاقاً، حتى تلك التي تقلدتها بحكم الممارسة الديمقراطية، كانتخابي لأمانة الإعلام أو حتى التي جاءت اصطفائية كاختياري ممثلاً

للحزب في التجمع الوطني الديمقراطي (سنة ٢٠٠٠م) ، فقد تقبلتها كلها بروح التحدي، وغالبتها بإرادة النجاح، أذكر أنني كنت أجعل حقيبة سفري جاهزةً للترحال في أي لحظة فمتى جاء النداء لبيناه بلا مراجعة، فكم من ليلة اتصل بي ودعاني الداعي للتوجه للمطار لمهمة في أحد الدول الإفريقية أو الأوروبية أو العربية أو أمريكا فما كنت أفعل سوى أخذ أوراقي وقصد السفر ملبياً النداء.

أخذت الأمر بأنه تكليف حزبي، ولكن بروق الماضي كانت تطل، و الإنسان هو الإنسان تتنازعه أمور كثيرة، وأنا بشر مثل البشر، لا يعني كوني وقفت ضد صلف الشموليات أني لا أخاف، ففي القلب شئ مثل الخوف دائماً، هو ليس خوف كما يعرفه الآخر، ولكنه قلق من أن لا نحيا صناعة المجد و لحظة الحرية، تردد بين الحياة للوطن والموت لأجله وذاك تعبير سنعود عليه لاحقاً، توالت عليّ الاتصالات وقطعت لحظات توجسي وتأملي لما أقبل عليه، لا أنكر أن الطيبين الذين يتحلقون حولنا ويساندون بعبارات يرونها عادية، لهم فضل لا نستطيع وصفه، منهم نستمد طاقتنا لمقاتلة الطغيان ودباباته، ومن ابتساماتهم نرى في أنفسنا أبطالاً لأننا لا زلنا نحمل الابتسامة.

الاتصالات كان لها أثر كبير، توالى الناس عليَّ وهم ينادون (السيد الرئيس نبارك) كان لفظ السيد الرئيس مربكاً فأنا تعودت على ألفاظ أخرى الأستاذ، الشقيق، المناضل، الأخ ، الحبيب، تلك المسميات الودودة التي تعكس لك تقدير الناس لما تقوم به وقدر مشاركتك لهم في هدفهم في بناء الوطن الديمقراطي، هم الآن وبمجرد الترشح وصلوا لمرحلة أن أقاموك قيّماً على حلمهم، إماماً يريدون أن يكون البطل بين لحظة وضحاها، مدوا إلي بسيفهم وقالوا اقتل الأسد!.

«السيد الرئيس لا نقبل منك تراجعاً ولا تهاوناً القصر قصرنا نحن بنيناه ويجب علينا أن نعود إليه لنرتب سوداننا».أ.هـ

كان ذلك صوت شيخ ستيني يتصل من إحدى دول المنفى، تلك الدول التي استقبلت واستقطبت خبرات السودان الطويلة وآوت أبناؤه، منذ أن هجّرهم حكم المشير جعفر نميري في بداية السبعينيات و منذ أن هجَّرهم انقلاب الجبهة الإسلامية بقيادة

(د.الترابي- العميد البشير) «على الترتيب» في الثلاثين المشؤومة من يونيو ١٩٨٩م، لم أعد أستطيع أن أحمل أفكاري القديمة التي تتحدث بغضب عن الوضع، أنا لا أؤمن بممارسة السياسة في ظل الدكتاتوريات، لا أعتقد أنه يجدي أن نتحرك في هامش يطرحه النظام، لا أصدق أنني قد أكون رأس رمح في انتخابات ديكورية، لكني ملزم الآن أن أحمل هذه الأحلام العراض التي يبذلها هؤلاء، بقدر إيماني بضرورة مقاطعة الانتخابات إذا لم تستوفي الشروط الديمقراطية أنا مطالب بأن أتحرك باسم حزب حاز في آخر انتخابات ١٩٨٦م على أعلى شعبية عددية ، لقد أصبحت الآن مجبراً على خوض الانتخابات نزولاً لرأي الجماعة فقد وضعوها الآن على عاتقي.

كانت اللحظات الأولى هي الأصعب، فقد رأيت دموع الشيب و الشباب وآمالهم، لم أكن أظن أن اختيار رئيس من الإتحادي سيحمل كل ذلك الطغيان العاطفي الغريب كل هذا الفوران من المشاعر والخطب، لم أكن أظن أنه سيفجر ذلك المداد المتفرد من المحبة، كانوا كمن يبحثون عن طوق نجاة و قدم الإتحادي لهم «حاتم السر» طوقاً للنجاة، جعلني الإتحادي أحمل أحلاماً لا يقوى على حملها أحد، أصبح الشباب الإتحادي يتقاطر على رأس كل ساعة عليَّ، كنت في داخلي أتمنى لو أن عيناي كاميرا لتصور ما أرى، حتى يعلم الذين يدعون أن الإتحادي يعيش عجزاً في شريحة الشباب، من جاءني في الساعات الأولى كانوا شباباً في زهور العمر بهم حماس يهد الجبال، لم يكن بينهم اتفاق واضح في الملامح أو الجهات، جاءوا بعفوية لم يكن بينهم أي تنظيم أو اتفاق مسبق، جاؤوا زرافات و وحدانا، ولكن كان لهتافهم دوياً هزني قبل أن يهز السودان كله، حتى قبل أن أتخذ قراري بالمضي في أمر الانتخابات اتخذوا هم القرار و أعلنوا النتيجة، لم أرتب أوراقي لربح المعركة، نعم كنت مخلصاً لترتيب أوراق الحزب و رسم سيناريو انتصاره، لكني لم أكن أتخيل أن أكون أنا المرشح وأنا الفارس وأنا المنتصر!، كان هتاف أولئك الشباب داوياً هزّ أعماق قلبي وأدهشني، ولا زال إلى الآن يدوي ولا أحسبه سيصمت قريباً، لم يكن يحمل الكثير من المفردات ، كانوا يصيحون «حاتم حاكم للسودان »، «عاش أبو هاشم عاش أبو هاشم»، «يا إنقاذ زمانك ولى نحن الحزب الصنع الدولة».

الهتاف هو أحد أبلغ التعابير عن مكنونات النفس، عند الحوجة إلى الصراخ، التوسل

إلى الأحلام و الآمال بعالي الصوت، في لحظة ما يرتسم الوطن العادل السالم المسالم المتحد لذي يعيش فيه الناس آمنين، يرتسم على هيأة حلم يجسده رجل واحد، قائد واحد ، في صورة منقذ، لم يكن شعور هؤلاء الشباب غريباً علي، فقد عشته بحذافيره قبل أكثر من عشرين عاماً، يومها وقفت هناك وهتفت هتافات على شاكلتهم عاش أبو هاشم، هتفت بحياة رجال، وانتصرت لهم وشاركتهم معنى النصر، هتفت في نهر النيل «ولاية بشمال السودان» بحياة أبطال مثل الشيخ علي عبد الرحمن والدكتور أحمد السيد حمد ونحن في مقتبل العمر.

عشت عمري كله وأنا أرى ذلك القائد الذي يهتف له هؤلاء الشباب متمثلاً في شخص السيد محمد عثمان الميرغني، كنت أحس مثل هؤلاء الشباب وأعيش مثلهم وأهتف مثلهم حينما يزيد الطغيان «عاش أبو هاشم» حينما كان الجيش يهزم في الكرمك وقيسان كان صياحنا عاش أبو هاشم ، وكان رده يأتي على الأرض فيحررهما كما الأسود تنتزع الحق لشعبها في الحياة، حينما أصبحت الحرب مرضنا صحنا عاش أبوهاشم فانتزع اتفاق السلام مع الراحل العزيز د.جون قرنق، فأبو هاشم حينما أهتف له هو دواء العلل و رمز العدل، حينما تضيق الأرض كنا نصرخ عاش أبو هاشم ، فأبو هاشم هو باب السماء، فعلام يهتفون لحاتم هؤلاء!.

إنهم اليوم يربكونني بقولهم «حاتم حاكم للسودان»، لو أنني لم أكن واحداً منهم لما ارتبكت، لحظتها قررت أنه لا يجوز التراجع قيد أنملة فحملت أحلام الجماهير ومضيت بها، ذهبت إلى الشارع جبت الخرطوم كلها وزعت أحبابي على مدن السودان، أنا أحفظ شوارع غالب مدن السودان، ولدي تقارير دورية و وافية عن كل حراكها، لكني الآن كحال لاعب الكرة الذي فاجأوه «أنك غداً ستكون قائد الفريق»، يزيد من إحمائه ويضاعف من استعداده، هكذا كان حالي لا مجال للنوم ولا سبيل إليه.

النوم؟ لا يجوز لنا النوم، منذ أشهر ونحن نغالب، كنا بالرغم من الإرهاق نترنم بقول المتصوفة؛ قالت أرباب الدياجي قل لأرباب الغرام، كل من يعشق محمد ينبغي أن لا ينام، فما دمنا في سبيل هذه المبادئ الحالمة، وما دمنا في نضالنا ضد الصلف و الظلم و الديكتاتورية، فيجب أن نتيقظ أن نرفع رايات المحبة والسلام، علينا إذاً أن نكون بقدر التحدي.

كنت قبل يوم من ذلك أعلم يقيناً أنه في دولة مثل السودان لا مجال لأن تقوم انتخابات نزيهة أو عادلة، وكنا أعلنا ذلك وفق رصد دقيق للشارع ولاستعداد الأحزاب، لم تفاجئنا الانتخابات فقد كونا لها لجاناً سرية قبل أكثر من عام و حرضنا الأحزاب أن تفعل ذلك حتى تكون على استعداد، شواهد المخالفات التي نذكرها في الفصل القادم تجعلنا نقول أنه يستحيل أن تأتي انتخابات ديمقراطية، ولكن على الأقل يجب أن نستغل هامش الحرية، أن نزور ولايات السودان المختلفة، أن نعيد إحياء النشاط، فقد كان نشاطنا محظوراً لأعوام، وكان من ينشط منا ينال سوط عذاب ويلقى بنفسه في التهلكة.

حماس الشباب و طمأنة الشيوخ جعلتني أستجمع قواي من الدهشة، و بدأت أفكر بعقلانية فالسودان دولة يجب أن تستدعي في حضرتها كل ما تعرفه من تاريخ وجغرافية وعلوم، ففي السودان الرئيس ليس مجرد قائد يضع السياسات ويتلمس الرؤى الصائبة لنجدة أمته، بل يأخذ أدوراً كبرى فرضها التراث، فهو الطبيب وهو المواصل وهو الذي يواسي الأحزان ويُنظر إليه بأنه رمز الخلاص، فشعبي يختزل كل الأحلام في أشخاص يحملونها، فمثلاً الناس في الخمسينيات كانو يهتفون بحياة الزعيم الأزهري، وينسبون إليه ملحمة الاستقلال، «حررت الناس ..يا إسماعيل » بالرغم من أنهم يعلمون أن الاستقلال هو مجهود جماعي للحركة الوطنية السودانية لم يغب عن مطبخه أحد، إلا أن الرئيس بكارزميته و بقدرته على خلق القدوة والإحساس بالوطن المُجسد و الحلم الموسد، يجعلهم يرونه هكذا، أخشى أنهم أصبحوا يروني، بهذه الأعين.

لماذا حاتم السر؟

السؤال في الشارع العام كان واحداً، لماذا حاتم السر، ومن يكون؟ ولماذا؟، ولم يكن بطبيعة الحال سؤالاً صعباً، ولكن السؤال الأصعب، هو سؤال شباب الاتحادي، وشباب الختمية، وشباب التجمع، وهو سؤال صعبٌ عليهم جداً: لماذا ليس مولانا الميرغني؟، فالسيد الميرغني قاد سفينة المعارضة، ورفع شعارات النضال الأولى ولازال هو الرئيس الشرعي للتجمع الوطني الديمقراطي، فلماذا لا يتقدم هو، وحتماً سيتنازل له الآخرون، هذا هو السيناريو المنطقي، فلماذا لم يترشح الميرغني أولاً ، و من ثم لماذا حاتم السر.

لماذا لم يترشح الميرغني؟

الذين يعرفون مولانا الميرغني، يعرفون فيه بجانب حنكته نظرته السياسية الثاقبة، وقد يُدهش القارئ حينما يعلم أن لمولانا الميرغني فلسفة سياسية خاصة، فالميرغني «يكره» الجمع بين رئاسة الجمهورية و رئاسة الحزب، من ناحية نظرية، ويرى أنها لا تجوز في فقه السياسة إلا لضرورة،وذلك ينطوي على فلسفة قد يضيق المقام بها هنا[1]، وأشاركه في أن الرئيس ينبغي أن يحتفظ بمسافة متساوية من كل الأطراف السياسية، هذه النظرة و الفلسفة لم تظهر مفاجئةً في انتخابات ابريل ٢٠١٠، ولكنها كانت ضاربة في جذور الممارسة الحزبية، فعقب انتخابات ١٩٨٦م، و تشكيل الحكومة و خلوص منصب رأس الدولة إلى الحزب الإتحادي الديمقراطي، توقع الجميع أن يضن بها مولانا الميرغني ويجعلها لنفسه، ولكنه فاجأ الجميع بأن دفع الأمر إلى الحزب الذي اختار السيد أحمد الميرغني، ومن يومها كان السيد أحمد الميرغني مثالاً للتفاني والتجرد والوطنية، وعُرف عنه عدم انحيازه لحزب دون حزب أو فئة دون أخرى.

التباس : الدستور و القرار،

قد تقول عزيزي القارئ وتتساءل : إذا كانت فلسفة مولانا الميرغني ثابتة و بهذا الرُسخان، وقديمة لهذا الحد؛ إذاً فلماذا طالب منسوبي الإتحادي ترشيح مولانا الميرغني، بل لماذا صرّح «حاتم السر» غير مرة بأن مولانا الميرغني هو مرشح مفترض للحزب؟ ولماذا ظل د.علي السيد[2] يقول أن مولانا هو المرشح الدستوري للحزب؟، وهذا سؤال من حقك علي -عزيزي القارئ- أن أملك جوابه، و هو أن دستور الحزب ينص بأن السيد رئيس الحزب هو المرشح الرئاسي لأي انتخابات أو من يختاره رئيس الحزب، وهذا

---

(١)عرف عن السيد أحمد الميرغني ، أنه كان يرد على من يسأله أسئلة تخص الاتحادي الديمقراطي «أنا هنا رئيس لكل السودان بكل أحزابه، و إذا أردت جواب الاتحاديين فأنا واثق أن لهم لسان يستطيع الرد عليهم في دارهم، ولكني هنا في منصب قومي، ولا يليق خلط الأمور».

(٢)تعريف به،

النص ينتظم كغالب المواد التي تأتي لسد الثغرات وتأمينها، فحسماً لأي خلاف و منعاً له، ففي البداية المرشح «الافتراضي» للحزب هو «رئيس الحزب» الذي هو سيادة مولانا الميرغني؛ وهي واحدة من آليات الضبط والاحتراز من الوجود في محيط مضطرب والحد من تأثيره على السياق الحزبي، و أيضاً هو توقع للضرورات والطوارئ، فمن المعروف مثلاً أن الحالات الطارئة تُجبر «الدول والمنظمات والأحزاب» أن تفوض قيادتها للتصرف والقيادة والريادة وهو ما قد يسمى أحيانا «حالة الطوارئ»، وحتماً فإن ورود ذلك لا يعني أنها خيار محبذ ولكنه يعني أنها خيار طارئ يجوز اللجوء إليه، و بالطبع من الممكن أي يُساء استغلال الخيارات التفويضية، إذا لم يكن القائد مؤمناً بالديمقراطية إيماناً حقيقياً، فهي تكرس السلطات في يد الرئيس لفترة طويلة وتعود إلى أصولها النيابية أو المباشرة بتدريج بطئ تفرضه ظروف العودة إلى الحالة الطبيعية، و من حسن حظ الإتحادي أن في صدارته كان و لازال مولانا الميرغني المعروف بإيمانه بقيم الديمقراطية وممارستها، فهو قدم للعالم الدرس تلو الدرس في هذا المضمار، فهو قرر من جديد أن يُعيد الأمر للحزب ليدفع بمرشح رئاسي جديد، غيره. ليس زهداً منه فحسب بل إنه ترسيخ لسلوك وترقية لمبدأ.

كما ذكرت عاليه فإنني كنت برغم ثقتي بأن الإنتخابات لن تكون ديمقراطية وستشهد نوع من التزوير –الذي بنيته على شواهد كثيرة- كنت أجد في نفسي نوازعاً تتمنى أن يُرشح مولانا، فقد كان في تخيلي الذي كنت أعتبره أسوأ الظن في حسبان ما سيكون، أن التزوير سيكون بنسبة «معقولة» لن تتجاوز بحال من الأحوال إضافة ١٠٪ من الأصوات لمرشحٍ ما (أي خصم ٧٪ إلى ١٠٪ من الإتحادي الأصل) فترشيح مولانا كان في نظري سيجبر هذه النسبة، فلمولانا كاريزما غريبة و له جاذبية لا تخفى على أحد، و يشع منه ما يجذب القلوب و يذكرهم بطيب عنصره وضواء معدنه.

وغير ذلك فإني كنت أعتقد أن ترشيح مولانا في حد ذاته يُعتبر تتويجاً لجهاده ونضاله الطويل، ولكنه صوفي زاهد يأبى على الدنيا ولو جاءته بزُخرفها!، وله فلسفة في الممارسة الديمقراطية لا يحيد عنها ولو طرقت بابه رئاسة الجمهورية طائعة مختارة.

إذاً رسالة مولانا الميرغني الأولى وصلت، بأن لا نعين الشيطان على أنفسنا فنجمع بين الرئاستين (الحزب والدولة) فنميل كل الميل للحزب على حساب الدولة، وأن ندفع الأمر إلى هيئة حزبية معتبرة تحكم فيه.

يبقى سؤال آخر لماذا بارك الحزب و الرئيس «حاتم السر»؟

هناك نظرية تُلاك منذ منتصف التسعينيات، تتنبأ بأن الإتحادي حزبٌ لا شباب له، وأنه سيتلاشى بتلاشي القيادات لانعدام حلقة تواصل الأجيال و استمراريتها المنطقية، تضاعفت تلك النظرية وبدأت للبروز حينما توفي محمد عثمان أحمد عبدالله واضطرت الحياة كثير من الشباب إلى النضال من وراء جدر، و انتشرت النظرية حتى أصابت بعض المنصفين ظناً منهم بصدقيتها، بل أن البعض في أيام فورة الإنقاذ وصل بها العمه والطغيان أن قال« حينما يعود الميرغني إلى السودان لن يجد من يستقبله غير ثلة شيوخ»، و كنت بطبيعة الحال أمثل جيلاً شاباً مدعىً عليه بأنه منقرض، فكان ترشيحي رسالة مزدوجة، لشباب الإتحادي من ناحية و للمغرضين من «نواحي» أخرى، فشباب الإتحادي قلده الحزب الراية فأبان بذلك للناس أن الشباب لُحمة الحزب وسداه، وأنهم قوامه، فجعلهم في امتحان عسير، وتحدي مثير، فكانوا فرساناً بقدر التحدي فتحولوا إلى طاقات جبارة، ومكينات عمل لا تكل، أدهشت كل الناس بمن فيهم أنا، بل بمن فيهم هم، فأنا أزعم أن كل اتحادي عمل في الانتخابات الأخيرة أحس بعظمة ما نستطيع فعله وقوته وقدرتنا على التأثير، هذا انعكس رسالةً إلى المغرضين، أن الحزب العملاق بخير وأن وجهه كريم مكرم، وأنه موجود في الأجيال في ضئضئ مصون، و هنا أستحضر إحدى المشاهد التي حفرت في ذاكرة الكثير من الاتحاديين، وهو مشهد لطيف لا تحيط بجماله عبارة ولا تكفي لذكره إشارة، فأنى للكلمات أن تصف شعوراً هيجته أهازيج الأطفال، أذكر أننا كنا في طريقنا للزيارة التاريخية إلى قلعة الاتحادي والختمية الأصيلة «كسلا السيد الحسن»، وكان معبرنا إليها من مطار الخرطوم الدولي، وفي الطريق إليها كانت لفتة الجمال البارعة ،ففي أحد مصاف المطار اصطفن مجموعة من الأنيقات الصغار، لفتن نظري بوجودهن المعبر، صغاراً حملن رمز الكبار، فصرن أكبر منهم، كن يحملن أعلام الحزب وصور زعيمه

وشخصي الضعيف، لا أحد يتخيل كم كانت هذه الصورة مصدر طاقة فياضة بالنسبة لي.

«أن ترى صورتك في عيني جيل قادم، أن تكون جزئاً من حلم الأطفال بوطن يمنحهم حقهم في طفولة هانئة، تعليم جيد، مرافق صحية نظيفة، أن ترى صورة مولانا الميرغني في هذه الأيادي الصغيرة فتلك معاني كبيرة، ذلك يمثل رمزاً فخيماً، معناه وترجمانه ببساطة أنك مطالب أن تعمل بجد حقيقي لتكون أهلاً لأحلامهم، ربما يتطلب منك الأمر أن تكون Superman وعليك أن تكون كذلك!، لأنهم بكل براءة اختاروك من بين العديد من الناس، واختيارهم هذا أمانة ودين».

كان لسان حالهن يردد رباعيات شاعر الوطن والحزب سيد شعراء السودان الشاعر الدكتور أصيل التى تقول أبياتها :

سموك حاتم علي رمز الكرم والجود

وأبوك السر خليفة الفي الحرم مشهود

أقدل في المحاص بجناحك المفرود

وما أظن الرخم ياكل معاك.. يالدود

....

سموك حاتم.. في شان نصرك اكيد ومحتم

وتاريخك مجرتق بالدما.. ومختم

بلدنا اتيتمت.. ليلا المكوزن عتم

واياك مرواد عماها.. واياك بدر التم

....

الباشاب جدودك والولي الباسبار

حلق في السما ولا يهمك الباجبار

خوجل في المحاص بي توبك الجرجار

سيد ملكا قديم.. حاتم بجيب التار

....

البتقولا بتسويها.. ما بتهدد

ما بتضل.. معاك ابو هاشم المتحدد

السودان بحر خيرو الكتير متجدد

وشايفك من بعيد زي ابكريق متمدد

....

حزب الاتحادي الاصلي اصلو مركن

خيلو مأصلة وزي الصقور اتفكن

ناس المؤتمر في اللفه خيلن جكن

ومتحول كبيرن في الحداره مجكن

....

ديل عشرين تماما ونحن مخنوقين

وديل عشرين عجافا ونحن مسروقين

المال مو فزع ما بكاتلو ملكوزين

افطر بالكبير.. واتغدي بالكوزين

....

يمين الاتحادي الاصلي.. مو متندم

يقطع من حشاهو ويرقع المتهدم

نحن ان عشنا بنجود بي سخا ونقدم

وان كوعنا.. فوق عزا قديم متردم

....

يالانقاذ مصيبتك انتي من فتحت
اتلجيتي بالرشوات ومال السحت
بعد ماشبعت من ثدي الحرام ونتحت
بقيتي ملايكة يالانقاذ.. وجيتي نصحت

....

كل ما إنشق واحد راسو فيهو شقيقة
تهَزبو إنت لكن مابفكلو ضيقة
لميت التمور النية والدفيقة
معا تمر الهبوب المابفكلو ريقه

....

وين مايو..ووين اب عاج.. وين عبود
ثورات بالكضب.. والصح مصيرو يعود
يالانقاذ شدرتك باقي فيها العود
اختمي بالشهادة.. ووحدي المعبود

....

دا حال المؤتمرجية الجيوبه ملانه
قالو بسيطة.. نرشي فلان ونَدَي فلانه
قايلين بشتروهم بالفلوس والهانه
ما بياكلو الحرام لو يسكنو الجبانه

....

فوق كم يا المؤتمرجي بلا فهم متنبر
لاك سيد في الخلا ولا في البحر متشير
قولك في مديح حالنا الصبح متعبر

زي القام بعد حرجم ضبيحتو.. يكبر

....

ما بنقلب الدرَاب ... وما بنصدق الكضاب

و النطانا بالشباك مابنفتحلو خشم الباب

شوفو المؤتمرجي الماكر الملعاب

غير اسمو تاني...وجانا بالقرباب

....

السودان امانة.. ونيلو حقك وحقي

ممهور بي دمانا ومن قديم متسقي

ارادتو مزورة ومن ظلمهم متشقي

كان فرشوها..شعبنا في الضلمة ينقي

....

حلمك يابلد الليلة بدا يتحقق

ديموقراطية تشفي جليدك الاتبقق

الانقاذ خلاص بنيانا بدا يتشقق

حاتم قطع الرقابة.. والسر دقق

....

رصيدكم في البنوك سندات ومال مسروق

ونحن رصيدنا حبا في القلوب مدفوق

هي لله.. هتافا حالي المنطوق

دخلنابا المساجد وانتم دخلتو السوق

....

سموك نافع وماك نافع ولا بتنفَع

وما بنحط معاك شرف الكريم.. مترفع

من وين جيتنا يا قط الخلا المتصفع

تسب الجدو نبيا في الخلايق يشفَع

....

يا سوار الدهب.. اصبح سوارك فالصو

بعت الانتفاضة رخيصة حقك خالصو

عشر تالاف مرتب في المنظمة حارسو

التاريخ.. بدينك.. انت والبجالسو

....

شعب الانتفاضة الحرة.. مابتدجن

هو الشعب المعلم والشعوب يتهجن

الدكتاتور جلدنا وشال حقوقنا وسجَن

بنكسَر قرونو والعضام بترجن

....

دي معركة واضحة للشعب الجسور.. وجلية

بين جبروت تفرعن وبين ديموقراطية

بين الجبهجية الحكمو بالذندية

وبين احرار.. يحملو شعلة الحرية

....

استر عورتك يالمؤتمر واتغت

الاستحو ماتو.. واريتك زيهم لو مت

رؤوس الفتنة ديل والخانو للكسكتة

جونا مرشحين والريحة ماليا الحتة

....

يالانقاذ جمعتي الكوز معا الاتكوزن

بقيتي نشاذ علي الوتر الجنايزي مدوزن

الجايبو الدرب والاصلو جاي مكوزن

يحلقو زي بغاث الطير..ويسقطو جوزن

....

السودان موحد.. في القلوب منقوش

جنوب وشمال عليك حادبين رموح ورموش

كلام المؤتمر في الوحدة كلو طيش ورتوش

قصدو الرئاسة.. حتي ان كان حدودا الحوش

....

يا أرض السلام الليلة هشي وبشي

من الحرية انضحي بالعطور واترشي

ارحلي يالغبائن الأصلو مابتنفشي

مادام الوطن بالفرحة نام متعشي

عوداً على ذي بدئ فإن الاتحادي أرفق رسالتين مهمتين بترشيحه لجيلي، وأظن أنهما وصلتا وبدرجة تفوق عالية،و كما ذكرت فإنه لمن المفارقات أيضاً أنني ربما كنت من أكثر الأصوات داخل الاتحادي توجساً من أمر الانتخابات في ظل نظام البشير دون إجراء تغيير حقيقي في هيكلته أو طريقة إدارته، فقدمني الحزب لها و بطبيعة الحال كنت ملزماً بقراره، ففي الديمقراطية يجب أن تقول رأيك بكل الوضوح والصرحة وتدافع عنه حتى آخر رمق، ولكنك يجب أن تلتزم برأي الجماعة كما كنت ستلتزم برأيك، التزامي هذا لم يلغ أن رأيي القديم كان سلبياً، فأحياناً كنت أظن أنني أسيء الظن بالنظام، ولكن كل مرة يبالغ النظام

حتى أنه كما قال محمود محمد طه «فاق سوء الظن العريض»، وأظنني لو استدبرت من أمري ما استقبلت فسأستكثر من سوء الظن بهم! فذاك أقرب، الذي أؤكد عليه أنني لم أبن مواقفي عن عاطفة ولكنها كانت عن قراءة سياسية واضحة.

فمن الهواجس التي كانت تتملكني أنني أعلم أن إجراء العملية دون مستحقاتها الطبيعية، سيكون بمثابة قنبلة موقوتة «قد تعيد إنتاج العنف كما تم في بعض دول الجوار»[1] وهذا خطر يتهدد الوطن وأمنه وسلامته، لذلك كنت أؤكد أننا من حيث المبدأ نحن ضد انتخابات «الترقيع» و الترضيات والديكور، وأكدت رفضنا لانتخابات «نتائجها محسومة ومعدة سلفاً»، لكن فقه السياسة يعلمنا أنها «فن الممكن»، فنحن سنبذل أقصى ما نستطيع لنجدد القواعد و نعيد بث النشاط و ترقية العمل، فبعد الركود الجزئي الاضطراري سنستغل هامش الحريات لنعيد القديم، وهو ما سيضيق به ذرعا «القوم»، كما سنورد بعد حين.

الغريب أن البعض كان يفهم من تصريحاتي التي تنتقد الاعوجاج الواضح في قوانين الانتخابات والتلبيس الذي يحدث فيها بأنه خوف من الانتخابات، ولكأنهم لا يعلمون ، «ان الذي يخشى من الانتخابات الديمقراطية هو من يفتقد للسند الشعبي وذلك الذي يستند على الشمولية العسكرية .« وهو الذي انقلب على الديمقراطية، وهو الذي يعزز وجوده بالقمع و رفض أي حوار مع الآخر، ولكأنهم لا يعلمون أن الاتحادي «حزب انتخابات وليس انقلابات، وأن طريقه إلى الحكم منذ الاستقلال يأتي عبر البرلمان والممارسة الديمقراطية»، لذلك فإننا حينما كنا نتحدث عن قضايا مثل كيفية خوض الانتخابات، و تداعيات سلطة المفوضية في تأجيل الانتخابات، و نثير الجدل حول التعداد السكاني، ترسيم الحدود الجغرافية للدوائر، السجل الانتخابي، وكيفية التصويت في ظل القوانين الحالية، و سبل توفير الفرص المتكافئة للمرشحين في الإعلام الرسمي . فإننا نتحدث عن مبادئ نريد أن نرسم لها، ونوضح أنها تحتاج مراجعة، فإن أهم

(١)شهدت الانتخابات في زيمبابوي ، كينيا ، أحداث عنف دموية تسببت في مقبل عشرات الآلاف وأوقفت عجلة التنمية في تلك البلدان.

مستحقات قيام الانتخابات ،توافر الظروف الموضوعية لتحقيق وحدة البلاد والتداول السلمي للسلطة، فنبهنا كثيراً إلى أن سيادة ووحدة البلاد تتعرضان إلى مهددات خطيرة، أبرزها الوضع في دارفور وعدم الاستقرار في الجنوب بجانب انتشار ما يقارب الـ ٣٠ ألف جندي أممي، وتداعيات قرار المحكمة الجنائية الدولية.وحينما كنا نتحدث عن قضية كنتائج التعداد السكاني، كنا نحذر من مشاكل كبيرة، وقلنا بان العملية التي لم تشمل كل البلاد فبالتالي أثارت لغطاً وجدلاً واسعاً، ولا يمكن بحال من الأحوال التذرع لذلك بأن التعداد «عملية فنية بحتة» ،إذ أن ذاك عمل سيادي يتطلب الشفافية والدقة، واستدل على ذلك بأن منطقة حلايب التي ظلت دائرة جغرافية منذ أول انتخابات خرجت من عملية الإحصاء الأخيرة . وفي الحقيقة فإن هذه الهواجس لم أنفرد بها وحدي بل أن لجنة الانتخابات في الحزب كانت معبرة جداً وصادقة في التواجد مع هذه الهواجس. أنظر :مذكرة لجنة الانتخابات بالحزب الاتحادى لمفوضية الانتخابات





السودان...
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل الخامس

إدارة المفوضية القومية للانتخابات إدارة شائهة.. مراقبة ناقصة.. وحيادية مفقودة



قانون الانتخابات السوداني وإدارة الانتخابات

■ ■ ■

عرف السودان نظام الانتخابات التعددية منذ فجر استقلاله فى الخمسينيات وعلى هذا الأساس كان يتم انتخاب أعضاء البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب وكانت إدارة ورقابة العملية الانتخابية على مر العصور وتعاقب الحقب وتغير الأنظمة الحاكمة فى السودان تسند لسلطة غير تابعة للجهاز التنفيذى ولها استقلاليتها التامة حتى تتمكن من الاضطلاع بمهامها التى غالبا ما يحددها القانون بحيادية ونزاهة لا يطالها الشك وذلك على النحو الذى تم شرحه فى مكان آخر من هذا الكتاب.

وكما هو معلوم فإن إدارة ومراقبة العملية الانتخابية التى نتحدث عنها فهى عملية شائكة ومعقدة وذات مراحل متعددة وتشمل إجمالا الإشراف الكامل على العملية الانتخابية بدءا من تسجيل الناخبين فى السجل الانتخابى مرورا بإعداد السجل ونشره ثم تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيع اللجان والمراكز ومتابعتها فى جميع مراحلها المختلفة وفتح باب الترشيح وقبول الطعون وتحديد الشعارات والرموز وصولا إلى عملية الاقتراع وفرز الأصوات وإعلان النتائج النهائية. وقد تعددت المدارس والاتجاهات الفقهية داخل الدول الديمقراطية الحرة فيما يتعلق بالجهة المناسبة لإسناد هذه المهمة لها وتفاوتت بين مناد بإسناد الأمر للإدارة الحكومية وبين مطالب بإسنادها للقضاء وبين المنادين بإسناد العملية لحكومة قومية انتقالية.

الاتجاه الأول : يرى وجوب إسناد مهمة إدارة ورقابة العملية الانتخابية إلى حكومة محايدة تضم أشخاصا لا ينتمون للأحزاب وتتوافر فيهم عناصر الحيدة والنزاهة ويعملون على إدارة العملية الانتخابية بكل مساواة وتنتهى مهمة الحكومة وأجلها بإعلان نتائج الانتخابات وتشكيل الحكومة الديمقراطية المنتخبة الجديدة وحجة هذا الاتجاه أن مثل هذه الحكومات ستعمل على ضمان قيام انتخابات حرة ونزيهة وشفافة لأنها غير داخلة فى

المنافسة وغير منحازة لأى طرف من الأطراف وقادرة على الحد من فرص التلاعب والتزوير.

وتاريخ الانتخابات السودانية يشير بوضوح إلى وجود سوابق عديدة من هذا النوع من الحكومات القومية الانتقالية التى قامت بإجراء الانتخابات ومراقبتها وسلمت السلطة للأحزاب الفائزة وقد أخذ السودان بهذا الاتجاه فى انتخابات حكومة أكتوبر بعد عبود وحكومة سوار الذهب بعد نميرى وأخذت بهذا النمط مصر قبل الثورة فى انتخابات ١٩٣٨ ونوفمبر ١٩٤٤ وأخذت بها تركيا ١٩٦١ وأخذت بها المغرب ١٩٨٣[(١)]

أما الاتجاه الثانى: فيرى دعاته وجوب الاستعانة بجهات دولية محايدة وإسناد مهمة إدارة ورقابة والإشراف على العملية الانتخابية لها.وقد تحدد الدولة للمنظمات الدولية الإجراءات والقواعد الخاصة بالعملية الانتخابية دون أن تترك لها فرصة التدخل فى شؤون الدولة.وترجع فكرة الدولية للانتخابات إلى ما بدأته الأمم المتحدة ضمن برنامجها لمساعدة الشعوب حديثة الاستقلال أو الدول التى ليس فيها استقرار داخلى أو بها انفلات أمنى أو بها انتهاكات فاضحة لحقوق الإنسان أو أن سجل الحكومة القائمة فى تزوير الانتخابات كان أمرا مشهودا ومعروفا.والسودان عرف هذا النظام وأخذ به عند إجرائه لأول انتخابات فى عام ١٩٥٣ تحت إشراف الهندى سكومارسن كما سعت العديد من القوى السياسية السودانية فى الانتخابات الأخيرة ٢٠١٠م إلى إسناد هذه المهمة إلى الأمم المتحدة أو أىّ جهات أجنبية مختصة يتم الاتفاق عليها ولكن المسعى أجهضته الحكومة برفضها للفكرة وإصرارها على إجراء الانتخابات على مزاجها ومقاسها.

أما الاتجاه الثالث : فيرى وجوب إسناد إدارة العملية الانتخابية إلى الحكومة القائمة لتديرها وتشرف عليها من خلال لجنة مستقلة أو إشراف قضائى كامل. والمتتبع لتاريخ الانتخابات السودانية يجد سوابق لقيام لجان ومفوضيات مستقلة ومحايدة أسندت لها هذه المهمة.

(١)الدكتور السيد مرجان.مرجع سابق،ص ٦٤

وأيا ما كان الأمر فان الهدف المنشود من إدارة العملية الانتخابية بواسطة هذه الجهة أو تلك إنما هو مراقبتها ومتابعتها والإشراف على مراحلها وإجراءاتها من اجل أن تأتي بشكل صحيح يضمن حيدتها ونزاهتها وحريتها .وتعتبر إدارة العملية الانتخابية على نحو مستقل وغير متحيز أمرًا جوهريا فى الانتخابات الحرة والنزيهة[١].

وكثيرا ما تعانى الدول التى تمر بمرحلة الانتقال والتحول من مرحلة الحرب إلى مرحلة السلام أو من مرحلة الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية كما هو الحال بالنسبة لتجربة السودان الحالية كثرا ما تعانى من ظاهرة عدم الثقة بين اللاعبين السياسيين فلكى تحدث انتخابات ديمقراطية يجب على كل الأحزاب الهامة أن تقبل العملية الانتخابية وأن تحترم النتائج التى تسفر عنها وتبين التجارب أنه من المرجح أن تكون الثقة متوافرة فى حالة اطمئنان كل الأحزاب السياسية على عدم انحياز الجهاز الانتخابى .وفى الديمقراطيات المستقرة كثيرا ما تتولى إدارة الانتخابات مسئولون من الحكومات المحلية وفى حالات استثنائية جدا يعهد بمسئولية إدارة الانتخابات إلى حكومات انتقالية ليس لها ارتباط بأى حزب سياسى معين كما حدث فى بنجلاديش فى انتخابات ١٩٩١م حيث لاحظت مجموعة الكومنولث للمراقبة أن لجنة إدارة الانتخابات كانت محايدة ولها سلطة كاملة على هيئة الانتخابات ومسئولى الأمن وأشاعت جوا من الحرية الملموسة فى مواقع التصويت والثقة والحماس بين الناخبين والمرشحين على حد سواء وكانت الحملة الانتخابية علنية ومليئة بالحماس والنشاط فى معظمها[٢].

يجرى حاليا وعلى نطاق واسع فى العالم وتطبيقا للقانون الدولى إقرار مبدأ إنشاء لجنة انتخابية مستقلة لإدارة العملية الانتخابية باعتبار ذلك خطوة هامة لكسب ثقة جمهور الناخبين والأحزاب. وإذا تعذر فى الممارسة العملية أن يكون جهاز الانتخابات غير متحيز لعدم وجود أشخاص مستقلين يتمتعون بثقة جمع الأطراف فيجب أن يكون متوازنا فى

---

(١)انظر free and fair elections:international law and practice:by Guy S Goodwin.P 67

(٢)انظر المرجع السابق ص ٦٩.

هذه الحالة وتحقيق التوازن يكون بتعين ممثلين للأحزاب فى اللجنة وهذا المبدأ معمولا به فى ألمانيا ودول أوروبا الشرقية وربما كانت أكثر الممارسات إثارة فى موضوع بناء الثقة فى جنوب إفريقيا حيث عينت الحكومة عدة أعضاء دوليين فى لجنة الانتخابات .وعندما تكون إدارة الانتخابات فى أيدى الحكومة ومحصورة داخل أروقة الحزب الحاكم أو بيد حكومة متسلطة لا توجد لها معارضة فان ثقة الناخبين فى العملية الانتخابية لن تحدث إطلاقاً.وتقارير المراقبين الدوليين للانتخابات التى جرت فى الدول التى تمر بمرحلة الانتقال أتت خير شاهد وأفضل دليل على غياب الاستقلالية والشفافية فى كثير من التجارب فمثلا لفتت لجنة مجموعة مراقبة الكومنولث فى انتخابات كينيا ١٩٩٢ الانتباه إلى الظروف المؤسفة التى صاحبت تعيين رئيس اللجنة الانتخابية حيث كانت نزاهته محل شك(١).

كما أن تقرير لجنة مراقبة مجموعة الكومنولث لانتخابات غانا ١٩٩٢ أسف من أن إنشاء وتعيين أعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية قد تم دونما أى مشورة مع الأحزاب ناهيك عن موافقتها وبالطبع هذا ما ينطبق على الحالة السودانية بحذافيره .إن قيمة لجان الانتخابات المستقلة واضحة فى تقارير بعثات المراقبة الدولية على الانتخابات وقد وضعت المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية عددا من التوصيات تستهدف تعزيز استقلالية اللجان ومصداقيتها وشددت المواثيق الدولية للأمم المتحدة على أن تعزيز الديمقراطية يتطلب أن تكون المؤسسة التى تدير العملية الانتخابية مستقلة وعلى درجة من الكفاءة وان يدرك كل المرشحين والأحزاب المشتركة فى العملية أنها نزيهة تماما. لكن السؤال الذى يطرح نفسه ويفرضها بقوة إلى أى مدى استطاعت المفوضية القومية للانتخابات بالسودان من القيام بدورها على الإشراف الكامل والفعلى على العملية الانتخابية باستقلالية كاملة وبعيدا عن الخضوع للحزب الحاكم ؟؟

أفرد قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨م فصلين كاملين(الثانى والثالث)

---

(١)انظر: commonwealth secretariat,the presidential,parliamentary and civil elections in Kenya,29 december1992.report of the commonwealth observer group 1993,p 9-11

لكيفية تكوين المفوضية القومية للانتخابات وبيان اختصاصاتها وطريقة عملها فنصت المادة (٤)على أن :((٤- (١) تنشأ خلال شهر واحد من تاريخ صدور قانون الانتخابات القومية مفوضية تسمى المفوضية القومية للانتخابات تكون لها شخصية اعتبارية وخاتم عام. (٢)تقوم المفوضية بتشكيل لجان عليا على مستوى الحكم في جنوب السودان وكل ولايات السودان . (٣) يكون مقر المفوضية الرئيسي بالخرطوم.

استقلالية المفوضية

٥ - تكون المفوضية مستقلة مالياً وإداريا وفنياً وتمارس كافة مهامها واختصاصاتها المخولة لها باستقلال تام وحيادية وشفافية ويحظر على أية جهة التدخل في شئونها وأعمالها واختصاصاتها أو الحد من صلاحياتها.

تكوين المفوضية وعضويتها

٦ - (١) تتكون المفوضية من تسعة أعضاء يتم اختيارهم وتعيينهم بوساطة رئيس الجمهورية بموافقة النائب الأول وفقاً لأحكام المادة٥٨ (٢) (ج) من الدستور وموافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني مع مراعاة اتساع التمثيل ليشمل تمثيل المرأة والقوى الاجتماعية الأخرى.

(٢) يجب أن تتوفر في العضو الشروط الآتية:

أ. أن يكون سودانياً

ب. أن يكون من المشهود له بالاستقلالية والكفاءة وعدم الانتماء الحزبي والتجرد

ج. ألا يقل عمره عن خمسة وثلاثين عاماً.

د. أن يكون سليم العقل

هـ. أن يكون ملماً بالقراءة والكتابة ويفضل أن يكون من حاملي الدرجات الجامعية أومن هو في درجة قاضي استئناف على الأقل.

و. ألا يكون قد أدين خلال السبع سنوات السابقة في جريمة تتعلق بالأمانة أو الفساد

الأخلاقي أو مخالفة للسلوك الانتخابي حتى ولو تمتع بالعفو.

ز. ألا يتقدم للترشيح في انتخابات عامة أو يتولى الوكالة عن أي مرشح طوال مدة عضويته في المفوضية.

(٣) تكون مدة العضوية في المفوضية ست سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة من قبل رئاسة الجمهورية شريطة توفر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

(٤) يعين رئيس الجمهورية بموافقة النائب الأول رئيس المفوضية ونائبه من بين أعضاء المفوضية الذين تم اختيارهم وتعيينهم بموجب البند (١).

(٥) يعمل رئيس المفوضية ونائبه على أساس التفرغ الكامل.

خلو المنصب

٧- (١) يخلو المنصب في المفوضية لأي من الأسباب الآتية:

أ. صدور قرار بموجب أحكام المادة ٨

ب. قبول الاستقالة بوساطة رئاسة الجمهورية

ج. العلة العقلية أو الجسدية المعقدة بشهادة طبية رسمية

د. الوفاة

(٢) في حالة خلو منصب العضو لأي من الأسباب المذكورة في البند (١) يتم اختيار له في مدة أقصاها ثلاثين يوماً بذات الإجراءات والشروط المنصوص عليها في المادة ٦ (١)

إسقاط العضوية أو العزل

٨- (١) تسقط عضوية العضو بقرار من رئاسة الجمهورية لأي من الأسباب الآتية:

(أ) الغياب المتكرر لخمسة اجتماعات متتالية دون إذن أو عذر مقبول على أن يرفع رئيس المفوضية أو نائبه حسبما يكون الحال تقريراً بذلك لرئاسة الجمهورية.

(ب) الإدانة في جريمة تتعلق بالأمانة أو الفساد الأخلاقي بناءً على إخطار من رئيس المفوضية أو نائبه حسبما يكون الحال.

(٢) يجوز لرئاسة الجمهورية بقرار منها عزل رئيس المفوضية أو نائبه أو أي من الأعضاء لأي من الأسباب الآتية:

(ا) الانتماء الحزبي أو عدم الكفاءة فيما يتعلق باختصاصات المفوضية وسلطاتها وإجراءاتها على أن يتم تقدير ذلك عن طريق لجنة يشكلها رئيس المحكمة بناءً على طلب من رئيس المفوضية بموافقة ثلثي أعضائها من قضاة لا تقل درجتهم عن قاضي محكمة عليا ويرفع رئيس المفوضية أو نائبه قرار اللجنة المذكورة لرئاسة الجمهورية.

قسم أعضاء المفوضية

٩- يؤدى أعضاء المفوضية القسم التالي أمام رئيس الجمهورية:_

(أنا......... بوصفي عضوا في المفوضية القومية للانتخابات اقسم بالله العظيم أن أؤدى واجباتى ومسئولياتي بأمانة وتجرد واستقلال تام دون أدنى محاباة أو تحيز لأية جهة وأن ألتزم بالدستور والقانون والله على ما أقول شهيد).

مهام المفوضية وسلطاتها

١٠- (١) تقوم المفوضية بتأمين وضمان تمتع المواطنين كافة دون تمييز بمباشرة حقوقهم السياسية في الترشيح وإبداء الرأي الحر باقتراع سري في انتخابات دورية أو إبداء الرأي في استفتاء يجري وفقاً لأحكام الدستور وهذا القانون.

(٢) مع عدم الإخلال بعموم أحكام البند (١) تكون المفوضية هي الجهة الوحيدة التي تتولى المهام والاضطلاع بالسلطات الآتية:

(أ) تنظيم انتخابات رئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان والولاية والمجالس التشريعية والإشراف على تلك الانتخابات

(ب) تنظيم أي استفتاء وفقاً لأحكام الدستور والإشراف عليه دون المساس بأحكام المادتين ١٨٣(٣) و ٢٢٠ من الدستور.

(ج) إعداد السجل الانتخابي وحفظه ومراجعته واعتماده

(د) تحديد الدوائر الجغرافية وإجراء الانتخابات وفقاً لأحكام هذا القانون

(هـ) وضع الضوابط العامة للانتخابات والاستفتاء واتخاذ التدابير التنفيذية اللازمة لذلك.

(و) وضع الإجراءات الخاصة بتنظيم الحملات الانتخابية للمرشحين وإعداد قوائم الرموز الانتخابية واعتماد الوكلاء والمراقبين.

(ز) تحديد التدابير والنظم والجداول الزمنية ومراكز التسجيل والاقتراع وتحديد نظم الانضباط والحرية والعدالة والسرية في إجراء التسجيل والاقتراع والمراقبة الضامنة لذلك.

(ح) ضبط إحصاء وفرز وعد أوراق الاقتراع ونظم ضبط النتائج النهائية للانتخابات والاستفتاء وإعلان نتيجة الانتخابات او الاستفتاء.

(ط) تأجيل أي إجراء للانتخابات أو الاستفتاء لأي ظرف قاهر وفقاً لأحكام هذا القانون وتحديد مواعيد جديدة لها

(ى) إلغاء نتيجة الانتخابات أو الاستفتاء على قرار من المحكمة إذا ثبت وقوع أي فساد في صحة الإجراءات في أي موقع أو دائرة جغرافية على أن تراجع الخلل وتعيد تنظيم الانتخابات أو الاستفتاء بناء على قرار من المحكمة إذا ثبت وقوع أي فساد في صحة الإجراءات في أي موقع أو دائرة جغرافية على أن تراجع الخلل وتعيد تنظيم الانتخابات أو الاستفتاء في تلك المواقع أو الدوائر في مدة أقصاها ستين يوماً وفقاً لأحكام هذا القانون.

(ك) تعميم الاستبيانات والاستمارات والنماذج المستخدمة في عملية الانتخابات أو الاستفتاء وتجهيز المستندات اللازمة للانتخابات أو الاستفتاء وتحديد الإجراءات والجداول الزمنية لتزكية المرشحين وتقويمهم واعتمادهم وتحديد إجراءات سحب الترشيحات ونشر القائمة النهائية للمرشحين.

(ل) اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد أي شخص يرتكب أفعالا تعد من قبيل المخالفات الانتخابية أو الممارسات الفاسدة وكذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد أي موظف أو عامل في حالة مخالفته لإحكام هذا القانون أو اللوائح أو القواعد الصادرة بموجبه.

(م) إقامة تواصل وتعاون مع أحزاب السياسية

(ن) تشكيل اللجان اللازمة لمساعدتها في القيام بمهامها وتحديد اختصاصات وسلطات تلك اللجان وإجراءات عملها

(س) إنشاء مكاتب تنفيذية لها في جنوب السودان وكافة ولايات السودان وتحديد اختصاصاتها وسلطاتها

(ع) تعيين ضباط وموظفي التسجيل أو الاستفتاء وتحديد مهامهم وسلطاتهم والإشراف عليهم .

(ف) إجازة الموازنة السنوية وموازنة العمليات الانتخابية والاستفتاء

(ص) إجازة الهيكل التنظيمي للمفوضية والأمانة العامة وتحديد مخصصات الأمين العام وشروط خدمة العاملين ورفع ذلك لرئاسة الجمهورية للموافقة.

(ق) معالجة أي ضرورات مطلوبات أو إجراءات لازمة للتسجيل أو الانتخاب أو الفرز اوالاستفتاء.

(ر) ممارسة أي مهام أخرى تكون ضرورية لإجراء الانتخابات أو الاستفتاء

(٣) يجوز للمفوضية تفويض أيا من سلطاتها لرئيسها أو نائبه أو أي من الأعضاء أو أي لجنة تشكلها أو مكتب تنشئه بالشروط والضوابط التي تراها مناسبة.

اجتماعات المفوضية

١١ _ (١) تعقد المفوضية اجتماعات دورية منتظمة ويجوز لها عقد اجتماع فوق العادة بناءً على دعوة من رئيسها أو طلب مقدم من ثلث الأعضاء

(٢) يكتمل النصاب القانوني لأي اجتماع بحضور أكثر من نصف الأعضاء

(٣) تتخذ قرارات المفوضية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يكون لرئيس المفوضية صوتاً مرجحاً على أن يكون النصاب متوافراً.

(٤) نشر قرارات المفوضية بالطريقة التي تعتمدها المفوضية ويجوز لها حجب نشر

بعض القرارات بموافقة أغلبية الأعضاء

(٥) تصدر المفوضية لائحة داخلية لتنظيم أعمالها وإجراءات اجتماعها

اختصاصات رئيس المفوضية

١٢_ يكون رئيس المفوضية هو المسئول عن أعمال المفوضية ومع عدم الإخلال بعموم ما تقدم تكون له الاختصاصات الآتية:

(ا)رئاسة اجتماعات المفوضية

(ب)تمثيل المفوضية لدى الغير

(ج)متابعة تنفيذ قرارات المفوضية

(د) الإشراف على الأمانة العامة

(٥) رفع الموازنة السنوية المجازة بواسطة المفوضية لرئاسة الجمهورية

(و)القيام بأية مهام أخرى يكلف بها

اختصاصات نائب رئيس المفوضية

١٣ - يباشر نائب رئيس المفوضية اختصاصات رئيس المفوضية في حالة غيابه كما يباشر الاختصاصات التي يوكلها له رئيس المفوضية

حصانة رئيس المفوضية ونائبه والأعضاء

١٤ - فيما عدا حالات التلبس لا يجوز اتخاذ أي إجراءات جنائية في مواجهة رئيس المفوضية أو نائبه أو الأعضاء عن أي فعل يتعلق بأداء واجباتهم الموكلة إليهم بموجب أحكام هذا القانون إلا بعد الحصول على إذن مكتوب من رئيس الجمهورية

الأمانة العامة واختصاصاتها

١٥ - (١) تكون المفوضية أمانة عامة يرأسها أمين عام يعينه رئيس المفوضية بقرار منه بناء على موافقة ثلثي الأعضاء وتضم عدداً من العاملين وفق الهيكل المجاز بما يمكن المفوضية من أداء مهامها.

(٢) تختص الأمانة العامة بأداء العمل التنفيذي والإداري والمالي للمفوضية

(٣)تفصل اللوائح اختصاصات ومهام الأمانة العامة

موازنة المفوضية وحساباتها

١٦ - (١) تكون للمفوضية موازنة مستقلة تعد وفق الأسس المعمول بها في الدولة ويرفعها رئيس المفوضية بعد إجازتها لرئاسة الجمهورية لتدرج ضمن الموازنة السنوية العامة للدولة.

(٢) تحتفظ المفوضية بحسابات وسجلات منتظمة للإيرادات والمصروفات تعد وفقا للأسس المحاسبية المقررة.

(٣) تطبق المفوضية قانون الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة ٢٠٠٧م واللوائح الصادرة بموجبه.

مراجعة حسابات المفوضية

١٧ - يقوم ديوان المراجعة القومي أو من يفوضه في ذلك وتحت إشرافه بمراجعة حسابات المفوضية في نهاية كل سنة مالية وبعد انتهاء كل عملية انتخابية أو استفتاء لوضعها أمام المجلس الوطني.

تكوين اللجان العليا واختصاصاتها وسلطاتها

١٨ - (١) تقوم المفوضية بتكوين اللجان العليا وفقاً لأحكام البند(٢) وتعيين رؤساء وأعضاء اللجان العليا على مستوى جنوب السودان والولايات.

(٢) تتكون كل لجنة عليا من خمسة أعضاء من أشخاص مشهود لهم بالاستقلالية والكفاءة وعدم الانتماء الحزبي والتجرد ومستوفين للشروط المنصوص عليها في المادة (٦) فيما عدا موافقة ثلثي أعضاء المجلس الوطني.

(٣) مع مراعاة أحكام المادتين ١٨٣(٣) و ٢٢٠ من الدستور تكون اللجان العليا مسئولة لدى المفوضية عن إدارة الانتخابات والاستفتاء والإشراف على ذلك على مستوى جنوب السودان والولايات.

(٤) تتمتع اللجان العليا بالاستقلال التام عن المجالس التشريعية والأجهزة التنفيذية للحكومة القومية وحكومة جنوب السودان وحكومات الولايات حسبما يكون الحال

(٥)تختص اللجان العليا بجنوب السودان والولايات بمباشرة جميع الاختصاصات والسلطات المتعلقة بالانتخابات أو الاستفتاء التي تفوضها لها المفوضية بموجب أمر ينشر في الجريدة الرسمية.

تشكيل اللجان الفرعية

١٩_ يجوز للجنة العليا بموافقة المفوضية تشكيل لجان فرعية مؤقتة في كل دائرة جغرافية أو موقع أي استفتاء أو انتخابات وتحديد اختصاصاتها وسلطاتها كتابة.

ضباط وموظفو التسجيل والانتخابات

٢٠ _ (١) تقوم المفوضية بتعيين:

(ا)كبير ضباط الانتخابات على مستوى جنوب السودان وكل ولاية وضابط انتخابات على مستوى كل دائرة جغرافية للقيام بتنظيم ومراجعة السجل الانتخابي وحفظه.

(ب) تعيين موظفين للمساعدة في عمليات إعداد ومراجعة السجل الانتخابي حسبما تراه لازماً

(٢) يقوم كبير ضباط الانتخابات على مستوى جنوب السودان وفي كل ولاية وضباط الانتخابات في الدوائر الجغرافية بتنظيم عمليات الاقتراع والفرز والعد في الانتخابات والاستفتاء وفقاً لأحكام هذا القانون والقواعد وتوجيهات المفوضية.

(٣)تقوم المفوضية قبل كل انتخابات أو استفتاء بتعيين رئيس لكل مركز اقتراع في كل دائرة جغرافية ورئيس لجنة اقتراع لكل مركز اقتراع فرعي داخل مركز الاقتراع لتنفيذ وتسيير عمليات الاقتراع والفرز والعد وذلك وفقاً لأحكام هذا القانون والقواعد.

أوردنا هذه النصوص الكاملة من قانون الانتخابات الخاصة بالمفوضية القومية للانتخابات لنبين بالدليل القاطع إلى أى درجة لم تقم بدورها كما نص عليه القانون وان الذين شنوا عليها حملة انتقادات لاذعة وساخرة كانوا على حق فيما ذهبوا اليه فقد

استطاعت هذه المفوضية بجدارة وكفاءة لا تحسد عليها مخالفة كل نصوص المواد الواردة فى القانون والتى هدفت إلى تنظيم عملها. وقد عبرت كل الأحزاب السياسية بلا استثناء ما عدا حزب السلطة (المؤتمر الوطنى)عن عدم رضائها على أداء المفوضية وصوبت لها انتقادات وهجوماً كاسحاً حيث جاء فى تقرير صحفى أعدته الأستاذة علوية مختار ونشرته صحيفة الصحافة فى عددها الصادر بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٠م أن الأستاذ ياسر عرمان وجه انتقادات للمفوضية، وقال إن المفوضية وضعت عبر منشورها الأخير يدها في يد الأجهزة الأمنية بإصدار لوائح تحد من النشاط السياسي وتقيد حرية أحزاب. وقال الأستاذ ساطع الحاج المحامى أن المفوضية بردها غير المقبول والمتناقض لمذكرة أحزاب السياسية أكدت أنها غير مؤهلة لقيادة العملية الانتخابية، وقطع بعدم حياديتها ، وأضاف «لم نعد مطمئنين لأعمالها»، ووصف رئيس هيئة التحالف الوطني الأستاذ فاروق أبو عيسى المفوضية، بأنها أصبحت أداة في يد المؤتمر الوطني لتضييق الحراك السياسي والانتخابي للأحزاب لضمان استمرار وهيمنة الوطني على الدولة ، وقطع بتزوير الانتخابات من أولها لآخرها «على حد قوله.«وتركز هجوم الأحزاب السياسية على المفوضية القومية للانتخابات حول قضايا أهمها نقد المفوضية واتهامها بأنها منحازة للمؤتمر الوطني مثل ما حدث في تكوين لجان الانتخابات بالولايات، وتسجيل أفراد القوات النظامية في مواقع عملهم بدلاً من أماكن سكناهم كما يحدد القانون، وكيفية توزيع بعض الدوائر الجغرافية، وأخيراً صدور المنشور غير الموفق الذي يعطي الأجهزة الإدارية للولايات التابعة للحزب الحاكم حق الڤيتو بمنع المسيرات والندوات الخارجية للأحزاب أثناء الحملة الانتخابية.

وقد طالبت القيادات السياسية والحزبية بالتالي:

إلغاء عملية تسجيل القوات النظامية

إلغاء الآلية الإعلامية المشتركة والتوافق حول أخرى لإجراء التوزيع العادل للفرص بين المرشحين في الأجهزة الإعلامية الرسمية للدولة.

وجود فساد بالمفوضية ،بشأن تحويلها للمبالغ الخاصة بالتدريب لمراكز أخرى، وعلى

رأسها مركز خاص بأحد أعضاء المفوضية .

إيقاف استغلال المؤتمر الوطني للسلطة، وأجهزة الدولة المدنية والنظامية والمساحات الإعلامية في الطرقات في حملاته الانتخابية ،

وإلغاء منشورها الأخير الخاص بتنظيم الحملات الانتخابية باعتباره مقيداً للحريات ومخالفا للقانون والدستور،

حل الخلاف حول الإحصاء السكاني والدوائر الجغرافية الناتج عنها بصورة متفق عليه العمل على إكمال مطلوبات الانتخابات في دارفور برفع حالة الطوارئ، وإيجاد حل للقضية، وعدم تجزئة الانتخابات فيها .

وانتقدت المذكرة طبع بطاقات التصويت والاقتراع بالمطابع السودانية التي يسيطر عليها المؤتمر الوطني واعتبرته يسهل عملية التزوير.

((اتفق الشريكان الحاكمان (المؤتمر الوطني والحركة الشعبية (من خلال مؤسسة الرئاسة على تسوية سياسية انتخابية، قام الوزير لوكا بيونق بتسريبها إلى وسائل الإعلام تتلخص في الآتي: زيادة مقاعد الجنوب في المجلس الوطني بـ ٤٠ مقعداً، زيادة مقاعد جنوب كردفان بـ ٤ مقاعد، تأجيل الانتخابات الولائية والتشريعية الاتحادية في ولاية جنوب كردفان، انتخاب رئيس ونائب رئيس لإدارة منطقة أبيى. وأرسلت مؤسسة الرئاسة خطاباً إلى مفوضية الانتخابات القومية تطلب منها الموافقة على بعض بنود هذه (الصفقة الانتخابية)، ربما تأجيل انتخابات جنوب كردفان وعقد انتخابات لإدارة منطقة أبيى، واتخاذ الإجراءات المناسبة لها في تنظيم العملية الانتخابية .وليس هناك من وسيلة لاستحداث زيادة المقاعد لولاية ما في ظل الدستور الانتقالي وقانون الانتخابات الحالي سواء بالتعيين أو الانتخاب. ووجدت المفوضية نفسها في موقف لا تحسد عليه، فهي رغم تعاطفها مع الحزبين الحاكمين اللذين تدين لهما باختيارها في المقام الأول إلا أنها تريد الالتزام بالدستور وقانون الانتخابات اللذان يشكلان مرجعيتها القانونية وتريد أن تظهر الحياد في تعاملها مع جميع الأحزاب بما فيها الحزبان الحاكمان.

والطلب الذي قدم للمفوضية له مبرراته السياسية الحزبية ولكنه ليس قانونياً تماماً!

وإذا صرفنا النظر عن عدم اللياقة في تسريب الصفقة الحزبية بين الشريكين لوسائل الإعلام دون التشاور حولها مع المفوضية التي قرأتها في الصحف مثل عامة الناس قبل أن يصلها خطاب مؤسسة الرئاسة، فإن المفوضية وجدت نفسها في (حيص بيص) لأنها من ناحية لا تريد أن تحرج مؤسسة الرئاسة برفض الطلب الذي تقدر دوافعه، ولكنها في نفس الوقت تريد حلاً له حجيته القانونية المعقولة التي تستطيع أن تدفع بها أمام الرأي العام، خاصة وأن أحزاب المعارضة تكالبت على نقد المفوضية واتهامها بأنها منحازة للمؤتمر الوطني مثل ما حدث في تكوين لجان الانتخابات بالولايات، وتسجيل أفراد القوات النظامية في مواقع عملهم بدلاً من أماكن سكناهم كما يحدد القانون، وكيفية توزيع بعض الدوائر الجغرافية، وأخيراً صدور المنشور غير الموفق الذي يعطي الأجهزة الإدارية للولايات التابعة للحزب الحاكم حق الڤيتو بمنع المسيرات والندوات الخارجية للأحزاب أثناء الحملة الانتخابية[١].

تشكيل المفوضية وتفصيلها على مقاس معين

فتحت قضية تشكيل المفوضية القومية للانتخابات بالسودان الباب على مصراعيه أمام خلافات جديدة بين القوى والفصائل السياسية السودانية والمؤتمر الوطنى والحركة الشعبية بعد اعتراض الأحزاب على تشكيل مفوضية الانتخابات واتهامها للشريكين بعدم التنسيق والتشاور معها وتجاهلها لمطالبها الداعية بإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات، ولضمان إجراء انتخابات في جو ديمقراطي ،ولضرورة أن يتم تعيين أعضاء مفوضية الانتخابات بمشاركة ومشاورة كافة القوى السياسية ،ولضمان أن تكون المفوضية مستقلة مالياً وإدارياً حتى تتمكن من القيام بدورها بحيادية ونزاهة تضمن سلامة العملية الانتخابية المرتقبة.ولكن سرعان ما دبت الخلافات حول تشكيل المفوضية إثر التسريبات الصحفية والتكهنات التى أشارات إلى بعض الأسماء المتوقعة. وأذكر أنى وجدت نفسى مضطراً للدخول فى هذا المضمار فصرحت حينها لعدد من وسائل الإعلام مؤكداً ترحيب

(١) مقال للدكتور الطبيب زين العابدين منشور بالصحف السودانية.

حزبنا بإعلان موعد إجراء الانتخابات وأعلنت جاهزيته لخوضها وتعهده باكتساحها فى حالة كانت حرة ونزيهة واعترضت بشدة على الطريقة التى تم بها تشكيل مفوضية الانتخابات متهماً الشريكين بمحاولة ترسيخ نفوذهما من خلال التكويش على المفوضية بالإضافة إلى احتكارهما لكل مؤسسات الدولة الأخرى. وجددت الدعوة لشريكى نيفاشا إلى ضرورة التوافق مع القوى السياسية الأخرى حول أسماء المرشحين لعضوية مفوضية الانتخابات وحذرت من خطورة حصر المشاورات بين الشريكين فقط وقلت ان هذا الأمر يهم كل الأحزاب ويجب ألا يمرر بالأغلبية الميكانيكية للشريكين داخل البرلمان كما حصل لقانون الأحزاب والانتخابات من قبل. محذرا من العواقب الوخيمة لهذا التصرف مستشهداً بما جرى فى اعقاب الانتخابات غير المتوافق عليها فى عدد من دول الجوار.

تجاوزات المفوضية وحيادها السلبى

فى إطار رصدنا للتجاوزات العديدة التى سادت العملية الانتخابية فى السودان فى مجملها قمنا بمحاولة لرصد أهم وأبرز التجاوزات التى قامت بها المفوضية القومية للانتخابات أثناء إشرافها وإدارتها وتنظيمها للعملية الانتخابية، وكانت كالآتى:

-صوبت كل القوى السياسية السودانية على مختلف مشاربها وتوجهاتها بما فيها شريك الحكم الحركة الشعبية لتحرير السودان نقدها للمفوضية مجمعة على عدم استقلاليتها ومحاباتها للحزب الحاكم.وأبدت قوى المعارضة السودانية خشيتها من أن تفضى هذه التبعية وعدم الاستقلالية إلى ضياع نزاهة وسلامة الانتخابات.

-أرجعت القوى السياسية المعارضة عدم استقلالية المفوضية إلى أنها تضم فى تشكيلها بعض الأعضاء المعروفين بتعاطفهم مع الحزب الحاكم فى حين كان يفترض فيهم عدم الانتماء أو التعاطف مع أى حزب من أحزاب السياسية.

-خالفت المفوضية الأعراف والتقاليد الإدارية المتبعة فى تعيين رؤساء اللجان ومراكز الاقتراع والموظفين والعاملين وقد اتضح فيما بعد أن غالبيتهم العظمى ينتمون لحزب المؤتمر الوطنى.

-تخلت المفوضية عن اختصاصها الذى منحها له قانون الانتخابات فى التأكد من حيادية أجهزة الإعلام وفتحها أمام كل المرشحين بالتساوى وفقاً لضوابط تراعى مصالح كل الأطراف.وفوضت صلاحياتها للجنة معظم أعضائها تابعون للسلطة التنفيذية بحكم وظائفهم العليا فى مؤسسات الإعلام الحكومية مما أخل بالعملية وألحق بها ضرراً كبيراً أدى لمقاطعة جزء كبير من المرشحين والأحزاب لأجهزة الإعلام الحكومية.

-قامت المفوضية بطباعة بطاقات الاقتراع فى مطبعة تابعة للحكومة(مطابع سك العملة)مخالفة بذلك للاتفاق على طباعتها بالخارج تحت إشراف الأمم المتحدة، مما فتح الباب واسعاً لحملة من الاحتجاج والاعتراض خوفاً من التلاعب والتزوير.

-لم تتعامل المفوضية كما ألزمها القانون بضمان تأمين مراكز الاقتراع،حيث تعرض العديد من مرشحى الأحزاب ومندوبيها ومنسوبيها إلى مضايقات وتحرشات من قبل كوادر حزب المؤتمر الوطنى وقد كنت بنفسى شاهداً على العديد من هذه الظواهر وتدخلت لفضها بالحسنى. ومن بينها ما جرى للشقيق علي الفكي عبد الرحيم في مركز العمارات .

-تقدم العديد من المرشحين والأحزاب السياسية بمذكرات احتجاجية وشكاوى للمفوضية ولكنها بكل أسف لم تأخذها بعين الاعتبار ولم تولها ما تستحق من الاهتمام، بل كانت تتعامل معها بصورة استفزازية وسلبية مما أظهرها فى نظر هذه الجهات بأنها غير مستقلة وغير محايدة بل منحازة كلياً للحزب الحاكم.

السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل السادس

عبقرية المكان في تدشين الحملات الانتخابية..

الدلالات.. المعاني.. الإشارات



لماذا اختار الرئيس الأمريكي القاهرة عام ٢٠١٠ مكانًا لتوجيه خطابه للعالم الإسلامي

■ ■ ■

أبجديات علم الخطابة الجماهيرية؛ تشير إلى أن إبداع لقاء جماهيري ناجح ومؤثر وفعّال، لا يعتمد فقط على «نص» الخطاب الموجه في هذا اللقاء، ولا على قدرات الخطيب البيانية فقط، و لا ينحصر في قدرته على استيعاب مجموعة المخاطبين، بل إن ما يصنع الإبداع، ويترك الأثر العميق، هو «اختيار» المكان والزمان المناسبين!، أو بعبارة أخرى استغلال العبقرية الزمانية والمكانية، فوحدها هي التي تجعل للحدث بُعداً زمانياً يستمطر الماضي و مكانياً يعكس تجليات الزمان ويحشد التاريخ، فتسقط الكلمات من الحاضر، لتختلط مع مكان التاريخ و تخترق برمزيتها حاجز الزمن، فتصل ملهمة بكل ما في الإلهام من قوة.

ولإنجاح أى احتفال بفعالية هامة سواء كانت مناسبة كبيرة، أو لقاء جماهيري، أو حتى اجتماع موسع، أو نشاط سياسي أو ديني، لابد من الاتكاء على هذه النظرية واختيار موقع إستراتيجى ينهض بهذه المعاني، و يحقق الدلالات ويبعث الإشارات ويرسلها بكفاءة ودقة لتصل إلى مستقبليها معبقة بأكبر قدر من المعنى، المعنى الذي لا يكتفي بالظاهر فحسب، بل ذلك الذي يحمل في طيه عبقاً كبيراً، يصل إلى الفئات المستهدفة من الحدث أو تلك المساعدة على نجاحه، وهو نهج تتبعه كل الأمم، فالنبي ﷺ في بادئ دعوته اختار الصفا وحشد إليه الناس ليربطه بقيم ومعاني شتى، وليُضمنه في خطابه، و الفلاسفة حددوا قاعات الدرس أو ميادين بعينها لتكون محملاً لتأريخ تداول الأفكار، وحتى الرؤساء اليوم يُخضعون أمر اختيار المكان للقاء الجماهيري لدراسات مطولة، ولا أدل على ذلك أكثر من ما فعله الرئيس الأمريكي (٢٠١٠) باراك أوباما، فعندما أرادت الإدارة الأمريكة البحث عن مكان مناسب للوفاء بالعهد الذى قطعه الرئيس الأمريكى

باراك أوباما فى غضون الأشهر الأولى عقب توليه السلطة بتوجيه خطاب هام للعالم الإسلامى. وبعد أن تم تحديد الرابع من يونيو عام ٢٠١٠م موعداً لإلقاء الخطاب، بدأت رحلة البحث والتقصى والدراسة عن اختيار المكان المناسب. حيث أشارت صحيفة الواشنطون بوست إلى أن اختيار أوباما لمكان توجيه الخطاب، استغرق أكثر مما كان متوقعاً إلى أن استقر على اختيار مصر. وأضافت الصحيفة أن قرار أوباما باختيار مصر لتوجيه الخطاب جاء بناءً على نتائج دراسة قام بها فريق بحثي متخصص تابع له، غير أن روبرت جيبس المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض قال ردا على سؤال من الصحفيين عن سبب اختيار مصر قائلا «إنها قلب العالم العربي». و من هنا تجلت عبقرية اختيار المكان ذو الدلالات الهامة والمغزى الحقيقى، باعتبار أن مصر بما لها من تأثير ودور محورى، وبما تمثله من وزن وثقل، وتاريخ وحضارة وإسلام معتدل ووسطى ومستنير ومتسامح، بحكم أن الخالق عز وجل وهبها ميزة تفضيلية بأن جعلها أرض الأنبياء ومهد الديانات وأرض السلام وطريق الحرب، وجعل منها أماً للدنيا، لكل هذه الأسباب ولغيرها اعتبرت مصر هى المكان الأمثل لمخاطبة خمس سكان العالم -أى المسلمين-.
وباختيار مصر مكاناً لم تنته رحلة البحث، بل انقضى شق منها، فالآن دخل الفريق الباحث إلى خيارات ومفاضلات بين المواقع الدينية والتاريخية والأكاديمية، بين من هو الأفضل لإيصال الرسالة باعتدال، ما هو المفيد للخطاب، هل يكون هو الأزهر الشريف؟ أم جامعة القاهرة؟ أم قلعة محمد على باشا؟ أم مسجد سيدنا عمر بن العاص؟، أم يا ترى تكون هي دار الأوبرا؟ أم سفح الأهرامات أم ساحة سيدنا الحسين، وكلها خيارات تزخر بالمبررات، وكلها تاريخ يفيض و بنثر الدرر في جيد مصر، إلى حسم فريق البحث المكلف بالمهمة باختيار «جامعة القاهرة» مكاناً لإلقاء الخطاب، وكان اختيارها هي و الزمان، أبلغ من الخطاب ذاته، وأوصلت كل المراد، وكل المطلوب، بل إن الاختيار فاق الخطاب بلاغةً في التعبير.

عبقرية المكان في تدشين الحملات الانتخابية

هذا الوعي موجود في السودان، فمن قديم الزمان، وأهل السودان قوم يمتلكون نعمة إتقان الاختيار، اختيار الأماكن لعكس الرسالة، فمن الطبيعي أن تحضر هذه الظاهرة، في

الانتخابات الأخير، ظهرت هذه الظاهرة بصورة طاغية، فكان الاهتمام بعبقرية المكان وسحره وأثره، وكانت الدراسات للمفاضلة بين الأماكن التى تخيرها المرشحون الرئاسيون لانطلاق حملاتهم الانتخابية وتدشينها، وبدا كل حزب بما لديه فرحون، وكل اختيار عكس الأصالة والعمق، وعكس العز التليد والسند القوي.

البشير يدشن من استاد الهلال

بدأ التدشين مرشح المؤتمر الوطنى، وسبق بقية المرشحين ودشن حملته من أستاد الهلال الرياضى، وبالرغم من أني حاولت وسعي لأرى الارتباط الثقافي والفكري بين اختيار نادي رياضي، لتدشين حدث سياسي، لحزب ناشئ لا ارتباط له بالنادي من حيث النشئة، ولا من حيث الطروء! إلا أنني لم أجد، ولكن البعض فسر هذا الاختيار بأنه سعي لاستيعاب «الحشود» المُتخيلة، و قال آخرون، أنه تعود على «تخريج» الكلية الحربية للجند في نفس الإستاد، أما بعض الأصدقاء، فقد أرجع الأمر إلى محاولة استمالة الأندية الرياضية، بعدما اختفى الحس السياسي من الحزب! أيًا كانت العلة، فالذي خلصت إليه أن المؤتمر الوطني لم يجد ما يُحوجه لمدٍّ يصله بالتاريخ، أو هو لا يجده، ولا أغالي إذ استعجبُ أن يحاول قائد سياسي الاستناد إلى مكان له رمزيته الرياضية، ولا يجد ما يحمل معنى تاريخي يستطيع الاستناد عليه.

عرمان ينطلق من دار البطل على عبد اللطيف

أما ياسر عرمان مرشح الحركة الشعبية فقد اختار منزل القائد الوطنى الثائر البطل على عبداللطيف ألماظ بالموردة بام درمان(وهو بذلك يستلهم تاريخاً ماجداً ويناغم أحلاماً عراض، بالتاريخ الثائر والرافض للاستعمار، و يستشهد بمثال لوحدة السودان يؤكد لُحمة المجتمع، ويستشهد بالبطل علي عبداللطيف، وقد لقي هذا الاختيار استحساناً كبيراً، وعكس وعي ومحاولة من الأستاذ عرمان وصل حلقة التاريخ المفقودة بين جيل الثورة على المستعمر الذي فرّق بين الشمال والجنوب، وبين جيل الثورة على الحكم الشمولي الذي فرق بين الجنوب والشمال، فألماظ الذي جاب السودان جيئة من الجنوب وحراكاً في الوسط، حتى لقي حتفه في الخرطوم، فيما يحفه التاريخ السوداني بإجلال كبير.

الدكتورة فاطمة تبدأ من سراي الزبير باشا رحمة بالجيلي

أما مرشحة الاتحاد الاشتراكى الدكتورة فاطمة عبدالمحمود فقد شذت على قاعدة من سبقوها الذين اختاروا أم درمان مكاناً لانطلاق حملاتهم فهاجرت إلى الخرطوم بحرى لتختار سراى الزبير باشا رحمة، بمنطقة الجيلى حيث لم يخلُ اختيارها من رمزية تاريخية فالرجل -على طول الجدل حوله- لعب أدوارا تاريخية مشهودة فى تاريخ السودان، أرادت توظيفها بما يخدم ويمجد ويلهم سير حملتها.

الإمام الصادق المهدي ورمزية دار الأمة

أما السيد الصادق المهدي مرشح حزب الأمة لرئاسة الجمهورية فقد اختار دار الأمة بأم درمان مكاناً لتدشين حملته الانتخابية وبدأ لبعض المراقبين أن الإمام الصادق المهدي بقامته وتاريخه واسمه أراد أن يجدد الحضور، فالرجل بحد ذاته تاريخ، ورمزية كبيرة، فأراد المهدي أن يمنح الزخم في تدشينه للمضمون الذي فيه الرسالة المحورية، للشعب وللأمة، و أراد أن يمنح أنصاره وغيرهم رسالة لترسيخ قيم المؤسسية و حث أنصار حزبه على الالتفاف حول دار حزب الأمة، و تذكر الدور المهم والقيادي الذي يجب أن تضطلع به، حتى وإن لم تكن عبقرية المكان بالقامة التي توقعها المراقب، إلا أن الطريق إليه كان رمزياً.

مرشح الحزب القومي يدشن من شرق النيل

أما مرشح الحزب القومى منير شيخ الدين فقد ذهب إلى الخرطوم بحرى كما فعلت الدكتورة فاطمة عبدالمحمود وقام بتدشين حملته الانتخابية من منطقة الحاج يوسف، فى دلالة لا تخلو من مغزى ومعنى وإشارة إلى التهميش الذى تعانيه هذه المنطقة، من حيث انعدام الخدمات، فى إشارة إلى أنه يسير على ذات الخطى والنهج للراحل الاب فليب عباس غبوش، حيث ظل تاريخيا يترشح ويفوز فى دوائر الحاج يوسف التى ربما تكون بها أغلبية سكان من قبائل جبال النوبة رغم أنها من الأحياء القديمة في شرق النيل التى يعود تأسيسها للشيخ الحاج يوسف وكانت محل خلاوى لتحفيظ القرآن وهي امتداد لمناطق تحفيظ القرآن في شرق النيل مثل أم ضوابان والعيلفون وود أبو صالح وود الفادني وود

حسونة، وبها مجموعة من الأولياء والصالحين المشهورين بكراماتهم .

الشيوعيون يضيئون ميدان العلمين

أمسية السبت الموافق ٢٠ فبراير ٢٠١٠م وعلى طريقتهم الخاصة فى تدشين الحملة الانتخابية أضاء الشيوعيون ساحة ميدان العلمين بالسجانة ووسط حضور مقدر من جماهير الحزب والقوى السياسية السودانية وفى كرنفال سياسى رياضى ثقافى هتف الشيوعيون«ديل نحنا القالو للناس انتهينا» إن اختيار السجانة مكاناً لتدشين الحملة الانتخابية للأستاذ محمد إبراهيم نقد مرشح الحزب الشيوعى لرئاسة الجمهورية لا يخلو من رسالة ذات معانى ومضامنين جيدة ودلالات كبيرة فيكفى الإشارة أن هذه المنطقة بما تضمه بين أحشائها من أحياء عريقة مثل ميدان العلمين والسجانة والمايقوما والديوم الشرقية وشارع الحرية هذه الأحياء العريقة من الخرطوم التى تعايش فيها اهل السودان من كل القبائل بوئام وانصهار يرمز للسودان الاصيل العريق وتشكل حدود الدائرة الانتخابية التى حملت الأستاذ محمد إبراهيم نقد مرشح الحزب الشيوعى لمقاعد البرلمان المنتخب قبل انقلاب الإنقاذ فى ٣٠ يونيو ٨٩م .

حاتم السر.. يفرد خارج العاصمة من كسلا التاريخ الباذخ

أما أنا فقد قررت اللجنة المختصة أن يكون احتفالنا بالتدشين فى آخر المجموعة؛ وبررت ذلك بأن الأخير سيمكث فترة أطول فى أذهان وذاكرة المتلقين، علاوة على انهم يريدون أن يقفوا على فقرات الاحتفالات ليأتوا بشىء متفرد وجديد وغير مسبوق، وبالفعل كانت اللجنة فى حالات انعقاد يومى ما بين مكتب الأستاذ على السيد ومكتب الأستاذ إبراهيم عبيد بالإضافة إلى مقر اللجنة الرئيس بالخرطوم بحرى، وتوالت الاجتماعات وتواصلت إلى أن تبلور شكل البرنامج، وكان محتويا على فقرات جديدة، وعلى فيلم تسجيلى يربط التاريخ بالحاضر، وكان محل انعقاد الاحتفال محل مناقشة مستمرة تم حصرها فى النهاية فى ثلاث خيارات جنينة السيد على الميرغنى بالخرطوم، ساحة مسجد مولانا السيد على الميرغنى بالخرطوم بحرى، قاعة الصداقة.

شرعت اللجنة فى جمع التبرعات وإعداد المطبوعات والبوسترات وتجهيز الخلفية واختيار الفنان واختيار الشاعر فى انتظار تحديد الميعاد لتقديم الدعوة وتوصيلها للمدعوين الذين تم حصرهم فى الدبلوماسيين الإعلاميين السياسيين وقيادات الأحزاب ومرشحى الحزب ، ووجهاء المجتمع، ونشطت بالفعل لجان الحزب حتى التي كانت خارج الوطن،وتم إعداد بطاقات دعوة لغالب الإخوة العرب و الأفارقة، وبعض الأصدقاء في بريطانيا.

ولكن الله قدّر لنا الفتح المبين، و ساقتنا العناية الإلهية إلى خيار ما كنا نحسبه ممكناً، فجاءنا اقتراح من السيد رئيس الحزب مولانا السيد محمد عثمان الميرغنى، بنقل التدشين إلى مدينة كسلا «المعقل التاريخي للحزب»، وبشرنا بأنه سيكون في مقدمة زائريها لمباشرة هذا التدشين، كاسراً بذلك روتين التدشين ومستشعراً أهمية نقل الحراك إلى الهامش، وعدم احتكار العاصمة لكل شيء، وتلك نظرة أثرتنا كثيراً، نقلت موافقة واقتراح مولانا إلى الأصدقاء في اللجان، فتلقفته اللجان بالسرور، وأبدى بعضهم مفاجأته ! فقد كان القرار بالنسبة لهم مفاجئا لأنه لم تكن هناك ترتيبات خاصة لزيارة مولانا للولايات، ولكن الله قدر، وجاءت الإشارة، فكانت عبقرية الزمان!، التي ملأتني ثقة بأن سفينتنا تجري وعين الله ترعاها.

كسلا اسم لا يستطيع أحد أن ينطقه مثلما يفعل مع سائر الأسماء، فكسلا التاريخ والشرف الباذخ، كسلا الأمان و حمى السلطان، تلك المدينة الحدودية الوادعة، الخضراء التي كانت مبنعاً للشعر العذب التي خضّر بها الشعراء وجدان هذا الشعب، تحتضنها جبال التاكا، وتلفها توتيل ويرعاها السيد الحسن.

هل هناك أبلغ من كسلا؟!، ماذا نريد أن نقول ولا تحتويه ملامح كسلا، هل نريد أن ننقذ الاقتصاد المتهالك، إذاً كسلا التي تمتد في كيانها وسطوته الختمية إلى أطراف مصوع! فمن سينعش العلاقات البينية غيرنا، هل نريد أن نقود تنمية زراعية! أوهل هناك أبلغ من رسالة السواقي؟ هل هناك أنجع من القاش ليقول أنه سيأتينا طائعاً دافعاً عجلة التنمية، يسقي الزرع ويشبع الضرع، هل نود أن نرفع الضنك عن المهمش؟! أومن مهمش أكثر صبراً من مهمشي كسلا أحبتنا؟!، أنريد أن نمنح العالم السلام و التسامح؛ وهل لهما معين

أظهر من معين السيد الحسن الحُسن الباهي السمح ! الذي أسس لمعاني المحبة ونشر الوفاق، أي وحدة أكبر من أن يؤم مرقده الشريف كل أهل السودان!، فتجد أمام ضريحه الطاهر نعل العرب والأفارقة، وتسمع حديث تجارة الغرب والصعيد، الكل يأتي هنا! إنها وحدة السودان وتسامحه، إنه السودان القديم المجيد، وإننا السودان الجديد الفريد، إننا مزيج الأمس واليوم، الأصالة والنضال، كسلا أرض المحنة يوم كانت القلوب صافية والحنين دفاق، وأهل السودان بمقام من الشعر الحسن والمعاني العتيقة! ياه يا كسلا، لا أبالغ إن قلت أن كسلا كانت تنظر إلى مولانا السيد محمد عثمان وتنتظره، ولكأنه بهجرته «خلى أرض القاش حزينه»، كانت عودتنا هي إشارة عظمى وبشارة كبرى، رحم الله السيد الحسن فقد كان رجلاً كثيراً، منحنا ببركته لبنة الوحدة والتعايش في وطن يسع الجميع، في كسلا تشرق شمس الوجد، ونرفع الرايات.

ما أن أعلنا الخبر حتى وجاءتنا البشريات، وانهالت على رئيس الحزب الدعوات، هذا يُذَكر بجده الذي اعتاد أن ينزل ضيفاً عليه، وذاك يقسم عليه أن يمر على قريته، وتلك تبشره، وكأن أهل كسلا، في وقفتهم وشوقهم يكابدون الزمن لوصال زمانهم القديم!.

تمت الترتيبات، وأعدت العدة، فكان الطريق إلى مطار الخرطوم الدولي، بمثابة الطريق إلى كرسي القصر، بل كان أحلى منه وأجلى، وقفت الجماهير أمام باب المطار مطار الخرطوم الدولي، وكأنهم يستقبلون عودة الظفر، ويحيون معنى النصر، لمحت في أعينهم بشائر النصر، و قرأت البراءة من كل زيف ونفاق، كان مولانا الميرغني سعيداً ومهيباً، عني أنا أذهب لكسلا للبركة و لقاء الجماهير، أما مولانا فهو يذهب ليشع نور التاريخ في ربوع السودان، ليسقي الناس من رحيق الكرامات الكبرى، ليسجل أن زمان الكرامات الكبرى حي، وأن الطيب لا يفنى.

على باب المطار، عبرتني الدموع، لمشهد لا يوصف، فأنا حينما أتجه إلى كسلا أحمل في جوانحي كل ماذكرته عاليه من جمال، من محبة، من تاريخ صوفي كان بؤرة للهدى وللتسامح، وغاية جهدي أن استمطر ذلك التاريخ في هذا الحاضر، وأستثمره، ولكن كانت مفاجأتي التي هزتني، حينما رأيت مجموعة من الصغار، صغيرات بأعمارهن التي لم

تتجاوز السابعة يتوشحن بعلم الوطن ذي الألوان الثلاث، بعلم الحزب الباهي، ويحملن صوراً لرئيس الحزب، ولشخصي!، كم هو باذخ ذلك الإحساس الذي عمني، كم هو باذخ أن يستنطقك المستقبل و يأتيك ليقول «أنا أنتظرك»، هل أنا حلم الصغار! هل أنا مسؤول عن آمالهن! هل أنا كل هذا! ويحك يا ابن سر الختم، كم حملك ثقيل، ولكن هل يخش حاتم و السيد الميرغني حيّ ! حاشاه ما يخاف ولا يخش، فأنا كما ناصر حينما كان يقول للسيد علي الميرغني : أؤهزم وأنت حي؟، فلا والله لا أخشى و الميرغني بحكمته بيننا.

كانت الساعة (التاسعة صباحًا)، قطعت تفكيري رسائل الموبايل النصية، «الانتخابات حُسمت لصالحكم»، « »كسلا تقف على قلب رجل واحد في انتظاركم»، «لا منافس لمجذوب أبو موسى في الولاية» فيض كثير من الرسائل التي شوقتني لأرى! هل ياترى كسلا تحتشد للقائنا كما احتشد إحساسي للقاء السيد الحسن!

بدأت علامات الانهزام الواضح تضج في وجوه منسوبي الحزب الآخر!، وبدأوا يعملون الفتن والمحن، و لم يخيبوا سؤ الظن العريض بهم، الذي ساقه أحد الأصدقاء حينما قال: لن يتركوكم تخرجوا من الخرطوم، فهم يطيلون الاجتماع بالميرغني إلى حد الصباح وينهكونه بالاجتماعات حتى لا يحرك الأمة بجولاته.

وبالفعل، وبعد انتظار طويل لمولانا السيد محمد عثمان الميرغنى ووفده بصالة كبار الزوار بمطار الخرطوم لمدة تجاوزت الأربعة ساعات جاءت الحجج الواهية و الأعذار القبيحة، اعتذروا بأن الطائرة غيرصالحة للطيران وأنها تحتاج لصيانة، هكذا كان رد سلطات شركة الخطوط الجوية السودانية التى لم يشفع معها اصطحابنا للسيد عمر عبدالله محمد خير.دار جدل بين أعضاء الوفد فى هذه الأثناء كان محوره أننا ارتكبنا خطأ كبيرا باستئجارنا لطائرة من الخطوط الجوية السودانية ولم يخف هذا الفريق الناغم على هذه الخطوة تخوفه من انفجار الطائرة أثناء التحليق بمن فيها ولذلك أبدوا سعادتهم بأنها تعطلت وأصبحت غير قادرة على الإقلاع.بدأت رحلة البحث عن بديل عن طائرة أخرى من الشركات الخاصة وما أكثرها وما أسعدها بالمشوار فكانت الاستجابة الفورية من أكثر من شركة ووقع اختيارنا على شركة ..... وطائرتها المسماة (سلفاكير) وأتت أمام بوابة كبار الزوار وعندما هممنا بالتوجه إليها كانت المفاجأة بأن المجال الجوي للمطار مغلق

للصيانة، وقام بعض أعضاء الوفد بإجراء اتصال هاتفى مع مدير المطار ولكنه تعلل بأنه لا يستطيع أن يعطينا أذناً وأبان أن الجهة المخولة بذلك هى رئاسة الجمهورية ممثلة فى الوزير بكرى حسن صالح، فحبسونا فى الصالة لزمن إضافى جديد لساعات، قلنا لهم سنتدبر أمرنا و لن نترك أولئك الذين احتشدوا دون أن نقبل جباههم، لن نتأخر عن كسلا ولو اضطررنا للذهاب إليها حبواً.

أخبرنا الإعلام بأننا سنقيم مؤتمراً صحافياً، وكانت معنا فى نفس الطائرة كاميرا الجزيرة والعربية والمصرية ووسائل إعلام أخرى، وكنا سنفجر المواقف الكبرى، إلى أن تمت اتصالات لا أستطيع ذكرها كاملة، انتهت بالسماح لنا بالسفر بنفس الطائرة وفي ذات التوقيت .

كان خوفهم كبيراً، من النصر الذي سيوثيق، فهو استفتاء يجعل اللجوء إلى الجماهير عبث، حينما تغلق كل البيوت و كل الأسواق، بل حينما تتوقف الحياة في كسلا وتقف لتقول بصوت واحد «نحن نؤيد حزب السيد» حتى تخال أن توتيل هي الهاتفة، وأن الجبال هي التي تصيح «عاش أبوهاشم» وأن السواقي هي التي تخبر «حاتم حاكم للسودان». لا يحتاج الأمر بعد ذاك إلى بيان.

حينما حطت الطائرة ساد الجمع صمتٌ مهيب، تذكر الجمع في صمتهم هذا كل مرارات السنين و هيجوا كوامن التاريخ ومكونات الأمم!، ففاضت أحاسيس جوع الروح والشوق و الحنين، ارتعشت فيهم ذكريات الألم، القسوة، الجبر، التسلط، تذكروا أيام النضال حينما كانت الدنيا ضيقة وقاسية! وكانت الشكوى عزيزة ! حينما كان صوت خليفتهم يعلوا بالقرآن قائلاً : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴿٢١٤﴾ ﴾ [البقرة] سكتوا وتتنازعهتم مرارات و ذكريات بغيضة! ولكن برغم ذلك غشتهم بعض النفحات! وتجاذبتهم آلام وآمال، فكان مشهداً لا يجوز عنده سوى الصمت وم إذا عسى الكلام يقول وقد طارت القلوب ولما يسكن اضطرابها!، كانت لحظةً مهيبةً بكل ما تعنيه المفردة وبقدر ما تسعه من ظلال !فهي فاصلةٌ في تاريخ كسلا،

(كسلا الميرغنية)، إي والله: إن لم تحط طائرته في كسلا اب جلابية فأين ستحط! كسلا التي جاء منها نور الإمداد و الإرشاد (كسلا الميرغنية) الختمية الخالصة، كسلا التي يتوسل(براجلها) كل أهل السودان، يزورونه حباً فيه ولما رأوه منه، هو اللين البشوش سلطان العارفين و ممد الغارفين، ذي الأنوار،(اب جلابية)، كانوا يقفوان أمام باب الطائرة و أمام باب المطار وفي الشوارع والميادين، يستقبلون ماضيهم التليد، يستقبلون الأستاذ الختم و السيد الحسن! كثيرون قادتهم قلوبهم لم يخبرهم أحد و لكنهم يعلمون يقيناً أن مقامهم ينبغي أن يكون عند باب هذه الطائرة!، أن التاريخ يدفق فيهم نوراً لا يدرون من أين جاء، ولكنه يقودهم إلى باب هذه الطائرة، ساقتهم قلوبهم سوقاً إلى ذلك المقام، دعوها فإنها مأمونة!، وما أن فُتح الباب، حتى وارتعشت كل الآمال وتنادت بالصوت العالي (عاش أبو هاشم عاش أبو هاشم !)وأبو هاشم عندهم –يا سادتي – اسم لا يخضع لشروط اللغات ولا يصح معه له غير الرفع في النحو، أبو هاشم تاريخ ضارب، حاضر واعي، مستقبل مضمون. تاريخ من المحبة الإلهية، مجد متسلسل من البطولات وأروع ضروب الوفاء، أبو هاشم –عندهم– محلٌ لتجليات الرحمة، باب من أبواب رحمة الله الواسعة، هو علمهم أن الدين سلام و الدين محبة والذكر شعار الليل والخلق الحسن دليل المؤمن! و أن الخلق عيال الله!، أبو هاشم –في تكوينهم– قصة أسطورة، شيء لا تحصره الكلمات، أبو هاشم هو حوض عشمهم بوطنهم الأمن السالم الذي يريدون، هو حلمهم بالأمان، هو حلمهم بسودان واحدة قوي معافى من الحروب، هم جربوه و خبروه وما خاب ظنهم يوماً، لم يحبوه اعتباطاً لم يعشقوه إلا عن وعي وإدراك عميق، بأنه رجل المبادئ والخصال النبيلة.

كانت جموع الناس هادرةٌ وصوتهم واحد، بايعناك يا عثمان، نحن معاك ياعثمان دنيا وأخرى نحن معاك، وهتافات جعلتنا جميعاً نطمئن لما قالوه لنا أشياخنا حينما نقلق) بأن ما كان لله يبقى(، فهذا الدرب درب لا يفنى و لايزيده الوعي إلا ثباتاً ومُضاء، المبادئ الأصيلة التي قامت ونهضت عن محبة واقتناع لا سبيل لتغييرها، إن الأستاذ الختم رضي الله عنه لم يمشي بين الناس بسلاح غير سلاح الهدى ليجبرهم على محبته، بل مضى بينهم بلسان الحق وبمنهج الرسول ﷺ وبطريقة واضحة الأركان أساسها أعرف شيخك

وحب الكل، ولم يطغى مولانا السيد الحسن الميرغني (اب جلابية) رضي الله عنه ولم يجبر أحداً على أن يواليه، ولكن تواضعه و لين عريكته وحسن ارشاده وتجديده للحياة جذب اليه قلوب الملايين، فقد صاغ لهم أسساً لدينهم ودنياهم ومعاني خاطبت مشاكلهم وحوائجهم، ولم يطلب لقاء ذلك إلا تجديد دعوة جده ﷺالمودة في القربى!، وعلى نهجه كل بنيه الطاهرين، إن الذي ألف قلوب أهل السودان (الصادقين) لمولانا الأستاذ الختم رضي الله عنه، و جذبهم لإبنه السيد الحسن نور الله ضريحه، هو ذاته الذي ساق هذه الجموع لتقف أمام مولانا السيد محمد عثمان الميرغني حفظه الله ورعاه، إن قلوب أهل التاكا مأمونة، وقد قالت كلمتها، في أنها أصل في الحزب الإتحادي الأصل، وأنها ركن من أركان مولانا الميرغني، و لا تغيير و لا تبديل.

كسلا ليست وحيدة، ولن تستأثر بتفردها بهذا الحب لهذه المبادئ، بارا موضع الميلاد ستكون أقوى وآكد وأسمى وستسمعون ذات الهتاف، وكذلك عطبرة ومروي و الجزيرة الخضراء و جوبا –نعم جوبا– فإن الأستاذ الختم حينما زار السودان لأول مرة لقي مثل هذا الاستقبال وأكثر، السودان كله سيقف خلف هذه السماحة وهذه الطيبة. بل كل مقام يقف فيه هذا (الإمام المرشد) بهذه المبادئ والمعاني وبهذا التاريخ سيلقى ذات الترحاب، إن احتفاؤنا بمولانا الميرغني بهذا الزخم، لا ينبع عن فراغ بل جاء –بعد إيماننا العميق به– لتأكيد أن إعادة أزكاء مكونات المجتمع الأساسية ضرورة وطنية خالصة للحد من قرون العنصرية و التطرف، فإن طريقة مثل الطريقة الختمية كانت صمام أمان للسودان الكبير، فإن أهلنا كانوا يعتكفون في بارا أياماً ثم يذهبون إلى كسلا ويعتكفون فيها أياماً أخرى ويعودون لحلة خوجلي بعد طواف بسنكات و الشرق العامر!، كانت هذه الزيارات تمتن العلاقات وتقويها فالدارفوري يجمعه الطريق إلى الله والمحبة باهله في الشرق، والمكون الثاني هو الأحزاب السياسية، فبظهورها وانتظام الناس فيها كانت الشكاوى والمطالب تنال قدراً من المناقشة والمناصحة، بلا بروز لحركات تتعنصر لعنصر قبلي أو جهة بعينها، فإحياؤهما أحد سبل الخروج من الأزمة السودانية.هكذا دشنتني الحملة الانتخابية! وتركتني بين ذهول، بين ملايين عددا احتشدوا لا يريدون سماع شيء غير عاش أبوهاشم،

لا يريدون مني إلا أن أكون منهم.

بكل لطف تقدم أحد مذيعي القنوات، وقال عزيزي حاتم السر، الانتخابات حسمت لصالحك في الرئاسة ولمجذوب أبو موسى في الولاية، أستطيع أن أبارك لكما، فكسلا وحدها تزن ملايين الناخبين!، فماذا تبقى؟! قلت له؛ هذا لوكنا في بلد تحترم أصوات هؤلاء! إني لأخشى أن يرموا صوتها في البحر!، ولكن الذي كان أن «شال» أصواتهم القاش .



الفصل السابع

البرنامج الانتخابي

رؤية السودان ٢٠٢٠



هذا برنامجي أدعو إليه على بصيرة

■ ■ ■

البرنامج الانتخابى«رؤية السودان ٢٠٢٠ »

«نحو بناء وطن موحد.. مجتمع آمن.. واقتصاد تنافسي»

ونحن نقوم بإعداد ووضع البرنامج الانتخابى انطلقنا من قناعة راسخة بأن الله سبحانه وتعالى قد وهبنا وطنا كبيرا غنيا بإنسانه وموارده تتعدد فيه الأعراق والديانات والثقافات، وطن جدير بأن نقيم فيه دولة الحرية والديمقراطية والسلام والوحدة، وجعلنا جزءا من شعب عظيم يستحق أن نتصدى من أجله بحسم وقوة لكل القضايا والمشكلات التي ظل يعانى منها خلال العقدين الماضيين، فنعيد ترتيب أوضاعه داخليا وخارجيا حتى تعود الأمور سيرتها الأولى وتترسخ بين أبنائه قيم الإخاء والتسامح والمساواة والعدل و ينعم المواطنون في كل أرجائه بالعيش الكريم.

وبسم الله وباسم حزبنا وباسم جماهيره الوفية وباسم الشعب السوداني العظيم قمنا بطرح البرنامج الانتخابي للحزب الاتحادي الديموقراطي الأصل الذي يتضمن رؤيتنا الإستشرافية لعهد جديد والتي أطلقنا عليها «رؤية السودان ٢٠٢٠». وإننا إذ نطرح هذه الرؤية نؤمن تماماً وندرك إدراكا عميقا إن ما تشتمل عليه من برنامج انتخابي يمثل ميثاقا صادقا بيننا وبين جماهير حزبنا وشعبنا وهو ميثاق يقوم على المعرفة والصدق والواقعية في الطرح وعلى الالتزام والإخلاص والتجويد في التطبيق وعلى الشفافية وإعلاء مبادئ طهارة الحكم في المراجعة والمتابعة.وهى تمثل محاولة من جانبنا للتعاطي مع قضايا الوطن من خلال منظور متفرد من حيث:

تناوله للقضايا وفق إطار كلي ومتكامل من المرتكزات والمبادئ والقواعد العامة والوسائل والغايات.

رؤيته للمشكل السوداني ومعالجة قضاياه في البعدين الآني والمستقبلي.

عدم التوقف عند معالجة ظواهر المشكلات بل البحث في جذورها.

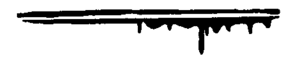
اعتماده على مبادئ أساسية كركائز ومقومات للرؤية الإستراتيجية.

ربطه بين الوسائل (الممكنات والآليات) والغايات الإستراتيجية التي تهدف الرؤية لبلوغها وفق أطر منهجية وزمنية محددة.

العمل على استلهام التجارب الوطنية الرائدة والاستفادة من الإرث الإنساني في معالجة المشكلات المماثلة.

إن كافة المعالجات والحلول التي تطرحها هذه الرؤية إنما كانت نتاج رصد ومتابعة ومعايشة وجهد مثابر وعمل دؤوب لكوادر الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي يزخر بالكفاءات في كل المجالات السياسية والعلمية والمهنية وغيرها. فخلف كل برنامج أو مشروع نطرحه في إطار هذه الرؤية تفاصيل وحقائق عن واقع الحال الذي نعايشه ومدى التدهور الذي حدث، مدعومة بأوراق العمل والمعلومات والإحصاءات التي ستأخذ طريقها بمشيئة الله تعالى للخطط والاستراتيجيات والبرامج لتكون هاديا ومرشدا للمعالجات الجادة والخطوات العملية .

في إطار ما تقدم نطرح عليكم «رؤية السودان ٢٠٢٠» والتي تقوم على أربعة مرتكزات أساسية وتستهدي بسبع مباديء وقواعد عامة وحاكمة للبرنامج وتعمل على الأستفادة من الإمكانات التي توفرها سبع من المعينات والممكنات والوسائل وتستهدف تحقيق عشر غايات إستراتيجية بنهاية الإطار الزمني للرؤية في عام ٢٠٢٠. وفيما يلي استعرض معكم السمات والملامح الأساسية لهذه المرتكزات والمبادئ والوسائل والغايات. وسيعمل الحزب على نشر وتمليك جماهير الشعب السوداني كافة الوثائق المتصلة بالبرامج التفصيلية لهذه الرؤية .



المرتكزات الأساسية لرؤية السودان ٢٠٢٠

■ ■ ■

إن ترسيخ مفاهيم ومبادئ بعض المرتكزات الأساسية وحسم الجدل حولها من شأنه أن يعزز إمكانية التصدي الفاعل لمكونات واستحقاقات «رؤية السودان ٢٠٢٠» ويهيئ الظروف الملائمة لمعالجة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها بلادنا.«رؤية السودان ٢٠٢٠» ،من هذا المنظور، تتأسس على أربعة مرتكزات أساسية وهي :دولة المواطنة، السلام العادل ،الوحدة والديمقراطية.

دولة المواطنة:

التفت الحزب الاتحادي الديمقراطي لمسألة المواطنة منذ وقت بعيد وقد كان له دوراً مشهودا في اتفاق غالبية القوى السياسية على اعتماد المواطنة كأساس للانتماء وهو ما أقره مؤتمر القضايا المصيرية في أسمرا وما أكد عليه الدستور الذي نشأ عن اتفاقية السلام ٢٠٠٥ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان. ولقد ظل الحزب الاتحادي الديمقراطي بحسبانه الوعاء التنظيمي التاريخي الجامع لأهل السودان ينادي بالمواطنة كأساس للعقد وللترابط بين أهل السودان.

السلام العادل:

ظلت الدعوة للسلام ونبذ العنف والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية أهدافا استراتيجية للحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل عمل لتحقيقها في كل مراحل العمل الوطني منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦م، وكان توقيع مبادرة السلام السودانية (اتفاقية الميرغني/ قرنق) مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨م معلما بارزا في هذا الاتجاه وثمرة للجهود الحثيثة التي ظل يبذلها الحزب لتحقيق السلام . وكما تعلمون قطع انقلاب الإنقاذ العسكري في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م الطريق أمام استكمال ذلك الجهد

الكبير وأجهض الفرصة لحقن دماء عزيزة أهدرت في سنوات حكم الإنقاذ قبل توقيع اتفاقية السلام، وأضاع على البلاد إمكانية تحقيق السلام في ظروف أفضل بكثير من تلك التي تلت اتفاقية نيفاشا.

وفي إطار حرصنا على السلام سعينا بقوة وما زلنا نسعى للتوصل لحل شامل وعادل لمشكلة دارفور يشارك فيه أبناء دارفور بكل فئاتهم وقطاعاتهم وتوجهاتهم. وللحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل علاقات واتصالات مستمرة بكافة الفرقاء والفصائل ورؤية محددة لحل القضية وتحقيق السلام مع ضرورة توطين العدل لإجراء محاكمات عادلة لكل من ارتكب جرما في حق أهلنا في دارفور. وفي هذا الاتجاه نبارك لأبناء الوطن اتفاق الدوحة الإطاري الذي تم في ٢٣ فبراير ٢٠١٠ والله نسأل أن يكون البداية الحقيقية لنهاية مأساة أهلنا في دارفور. وسيعمل الحزب على النظر الجاد وتنفيذ كل المطالب العادلة والمشروعة لأهل دارفور.

الوحدة:

يلتزم الحزب صون وحدة البلاد في إطار التنوع كمصدر قوة للوطن الجامع. ومع تأكيدنا واحترامنا لحق أهلنا في جنوب السودان في الاستفتاء لتقرير مصيرهم باختيار الوحدة الطوعية في إطار وطن واحد أو الانفصال، إلا أننا سنسعى ونعمل بقوة خلال ما تبقى من زمن ليكون خيار الوحدة الوطنية بين الشمال والجنوب خيارا جاذبا يجب أن يعطى الأولوية كما نصت عليه اتفاقية السلام الشامل. ونلتزم بالعمل على تعزيز الوحدة الوطنية الطوعية باعتبارها قضية محورية وتمثل أحد المبادئ الهامة التي يحرص حزبنا على التمسك بها . ولحزبنا في هذا الصدد جهود كبيرة وعلاقات متميزة مع القوى السياسية كافة ستعيننا بمشيئة الله لتحقيق هذا الهدف. وما دعوة الحزب من خلال مبادرة الوفاق الوطني لتعزيز السلام والوحدة الوطنية إلا دليل عملي على صدق هذا التوجه.

الديمقراطية منهجاً وسلوكاً:

إن التحول الديمقراطي الذي تعتبر الانتخابات القادمة أولى خطواته لم يكن منة من النظام الحاكم، وإنما كان ثمرة لمشوار طويل من النضال والكفاح. فحين انقلب نظام

الإنقاذ على النظام الديمقراطي وسطا على الحكم بليل لم يكن بد من النزال، وكان حزبكم حـزب الحركـة الوطنيـة، الحـزب الاتحـادي الـديمقراطي في قيـادة التجمـع الـوطني الديمقراطي وفي مقدمة القوى التي ناهضت الطغيـان العسكري ببسالة وشرف. ونحن نعتبر هـامش الحريـة الـذي تحقـق مـؤخرا كـان بفضـل مـا بذلـه حزبنـا والقـوى السياسـية المعارضة لنظام الإنقاذ من تضحيات .

إننا وبرغم العراقيل وشح إمكانيات القوى السياسية بخلاف المؤتمر الـوطني وعـدم العمل بالقوانين التي نصت عليها اتفاقيـات السـلام وخاصـة اتفاقيـة القـاهرة والسـلبيات التي صاحبت الإحصاء السكاني وتقسيم الدوائر وعملية تسجيل الناخبين والتي نبهنا لها في حينها، إلا أننا نأمل صادقين في إجراء انتخابـات حـرة نزيهـة تـفضي لتحـول ديمقراطـي حقيقي يختار فيها شعبنا من يحكمه بحرية كاملـة، حتـى تتهيـأ الأجـواء للتصـدي لقضـايا الوطن الكبرى ولإنجاز مهام وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

إن الحزب الاتحادي الديمقراطي ينظـر إلى العمليـة الانتخابيـة باعتبارهـا عنـوان نضـج وحضارة وأيضا بحساباتها إحدى أدوات التداول السلمي للسلطة وهـي أيضـا تعبـر عـن سيادة الشـعب، ولـذلك حرصـنا عـلى أن تكـون الانتخابـات في صـلب الاتفاقيـات التـي وقعت مع الحكومة في المرحلة السابقة لأننا في الاتحادي لم نصـل للسـلطة عـلى مـر التـاريخ إلا عبر الانتخابـات ولـذلك كنـا أكثـر حرصـا عـلى تـوفير كـل أسـاليب وضـمانات الحريـة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة حقيقية تتقبل القوى السياسية نتائجها.



المبادئ والقواعد العامة لرؤية السودان ٢٠٢٠

■ ■ ■

إن برنامجنا الانتخابي تحكمه مبادئ وقواعد عامة سامية وراكزة وسنعمل جاهدين على الالتزام بها في تطبيق هذا البرنامج وإنزاله إلى أرض الواقع. هذه المبادئ والقواعد مستمدة من تراث الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل ومن منظومة القيم والمبادئ السودانية الأصيلة. عند تطبيق «رؤية السودان ٢٠٢٠» نلتزم بالاحتكام إلى، والالتزام التام، بمبادئ وقواعد: الإصلاح والتطوير ،التنمية المتوازنة، العدالة الاجتماعية، الحريات العامة، الحوار الوطني ،الشفافية، الحكم الراشد. وسأبين فيما يلي موقف الحزب من هذه المبادئ والقواعد.

الإصلاح والتطوير:

إن أي محاولة لتطبيق رؤية مستقبلية في السودان تستلزم،وجوباً، مراجعة وإصلاح العديد من جوانب الحياة السودانية وتهيئتها لقبول، والتعامل مع، تحديات المرحلة المستقبلية.

إن الإصلاح الذي تستهدفه «رؤية السودان ٢٠٢٠» يشمل إصلاح الأنظمة والقوانين وإصلاح البني والهياكل المؤسسية كما يشمل إصلاح السلوك والممارسات والعلاقات بين أجهزة الدولة. ورغم شمولية نطاق الإصلاح المؤسسي إلا أننا سنولى عناية خاصة للإصلاح في محاور محددة وهي:

- **إصلاح وتطوير أنظمة الحكم:**

يستهدف برنامج الحزب أحداث نقلة نوعية في طبيعة وآليات التوازن بين سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية بما يدعم الفصل بين السلطات ويعزز الشفافية والديمقراطية في ممارسة الحكم. كما يستهدف تعزيز دور مجلس الوزراء في اتخاذ القرار

وتعزيز دور البرلمان في إقرار الموازنة ومراقبة ومساءلة الحكومة. برنامج الحزب يستهدف فتح آفاق جديدة في هياكل وأساليب الحياة السياسية استنادا على برامج فاعلة للإصلاح تضمن كفالة الحقوق الدستورية فيما يتعلق بحرية الاعتقاد والتنظيم والتعبير وتوفير فرص متكافئة للتنافس السياسي وتوسيع دائرة نشاط المجتمع المدني بحسبانه شريكا أساسيا في المشاركة الشعبية وتطوير الممارسات الديمقراطية.

·يدعو الحزب لتطبيق نظام حكم لامركزي بسيط ومرن وغير مكلف يهتم بالمستويات القاعدية التي تخدم المواطن مباشرة وتمكنه من المشاركة في إدارة شئونه وإيجاد صيغة عملية لتجاوز التجارب الحالية المتسمة باللا توازن بين مركزية قابضة وفيدرالية مترهلة.

الإصلاح الهيكلي:

معالجة مظاهر الترهل وتضارب الاختصاصات والازدواجية التي نشأت جراء ممارسات سياسات النظام الحاكم التي استهدفت تمكين الحزب وكوادره من بسط هينتهم على كافة أجهزة الدولة إلى جانب الترضيات السياسية والمحسوبية في شغل وظائف الدولة مما أدى إلى في خلق مستويات وهياكل ومؤسسات ذات كلفة عالية وفيها الكثير من الإهدار للموارد وتبديد المال العام مما يقتضي المراجعة الشاملة لنظام الحكم وهياكله في المستويات المختلفة.

·إصلاح الأنظمة والقوانين:

مراجعة كافة القوانين التي تتعارض مع الدستور وخاصة المتعلقة بالحريات العامة.

·رد المظالم وجبر الضرر:

لقد تعرضت قطاعات واسعة من الشعب السوداني (من المدنيين والعسكريين) لجملة من الظلامات واساليب الفصل والتشريد من الخدمة المدنية. وقد آن الأوان لرد المظالم وجبر الضرر الذي حاق بهذه الفئات.

·إعادة تأسيس الخدمة المدنية وإصلاحها وضمان قوميتها وحيدتها وتوظيف أهل الكفاءة والخبرة وفقاً للاعتبارات الفنية البحتة.

·ترشيد الصرف من المال العام ومحاربة الفساد والرشوة وغيرها من المظاهر السالبة التي قعدت بأجهزة الدولة عن أداء دورها لخدمة المواطنين.

التنمية المتوازنة:

شهدت البلاد خلال العقدين الماضيين سياسات اقتصادية اتسمت بالعشوائية وغياب الرؤية الاقتصادية الإستراتيجية المرتبطة بأهداف موقوتة زمنياً وببرامج عمل محددة. ورغم توفر إيرادات غير مسبوقة نتيجة مداخل البترول إلا أن النتائج كانت سالبة في كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي ولعل أبرزها: تردى نتائج القطاعات الاقتصادية التقليدية وتردى الأوضاع المعيشية للمواطنين، البطالة، والفقر المتزايد. لمعالجة الأوضاع الراهنة في إطار «رؤية السودان ٢٠٢٠» يطرح الحزب رؤية اقتصادية محددة على النحو التالي:

رؤية الحزب الاقتصادية:

إن رؤية الحزب الاقتصادية تنطلق من قناعة تامة بأن الزمن الذي كانت فيه الدولة تحتكر كل النشاط الاقتصادي زراعة وتجارة وصناعة قد انتهى وبذات القدر فإن الحزب يرى أن اقتصاد السوق الحر« غير المُرشَد ليس حلاً في أوضاع كأوضاع بلادنا. رؤيتنا الاقتصادية تعمل على المزج بين اقتصاد السوق الحر وتدخل محسوب للدولة وفقا لمحددات وشروط نوجزها في التالي:

- ترعى الدولة التنافس الفعال والمطلق وفق سياستها الاقتصادية المعتمدة وتمنع الاحتكار من قبل أية جهة عامة أوخاصة.
- تقوم الدولة بوضع التشريعات والأطر التنظيمية المحفزة للمبادرات والإبداعات الخاصة والذاتية.
- تدخل الدولة كلما عجزت آليات السوق عن تأدية دورها في تحقيق تكافؤ الفرص بين الفئات والشرائح الاجتماعية، لتوفير الحد الأدنى من الحاجات الاجتماعية لرفع كفاءة توزيع الموارد وفق أسس عادلة ومنصفة.
- تعمل الدولة على توفير الأطر اللازمة لتحقيق التنسيق اللازم بينها وأرباب العمل والعمال للوصول إلى أعلى إنتاجية وتحقيق التوزيع العادل والمنصف بما يحقق التنمية

الاقتصادية والاجتماعية.

في إطار هذه الرؤية الاقتصادية يلتزم الحزب الاتحادي الديموقراطي بالعمل على معالجة الخلل الكبير في نمط التنمية والسعي الجاد لأحداث تنمية متوازنة من خلال:

·معالجة الأوضاع المعيشية المتدهورة للمواطنين ورفع المعاناة عن كاهلهم ببرامج إسعافية سريعة وقصيرة المدى في القطاعات الخدمية والإنتاجية المختلفة ذات العلاقة المباشرة بمعيشة المواطنين وحاجاتهم اليومية بحيث يتم توفير السلع والخدمات الضرورية مثل التعليم والخدمات الصحية والمياه والكهرباء وغيرها.

·اتخاذ قرارات اقتصادية نافذة تلغي بموجبها كافة أشكال التشوهات في أسعار السلع والخدمات الضرورية، وترشد بها الأسواق وعمليات الاستيراد، وتوقف بها جميع أنواع الجبايات على السلع والخدمات في كافة مستويات الحكم.

·توظيف إمكانات الدولة والقطاع الخاص للاهتمام بالفئات الفقيرة والمستضعفة في أقاليم السودان المختلفة مع إعطاء الاعتبار الكافي والعناية الخاصة للأقاليم الأكثر فقرا والتي عانت من آثار الحرب والصراعات القبلية وغيرها.

·الشروع فورا في تنفيذ جهود تنموية ذات شقين. يستهدف الشق الأول قرارات سريعة ومعالجات قصيرة المدى لانتشال المشروعات القومية الكبرى من حالة الضعف التي تردت إليها في كافة القطاعات الإنتاجية ،الزراعية والصناعية والخدمية وغيرها . ويستهدف الشق الثاني أحداث تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة في كافة أقاليم السودان وفق خطط وأولويات مدروسة تستهدف معالجات جذرية للفقر والبطالة وتدعم البنيات الأساسية، وتسهم في الارتقاء بمستوى حياة المواطنين وتوفير الخدمات التعليمية والصحية لهم وتعيد تأسيس علاقات السودان الاقتصادية وتشجع الصادرات السودانية لمختلف دول العالم.

ويتطلب تنفيذ هذا البرنامج في مجالاته المختلفة التالي:

أ. إقرار وتنفيذ سياسات مالية ونقدية متوازنة وذات أهداف متسقة مع مرامي البرنامج الاقتصادي وخططه في جوانبه المختلفة في المدي القصير والمتوسط والبعيد.

ب. ترشيد استخدام عوائد البترول بطريقة فعالة تدعم القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدمية وفق أولويات محددة وتأمين وزيادة الموارد بتشجيع الصادرات وترشيد الاستيراد

ت. توفير الفرص للقطاعين العام والخاص للقيام بنشاطات اقتصادية وتنموية محددة وفق تصور اقتصادي بعيد المدى لتوجيه التنمية في القطاعات المختلفة

ث. جذب الاستثمارات الخارجية من خلال جهود متكاملة سياسية ودبلوماسية ليستعيد السودان علاقاته ومكانته الاقتصادية بين دول العالم

ج. محاربة كافة أشكال التسيب المالي والإداري واتخاذ قرارات وإجراءات نافذة للقضاء التام على الرشوة والفساد والمحسوبية واستعادة ولاية الدولة على المال العام

ح. اتخاذ قرارات نافذة لتفعيل الخدمة المدنية وإعادة النظر في هياكل الحكم على كافة المستويات بتقليص وإلغاء المستويات الإدارية التي تستنزف الموارد دون أثر مباشر على الإنتاجية والتنمية

خ. إعداد برامج تفصيلية لتنمية الموارد الطبيعية في مجالات الزراعة والبترول والثروات المعدنية والطاقة الكهربائية والإنتاج الصناعي والثروة الحيوانية والتشييد والبناء ، وتنمية قطاع التجارة والخدمات بما في ذلك التجارة والتموين والتعاون والتأمين والتخزين والصوامع والسياحة والمواصفات والمقاييس والأسواق والناطق الحرة

د. وضع الأطر التنظيمية والتشريعية اللازمة التي تعين على تنفيذ البرنامج الاقتصادي.

العدالة الاجتماعية:

تُولي «رؤية السودان ٢٠٢٠ » اهتماماً خاصاً بالمواطن السوداني البسيط ، الموظف الحكومي، العامل في القطاع الخاص والحرفي و الصنايعي. كما تولى الأم التي تعول أسرتها.وأصحاب المعاشات وكبار السن و طبقة محدودي الدخل اهتماماً ملحوظا وتعمل على تطوير برامج ومشروعات خاصة بهم تساعدهم على زيادة دخلهم وعلى تأمين حياتهم ومتطلباتها.

إن البرامج والمشروعات المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية تعمل على معالجة ارتفاع معدلات الفقر والحد من البطالة وخاصة في أوساط الشباب وابتداع برامج لتحسين أحوال وأوضاع المعاشين ومعالجة التشوهات الاجتماعية الناجمة عن عدم توفر وكفاية الموارد المخصصة للفئات الاجتماعية الفقيرة وتحسين مستويات المعيشة وغيرها. وتراعي الخطط والبرامج والسياسات التي سيتم تطبيقها في هذا المحور الترابط والتداخل بين محور العدالة الاجتماعية والجوانب الاقتصادية والسياسية وغيرها.

برامج الحزب لتحقيق العدالة الاجتماعية تتمحور حول دعم وتحسين فئات اجتماعية محددة تشمل:الأسر الفقيرة وكبار السن والأرامل غير المؤمن عليهم والمرأة التي تعول أسرتها. وبالنسبة للمرأة المعيلة سيتم إنشاء صندوق تأمينات خاص لها..

يطرح الحزب لهذه الفئات برنامج «المعاشات الاستثنائية» الذي يتيح التوسع في مظلة التأمينات والضمان الاجتماعي بهدف كفالة معاشات مستمرة لهذه الفئات يوفر لها أساسيات الحياة الكريمة.

من جانب آخر وهام يحرص الحزب على رعاية مصالح المواطنين العاملين في قطاع الأعمال الحرة (القطاع غير المنظم) وذلك من خلال برامج محددة وإعداد تشريعات تقنن أوضاعهم وتوفر لهم علاقات عمل متوازنة تحكمها عقود عمل ملزمة وتوفير نظم تأمينية صحية واجتماعية تراعي ظروفهم وطبيعة عملهم.

فيما يتعلق بموظفي الحكومة سيعمل الحزب على زيادة رواتبهم تدريجيا خلال فترة البرنامج.

الحريات العامة :

لقد افتقدت بلادنا ومواطنونا خلال العقدين الماضيين التنظيمات والتكوينات النقابية والاتحادات المهنية والطلابية والشبابية والنسائية ومنظمات المجتمع المدني الديمقراطية. كما افتقدت أجهزة الإعلام ووسائله الحرة من تلفزيون وإذاعة وصحف لتمارس دورها في جو ديمقراطي وفي إطار مسئولياتها المهنية دون رقابة أو قيود . لقد شهد العقدان الماضيان

تدخلاً سافراً وغير مسبوق من قبل السلطة الحاكمة في كافة ما يتصل بالنقابات وتنظيمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. كان ذلك التدخل في تشريعاتها وتشكيلها ونظم إدارتها والتضييق على العاملين فيها .وسيعمل الحزب من خلال هذا البرنامج على تأكيد حرصنا على توفير الحريات العامة في إطار مناخ ديمقراطي حر يكفل للحركة النقابية والشبابية والنسائية والطلابية والاتحادات المهنية وتنظيمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام كافة التخلص من هيمنة السلطة الحاكمة واستعادة وضعها الديمقراطي الحر تنظيما وممارسة ومسئولية.

الحوار الوطني:

كضمانة لتحقيق السلام والسلم الأهلي عمل الحزب الاتحادي الديمقراطي على إعلاء قيمة الحوار كمنهج أصيل في التصدي لقضايا الوطن المصيرية. هذا كان ديدن الحزب حيث دعم المحادثات التي أفضت لاتفاقية السلام الشامل في نيفاشا ٢٠٠٥م، ووقع اتفاق جدة الإطاري الذي كان مدخلا لتوقيع اتفاقية القاهرة ٢٠٠٥م بين التجمع الوطني الديمقراطي وحكومة السودان ودعم جهود التوصل لاتفاق الشرق.

الشفافية:

يلتزم الحزب الاتحادي الديمقراطي بالشفافية كقيمة وطنية وأساسية في الحكم ويعمل لخلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالقوانين والقرارات والأعمال الحكومية مشاعة ومتاحة ومنظورة ومفهومة للرأي العام وأن يتبع مناهج وطرائق الحكم التي تسهل توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتعلقة بالمجتمع متاحة للجميع. في منهجه لترسيخ مفهوم الشفافية يلتزم الحزب الاتحادي الديمقراطي بالعمل على وضوح الإجراءات وصحة ومصداقية المعلومات والبيانات الخاصة بأجهزة الدولة وتمليكها للرأي العام .

الطهارة والحكم الراشد:

إن الحكم الراشد السليم هو حكم المؤسسات وحكم القوانين الضامن لحقوق

الإنسان وحقوق الأجيال القادمة، فضلا عن ضمان انتقال الموارد والثروات الطبيعية التي يستفيد منها الجيل الحالي إلى الأجيال القادمة.

إن الحزب الاتحادي الديمقراطي على قناعة التامة بأن تثبيت ركائز الحكم الراشد تمثل أبرز ضمانات تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامجه الانتخابي. فالحكم الراشد ينبني على حسن الإدارة واتباع الحوار أسلوبا في الحكم وفي التعامل بين الحاكم والمحكوم. الحكم الراشد يستلزم توفر واستخدام أدوات فعالة للمراقبة والمحاسبة وآليات سليمة في عمليات صنع القرار ومتابعة تنفيذه . في سياق هذا البرنامج الانتخابي يستهدف الحزب الحكم الراشد من خلال إخضاع إدارة المرافق العامة والموارد الطبيعية لأحكام القانون وبما يضمن نموها المستدام ويراعي حقوق الأفراد والمصلحة العامة وبما يدرأ الفساد الإداري واستغلال النفوذ والمحسوبية.

الوسائل والمُمكنات الاستراتيجية للرؤية

■ ■ ■

فيما يتصل بالوسائل والمُمكِنات الإستراتيجية يلتزم الحزب بالعمل الجاد نحو تطوير إمكانات الدولة وتهيئتها والاستفادة منها كممكنات وآليات ضرورية وأساسية في تحقيق الغايات الإستراتيجية التي تتضمنها «رؤية السودان ٢٠٢٠» .

على هذا الصعيد نلتزم بتطوير السياسات وابتداع ورعاية البرامج الخاصة بكافة وسائل وآليات تطبيق الرؤية وبخاصة ما يتصل منها بسبع وسائل إستراتيجية تشمل :

- التأكد من توفر تشريعات فعالة وسياسات متكاملة.
- الاستثمار في بناء القدرات البشرية وتنمية القيادات بما يتيح توفر كوادر بشرية مؤهلة.
- إعادة النظر في منهجية تقديم الخدمات الحكومية واعتبار المواطن محوراً لها.
- تطوير وتدعيم كفاءة الإدارة الحكومية والأنظمة المالية.
- تعزيز والتوسع في الاستفادة من أنظمة الحكومة المؤسسية الرشيدة.
- تطوير شبكات حكومية تفاعلية والتركيز على التميز في تقديم الخدمات.
- الاعتماد على الاتصال الحكومي الفعال في رصد ومعرفة الرأي المجتمعي بشأن الخدمات الحكومية.

ولما لكل واحدة من هذه الوسائل من آثار مباشرة على قدرة الحزب على تطبيق «رؤية السودان ٢٠٢٠» لأننا قد حرصنا على تطوير السياسات والبرامج المرتبطة بتفعيل هذه الوسائل والآليات ونستعرض أبرزها فيما يلي:

تشريعات فعالة وسياسات متكاملة:

- تطوير كفاءة الإجراءات التشريعية وضمان جودة التشريعات.

- التركيز على تكامل السياسات.
- تحسين جودة البيانات والإحصاءات لدعم آليات صنع القرار.

موارد بشرية مؤهلة:

- تطوير إستراتيجية شاملة للموارد البشرية.
- وضع نظام فعال لتخطيط الموارد البشرية.
- المحافظة على الكفاءات البشرية المؤهلة وتحفيزها.
- بناء قدرات الموظفين ومهاراتهم.
- الاهتمام بالكفاءات السودانية بدول المهجر والعمل على الاستفادة من خبراتهم.

خدمات تتمحور حول المواطن:

- تطوير قنوات وأساليب تقديم الخدمات للمواطن.
- تبسيط وتحسين الإجراءات الحكومية.
- تحقيق التكامل في تقديم الخدمة (النافذة الموحدة).
- إعادة النظر في مجمل أوضاع المواطنين العاملين بالخارج وتطوير برامج خاصة لربطهم بالبلاد وتأمين كافة حقوقهم وخاصة تعليم أبنائهم وسكنهم وتسهيل الإجراءات الخاصة بعودتهم للبلاد.
- الشروع في الاستفادة من التقنية والتحول لنظام الحكومة الالكترونية.
- إعادة النظر في كافة رسوم الخدمات الحكومية والعمل على أن تكون الخدمات موازية للرسوم من حيث الكفاية والجودة.

إدارة مالية كفؤة:

- ضمان استدامة الموارد المالية للحكومة وزيادة إيراداتها
- تحديث الأنظمة المالية الحكومية.

- تعزيز شفافية الأنظمة المالية .

حكومة مؤسسية رشيدة:

- تطوير نظم الحكومة.
- تطوير هياكل تنظيمية مرنة.
- اللا مركزية.
- توسيع الصلاحيات.
- تعزيز ثقافة المساءلة والمحاسبة.
- بناء قواعد متكاملة للبيانات والمعلومات كأساس لدعم اتخاذ القرار الحكومي.

شبكات حكومية تفاعلية:

- تعزيز آلية التكامل بين مستويات الحكم.
- زيادة التنسيق بين مستويات الحكم (الاتحادي والولائي والمحلي).
- تعزيز الشراكات الإستراتيجية بين القطاعين الحكومي والأهلي.
- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي لتأسيس وعمل منظمات المجتمع المدني.

اتصال حكومي مؤثر:

- تطوير النظم والمؤسسات الإعلامية وفق سياسات تركز على الحيادية والمهنية.
- تعزيز حضور الحكومة وتأكيد مصداقيتها.
- تعزيز دور الاتصال الحكومي في وضع السياسات وتغيير الثقافة المؤسسية.



الغايات الاستراتيجية للرؤية

■ ■ ■

إن «رؤية السودان ٢٠٢٠» تستهدف تحقيق عشر غايات إستراتيجية نأمل عند اكتمالها أن تتحقق النقلة النوعية لبلادنا بما يضعها في المكانة التي تستحقها والتي نعمل من خلال هذه الرؤية على أن تبلغها.

الغايات الإستراتيجية التي تستهدفها الرؤية تشمل تحديداً : تحقيق الهوية الوطنية المتميزة، إنشاء والمحافظة على دولة قوية ذات مكانة، اقتصاد تنافسي يقوم على المعرفة، تنمية بشرية كأساس للتنمية الشاملة، نظم تعليمية حديثة ورفيعة المستوى، نظام صحي عصري ومتكامل، بنى تحتية متكاملة، عدالة قضائية (قوانين متسقة مع الدستور وتشريعات فعالة)، مجتمع آمن وبيئة مستدامة.

لتحقيق هذه الغايات يلتزم الحزب بتطوير السياسات وابتداع ورعاية البرامج والمشروعات اللازمة كما سيعمل على الاستفادة الكاملة من الوسائل والآليات التي تضمنتها الرؤية.

إن منهجنا في الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل بشأن تحقيق هذه الغايات يرتبط ارتباطا عضويا بسعينا الدؤوب لتناول كافة المحاور التي تعالجها الغاية. وعلى هذا الصعيد فإننا سنركز في برامجنا قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى على معالجة المحاور التالية لكل غاية:

الهوية الوطنية المتميزة:

- التأكيد على التعددية الثقافية والإثنية والدينية كمكون أساسي في الهوية الوطنية.
- الاستخدام الفعال لوسائط الإعلام والأدوات الثقافية في رتق وتقوية النسيج الاجتماعي.

· إعادة هيكلة أجهزة الإعلام لتؤدي دورها الوطني ودعم الهوية الوطنية وفقا لبرنامج محدد يتضمن العديد من الموجهات التي تكفل لها ديمقراطية وحرية ومهنية الأداء وتوفر لها الإمكانيات والكوادر المقتدرة. ودعم المؤسسات والمعاهد والكليات الإعلامية ورفدها بالكفاءات المتخصصة وتشجيع الطباعة والنشر والاهتمام بالتراث والتنوع الثقافي في أقاليم السودان المختلفة.

· الاعتماد على إستراتيجية التنمية كرافع أساسي في تعزيز الهوية الوطنية.

· تطوير ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية وبسطها في المركز والأقاليم.

· تطوير البرامج الرامية لتمكين المرأة وتضمن مشاركتها في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والوظائف العامة وعدم التمييز ضدها والالتزام في كل ذلك بالمواثيق الدولية والوطنية بما لا يتعارض مع القيم والموروثات.

· رعاية الشباب وتنشئتهم وإتاحة الفرص لهم للمشاركة في العمل السياسي والتنموى باعتبارهم عماد المجتمع وعدته للمستقبل وهم القطاع الحيوي الفاعل من خلال إنشاء مراكز الشباب ودعم الأنشطة والأندية الرياضية وتوفير متطلبات النشاطات الثقافية والفنية للشباب والطلاب والموارد اللازمة لممارستها في جميع أنحاء البلاد.

· تطوير نظام الرعاية الاجتماعية.

· رعاية الأسرة والطفولة والأمومة.

· الاهتمام برعاية أصحاب الاحتياجات الخاصة وتطوير البرامج الخاصة بتأهيلهم وتوظيفهم.

· العمل على عودة الكفاءات المهاجرة من أجل المساهمة في بناء البلاد وتوفير مستلزمات الاستقرار والأمن لهم.

· إنشاء المراكز الاجتماعية المتكاملة.

· العمل على تحسين المستوى المعاشي للمتقاعدين، وتشريع القوانين الخاصة بذلك، والعمل على رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن والعجزة.

- المحافظة على القيم والتقاليد السودانية الأصيلة.
- غرس قيم الاعتدال الديني والوسطية.
- تطوير وتشجيع العمل الطوعي والخيري وتطوير أنظمة وتشريعات وعمل منظمات المجتمع المدني.
- كفالة الحريات اللازمة للتنظيمات النقابية لتؤدي دورها الوطني.
- الاهتمام بالمجتمع المدني من حيث التشريعات والمؤسسات ودعم أنشطته وتوفير الجو الديمقراطي المعافي له للتنظيم والممارسة والإمكانيات اللازمة التي تتيح له القيام بدوره في خدمة الوطن.

إنشاء والمحافظة على دولة قوية ذات مكانة:

- تفعيل دور المجالس التشريعية، والإسراع في سن القوانين التي نص عليها الدستور، وإعادة النظر في التشريعات القانونية النافذة؛ وذلك بما يتلائم وأحكام الدستور.
- إيلاء أولوية قصوى لقطاع الأمن والدفاع بجميع مكوناته باعتباره حارس الدستور والنظام الديمقراطي ووحدة الوطن وسلامة أراضيه وتأمين المواطنين في أرواحهم وممتلكاتهم ومكتسباتهم الاقتصادية والاجتماعية وموروثهم الثقافي.وسيعمل الحزب على ضمان قومية وحيادية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى وتوفير الموارد اللازمة لها للقيام بواجباتها بمهنية واحترافية عالية.
- تطوير دور السياسة الخارجية لدعم برنامج «رؤية السودان ٢٠٢٠ عشرين عشرين» وتعزيز دور السفارات والقنصليات وتطوير وتطبيق سياسة خارجية متوازنة تراعي مصالح السودان والتزاماته مع الدول الصديقة والشقيقة وغيرها من دول العالم. والسعي إلى تنقية أجواء العمل الخارجي والدبلوماسي مما شابها من تشوهات خلال العقدين الماضيين ليستعيد السودان وضعه بين دول العالم وفي المنظمات الإقليمية والدولية في إطار المواثيق والاتفاقيات وليستفيد من علاقاته الخارجية لأغراض التنمية الاقتصادية ولعقد الشراكات وجذب المستثمرين للاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة بالبلاد.

- تفعيل دور الدولة وتمثيلها في المنظمات العالمية والإقليمية.
- متابعة ترتيب الدولة في المؤشرات الدولية والعمل على تحسينها.

اقتصاد تنافسي يقوم على المعرفة :

- تشجيع الابتكار والبحث والتطوير.
- تشجيع القطاعات ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية.
- تطوير بيئة الأعمال والاهتمام بتطوير قطاع المصارف.
- تنمية الصادرات وتعزيز مكانة الدولة في التجارة العالمية.
- تشجيع الإستثمار الوطني والأجنبي وخاصة في القطاعات ذات الإنتاجية والقيمة المضافة العالية ومراجعة قوانين الأستثمار بما يدعم هذا الاتجاه.
- تطوير برامج متكاملة للتنمية الزراعية والإنتاج الحيواني تعمل على الاستفادة من موارد البلاد الطبيعية الضخمة ومميزاته النسبية الكبيرة. واتخاذ الخطوات العملية الكفيلة بإعادة تأهيل المشاريع الزراعية القومية الكبري ومعالجة المشاكل التي يعاني منها المزارعون في كافة أقاليم السودان وتوفير التمويل الميسر والمدخلات الإنتاجية وغيرها من متطلبات هذا القطاع الحيوي والهام.
- معالجة كافة المعوقات التي يعانى منها قطاع الصناعة وتوفير المدخلات والطاقة وقطع الغيار وتمكين الصناعات التحويلية الرئيسية من استعادة وضعها.وتوفير التمويل ووقف الجبايات التي أضرت بالصناعات الوطنية وترشيد سياسة الاستيراد بما يمكن الصناعات الوطنية من المنافسة في إطار سياسات اقتصادية كلية متوازنة وذلك كجزء من إستراتيجية شاملة لتطوير القطاع الصناعي.
- بناء قاعدة بيانات للبحوث والدراسات.
- تعزيز تنافسية الاقتصاد السوداني.
- تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية للقطاعات الاقتصادية.
- ضمان حماية المستهلك.

تنمية بشرية كأساس للتنمية الشاملة:

- رفع كفاءة سوق العمل من حيث التشريعات والأنظمة والمؤسسات.
- تطوير قدرات القوى العاملة المواطنة.
- مراجعة سياسات استقدام العمالة الأجنبية.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد مشروعات للحد من البطالة وخاصة في أوساط الشباب.
- تطوير برامج للتشغيل تستهدف الخريجين الجدد.
- العمل على تطوير القطاع الرياضي بشتى ميادينه، وتهيئة مستلزمات ذلك، ورعاية الأندية والفرق الرياضية، ودعم حضور الرياضة السودانية وطنياً ودولياً.

نظم تعليمية حديثة ورفيعة المستوى:

إن التعليم هو أساس التنمية البشرية والتطور الاجتماعي ويحقق الاهتمام بالتعليم نهضة الأمم ويساعد في خلق أجيال مؤهلة وقادرة على القيام بدورها الوطني والمشاركة في كل نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونظرا لما يعانيه التعليم في البلاد من مشكلات وصعوبات فقد اشتمل البرنامج الانتخابي على برامج وسياسات إصلاح التعليم العام والتعليم العالي والاهتمام بالبحث العلمي ومعالجة كافة القضايا والمشكلات التي يعاني منها التعليم في مستوياته المختلفة.

وتتضمن برامج وسياسات الحزب فيما يتعلق بالتصدي لأمر التعليم في مستوياته المختلفة وإصلاحه معالجات إسعافية سريعة على المدى القصير لحل القضايا والمشكلات التي تعترض مسيرة التعليم وتعرقل العملية التربوية ، كما تتضمن معالجات متوسطة وطويلة المدى تهتم بإصلاح وتطوير التعليم العام والعالي والبحث العلمي. وفيما يلي أستعرض معكم بعض برامج ومشروعات الحزب لتطوير التعليم:

التعليم العام:

- تحسين مستويات التعليم قبل المدرسي.

- تطبيق مبدأ إلزامية ومجانية التعليم الأساسي.
- تطوير مناهج التعليم العام وأساليب التقويم.
- تعزيز إنتاجية وكفاءة الكوادر التدريسية والإدارية.
- تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي .
- تطبيق نظام الامتحانات الدولية الموحدة:
- خفض معدلات التسرب.
- غرس قيم التعليم والعمل.
- تعزيز مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية.
- تشجيع الأنشطة اللا صفية.
- تحسين وتطوير نظم الإرشاد والتوجيه.
- تعزيز ثقافة التعليم الذاتي.

التعليم العالي:

- إعادة النظر في مجمل اوضاع ودور مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.
- تحسين جودة التعليم العالي.
- تطوير مناهج التعليم العالي وطرق التدريس.
- التركيز على الأبحاث التطبيقية.
- تبنى نظام الاعتماد الأكاديمي العالمي.
- تنويع مصادر تمويل برامج التعليم العالي.
- دعم الصروح العلمية؛ كالجامعات والأكاديميات والمعاهد ومراكز البحوث وغيرها من المؤسسات العلمية، وتسهيل إرسال البعثات من أجل تنمية علمية شاملة.

***

التعليم الفني والتقني والتدريب المهني:

يرى الحزب أهمية التأكيد على محورية دور التعليم والفني والتقني والتدريب المهني كأحد الركائز الهامة في إعداد القوى الوطنية والكوادر اللازمة لكافة مشاريع التنمية

وسيتبني الحزب برنامجا متكاملا لتأهيل وتطوير مراكز ومعاهد ومؤسسات التدريب المهني والفني بما يكفل قيامها بالدور المنوط بها على الوجه الأتم الأكمل.

نظام صحي عصري ومتكامل:

إن التردي والخلل في الخدمات الصحية والنقص الذي يسم مرافقها والشح في الكوادر الطبية المؤهلة في المستويات المختلفة وفي مناطق البلاد كافة لاسيما الأرياف، والغلاء الذي أصبح سمة ملازمة لتقديم الخدمات الطبية وغير ذلك من جوانب القصور كل هذا يستوجب برامج وسياسات محددة لمعالجتها. وإدراكا من الحزب لأهمية صحة الإنسان السوداني باعتباره محور العملية التنموية اهتم البرنامج الانتخابي بالخدمات الصحية بكافة أنواعها واستهدف تعميم الرعاية الصحية الأولية وتوطين العلاج وتوفير الكوادر والمعدات والأجهزة الطبية والأدوية وغيرها من الجوانب ذات العلاقة من خلال برامج إسعافية وخطة إستراتيجية لإصلاح شامل للقطاع الصحي. وتشمل برامج ومشروعات الحزب على هذا الصعيد ما يلي:

- نظام يضمن حصول كل المواطنين على الخدمات الصحية.
- تطبيق نظام تأمين صحي شامل.
- مجانية خدمات الرعاية الصحية الأولية.
- تحسين جودة الخدمات الصحية.
- تعزيز نظام الجودة في القطاع الصحي .
- رفع مستوى الخدمات الصحية والتشخيص الطبي والعمليات الإدارية.
- تبني نظام الاعتماد الدولي في كافة المرافق الصحية ورفع معايير ومتطلبات الترخيص

للعاملين والمختصين في القطاع الصحي.

- الحد من الأمراض المرتبطة بنمط الحياة .
- تعزيز الطب الوقائي
- تطوير جاهزية النظام الصحى للتعامل مع الأوبئة والمخاطر الصحية.
- تخصيص جزء كبير من الميزانية لبند الخدمات الصحية.
- معالجة قضية الدواء من حيث الندرة وارتفاع السعر.
- تمكين رجال الأعمال من إنتاج وتوريد الأدوية المنقذة للحياة لتكون في متناول الجميع.

بني تحتية متكاملة:

لتحقيق هذه الغاية تهتم «رؤية السودان ٢٠٢٠» بدعم وتطوير وتنمية البني التحتية التي تدعم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن أبرزها الإسكان والتنمية العمرانية، والطرق والنقل والمواصلات والاتصالات والسدود وتوفير المياه للري وإنتاج الكهرباء وغيرها من المرافق العامة. بصورة أكثر تحديداً تهتم الرؤية برعاية البرامج التالية:

- الاستغلال الأمثل والمتكامل للبنية التحتية الإستراتيجية .
- تطوير شبكات ووسائل نقل متنوعة ومتكاملة.(بري وبحري وجوي)
- تطوير مشاريع إسكان تراعي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمواطنين.
- تطوير شبكات الاتصال.

عدالة قضائية :

- رفع كفاءة وفاعلية النظام القضائي.
- إعادة النظر في مسألة النيابات الخاصة.
- تحسين حكومة النظام القضائي.
- جذب الكفاءات القضائية والخبرات القانونية.
- تحسين الخدمات القضائية من خلال تطوير الأنظمة والإجراءات.

- تعزيز التفتيش القضائي.
- إنشاء المحاكم المتخصصة.

مجتمع آمن وأسرة سعيدة :

- تطوير والالتزام بالتشريعات التي تكفل حماية المواطنين وصون حقوقهم.
- تدعيم وتطوير قوات الشرطة بما يضمن السلامة العامة للمواطنين.
- تعزيز سبل السلامة المرورية وتقليل معدلات حوادث الطرق.
- الاهتمام برعاية الأسرة وتوفير متطلباتها.
- معالجة ما أصاب الأسرة من تفكك وتمزق بسب تبدل القيم .
- استعادة الدور المفقود للوالدين فى المنزل.

بيئة مستدامة :

إصلاح وإصحاح البيئة: أصبح الاهتمام بالبيئة ليس متطلبا محليا للحفاظ على سلامة المواطنين وعدم تعرضهم للأخطار البيئية وإنما أصبح كذلك متطلبا دوليا تنظمه الاتفاقيات الدولية لاسيما ما يتعلق بالنفايات وخطرها على حياة الإنسان والتلوث البيئي وما يمكن أن يسببه من مشكلات . ولهذا اشتمل البرنامج على محور البيئة لإعداد وتنفيذ برامج وسياسات محددة تكفل بيئة سليمة وخالية من الأخطار بكافة أنواعها. وتشمل برامج ومشروعات الحزب على هذا الصعيد ما يلي:

- ضمان استدامة البيئة وحمايتها .
- الحفاظ على الموارد الطبيعية.
- الحد من نسب التلوث وصون النظم الأيكولوجية.
- نشر الممارسات الصديقة للبيئة.
- ترشيد استهلاك الطاقة.
- تشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة والمتجددة.

- ضمان استدامة المياه.
- حماية ورعاية الثروات الطبيعية .
- تطوير القوانين والتشريعات للحد من التلوث البيئي.
- تطوير نظم فعالة للتحكم في إنتاج ومعالجة النفايات.
- الاستجابة الفعالة للتغير المناخي والمخاطر البيئية.
- ضمان تطبيق الدولة لالتزاماتها الدولية في المجال البيئي.
- تعزيز الأمن الغذائي.

هذه ملامح «رؤية السودان ٢٠٢٠» المستقاة من برنامجنا الانتخابي نطرحها عليكم مستلهمين فيها إرث حزبنا التاريخي العظيم وقيادته لمعارك الاستقلال وتصديه بجسارة للباطل في كل المراحل والعهود.ونؤكد لكم أن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل لا يمني جماهير شعبنا بما لا يستطيع تحقيقه ولا يبذل الوعود الكاذبة ليستجدي أصوات الجماهير التي تعايش مأساة الفقر والجوع والبطالة والخدمات التعليمية والصحية المتردية والمرافق العامة الضعيفة والمشاريع القومية المنهارة وغيرها. إن بعض الانجازات التي تحققت هنا وهناك في فترة الحكم الشمولي الحالي التي طالت وامتدت لأكثر من عقدين من الزمان وتوفر بعض السلع ومظاهر العمران في المدن، والتي يتباهى بها النظام الحاكم وحزبه ويستخدمها بصورة يومية للدعاية الانتخابية في أجهزة الإعلام، ليست منة من النظام خاصة وأنه حكم هذه السنوات الطوال ، وإنما هي من تضحيات الشعب السوداني وعرقه وجهد أبنائه الصابرين على المعاناة وشظف العيش والضرائب والجبايات العديدة والمطاردة والملاحقة لأصحاب المهن والحرف الصغيرة والتشريد والفقر والتسول في الطرقات والبطالة وغيرها من مظاهر التردي . إن بعض ما تحقق ليس منة يتم التباهي بها لغرض الانتخابات ولن تنسي شعبنا المعاناة جراء السياسات الشائهة والأولويات المضطربة ومظاهر الصرف البذخي والفساد واستغلال النفوذ والمحسوبية وغيرها من ممارسات النظام الشمولي.

وأخيراً فإن طريقنا في العمل الوطني يستلهم المواقف الوطنية العظيمة التي صنعها الرواد من مؤسسي دولة السودان الحديثة وقادته في كل بقاع هذا الوطن العزيز الذين نتأسى بسيرتهم ونسير وفق نهجهم، أولئك القادة الذين تميزوا – حين اختارهم الشعب لحكمه – بطهارة اليد وعفة اللسان وغادر كثيرون منهم هذه الدنيا الفانية وهم لا يملكون من حطامها شيئا. هذا برنامجنا الانتخابي نقدمه لشعبنا بإدراك واع وعميق لمعاناته ورغبة صادقة ومخلصة في رفع تلك المعاناة ببرامج وخطط وسياسات واقعية لا مجال فيها للمزايدات وبذل الوعود والأماني الكاذبة لاستجداء أصوات الناخبين؛ لأننا رصدنا الأحداث وعايشنا الظروف التي تمر بالوطن والمواطن ، ووضعنا أيدينا على مواطن الخلل وأسباب التدهور والتردي وأعددنا العدة للمعالجات. ولقد بدأنا فعلا في حشد الكوادر المتخصصة التي يزخر بها وطننا في كل المجالات حتى نستطيع أن ننفذ هذا البرنامج بما يخدم بلادنا ويدعم السلام والاستقرار ويعزز الوحدة الوطنية ويمكننا من تحقيق النهضة الاقتصادية الشاملة والمتوازنة ويوفر للشعب السوداني العظيم الرخاء والعيش الكريم.

وينبغي أن نختم بإزجاء شكر خاص للأشقاء والشقيقات الأعزاء الذين كان لمساهمتهم أطيب الأثر في إعداد صياغة هذا البرنامج خاصة البروفسير محمد عثمان عبدالمالك، البروفسير عاصم على عبدالرحمن، المهندس محمد فائق يوسف حسن،السفير عباس المعتصم،البروفسير قمرالدين قرنبع، البروفسير محمد زين العابدين،الدكتور أبوالحسن فرح،الدكتور عبدالله محمد سليمان، الأستاذ أحمد عبدالسلام المحامى،الأستاذة مواهب مجذوب،الأساتذة إبراهيم على إبراهيم وأحمد على السنجك و بابكر فيصل بالولايات المتحدة الأمريكية،الأستاذ محمد حسن داؤد بكندا، الأستاذ محمد عثمان إبراهيم باستراليا، الأستاذ محمد عثمان دفع الله بسويسرا،المهندس على البدوى عمر ببريطانيا،الأستاذ مهدى شيخ إدريس بالإمارات والبروفسير محمد عثمان الجعلى الذى قام بأعباء الصياغة النهائية.

﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾





السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل الثامن

الشباب

الدور الحاسم في الانتخابات

دور الشباب في الانتخابات الأخيرة

■ ■ ■

خالف قانون الانتخابات السوداني لعام ٢٠٠٨م كل القوانين السابقة عندما نص على أن أهلية الناخب تشترط بلوغه من العمر ثمانية عشرة عاماً ومعروف أن شريحة الشباب دائما تصنف للفئة العمرية ما بين ١٨ – ٤٥ عاماً.

وقد أظهرت نتائج التعداد السكانى الخامس للسودان التى أصدرها الجهاز المركزى للإحصاء فى الحادى والعشرين من شهر مايو لعام ٢٠٠٨م أن جملة تعداد سكان السودان قد بلغ ٣٩١٥٤٤٩٠ نسمة وإن إجمالى المسجلين فى السجل الانتخابي قد بلغ تعدادهم ١٥٧٨٨١٥٤ ناخباً وأشارت التقديرات إلى أن شريحة الشباب تمثل حوالى ٥٠٪ من تعداد الناخبين أى أن نصف عدد المقيدين بالسجل الانتخابي من الشباب[(١)]

الأمر الذى جعل منهم عنصراً حاسماً فى المعركة الانتخابية ولذلك لا غرو أن تتسابق الأحزاب ويتبارى المرشحون لكسب ودهم.

وقد تباينت وجهات النظر حول الاتجاه الغالب لخيار هذه الشريحة بين واحدة تفترض أن هذه الشريحة معظم أعضائها فتحوا أعينهم بعد قيام انقلاب الإنقاذ فى ٣٠ يونيو١٩٨٩م ولذلك ستكون ميولهم الانتخابية التصويت لصالح حزب المؤتمر الوطنى لأنهم لا يعرفون غيره ويتبعون نظرية (الجن البتعرفو ولا الجن المابتعرفو).أما وجهة النظر الأخرى فذهبت إلى أن هذا الجيل الشبابى عايش المعانى الحقيقية للعديد من المشاكل الجوهرية والمصاعب الكبرى والضغوط القاسية التى تشكل معضلات : البطالة والفقر أبرز عناوينها وبالتالى فانه من المرجح أن يكون خيار هذه الشريحة فى الانتخابات التصويت لصالح المرشح أو الحزب الذى ينادى بالتغيير ويطرح برامج وسياسات تتبنى

(١)انظر:مجلة الخرطوم الجديدة،العدد رقم(٨١) بتاريخ فبراير ٢٠١٠م

حلولا واضحة لقضايا البطالة والتعليم والفقر، راهن الكثيرون أن الجيل الذي تم التلاعب بمستقبله عبر حملات الجهاد المزعومة، ودورة عزة السُّودان وفورات الغضب التي صدّرت الشباب الغض إلى الجنوب ليتلقى الرصاص عوضًا عن المؤسسة العسكرية، سيكون له رأي آخر، في أي بيت من بيوت السُّودان تجد مأساة شاب تعطل لسنة أو أكثر من عمره، لإرضاء الإنقاذ في ما أسمته الخدمة الوطنية، وفي أي زاوية من زوايا السُّودان تجد من يحمل في وجدانه شوقًا لحبيب زُجّ به في أتون حرب لا ناقة له فيها ولاجمل، الشباب هم المتضرر الأكبر من سياسات التعليم العالي التي ميعت العلوم وضيعت الفهوم، لذلك كان الحنق باديًا والغضب واضحًا في محيا الشباب، فراهن الكثيرون على ولائه، لا للظلم، ولا للفقر، ولا للبطالة، ونعم للتغيير.

أريد أن أركز فى هذا الجانب على دور الشباب على المستوى الحزبى وعلى مستوى دعم حملتى الانتخابية، مؤكدا على حقيقة لا تقبل الجدال ولا يختلف عليها اثنان وهى أن ما وجدته من مناصرة ومؤازرة وتأييد والتفاف من جانب شباب الحزب الاتحادى الديمقراطى قد فاق خيالى وتصورى ولو وجدت من شيوخ الحزب عشر ما وجدته من الشباب لتبدل الحال وتغير المآل، وحتى أكون دقيقا فلا أعنى هنا بشيوخ الحزب المعنى على إطلاقه فحاشا لله أن نظلمهم فقد كانوا فى حماسة الشباب وعزيمتهم وإقدامهم، ولكن أعنى شريحة منهم موجودة فى مؤسسات الحزب القيادية، و للأمانة والتاريخ، لم تُبد حماسة لموضوع ترشيحى، وكانت تبدو عليها علامات الكآبة، لهذا الاختيار وكان معظم أفرادها يتحاشوا مقابلتى فى المهرجانات الانتخابية ولا يسرهم الاستقبالات التى وجدتها والترحاب الذى قوبلت به من قبل جماهير الحزب وكانوا حفاظا على ماء وجههم يأتون مبكرا ويظهرون ثم ينسحبون بهدوء وكثير من الناس لم يكونوا على دراية ومعرفة بهذه الظاهرة وللحقيقة والتاريخ حتى أنا كتمتها ولم أبح بها أو أقولها إلا هنا، أنقلها لا رغبةً في الشوشرة، ولكن حتى يتعلم من سيمسك الراية من الأجيال القادمة، أن العمل العام يحتاج إلى من يستطيع أن يُغلّب مشاعره الصغيرة، ويوازنها، ويجابه التحديات الكبيرة بنفس كبيرة، تسموا فوق الصغائر، وأنا هذه المرة وأمسك عمدا عن ذكر الأسماء رغم إنها معلومة ومحصورة لدي وستنشر فى حينها فى المذكرات، بإذن الله أو فى طبعات لاحقة لهذا

الكتاب ولعل من سائل عن أسباب ذلك، و لا أقول اعتراضهم، لأنه «للحقيقة والتاريخ» لم يعترض أحد على ترشيحى ومرّ القرار بالإجماع من المؤسسات ولكن ليس بالضرورة مرور القرار بالإجماع يعنى فعلا إجماع الرأى لأن السياسة فيها الظاهر والباطن، فيها المسكوت عنه وما أكثره وهذه دهاليز لا يعرف المسير فيها إلا من ترعرع فيها وخبرها وأتمنى أن أكون منهم بحكم الخدمة الطويلة. عموما هم عصبة من القيادات التقوا فى المطلب واختلفوا فى الأهداف والمنطلقات مطلبهم جميعا عدم ترشيحى للرئاسة وأهداف بعضهم ذاتية ضيقة ومريضة شفاهم الله وهى منطلقات غيرة وحسد وآخرين من دونهم يريدون الطريق سالكا لتاييد مرشح حزب المؤتمر الوطنى ولا يرغبون فى منافسته، فالمجموعة الأولى معذورة ومغلوب على أمرها لأنها مصابة بمرض نفسى عضال ولا علاج لها أما المجموعة الثانية فأمرها عجب ولابد من تنقية الصفوف منها فهى كالسوس الذى ينخر فى الشيء حتى يحيله خرابا.ويصح فيهم قول ابن زيدون فى نونيته المشهورة:

أَضْحَى التَّنَائِي بَدِيْلاً مِنْ تَدَانِيْنَا

وَنَابَ عَنْ طِيْبِ لُقْيَانَا تَجَافِيْنَا

سردت هذه الوقائع ليس من باب ممارسة النقد الذاتى فحسب بل لأدلل على عظمة الشباب ووعيهم وابتعادهم عن الغرض والمرض، في اللحظات المفصلية، فقد كانوا كبارًا إذ نحوا كل الغضاضات، وانبروا وراء مرشح حزبهم لا يحيدون عنه، فآزرونى عندما خذلنى من كنت أظن فيهم الشهامة والمروءة وأنتظر منهم النصرة والنجدة، والمفارقة الغريبة والعجيبة أن الشباب الذين انتظموا فى إدارة الحملة الانتخابية بالذات المجموعة الأولى من روابط الطلاب الاتحاديين بالجامعات لم يسبق لأى أحد منهم فى حياته أن اشترك أو شارك فى عملية انتخابية ولكنهم انكبوا على المراجع والكتب والانترنت وأبدعوا فى استنباط نسق لم يكن معروفا فى العمليات الانتخابية السابقة وكانت المفاجأة الأولى بالنسبة لى هى إصرارهم على دعوتى لاجتماع أجلته أكثر من مرة لأنى لم أكن مستعدا بعد لهذا الموضوع الذى شرحت فى المقدمة أنى كنت أقف على نقيض معه وأخيرا لبيت دعوتهم وذهبت للاجتماع معهم ووجدتهم فى المركز الإعلامى للحزب بالخرطوم

بحرى فى انتظارى بجملة من الأفكار والمقترحات لم أملك إلا الموافقة عليها والإشادة والإعجاب بها وقطعت على نفسى عهدا بالوفاء بكل ما يطلب منى، أذكر أنهم أخبروني أن الحملة الانتخابية تبدأ رسميا بعد يومين، وأنهم قاموا بتصميم بوسترات باسم الشباب دعما لحملتي الانتخابية، وقاموا بإيجار سيارات ومكبرات صوت، وعرضوا عليّ شعارات، وتناولوا آلية دعوة الصحف والفضائيات،وانطلقت هذه الحملة فى اليوم الأول وفكرتها أنها حملة متحركة وهى فكرة مبتكرة وجديدة وغير مسبوقة، تقوم على أساس مخاطبة الجماهير فى مناطق تجمعاتهم الذهاب إليهم بدلا عن دعوتهم إلى المجىء، و وجدت لديهم خارطة مفصلة بالأماكن المستهدفة فى العاصمة القومية شملت أسواق وميادين رياضية وساحات ومناطق صناعية وغيرها وبالفعل حضرنا فى اليوم المضروب ووجدنا السيارات مزينة بصور المرشح وبأعلام الحزب وبمكبرات الصوت وداخل كل سيارة مجموعة والهتاف موحد أثناء السير وعندما يصلون المكان المقصود ينزلون ويبدأون فى تقديم خطاب جماهيرى باسم المرشح وباستعراض برنامجه والتعريف به وقد لاقت الفكرة نجاحا كبيرا وكانت مصدر تعليق فى عدد من الصحف، وشكلت سابقة جعلت كثيرا من مرشحى الرئاسة يأخذون بها ويسيرون على نهجها، ولكن يبقى الفضل للأشقاء الطلاب الاتحاديين الذين اجتمعت بهم فى اليوم الأول وكان من بينهم –على سبيل المثال لا الحصر-: فهد عنان، محمد صالح فاوى، أحمد السيد، رغيم عثمان رغيم، مها عبدالوهاب، مزمل نظام الدين، ياسر صالح معروف، مها عبدالوهاب، معتز خلف الله، محمد البدرى، غسان طه، على لوز، اباذر عبدالرحمن العمرابى، محمد هاشم احمد عبدالله، وغيرهم وكم هم عظماء وقد تحملوا ظروفا صعبة وعملوا فى أجواء قاسية وتعرضوا لمضايقات ومخاطر وتحديات فما لانوا ولا وهنوا وما ضعفوا ولا استكانو وأصروا على تحدى الصعاب وقهرها من أجل إعلاء راية الوطن وتحقيق العدالة لشعب المليون صابر، ونشر مبادئ حزب الحركة الوطنية التى صاغها الرواد الاوائل ونصرة مرشح الحزب، فلم تعتريهم فى مسيرتهم ألوان الوهن والضعف أو الاستكانة لأنّ نفوسهم المؤمنة التي امتلأت بالعقيدة النضالية لا تزيدها المؤامرات والمعارك الظرفية الخاسرة إلا إيماناً بالمبادئ وتمسّكاً بالمنهج النضالى وسيراً للغايات السامية بعيداً عن كلّ أنواع الانكسار والتخاذل مصداقاً لقوله تعالى

في كتابه الكريم ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾ ﴾ [آل عمران]..

وعندما دخلت عليهم لأول مرة قاموا لتحيتي وهم يرددون ((نحن معاك لا نفوت لا نموت، لا تجهجهنا العساكر، لا دقينات المساخر، لا الكلاب الأمنجية)) عندما شاهدت هذه الكوكبة الشبابية المؤمنة بحزبها المتمسكة بمبادئها القابضة على جمر قضيتها المناصرة لمرشحها أدركت وأيقنت أنهم نعم السند ونعم النصير وأنهم قادرون على بناء وطن وأمة ويحق لنا أن نفخر ونفاخر بهم خاصة في هذا العصر الذي عز فيه الرجال الذين لا يميلون حيث تميل بهم الرياح لقد اشعلوا في نفسي نار الحماس وأججوا في لهيب النضال ومنحوني ضوءا في عتمة المسير.

من خبر دروب السياسة التمس في كل لحظة فائدتين، إحداهما آنية، والثانية فائدة استراتيجية. عزز مشهد الشباب الواعي، عندي الإيمان بقيمة الشباب، وقدرته على تغيير الخارطة السياسية، ومكّن في نفسي العزم لإعداده عبر خطط ليكون في صدارة المسيرة الاتحادية.

ضخ دماء جديدة في شرايين الحزب

مشاركة الشباب في صنع القرار

ذهب الباحث حسن حسين قاسم فى ورقة له بعنوان :((دور الشباب فى بناء الدولة فى المرحلة المقبلة)) مقدمة لـ ((مؤسسة ركائز المعرفة للدراسات والبحوث)) ومنشورة على بعض المواقع بشبكة الإنترنت ذهب إلى أن مشكلة كل الأحزاب السياسية السودانية بمختلف أشكالها تكمن فى عدم اعترافها بقيادة الشباب، ولكنها تعترف بدورهم في الانتخابات وفي العمل الحزبي، وحتى معارك الجنوب في فترة التسعينيات، ولكن عندما يتم مناقشة مسألة القيادة فالشباب هم غير مؤهلين لقيادة الأحزاب وهذه النظرية متمركزة في كل الأحزاب، فإذا نظرنا إلي واقع الأحزاب الآن نجد كل القيادات المسيطرة هي من جيل ١٩٦٤ جيل ثورة أكتوبر، وأي حركة لتغيير القيادة تعتبر انشقاقا علي قيادة الحزب التاريخية والمساس بموروثات الحزب السياسية، بالرغم من كثرة الشباب في الأحزاب السياسية ولكن لا توجد إحصائية عن عدد الشباب في الأحزاب، ولكن في كل الأحزاب قطاع الطلاب والشباب هو الأفعل وقوة الحزب تأتي من قوته في الشباب والطلاب، ووجود الشباب في الأحزاب مع عدم منحهم القيادة في هذه الأحزاب يقود إلي شكل مشوه من الممارسة السياسية، والنموذج الأفريقي الوحيد الذي يتحرك فيه الشباب بحرية من أعلي إلي أسفل في القيادة هو نموذج المؤتمر الوطني الإفريقي في جنوب أفريقيا، فبصورة سلمية ورائدة ذهب الجيل الأول (مانديلا) ، ثم أتي الجيل الثاني :(ثامبو أمبيكي)، والآن هم تحت قيادة الجيل الثالث: (جاكوب زوما) فهي تجربة فريدة، ونطمح إلي تجربة مماثلة في السودان (انتهى الاقتباس) وبعيداً عن اتفاقنا أو اختلافنا مع ما جاء بورقة الباحث إلا أننا نود أن نؤكد على صحة ما تناولته من حرص كل الأحزاب على شريحة الشباب فى أثناء المعركة الانتخابية وهذا ما لاحظته ووقفت عليه خلال العملية الانتخابية الأخيرة التى كان الشباب هم وقودها الحى فقد أثبت شباب الحزب الاتحادى

الديمقراطى قدرات تنظيمية وسياسية وإدارية وتعبوية عالية المستوى و كان وجودهم ملموساً ومحسوساً فى ميدان المعركة الانتخابية وفى قلب الحدث يصنعون التاريخ ولا يكونون مجرد شهود عليه. مما يؤكد أن الحركة الاتحادية قادرة على إفراز أجيال جديدة من القادة السياسيين المؤهلين والمقتدرين، وكان لوجود جيل جديد من الشباب الاتحادى على رأس حملات الحزب الانتخابية فى العاصمة والولايات أكبر الأثر فى تغيير الصورة النمطية عن الحزب الاتحادى الديمقراطى لدى الرأى العام، منهياً بذلك حملات الاغتيال المعنوى الذى كانت تمارسه أجهزة الدولة وحزبها الحاكم ضد خصومها واتهامهم بأنهم حزب من الشيوخ المنقرضين بدون شباب. وقد ازدانت سماء الانتخابات بنجوم متلألأة من شباب الحزب الاتحادى الديمقراطى حيث سطع نجم الشقيق جعفر ود ابراهيم فى الشمالية فصاحة وخطابة والشقيق محمد عبدالرحمن نورين (علقم) فى الجزيرة شجاعة وإقداماً والشقيق محمد عباس فى النيل الأبيض تنظيما وتأطيراً وودعشرة والأموى فى نهر النيل دهاء وعطاء.وهاشم عمر وعادل كوبر وصلاح كجول فى العاصمة حضوراً بلا غياب والشقيقة إنعام عبدالحفيظ نحلة الحزب ومستودع أسراره والشقيقة شذى عثمان عمر شاحذة للهمم وطاردة للإحباط والدينمو المحرك عبدالناصر سليمان البلولة بمكتبنا الرئيسى بالخرطوم يتابع كل شاردة وواردة وسيد شباب الأشقاء عمر سيد أحمد سرالختم الذى وضع سيارته الفارهة والجديدة ذات الدفع الرباعى تحت تصرفى لتغطية السفريات خارج العاصمة وتعهد بقيادتها بنفسه فكان نعم العون والسند هؤلاء وغيرهم من الشباب فى بقية ولايات السودان الذين لا استحضر أسماؤهم أحيى فيهم روح المثابرة والتضحية والاستعداد للعمل بالرغم من الظروف الصعبة التى يمرون بها فشكراً لهم فقد أمدونا روح الأمل، ونقلوا عبر نشاطهم رغبة الجماهير فى التغيير، وتوجيه السُّودان لغد أفضل حزبياً ووطنياً، وعليهم إلا يضيعوا هذه الفرصة للتغيير وندعوهم لاغتنامها وعلى جيل الصف الأول من قيادات الحزب و مع كامل احترامنا لهم وتقديرنا لمساهماتهم الوطنية وتضحياتهم الطويلة، وبلاءهم الحسن، إلا أن دورة الأجيال تقضي بأن يتمفسح المجال لهؤلاء الفتية والفتيات من الشباب والشابات لقيادة المسيرة الحزبية بروح العصر ولغتها وليتفرغوا هم فيما تبقى لهم من سنوات(أطال الله أعمارهم) لرعاية مصالحهم

الشخصية وليتركوا الحزب وشأنه بعد أن أفسد بعضهم وخرب وأضر ضرراً بليغاً للدرجة التي تجعلنا لا نستطيع الدفاع عنهم أمام من يصفهم برموز الفشل السياسى.

أثبت الشباب القدرة على الإمساك برسن التحول، و قيادة هذا التغيير نحو مستقبل مشرق للحزب الاتحادى الديمقراطى، فهم الأكثر قدرة على التضحية والأعلا تأهيلا والأوسع قبولا، ولحسن الحظ فإنهم يحظون باهتمام قيادة الحزب ورعايتها التى تؤمن بأنهم القدرة والطاقة الحيوية التي تقترن بالعطاء والبناء. ونشير إلى أن بكرى الخليفة مكى عربى أمين الشباب بالحزب قد عبر عن حرص أمانة الشباب على تنمية قدرات الشباب ومشاركتهم في بناء الحزب والوطن من خلال البرامج والأنشطة التي سيتم تنفيذها بتوجيهات من القيادة الحزبية وتوفير البيئة الآمنة الداعمة لهم حيث يتصف الشباب الاتحادى بالمرونة والانفتاح والتكيف مع متطلبات العصر وتحويل الأفكار والمشاريع والمبادرات إليإلى واقع لبناء الحزب والوطن ضمن منظومة من القيم والموروثات الوطنيه التي تجمع بين الأصالة والحداثة على حد سواء. وقال الشقيق محمد إبراهيم كجو نائب أمين عام الشباب بالحزبأن هناك ثوابت وطنية نرتكز عليها في المشروع الإصلاحي الشامل في جوانب إعادة بناء الحزب مشيراً إلى أهمية الإصلاحات السياسية والتنظيمية والفكرية المنظمة للحياة السياسية الحزبية وفق رؤيا الحداثة والمعاصرة، مشيرا إلى أن الشباب الذي يشكل ٧٠٪ من المجتمع السودانى هم الشريحة الأوسع التي يجب أن تطالها مختلف الإصلاحات، مؤكدا على ضرورة الإسراع في وتيرة الإصلاح والحريات. ولتحريك حالة الجمود استفادت أمانة الشباب بالحزب من الحراك الانتخابي وأعلنت عن تشكيل لجنة شبابية مركزية في الخرطوم ممثلة بمجموعة من الشباب المنخرطين في صفوف الحزب وستقوم هذه اللجنة مباشرة بالتحرك إلى كافة فروع الحزب بالولايات للالتقاء مع قيادات الفروع وتشكيل لجان شبابية فرعية في كل ولاية لاستقطاب الشباب، وزيادة القواعد الشبابية الحزبية في الحزب، انطلاقا من الرؤية الحزبية في أهمية دور الشباب في عملية التغيير والدور الفعال الذي يلعبه الشباب في بناء الحزب و الدولة وتحديثها بوعي عال وحس المسؤولية الوطنية العليا .وأكد السيد محمد الحسن الميرغنى رئيس قطاع التنظيم بالحزب وعضو الهيئة القيادية أن العمل جار لإعداد خطط وبرامج شبابية محددة

بإطار زمني معلن وندوات وورشات عمل خاصة بالشباب لصقل شخصياتهم وتحديد رؤى مختصة لتنمية وعيهم في كافة الجوانب والتطرق لأبرز المشكلات والتحديات في ضوء القصور الناتج جراء عدم الاهتمام الكافي بفئة الشباب وتحديد منهجية للانتقال بالشباب من مرحلة الوعي إلى مرحلة الوعي العميق من خلال الإرشاد إلى طرق تناسب طبيعة الشباب المعاصر ونمط تفكيرهم في ظل التطورات التكنولوجية والعلمية والإعلامية .إن خلق الندوات الشبابية تهدف إلى الارتقاء بشبابنا وشاباتنا وخلق دافع التغيير في نفوسهم وصولا إلى تحقيق نهضة علمية اجتماعية فكرية تعزز مكانة الحزب فى المشهد السياسى العام وتعضد مشاركته الفاعلة في القضايا الوطنية ورسم سياسات المستقبل .ونظرا للمتغيرات السياسية الحالية التى تشهدها البلاد وكان نتاجها إتاحة الفرصة أمام الشباب للمشاركة فى الحياة السياسية، وإزالة العقبات التى كانت تواجههم، حيث إنه من الملاحظ أن نصيب الشباب من المشاركة السياسية منخفض نسبيا فى السودان ، لكن الآن وبعد الانتخابات أصبح للشباب السودانى دور فى بناء المجتمع الديمقراطى الذى يعتمد على الكرامة وحقوق الإنسان، لذلك كان على أمانة الشباب بالحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل أن تنظم برنامجا لشباب الحزب المشاركين فى الحياة السياسية والعملية الانتخابية.وسوف تركز على دور الشباب وتنمية قدراتهم داخل الحياة السياسية والحزبية، وللعمل على بناء شخصية حزبية أيدلوجية واعية، وإلى تطوير الفكر الحزبى وتوصيل الأفكار والرسالة السياسية، وإلى معرفة الإعداد للدعاية الانتخابية واختيار المرشحين والأعضاء، بالإضافة إلى أهمية التمويل والقدرة الإدارية ومهارات التفاوض. هذه كلها نقاط هامة جديرة بالمناقشة فى مرحلة التحول الديمقراطى لتقوية وتعزيز الحياة الحزبية.على هامش العملية الانتخابية وأثناء مراحلها المختلفة جرت سلسلة من الندوات وحلقات النقاش للشباب حول برنامج الإصلاح الشامل للحزب ودور الشباب فى الخروج بالحزب من وضعه الراهن إلى آفاق التطور والفاعلية ، حيث عبر الشباب عن أملهم الكبير في الخروج من الأزمة ببناء حزب إتحادي ديمقراطى عصري وحديث من خلال دعم المسيرة الإصلاحية التي انطلقت بقيادة السيد محمد الحسن الميرغنى. ففى ولايات السودان المختلفة كنا نحرص على اللقاء مع الشباب والتحاور

معهم ونفرد لهم الجانب الأكبر من وقتنا ونسهر معهم حتى الساعات الأولى من الفجر دون كلل أو ملل نناقش قضايانا الحزبية والوطنية ونتيح الفرصة الكاملة لشبابنا ليقولوا كلمتهم بكل صراحة وشفافية حول مايجري فى الحزب وكان اللافت الجرأة في الحوار والقدرة على المحاورة بعقل منفتح ومدرك بشكل جيد للوضع الحالي وسط اختلافات في الرؤى وتعدد وجهات النظر وتنوعت عناوين الحوار وركزت بشكل أساسي على هموم الجميع وخوفهم على مستقبل الحزب ولوحظ اعتراف الغالبية بوجود مؤامرة خارجية تتعرض لها الحركة الاتحادية وتنفذ بأيد داخلية وقعت ضحية الإغراءات المادية، بينما حمّل فريق آخر من الشباب مسؤولية مايحصل حالياً فى الحزب للضعف الشديد في الكثير من القيادات الحزبية التي لم تستطع خلال المرحلة الماضية جسر الفجوة مع المواطن الاتحادى وتأمين التواصل معه والتعبير عن حاجاته ومتطلباته.وأكد الشباب أن الإصلاح في أي مجال يبدأ من إصلاح الذات أولاً والقضاء على دابر الفساد في كل مكان، وأعربوا عن ارتياحهم للخطوات التي أقرها السيد محمد الحسن الميرغنى بخصوص الإصلاح السياسي وإطلاق مبادرة التنظيم الحزبى التي ستجمع كل أطياف الحركة الاتحادية تحت سقف الحزب. وطالب الشباب بأن يكون لهم دور في عملية الإصلاح ورأي في القرارات التي تتعلق بقضاياهم، وبدا واضحاً أن الشباب مستاؤون من تهميشهم وتحييدهم خلال المرحلة الماضية التي عطلت طاقاتهم وشلت قدراتهم على حد قولهم. وعبر الشباب عن معاناتهم الكبيرة في تأمين فرص العمل، مادفع الكثير منهم للهجرة وتأجيل أحلامهم بسبب السياسات الاقتصادية التي عجزت عن رسم الخطط المناسبة لربط مخرجات التعليم بسوق العمل. وسجلوا الكثير من الملاحظات على منظومة التعليم العالي وانتقدوا الكثير من القرارات التي كانت تصدر دون أن تأخذ بالاعتبار مصالح الطلبة. وفي مدينة القضارف حضرنا مؤتمراً شبابياً لشباب الحزب بالولاية كان فى مقدمة وفدنا الحاج ميرغنى عبدالرحمن حاج سليمان والأستاذ عثمان عمر الشريف وبدوى أبوسن وميرغنى مساعد وأبو الحسن فرح والدكتور يحي مكوار وعبدالقادر برعى واحمد حسن عبدالجليل وسميرة حسن مهدى ووفد كبير من أمانة الشباب المركزية وعدد من قيادات الحزب شاركنا فى ذلك المؤتمر الحاشد الذى ركزت مداخلات المشاركين في جلساته حول ضرورة

الاستفادة من طاقات الشباب والاهتمام بمواهبهم في جميع المجالات والنواحى العلمية والرياضية والأدبية والفنية والعمل على رعايتها وتنميتها.وبيّن المشاركون ضرورة متابعة مسيرة الإصلاح الشامل التي تشهدها الحركة الاتحادية وأهمية البدء بالحوار البناء بين جميع مكونات الشباب من أجل إعادة بناء الحزب والوطن وأكدت المداخلات التي اتسمت بالجرأة والصراحة والشفافية على التمسك بوحدة الصف الاتحادى والتصدي بكل قوة وحزم للمؤامرة التي يتعرض لها الحزب وقيادته بسبب دورها المانع ومواقفها المشرفة تجاه كافة القضايا الوطنية والقومية..وأوضحت فى كلمتى للمؤتمرين أن مشاركتنا فى هذا المؤتمر تأتى من منطلق قناعتنا بأهمية دور الشباب فى تعزيز دور الحزب وتفعيله بواسطة عقول متسلحة بالوعى والعلم والمعرفة وبواسطة سواعد شابة قوية قادرة على مواجهة التحديات التى تواجه الحزب.كما إنها تأتى من منطلق حرصنا للتعرف على واقع الشباب الاتحادى والاستماع إلى مختلف الأفكار والآراء ووجهات النظر للوصول إلى حلول لمشكلات الحزب عامة والشباب بشكل خاص لافتاً إلى أن جميع المداخلات التي سيتم طرحها في جلسات مؤتمر شباب القضارف سيتم عرضها أمام الجهات المعنية لمناقشتها والعمل على تطبيقها.وحملنا شباب القضارف نيابة عن شباب الحزب بالسودان تجديد ثقتهم في قيادة الحزب ودعوتهم لتماسك الصف كله شبابا وقيادات ويرى ويؤكد شباب الحزب على أن المرحلة الحالية هى مرحلة الحركة والعمل داخل شريحة الشباب بآليات مختلفة ومتطورة عن العمل في المرحلة السابقة مؤكدين أيضا أن للشباب دور هام في بناء الحزب فهم عماده الأول وركيزته الأساسية.



السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل التاسع

فنون وجنون
وطرائف الانتخابات



تفننت شركات الدعاية ومكاتب الإعلان فى استخدام أحدث التقنيات الجديدة للترويج للمرشحين فى انتخابات السودان الرئاسية والتشريعية وجذب انتباه الناخبين.إلا أن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد حيث وصلت فنون الانتخابات وجنونها إلى استحداث بدع وتقليعات جديدة لم نسمع بها من قبل حاولنا هنا أن نرصد أبرز تلك الظواهر الدخيلة والغريبة على العملية الانتخابية وذلك على النحو التالى:

انتعاش قطاع النقل مع حلول الانتخابات :

مع بدء تدشين الحملات الانتخابية للأحزاب شهد قطاع النقل انتعاشا فى الحركة حسبما أكدت ذلك غرفة النقل بعد أن كان القطاع يشهد ركوداً وقال عوض عبد الرحمن أمين غرفة البصات باتحاد غرف النقل لوسائل الإعلام أن الفترة الحالية تشهد نشاطاً ملحوظاً في حركة النقل. وذكر في حديثه لـ (الرأي العام) بدء الطلب ينتعش بعد أن كان هناك ركود كبير في عمليات الإيجارات للبصات السفرية من الولايات للخرطوم وتوقع أن تشهد الفترة المقبلة ارتفاعاً في أسعار تذاكر المواصلات ونشاطاً في حركتها في قطاع النقل. من جانبه توقع أحمد علي المسؤول بغرفة البصات السفرية انتهاء حالة الركود التي تخيم على قطاع النقل خلال هذا الشهر.أما مكاتب وشركات إيجار السيارات(الليموزين) فقد حققت أرباحاً طائلة خلال فترة الانتخابات وتم استئجار كل سياراتها خاصة ذات الدفع الرباعى والتى قام المؤتمر الوطنى بتوجيه مكاتبه بالدوائر المختلفة لاستئجارها بدون حاجة لها حتى لا يجدها من يريدها من الأحزاب المنافسة ولو لا معرفتنا وعلاقتنا الخاصة مع بعض أصحاب هذه الشركات لواجهتنا مشكلة عدم الحركة.

التشيرتات والقبعات تدخل سباق الانتخابات:

هنالك بعض المنتجات التي دخلت الحملات الانتخابية بين المرشحين بأوسع أبوابها وبدأ تدفقها إلى الأسواق بكميات كبيرة وابتكرها المرشحون للترويج لحملاتهم الانتخابية.. وفي جولة لـ «الرأي العام» أمس في أسواق ام درمان والخرطوم كشفت عن إقبال متزايد من المواطنين لاقتنائها، وقال بعض أصحاب المحال أن الانتخابات أحدثت متغيرات في الأسواق مع ارتفاع متفاوت في الأسعار وأضافوا أن القبعات يتراوح سعرها

بين «١٠-٢٥» جنيهاً والشالات «٥١» جنيهاً والحقائب يصل سعرها إلى «٢٥-٣٠» جنيهاً وتعتبر التشيرتات من المنتجات الأكثر استهلاكاً ويصل سعرها «٢٠-٢٥» جنيهاً.. كل هذه المنتجات وغيرها تحمل صور بعض المرشحين وشعاراتهم كعلامات دعائية انتشرت في الفترة الحالية خاصة صور الرئيس البشير التي تعتبر الأكثر روا جاً.

الثيران تدخل المعركة الانتخابية من أوسع الأبواب:

من غير كل أنواع الحيوانات والأشجار وبقية المخلوقات والمصنوعات دخلت (الثيران) المعركة الانتخابية من باب آخر غير باب (الرموز) التي تسابق عليها المرشحون في كل المستويات، لتكون تعبيراً صادقاً عن برنامجهم الانتخابي. فالثور له مكانة اجتماعية عند أهل السودان خاصة في الجنوب وهناك قبائل في غرب السودان تسمى (البقارة) التي عرفت بتربية الأبقار، وفي جنوب السودان وبعض مناطق السودان فقدر مكانة الاسرة أو الرجل فيها بما يمتلك من أبقار وبمثلما توجد قبائل تسمى البقارة هناك أخرى عرفت (بالأبالة) أي التي تهتم بتربية (الإبل) وقيل أن قبيلة (الكبابيش) منسوبة إلى (الكبش) وهو (الخروف) والكبابيش قبيلة معروفة توجد في شمال كردفان. ونعود إلى الثور الذي جاء ذكره في أول الحملات الانتخابية لمرشحي الرئاسة في الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني، ففي تدشين حملة ياسر عرمان ذكر القيادي ادوارد لينو المرشح لمنصب والي الخرطوم عن الحركة الشعبية وهو يقدم ياسر عرمان ويبرز مواهبه وذروته لتولي منصب رئاسة الجمهورية قال إنه استطاع أن يقود ثلاثين ثوراً لمسافة تزيد عن ٣٠ كيلو بين الغابات وأوصلها بسلام.

وعلق البعض أن الفرق كبير بين أن تقود قطيعاً من الأبقار وأن تقود أمة مكونة من ٤٠ مليون نسمة ولم يجد أحد تبريراً لقول إدوارد لينو إلا إذا كان كل) ثور=١٠ مليون نسمة. وبالتالي فإن (٣٠ ثور=٣٠ مليون) أما بقية الـ (١٠) مليون الأخرى يبدو أنها تدخل في سن أقل من (١٨) سنة وبالتالي لا يحق لها التصويت. أما في المؤتمر الوطني فقد قادت الهيئة القومية لترشيح البشير حملة تبرعات في اجتماعها ببرج الفاتح برئاسة المشير سوار الذهب فجمعت تبرعات حوالي ٤ مليار جنيه وسيارات ذات الدفع الرباعي ولكن

كان من بين تلك التبرعات (200) ثور. وعلق البعض أن الأموال والسيارات يمكن توظيفها في الحملة الانتخابية إذن فماذا عن الـ (٢٠٠) ثور هذه فقد اجتهد البعض فقال يمكن أن تباع ليستفاد من ثمنها من الحملة وآخر ذكر أنها يمكن أن تذبح لتكون في شكل وجبات لفرق الحملة الانتخابية ،وذكر ثالث يمكن أن تذبح بعد إعلان النتيجة ابتهاجاً بالفوز وأشار رابع يمكن أن تقسمها الأمانة الاجتماعية للفقراء والمساكين في بعض أحياء العاصمة الفقيرة.وعلى كل إذا أخذنا بحضور (الثور) في الحملات الانتخابية فكم من المرشحين للرئاسة وللمجلس التشريعي القومي والولاة والمجالس التشريعية الولائية والقوائم النسبية وقوائم المرأة كم عدد المرشحين الذين هم مواليد (برج الثور) (٢١ أبريل إلى ٢٠ مايو) فماذا يقول هذا البرج لمواليده في الحملات الانتخابية خاصة اذا عرفنا أن (الأبراج) و(الودع) دخلت أيضا بقوة في التنافس الشديد بين القوائم في الانتخابات العراقية. وعلى كل لم تزف إلينا وسائل الإعلام جنوح بعض مرشحينا إلى مثل هذه الأعمال «كذب المنجمون ولو صدقوا .«والثور بالثور يذكر من بين مرشحينا يملك مهارة (مصارعي الثيران) الأسبان وتوظيفها في مواجهة التحديات، أن قدرة مصارعي الثيران على مواجهة هذا الثور رغم المخاطر التي قد يتعرض لها فتجد الجمهور يصفق له إذا نجح ويتعاطفون معه إذا تعرض للنطح والركل ولكن في السياسة لا يتعاطف الناخبون مع المرشحين إذا فشلوا في تقديم الخدمات . وفي أمثالنا وحكاياتنا السودانية فان صاحب التصرفات (الهوجاء) والتقديرات (الرعناء) فإنه يصفونه بـ (ثور الله الأنطح) فكم من مرشحينا سينال هذا اللقب خلال الأربع سنوات القادمة .

على كل فإن حضور (الثور) في الحملة الانتخابية قد يكون فأل خير فقد كان (الثور) حاضراً في الزراعة فبواسطته كانت تحرث الأرض وبه كانت تدور السواقي وعلى ظهره كان يحمل المحصول، وبه تتكاثر (الأبقار) وكما ذكرنا فإن الأبقار حاضرة في حياة معظم أهل السودان الاجتماعية[١] .

***

(١)انظر: تقرير محفوظ عابدين بصحيفة(الصحافة)

زعاريد وزفات انتخابية للإيجار (تحت الطلب):

مع مظاهر التغيير التي دخلت في الكثير من مناحي الحياة تبدلت الكثير من العادات والتقاليد وضاعت في ظلال الظواهر الدخيلة علينا واندثرت العديد من العادات والتقاليد،فلم تسلم مراسم الانتخابات من طقوس جديدة ودخيلة حيث فقدت معظم عناصرها القديمة مسجلة إنهازمها الواضح وإفساحها المجال لدخول تقليعات وطقوس انتخابية جديدة وغريبة على المجتمع السوداني أبرزها : «تأجير المواكب والزفات والزغاريد ».. وهذه المهمة يقوم بها وكلاء متخصصون عرضوا علينا خدماتهم فرددناهم على أعقابهم وشجبنا فعلتهم واستنكرنا بضاعتهم وتجارتهم ولكن بعد أن استمعنا منهم لتنوير كامل بتفاصيل دقيقة حول المهمة وطريقة إنجازها وتكاليفها وذلك عملا بالمثل القائل العلم بالشيء ولا الجهل به وأكثر ما أصابنا بالدهشة والصدمة إفصاحهم لنا بأنهم انجزوا العديد من المهمات لصالح حزب المؤتمر الوطنى وأبدو استعدادهم تسليمنا تسجيلا لها بعد أن ندفع لهم العربون لزوم الجدية .لم نندهش كثيرا لتنظيم الزفة والموكب فلعله منظر معهود فى الدراما العربية ولكن الظاهرة التى زادت حيرتنا هى الزعاريد المستأجرة لمصاحبة المواكب والندوات حيث يقوم هؤلاء الوكلاء بتأجير نساء لهن خبرة في مجال الزغاريد والحساب بالثانية ويتم تسجيله فى جهاز الموبايل لزوم سداد الفاتورة.

أصوات نجوم الفن للبشير:

لم تقف تقليعات المؤتمر الوطنى عند الزغرودة المستأجرة ولا الزفة المصطنعة لزوم الانتخابات بل تعدتها إلى مجالات أخرى حيث جاء منشوراً فى وسائل الإعلام أن مبادرة نظمها المركز القومي للإنتاج الإعلامي برعاية الأستاذ كمال عبد اللطيف وزير الدولة بوزارة مجلس الوزراء، التقى فى ظلها عدد من نجوم الفن السودانى في مطعم كانفوري بشارع النيل، وأعلنوا تأييدهم لمرشح حزب المؤتمر الوطني لانتخابات رئاسة الجمهورية عمر البشير . ونسبت تصريحات صحفية لشاعرنا الكبير المبدع إسحق الحلنقي قال فيها «أنه يفدي الرئيس البشير بروحه»، وشارك فى اللقاء عدد من الشعراء منهم التجاني حاج موسى وحاتم حسن الدابي، فيما أكد الفنانون جمال فرفور ونادر خضر ومحمد حسن عن

مشاركاتهم في الحملة الانتخابية للمشير البشير ، وقال الفنان فرفور «أنا مع البشير لأنه حقق التقدم لهذا البلد». وشارك من الدراميين الفنان المسرحي محمد شريف علي والفنانة سمية عبد اللطيف ومن التشكيليين الفنان راشد دياب والفنان محمد عبد الله عتيبي ومن نجوم الرياضة الكابتن إبراهومة ومن الفرق الكوميدية فرقة همبريب والفنان محمد شيلا الذي أعلن انضمامه للمؤتمر الوطني، وانشقاقه عن فرقة الهيلاهوب، لأنها انضمت للحركة الشعبية .وشاركت الشاعرة والصحفية مشاعر عثمان وقدمت قصيدة عن الرئيس البشير تندد باوكامبو.. و تبودلت في اللقاء الكلمات والقراءات الشعرية من الحلنقي والتجاني حاج موسى، ولما نسي الشاعر الحلنقي أبياتا من إحدى قصائده ذكره الأستاذ كمال عبد اللطيف بالأبيات التي نساها فرد الحلنقي وقال له هذا دليل على أن الأستاذ كمال رجل مبدع . وخاطب الحضور الأستاذ كمال عبد اللطيف والقى كلمة أكد فيها رعاية الدولة واهتمامها بالثقافة والفنون وتحدث عن شخصية الرئيس البشير الإنسانية، وقال انه كان محظوظا إذ عمل مديرا لمكتبه ولمس احترامه للذين يعملون معه وصدقه في التعامل الإنساني مع الناس ، وقال انه ابن بلد أصيل ويحترم الإبداع والمبدعين .ووعد الوزير كمال بدعم الدولة للثقافة والفنون. وأبدى المهندس قبيس أحمد المصطفى مدير المركز القومي للإنتاج الإعلامي سعادته بهذا التجمع الفني، وقال أن هذا اللقاء كان عفويا ويتخذ البعد القومي . وكشف المهندس قبيس «للصحافة» عن لقاء كبير للمبدعين مع الرئيس عمر البشير يرتب له الأستاذ كمال عبد اللطيف خلال الأيام القادمة[١] .

هكذا تتحدث مدينة ود مدني عن طرائف التزوير التى لم يسبق لها مثيل:

دكتور الطريفي مرشح الحزب الوطني الاتحادي يقيم في منطقة حنتوب متزوج ثلاث زوجات وله منهن جميعا أولاد وبنات قام هو شخصيا و زوجاته وأولاده بالإدلاء بأصواتهم في حنتوب ، وبقية الأولاد في إحياء مدني عندما أعلن عن النتيجة لم يحصل دكتور الطريفي على اي صوت بل حصل على صفر «زيرو» «نادا»فذهب للجنة الانتخابات بمدني وقال لهم الآتي:طيب خلونا نقول أن زوجاتي الثلاث يكرهونني ولم

(١)أنظر: صحيفة(الصحافة) تقرير:طارق شريف:٢٢\١٢\٢٠١٠م

يصوتوا لي ونقول كمان كل أولادي عاقين ولم يصوتوا لي فأين ذهب صوتي الذي أدليت به بنفسي ولنفسي.وهكذا فارق دكتور الطريفي صوته في هذه الانتخابات المأساوية يقال بالأمس أن وكالة رويترز ستجري معه لقاء حول هذا الموضوع الذي يدل على أن ما تم عده ليست صناديق الاقتراع وإنما صناديق أخرى.

أحزاب حكومة الوحدة الوطنية تختار عمر البشير مرشحا لها :

اتفقت أكثر من ثمانية وعشرين حزبا سياسيا على ترشيح البشير لمنصب الرئاسة، وسلمته أمس ميثاقا، وألمحت إلى إمكانية تحالفها مع المؤتمر الوطني في الانتخابات على المستويات التنفيذية والتشريعية. أحزاب حكومة الوحدة الوطنية تختار عمر البشير مرشحا لها وتقوم بسحب استمارته للترشيح لفترة رئاسية جديدة في الانتخابات المقبلة .وعزت أحزاب حكومة الوحدة الوطنية ترشيح البشير لضمان إكمال تنفيذ اتفاقية السلام الشامل واتفاقيات الشرق وأبوجا والقاهرة، ولتحقيقه السلام، ولتحقيق مشاريع التنمية التي أنجزها خلال رئاسته للبلاد خاصة ولخبرته في إداراتها ومواجهة التحديات، واكتسابه احتراما على المستوى الدولي والإقليمي. وقالت رئيس حزب الشرق الديمقراطي آمنة ضرار للصحفيين «ترشيحنا للرئيس البشير جاء لعدة مرتكزات أهمها تحقيق السلام والاستقرار والأمن في الجنوب والتقسيم السليم للسلطة والثروة وإزالة التهميش وسير إجراءات العملية الانتخابية بصورة سليمة.و بدعة أخرى هى تكوين ما يسمى بالهيئة القومية لانتخاب عمر البشير برئاسة المشير عبدالرحمن سوار الذهب تولت أعمال الدعاية والتعبئة بالنيابة عن أجهزة حزب المؤتمر الوطنى وبالوكالة عنه.هو يرسم ويخطط وهى تنفذ.خيل المؤتمر الوطنى تجقلب والشكر لسوار العاج.معظم شركات القطاع الخاص ورجل الأعمال لم يقوموا بالدعاية والتأييد إلا لمرشحى المؤتمر الوطنى دون سواهم وهو أمر كان يمكن أن يكون غير ذلك لو أنهم كانوا موقنين بعدالة المعركة الانتخابية وحريتها ونزاهتها.

الرياضة .. بين التتسييس والتطهير:

اتهم السيد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي، المؤتمر الوطني بمحاولة استغلال جماهير الهلال والمريخ في المعركة الانتخابية ، وذلك من خلال افتتاح منشآت

جديدة بنادي المريخ وتبرعه بمليار جنيه، كما أن حزب المؤتمر الوطني دشن حملته الانتخابية من إستاد الهلال، ولكن لم يشر السيد الصادق المهدي إلى التهنئة التي قدمها عمر البشير في حملة التدشين إلى الهلال بفوزه بكأس بني يأس وإلى المريخ بانتصاراته على الفرق الكينية أثناء معسكره بالعاصمة نيروبي.أما أنا فقد ركبت مع صديقي طه على البشير وذهبت معه إلى منزل مولانا شيخ أبوسبيب بالعرضة بأم درمان حيث انتظرنا مع مجموعة من قيادات الحزب فى داره العامرة من بينهم حسن هلال ومحمد سيد أحمد سرالختم ويس حمزة وآخرين حيث تحرك موكبنا صوب القلعة الحمراء إلى إستاد المريخ لتقديم واجب العزاء والمواساة فى وفاة مهاجم المريخ أندورانس أيداهور ورغم أجواء الحزن السوداء التى طغت على الأحمر والصفر وغطت عليهما إلا انه جرى استقبالنا بمنتهى الحفاوة والأريحية وبأنهار الدموع المسكوبة على خدود المريخاب حزنا وألما على الرحيل المفاجىء لنجم الفريق اللاعب الموهوب صاحب الأهداف التى طالما أدخلت الفرحة والسرور على المكلومين اليوم وبعد أن أدينا واجب العزاء قام الأستاذ الكابتن كمال حامد بارتجال كلمة ضافية شكر فيها وفدنا وثمن فيها مشاركتنا الأحزان للمريخاب فى فقدهم الجلل وامتد شكره إلى رئيس الحزب مولانا السيد محمد عثمان الميرغنى وقام بتعريفى بصفتى مرشحا لرئاسة الجمهورية وقدمنى لمخاطبة الجماهير فارتجلت كلمة ضافية تحدثت فيها عن عظة الموت وانه فوق الرقاب ومصير كل حى ثم عرجت على الفقيد فابنت محاسنه ومواهبه وقدراته وقلت أن الملاعب قد افتقدته وأن الشباك سيطول حزنها ولن تجد من ترقص وتهتز له فرحا كما كانت تفعل مع أندورانس أيداهور الذى كان يعرف اقصر وأسهل الطرق للوصول إليها ومن حيث لا أدرى وجدت نفسى على خط استغلال الرياضة وتسييسها ولكن ليس بأسلوب المؤتمر الوطنى.

بعيداً عن محاولات بعض الأحزاب والمرشحين استغلال الرياضة والرياضيين لدعم ترشيحهم إلا أن الحقيقة تؤكد بان ملف الرياضة فى السودان لم يكن غائباً فى المشهد الانتخابي فقد قلت فى العديد من الندوات واللقاءات وما زلت أكرر باعتباري رياضياً بأن الرياضة فى السودان تتعرض لمحنة حقيقية منذ فترة طويلة حيث تسرب إلى ميدانها

كثير من ضعاف النفوس والمنافقين والمتنفعين والدخلاء على الرياضة شأنها شأن كثير من القطاعات الأخرى التى تعرضت لهجمات مماثلة خلال سنوات حكم الإنقاذ وعليه لابد من التغيير ومحاربة الفساد حتى نخرج من كبوتنا ومصيبتنا الرياضية ونوقف التدهور المريع فى الاندية والاتحادات ونخرج فلول الإنقاذ من المواقع التى تسللوا إليها ونقصى الوجوه الكريهة المتآمرة لترحل بعيداً عن الأندية والاتحادات حتى تعود للرياضة عافيتها وصحتها ويحتل السودان المكانة اللائقة به إفريقياً وعربياً..إن الرياضة هى عنوان الشعوب المتحضرة ويجب على شعب السودان أن يفجر ثورة رياضية لتفعيل دور الإصلاح وخلق جيل جديد قادر على رفع إسم السودان عالياً فى كل المحافل الرياضية.

اشتباك بالأيدي في الشمالية و الشرطة تنحاز للمؤتمر الوطنى:

نظم مسؤولو الحملة الانتخابية للاتحادي الديمقراطى في منطقة الدبة في الولاية الشمالية كرنفالا جماهيريا حاشدا لدعم أحد أبرز مرشحي الحزب لخوص السباق الانتخابي لمقاعد البرلمان القومي رجل الأعمال السودانى الشهير والأمين السياسى للحزب الاتحادى الديمقراطى طه على البشير وتعتبر دائرة الدبة في الولاية الشمالية من ضمن الدوائر الموصوفة بـ«الدوائر الساخنة» في الانتخابات، على كل المستويات: الرئاسي، والبرلمان، وبرلمانات الولايات،وولاة الولايات.وقد كان يوما مشهودا حسمت فيه الجماهير من خلال الاستفتاء الشعبى غير المسبوق مستقبل الدائرة الانتخابية لصالح السيد طه على البشير وقالت كلمتها للتاريخ وكانت الدبة كما وصفها الشقيق الأستاذ عادل عبده فى مقال له بآخر لحظة قال عندما اقتربنا من مكان الاحتفائية وقد هالنا مستوى الانكباب الضخم والتدافع التلقائي وإيقاعات الحشود المتلاطمة التي كانت تهتف بجسارة لبرامج وأطروحات الاتحادي الأصل وزعامته الملهمة وخطه الوطني الجسور .كان الإحساس بالرضا والغبطة يملأ الأفق ويبعث الأمل في الدواخل، فقد كانت الساحة مليئة بالشباب والأطفال والنساء والرجال ولم تبدل المياه الكثيرة التي مرت تحت الجسر من قناعاتهم وإيمانهم برسالة حزب الحركة الوطنية ودوره المفصلي في المسرح السياسي، لذلك كانت هناك محاولات بائسة لإيقاف طوفان الفجر الجديد من خصوم الحرية والشفافية الذين عز عليهم رؤية الاحتشاد المهيب وملامح النصر الباذخ الذي عكس

خصوصية الحزب ومذاق الدبة ولونيتها كمنجم عزة وقوة وشموخ وأعتى قلاع الحركة الاتحادية صموداً وبسالة !! وبالفعل فقد أزعج هذا المشهد قيادات المؤتمر الوطنى وأحرج موقفها خاصة وانها ظلت تفيد قيادتها بان الشعب والجماهير منحازة لهم ولذلك لم يكن أمامهم سوى افتعال أزمة لإفساد المهرجان الاتحادى الكبير وعليه قاموا بتعبئة بعض الأطفال والبلطجية والغرباء من غير أبناء المنطقة وتحريضهم لافتعال مشكلة داخل مهرجان الاتحادى لتجعل منها الشرطة مبررا لإنهاء الاحتفال الذى ضاقوا به ذرعا.

الاحتفال كان فى ساحة كبيرة وكنت أجلس فى المنصة الرئيسية والى جوارى مرشح الدائرة السيد طه على البشير ومرشح الاتحادى لمنصب والى الولاية دكتور أبوالحسن فرح والشقيق عثمان الشايقى مسئول الحزب بالولاية ومرشح الدائرة المجاورة المستشار عبدالحكم ود إبراهيم نجم الاحتفالية والذى قال قاطعاً بكل ثقة.. أن حاتم السر رئيس بإذن الله وأن طه علي البشير نائب لدائرة الدبة بل وزير !!وبذلك وضعنا أنا وصديقى طه على سدة الحكم سوياً. أنه في أثناء اللقاء الجماهيري وعندما بدأت قيادات في الحزب تخاطب اللقاء، ظهرت مجموعة تحمل أغصان الأشجار شعارات المؤتمر الوطنى وهي تهتف للبشير ، مما أثار حفيظة أنصار الاتحادي ودخلوا معهم في اشتباك بالأيدي على جانب من مكان اللقاء الجماهيري، إلى أن تدخلت الشرطة وفضّت الاشتباك واحتجزت مجموعة من أبناء الاتحاديين المعتدى عليهم بدلا من أن تعتقل المعتدين من كوادر المؤتمر الوطنى وبذلك تكون الأجهزة الأمنية قد أسفرت عن انحيازها وتبعيتها للمؤتمر الوطنى ولكن إرادة الاتحاديين وعزيمتهم كانت أقوى من سلطة الدولة فتحداهم المستشار عبدالحكم ود إبراهيم جهارا نهارا وأرسل رسالة إنذار قوية من مكان الاحتفال مهدداً باقتحام الحراسات ودكها اذا لم يطلق سراح معتقلى الحزب قبل غروب الشمس وأعقبه الشقيق جعفر ود إبراهيم معتلياً المنصة شارحاً للجماهير ما تعرض له من استهداف من قبل عناصر حزبية مدعومة بعناصر أمنية من قيادات المؤتمر الوطنى حاولت جاهدة إعتقاله لكنه قاوم بشراسة وبطولة ففشلوا فى إلقاء القبض عليه ولكن أوسعوه ضرباً مبرحاً هد قواه ولكنه لم يهد عزيمته وإصراره على مواصلة فضحهم وكشفهم فى كل المنابر.



السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل العاشر

تمويل الانتخابات ودور المال في العملية الانتخابية



المال عصب الانتخابات

■ ■ ■

«يا ريس والله حق الفطور ما عندي و اليومية تعبانه و المرة عيانة و العيال دايرين الأقساط، نحن علي القديمة لكن الفقر كفر، نسو شنو! الناس ديل قالوا النفر بي ٥٠٠ ألف، وإن عاندنا بيفصلونا، نحن بنقول ألفي ضميرنا في الصندوق!»

مواطن سوداني مسكين!

«أكلو توركم وأدو زولكم»

السيد الصادق المهدي مخاطباً جماهير حزبه حينما علم بالرشاوى التي تقدم.

ما أحقر أن يكون يسرق اللص مالك ويعود ليمنحك بعضه كأجر لك على صمتك، ما أقسى أن ترى دموع النبلاء من أبناء السودان وهم يضعون أيديهم في فريق يرونه الشيطان بعينه!، ما أحقر أن يكون قمة الاعتذار هو العبارة المانعة الجامعة «قاتل الله الحاجة»!، الحاجة التي تقلب الأمور و تغير الظواهر، الحاجة التي قطّعت الأيادي المعطاء، و قيدت الأقدام المشاية بالخير والهدى، وألجمت الألسن الناصحة، الحاجة التي جعلت كبار القوم يفردون سلطانهم بمال الشعب، ظناً منهم أن المال الفاسد يديم ملكاً، وهم لا يعلمون أنهم يقتلون الشعائر الكبرى في شريعة الشعب الذي قام على السلامة والعفة والعفاف!.

رجل من أبناء السودان القديم!

كثيرة هي العبارات التي تفتح الجرح الدامي الذي دنس سيرة الديمقراطية وخرق الأدب السوداني، وتسيل الدماء طامسة نصعان بياض تاريخ حر و شريف.

المال هو الأساس الدافع لأي عمل حي وله انعكاس على المعاش اليومي، ولاتقوم لأي منشط قائمة مالم يُقدر له دعم مالي حقيقي، ويجعل له جعلاً ييسره و يمضي به نحو

الإكمال، والانتخابات هي واحدة من الأمور التي يلعب فيها المال دوراً مهماً، ولكنه يكون دوماً مضبوطاً بضوابط تضمن أن الخيار الانتخابي لا يتلون بتلون المال، فخلاصة العملية الانتخابية التي تمكن لحكم الشعب، تؤسس لأن يكون (الرأي) هو الفاعل الأكثر إثارة في العملية الديمقراطية، فالبرامج والمشاريع هي من يحكم، ولكن هل ترك استخدام المال بلا تعيين وتسمية، و كيف يمكن أن نرصد المال السياسي الفاسد والسليم، نبدأ بما حاول القانون أن يضعه ويجعله أساسا، للتمويل. ونواصل الحديث عن فظائع، سرقت حلم السودان.

تمويل الحملة الانتخابية ومصادرها

■ ■ ■

حددت المادة (٦٧) الفقرة (١-٢) من قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨م مصادر تمويل الحملة الانتخابية للمرشحين والأحزاب وشددت على أنه لا يجوز للمرشحين أو الأحزاب السياسية تمويل نشاط الحملة الانتخابية من أى مبالغ نقدية أو مساعدات عينية أو هبات أو مساعدات من بلد أجنبى أو من جهة أجنبية .وأجازت الفقرة (٢) من المادة المذكورة أعلاه للمرشحين أو الأحزاب السياسية تمويل نشاط الحملة الانتخابية من المصادر الآتية :

(ا) الدعم المالي من أعضاء الحزب.

(ب) المساهمات المالية من المرشحين

(ج) المساهمات المالية التى قد تقدمها الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان وحكومات الولايات لكافة الأحزاب السياسية أو المرشحين بقدر متساو.

(د) الهبات أو المساهمات التى يجوز للأحزاب السياسية أو المرشحين الحصول عليها من أى مصادر سودانية أخرى تقرها المفوضية[١]

المادة (د)، جاءت اتساقاً مع التطور العام الذي عاشته كل القوانين في العالم، فالتجربة الديمقراطية على أصالتها في التفكير الحديث، إلا أنها ما زالت تعيش الترقي وتصّاعد جودتها بما يحقق رغبتها في تمتين حكم الشعب وترتيبه، فقد ظل المال محوراً أساسياً تخاطبه القوانين بالضبط و الترشيد، رغبة منها في أن لا يطغى على الرأي المؤسس على المنطق والإقناع والبرامج، و بالطبع فإنها بتحديدها لمصادر الدخل وغيره تحاول أن تحرج أو تحد من استخدام المال السياسي، إذ أن استخدامه يعد إساءة كبيرة إلى الديمقراطية والى مسيرة

(١)قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨.

الانتخابات على ضوء مبادئها التي أقيمت عليها. فهو يتناقض تناقضا كليا مع أبسط مبادئ الديمقراطية، التي تستنكر دور المال كسلاح سياسي أو كسلاح انتخابي، سواء بصورة علنية أو خفية لتمويل بعض الحملات ذات الاتجاهات المعينة، وشراء بعض الصحف المحلية أو العربية، وتسخير الإذاعة والتلفزيون بشراء ساعات من البث التلفزيوني في فضائيات واسعة الانتشار هدفها الترويج لبيع الذمم وشرائها . هذا الاستخدام المفرط يلحق الأذى لا بمبادئ الديمقراطية فقط بل أيضاً بمؤسساتها، إذا كيف يمكن للتشريعات أن تضبط العبارة التي سادت في فترة قديمة إذ تقول (عليكم بالثراء لتربحوا السياسة)؟.

لقد بات من المعروف عالميا ضرورة أن يتاح التمويل العام من خزينة الدولة للأحزاب السياسية بما يقابل احتياجاتها الهامة ويسد الكثير من منافذ الفساد السياسي. إذ أن الدولة ليست دولة حزب بقدر ما هي دولة شعب!، فجعل القانون التمويل العام من ضمن مصادر تمويل أحزاب والتي تتلقاها عبر المساهمات المالية التي قد تقدمها الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان وحكومات الولايات لكافة أحزاب السياسية أو المرشحين بقدر متساو. هذه الصياغة التى وردت بها المادة ليست ملزمة وبالفعل في حين التزمت حكومة الجنوب وقدمت دعما ماليا للأحزاب الجنوبية فإن الحكومة الاتحادية في الشمال لم تنفذ هذا النص ولم تلتزم به وبقى حبرا على ورق شأنه شأن العديد من النصوص الواردة فى جملة القوانين دون العمل بها[1]. بل إن الالتزامات المالية الحقيقية التي تدخل في باب المديونيات تم حجبها لئلا يستخدم المال في الانتخابات!

إذاً قامت المطالبة التى تقدمت بها الأحزاب السياسية السودانية من أجل أن تقوم الحكومة بتمويل الأحزاب لمواجهة نفقات الانتخابات هي مطالبة منطقية، ولم تكن بدعة أو سنة استنها أهل السودان، بل هو مبدأ عام معمول به فى اعرق بلدان الديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى فقد كان المرشحون فى الولايات المتحدة الأمريكية يعتمدون على المصادر التقليدية فى تمويل حملاتهم الانتخابية المتمثلة فى التبرعات

---

(١)انظر: رؤية حزب الأمة-قدمتها الأستاذة سارة نقدالله- لورشة حول قانون الانتخابات السودانية ببرج الفاتح أكتوبر ٢٠١٠م.

الأعضاء ومساهمات الأحزاب والموارد الشخصية للمرشحين إلا أنه منذ عام ١٩٧١م تم إضافة مصدر خاص لمصادر التمويل التقليدية السابقة ألا وهو التمويل العام من خزينة الدولة لاسيّما لمرشحى الانتخابات الرئاسية وذلك بصدور القانون الفدرالى للحملات الانتخابية((Federal Election campaign Act)).وقد تلقى على سبيل المثال كل مرشح من مرشحى الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٠م (جورج بوش وآل جور)حوالى (٦٧) مليون دولار من الخزانة الأمريكية العامة لتمويل حملاتهم الانتخابية[١].

لم يكن الأمر مقصورا على أمريكا، ففي فرنسا بدأ الرأى العام داخلها يدرك مدى الخطورة التى تكمن فى الإنفاق الضخم للأموال على تمويل الحملات الانتخابية ونتائج ذلك السلبية على شفافية الحياة السياسية ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرشحين بل وتهديده بتقويض الديمقراطية عموماً من خلال سيطرة رؤوس الأموال الخاصة وتزايد نفوذ جماعات المصالح وتنوع الطرق التى يمكن استخدامها للتأثير على المرشحين والناخبين لتحقيق مصالح تلك الفئات الرأسمالية. ولمعالجة وتنظيم موضوع تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين وأحزاب السياسية أصدرت فرنسا القانونين رقم ٢٢٦-٢٢٧ لعام ١٩٨٨م و يتعلقان بشفافية تمويل الحملات الانتخابية[٢] ((transparence financeier de la vie politique))

ولقد عرفت معظم الدول الأوربية تشريعات خاصة لتنظيم تمويل الحملات الانتخابية من المال العام ووفقا لضوابط تضمن المساواة والشفافية وعدم تجاوز حدود سقف الإنفاق المحدد وتعد بريطانيا فى صدارة الدول الأوربية وأقدمها من حيث وضع التشريعات الخاصة بهذا الأمر وكان ذلك منذ عام ١٨٨٣م .

إذا ألقينا نظرة على القوانين السودانية ذات الصلة بالعملية الانتخابية نجد أنها أغفلت تماما وتجاهلت الحديث عن تنظيم عملية تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين

(١)دكتور عبدالله حنفى –الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية –دار النهضة العربية ٢٠٠١- ص١٥٣

(٢)المرجع السابق ص:٢٥

والأحزاب وتحدثت عن بعض القضايا الفرعية مثل نفقات الدعاية الانتخابية وتحديد سقف لها وكذلك تحدثت بصورة معممة ومبهمة وغير ملزمة حيث نص قانون الانتخابات على جواز أن تقدم الحكومات فى الشمال الجنوب دعما للأحزاب، وهو الأمر الذى لم يتحقق بالذات فى شمال السودان وبالتالى نلاحظ ان المشرع لم يضع القواعد المحددة لتنظيم عملية التمويل للأحزاب والمرشحين على غرار ما فعلت التشريعات فى عدد من دول العالم.

قد يقول قائل أن المشرع يعاني هو الآخر من غياب الممارسة الديمقراطية لذلك فهو لم يعد مواكباً لما جرى بها من تحديث، وهو قول مردود عليه بأن القوانين الموجودة في كل الدنيا تتثاقف وتتضافر لتشكيل لبنات لقوانين أقوى، ومعروف أن القوانين الجديدة تتكئ على ما سبقها حتى في الدول الحديثة، و لا نستبعد أن يكون الأمر برمته هو مخطط متفق عليه لحرمان الأحزاب والمرشحين المنافسين للحزب الحاكم من أية مزايا أو مساعدات حكومية، حتى لا يقدرون على منافسة مرشحيه و حتى لا يقال أننا نبكي على اللبن المسكوب، نشير إلى أن كتلة التجمع الوطنى الديمقراطى بالبرلمان السودانى قد أثارت اعتراضها على العديد من نصوص قانون الانتخابات، ولم يُسمع لها مما اضطر أعضاء الهيئة للانسحاب ومقاطعة جلسة البرلمان المخصصة لإجازة هذا القانون وقد مُرر فى غيابهم من خلال الأغلبية الميكانيكية بالبرلمان للشريكين.

وكان واضحا نية المشرع السودانى فى عدم الحرص على تنظيم قضية التمويل لأنه بهذه الصيغة ستخدم مرشحى حزب المؤتمر الوطنى وهذا يؤكد أن شفافية الحياة السياسية عموماً وتنظيم عملية تمويل الحملات الانتخابية خصوصاً تتطلب مناخاً عاماً تتوافر فيه قواعد الحرية بكافة أنواعها وكذلك وجود آلية لتداول السلطة بالطرق الديمقراطية ورقابة فعالة على المرشحين والأحزاب فيما يتعلق بتمويل حملاتهم الانتخابية[1].

(١)دكتور عبدالله حنفى –الرقابة على تمويل الحملات الانتخابية –دار النهضة العربية ٢٠٠١- ص١٩٥.

أهمية دور المال في العملية الانتخابية

إجمالاً، فإنه من الطبيعي بعد هذه المقدمة، أن نقرر بأهمية دور المال في العملية الانتخابية، و من المنطقي عند الحديث حول الانتخابات أن ينصرف الذهن إلى التمويل والاستثمارات التي ترصدها الأحزاب للإيفاء بتكاليف حملاتها الدعائية الباهظة التكاليف. وهذا ما كنا نشير إليه قبل وقت كاف من الانتخابات، وقد ظلت الأحزاب تردد مع قرب موعد الانتخابات جاهزيتها لخوضها واستعدادها لكسبها وتجزم بإكمال العدة والعتاد لاكتساح المعركة الانتخابية .

وفي هذا الإطار يُقر نائب الأمين العام للحركة الشعبية ياسر عرمان في حديثه لـ«الصحافة» بأن التمويل يشكل هاجسا لكل الأحزاب وليس للحركة وحدها ، ويذهب مسئول أمانة الانتخابات ، في حزب المؤتمر الشعبي زهير حامد سليمان ذات المنحي عندما يشير إلى أن حزبه الذي خرج من قصور السلطة وبهارجها لا يملك أموالا ولا سيارات، حيث أن أموالهم بحسب زهير «مجمدة»، ولم يترك التجميد ينصرف إلى فاعل مجهول فصرح عنها بأزمة الحصار الذي ضربه غريمهم المؤتمر الوطني على مصادرهم التمويلية والاستثمارية، وهو يقول بأن أي خطة للاستثمار سيضربها النظام الشمولي. ويواصل مسئول الأمانة أن جميع أعمال الحزب يتولاها أعضاؤه عبر التبرعات السخية والاشتراكات التي لا يمكن أن تغطي ٥ ٪ من تكاليف أي حملة انتخابية وللخروج من هذا المأزق يؤكد أنهم قدموا مقترحاً لمولانا خلف الله الرشيد بأن تتكفل مفوضية الانتخابات بالدعاية السياسية وأن تقوم الدولة بوضع يدها علي ترحيل الناخبين لأن ذلك أوسع أبواب الفساد في الانتخابات .أما القيادي البارز الشقيق سيد احمد الحسين فكان بحسب ذلك التقرير لا يرى في ذلك أي معضلة وأفادهم بأن الاتحاديين اعتادوا على القيام بـ ٩٠ ٪ من تكاليف العمل الديمقراطي عن طريق التبرعات، وأكد ما كنا نقوم به من ترتيبات إدارية الخاصة استعداداً لانتخابات وكان تعويلنا إلى أن التكليف لا يهم إذ أن «أ المسألة –لو استقامت– فهي مسألة ثقة في الجماهير وهذه موجودة» وحتى الأحباب بحزب الأمة القومية كانوا يرون –بحسب الصحافة– بأن تمويل الدولة يجب أن يأتي بعد

معرفة الأوزان الحقيقية للقوي السياسية، وهم كما نحن يجزمون بأن حزبي الاتحادي والأمة يستحقان وفق المعطيات التاريخية . و الحقيقة أن الأمر بدا في تلك الفترة كما أشار مسئول أمانة الانتخابات في المؤتمر الشعبي بحكمه قريباً من النظام فكرياً فقال بأن مكمن الخطورة في المؤتمر الوطني الذي يمتلك المال ويعمل وسط الذين سيكونون مسئولين عن إدارة العملية الانتخابية وهم الضباط الإداريين ورجال الإدارة الأهلية[1]،

وبأي حال فالمؤتمر الوطني ما كان يشتكي ضيق ذات اليد، فمن الصعب أن تمايز بين مال المؤتمر الوطني، وبين مال الوطن، وبين شركات الدولة وجهاز الأمن وشركات القائمين على هذه الأمانات بالمؤتمر الوطني، وهي تركة حقيقية لهيمنة الحزب الواحد على الدولة وانفراده بها، وقد تنبه له الآن بعض منسوبي الوطني و قرر الرئيس خيارات للخروج من أزمتها بمنع ازدواج رئاسة شركات خاصة ومؤسسات حكومية، وهو قرار لا يكفي لتغطية الخلل الذي أصاب المرحلة الماضية.

السؤال كيف كان يتوزع المال على المشاركين في العملية الانتخابية ؟!

أما أموال الاتحادي وحزب الأمة، فقد صودرت وجمدت منذ ١٩٨٩، ولم يصرف إلى أبريل ٢٠١٠ منها سنت واحد، و المؤتمر الشعبي الجناح المنشق من الجبهة الإسلامية وحكومة الإنقاذ يدعي نفس المصير بعد انشقاقه ١٩٩٩، تبقى المؤتمر الوطني والحركة الشعبية:

يقول أحد المراقبين أن قيادات المؤتمر الوطنى تستأثر بالمال كل حسب موقعه و نفوذه و منطقته، و تتحكم قلة لا تعد على أصابع اليدين بأموال التنظيم (الذي هو في أصله الجبهة الإسلامية أو ما بات يعرف بالحركة الإسلاموية) و استثماراتها بالخارج إذ كانت على صلة بالتنظيم الدولي و الشبكة العالمية، و تحافظ هذه القلة على أسرار المال أكثر من الحفاظ على الأسرار الأمنية و العسكرية، و لا يعلم أحد مقدار الملايين من الدولارات التي يتصرف بها هؤلاء ، و كثيراً ما تختلط أسهم التنظيم بالأسهم الشخصية و التي هي في الأصل من أموال الحزب والدولة، وكثيراً ما يقول منسوبين سابقين للتنظيمين أو بعض أولئك الذين يتحدثون بدافع الغيرة من الأعضاء الحاليين، أن من يملكون زمام

(١)العدد رقم ٤٨٣٠ من صحيفة (الصحافة) بتاريخ ٢١-١١-٢٠٠٦م تقرير للكاتب أحمد فضل.

التصريف المالي يتصرفون بنفس الطريقة و يسكتون عن بعضهم البعض ويشكلون لوبي، و لا يعرف أحد التجاوزات و السرقات إلا تلك التي تتسرب إلى الإعلام بسبب الصراع الداخلي المرير بين المجموعات المتنافسة داخل الحزب. وهو ما خرج كثيراً في الصحف الأوروبية، إلا أن أفراد التنظيم قد حافظوا على عدم إفشاء الأسرار المالية واتفقوا فى قمة اشتداد الخلاف بينهم على أن يبعدوا الأمور المالية والاستثمارات عن الخلافات السياسية والتنظيمية لأن الطرفين سيكونان الخاسرين و لان كل طرف منهما يملك من الوثائق و المستندات ما يدمر به الطرف الآخر، لذلك يتندر الوسط السياسي بعبارات على شاكلة «خلوها مستورة» وإن كنا نريد أن نوثق في كتابنا هذا لبعض ملامح العملية السياسية في السودان إلا أن المجال يضيق بذكر الشواهد التي يعرفها كل متتبع لملف الفساد في السودان، منذ أن بدأ بعبارة الدكتور الترابي تسع في المئة منا فاسدون، حتى وصل إلى عبارته ٩٩٪ !. على كل تشير القراءة الاقتصادية إلى أن لقيادات المؤتمر الوطنى استثمارات واسعة في دول الخليج العربى «الإمارات» و دول شرق آسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق، و بحجة السرية و الخوف من الملاحقة و الحصار والمصادرة فان كل هذه العمليات تقوم على الثقة الشخصية فيما بينهم. وقد بدأت خبرة هؤلاء في الاستثمار الحركي المخلوط بالشخصي منذ أن كانت الجماعة مشاركة فى حكم المشير جعفر النميرى.

إذا عرفنا هذه المعطيات نصبح مؤهلين تماماً لنعرف أن الحكومة السودانية رصدت نحو (٧٩٠) مليون جنيه في موازنة العام ٢٠١٠ لتمويل المفوضية والصرف على إجراء الانتخابات[١]، هذا المبلغ الذي ذهب كله إلى غير الأحزاب ولم يبق لها سوى الصفر الكبير!، يستطيع القاري العزيز الآن أن يتخيل العقبة المالية التي واجهت أحزاب، وإذا أخذنا في الاعتبار أن هذه الأحزاب وبفعل القوانين السودانية لم تكن شرعية إلا قبل سنوات، وكان إلى عهد قريب نشاطها السياسي محارب وسبب قانوني للاعتقال والتعنيف، ناهيك عن نشاطها السياسي، هذا للأحزاب العريقة، فما بالك ببعض أحزاب الوليدة الجديدة التي لم يكن لها سوى سنوات، كيف لها أن تصرف نفسها وتمول

(١)الرأي العام- - عوض عبدالرؤوف تقرير.

انتخاباتها، ومعروف أن السودان أرض مليون ميل، فكيف يمكن أن تمول ٤٥٠ مرشح لمئات الدوائر، ناهيك عن المرشحين الولائيين، وليس لحزب واحد بل لعدة أحزاب، كل هذا بدون دعم مالي، وبلا عدالة –حتى في الظلم–، فالحكومة التي صادرت منا (٥٠) داراً و(١٥٠) مركبة، يركب منسوبو حزبها الفارهات الجياد!، حتى ولو خلت الانتخابات من التزوير، فإن الخلل الذي حدث بفعل الحكومة في التمويل كان سيكون علامة كبيرة في نزاهة الانتخابات.

تكلفة تمويل الانتخابات:

الغريب أن مفوضية الانتخابات قدرت الميزانية التقديرية للانتخابات بمليار دولار[١]..إلا أن هذه الموازنة وجدت انتقادات من قبل الأمم المتحدة مما دفع الطرفان للتوصل إلى ميزانية لم يعرف حجمها نسبة لتحفظ المفوضية عن الكشف عنها والاكتفاء بالقول بأنها ستغطي هذه الميزانية من أموال المانحين والأموال المرصودة من قبل الدولة حيث تنص الموازنة العامة للدولة على تخصيص مبالغ من الأموال المعتمدة لها دفعة واحدة بعد إقرار الميزانية من قبل البرلمان على أن تقوم المفوضية بتوفير التزامات ومعينات الانتخابات حيث تفيد المتابعات بان موازنة الدولة للعام ٢٠١٠ والتي أجيزت منتصف هذا الأسبوع من قبل البرلمان اعتمدت مبلغ (٧٩٠) مليون جنيه كميزانية للوفاء بالالتزامات القومية لمقابلة الانتخابات المقبلة والاستفتاء.

وتشير (الرأي العام) إلى انه فى أبريل من العام الحالى بدأت عمليات توفير التمويل للانتخابات من قبل المانحين حيث وقعت الحكومة على اتفاق مع وكالة التنمية الأمريكية،تلتزم بموجبه المعونة الأمريكية بدعم برنامج الانتخابات في السودان بمبلغ «٢٥» مليون دولار كدفعة أولى لدعم الجانب الفني واللوجستي للانتخابات، كما التزمت الأمم المتحدة بتوفير «٨٦» مليون دولار للانتخابات بينما تعهد المانحون بتوفير دعم خاص للانتخابات والتى ستخصص فى شكل دعم عيني وليس مادياً..

***

(١)المصدر نفسه.

انسياب التمويل:

ويقول الأمين العام للمفوضية القومية للانتخابات د .جلال محمد أحمد أن عملية تمويل الانتخابات تسير بصورة جيدة من المانحين ومن الدولة خاصة بعد أن قدرت المفوضية التقديرات الأولية لميزانية الانتخابات، وتابع: (بعد التقديرات الأولية فى حدود مليار دولار تم التوصل لرقم محدد ممسكاً الإفصاح عن هذا الرقم)، وقال د.جلال لـ(الرأي العام) أن دعم المانحين سيأتي فى شكل دعم عيني كتوفير معينات العمل الانتخابي بكافة أشكالها مبيناً أن المانحين التزموا بطباعة دفاتر السجل الانتخابي مؤكداً بأن كافة أموال المانحين سوف تدخل فى شكل دعومات عينية وليست نقداً.

وقال إن نسبة مساهمة المانحين سوف تصل إلى «٤٣٪» ومساهمة الحكومة «٥٧٪».. وأبان أنهم فى المفوضية سيكون لهم دور فى توزيع الأموال بعدالة من خلال الاستفادة من تجارب بعض الدول كما أن المفوضية ستقوم بتوزيع الفرص للأحزاب عبر الأجهزة الإعلامية الحكومية بتساوٍ دون ظلم حزب على حساب الآخر وأشار إلى وجود سقف محدد للصرف لمقابلة الحملات الانتخابية، مشيرا إلى أن المفوضية سوف تقوم بمراجعة ما صرف لجميع الأحزاب ،وقال إن إدارة أموال المانحين تتم عبر ثلاثة مستويات: لجنة سياسية تضم المفوضية والأمم المتحدة واليونيمس واليونيمد والمجموعة الأوروبية وبعض المانحين وأصدقاء الإيقاد ولجنة فنية ولجنة السياسات العليا .وأضاف :هذه اللجان تقوم بالمتابعة اللصيقة لأموال المانحين وتقييم ورصد الاحتياجات وكل الأعمال الفنية وإدارة المسائل المتعلقة بالانتخابات، كما أن الدعم الأمريكي سيصل عبر المعونة الأمريكية فى شكل مساعدات فنية تنتهي بمجرد انتهاء العملية الانتخابية مبيناً انه بموجب قانون الانتخابات يجب أن يستخدم المال المخصص لأغراض الحملة الانتخابية فى تطوير الوسائل والقدرات الفنية التى تمكن الحزب السياسي أو المرشح من إعداد ونشر برنامجه الانتخابي وتغطية المصاريف المتعلقة بجميع توقيعات المؤيدين لقبول طلب المرشح وفقاً لأحكام هذا القانون وتصميم وطباعة ونشر الإعلانات والملصقات والكتيبات وغيرها من وسائل الحملة الانتخابية وتوزيعها بكافة الطرق بما فى ذلك وسائل الإعلام الالكترونية والمقروءة والمرئية والمسموعة والمكافآت والرواتب المدفوعة

للأشخاص المعتمدين بواسطة الحزب السياسي أو المرشح بشخصه وغيرها من النفقات، كما أنه بموجب القانون لايجوز لأي مرشح أو حزب سياسي استعمال أي من إمكانات الدولة أو موارد القطاع العام المادية أوالبشرية مجاناً فيما عدا أجهزة الإعلام، على أنه في حالة طلب دفع تكلفة أية خدمة أن تتناسب تلك التكلفة مع حجم الخدمات المقدمة .

إذا استلمت الدولة مال الشعب، وكانت الدولة هي دولة الحزب، فلا عجب أن ينصرف المال إلى جيب واحد، وشخص واحد، ولكن الإشكالية أكبر من هذه هي تغول سلاح المال على الديمقراطية!

هل يا ترى يتغير النظام الاقتصادي بتغير النظام السياسي؟، .

وهل هي المُشكل الحقيقي للعلاقة بين المال والسياسة! وهل التشريعات و الضوابط التي قامت كافية لحل هذه الإشكالية، وعلاجها!

كنا نأمل كما يأمل د.عبد الله علي إبراهيم إذ قرر لصحيفة الرائد سعادته :« لأن موضوع المال والسياسة بصدد أن يكون موضوعاً للنقاش العام، فقد احتكرت الصفوة السياسية سر المال، وجرت مقايضات مالية كثيرة تحت جسر السياسة تلوكها الألسن في دوائر تلك الصفوة بصورة أقرب للحسد منها للاستنكار، ولم يسلم حتى المعارضين الأشاوس من «خفة اليد الثورية» في مال الأكرمين الأجانب . نأمل مثله وإن كنا نخالفه في الاتهامات الواسعات ولكن كما نود أن يسود حوار يرقى لحل هذه الإشكالية، في ذات التقرير الذي طالعنا فيه تصريح د. إبراهيم اعتبر د.بابكر التوم أن المال يؤثر في السياسة»أصحاب المال لهم حظوة مع السياسيين لأن للمال تأثيرا على السياسة، فطبيعة الإنسان تميل للكسب السياسي عبر توظيف المال، لأن أصحاب المال يدفعوا بمالهم للسياسيين من أجل أن يجعلوهم يحققوا كسبا سياسيا كضمان لحماية أموالهم وهذا شيء مهم له ضوابط في الدول الكبيرة[1]»..

حاولت الدول الحد من الإنفاق، ووضعت لذلك إطاراً قانونيا، وحاولت ما استطاعت أن تعرض له، فقد نص قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨م فى المادة

(١)صحيفة الرائد بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠١٠م، خالد يوسف

(٦٧) الفقـرة (٣) عـلى :«تقـوم المفوضـية بتحديـد سـقف الصرف عـلى مناشـط الحملـة الانتخابية للأحزاب السياسية والمرشحين استنادا إلى الاعتبارات الآتية :

(ا) اتسـاع المنطقـة الجغرافيـة التـى تـتم فيهـا الانتخابـات أو أى عوائـق تتعلـق بالحركـة والتنقل في تلك المنطقة.

(ب) سـهولة الوصـول إلى التجمعـات السـكانية في المنطقـة وتـوفر سـبل المواصـلات والاتصالات

(ج) عدد السكان وتوزيعهم على أرجاء المنطقة

(د) أية اعتبارات معقولة أخرى من شانها التأثير على تكاليف الدعاية الانتخابية.

وقد ظل هذا النص مطلباً رئيساً لدى كل الأحزاب والمرشحين المستقلين وبـح صـوت الجميع فى المنـاداة والمطالبـة بـان تقوم المفوضـية القومية بواجبهـا القـانونى وتعلـن حجـم السقف المسموح به لـلصرف عـلى الحمـلات الانتخابيـة للأحـزاب السياسـية والمرشـحين ولكن المفوضية ظلت تراوغ وتتجاهل وتتهرب من الوفاء بهذا المطلـب إلى أن قـام مرشـح المؤتمر الـوطنى بـإغراق شـوارع العاصـمة والولايـات صـبيحة اليـوم الأول لبـدء الحملـة الانتخابية بصوره فى لافتات مضيئة وسيارات متحركة جلبت خصيصا للقيام بهذه المهمـة وكانت محتكرة حصريا لمرشح المؤتمر الوطنى وحده وقد تفاوتت التقـديرات الماليـة لكلفـة هذا العمل وقدرت بمئات الملايين من الدولارات الأمريكية.

قامت المفوضية تحت الضغوط المتوالية مـن قبـل القـوى السياسـية السـودانية بإصـدار منشور فى أبريل بتحديد سقوفات الصرف المسموح بها ورغم انه جاء متأخرا جـدا إلا أنـه لم يحدد بشكل واضح الجهة الرقابية المفترض أن تقوم بالمراجعة والتقييم والمحاسبة .

وصل غالب الذين شاركوا في الانتخابات إلى أن المفوضية فشلت فشلا ذريعا فى بسـط رقابتها على مصادر الأموال الخاصة بالحملات الانتخابية للمرشحين وبالتأكـد مـن مـدى التـزامهم بالحصـول عـلى الأمـوال مـن مصـادرها التـى حـددها القـانون ومـدى التـزامهم بالصرف فى حدود السقوفات التـى حـددتها مؤخرا حتـى تخـرج العمليـة الانتخابيـة وقـد توافرت فيها شروط النزاهة والشفافية وتكافؤ الفرص والمسـاواة بـين المرشـحين، وغيـاب

هذا الجانب بالذات جعل كل المنظمات الدولية المعنية بأمر الانتخابات ترفض القبول بنتائج انتخابات السودان والسبب يعود إلى المفوضية وطريقة أداءها المنحازة لجانب الحزب الحاكم بصورة واضحة وفاضحة ومكشوفة.

وحتى لا تكون المنازعات الانتخابية خاضعة للهوى الحزبى أو التعصب السياسى فلابد من البحث عن دور رقابى لمثل هذه القضايا يوكل إلى لجان قومية وهيئات محايدة فى المستقبل مستفيدين من تجربة المفوضية الحالية وما لازمها من أخطاء وسلبيات.

وأعلنا من قبل ونادينا وسننادي وندعو المفوضية القومية للانتخابات إلى أجراء تحقيق للكشف عن مصادر تمويل الحملات الدعائية لمرشحى المؤتمر الوطنى التى صرف عيها أرقاما فلكية بصورة بذخية مبالغا فيها حيث انفقت أموال ضخمة على الدعاية الانتخابية، لا يعرف أحداً مصدرها وطرق الحصول عليها، وهل تم تمويلها بطرق مشروعة ام من المال العام، ولذلك لا بد من دور لمفوضية الانتخابات في تحديد الخروقات واعتماد مبدأ من أين لك هذا؟!. للأسف الشديد حصلت خروقات كبيرة لقانون الانتخابات بالذات فيما يتعلق بتمويل الدعاية الانتخابية، وكنا نظن ولا زلنا نؤكد على أهمية أن تكون مفوضية الانتخابات مستقلة لتحاسب المقصرين ومنتهكى قانون الانتخابات.

فالمفوضية حددت السقف، للصرف على الحملات الانتخابية بـ ١٧ مليون جنيه للرئاسة وسبعة ملايين جنيه لرئاسة حكومة جنوب السودان، قائلة إن القرار جاء استناداً على المادتين ٦٧ و٦٨ من قانون الانتخابات.و سقف الصرف على المرشحين لمنصب الوالي يجب أن لا يتجاوز ثمانمائة ألف جنيه، ومرشح الدائرة الجغرافية سبعمائة ألف جنيه وخمسين ألفاً لمرشحات القائمة الحزبية والمرأة.وسقف الصرف لمرشحي الدائرة الولائية خمسة وثلاثون ألف جنيه[١]، وهناك من فاق هذا الصرف بكثير، فمن يحاسبه، وماذا يلزم إذا حوسب، يجب أن تضبط هذه النقاط و توضع قيد التنفيذ، فلا يمكن أن تكون مخالفة في العملية الانتخابية متساوية من حيث الإهمال مع مخالفة مرورية! [٢] .

(١)موقع قناة الشروق الفضائية فى الانترنت-٤ ابريل ٢٠١٠م

(٢)موقع قناة الشروق الفضائية فى الانترنت-٤ ابريل ٢٠١٠م.

سلاح المال السياسي والانتخابات.. استثمار الفاقة !

«السياسة إذا دخلت في المال أفسدته، وإذا دخل فيها المال أفسدها» !

«لو كان الفقر رجلاً لقتلته»

عمر بن الخطاب.

تنعكس الأوضاع الاقتصادية الرديئة للدول النامية على الواقع السياسي فيستشري الفساد في إدارات الدولة، وتكثر الرشاوى التي تصرف بشكل كثيف قبيل وأثناء الانتخابات لتكرس الديكتاتوريات ولتمعن أكثر فأكثر بالتسلط والفساد وتبعد الشعب عن ممارسة أبسط حقوقه الديمقراطية التي تأخذ شكلها الأولي والأساسي في اختيار ممثلي الشعب، عن قناعة لا يسيرها المال أو يغيرها الإرهاب أو يحجبها الخوف، سواء كان ذلك في الانتخابات الولائية أو الاتحادية وصولاً إلى الرئاسية.

السودان الذي يعد من أوائل الدول العربية والإفريقية في المنطقة التى عرفت الحياة الديمقراطية ومارست التعددية الحزبية وخاضت انتخابات حرة ونزيهة بحسب شهادة العديد من المفكرين والباحثين السياسيين. تلك الدولة التي ولجت مبكراً إلى عضوية نادى الدول الديمقراطية في أفريقيا والعالم العربي!، لم تكن صيرورة تاريخها متصالحة مع إرادة شعبها، فقامت العديد من المعوقات والشوائب التي أفسدت النماذج التي كان تصّاعد نحو الرقي بقيم الديمقراطية ومبادئها وتسير نحو المجتمع المدني، تلك الشوائب تمثلت بالانقلابات العسكرية المتعاقبة التي حالت دون الوصول إلى الديمقراطية الكاملة والمستدامة، وخاصة في السنوات العشرين الأخيرة حيث شهدنا تراجعاً ملحوظاً في الممارسات والثقافة الديمقراطية لقادة الدولة وللمواطنين على حد سواء ولعّل هذا الأمر

يعود إلى فترة الإنقاذ الشمولية الطويلة التي حكمت البلاد دكتاتوريا قبل الوصول إلى إبرام اتفاقيات السلام كما أن تدهور الوضع الاقتصادي والمعيشي لعب دورا فى ذلك الاضمحلال وجعل من الديمقراطية وكأنها نوع من الترف، إذ أنها قضت على الأخضر واليابس ولم يبق ما يُساس أو تمارس الديمقراطية عليه!.

هذا التاريخ الناصع ضاع عن التسجيل والتوثيق، وكانت الدراسات التي تخاطبها في التوثيق حينها تعمل النقد البناء لتساهم في الارتقاء بها، وكان ذلك دأب العلماء الصالحين، ولكن البعض جهل فجعل من نفسه فاعلاً أول في العالم فتبرع دائماً بالانقلاب على الشرعية!. وفوت على كل الديمقراطيات أن تؤتى حصادها، ففات بذلك على الكثيرين أنه وفى كل الانتخابات التى جرت إبان العهود الديمقراطية فى السودان منذ رحيل الاستعمار وبداية الحكم الوطنى إلى آخر انتخابات ديمقراطية فى عام ١٩٨٦م درجت العادة على عدم تأثير المال فى العملية الانتخابية، بل كان دوره هامشياً.

و على العكس من ذلك ما يحدث اليوم ما يجرى اليوم حيث لعب المال السياسى فى الانتخابات الأخير ٢٠١٠م دوراً أساسياً في تشكيل الإسناد الظني بأن المعركة قد تحسم (دون تزوير) لطرف على حساب الآخر ويتزايد دوره بشكل أكبر وأخطر فى الولايات الطرفية والمناطق المهمشة حيث تسوء الحالة المعيشية وتكثر حالة عدم الوعي وتنتشر الأمية وتكون للجنيه الواحد قيمة عند المواطنين فى تلك الأصقاع النائية.

ظهر المال السياسي في فترة الانتخابات الأخيرة بأشكال متعددة ومتنوعة تراوحت ما بين الشكل البسيط والصريح، وكان أبشع مناظره، هو شراء الأصوات بمقابل نقدى يتم الاتفاق عليه بواسطة سماسرة اشتهروا بين الناس، و من الأشكال التي سادت أيضاً وهو يتداخل مع مخصصات الدولة هو قيام مسؤولون ومرشحون بمباشرة افتتاح المشاريع الخدمية واستغلالها في خطابهم الانتخابي،فتكاثرت خدمات عينية تقدم خلال فترة الانتخابات مثل وضع حجر الأساس للمساجد والمستشفيات والمدارس وإدخال صهاريج المياه وأعمدة الكهرباء وفتح الطرق والكبارى، ويصل أحيانا لدرجة توزيع المعونات الغذائية، و الطريف منها أن بعض القرى شهدت توزيع بطاقات شحن للهواتف النقالة. وان كان بعض هذه الخدمات هو بالأصل حق للمواطن على الدولة

ومن صميم واجباتها وهو ليس منة من أحد ولكن الطريقة التى كانت تقدم بها هذه الخدمات كانت واضحة أن الولاء هو المقياس، وإذا شعر المسؤول بأي تخاذل فإنه يحجب عطاياه السلطانية، أما أحدث أشكال المال السياسي، فهي استهداف النسيج الاجتماع والتدخل في التحالفات القبلية ومحاولة ابتزاز الرموز ليأثروا على منسوبيهم!، والضغط على رعاة المجتمع الأهلي!

شكلت الانتخابات الرئاسية و النيابية الأخيرة في السودان ٢٠١٠م، دليلا صارخا لاستعمال المال السياسي والنفوذ الحكومى لدى بعض الأطراف السياسية لكسب أصوات الناخبين وقد تم توثيق العديد من هذه الخروقات والتى تشكل خروجا على القانون وقدمت شكاوى بهذا الصدد للمفوضية ورفعت طعون أمام القضاء ولكن لأسباب سياسية معروفة لم يتم البت فيها بالطرق الصحيحة والعادلة.

«ما أبأس أن يكون الغذاء والدواء مقابل الصوت!»

حدثني أحد وكلائي أن سعر الصوت فى بعض المناطق بالذات التى ترشح فيها قيادات المؤتمر الوطنى ورموز الإنقاذ ٥ ألف جنيه سودانى وقد قيل الكثير حول المال الذى دفع فى عمليات شراء الأصوات بواسطة مرشحى حزب المؤتمر الوطنى وفى بعض المناطق أحضر لنا المواطنون المبالغ التى وزعت عليهم وعندما اكتشفوا هذا الأمر أصبح المبلغ المخصص ثمناً للصوت يسلم بعد أداء القسم كما أكد لنا بعض الشهود وروى لنا بعض الذين استلموا هذه الأموال وأتوا يطلبون فتوى للتحلل من القسم الذى أدوه وهكذا عاث المال السياسى فسادا فى الانتخابات الأخيرة. إن ما يؤسف له أن الممارسة الانتخابية الأخيرة وما اعتورها من شوائب وممارسات فاسدة وعادات دخيلة على الديمقراطية جعلت كل العالم يشهد بعدم نزاهتها وحريتها ويشكك فى جدواها وأسوأ مظهر من مظاهر غرابتها أنها بينت أن العلاقة بين الناخب والمرشح ليست علاقة تمثيل وإنما علاقة تعاقد يلتزم خلالها المرشح بتقديم حزمة من الخدمات والمكاسب المادية مثل تعيين خريجين أو توفير فرص عمل لعاطلين إلى جانب مد المرافق العامة...الخ ويتم تقديم هذه الخدمات ليس عن طريق التفاوض مع الجهات التنفيذية فى الدولة أو عبر

هياكل الحكم المختلفة وإنما عبر شبكة من الروابط والعلاقات الشخصية للمرشح[١]. إن المأساة في تحويل العلاقة هي أنها تعكس مأساة في فهم مبادئ الديمقراطية، ورجحانها كخيار، فالوظائف والخدمات و هذه العطايا التي تمنح، لن تصبح «حقيقية» و «قيمة» ومتاحة لكل الناس، إلا إذا استقامت العملية الديمقراطية فاستقامت الرقابة على المؤسسات وازداد صواب الرأي، ويدفع عجلة التنمية التي تصنع وظائفاً حقيقية وتبسط فرصاً وظيفية لا تشكل عبئاً تنموياً، فالإفراط الذي يحدث الآن هو خلق وظائف لا إنتاج لها، فقط لتلبية بعض الوعود الانتخابية، مما يثقل كاهل الدولة، يبلينا كل عام بأرقام فلكية عجز في الميزانية، و أرقام مهولة لمن تقلدوا المناصب بالمحسوبية فتردت الخدمات العامة، وما فضيحة أمطار الخرطوم ٢٠٠٩، وبعض المحاسبات التي أنتجت أن العديد من العاملين بقاطع محدد من فئات هندسية جاؤوا عبر المحسوبية ولم تكن الكفاءة هي بساطهم![٢].

---

(١)عمرو عبدالرحمن-الانتخابات فى مصر-مطبوعات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان-٢٠٠٧-ص-٢٩

(٢)عمرو عبدالرحمن-الانتخابات فى مصر-مطبوعات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان-٢٠٠٧-ص-٢٩

الصوت الاتحادي يتحدى المال السياسي

■ ■ ■

وبعد هذه الصورة السوداوية، لا بد من أن نمنح الضوء، ونسجل لقواعدنا الحقيقة الماثلة و الجهد الخالص، نقول حقاً هناك دساها وهم كثر، ولكن الصادقين من أبنائنا وأحبابنا كانوا زكاهما، فلم يجرفهم حب المال لتغيير المواقف، وكانوا كمال الطود شموخاً، لا يبيعون المبادئ بالمال، يعلنون أن القلوب غلّقت على الصفاء وما كان للمال أن يكدرهم!.

فمن خلال متابعتى لمجريات العملية الانتخابية الأخيرة خرجت بقناعة راسخة بأن الوعي الاتحادى الديمقراطى أكد على أنه أكبر من كل الهجومات والإغراءات والتهديدات التي تعرض لها، وان لا أحد يستطيع شراء المواطن الاتحادى الديمقراطى ولو وزنه بالذهب .

لقد ابتعد حزبنا عن الدخول في اللعبة الخبيثة لتوظيف المال السياسى فى الانتخابات وسعى جاهداً لإعطاء ثقافة انتخابية جديدة للمواطن السودانى،فكان خطابنا الجماهيرى يركز على توعية الناخبين بأن الدولة من واجبها تأمين كل مستلزمات العيش الكريم لشعبها ومن يقوم من المسؤولين الحكوميين بتأمين الخدمات والمنشأت في فترة الانتخابات لن يكون تكاليف تلك المشروعات من جيبه الخاص بل من حساب المواطن.

أما حول الحد الإنفاقي الذي وضعه الحزب الاتحادى الديمقراطى للحملة الانتخابية فليس هناك ميزانية مخصصة للحملات الانتخابية لأن الحزب قد دخل الانتخابات وخزينته فارغة وأمواله مصادرة ورجال أعماله تطاردهم الدولة وتضيق عليهم بالضرائب التعسفية والتقديرات الجزافية، فحتى المستلزمات التقنية الضرورية تأمنت في حدها الأدنى، من دفاتر الكترونية و ورقية للمراقبين وجزء من بطاقات الهواتف الجوالة،

والبنزين، الوجبات الخفيفة لمناديب الحزب فى المراكز الانتخابية، كل هذه وغيرها تم تأمينها من خلال تبرعات بعض أعضاء الحزب والباقي كان عملاً تطوعياً بحتاً من كوادر الحزب من الشباب والطلاب والمرأة والتجار الذين وضعوا إمكاناتهم في خدمة المعركة الانتخابية، لربما لو توفرت إمكانات مادية أكبر لكان العمل أكثر راحة للشباب ليس إلا، إذ ليس من مبادئ الحزب الاتحادي ولا من أخلاقياته أن يستعمل المال لشراء الأصوات، فالإنسان قيمة بحد ذاته وليس سلعة تشرى وتباع.

إن استخدام سلاح المال السياسى يشكل أثناء الانتخابات عنصرا ضاغطا على إرادة الناخبين ليس لأنه مخالفة مالية فحسب بل لأنه يؤثر سلبا على الإرادة الحرة للناخبين مما يفرغ العملية الانتخابية من مضمونها كوسيلة ديمقراطية لتداول السلطة بين المتنافسين.

فحتى لا يكون المال هو سيد الموقف فينبغى علينا أن نكثف من توعية الناخبين ونرفع من معرفتهم بالثقافة الانتخابية ونشرح للناخب أهمية صوته ليس من ناحية السعر وإنما من ناحية التأثير على مجريات الحياة السياسية بالبلاد حتى يكون حريصا على وضع صوته فى المكان الذى يقتنع به وللمرشح الذى يعجبه برنامجه دون إملاء أو ممارسة أى نوع من أنواع الترغيب أو الترهيب وبهذا يمكننا أن نضمن حرية العملية الانتخابية فيما يتعلق بالتصويت.

من الطرائف ديون الحملات الانتخابية تطارد المرشحين

بعد أن انتهت فورة الدعاية الانتخابية ورفع المرشحون ملصقاتهم من كل الولايات السودانية، انتشرت الكثير من الحكايات في الشارع السودانى عن مشكلات ديون واجهت مرشحين ما زالوا يبحثون عن وسائل لسدادها وإعادة المبالغ التي اقترضوها من أجل حملتهم الانتخابية إلى الأقارب والأصدقاء. بعضهم رهن بيته وآخرون باعوا كل ما يملكونه للخلاص من دائنيهم، وهذا بالطبع لا ينطبق على مرشحى الحزب الحاكم الذين قيل أنهم صرفوا ملايين الدولارات في الحملات الانتخابية لمرشحيهم، وتبوأوا مكانا في الحكومة القادمة بعد أن حجزوا مقاعدهم بالأموال العامة والخاصة دون أن يشغلوا بالهم التفكير بالدائنين.

شهد الواقع الانتخابى السودانى الكثير من المتغيرات خلال الانتخابات الأخيرة ٢٠١٠ ولعل أهم ما ميز تلك الانتخابات عن سابقاتها أنه فى المراحل السابقة كانت الحملات الانتخابية قليلة التكلفة وتقليدية لا يحتاج المرشح ولا الحزب لإنفاق أموال ضخمة عليها وكان المرشحون يكتفون باللقاءات المباشرة مع الناخبين وإلقاء الخطب فى الأماكن العامة والميادين أو السفر إلى المدن الكبرى عن طريق السكك الحديدية للقاء الجماهير فى الأقاليم وكانت وسائل التنقل والإعاشة والإقامة منخفضة التكاليف آنذاك.

ولكن مع التطور الهائل الذى حدث فى ثورة المعلومات والتقنية الجديدة والفضائيات والانترنت ومكاتب الدعاية والإعلان المتخصصة ظهرت أساليب جديدة وحديثة فى إدارة الحملات الانتخابية تحتاج إلى إنفاق أموال طائلة لا سيما على الإعلانات واللوحات المضيئة التى جعلت المرشحين كالسلع التى يتم الترويج لها ويتبع فيها أسلوب الترويج التجارى.

الطريف أن إعلام الوطني لم يترك غرمائه بدون شائعات في باب التمويل فروج خبراً يغني عن التعليق، يقول الخبر:

ضبط شحنة خمور مستوردة لتمويل الحملة الانتخابية لأحد أحزاب المعارضة

ضبطت السلطات المختصة كميات ضخمة من الخمور المستوردة في طريقها إلى الخرطوم عبر ولاية كسلا وقالت مصادر للرائد (إن موكبا يحمل أعلام ورايات أحد أحزاب السياسية أوقف في أحد نقاط العبور لتكتشف السلطات أن الموكب كان من ضمنه شحنة للخمور المستوردة وبحسب مصادر) الرائد (فإن تحريات أولية أشارت إلى الشحنة المنقولة إلى الخرطوم خاصة بأحد القيادات الحزبية وأوضح الموقوفون أن شحنات سابقة نقلت بذات الطريقة حيث يتم استخدامها في تمويل النشاط الحزبي لبعض المرشحين هذا ولا تزال التحقيقات الجارية لكشف أبعاد الحادث فيما نشطت الاتصالات في الخرطوم لطي آثار الحادث[1].



(١)١٩ يناير ٢٠١٠م صحيفة الرائد.



الفصل الحادي عشر

الصوفية
على خط العملية الانتخابية



أثر الصوفية على الحياة الاجتماعية السودانية

■ ■ ■

- معاشرة أهل الدنس تورث ظلمة البصر والبصيرة.
- من لم يتعظ بكلامنا فلا يمشى فى ركابنا.
- «من كلام سيدى الشيخ برهان الدين إبراهيم الدسوقى».
- مدد يا ميرغنى ونظرة يا أبوهاشم .
- صيحة محب ينده السادة المراغنة.

مدد هذه المفردة ذات الثلاث حروف هى مفتاح الدخول إلى عوالم الصوفية الزاخر بالطلاسم والمليء بالغرائب والعجائب والأسرار ويزداد ألقها عندما ترددها حناجر الدراويش وأصوات المريدين فى ليلة المولد النبوى أو قفلة الحولية لشيخ عارف بالله ودال عليه حيث يسعى الكل فى تلك الليلة المباركة للفوز بالنفحات والبركات من صاحب الذكرى رضى الله عنه.ومعروف أن أهل السودان من أكثر الشعوب محبة وتوقيراً لآل البيت النبوى الشريف وللأولياء والصالحين بحيث لايمكن تجاهل دور الصوفية عند دراسة تاريخ السودان إذ أن للطرق الصوفية تأثيراً واضحاً على المناخ السياسى فى السودان أكثر منه فى أى مجتمع أو دولة أخرى والفضل فى ذلك يرجع للنفوذ الاجتماعى لرجال الدين فى السودان.وقد أورد الباحث البريطانى هللسون فى كتابه«الدين فى السودان»أن كل مسلم فى السودان يرتبط تقريباً بواحدة من الطرق الصوفية وينظر إلى شيخ طريقته كمرشد ودليل فى قضاياه الدينية والدنيوية مما أكسب هذه الطرق الصوفية نفوذاً كبيراً فى السودان إلى يومنا هذا[1]:

(١) انظر كتاب: S.Hillelson,»Religion in the Sudan»,(Faber&Faber,London,1935)page209

وتعد الصوفية إحدى الدعائم الأساسية فى التركيبة الشخصية للمواطن السودانى العادى فكل فرد له شيخ طريقة يحترمه ويقدره ويتبعه ويقتدى به ولذلك فإن الطرق الصوفية لها سلطانها القوى وتأثيرها ونفوذها على الشارع السودانى جماهيريا وسياسيا ويفوق عددها الـ ٤٠ طريقة صوفية

أشهرها: «الختمية، القادرية، التجانية، السمانية، المكاشفية، الإدريسية الأحمدية، ...الخ»[١] .

وقد بدأ نفوذ الطرق الصوفية فى السودان مبكراً وتعاظم دورها بمرور الزمن لدرجة أن حكام السودان فى كل العصور والعهود كانوا بحاجة إلى دعم زعماء الطرق الصوفية من أجل ترسيخ أركان حكمهم وظهر ذلك جلياً فى حقبة المهدية عندما تراجع الامام محمد أحمد المهدى من موقفه المعادى للطرق الصوفية الذى أعلنه فى بيانه الصادر عام ١٣٠١هـ الذى دعا فيه إلى محاربة الطرق الصوفية وإنهائها اعتقاداً منه أنها هى المسئولة عن الاختلاف فى الآراء بين المسلمين[٢].وقد تباينت ردود أفعال مشايخ الطرق الصوفية تجاه دعوة المهدى حيث اعترض عليها معظمهم مما اضطر المهدى للتراجع عن معاداتهم وعمل على استمالتهم إدراكاً منه بأن تركيبة المجتمع فى ذلك الوقت تعطى نفوذاً عالياً وتأثيراً كبيراً لمشايخ الطرق الصوفية وزعماء العشائر فأصبح يركز اهتمامه عليهم ويحثهم على الالتحاق بحركته وأصبح مؤمناً بأن مستقبل دعوته يعتمد على انضمام مشايخ الطرق الصوفية إليه وإذا أتبعه هؤلاء المشايخ فان ذلك سيكون حافزاً له فى دعوته وسيكون دليلا على صحتها وسبباً فى نجاحها[٣].

بعد الإطاحة بالدولة المهدية قام اللورد كرومر مندوب بريطانيا السامى فى مصر بإبرام اتفاقية مع بطرس غالى لإدارة السودان عام ١٨٩٩م عرفت باتفاقية(الحكم الثنائى

(١) انظر: الطرق الصوفية فى السودان وتأثيرها:موقع إسلام أون لاين على الإنترنت.

(٢)انظر:محمد إبراهيم أبوسليم،منشورات المهدية،دارالجيل،بيروت،١٩٧٩،ص ٦١-٦٥

(٣)راجع: محمد سعيد القدال،المهدية والحبشة،مطبعة دار التأليف والترجمة،الخرطوم،١٩٧٠ ص ٢٣.

البريطانى المصرى للسودان)نبهت الإدارة الجديدة إلى قوة الدين فى المجتمع السودانى وإلى نفوذ الطرق الصوفية فى أوساط المسلمين ولذلك أوصت بضرورة التعامل باحترام مع شيوخ الطرق الصوفية فى السودان وبالفعل اعتمدت الحكومة الجديدة على شيوخ الطرق الصوفية للسيطرة على قطاع واسع من الناس وعينت بعضهم فى مناصب رفيعة فى الدوائر الحكومية[١]

وخلال الحركة الوطنية السودانية والنضال من أجل استقلال السودان كان دور الصوفية واضحاً وشكلت حضوراً قوياً من خلال مؤتمر الخريجين الذى كان معظم رواده من أبناء زعماء الطرق الصوفية وعندما تشكلت الأحزاب السياسية السودانية كانت الأحزاب الاتحادية ممثلة فى حزبها الوطنى الاتحادى الذى تغير اسمه للاتحادى الديمقراطى كان هو المعبر الحقيقى عن الطرق الصوفية السودانية حيث ظل يضم جميع أتباع الطريقة الختمية وإخوانهم من أتباع الطرق الصوفية الأخرى الذين يتفقون معهم فى مبادئهم وأهدافهم.

الصوفية على خط العملية الانتخابية الأخيرة

أما إذا أردنا أن نسلط الأضواء على موقف الصوفية من الانتخابات الأخيرة(أبريل ٢٠١٠م) فيجدر بنا قبل الخوض فى بحوره المتلاطمة أن نقف عند ما أورده الدكتور عبدالرحيم عمر فى كتابه (مشاهد وشواهد على الانتخابات الأخيرة فى السودان ابريل ٢٠١٠م) لناشره دار كاهل للطباعة والنشر ٢٠١٠ فى صفحة ٢٢١ ومابعدها تحت عنوان (التصوف الجديد فى عهد الإنقاذ)حيث قال: إن السادة الصوفية قد تميزوا بهجرهم للحياة فى المدن وذهبوا للصحارى وارتبطوا بالعلم والتدريس والتأليف وجعلوا حاجزا كثيفا بينهم وبين السلطان المغرور والجاهل والفاسد الذى قد جانب الحق وطغى و بغى فى الأرض وكانوا يصدعون بالحق فى وجه الحكام ولا يخافون فى الله لومة لائم ويترفعون عن عطايا ومنح وهبات الحكام. ومضى الدكتور عبدالرحيم فى تناوله لهذا الموضوع

(١)انظر:محمد إبراهيم أبوسليم،الطائفية فى السودان،دار الوثائق المركزية السودانية.

متسائلاً:أين متصوفة اليوم من سفيان الثورى الذى يقتدى بعمر بن الخطاب ولا يرفع حاجته لهؤلاء الحكام الظالمين وأضاف:أنهم متصوفة اليوم يمتطون فاره السيارات المهداة من الدولة والمدفوع مالها من ظلم الجبايات والضرائب التى لا ترحم... متصوفة اليوم يأكلون ما لذ وطاب ويركبون فاره السيارات لدرجة انك لا تميز بينهم وبين تجار العملة إلا ببعض الطقوس والقداسة المصنوعة وأعاب الكاتب علي المتصوفة الوقوع فى أحضان الحكام والسعى نحو عطاياهم وهداياهم مشيرا إلى أن ذلك يتنافى مع منهج الزهد والتقشف الذى تقوم عليه فلسفة التصوف.

وذهب الدكتور عبدالرحيم فى كتابه المذكور أعلاه فى صفحة ٢٢٤ فى نقده لموقف متصوفة اليوم إلى القول:متصوفة اليوم-إلا من رحم ربى- يفتخرون بزيارة الحكام لهم وينتظرون عطاياهم وهداياهم وينشطون فى حملاتهم الانتخابية حتى صار البعض منهم بوقا للحزب الحاكم ينشط فى الدعوة له ولبرنامجه وأحيانا وسيطا مخذلا لمنافسى الحزب الحاكم. واستشهد الكاتب الذى كان مرشحاً فى الانتخابات الأخيرة بحادثة مؤسفة وقعت له مع أحد مشايخ الطرق الصوفية قال عنها فى كتابه المشار إليه: التقيت احدهم ودعوته لبرنامجى فوجدته مؤمنا به ومقتنعا بكل ما حدثته عن فساد القوم ودعوته لمناصرتى فاقسم لى يمينا مغلظا أنه معى ومع برنامجى لكنه لا يستطيع أن يعلن ذلك فقلت له إذا لم يقد الإصلاح أنتم فمن يتصدر لقيادة الإصلاح فى هذا البلد المنكوب فكان رده بائسا فقيرا قال لى: يا عبدالرحيم الما بخاف الله خافو..كنت أظن أن قلبه لا يقبل خوفين خوف من العباد وخوف من رب العباد...وانتهى الكاتب فى صفحة ٢٢٩ إلى:تصنيف مشايخ الطرق الصوفية فى السودان الى مجموعات مجموعة (ادفع) بالتى هى أحسن ومجموعة(المابخاف الله خافو) ومجموعة (نحن مع القصر ولو بداخله غردون باشا) فهؤلاء يوردون العباد والبلاد مورد الهلاك ويشيعون روح الجبن من الحكام فتختفى قولة الحق والمجاهرة بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وكأنهم لم يسمعوا الحديث الشريف(خير شهادة قولة حق عند إمام جائر)هذا ما قاله الدكتور عبدالرحيم وهو كما قال معرفا بنفسه من شباب الحركة الإسلامية وكان نائبا لامين العلاقات الخارجية بحزب المؤتمر الوطنى حتى

٢٠٠١م وهو يعبر عن وجهة نظره ويعكس رؤيته لهذه الظاهرة واستشهادنا بها لا يعنى بالضرورة اتفاقنا معها فنحن ننظر إليها من زاوية مختلفة ونتناولها بطريقة مختلفة أيضا ولكن استشهادنا بقوله قصدنا أن نبين به للقارئ الكريم التناقض الأساسى والجوهرى ما بين الصوفية وجماعة حزب المؤتمر الوطنى.

الصوفية والمؤتمر الوطني

بعد طول إهمال متعمد من قبل السلطة الحاكمة فى السودان للصوفية بدأ المؤتمر الوطنى خلال أيام الانتخابات الأخيرة فى تغيير طريقته فى التعبئة والحشد فأصدر توجيهات عاجلة لكل الولاة والمعتمدين والوزراء بسرعة الالتفات للطرق الصوفية وإظهار الاهتمام بمشايخها وتكثيف الزيارات لمراكزها وتقديم الخدمات والتسهيلات المطلوبة لهم فبدأت جحافل المسؤولين ومواكب الوزراء تتقاطر صوب قباب وأضرحة ومسايد ومساجد وخلاوى الصوفية المنتشرة ببقاع السودان المختلفة ليس طلباً للبركات ولا التماسا للنفحات التى لا يؤمنون بها أصلاً وإنما سعياً وراء استخدام الصوفية كرصيد اجتماعى مهم لصالح حزب المؤتمر الوطنى.

لقد دخل السادة الصوفية على خط العملية الانتخابية الأخيرة فى السودان وانحاز جزء منهم للسلطة الحاكمة لاعتبارات مختلفة ومنطلقات متعددة فأقاموا المهرجانات الخطابية وبايعوا مرشحى حزب المؤتمر الوطنى، ولكن بقى السواد الأعظم من الصوفية بعيداً عن الارتماء فى أحضان المؤتمر الوطنى لقناعتهم الراسخة ولإيمانهم الذى لا يتزعزع بان جماعة المؤتمر الوطنى ومهما تعددت زياراتهم للأضرحة والشيوخ فإن ذلك لا يغير الحقيقة الدامغة وهى عدم قناعتهم بالصوفية وعدم اتفاقهم مع منهجها كما أن ثقافتهم وتربيتهم الروحية جعلتهم يدركون بان حسابات المصالح والصفقات لا يمكن لها أن تجد سوقا رابحة فى هذا الوسط الصوفى المطهر وبالتالى فان بضاعة المؤتمر الوطنى لن تجد مشتريا فى هذا المحيط المبرأ من العيوب ولن تجد رواجا وسط الأتباع والمريدين الذين أحسن المشائخ تربيتهم على الاستقامة والعفة والطهر و كسر النفوس وتهذيبها.لقد تيسر لى لقاء بعض شيوخ الصوفية فى السودان من كبار زعمائها فلم أر واحداً منهم فاتت عليه

مسرحيات المؤتمر الوطنى وحيله وألاعيبه ،وقد قال أحد شيوخ القوم العارفين لسائله الذى كان يرافقنى فى إحدى الجولات الانتخابية أثناء الحملة الانتخابية عندما سأله قائلا:«ياشيخنا انتو أسياد العارفين بالظاهر والباطن بس ورونا حكاية مهرجانات البشير دى شنو فى أضرحتكم ومسايدكم؟»من متين الجماعة ديل آمنوا بالصوفية؟فجاء رد الشيخ العارف بالله على السؤال عن هذه الظاهرة مختصراً ومفيداً ومحدداً حيث قال رضى الله عنه وأرضاه «ياإبنى ليس كل ما يلمع ذهباً.وليس كل من يشيد بالصوفية مؤمنا بها وليس كل من ينادى بالشريعة صادقا وصافى النية نحن نعى ذلك ونعرفه جيدا ويكونوا غلطانين لو قايلننا فقرا وشوية دراويش ساكت»

بالطبع نحن لسنا ضد أن يزور الرئيس أو الوزير أو المعتمد أو أى مسؤول بالدولة الأضرحة والقباب والمشايخ عسى أن يصاب بنفحة مباركة من تلك السوح الطاهرة لكننا بالقطع ضد أن يتم استغلال هذه الزيارات لهذه الأماكن الدينية للظهور بـ(نيولوك) وتوريط الصوفية فى وحل الاستقطاب السياسى الذى ظل يمارسه المؤتمر الوطنى بلا ضوابط وبلا حسيب ولا رقيب لدرجة انه تغلغل فى مجالات الفن والتجارة والصناعة والرياضة وأفسدها جميعا.ومن واجبنا المقدس أن ندق ناقوس الخطر لينتبه الجميع لخطورة تغلغل المؤتمر الوطنى فى سوح الصوفية حتى نقف سدا منيعا دون تحقيق ذلك كما ينبغى علينا أن نصحح المفاهيم الخاطئة التى حاول الإعلام الحكومى الترويج لها وترسيخها فى الذاكرة مثل زعمهم بتحالف الصوفية مع المؤتمر الوطنى بصورة قصد منها إلحاق الضرر بمصلحة ومكانة الصوفية فى نفوس أهل السودان.

وتبقى رسالة الصوفية الخالدة على مر الأزمان هى وقوفهم إلى جانب الحق ونصرته وتأييده ودحض الباطل وتفسيده وحاشاهم أن يرضوا بتاييد الباطل وخذلان الحق فقد ظلوا لقرون طويلة يدافعون بقوة وشدة عن الحق ويصدون الظلم ويحاربون البغى والطغيان فى كل المجالات.فتاريخيا حركة الإخوان المسلمين التى خرج من رحمها حزب المؤتمر الوطنى والجماعات الأصولية والسلفية والوهابية هم الخصم التقليدي للصوفية فى السودان المعروفون بوسطيتهم واعتدالهم وتسامحهم ورفضهم للتعصب والتشدد والتطرف الدينى. كما أن المتابع لمسيرة حركة الإسلام السياسى فى السودان عبر مسمياتها

ومراحل تخلقها المختلفة «حركة التحرير الإسلامى ،الإخوان المسلمون،جبهة الميثاق الإسلامى،الجبهة القومية الإسلامية،المؤتمرين الوطنى والشعبى» أو التيارات السلفية المتحالفة معهم لا شك انه يلاحظ أن مناهج التربية الداخلية التى ينشأ عليها كادر الإسلام السياسى تشتمل على الكثير من أدواء الايدولوجيا التى تتصادم مع مبادئ العمل الديمقراطى الذى يتأسس على احترام المختلف عليه فى الرأى أو الفكر أو العقيدة فهذه الحركات تغرس فى كادرها امتلاكه الكامل للحقيقة المطلقة فيشب إقصائياً ناكراً حق الآخرين[١].

أثارت بعض الأقوال المنسوبة لبعض مشايخ الطرق الصوفية فى السودان والخاصة بتأييدهم ودعمهم للحزب الحاكم ولكل مرشحيه العديد من التساؤلات بشأن العلاقة بين الصوفية والمؤتمر الوطنى ولكن كما فسرها أحد الباحثين المتخصصين فى هذا المجال فإنها لا تعدو كونها جزء من مخطط المؤتمر الوطنى الساعى من الناحية الشكلية إلى إدراج الصوفية تحت لافتة المؤسسات الدينية الرسمية لافتا إلى أن السلطة الحاكمة فى سبيل تحقيق هذه الغاية قامت بالتغلغل فى أوساط البيوتات الصوفية وشق وحدتها واستنسخت من كل طريقة أو سجادة نسخة تابعة لها للدرجة التى جعلت كثيرا من المشايخ الذين يريدون الحفاظ على تماسك ووحدة طريقتهم أن يحنوا رؤوسهم لعاصفة الإنقاذ ولا يعارضونها علنا تهربا من ضغوطها التى ظلت تمارسها على المشايخ لجلب تأييدهم ودعمهم لها.ولكن تظل علامات الاستفهام قائمة حول علاقة الحركة الصوفية فى السودان مع حزب المؤتمر الوطنى ويشرح الشريف عبدالله محمد محمود الأمين العام لهيئة الختمية بإرتريا، الباحث المهتم والمتخصص فى هذا الأمر قائلاً:«أفرزت الطرق الصوفية فى السودان فى عهود سابقة شيوخاً أجلاء ناطحوا السلاطين المستبدين مستندين إلى قاعدة جماهيرية واسعة والتفاف كبير من المؤيدين إلا أن بعض من ينتسب للصوفية فى الوقت الراهن تحول إلى مجرد تابع للحكام وليس ناصحاً» ويضيف :«من يتابع احتفالات بعض

(١) انظر:بابكر فيصل بابكر-جريدة السوداني_الخميس ٤ أغسطس ٢٠١١م- مقال بعنوان:حديث التواضع وحديث السيوف ولحس الكوع.

الطرق الصوفية لا تخطئ عينه مسألة العلاقة بينهم والنظام ومن يفكر بإمعان فى خطبهم وكلماتهم فى تلك الاحتفالات فان عقله سرعان ما يكتشف الحبل السرى الذى يربط تنظيمهم بشقيه الإدارى والروحى بجهاز الدولة الأمنى والدينى والسياسى». ويكشف الشريف عن أن :«بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية بدأ الغرب فى سياق حملته الشاملة ضد الإرهاب والتطرف الدينى دراسة إمكانية تعميم الصوفية بحيث تصبح هى الشكل المستقبلى للإسلام بديلا عن الإسلام السياسى الذى تمثله من وجهة نظرهم التيارات الدينية المتشددة مثل الإخوان المسلمين والسلفية ». ويخلص الشريف فى بحثه عن دور الصوفية فى نشر الإسلام بإفريقيا الى حالة العداء التاريخى للصوفية مع الإخوان المسلمين والسلفية ويلفت إلى ازديادها فى السودان ومصر فى ظل ما يشاع عن قضايا مثل هدم الأضرحة والقباب والتعدى على مقامات الصالحين والتطاول على الأولياء وغيرها من الخلافات الفقهية والمذهبية التى شقت وحدة الصف بين الجماعتين«ونخلص من كل ذلك إلى انه لا يمكن لهذه الحالة من العداء والاختلاف أن يكون معها تحالف بين الصوفية والمؤتمر الوطنى لاسيما فى ظل تصاعد نفوذ التيار السلفى فى السودان فى فترة حكم الإنقاذ التى وفرت له البيئة المناسبة للتحرك والغطاء الحكومى للحماية واعتبرته حليفا استراتيجيا لها منذ استيلائها على السلطة وهو يمارس عمليات حرب منظمة ضد الصوفية محاولا التغلغل فى مناطق نفوذهم بزعم تصحيح العقائد ومحاربة الدجل والشعوذة لأنه لا يرى فى نقاء الصوفية وسموهم وسماحتهم إلا خروجهم على الملة للدرجة التى جعلت الخلافات والتوترات القديمة بين الصوفية وتيارات الإسلام السياسى تتحول إلى هواجس ومخاوف. والملاحظ أن واقعنا المعاصر وتاريخنا الراهن يشهد احتدام الخلاف بين الصوفية وهذه الفئات المتحالفة مع المؤتمر الوطنى والقريبة منه عقديا وفكريا والذين ينظرون إلى الصوفية على أنهم وثنيون يعبدون القبور ويتقربون إلى الله بمدافن الأولياء وأضرحة الصالحين وهو فعل يشابه فى نظرهم أفعال الجاهلية الأولى ويقارب عبادة الأصنام. وينظر الصوفية للإخوان والوهابية والسلفية على أساس أنهم أهل الظاهر الذين يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية،بينما يتعمق الصوفية فى الباطن ويتلمسون حقائق الدين بنوع من الذوق المباشر.

وفى المقابل يرى السلفيون أن هؤلاء الصوفية جهلة يطرحون رداء الشريعة ويطمسون معالم الدين بالإغراق فى الغيبيات. ويرد عليهم الصوفية بأنهم لايفهمون شيئا من أسرار الولاية ولا يفهمون إلا فى أحكام العموم فلا ينفذون إلى الوسيلة المثلى للتقرب من الله عبر بوابة الشيخ أو الولى وما الهدف الصوفى من الاحتفاء بقبور وأضرحة الأولياء والصالحين فى نظرهم إلا وسيلة للاستهداء بسيرة أولياء الله فى المسيرة الروحية العارجة من الأرض إلى السماء.

ينظر السلفية والوهابية والإخوان للصوفية على أنهم منحرفون عن صحيح الدين لأنهم يقيمون الموالد ويرتكبون المنكرات والبدع وفى المقابل يرى الصوفية أن هذه الفئات لا يحبون النبى ﷺ وآل بيته ولا يعترفون بالنور المحمدى فهم فى نظرهم محجوبون بجهلهم وبالمقت الذى يملأ قلبهم وبالتالى يصومون ولا صوم لهم ويصلون ولا صلاة لهم لإهمالهم الإخلاص الذى هو الشرط الأول عند الصوفية لقبول العبادات.

ومن أسباب تعميق الفرقة بين الصوفية والإخوان والوهابية والسلفية رغم انتساب الجميع إلى دين واحد هو أن كلا الفريقين يرى فى نفسه الموقف الصائب من الدين و المؤتمر الوطنى وحلفاؤه يستندون دوما إلى تراث الخلاف بينهم وبين الصوفية ويتذاكرون كتبا مثل«تلبس إبليس»لابن الجوزى أو «تنبيه الغبى بتكفير ابن الفارض وابن عربى» للبقاعى وهى كتب يفصح عنوانها بوضوح عن محتواها غير أن الصوفية يستندون إلى تراث هائل من النصوص المؤيدة للتصوف والمنددة بالوهابية والإخوان والسلفية وبالاتجاهات الدينية المتشددة والمتطرفة. إن المتأمل لعمق الصراع العقدى والفكرى بين الصوفية وبين الجماعات الأخرى التى من بينها المؤتمر الوطنى يدرك منذ اللحظة الأولى أن مشاعر المؤتمر الوطنى الحقيقة تجاه الصوفية هى ازدرائهم لهذا الفكر واحتقارهم الشديد لهذا المعسكر إلا أن هذا الازدراء والاحتقار لم يمنعهم من السعى خلال الانتخابات الأخيرة إلى جلب التأيد والمناصرة من الصوفية وأتباعهم إدراكا منهم بأن مشروعهم لن يكتب له النجاح إلا بمساندة قطاع واسع من الزعامات الدينية وليس اقتناعا منهم برسالة الصوفية ودور الصوفى فى نشر الإسلام وذلك لان المؤتمر الوطنى شأنه شأن

جماعات الإسلام السياسى المتشددة يرى التصوف بدعة والتبرك بالأولياء وزيارتهم حرام وإقامة الأضرحة خروج على الدين ويدعو إلى محاربة ذلك عن طريق دعمه لجماعة الوهابية والسلفية وتمكينهم من منابر الحكومة الإعلامية لنشر أفكارهم وترسيخها فى المجتمع بدون أن يدخل فى صراع مباشر مع الصوفية الذين يريد تخزينهم وادخارهم كرصيد انتخابى يستفيد من جماهيريتهم فى تكريس مشروعيته.

السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل الثاني عشر

المشهد الإعلامي في الانتخابات السودانية

الإعلام .. حياد مستحيل ومصداقية مفقودة

■ ■ ■

تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في التأثير على اتجاهات الأفراد والجماعات و سلوكهم وأفكارهم وتبرز أهمية وتأثير الإعلام خلال فترة الانتخابات، سواء الرئاسية أو النيابية كوسيلة لنشر المعلومات والأخبار الخاصة بالعملية الانتخابية إضافة إلى أهداف أخرى منها توسيع مساحة الحوار والنقاش حول القضايا العامة، تقوية المشاركة في العملية السياسية، و إتاحة الفرص المتساوية لكافة أحزاب وقوى المجتمع و المتنافسين في الانتخابات لعرض الآراء و وجهات النظر دون تمييز و بشكل متكافئ للرأي والرأي الآخر.كما تقع على عاتق الإعلاميين السودانيين مسؤولية تثقيف الناخبين وتهيئتهم للمشاركة فى الانتخابات وذلك بتوفير المعلومات المطلوبة عن الانتخابات والإجراءات المتعلقة بها، لابد للإعلام أن يعرف الناخبين بأهمية الانتخابات لأنها الوسيلة السلمية لتداول السلطة بعيداً عن العنف وحمل السلاح، وعن أهمية بناء المؤسسات الديمقراطية. وأن المهمة الأساسية لوسائل الإعلام أثناء الانتخابات هى التوازن في إتاحة الفرص أمام كل أطراف العملية الانتخابية بعدل وشفافية.

ومن هنا نبعت أهمية رصد وتحليل أداء وسائل الإعلام السودانية خلال العملية الانتخابية لمعرفة ما إذا كانت قد التزمت بالمهنية والحياد والمساواة فى أدائها وتغطيتها للمواد الإعلامية ذات الصلة بالعملية الانتخابية والتى تم نشرها أو بثها عبر وسائل الإعلام السودانية خلال فترة الحملة الانتخابية التى حددتها المفوضية القومية للانتخابات فى منشورها الصادر بتاريخ ٢٣ يناير بالفترة من السبت ١٣/ ٢/ ٢٠١٠ إلى الجمعة ٩/ ٤/ ٢٠١٠. وهذا الرصد الخاص بمراقبة أداء وسائل الإعلام خلال فترة الانتخابات، الهدف منه هو تشكيل نقطة انطلاق لتطوير أداء وسائل الإعلام السودانية ودعم الحريات الصحفية بشكل عام، وليس فقط سرد وإعلان نتائج الرصد.وسوف نحاول فى هذا

المبحث الإسهام فى الإجابة على جملة من الأسئلة المتصلة بأداء أجهزة الإعلام السودانية خلال فترة الحملة الانتخابية وفى مقدمتها:هل تم تطبيق قواعد المساواة بين المرشحين فى استخدام وسائل الإعلام لأغراض الدعاية الانتخابية؟ هل تمتع المرشحون والأحزاب السياسية بحقهم الكامل فى الوصول إلى الإعلام بطريقة عادلة وسهلة؟هل قامت وسائل الإعلام بتغطية نشاطات الأحزاب والمرشحين بصورة موضوعية ومحايدة؟هل قامت وسائل الإعلام باحترام القوانين والمواثيق المحلية والدولية أثناء تغطية الحملة الانتخابية؟ وأخيرا هل قامت وسائل الإعلام السودانية بدورها الكامل فى تمليك المواطنين المعلومات اللازمة والضرورية عن العملية الانتخابية والمرشحين والأحزاب والبرامج حتى يتمكنوا من اختيار أفضل من يمثلهم؟

الإجابة على هذه الأسئلة بالضرورة تقودنا إلى حتمية الإقرار بان المشهد الإعلامى خلال الانتخابات لم يكن خاليا من العيوب أو مبرءاً من النواقص أو مكتملا من القصور، وقد اكتشفنا من خلال الممارسة العملية والتعامل مع الأجهزة الإعلامية والتواصل مع المسؤولين عن شؤون الإعلام بالبلاد ان قصور الأداء فى وسائل الإعلام ليس ناتجا لعدم الكفاءة او القصور المهنى أو الافتقار إلى المعرفة وإنما بسبب الهيمنة الحكومية الصارخة والواضحة على الإعلام الحكومى والخاص،كما انه يتعلق بخضوع وتبعية الأجهزة الإعلامية الحكومية فى مجملها لتأثيرات السياسيين من الحزب الحاكم أكثر من تغليبه للمعايير المهنية، ومن خلال الصلاحيات الواسعة الممنوحة لهم يتعاملون مع وسائل الإعلام على أنها مؤسسات سياسية دعائية، منحازة للحكومة أكثر من كونها مؤسسات إعلامية تمثل المجتمع ككل. وقد كان واضحا الانحياز الصريح والدعائي لبعض المؤسسات الإعلامية لمرشح دون الآخر، حيث كان الانحياز الإعلامى لمرشحى الحكومة هو سيد الموقف بلا منازع بالذات فى الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء وبعض الصحف المملوكة لقيادات من الحزب الحاكم الأمر الذى جعل هذه المؤسسات الإعلامية المسيسة تفتقر فى معظم براجمها وخاصة القنوات التليفزيونية إلى الأسس الموضوعية في تغطية الأحداث.

البيئة الدستورية والقانونية وأثرها على حرية الإعلام

■ ■ ■

لا يمكن تقييم أداء أجهزة الإعلام السودانية خلال فترة الحملات الانتخابية تقييما علميا ودقيقا لمعرفة مدى التزامها بمعايير المهنية والحيادية والنزاهة من غير تقييم حقيقى للظروف السياسة والمناخ الذى صاحب العملية الانتخابية فى ضوء البيئة الدستورية والقانونية السائدة والتى تشكل المرجعية.لقد تضمن الدستور القومى الانتقالى لعام ٢٠٠٨م عددا من النصوص التى تكفل حرية التعبير والصحافة والنشر،حيث تنص المادة ٣٩-١ من الدستور السودانى على أن « لكل مواطن الحق في حرية التعبير، وتلقي المعلومات والمطبوعات والإطلاع على الصحافة دون مساس بالنظام والسلامة والأخلاق العامة وذلك وفقاً لما يحدده القانون». وتضيف المادة ٣٩-٢: « تكفل الدولة حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى بما في ذلك حق الحصول على المعلومات في مناخ تنافسي كما ينظمه القانون في مجتمع ديمقراطي ». وتشدد المادة ٣، ٣٩ على «وجوب أن تلتزم وسائل الإعلام كافة بالأخلاقيات المهنية».وبالرغم من هذه النصوص الدستورية إلا أنها قد أهدرت عبر التوسع فى الإحالة إلى القوانين التى يفترض فيها تنظيم ممارسة الحقوق والحريات ولهذا فان الإطار الدستورى والقانونى فى تنظيم دور وسائل الإعلام أثناء الانتخابات قد جاء متسما بالضعف الشديد ومهدرا للضمانات الدستورية للحقوق والحريات العامة، وأول الملاحظات هى سكوت قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨ عمدا عن وضع معايير محددة لدور الإعلام في تغطية الحملات الانتخابية تاركا الأمر برمته لتقديرات المفوضية القومية للانتخابات والتى قامت بدورها بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لآلية شكلتها من كبار موظفى الدولة وغالبيتهم العظمى من كوادر وقيادات الحزب الحاكم بوزارة الإعلام سمتها بـ(الآلية المشتركة لاستخدام الأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات) كلفت بمهمة تحديد الحصص الزمنية فى أجهزة الراديو

والتليفزيون وتوزيعها بالتساوى للمرشحين والأحزاب بالإضافة إلى إسناد مهام أخرى مبينة تفصيلا فى أمر تشكيلها.

والواقع أن هذه اللجنة التى تتدخل فى تفاصيل الرسالة الإعلامية للأحزاب السياسية والمرشحين كما سنرى ذلك لاحقا قد قاطعتها الأحزاب السياسية ورفضت الانضمام إلي عضويتها أو التعامل معها بحجة أن الحزب الحاكم يتحكم فيها من خلال الأغلبية الممنوحة له.

لم يخل قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨ م من مواد حاول المشرع من خلالها خاصة المادتين (٦٦ و٩٨) أن يضع ضوابط وقواعد للسلوك المهنى لأجهزة الإعلام والصحافة تكون هادية وموجهة لها عند تعاملها مع التغطيات الانتخابية إلا أن تلك المعايير أتت فضفاضة غير محددة بشكل قاطع وعلى نحو واضح لدور الإعلام في الانتخابات،وقد حددت مواد القانون دور اللجنة بعبارات إنشائية فضفاضة تستعصى على الضبط مما يفتح الباب واسعا للتأويل والتحريف وبالتالى تم استخدام هذه المعايير كأدوات لرقابة مسبقة على محتوى المادة الإعلامية للمرشحين ،الأمر الذي حد من التناول النقدي للحملات الانتخابية، وخاصة نقد مرشحي الحكومة، وقد أثار ذلك جدلاً واسعاً، فعلى الرغم من التوازن الكمي في تقديم المرشحين في التلفزيون القومى، إلا أنه على المستوى النوعي اتسمت البرامج بعدم الجاذبية والتكرار،بسبب المحاذير العديدة والخطوط الحمراء والإصرار على تجنب تناول القضايا الخلافية الموضحة فى قائمة طويلة من الممنوعات والمحظورات من وجهة نظر السلطة الحاكمة.

سمة أخرى اتسم بها الإطار القانوني الحاكم للأجهزة الإعلامية خلال الانتخابات ، وهى عدم تقنين الإعلانات مدفوعة الأجر، عبر غياب الرقابة على الإنفاق على هذه الإعلانات، أو عدم وجود سعر موحد للإعلانات الانتخابية في وسائل الإعلام المختلفة. من ناحية أخرى حددت ورقة ضوابط وقواعد السلوك المهنى لأجهزة الإعلام والصحافة خلال الانتخابات معايير تكافؤ الفرص بين المرشحين عبر منحهم أوقات حرة مجانية لعرض برامجهم الانتخابية، وهو أمر ايجابي لم يحدث من قبل، لكن تركت هذه المعايير باقي المساحة الإعلامية دون تقنين واضح، الأمر الذي دفع معظم وسائل الإعلام

العامة للانحياز الصارخ لصالح مرشحي الحكومة خارج إطار الزمن المجاني في نشرات الأخبار والبرامج الحوارية.

على صعيد آخر كان هناك غياب كامل للمفوضية القومية للانتخابات في ضبط أي انتهاكات تتعلق بالإعلام طوال الحملات الانتخابية.

كما تم استخدام بعض هذه المؤسسات الإعلامية كمنابر لتشويه المنافسين الانتخابيين والتأثير على جماهيرهم من خلال بث بعض الأخبار غير الصحيحة وترويج الإشاعات فقد كان الإعلام يردد بدون حياء أنني قررت الانسحاب لصالح مرشح حزب آخر.

وبالرغم من غياب الحيادية والنزاهة المهنية والمساواة بين المرشحين خلال التغطيات الإعلامية بواسطة أجهزة الإعلام، إلا أن ذلك لا يمنعنا من الاعتراف بوجود بعض الظواهر الايجابية المحدودة فى تغطية بعض وسائل الإعلام للعملية الانتخابية بصورة غير معهودة من قبل لدى هذه المؤسسات سواء كانت صحف أو إذاعات أو تلفزيونات ويشار فى هذا السياق إلى وجود آراء متباينة داخل صفحات بعض الصحف وتمتع عدد من الصحفيين بمساحة أكبر من الحرية فى التعبير عن آرائهم تجاوزوا بموجبها بعض الخطوط الحمراء التى حددتها السلطة غير آبهين لما تعرضت له كتاباتهم فى كثير من الأحيان لعمليات الحجب وعدم النشر، وقد عبر لنا بعض العاملين بالحقل الإعلامى عن الصعوبات والعذاب الذى يواجهونه وهم يحاولون إرضاء ضميرهم المهنى مجتهدين فى سبيل تحقيق المساواة فى التغطية بين المرشحين وهذه ظاهرة إيجابية آخذة فى النمو والتطور تستحق الانتباه ومن الضروري أن تلقى هذه الشريحة من الإعلاميين المتميزين بقيادة الأستاذ فيصل محمد صالح الدعم الكامل والمساندة من قبل المنظمات غير الحكومية عبر تسهيل مهمتها الإعلامية وتوفير الأجواء المناسبة لهم للنجاح والحصول على المعلومة المناسبة وإيصالها.

إن إعلام حر ومستقل ونزيه يجد دعماً حقيقياً من منظمات ديمقْراطية حرة مستقلة ونزيهة سوف يوفر بالضرورة كل الأجواء الملائمة لتطبيق وحماية حقوق الإنسان وحرياته العامة .يعد الإعلام المستقل والحر والمتعدد مهما جدا في إدارة انتخابات ديمقراطية، حيث

أن الانتخابات لا تتعلق فقط بحرية وعدالة التصويت ضمن الظروف المناسبة وإنما بالمعلومات المتوفرة كذلك حول الأحزاب، والسياسات، والمرشحين والعملية الانتخابية نفسها، حتى يكون الناخب عارفا باختياره ولذلك لا تعد الانتخابات ديمقراطية بدون إعلام حر.

وهنا يبرز السؤال ماذا بشان الإذاعات الخاصة وتلك التي تدار على أسس تجارية وتلك المملوكة بواسطة الدولة كيف يمكن ضمان حيادها واستقلالها أبان العملية الانتخابية؟ يقول الخبير الإعلامي علي شمو لقد حان الوقت أن نفكر في وضع ضوابط لتنظيم الفرص أمام القوى المتنافسة في الانتخابات وتضمين ذلك في قانون الانتخابات فإذا لم نحقق ذلك سنهزم مبدأ تكافؤ الفرص وسيجد المجال من يدفع أكثر غض النظر عن البرنامج الذي يطرحه للناس.كما من على كل ما أثير حول المشاكل التي تواجهها الصحافة قال: رغم كل ما يقال عن المشاكل لابد من مواصلة المشوار لتغيير الواقع الإعلامي والواقع السياسي ولن يتأتى ذلك إلا بطرح مقترحات محددة لوضع حلول ومعالجات كأن تتعقد الصحف على سبيل المثال على إعداد غرف مشتركة لتغطية الحملات الانتخابية في الولايات أو البحث عن سبل أخرى لمواجهة النقص في التأهيل والتدريب للكوادر الإعلاميين حتى نصل للغرض المطلوب من تطوير بيئة العمل للقيام بالدور المطلوب في المرحلة المقبلة.

من المهم أن يدرك القارئ الكريم، أني لستُ الوحيد الذي أخذ على الإعلام هذا الأمر، ففي ندوة عقدت في لندن اتفق فيها معي الصديق الأستاذ ياسر عرمان -المرشح الرئاسي للحركة الشعبية لتحرير السودان- على أن مرشحًا واحدًا هو من يستأثر بالتغطية الإيجابية وقال «إن جميع أجهزة الإعلام في السودان مسيطر عليها من قبل المؤتمر الوطني، الذي حدد لمرشحي الرئاسة المنافسين للرئيس ٢٠ دقيقة فقط كل أسبوعين لكل منهم، فيما استأثر المرشح عمر البشير بـ٢٣ ساعة و٤٠ دقيقة، مبينا أن الحركة الشعبية قاطعت تلك الأجهزة من هذا المنطلق، واتخذت بدائل لمخاطبة الناخبين كالندوات واللقاءات عبر الشباب المتطوعين.»

وكنت قد أكدت فقدان الإعلام لحياديته في تنوير الرأي العام، وبينت أن كل الأجهزة

بدأت بداية معقولة، إذ كانت تنشر مادة واحدة لمرشح منافس، وتحيطها بعشر مواد داعمة للمرشح عمر البشير، أما التليفزيون فإنه يعمل وفق خط واضح لا يعرف الحياد، خصص ٢٠ دقيقة كل أسبوعين لخطابات مسجلة للمنافسين في أوقات ضعيفة. وأشرت إلى الاستعانة بالإعلام الخارجي بعد أن أضحت الصحف المحلية تعيش «فوبيا» التهديد من قبل أجهزة المؤتمر الوطني بمنعها من الإعلانات.

ولا زلت أذكر سوق الإشاعات الذي ربحت فيه تجارة المؤتمر الوطني وخسرت فيه تجارة الوطن، فما انفكت الإشاعات ولا برحتنا مذ دخلنا الحلبة، وكلنا يذكر دعايات الانسحاب لصالح مرشحين، أو أوهام دعم زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي لمرشح المؤتمر الوطني عمر البشير للتأثير على الناخبين. كبحًا لجماح هذه الظاهرة قمت بتكليف مجموعة من المحامين لرفع دعاوى قضائية ضد الجهات الإعلامية التي تروج لمثل تلك الادعاءات.

تطابقت وجهة نظرى مع الصديق ياسر عرمان والدكتور عبدالوهاب الأفندى فى الندوة التى عقدت بلندن حول قضايا الإعلام السودانى خلال الانتخابات ونقلا عن تغطية صحيفة الشرق الأوسط اللندنية «اتفق مرشحا رئاسة الجمهورية في السودان، ياسر عرمان (عن الحركة الشعبية) وحاتم السر (عن الحزب الاتحادي الديمقراطي)، في القول باستئثار مرشح المؤتمر الوطني، عمر حسن البشير، بمعظم الوقت المخصص لطرح وجهات نظر المرشحين المنافسين له، إلى جانب خضوع الكلمات التي يقدمها المرشح المنافس لتقييم الأجهزة وفرض عدم البث المباشر للجمهور. وقال عرمان، الذي تحدث عبر الهاتف إلى ندوة حول الإعلام وقضايا السلام والتحول الديمقراطي، عقدها ملتقى الإعلاميين السودانيين بالمملكة المتحدة، مساء أول من أمس في لندن، أن جميع أجهزة الإعلام في السودان مسيطر عليها من قبل المؤتمر الوطني، الذي حدد لمرشحي الرئاسة المنافسين للرئيس ٢٠ دقيقة فقط كل أسبوعين لكل منهم، فيما استأثر المرشح عمر البشير بـ٢٣ ساعة و٤٠ دقيقة، مبينا أن الحركة الشعبية قاطعت تلك الأجهزة من هذا المنطلق، واتخذت بدائل لمخاطبة الناخبين كالندوات واللقاءات عبر الشباب المتطوعين. فيما حمل المرشح حاتم السر على الإعلام المحلي، الذي قال إنه فقد حياده في تنوير الرأي العام،

مبينا أن كل الأجهزة بدأت بداية معقولة، حيث كانت تنشر مادة واحدة لمرشح منافس، وتحيطها بعشر مواد داعمة للمرشح عمر البشير، أما التليفزيون فإنه يعمل وفق خط واضح لا يعرف الحياد، خصص ٢٠ دقيقة كل أسبوعين لخطابات مسجلة للمنافسين في أوقات ضعيفة. وأشار إلى الاستعانة بالإعلام الخارجي بعد أن أضحت الصحف المحلية تعيش «فوبيا» التهديد من قبل أجهزة المؤتمر الوطني بمنعها من الإعلانات. وكشف السر عن جملة من الشائعات التي تطلقها أجهزة حزب المؤتمر الوطني، مثل دعايات الانسحاب لصالح مرشحين، ودعم زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي للمرشح البشير للتأثير على الناخبين. وقال أن مجموعة من المحامين رفعوا دعاوى قضائية ضد الجهات الإعلامية التي تروج لمثل تلك الادعاءات. من جهته، قال الدكتور مكرم خوري، أستاذ الدراسات الإعلامية في لندن، أن سيطرة السلطات الحاكمة على أجهزة الإعلام وإدارتها لصالحها أمر ليس بالجديد، وقد بدأ منذ عهد محمد علي باشا الذي صدرت فيه صحيفة «الوقائع» لخدمة مصالحه في السودان ومصر. وتحدث الدكتور عبد الوهاب الأفندي، الكاتب الصحافي والأكاديمي، عن صعوبة التغيير بواسطة الانتخابات والعملية السلمية، ووافقه عدد من الحضور في صعوبة الأمر بالنظر إلى قبضة الحزب الحاكم على وسائل الإعلام المحلية، مشيرين إلى منع المرشح الصادق المهدي من إلقاء خطاب عبر الإذاعة السودانية لحمله جملة من الأمور المتعارضة مع المرشح عمر البشير.

أداء وسائل الإعلام أثناء الحملة الانتخابية

■ ■ ■

لا يضع قانون الانتخابات السوداني لعام ٢٠٠٨م أية قيود على حجم إنفاق المرشح على حملته الانتخابية، والمتضمنة حجم الدعاية الانتخابية أو حجم إنفاق الأحزاب على مرشحيها، كما لم تحدد المفوضية القومية للانتخابات شروط خاصة بالتغطية الإعلامية للعملية الانتخابية من حيث الكمية أو الأسلوب أو حجم التوزيع. ولتقييم مدى التزام المؤسسات الإعلامية بقانون الانتخابات الذى نص على ضرورة تحقيق الفرص المتساوية والمتكافئة بين المرشحين كافة بدون تمييز خلال مراحل الدعاية الانتخابية نستعرض جانباً من التسهيلات المقدمة من وسائل الإعلام المختلفة للمرشحين.

أولاً : التسهيلات المقدمة من الصحف :

- أبدت الصحف اليومية اهتماماً ملحوظاً بالتغطية الإعلامية، من خلال تخصيص صفحات خلال فترة الانتخابات حيث قامت بعض الصحف اليومية بتخصيص صفحات تحت اسم «انتخابات» احتوت على عناوين إخبارية وتحليلات وتقارير خاصة بالانتخابات.

- وجود تنافس حقيقي بين الصحف اليومية في السودان في التغطيات، حيث بدأت مساحات التغطية الإعلامية للانتخابات بالازدياد «الكمي» والذي يدفع بالتالي إلى تكثيف «نوعي» في التغطيات. مع ملاحظة استخدام عبارة «تصاعد أو احتدام» المنافسة بين المرشحين في العديد من الأخبار والتقارير الانتخابية.

- وجود ازدياد تصاعدى في كمية إعلانات المرشحين ومختصرات برامجهم الانتخابية في صفحات الإعلانات أو الصفحات الأولى والأخيرة من الصحف اليومية.

- شغلت تعليقات القراء وآراء المواطنين حول العملية الانتخابية حيزاً في الصحافتين

الإلكترونية والمطبوعة.

- قيام الصحف بتغطية أخبار وتقارير متعلقة بأنشطة منظمات المجتمع المدني في الانتخابات.

- نشر تقارير ومقالات ومقابلات من إنتاج وكالة السودان للأنباء(سونا) فى صفحات داخلية كاملة تعطي رؤى وقراءات وتحليلات عن سير العملية الانتخابية من وجهة نظر المرشحين والأحزاب.

ومن خلال رصدنا ومتابعتنا الدقيقة لأداء الصحف السودانية نستطيع أن نقول بمنتهى الأمانة والموضوعية أن التغطية الإعلامية للصحف السودانية اليومية(المستقلة) للعملية الانتخابية تمت بحيادية أكبر مقارنة بتغطية وسائل الإعلام المملوكة للدولة وهذا لا يلغى أن هناك بعض الأقلام التى كنا نتوقع من أصحابها أن يكونوا أكثر مهنية واستقلالية خاصة وسط رؤساء التحرير ظهروا بمظهر الانحياز التام للحزب الحاكم ومرشحيه وان كان بعضهم قد برر لنا أن موقفه ليس نتيجة قناعة وإنما حفاظا على مصالح المؤسسة التى يعملون فيها وضمانا لانسياب الإعلانات لها من مؤسسات الدولة وهنا يبرز حجم السيطرة المالية لحزب المؤتمر الوطنى وأثرها السلبى على حرية الإعلام والصحافة فى السودان.

ثانياً :التسهيلات المقدمة من الإذاعات:

قامت الإذاعة السودانية(راديو أم درمان) بتخصيص زمن بث وفقا لجدول تم إعداده بواسطة اللجنة الإعلامية التابعة للمفوضية القومية للانتخابات موزع بالتساوى بين الأحزاب والمرشحين.

- بدأت الإذاعات ذات الطابع الترفيهي والغنائي والبرامج الأسرية، بتخصيص أوقات زمنية في برامجها الإخبارية متوسطة التأثير للحديث عن الانتخابات.

- وجود منافسة حقيقية بين الإذاعات المحلية فى الولايات والإذاعة القومية لتغطية الحراك الانتخابي سواء في العاصمة التي تتخذ الإذاعات مقاراً لها أو في الولايات أوجد مساحة كبيرة للشأن الانتخابى فى برامج هذه الإذاعات.

وبما أن الإذاعة وفقاً للقانون تسيطر عليها الحكومة ويتمتع وزير الإعلام بسلطات واسعة عليها وهو ما يعنى خضوعها شأنها شأن المؤسسات الحكومية الأخرى لاعتبارات سياسية وهيمنة حزبية من قبل المؤتمر الوطنى وبالتالى لا نتوقع لها أن تعمل بحيادية وتساوى بين المرشحين مهما حاول بعض منتسبيها الظهور بمظهر المهنية البحتة ولهذا السبب كانت منحازة انحيازا كاملا لحزب المؤتمر الوطنى ومرشحيه وكانت تفرض قيودا على المادة التى يقوم بتسجيلها مرشحو الرئاسة وممثلو الأحزاب وتخضعها لمراقبة وفحص دقيق الأمر الذى أدى إلى اعتراضهم على بعض فقرات فى كلمة لمرشح حزب الأمة للرئاسة السيد الصادق المهدى مما أثار ضجة وأزمة.



التسهيلات المقدمة من التليفزيون

تم تخصيص عشرين دقيقة لكل مرشح من مرشحى الرئاسة بالتناوب بمعدل ثلاثة مرات طيلة فترة الحملة الانتخابية وذلك فى حدود ستين دقيقة لكل مرشح ليستعرض من خلالها برنامجه الانتخابى.

منعت الإعلانات الانتخابية للمرشحين ولو بمقابل مادى.

خصصت مساحة عشرة دقائق لكل حزب من الأحزاب ليطرح برنامجه العام وسياساته للجمهور وذلك بالتناوب بين الأحزاب.

سمح لمرشحى رئاسة الجمهورية بإحضار مادة تسجيلية جاهزة ويقوم التلفزيون ببثها حسب البرمجة المتفق عليها وهذا احدث نوعا من التغيير والتجديد فى شكل المادة التلفزيونية.

ويمكننا القول بأن التليفزيون القومى لم يكن بأحسن حال من وسائل الإعلام الحكومية الأخرى المملوكة للدولة بل كان أكثرها وضوحا فى انحيازه الكامل لحزب المؤتمر الوطنى ومرشحيه وهذا يعود للهيمنة الشاملة عليه بواسطة أجهزة وكوادر حزب المؤتمر الوطنى عليه نظرا لتأثيره الكبير على قطاعات واسعة من الرأى العام السودانى ويعد التلفزيون القومى من الأجهزة التى احكم عليها الحزب الحاكم سيطرته التامة لأكثر من عقدين من الزمان [(١)].

كانت المساحة الزمنية المخصصة للمرشحين لا تتجاوز الـ ٢٠ دقيقة وتبث فى اوقات ميتة بحيث تكون نسبة مشاهدتها ضعيفة جدا فى حين أن بقية ساعات اليوم كلها توظف لخدمة المؤتمر الوطنى والترويج له.و تعد برامج التلفزيون كلها أبواب دعاية رسمية

(١) انظر : المحبوب عبد السلام – الحركة الإسلامية السودانية – دائرة الضوء – خيوط الظلام.

للحزب الحاكم وظلت منذ فترة طويلة حكرا عليه وغير مسموح لأحزاب المعارضة أو مؤسسات المجتمع المدنى الظهور فيها أو التعبير عن آرائها بحرية فيها ويشهد على ذلك معظم الكتاب والمراقبين والمثقفين وفي السياق يقول رئيس حزب العدالة الأصل مكي علي بلابل لـ (صحيفة الأخبار السودانية) في رؤيته للصورة أن التلفزيون المسمى «قومي» عبارة عن ملحق لمكتب الدعاية الإعلامية للمؤتمر الوطني ويمارس عمله بعيدا عن المهنية والحيادية والعدالة.

ويضيف القيادي بالأمة الإصلاح والتجديد عبد الجليل الباشا لذات الصحيفة بالقول التغطية التى يقوم بها التلفزيون القومى للأحداث دليل قاطع علي سيطرة المؤتمر الوطني علي الإعلام بان يوزعها كما يشاء ويريد، وفي زاويته(أفق بعيد) بذات الصحيفة يلخص الكاتب الصحفي والمحلل السياسي فيصل محمد صالح الأمر بالقول: بالرغم من أن التلفزيون جهاز حكومي ، يفترض أنه ملك الشعب السوداني كله بجميع طوائفه وأحزابه، وليس لديه موقف سياسي محدد مع حزب أو طائفة، إلا أنه اختار أن يلعب دور الناطق باسم المؤتمر الوطني، ويخصص نشرته الإخبارية الرئيسية حملة معادية لأحزاب المعارضة ويضيف فيصل (أن الضيوف المحللين الذين يختارهم التلفزيون كلهم من الاتجاه المقاطع للقوى السياسية المعارضة) لكن القيادي بحزب المؤتمر الشعبي المحامى كمال عمر يرى أن توزيع الفرص حسبما ورد في القانون كصلاحيات للمفوضية لا يتم إلا عندما تكون هناك بنية في الدولة للإعلام المحايد، ويضيف عمر لـ (صحيفة الأخبار) قائلا: توزيع الفرص في قانون الانتخابات هو لوقت محدد وفيه طريقتين نص عام يعطي الفرصة لكل الناس، ونص خاص يفتح المجال أمام الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات لكنه يستبعد قدرة المفوضية في التحكم ويقول « لا افتكر أن المفوضية لها القدرة على تفعيل دورها في السيطرة وضبط الأجهزة الإعلامية وحتى أن حصل- والحديث لكمال- فإنه سيكون محدوداً ولفترة محدودة مربوطاً بظرف انتخابات وهذا لا يؤدي الفعالية الكبيرة ويواصل كمال في نظرته بعيدا عن التفاؤل قائلا:الذي حصل يعتبر جزءاً من الاضطراب الحاصل ولا توجد مؤسسة يمكن أن تطلق عليها صفة «المحايدة»

والمؤتمر الوطني استطاع أن يقصم ظهرها ويجعلها تتبع له ولا نستطيع أن نجري انتخابات نزيهة وفيها فرص متساوية في ظل هذه الظروف« ويضيف: « لو أخذنا الإعلام الحكومي« سونا، الإذاعة، التلفزيون» نجدها أجهزة حكومية لا تسمح لشخص أن يعبر من خلالها إلا عبر بوابة السلطة» ويواصل عمر في نظرته بالقول:« صحيح توجد نصوص في القوانين تدعو إلى ضرورة تساوي الفرص ولكنها معطلة بفعل يد الحكومة العليا على كل مؤسسات الدولة ولا توجد إمكانية أن تقاضي الحكومة بأي تهم متعلقة باستقلال الإعلام لأنه لا زالت هناك إشكالية في العدالة الدستورية والأجهزة التي تراقب هذه الضمانات.

ويتفق مع عمر القيادي بالأمة الإصلاح والتجديد عبد الجليل الباشا الذي يقول لـ(الأخبار):« لا أعتقد أن مفوضية الانتخابات لديها القدرة في أن تجعل أجهزة الإعلام قومية، لكنه يرى أن المسألة تحتاج لإعادة النظر في المسؤولين عن الأجهزة، وكيفية أن تكون قومية وذلك بقرارات واضحة وشجاعة تطبق في ارض الواقع بأن تكون الأجهزة ملكاً للكل ويضيف لا يمكن أن تقوم الانتخابات في ظل الوضع الراهن، ويدعم فيصل محمد صالح رأيه بمقترحات يرى أنها المخرج السليم الذي يجنب البلاد موبقات عدم عدالة توزيع الفرص في الانتخابات يحددها في عدة خيارات وهي: إما أن يتم إقرار سياسة إعلامية جديدة لأجهزة الإعلام الحكومية تضمن حيادها وموضوعيتها ومهنيتها في فترة الانتخابات، أو أن يتم تقسيم زمن البث بين الأحزاب والقوى السياسية، أو أن يتم حرمان هذه الأجهزة من تناول الأخبار والموضوعات السياسية، وأن تتفرغ للمنوعات والموسيقى والغناء، لأن ممارستها التغطية الإخبارية بهذه الصورة يحولها لجهاز دعائي للمؤتمر الوطني على حد تعبيره ،. بيد أن البعض يرى خلاف ما نقول فمثلا الأستاذ مصطفى أبوالعزائم يقول فى زاويته اليومية بصحيفة آخر لحظة : ((أجد نفسي أشيد بالأداء الرفيع والمهنية العالية والاحترافية المتقنة التي أدى بها تلفزيون السودان عمله خلال الانتخابات، حتى أن الكثيرين لم يجدوا لهم مطعناً في أدائه العام.. وأتمنى أن يمنح هذا المجلس المقترح جائزة خاصة للتلفزيون وللأجهزة والصحف التي اجتازت الامتحان ليس بنجاح فحسب.. بل بتفوق ملحوظ.))

التسهيلات المقدمة للمرشحين من قناة النيل الأزرق التلفزيونية :

عند اقتراب العد التنازلى لبدء الانتخابات وقبيل انتهاء المدة الزمنية المحددة بواسطة المفوضية القومية للانتخابات دخلت قناة النيل الأزرق التلفزيونية على الخط الإعلامى الانتخابى واختارت برنامجاً حوارياً باسم (مجهر سونا) برعاية وكالة السودان للأنباء (سونا) وتقديم الأستاذ الإعلامى/ بابكر حنين وأعلنت الوكالة في نشرتها بتاريخ ١٢/ ٣/ ٢٠١٠م أن برنامج مجهر سونا التلفزيوني سيستضيف يوم الأحد ١٤/ ٣/ ٢٠١٠م علي الهواء مباشرة عند تمام الثامنة والنصف مساء عبر قناتي النيل الأزرق والجزيرة مباشر الأستاذ منير شيخ الدين منير جلاب رئيس الحزب القومي الديمقراطي الجديد ومرشحه لرئاسة الجمهورية لعرض ومناقشة برنامجه الإنتخابي وسيرته الذاتية وقال الأستاذ عوض جادين مدير عام وكالة السودان للأنباء أن الوكالة أعدت فرصا ونوافذ جديدة للتواصل بين المرشحين لرئاسة الجمهورية وجمهور الناخبين للإسهام في تعريف الناخبين بالمرشحين وأحزابهم وبرامجهم ، وأوضح جادين أن برنامج مجهر سونا يتكون من أربعة عشر حلقة حسب عدد المرشحين وكل حلقة تتكون من فقرتين تحتوي الفقرة الأولي علي عرض ومناقشة البرنامج الانتخابي للمرشح الرئاسى فيما تخصص الفقرة الثانية للإطلاع والتعرف علي السيرة الذاتية للمرشحين وتشير (سونا) الي أن البرنامج سيستضيف في الخامس عشر من مارس ٢٠١٠م مرشح المؤتمر الشعبي لرئاسة الجمهورية عبدالله دينق نيال أيوم ويوم ١٦ مارس ٢٠١٠م مرشح الحزب الشيوعي لرئاسة الجمهورية محمد إبراهيم نقد منور، ويوم ١٧ مارس ٢٠١٠م عبدالعزيز خالد عثمان إبراهيم مرشح حزب التحالف السودانى لرئاسة الجمهورية، ويوم ١٨ مارس ٢٠١٠م مبارك عبدالله الفاضل المهدي مرشح حزب الأمة الإصلاح والتجديد لرئاسة الجمهورية، ويوم ١٩ مارس ٢٠١٠م الصادق المهدى مرشح حزب الأمة القومى لرئاسة الجمهورية، ويوم ٢٢ مارس ٢٠١٠م محمد احمد جحا المرشح المستقل لرئاسة الجمهورية، ويوم ٢٣ مارس ٢٠١٠م فاطمة عبدالمحمود مرشح الاتحاد الاشتراكى الديمقراطى لرئاسة الجمهورية، ويوم ٢٥ مارس ٢٠١٠م المرشح المستقل كامل الطيب

إدريس عبدالحفيظ، ويوم ٢٦ مارس ٢٠١٠م مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل لرئاسة الجمهورية حاتم السر علي سكينجو، ويوم ٣٠ مارس ٢٠١٠م مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان لرئاسة الجمهورية ياسر سعيد عرمان. وسيتم لاحقا تحديد تواريخ استضافة مجهر سونا لمرشح حزب المؤتمر الوطنى لرئاسة الجمهورية عمر حسن أحمد البشير،كما سيتم تحديد تاريخ استضافة مجهر سونا لمرشحي رئاسة حكومة الجنوب سلفاكير ميارديت ثيك أتيم مرشح الحركة الشعبية ود. لام أكول أجاوين مرشح حزب الحركة الشعبية التغيير الديمقراطي.

ويبث البرنامج فى وقت مشاهدة عالية حيث يستضيف كل يوم احد مرشحي الرئاسة ليعرض برنامجه الانتخابي ويقوم الحضور من الصحفيين بمناقشته لإبداء رأيه في عدة محاور .ويعتبر هذا البرنامج نقله جيدة لمزيد من الديمقراطية والشفافية لأنه يبث على الهواء مباشرة بعيدا عن مقصات الرقابة القبلية ويكفل حرية الرأي والتعبير للجميع حيث يعري ذلك المرشح سياسة الحكومة الحالية ويبين أوجه القصور والإخفاقات ويعرض أفكاره الجديدة لتجاوز تلك السياسات لما فيه مصلحة المواطن السوداني. وبحسب آراء العديد من المتابعين والمراقبين فان برنامج مجهر سونا كسر الرتابة التى اكتنفت برامج المرشحين بالتلفزيون القومى وكان بحسب آرائهم برنامجا ممتعا ودسما حيث أتاح فرصة للرأى الآخر من خلال الإعلام المرئى لو كانت منحت للمتنافسين والأحزاب منذ بداية الحملة الانتخابية لكان الشعب السودانى قد جنى الكثير من الفوائد ولكن المؤتمر الوطنى شأنه شأن كل الأنظمة الشمولية قصد تقييد حرية الإعلام وحرمان المواطنين من نعمة المناظرات ، وإقامة الليالى السياسية بغرض تجهيل الرأى العام بمآخذ التنافسيين ضد سياساته ؛

ويحسب للأستاذ حنين وبرنامجه منبر سونا نجاحه فى إنهاء مقاطعة الأستاذ ياسر عرمان المرشح الرئاسى للحركة الشعبية لأجهزة الإعلام الحكومية بسبب وصفه لها بالانحياز الواضح للمؤتمر الوطني معلناً تنازله عن العشرين دقيقه نصيبه المخصص له في التلفزيون القومي لصالح مرشح المؤتمر ليصبح نصيبه ٢٤ ساعة .ونظرا للضجة التى أثارها البرنامج والتفاعل الجماهيرى الواسع الذى حظى به فقد وافق الأستاذ ياسر عرمان

على إنهاء مقاطعته وطل على جماهير الشعب السودانى من خلال المجهر فى حلقة اعتبرت الأشد إثارة نظرا لطبيعة الأسئلة التى طرحت عليه وللأسلوب الذى اتبعه فى الرد والشرح والتوضيح وكانت أفضل ختام للبرنامج.

أعيب على البرنامج فشله فى إقناع مرشح حزب المؤتمر الوطنى للظهور للجماهير من خلال المجهر وهذا فى حد ذاته أكد صحة ما ظلت تردده قوى المعارضة من احتكار كامل للحزب الحاكم ومنتسبيه لأجهزة الإعلام الرسمية.

أما القناة وإن نجحت فى تخصيص أكثر من ساعة مباشرة يوميا لمرشحى رئاسة الجمهورية من مختلف الأحزاب والتنظيمات وحاولت الظهور بمظهر مهنى محايد إلا أنّ ذلك لا ينفى عنها انحيازها الواضح لحزب المؤتمر الوطنى حيث أن كل التغطيات والبرامج الأخرى عدا المجهر كانت تصب فى مصلحة حزب المؤتمر الوطنى ويكفى أنها كانت تنقل كل لقاءات وخطب وكلمات مرشح حزب المؤتمر الوطنى على الهواء مباشرة وعندما احتجت بقية الأحزاب والمرشحين قالت أنها تقوم بذلك بطريقة تجارية بواقع الساعة الواحدة مبلغ ..... ولكن عندما طلبنا منها أن تبعث معنا تيما إعلاميا لتنقل على الهواء مباشرة تدشين الحملة الانتخابية لمرشح الحزب الاتحادى الديمقراطي لدائرة الدبة الأستاذ طه على البشير والتى سيخاطبها مرشح الحزب لرئاسة الجمهورية اعتذرت عن ذلك. بأعذار واهية ومبررات غير منطقية لتؤكد هي الأخرى أنها لا تعمل بعيدًا عن هيمنة المؤتمر الوطني رغم ادعائها زورًا وبطلانًا للاستقلالية .

التسهيلات المقدمة للمرشحين من قناة الشروق الفضائية :

خصصت برنامجا أسبوعيا باسم (الكرسى لمن؟) يبث كل يوم سبت ويستضيف مجموعة من مرشحى رئاسة الجمهورية.

حاولت جاهدة أن تقترب من الحيادية بالذات عن طريق مديرها العام الأستاذ أبو عبدالله غير السودانى الجنسية لكن تلك المحاولات باءت بالفشل بسبب إصرار ملاك القناة على الانحياز لحزبهم الحاكم وبالتالى بالرغم من حرص القناة على نصيب من الظهور للطيف السياسى السودانى بمختلف ألوانه إلا أن معظم المساحة الزمنية

ومضمون الرسالة الإعلامية كان يصب بصورة أساسية لصالح حزب المؤتمر الوطنى ومرشحيه ومن بينهم رئيس مجلس ادارة القناة الذى كان مرشحا باسم المؤتمر الوطنى ولا غرابة فى ذلك إذا كان بقية أعضاء مجلس إدارة القناة الفضائية من كبار المسئولين فى غرفة عمليات الانتخابات الخاصة بحزب المؤتمر الوطنى ومن بينهم (وزير الدولة بالخارجية،وزير السدود،..الخ).

من اجل انتخابات غير حرة وغير نزيهة ومن أجل إفساح المجال وترك الساحة فقط للمرشح الرئاسى عمر البشير ليقوم بتدشين حملته الانتخابية اليوم بإستاد الهلال ومن اجل حرمان بقية المرشحين من إعلان برامجهم الانتخابية أو حتي من ظهورهم في اي من أجهزة الإعلام لكل هذا ولغيره قامت قناة الشروق بحجب برنامج المقعد لمن الذي كان من المفترض أن يستضيفنى حسب اتفاق مسبق بينى والقناة تم الإعلان عنه فى القناة على مدار أسبوع كامل وفى الوقت المحدد حضرت مسرعا من الخرطوم بحرى إلى مبانى القناة بالرياض وفوجئت بان البرنامج ملغى والسبب هو أن الكاميرات كلها والمصورين خرجوا فى مهمة خارجية إلى إستاد الهلال الرياضى بأم درمان لنقل تدشين حملة البشير والغريب فى الأمر أن القناة لم تكلف نفسها عناء الاتصال بى قبل أن اتحرك من منزلى كما أنها لم تنوه بالاعتزاز للمشاهدين عن سبب هذا الحجب بل واصلت برامجها كأنه لم يكن هناك إعلان لهذه الحلقة طوال الأسبوع الماضي وحتى اليوم لدرجة أن بعض المتابعين ظلوا على قرب من الشاشة لساعات طويلة على أمل أن يتم بث البرنامج ولم يتحركوا إلا بعد أن نشرنا خبرا على صفحتنا بالفيس بوك وتويتر أعلنا فيها رفضنا للأسلوب والطريقة التى تعاملت بها معنا القناة والتى تفتقر إلى أبسط أنواع الذوق ناهيك عن المهنية.. !

التسهيلات المقدمة للمرشحين من المواقع الالكترونية الإعلام الاجتماعي الرقمي:

تم استخدام الإعلام الاجتماعي لإنجاح الحملة الانتخابية للرئيس الأمريكى أوباما وكان احد أهم أسباب نجاحه في الانتخابات الأمريكية والوصول إلى البيت الأبيض ، فحملته الانتخابية على الإنترنت والشبكات الاجتماعية آتت أكلها وحققت أرقام تبرعات

خيالية تجاوزت عشرات الملايين من الدولارات. ، وقد كانت الحملة الانتخابية لأوباما على الشبكات الاجتماعية على الإنترنت حاسمة جدا في مسألة كسب ود الرأي العام والوصول لأكبر عدد من الناخبين مباشرة وإيصال الرسالة الانتخابية إليهم وحشد المؤيدين له وكسب أصواتهم في الانتخابات.ولذلك خطت مجموعة مقدرة من الشباب الداعم لحملتنا الانتخابية خطى أوباما وحاولت استعمال الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك لحشد المؤيدين وكسب أصواتهم ، وقامت بإطلاق مواقع فى الفيسبوك لمساعدة الحملة الانتخابية .

مذكرة : إنشاء وحدة الإعلام الشعبي والرصد الإلكتروني

الأسباب والدواعي الأولية :

١. استهداف بعض الجهات الإعلامية للحزب عبر خُطة مرتبة ومحاكة وبإمكانيات ضخمة، تقوم على بث مواد تهدف إلى هدم بنيان الحزب الفكري والعقدي وتتحين الفرص لإثارة الفتن بين أتباعه وتثبط من همم أعضائه، وذلك عبر آليات متعددة؛ منها المباشر كالإشاعة الواضحة الكذب والافتراء ومنها الغير مباشر الذي يدس السم في العسل ويضع أفكاراً يريد بثها فيفصل على أساسها الأخبار، واستغلال هذه الجهات لأساليب الإعلام النمطية من صحافة وتلفزيون وغيره، مما دعى لأن تقوم ثقافة إعلامية بديلة مستخدمة فكر جديد.

٢. تدعيم آليات للاتصال التنظيمي (للقواعد).

أولاً الإعلام الشعبي :

معناه كمصطلح معروف ولكن مقصودنا من المسمى أن نجعل القواعد الشعبية هي آلة إعلامية في حد ذاتها، ويتم ذلك بتمليكها المعلومة ووسائل نشرها المُيسرة، فمن المعروف أن الاطراد المعرفي الذي جعل العالم قرية واحدة ضيَّق المساحات على من يُريد حَكر الحرية وحجب المعلومة، وعِوضاً عن ذلك فسح براحاً حسناً يُمَكِن من المشاركة والمشاورة ويمهد للتفاعل اللا محدود للمعلومات فاستغلال هذه المنحة يجعلنا نُحرز

تطوراً يقاربنا من جهة من التواصل الجاد مع أجيال المستقبل ويحقق لنا الفاعلية الآنية المُثلىٰ ويُضعف أثر أي إشاعة أو خبر مُغرض.

فالكثير من الثغرات التي استغلتها الجهات الإعلامية إنما نبعت من الظروف التي باعدت بين قيادة العمل التنفيذي وجماهيرها -قسراً بحكم متطلبات النضال- ولكي تستغل هذا الفراغ الفرضي ضخت الآلات الإعلامية أفكاراً مشوشة تتقول على قيادات الحزب وترسم عنها صوراً مجافية للواقع، فتُغير المسميات وتبدل الوقائع زوراً وزيفاً وبهتاناً، سعياً لكسر القداسة التي كست مواقف حزبنا الناصعة ولمحو الهيبة التي زينت تاريخنا المجيد، فهم بدراستهم لمداخل الشعب عمدوا إلى توجيه العقل الباطن للمواطن السوداني البسيط لأن يتخيل وجود كياناتهم كحالة دائمة مهيمنة لا تجتث! وحاولوا إعادة صياغة التاريخ في ذهن المواطن البسيط وعمدوا إلى تزوير إشاراته لتكون سهلة التزوير فملئوا مخيلة المُثقف الوطني بجدلية تجعله يواجه قيادتنا الحكيمة بدلاً من أن يصوب فكره الناقد نحو تجربتهم أو منجزاتهم، وحاولوا تصوير بعض منطلقاتنا كداء يقف في وجه التقدم في حين أن الناظر المُستصحب للتاريخ بعبَرِه يجد أن الدور المعرفي الذي ركزه الحزب وعُمَدِّه وقياداته هو ما دفع الأمة نحو خط سير معرفي واضح أثمر سمعةً حسنة لأهل البلد ولولا رعونة العسكر وخروقات الأحزاب لتغير واقع الأمة، ومذهب الجهات الإعلامية المغرضة هو مذهب تعلمون أصوله في الحكم المايوي لما أراد محاكمة الزعيم الخالد الشهيد إسماعيل الأزهري فأشاعوا (أهل مايو) بين الناس عن مقتضيات تلك المحاكمة وزجوا بالكثير من التهم الساقطة ولاكت بها صحفهم ، لكن الله قبض الرئيس الراحل إليه غير مفتون وفوت عليهم الفرصة التي تحينوها ليلطخوا سيرة الزعيم ويشوهوا تاريخ حزبنا النضالي.

إذاً من واقع التجربة فإن اتخاذ الآخر -الرافض لإرثنا الديمقراطي- الإعلام مدخلاً لمحاربتنا لم يكن غائباً، ولكن ما هو العلاج الذي يُحصننا من صدمات وهجمات هذه الفئة؟

إنه يتمحور في إنشاء جهاز يسبق الإعلام الرسمي في السبق الحزبي ويفضح ممارساته ويُمارس دوراً تنويرياً وتأهيلياً موازياً في إطار تنظيمي داخلي. فيخلق قنوات اتصال أفقية

ورأسية بين القيادة والقواعد على أُسس تخدم مصلحة الحزب على المدى الطويل.

فإنشاء شبكة اتصال إعلامية تحمل نشرة دورية يومية بأهم أخبار الحزب وروابط لأهم الأخبار مرفقة بالتحليل يمنح أعضاء حزبنا أهلية للتعامل مع الأشياء بمنطق ويُسهل من تلخيص رؤى نخبة القواعد ورفعها بآلية منظمة إلى القيادة بعد تلخيصها وترتيبها ودراستها وبهذا نجد حلقة الربط المطلوبة.

على سبيل المثال خلال الفترة السابقة شكلنا مجموعة عمل (أهلية) لإدارة الحوار في بعض المنتديات الإلكترونية ودخلنا ساحة منتديين كانا يُحسبان من قلاع أحد الأحزاب الإلكترونية وكان يعول عليه في استمالة كثير من الأجيال الصاعدة في خطاب محدد لمنطقة بعينها، ولغاية التجربة في إمكانية التغيير ورد القواعد لأصولها وضعنا تصور لإدارة العمل الإلكتروني في ذينك المنتديين وفق رؤية موحدة وقمنا بالصد عن الحزب عن بينة وبعد معايشة طويلة تبين لنا أن أرضية الحزب موجودة ولكنها تحتاج آلية جديدة من الخطاب فرافد الطريقة مازال يرفد الحزب بالمحبين الذين تتلاقى مبادئهم الفكرية مع طرح الحزب الوطني ووفاء الناس لمواقف مولانا السيد محمد عثمان الميرغني موجودة، فبعد سجالات وجولات تمكنا من تلمس معاني عظيمة قادتنا إلى الإستنتاج أن الولاء القديم موجود ولكنه فقط يحتاج لجهة تحييه بالنقاش وبالتبصير ومن هنا نبعت الحاجة إلى جهاز يربط العمل الإسفيري للحزب في وعاء واحد ويرسم الخط العام للحزب على الشبكة العنكبوتية (ابتداءً) لتكون منتهجاً لأطياف الحزب على أرض الواقع.

فهو بذلك يضمن أنه يوقف أوجه التعارض ولا يُشتت الرأي العام، والمعلوم أن من أهم ما يُتخذ ضدنا كثغرة نُهجم من صوبها هو التعارض الشكلي الذي تصنعه الصُحف السيارة وبعض التصريحات، فالوحدة التي نحن بصددها ستكون أسبق إلى الجمهور من مروجي الإشاعات، فسياسة النشرة هذه تتم على مستويات متعددة وتتخذ الطابع الشعبي فحسب الإحصائيات والمتابعات فإن غالب الأحزاب الغربية وكثير من الأحزاب العربية (المتطورة) اتخذت هذه السياسة.

خطوات أولى في تدعيم معاني الإعلام الشعبي:

١- تحديد متطوعين في كل الولايات وغالب القرى، وربطهم مبدئياً عبر قاعدة بيانات الكترونية ليتلقوا نشرة دورية ويوكل لهم تبليغ ملخص النشرات إلى الجمهور، على أن تقوم الوحدة بالتنسيق مع أمين أمانة الإعلام أو بإذنه أو بهما معاً بمد هؤلاء المتطوعين بنشرات تحتوي على :

a. أخبار الحزب الجديدة من مثل مواقف الحزب أو استنهاض الحشود أو ترتيب أمر ما، وترتيب ذلك لنا فيه نظر، أو ما تريد القيادة أن يبدو من أخبار للحزب، وبذلك نستطيع قراءة وقع الأخبار والتعليق عليها، وقد يفسح المجال لتدخل حتى سياسة قراءة صدى القرار قبل وقوعه، مما سيزيد من حكمة القرارت.

b. توعية منسوبي الحزب بشأن آلية الممارسة الديمقراطية داخل الحزب، وأهمية هذه في أن البعض ما زال يحجم من المشاركات في المؤتمرات القاعدية لأسباب عديدة نفصلها في غير محل، ولكن بهذه الآلية نستطيع الوصول إلى كل اتحادي واتحادية وتبليغهم رسالتنا خاصة في الفترة القادمة .

c. الرد على افتراء الصحف وتمليك الجمهور الحقيقة عبر المنسوبين.

٢- تسجيل اشتراك باسم الحزب في مواقع نشر الوسائط الشعبية توكل له :

a. تسجيل ونشر وقائع المؤتمرات الصحفية، وبعض الندوات وملخص بعض الاجتماعات في مواقع الوسائط الصوتية من مثل الـ YOUTUBE .

b. بث الخطابات الرسمية والشعبية التي يلقيها أو تلقى باسم صاحب السيادة العظمى مولانا السيد محمد عثمان الميرغني رئيس الحزب، وتفريغها وتوزيها مكتوبة، والإفادة من خطاب الرئيس الأمريكي وملكة المملكة المتحدة الدوريين على الموقع، ومع معرفتنا بالفارق بين حالهم وحالنا ولكن هذا يجعل القيادة أقرب إلى الجمهور.

c. حصر المنتمين للحزب الاتحادي في أصقاع الدنيا وربطهم عبر مواقع التعارف المعروفة من مثل الـ FACEBOOK وأشباهه مما يؤمه لفيف من الشباب، ولاستفادة في هذا الصدد من التجربة الغربية.

٣- تكليف مجموعة بإدارة أكبر قدر من الحوارات على المستوى الإسفيري عبر

المنتديات السودانية بالتعاون مع شعبة الرصد كما سيفصل أدناه، تقوم بالمحاورة وتبين الحقائق وكسب منسوبين، وذلك أثبتت لنا التجربة أنه يجلب احترام العامة للحزب، وعلى ما يبدو من ضعف أثره إلا أنه أثر كبير لأهمية الشريحة المخاطبة ودورها.

٤- إقامة أكبر عدد من المدونات بأسماء أصحاب الرأي الراجح في الحزب وحفزهم لتوجيه قدراتهم نحو أهداف استرتيجية من أجل إعادة قواعد الحزب الذي شوهتها الجهات المضادة، آخذين بالاعتبار اتخاذ المنافذ الأدبية للوصول إلى ذلك عبر القصة والشعر والرواية .

٥- تصميم دعايات ونشرها بالتعاون مع الشركات المختصة.

ثانياً الرصد الإلكتروني:

الرصد الإلكتروني ، يختص برصد كل ما يدور في أجهزة الإعلام الكترونياً، وتلخيص الأخبار وتوثيق مصادرها، وتحليلها مرفقة بقرائن التحليل مشكلة رأي واضح يرفع للسيد أمين الإعلام.

فمن الطبيعي أن يُستهدف الحزب في الإعلام المضاد واستهدافه حتماً لا يتم لمجرد الاستهداف بل يتم وفق سياسيات عديدة لتمرير الكثير من الأجندة أو لشغل الحزب أو لغير ذلك مما يخبره أمثالكم، وهنا تكمن أهمية والمتابعة دقيقة ورصد واعي للوصول لمرمى هذه الإشاعات والغرض منها، فعلى سبيل المثال لا الحصر فرية آخر لحظة الأخيرة بخصوص ما دار في اجتماع مولانا السيد محمد عثمان الميرغني بالسيد النائب الأول والإشاعة التي قيل فيها أن مولانا السيد طالب بمنصب مساعد رئيس جمهورية لنجله السيد محمد الحسن ومنصب وزير للمناضل حاتم السر، القراءة الأولية قالت بان الغرض منها كان خلق جفوة جماهيرية وتهوين الدور النضالي لمولانا السيد وتلخيصه في قضايا تبدو شخصية .

تقوم الأمانة بأجراء قياسات دورية للرأي العام لتقييم مدى استجابة أفكار الحزب وبرامجه للمطالب الشعبية ونجاحة فى الوصول إلى الجماهير بمختلف الفئات والشرائح مع التركيز على مناطق الثقل الحزبي بحكم الانتماء للطريقة الختمية أو القرب من أفكار

الحزب، وشرائح الطلاب وقطاعات الشباب بالتعاون مع شعب الاتصال التنظيمي وأمانة الشباب، بذلك نطبق سياسة الربح المزدوج ، وتختص الأمانة بكل ما يتعلق بمخاطبة الحزب لأعضائه أو للجماهير خارجه وبعرض وتوضيح سياسات الحزب ومواقفه ومبادئه على الرأى العام . وتشرف الأمانة على كافة صحف ومجلات وإصدارات ووسائل إعلام الحزب.

خطوات في سبيل الرصد الإلكتروني:

١. تشكيل لجنة جمع وتحليل المعلومات ومد الأمين العام بها تكون مهمتها:

a. جمع كل الأخبار التي تتداول أمور الحزب من خلال المواقع الإلكترونية للصحف ووكالات الأنباء العربية والسودانية.

b. تحليل المعلومات، وخاصة التي يُشتبه في كونها مدبرة في صيغة مؤامرة.

c. الشور على الحزب في السبيل الأمثل للتعامل مع المسرح الإعلامي في ما يخص العمل الإلكتروني، وصيغ مفردات الحملة الانتخابية (الإلكترونية).

٢. تقوم بالإشراف على النشر الإلكتروني وضبطه بها يتوافق والخط العام للحزب.

٣. الأرشفة الإلكترونية.



الإعلام العربي والأجنبي .. اهتمام غير مسبوق بالانتخابات السودانية أملاً (بالتغيير)

■ ■ ■

حظيت العملية الانتخابية في السودان بتغطية إعلامية كبيرة من وسائل الإعلام العالمية باعتبارها أكبر حدث سياسي داخلي يجد هذا الاهتمام ، وربما يعود ذلك لكونها تعتبر مرحلة فاصلة من المشهد السياسي السودانى أملاً فى التغيير ،خاصة إنها تأتي بعد (٢٤) عاماً من الانقطاع عن التداول السلمي للسلطة بسبب تحريم نظام الإنقاذ للانتخابات وعدم اعترافه بالتعددية الحزبية واعتماده نظام الحزب الواحد ووضع الإعلام الأجنبى اهتماما غير مسبوق بالعملية الانتخابية فى السودان باعتبار أنها ستشكل مستقبل السودان.

ويميز التغطية الإعلامية للانتخابات عبر وسائل الإعلام الخارجى أنها تتم على مدار الساعة ومن خلال شبكات صحفيين ينتشرون في كل بقاع السودان، ويرى بعض المحللين أنها أكبر تغطية إعلامية تتم لحدث داخلي محلي له إرهاصات داخلية وخارجية... ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التواجد الكثيف للبعثات الإعلامية المختلفة فى فنادق العاصمة الخرطوم وفى مدن الولايات الكبرى وقد طغى على المشهد وجود بعثات من أشهر القنوات الفضائية ومن بينها بعثة قناة الجزيرة الفضائية والتى حسب ما جاء على لسان أحد إعلامييها الصحفي عبد القادر عياض لـ (المركز السودانى للإعلام) نتابع الانتخابات السودانية بتغطية مكثفة وربما تعتبر الأكبر في تاريخ الجزيرة ولدينا شبكة مراسلين منتشرة في كل مكان بالسودان ، ونتابع العملية أول بأول من خلال تقارير مراسلينا واتصالاتنا مع مختلف الأطراف المشاركة في هذه الانتخابات ، وكذلك نقوم بمتابعة دقيقه لكل ما تورده الصحافة السودانية عن الانتخابات وكذلك انطباعات الشارع السوداني ، كل ذلك في محالة للوقوف وبشكل مباشر على معطيات العملية الانتخابية في السودان ونقلها للرأى العام على نطاق العالم ، ومن الصعب الان الحكم على

الانتخابات بصورة شامله ولازلنا في الانتظار حتى تنتهي عمليات الاقتراع وتعلن النتائج ومن ثم نقوم برصد وتقييم دقيق عن العملية الانتخابية برمتها ، وما يصلنا حتى الآن من ملاحظات وشكاوى وتقارير كلها معروفة لوسائل الإعلام ونقدمها بشكل يومي ساعة بساعة عن بعض الإخفاقات التي سجلت والخلط الذي حدث أو ما سُمى بالأخطاء الفنية والإدارية ولكن أيضاً تصلنا تقارير تتحدث عن مجهود يتم القيام به حتى الآن من أجل إنجاح هذه الانتخابات .وبالإضافة إلى قناة الجزيرة الفضائية شكلت قناة العربية حضورا قويا وكذلك قناة الحرة والبى بى سى العربى وبعثة التليفزيون المصرى وغيرها من وكالات الانباء العالمية والصحف الأجنبية والإذاعات والتى قامت بدور مهم فى المتابعة والتغطية وتوفير المعلومات حول العملية الانتخابية بمنتهى الشفافية والحرية بالرغم من الضغوط غير المباشرة والقيود التى تفرضها عليهم السلطة الحاكمة والتى كان أقساها وأشدها الانتقاد والتهديد العلنى الذى جاء على لسان مرشح حزب المؤتمر الوطنى للرئاسة المشير البشير والذى نشرته معظم وسائل الإعلام الأجنبية حيث جاء فيه:((هدد الرئيس السوداني عمر حسن البشير يوم الاثنين ٢٢ مارس/ آذار في تجمع جماهيري الجهات الأجنبية التي تراقب الانتخابات بالطرد في حال مطالبتها بتأجيلها والتدخل في شؤون السودان.وقال البشير أن أي أجنبي أو منظمة داخل السودان تتكلم عن تأجيل الانتخابات تطرد اليوم قبل الغد، مضيفا نحن دولة مستقلة وكرامتنا وعزتنا فوق كل شيء والحفاظ على استقلالنا هو احد اكبر همومنا .وأضاف البشير أن الخرطوم تريد من المراقبين أن يرصدوا حرية الانتخابات ونزاهتها لكن إذا تدخلوا في شؤون البلاد الداخلية فستقطع الخرطوم دابرهم وتطأهم بالأقدام وتطردهم.))

لا ننكر أن الوجود المكثف لأجهزة الإعلام الأجنبية قد لعب دورا هاما فى توازن الرسالة الإعلامية بين المرشحين كافة ووفر لنا نحن منبرا محايدا لنطل من خلاله لمخاطبة الرأى العام وعوضنا عن احتكار الحزب الحاكم للتليفزيون القومى وبقية القنوات التليفزيزنية الخاصة لاسيا وانه يتمتع بميزة تفضيلية إذ أن درجة مشاهدة القنوات الفضائية العربية فى السودان ووسط السودانيين أعلى نسبة من التليفزيون السودانى الذى أصبح مدموغا ومعروفا لدى العامة بأنه بوق للحزب الحاكم واحد آلياته الدعائية.

ومما لاشك فيه أن تهديدات المشير البشير لأجهزة الإعلام الأجنبية وتحذيراته لها قد ألقت بظلال سالبة على أدائها وظهر ذلك بصورة واضحة فى تعاطى بعثة قناة الجزيرة مع الشأن الانتخابى فبالرغم من حرصها على حياديتها ومهنيتها وموضوعيتها فى التناول إلا أنها وجدت نفسها مضطرة لانحناء رأسها لعاصفة تهديدات البشير فكانت دائما تظهر انحيازا لجانب الحكومة بالذات فى البرامج الحوارية التى أجرتها إذ يقوم مذيعوها بتوجيه أسئلة فى اتجاه مهاجمة أحزاب المعارضة وتمجيد الحكومة الأمر الذى جعل الدكتورة مريم الصادق المهدى القيادية بحزب الأمة المعارض تنفجر فى وجه مذيع ومذيعة من قناة الجزيرة وفى برنامج مبثوث على الهواء مباشرة من الخرطوم وكان ضيوفه من مرشحي رئاسة الجمهورية شخصي وعبدالله دينق نيال ومن قيادات الأحزاب السياسية السودانية الدكتورة مريم الصادق المهدى والدكتور محمد يوسف المصطفى من الحركة الشعبية والأستاذ مهدى إبراهيم من حزب المؤتمر الوطنى بالإضافة إلى وجود بعض الإعلاميين الدكتور عبدالوهاب الأفندى والدكتور محمد محجوب هارون والأستاذ طه النعمان والأستاذ حسين خوجلى والأستاذة فاطمة غزالى وفى تلك الحلقة اتهمت مريم الصادق قناة الجزيرة بالانحياز لجانب المؤتمر الوطنى وعددت نماذجا من ذلك الانحياز وللحقيقة والتاريخ بعد مداخلة مريم تلك تغير مسار البرنامج وسارت الحلقة بصورة جيدة وأعطيت لنا حرية تامة لساعة كاملة على الهواء لنبدى وجهات نظرنا تجاه العملية الانتخابية ومآخذنا عليها فى ظل مشاركة احد قيادى الحزب الحاكم الذى وجد نفسه محشورا فى كرسى الاتهام بعد أن التزم مقدمى البرنامج بالحياد التام.

أيضا لم تخلو مهمة بعثات القنوات الفضائية من مضايقات أمنية عديدة صبروا عليها وتحملوها فى سبيل أن يؤدوا مهمتم بدون احتكاك مع السلطات الحاكمة وفى هذا الصدد اذكر أن مراسل قناة العربية الفضائية الأستاذ محمود ورواري اتصل بى وألح على أن أحدد له موعدا لإجراء حوار مع قناة العربية خاصة وانه قد أجرى لقاءات مع كل مرشحى رئاسة الجمهورية بمن فيهم مرشح المؤتمر الوطنى عمر البشير ونظرا لأنى كنت فى جولات بالأقاليم تعذر على ترتيب هذا اللقاء ونزولا عند إلحاحهم ومتابعتهم الحثيثة

لى قلت له أنا حاليا فى أم درمان ولا مانع لدى أن آتيه خلال نصف ساعة أن كان تيمه جاهز للتسجيل فقال لى أن المكتب حاليا أغلق وأنا فى الفندق ولكنى سأتصل بك بعد قليل وبالفعل اتصل بى وقال إنه سيجرى اللقاء فى الفندق وأنه طلب حضور الكاميرات إلى هنا وأخطر إدارة الفندق ووافقت على ذلك وبالفعل كنت عنده ببرج الفاتح خلال نصف ساعة وأحسن استقبالي وبدأوا فى تركيب كاميراتهم استعدادا للتصوير وفى هذه الأثناء كان هناك أفراد يلبسون بدل (full suit) يقطعون حوارنا باستمرار من خلال استدعائهم له وعندما تكرر هذا المشهد نبهنى مرافقى محمد هاشم أحمد عبد الله إلى أن هناك إشكالية أمنية لأن هؤلاء أفراد فى الأمن وكان محاورى لا يريد أن يشغلنى بهذه الإجراءات ولكنه فى نهاية المطاف وبعد أن عرفت الأمر وجد نفسه مضطرا للانفجار فى وجههم محتجا ومستنكرا الحرج الذى أوقعوه فيه إذا أن إدارة الفندق وافقت وسمحت له بإجراء الحوار فى بهو الفندق فلماذا غيرت رأيها وأخيرا قال لهم سنذهب إلى الغرفة ونسجل فيها ولكنهم تعنتوا ورفضوا له حتى استقبالى فى غرفته وحلا للإشكالية قمت باصطحابهم إلى جنينة السيد على الميرغنى بشارع النيل على مقربة من الفندق وقمنا بتسجيل الحوار وأشرت إلى وجود مضايقات امنية على الإعلاميين مستشهدا بما جرى أمامى مع مراسل قناة العربية.

تقييم - تصورات وتوصيات

(سياسية وليست مهنية)

■ ■ ■

إننا لا ننظر إلى الأمور من زاويتنا فقط، بل ننظر من كل زوايا النظر الممكنة، لأننا نعلم أن الرأي الواحد يبقى ناقصاً، لذلك فنحن نشمل في رؤانا وتقيمنا رؤى الآخر ونحاول معالجة جذور الأزمات لا البقاء في رهن الظواهر التي تأتي وتذهب.

حتى لا يأخذ علينا البعض أننا أصدرنا أحكاماً جزافية، وانفعالية بشأن أداء أجهزة الإعلام السودانية أثناء الحملة الانتخابية، وحتى لا نتهم بأننا حملنا على وسائل الإعلام واعتبرناها مشجباً علقنا عليه فشلنا فى الانتخابات، ولئلا يزعم أحد ما أننا انطلقنا من أرضية التبرير؛ تبرير الخطأ أو الفشل، لا أرضية التحرير؛ تحرير المجتمع من أوهام الأغلام، وحتى لا يدعي أحد أننا في حكمنا على أداء وسائل الإعلام لم نراع المعايير العلمية، يجب علينا أن نساهم في وضع القارئ الكريم في الصورة، ليس تبشيعاً بسلوكيات دول العسكر ولا حتى انتهاراً لطغيانها، ولكنه تأمل في الواقع وتشريح له، لنضع لبنات بناء الدول الحرة، الدول التي تاهت في نفق التحول الديمقراطي، فلا هي تقتنع بأنها عسكرية ولا أهلها يعيشون الديمقراطية، هذه الدول تمر بمرحلة خطيرة تستدعي منا أن نبذل وسعنا في التوصيف والتشخيص، وننقل ما نستطيع رؤيته من كل الزوايا، ونحاول الحل، فإن لم نفلح في وضع الحل المناسب والقوي الذي يستطيع أن يضعنا في الطريق، فعلى الأقل نكون قد أهلنا غيرنا واختصرنا عليهم الطريق ليبدأو الحل من نقطة انتهينا إليها نحن.

لسنا بأنبياء ولا معصومين، ولكننا لسنا بالشياطين، نحن اخترنا أن نغالب الأوهام ونسعى في سبيلنا دون تردد، بنينا تقيمنا للواقع الإعلامي على أساس، ولا ننكر أنه في إحدى أوجهه تلامس مع التجربة الشخصية، فليس هنا أوثق من أن تعايش الحدث، لذلك فنحن نوثق في هذه المرحلة جزء من معايشتنا الشخصية اللصيقة لمسار الإعلام

السوداني هبوطاً وصعوداً، ونؤسس التوثيق على معرفتنا لأدق تفاصيل الضغوط التى مورست من قبل السلطة الحاكمة على بعض مؤسسات الإعلام وذلك بحكم ما يربطنا من علاقات صداقة مع هذا الوسط الإعلامى تكونت على مدى سنوات طويلة توليت فيها مسؤولية العمل الإعلامى فى المعارضة(التجمع الوطنى الديمقراطى) وفى الحزب الاتحادى الديمقراطى حتى يومنا هذا، حتى أصبحت بشكل من الأشكال عضو في المنظومة الإعلامية السودانية، روح الزمالة بيني وبين الكثير من الأساتذة كسرت حواجز الانتماءات فكان الغضب يتسرب إلى أمره لا محاباةً لصفتي الشخصية، ولكنه كان جأراً بالشكوى من زميل إلى زميله.

كما ينبغى أن نوضح مراراً وتكراراً أن تركيزنا على إظهار الجوانب السلبية فى أداء أجهزة الإعلام السودانية أثناء مرحلة الانتخابات وتجاهلنا للملامح الإيجابية على قلتها لم يكن القصد منه التقليل من أهميتها أو تسويق وجهة نظر حزبية وتسجيل الانتصار لها، بل أن ما نقوم به هو مجرد محاولة للتوثيق من خلال رصد العيوب والثغرات والنواقص والسلبيات حتى يمكن تلافيها مستقبلا. فانتخابات ابريل كانت مأساة انتخابية، ولكنها لم تكن أول انتخابات ولن تكن آخر انتخابات، وإن حكمنا فى النهاية على أداء أجهزة الإعلام السودانية أثناء الفترة الانتخابية يأتى من منطلق سياسى عام أكثر من كونه دراسة مهنية متخصصة، ولكنه تأسس على معطيات مهنية، اصطحبت تقارير المراقبة العامة وثقت للتجربة، وحملت الرؤية السياسية، الأمر باختصار أنني أعددت مادة جيدة وحاولت تسويقها، وبعد التقييم وجدت أن العيب الأساسي كان في الوسيط الذي هو الإعلام، إذ أنه لم يستطيع حمل (بعض) رؤيتي، إذاً إذا قضيت السنين الباقية كلها في محاولة ترقية البرنامج الذي أحمله سأصطدم بنفس العقبة، التي تهرق الماء والعسل ولن يذوقهما من أريد أن أوصل لهم ما أود، إننا نعد طبخة جيدة ولكن الرجل المنوط به إيصالها دائماً ما يوقعها فتتسخ وتصل في حالة سيئة، فمهما وصلت جودة طبخنا ستظل طبختنا سيئة، أليس بالحري بنا إذاً أن نعالج الخلل المتمثل في الوسيط المهم، الذي هو الإعلام في حالتنا.

من الصعب تصور إمكانية إجراء انتخابات ديمقراطية فى بلد ما من دون دور أساسي بل وحاسم لوسائل الإعلام في تشكيل رأي عام ووعي لدى الناخب حول المرشحين

الذين سيقترع لهم ولآرائهم ولمواقفهم من القضايا التي تهمه. وفي محيطنا الإقليمي تبدو الانتخابات الرئاسية حدثاً مستجداً بدأت ملامحه من قبل في فلسطين وبعدها في العراق ومصر ولبنان وغيرها واليوم فى السودان، بالطبع مع بعض الانتخابات النيابية التي تجرى في دول الخليج خاصة البحرين والكويت والمغرب والجزائر، . وفى كثير من الدول العربية ومن بينها السودان بالطبع لا تزال العلاقة بين مجتمعاتنا والإعلام، خصوصاً حين يتعلق الأمر بالانتخابات، أمراً غير مستقر على نسق ثابت. إذ لم تنشأ روابط واضحة تكرس دور الإعلام في الإضاءة على قضايا وملفات حساسة تهم الناخب، وكذلك في الفصل بين الإعلام من جهة، والدعاية والإعلان الانتخابي من جهة أخرى، فالمسافة بين الأمرين ضائعة تماماً.

نتفق مع المبدأ العام الذي يؤكد أنه ليس من الإنصاف إلقاء اللوم على وسائل الإعلام السودانية في قضية عدم نزاهة وشفافية الانتخابات، فهذا يبدو خارج إطار سلطاتها، إذ أن الأمر كله مرتبط بأهمية تعزيز الثقافة الديمقراطية فى البلاد، وبلا شك يشكل الإعلام جزءاً أساسياً ومحورياً منها، وهو أمر صعب التحقق فى ظل إصرار حزب المؤتمر الوطنى فى السودان على الهيمنة الكاملة لمقاليد الدولة وفرض سطوته ونفوذه على عملية صنع القرار السياسى للدرجة التى أصبحت فيها الحكومة مجرد ختم يقوم بالتصديق على سياسات يقدمها الحزب الحاكم ويؤكد بها هيمنته على السلطة التنفيذية ومؤسساتها .

بصرف النظر عن عدم المهنية وغياب الحيادية واستشراء التبعية السياسية للحزب الحاكم التى ميزت أداء معظم وسائل الإعلام السودانية خلال الحملة الانتخابية-وهذه الظاهرة لم تكن حكرا على وسائل الإعلام لوحدها بل كانت العملية الانتخابية برمتها زاخرة بالتدخلات السياسية من كل جانب من جوانبها- ويجدر بنا الاعتراف أن موجة حراك سياسى قد عمت الأجواء السودانية واكبتها صحوة وثورة إعلامية رغم ما شابها من أوجه قصور وعيوب هنا وهناك إلا أن محصلتها النهائية كانت إيجابية، إذ أنها امتحنت قدرتنا على بذل الرأي والسماع للرأي الآخر، ومعطياتنا في التعاطي مع الخيارات الديمقراطية، وأنتجت ما نستطيع إثارته ليحرك ويدفع القوى نحو مزيد من البراحات،

فالذي كان يحدث أن التفكير الديمقراطي كان مجمداً لعقدين من الزمان وحراكه بأي شكل من الأشكال كان ايجابياً، لكل المجالات الملامسة، الإعلامية منها أو غيرها من القطاعات.

هل يفي النص الدستوري الفضفاض لرعاية نزاهة الإعلام، أثبتت التجربة العملية فى السودان أنه لا يكفى مجرد وجود نص دستورى أو قانونى ليجعل الإعلام حراً وليثبت حرية التعبير والنشر والصحافة، فما أكثر النصوص التي تزينها هذه العبارات، كما لا سبيل لتطبيق هذه الحريات التى نص عليها الدستور الانتقالى السودانى وأكد عليها القانون المختص وصولاً إلى إعلام حر ونزيه وشفاف يقوم على المهنية والتخصصية والموضوعية وينزه عن التبعية السياسية والهيمنة المالية للدولة والشركات الكبرى، كل ذلك لا يمكن أن يتم بأوراق أو قوانين تكتب بحبر أو تقال شفاهة في الميادين العامة، بل أن هذا العوج لا يستقيم إلا من خلال إجراء الإصلاحات الضرورية لضمان كفالة حرية الإعلام ومن ثم ممارسة أقصى درجات الضغط الجماعى والتمرد على السلطات الحاكمة عندما تحاول التغول على الحريات العامة أو مصادرتها أو تكميم أفواه الإعلاميين، أي بالممانعة الحقيقية والنضال من أجل (الحقوق) الأساسية والمبادئ التي يجب أن تُربى في نفس كل صحافي، إذ أنه لا بد من وضع حد لممارسات التضييق المتعمد الذى تمارسه السلطات الحاكمة ضد بعض الصحف والصحفيين، يجب أن تكون إرادة الإصلاح حقيقة وأن تكون الإرادة السياسية على وعي تام بأهمية ذلك، إذ أن القناعة بضرورة حرية الإعلام يجب أن تتأصل في الوعي السياسي لقادة الحكومة، فدولة تكبل إعلامها لا تفعل شئ أكثر من أنها تطلق سراح الفساد!..

حتى لا يتبادر إلى ذهن المراقب، أن هناك قانون نقول أنه لا يطبق، بل يوجد قانون ناقص وإسناد دستوري ضعيف، ولكنه برغم مساوئه لا يطبق، لذلك فمع وجود الإرادة السياسية التي أشرنا إليها، فإنه من الضرورى جدا العمل على تنقية القوانين المنظمة للعمل الإعلامى من الشوائب، بإلغاء بعض المواد المقيدة للحريات الصحفية والإعلامية وصولا إلى اتساق نصوص مواد هذه القوانين مع نصوص الدستور الانتقالى كما يجب التقيد بما جاء فى المواثيق الإقليمية والدولية بخصوص حرية التعبير والنشر خاصة الميثاق

الأفريقـي لحقـوق الإنسـان والشـعوب وإعـلان الاتحـاد الافريقـي للمبـادئ الحاكمـة للانتخابـات الديمقراطيـة فى أفريقيـا ومـا جـاء فى العهـد الـدولى الخـاص بـالحقوق المدنيـة والسياسية وما جاء فى الدستور الانتقالى السودانى فى وثيقة الحريات.

إن المآخذ على الأداء الإعلامي كثيرة، وعلى المفوضية التي نظمته أكثر، فـالفترة الزمنية التى تم تحديدها للحملات الانتخابية كانت قصيرة جداً وكان ينبغى على وسائل الإعـلام المختلفة استثمارها لتثقيـف وتنـوير جمـاهير النـاخبين بالعملية الانتخابيـة لاسيما وأنهـم لم يمارسونها منذ استيلاء الإنقاذ على السلطة بانقلابها العسكرى فى ٣٠ يونيو١٩٨٩م، وهذا مالم يحدث، بل لم يأت نسق واحد متكامل يجعلنا نقول بأن هناك تواصل انتخابي ثقافي، ولم يتم سد الفجوة المعرفية التي خلقها النظام بأن قطع التسلسل الـديمقراطي الطبيعـي، فأنـا أراهـن عـلى أن بعـض الإعلاميـين وإلى الآن لا يـدركون مـا معنـى انتخابـات نزيهـة! أو انتخابات ديمقراطية، وهذا بطبيعة الحال ليس تقصيراً مـنهم ولكنـه جهـل مُسبب بغيـاب المنافسة، الذي جرى كـأن تـأتي بأحـد الشـعوب الإفريقيـة لتطالـب إعلامييهـا بـأن ينقلـوا مباراة للكريكت، أو أن تحضر محليين من روسـيا لينقلـو مبـاراة في (التيـوا)، فـماذا يسـتطيع إعلامي شاب عمره ٢٤ عاماً أن يعـرف عـن الانتخابـات غـير القشـور، لـذلك الإنصـاف يدعونا أن لا نلقي بكل اللوم عليهم، بل نطالبهم بأن يتأهلوا بأدوات الإعداد للقـادم مـن انتخابات، هذا مـن حيـث التهيئـة المهنيـة، وقـد قمنـا في الحـزب بإعـداد مثـل هـذه التهيئـة لمجموعة من منسوبينا، وكانت أهم توصيات لجان الانتخابات أن نضاعف العدد المؤهـل أضعافاً، فنحن نسابق الزمن لسد نقص ١٦+٢٠ عاماً من غياباً الديمقراطية.

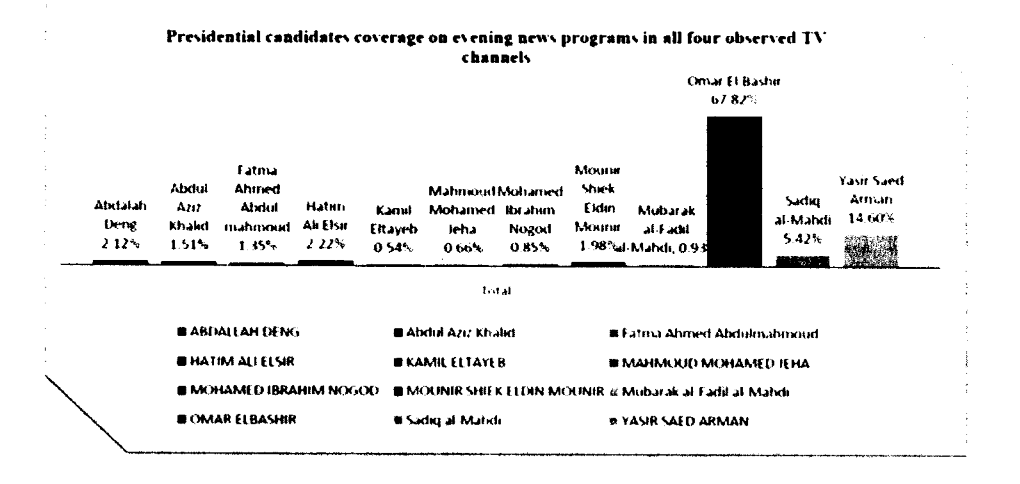
بعد التأهيل الأداتي، الذي ربما يكون العمل فيها يسيراً، يجب تنقية المناخ من المنغصات الكـبرى التـي تسوسـه الآن، تخيـل عزيـزي القـارئ، أن تكـون مرشـحاً لحـزب حـاز أكـبر (عـدد) أصـوات في آخـر سـجال انتخـابي، وقبـل إعـلان ترشـيحك تجـد غالـب الصـحافة تتحدث عن تنازل حزبك لحزب آخر، وتصف هذا التنازل بأنه حتمـي، ومبـاشرة بعـد أن تتم تسميتك ويعتمد ترشيحك تجد الخبر الرئيس بأنك تنازلت لصالح مرشح لحزب أقـل من حزبك عـدة ونفيراً، وبعـده انسـحاب آخـر!، مـن منـا لم يلاحـظ أن وسـائل الإعـلام

وخاصة تلك التابعة للحكومة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تعاملت مع الشائعات والترويج لها أكثر من تعاملها مع الحقائق بقصد التشويش على بقية المنافسين للحزب الحاكم. الأمر وإن كان طاغياً في مثالي الشخصي فهو كان موجوداً في غالب تجارب مرشحين ونواب يتبعون لفريقي الانتخابي وبعض الأحزاب الصديقة، كما مارست بعض وسائل الإعلام الموالية - لحزب المؤتمر الوطنى تحديداً -حملة من الاستهزاء والسخرية بأغلبية المرشحين ضد رئيس حزب المؤتمر الوطنى بعناوين لاذعة تهدف إلى زعزعة ثقة الناخبين فى منافسي رئيس المؤتمر الوطني.بل الأنكى من ذاك كله هو ظاهرة مرضية خطيرة تقدح في المصداقية وتقتل أهم مؤسسات البحث العلمي،إذ عمدت بعض وسائل الإعلام خلال- وقبل الانتخابات بنشر استطلاعات عشوائية للرأى تشير باستمرار لاكتساح مرشح حزب المؤتمر الوطنى للانتخابات، وذلك كان بهدف واحد وهو التأثير على الناخبين ولم تلق بالا أو أذنا صاغية لاحتجاجاتنا على نشر مثل هكذا استطلاع عشوائى لا نعرف اسم الجهة التى قامت به ولا المنهجية المستخدمة فى إجرائه ولا حجم العينة ولا هامش الخطأ ولا حتى تاريخ إجرائه وبكل أسف ينشر فى الصفحات الأول من الصحف ويذاع فى الراديو ويبث من خلال نشرات التليفزيون.

لم يقتصر الأمر على الإشاعة، بل لم يأل جهداً في استخدام كل الأسلحة، بل أن البعض استخدم الدين استخداماً مباشراً كسلاح لمحاربة الخصوم فاستخدمت بعض الصحف الفتاوى الدينية وأقوال بعض علماء ورجال الدين للهجوم على الأحزاب ودعم ترشيح البشير دون سواه. كما سخرت بعضها كل صفحاتها لترسيخ صورة حزب المؤتمر الوطنى فى ذهن القارئ أو المشاهد أو المستمع باعتباره الحزب الوحيد القادر على حل مشاكل البلاد.كل هذه الممارسات تشكل فى حد ذاتها إخلالاً واضحاً وتجاوزاً كبيراً لمبادئ حيادية واستقلالية الأجهزة الإعلامية وعليه ينبغى التنبه لذلك مستقبلا ومحاربة مثل هذا السلوك الضار حتى تعود للإعلام السودانى مهنيته وعافيته وتتوفر له أجواء الحرية التامة لينطلق إلى آفاق التطور.

أما المساواة في عرض صور المتنافسين فهي أمر لم يكن قريب، لا في الشمال ولا حتى في

الجنوب، وهنا أتوكأ على بعض نتائج تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي، انظر الشكل (١) [(١)]



الشكل(١)

كما يتضح أننا نلنا نصيباً ضعيفاً، فتخيل عزيزي القارئ أن هذا النصيب الضعيف كان أغلبه الأعم، يتحدث عنا بشكل سلبي، وبهجوم وتشويه، إلا من رحم ربي.

بعد سرد هذه الرسومات التوضيحية التي تغني عن ملايين الكلمات، وتكشف حياد المؤسسة الإعلامية من عدمها، يجب أن نؤكد على كلمة مهمة، ونشير إلى أننا لا نعمم فإننا نجانب الصواب إذا حكمنا على كل العاملين فى مؤسسات الدولة الإعلامية أو المؤسسات الإعلامية المملوكة لقيادات المؤتمر الوطنى بأنهم خانوا العهد الإعلامي تماما، وأنهم ما أتو بحسنة واحدة، نعم غالبهم من أعضاء المؤتمر الوطني، ولكن يوجد البعض منهم لا ينتمي لهذا الحزب، ويحاول ما استطاع أن يكون نزيهاً وأميناً، وتعرَّض لقاء ذلك للكثير من العناء، ولكن المؤكد أيضاً أن الوظائف العليا والمواقع الهامة بكل هذه المؤسسات يتحكم فيها كادر المؤتمر الوطنى ولهذا السبب فإننا ندعو إلى ضرورة إنهاء

(١)مثل نسبة التغطية الإعلامية للمرشحين، على مستوى كل القنوات السودانية.

الهيمنة السياسية المضروبة على الإعلام الرسمى كما ندعو إلى أهمية وقف الضغوط النفسية والمعنوية التى تمارس ضد العاملين فى هذه المؤسسات من غير التابعين للحزب الحاكم وضرورة تهيئة بيئة عمل صالحة للعطاء بمهنية تامة تقوم على الكفاءة وليس الولاء. وهذه دعوة تعمم على كل السودان لا قطاع الإعلام فحسب، فإنه لمن السيء أن تسلط السلطوية بفئة تريد أن تنفرد بالسلطة من الوزير إلى الغفير!، أنها إذا تؤسس لبلد بعين واحدة.

جاءت الكثير من الممارسات مخالفة حتى للقانون الذي أجازته مؤسسات النظام، ومآخذنا على القانون كثيرة إذ أنها تتعارض مع بعضها بعضا أحيانا، فقد أكد قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨م فى المادة (٦٥) الفقرة (٢) على أن يتمتع كل مرشح أو حزب سياسي بحرية تامة في التعبير عن رأيه وتقديم برنامجه الانتخابي والحصول على المعلومات عند ممارسة حقه في الحملة الانتخابية بأية وسيلة كانت وفقا لأحكام هذا القانون والقواعد. ثم أتى فى الفقرة (٣) من ذات المادة المشار لها أعلاه ليصادر الحرية التامة التى نص عليها ويقيدها بنص فضفاض وعبارات إنشائية مثل قوله :لا يجوز لأي شخص أثناء تنفيذ الحملة الانتخابية استعمال عبارات تشكل تحريضا على الجرائم المتعلقة بالطمأنينة العامة أو العصيان المسلح أو العنف أو تهديدا باللجوء إلى أى من تلك الأعمال أو الحرب أو استخدام عبارات تدعو إلى الكراهية أو التمييز.وهذه كلها أمور يمكن تأويلها لتوسيع دائرة الحظر والتقييد من حرية المرشحين.

كفل قانون الانتخابات للمرشحين وللأحزاب السياسية خلال الانتخابات استخدام جميع وسائل الاتصال الإعلامية السودانية بكافة أشكالها والاستفادة منها لإغراض الحملة الانتخابية ونصت المادة (٦٦) الفقرة (٢) على ضرورة تمكين المرشحين للانتخابات والأحزاب السياسية المشاركة فيها من استخدام وسائل الإعلام العامة على أساس المساواة وتكافؤ الفرص ومنع أى تمييز بينهم أثناء تغطيتها لأخبار الحملة الانتخابية .إلا أن القانون لم يحدد صراحة الإجراءات والعقوبات التى يتعين توقيعها حيال عدم الالتزام بالحيادية والمساواة بين المرشحين بل أن المفوضية تهربت من ذلك وقامت بتفويض اللجنة الإعلامية التابعة لها باتخاذ ما تراه مناسبا من إجراءات فأصبحت اللجنة هى الخصم والحكم خاصة إذا وضعنا فى الاعتبار أن تشكيلها جاء من مدراء

الإذاعات والتليفزيون ووكالة الأنباء.ولتفادى هذا التناقض نرى ضرورة أن توضع الأجهزة الإعلامية الحكومية أثناء الانتخابات تحت قيادة قومية محايدة على درجة عالية من النزاهة والمهنية ومشهود لها بعدم الانتماء لأى حزب سياسى أو الانحياز لأى جهة سياسية على حساب الأخرى.

نصت المادة (٦٦) الفقرة (٣) من قانون الانتخابات السودانى لعام ٢٠٠٨م على ((تعد المفوضية بالاشتراك مع وسائل الإعلام العامة وبالتشاور مع الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات برنامجا شاملا لضمان حقهم في استخدام تلك الوسائل لأغراض الحملة الانتخابية على قدم المساواة.)) وبالفعل قدمت المفوضية الدعوة لممثلى الأحزاب للتشاور معهم وقد كنت من ضمن ممثلى الحزب الاتحادى الديمقراطى فى ذلك الاجتماع إلا أننا نستطيع أن نقول أن ملاحظات ورؤى ممثلى الأحزاب لم يؤخذ بها بل تم تجاهلها تماما الأمر الذى تمخض عنه فى النهاية مقاطعة الأحزاب للآلية الإعلامية التى كونتها المفوضية ولذلك نرى ضرورة تعديل نص هذه المادة بحذف كلمة (بالتشاور) التى روت قبل مع الأحزاب السياسية وفى هذه الحالة تكون مشاركة الأحزاب السياسية مشاركة أصيلة وليست تشاورية غير ملزمة كما جرى عليه الحال فى الانتخابات ٢٠١٠م.

لم تقم المفوضية القومية للانتخابات بممارسة صلاحياتها فى التأكد من مدى التزام المرشحين بالقواعد العامة لتنظيم الحملات الانتخابية مثل عدم تجاوز سقف الإنفاق على الدعاية الانتخابية وقد كان هناك تراخى متعمد وغض للطرف من قبل المفوضية ولذلك لم تقم بتحديد سقف الإنفاق المسموح به حتى تفسح المجال واسعاً وتترك الباب مفتوحاً لمرشحى المؤتمر الوطنى لينفقوا بدون حدود لأنهم يملكون أموال الدولة ويتصرفون فيها لصالح حزبهم وهذا يقف خير دليل واكبر شاهد على انتفاء الحيادية وغياب النزاهة والشفافية فى أعمال المفوضية وذلك ناتج من شعورها بأن رئيس المؤتمر الوطنى ومرشحه قد قام باختيارها وتشكيلها بهذه الصوْرة لتؤدى الدور المرسوم لها، ولم يقم الإعلام بمراقبة مثل هذا الخلل بل كان تبريرياً متماشياً مع مصلحة المؤتمر الوطني، إذا لم يصح الإعلام من غفوته ستتكرر هذه المأساة مرات وسيفقد السودان رصيده الديمقراطي –

هذا أن كان لم يفقده أصلا-.

يجب إعادة النظر فى الطريقة التى تعاملت بها وسائل الإعلام الرسمية مع العملية الانتخابية بحيث تلعب دوراً فاعلاً فى ترسيخ ثقافة انتخابية جديدة لدى جمهور الناخبين السودانيين عبر برامج مكثفة تهدف إلى رفع الوعى ونشر المعرفة وترسيخ الثقافة الانتخابية التى تمكن المواطن من الاختيار الحر لمرشحه بعيداً عن أساليب الترغيب والترهيب التى كانت سائدة ومسيطرة على المشهد الانتخابى الأخير مما أفقد الصوت الانتخابى أثره فى إحداث عملية التغيير المنشودة.

لم يعد مقبولاً ولا كافياً أن نقول أن حرية الإعلام والصحافة موجودة ومكفولة بالقانون،بل لابد من التأكد من وجود نصوص قانونية صريحة تكفل الضمانات الخاصة بممارسة المهنة بحرية تامة ودون أية قيود أو مراقبة بحيث تحترم حرية الإعلام والصحافة فى نشر كل الموضوعات التى تهم المواطن مهما كانت درجة حساسيتها بالنسبة للسلطة الحاكمة ويكفى أن نشير هنا إلى أن ما قاله المرشحون لرئاسة الجمهورية بخصوص قضايا كثيرة كان لا يجد حظه فى النشر إلا عبر وسائل الإعلام الخارجية وبالتالى حجبت آراؤنا حول الوحدة والانفصال، وقضايا الحرب فى دارفور،وملفات الفساد والمحسوبية،وغياب دولة القانون،أما المحكمة الجنائية فقد كانت خطاً أحمراً ممنوع الاقتراب منه أو التصوير وهذا كله يتنافى مع حرية التعبير والنشر.



لافتات الانتخابات تنعش أسواق الإعلان

■ ■ ■

لافتات الدعاية الانتخابية للمرشحين وللأحزاب السياسية التى غطت الشوارع، والميادين، وطرق المرور السريع الرئيسية والفرعية، ومداخل المدن، وواجهات العمارات، أدت إلى حدوث رواج كبير في سوق الإعلان، والمطابع والورق والأقمشة حيث انتعشت أسواق المطابع، وشركات التصميم، بعد ركود، وتدفق عليها أنصار المرشحين لحجز كميات ضخمة من وسائل الدعاية الانتخابية التى كانت فى السابق حكرا على الخطاطين وتجار القماش إلا أنها هذه المرة أتت مواكبة للتطور الذى حدث فى وسائط الإعلام واستخدام التكنولوجيا الجديدة والتقنيات الحديثة للصورة فامتدت الدعاية هذه المرة لتشمل أيضا الملابس المطبوعة التى تحمل الشعار الرمز الانتخابى وصورة المرشح والكابات، والحاجيات الشخصية من مثلة وحمّالات المفاتيح والأقلام الأنيقة، والأكواب وعبوات المياه وبوسترات لاصقة للسيارات وغير ذلك....إلخ

وبالرغم من التقنيات الحديثة الا أن سوق الاقمشة والخطاطين كان له رواجه وكان له مذاقه الخاص وكان له زبائنه الأوفياء ولذلك ارتفعت أسعار الأقمشة فى الأسواق الشعبية العتيقة (سوق سعد قشرة، والسوق الشعبى ، وسوق ليبيا) خاصةً «الدبلان» الذى كان أكثر الأقمشة رواجا فى سوق اللافتات القماشية وتليه من حيث الأهمية وارتفاع السعر قماش «الباتستا» الملون وقد قضت انتخابات هذا العام على حالة الركود الشديدة التى كانت سائدة فى سوق القماش وساعدت التجار على تصريف المخزون الراكد من هذه الأقمشة فى المخازن وعوضت الخطاطين الذين كانوا يتقاضون على كتابة اللافتة الواحدة أكثر من ١٥ جنيها.

ظاهرة الإنفاق الضخم على عمليات الدعاية والإعلان كانت هى الأبرز فى بند المصروفات بالنسبة لكل المرشحين وقد أرهقت جيوبهم واستنزفت خزائن أحزابهم غير

الممتلئة بسبب مصادرات السلطة لأموال كل الأحزاب السياسية السودانية عند استلامها لمقاليد الأمور بالبلاد عن طريق انقلاب يونيو ١٩٨٩م كما أشرنا. ويبدو أثر العولمة واضحاً في تأثيرنا بهذه الظاهرة والتي قال عنها جان ماري دانكان في كتابه (علم السياسة) الذي ترجمه د. محمد عرب ونشرته المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ببيروت في طبعته الثانية الصادرة ١٩٩٥ قال في صفحة (٥) :«إن السياسة اليوم تتأثر أكثر فأكثر بتقنيات الإعلام ولاسيما في الدول الديمقراطية مثل الحملات الانتخابية للرئاسة الأمريكية التي تحولت إلى استعراضات إعلانية تسوق فيها شركات الإعلان المرشحين مثل الصابون».

ويبدو أن حزب المؤتمر الوطني لم يعجبه من الانتخابات الديمقراطية سوى الجانب الخاص بالدعاية والإعلان ولذلك تعاقد مع كبريات الشركات المتخصصة في هذا المضمار ودفع لهم مبالغ ضخمة من الأموال نظير عمل الدعاية والتسويق لمرشحه الرئاسي وبقية مرشحيه وفتحت أبواب البلاد لشركات الدعاية والإعلان الأجنبية من سوريا ومصر والأردن والإمارات وكانوا يتصلون بنا ليعرضوا علينا خدماتهم وعندما اكتشفوا انه لا قبل لنا لتحمل النفقات التي يتحدثون عنها أدركوا كم هو الفارق في الإمكانات المالية بين المؤتمر الوطني وبقية القوى السياسية السودانية.

وقد ظهر ذلك جليا في كثافة وحجم الدعاية التي ظهر بها المؤتمر الوطني والتي استخدمتها بقية القوى السياسية إذ غطت صور البشير صبيحة اليوم الأول لبدء الحملة الانتخابية كل المواقع الاستراتيجية والهامة في العاصمة والولايات بلوحات مضيئة سعر الصغيرة منها يتجاوز الـ ٥٠٠ جنيه سوداني وتقدر تكلفتها الكلية بمليارات الجنيهات لدرجة أن شاعت النكتة الشهيرة التي تتحدث عن (البشير وكابو) في إشارة إلى كثافة الدعاية الخاصة بهذا المنتج والتي إلى حد كبير تتشابه مع دعاية البشير، والطرفة الأخرى التي سرت بأن الذي سيفوز في الانتخابات إما الشامبيون أو البشير!.

والشيء الغريب أن اللوحات المضيئة المتحركة الموجودة في مداخل الكباري بالعاصمة وبالقرب من المطار تم احتكارها حصريا لمرشح المؤتمر الوطني وقد حاولنا أن نتعاقد مع الشركة التي تملك هذه الخدمة ولكن لم نصل معها إلى اتفاق إلى أن انتهت المدة

المحددة وبعدها عرفنا من مصدر مطلعة أن توجيهات حكومية صدرت بمنع ظهور صورة أى مرشح آخر إلى جانب صورة البشير وهذا يعكس إلى اى درجة يتحكم الحزب الحاكم فى السوق وفى سياسات الشركات الخاصة مما يؤكد خلو المنافسة من التكافؤ والعدالة والنزاهة والمساواة.

حرب اللافتات

رغم أن القانون يمنع التعدى على ملصقات وإعلانات وصور المرشحين الا أننا اضطررنا لعقد مؤتمر صحفى يوم ٢٣/ ٢/ ٢٠١٠ بالمركز الإعلامى للحزب أنا ومعي الشقيق الأستاذ محمد سيد أحمد سر الختم القيادي بالحزب وضحنا فيه الاعتداءات المتعمدة التى تعرضت لها لافتات وصور وإعلانات مرشحى الحزب وان هناك ايادى عبثت بها ومزقتها وضربت مثالا بما تعرضت له البوسترات الملصقة على أبواب بيتنا أنها لم تسلم ليس من التمزيق فحسب بل تمت تغطيتها بالصاق بوسترات المؤتمر الوطنى عليها وهم يعلمون أن هذه هى الدار التي أقيم فيها فما بالك ببقية الإعلانات الموجودة فى الشوارع، حتما لم ولن يكون حظها بأفضل مما لحق بداري والأمثلة على ذلك كثيرة وتترى.

مارس حزب المؤتمر الوطنى ابتزازا ونوعا من الإرهاب عن طريق العناصر الأمنية والإداريين فى المحليات خاصة فى بعض المناطق الطرفية والنائية وهددوا أصحاب المقاهى والمطاعم والدكاكين والباصات والحافلات والركشات ومنعوهم من تعليق أو لصق أو رفع أدوات الدعاية الخاصة بغير مرشحى المؤتمر الوطنى .وهناك مثال حي لهذا السلوك ظل راسخا فى ذاكرتى، اذ اعتدنا على أخذ استراحة فى قهوة معينة فى طريق شندى الخرطوم خاصة إذا كان الوقت ليلا، ولا أخفيكم أن الدافع طريف إذ أن من بين أعضاء حملتنا من شهد بأن الشاى بالحليب الذى يقدم فى هذه المقهى يعد من أجود الأنواع وأصبح مدمناً له، ونحن من بعده أصبحنا مدمنين!، وما أكثر مجيئنا وذهابنا فى هذا الطريق الذى استأثر بأكبر عدد رحلات نظرا لوجود أهلى وقريتى هناك. الشاهد أننا فى إحدى المرات وكما جرت عليه العادة ونحن عائدون إلى الخرطوم بعد جولة فى إحدى

مناطق ولاية نهر النيل تجمع موكبنا فى ذات المكان (قهيوات ودرابح) وكان لافتاً للأنظار وصادماً لأعضاء حملتنا الانتخابية وجود أعلام المؤتمر الوطنى وعليها رمز الشجرة وكذلك صور عمر البشير فثارت ضجة فى المقهى، حسمت الأمر وقلت لأعضاء حملتي أن الديمقراطية خيارنا وأننا ما كنا لنكون أهلها لو تذمرنا من خيار أحدهم، ولكن غالبية رواد المقهى كانوا من أنصارنا! فقال لي عزيز لن نطالب بإنزال لافتات وإعلام وصور المؤتمر الوطنى ولكننا سنطالب بالمعاملة بالمثل، خاصة وأننا نعد من رواد وزبائن المقهى وعلى إثر ذلك اعتذر مالكها وقال لوفدنا أنتم الذين قصرتم إذا أعطيتمونا أعلاماً وصوراً سنقوم بتعليقها أيضاً لان هذا مكان عام ومفتوح للجميع وليس حكراً لأحد وكان من بيننا من لم يقتنع بالتبرير ورفض حتى شرب الشاى هذه المرة كانت سيارة الإعلام المرافقة لنا محملة بالبوسترات والصور والإعلام فأعطى صاحبنا ما يكفيه ويزيد وقال الآن الوقت ليل وأعدكم مع انبلاج نور الفجر ستأخذ مكانها فى هذه الرواكيب شأنها شأن ملصقات المؤتمر الوطنى وانصرفنا عائدين إلى الخرطوم.لم يطل غيابنا اكثر من يومين وتوجهنا إلى إحتفال فى منطقة حجر العسل قام بتنظيمه وترتيبه العمدة يوسف ودبليلو وكالعادة مررنا بالمقهى ووجدنا بدلا من تعليق ملصقاتنا وإعلامنا تمت مضاعفة وزيادة ملصقات وإعلام وصور المؤتمر الوطنى وأدركنا الحقيقة ولم نسأله لكننا وبإصرار أعضاء الوفد لم نطلب الشاى هذه المرة واكتفينا بالوضوء والصلاة فقط وعندما شعر صاحب المقهى – وهو شخص طيب ونبيل- بالحرج أتى وتحدث مع أحد أفراد الوفد وقال يا جماعة بصراحة شديدة «ناس الحكومة ديل قالوا إذا علقوا أى علم أو صورة بالقرب من صور الرئيس سيتم إغلاق القهوة وسحب الترخيص الخاص بها ولكن أبشركم أن صوركم وإعلامكم مرفوعة فى داخل قلوبنا بس خلونا نعيش يا جماعة وما تقطعوا أرزاقنا نحن ناس مساكين». وهذا فى حد ذاته يقف نموذجًا صارخًا لكيفية استخدام السلطة كرتا لابتزاز المساكين ودعما للحزب الحاكم.

هكذا تعرضت لافتاتنا وصورنا وملصقاتنا وإعلامنا على قلة عددها وبدائية صنعها إلى حملة من الاستعداء والاستهداف المنظم فلم تسلم من التخريب والعبث ليس فى العاصمة فحسب بل حتى فى ولايات السودان الأخرى وهذا الوضع ينسحب على كل

مرشحينا للرئاسة وللولاية وللمجالس التشريعية والقوائم.

الفقرة الأبرز في هذا الخضم، هي حملة الإعلان المضاد وإن كانت لم تمسنا بشكل مباشر في الوجه الذي نثيره هنا، ولكن رسالتنا الديمقراطية تحملنا مسؤولية مخاطبة الخطأ، ونبذ المأساة، فكم آلمني ما قام به حزب ليس لديه أي مرشح واضح للرئاسة، ولكنه كان يعمل ضد مرشح الحركة الشعبية لتحرير السوداني الصديق ياسر عرمان، أعني سلوكيات حزب حمل اسم السلام! وليته ما فعل، وكان يرفع شعارات تستند إلى عنصرية بغيضة، أزمت الوضع وزادت المأساة التي شرخت الهوية الوطنية ، وبالرغم من كل ما ذكر من شكاوى إلا أن المفوضية ظلت مكتوفة الأيدي، فكيف لفئة أن لا تدع لمرشحها وتكتفي بقدح الآخرين.

من السلوكيات الطريفة المضحكة المبكية، ما عمد إليها مرشح ذو نفوذ قوي، حينما طوّف بين أنصار حزبنا الذين يدينون للحزب بدين المحبة والولاء التام، فقال لهم أنا مرشحني «سيدي الميرغني»، وكان حديثه زوراً وبهتاناً، وإعمالاً لما قال، كان يرفع راية الشجرة ويقول بصوت عالي، الشجرة شجرة سيدي!.



مناظرة البشير - الرهان المستحيل

■ ■ ■

المناظرات الانتخابية طريقة معمول بها خاصة فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية وتكمن قيمتها كونها تساعد جمهور الناخبين على حسم موقفهم من المرشحين قبل وقت كاف من موعد إجراء الانتخابات. كما أن الأخذ بنظام المناظرات بين المرشحين فى الانتخابات يعتبر وسيلة ناجعة لمعرفة اتجاهات المرشحين وكشف قدراتهم وتبيان نقاط قوتهم ونقاط ضعفهم بوضوح تامين أمام عيون وآذان الناخبين. وبالطبع فإن الأخذ بالمواجهة العلنية المباشرة بين المرشحين من شأنه كذلك تحسين أداء العملية الانتخابية كما إنها ستكشف للرأى العام من هو المرشح الأفضل والأكثر استعدادا لمناقشة آرائه أمام الجماهير بأسلوب يختلف عن الندوات والخطب الجماهيرية الحماسية. وهذا النظام معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية وفى بريطانيا والنمسا واسبانيا وجنوب أفريقيا ودول أخرى كثيرة.

خصصت وكالة السودان للأنباء(سونا) فريقا متخصصا لمتابعة العملية الانتخابية وعقدت اجتماعات مع المرشحين ووزعت لهم استمارات لجمع بيانات تفصيلية عنهم وأجرت معنا حوارات وقد سعدت أيما سعادة عندما طلبوا منى تحديد اسم المرشح الرئاسى الذى ارغب فى إجراء مناظرة معه وبلا مقدمات أو كثير تفكير اخترت مرشح المؤتمر الوطنى وأبلغتهم برغبتى فى مناظرته ووعدوا بإتمام ذلك ولكن أتت الأيام لتثبت انه رهان مستحيل إذ استعصمت سونا والقائمين على أمرها بعدم تقديم ردود مقنعة عندما لاحقهم مندوبنا المعتمد لدى سونا الشقيق ميرغنى مساعد لتحديد الموعد وكان يحثهم ويشجعهم بان الظروف الراهنة تستوجب وتقتضى إجراء هذا النوع من المناظرات لترسيخ ديمقراطية العملية الانتخابية لدى الرأى العام الذى بات يشك كثيرا وينظر بريبة للعملية الانتخابية برمتها.

وفى سبيل إجراء هذه المناظرة وإقامتها غضضنا الطرف تماما عن الجوانب الإجرائية الخاصة بها ولم نشغل بها لا بالنا ولا بال القائمين على أمرها فى سونا فتجاهلناها تماما وبالتالى لم نقم بالسؤال عن الجهة المسؤولة عن إعداد المناظرة وإجرائها ولم نشترط أى شروط حتى لو كان ذلك المطالبة بتوفير الحياد والمهنية لأننا نعلم مسبقا أن مثل هذه المطالب ستؤخر انجاز المهمة التى كنا نستعجلها لذلك سكتنا عمدا عن كل هذه الإجراءات والجوانب المتعلقة بالمناظرة على أمل أن يتحقق رهاننا ولا يصبح مستحيلا فلم نطلب سوى إخطارنا بالزمان والمكان حتى لا تتداخل المواعيد مع برامجنا الانتخابية.

ولكن برغم كل هذه التحوطات باءت المحاولة بالفشل.وأيا ما تكون الأسباب إلا أن النتيجة واحدة وهى رفض مرشح المؤتمر الوطنى لعملية المناظرات على أساس أنه لم يعد فى حاجة للاشتراك فى مثل هذا النمط لأنه ببساطة شديدة لا يحتاج إلى زيادة جمهوره الانتخابى طالما انه مطمئن إلى أن قاعدته المؤيدة ستملأ صناديق الاقتراع حتى تفيض وبالتالى فلا مبرر ولا داع لتبديد الوقت والجهد والطاقة فيها لاطائل ينتظر ولا فائدة ترتجى من ورائه .وهو فوق ذلك يعلم علم اليقين أن المناظرات الداخل إليها إما رابح أو خاسر وفى حالته فإن احتمال المكسب غائب تماما والأرجح هو احتمال الخسارة إذن فلا سبب للمغامرة.



السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل الثالث عشر

الانحرافـــات والتجـــاوزات وعمليات التزوير



مشاهدات حية للمراقبين - التزوير سيد الموقف

الانحرافات والتجاوزات تفسد العملية الانتخابية

■ ■ ■

نقوم فى هذا الجزء بنشر ما رصده مراقبونا من وقائع تزوير ومشاهد حية لتجاوزات وأخطاء مهدت الطريق لفوز المؤتمر الوطنى وخسارة بقية الأحزاب المنافسة، وذلك من واقع تقارير مراقبي بعض المناطق التى نوردها كنماذج لأننى لا أريد أن أستطرد فى تدوين تفاصيل التجاوزات والانحرافات والأخطاء التى شابت العملية الانتخابية فى كل مراحلها فحولتها إلى مسخ مشوه وبما أن المجال فى هذا الكتاب لن يتسع لسرد كل التفصيلات سنقوم بشيء من الإيجاز غير المخل بعرض بعض النماذج من باب المثل وليس الحصر وهي نفس الممارسات تقريبا التي يمكن رصدها في كل الدوائر الأخرى في الانتخابات بمراحلها المختلفة، وتتمثل هذه الممارسات في قيام مرشحي المؤتمر الوطني ومنتسبيه بممارسة أساليب الترغيب والترهيب لكسب الأصوات على أساس شراء الأصوات والتزوير السافر، والقيام بتزوير إرادة الناخبين. ومن خلال تقارير معتمدة وموثقة سجلنا جملة من التجاوزات والانتهاكات أثناء العملية الانتخابية شملت عدة مراحل هى :ترسيم الدوائر الجغرافية، السجل الانتخابى ،الترشيح، الحملة الانتخابية، الاقتراع ، الفرز والعد وإعلان النتيجة، الطعون أمام المحاكم ونجملها فى الآتى:

ترسيم الدوائر :

جاء التعداد السكانى سابقا لعملية ترسيم الدوائر وقد كان خطوة أولى فى طريق طويل نحو التزوير وقد حمل التعداد مغالطات مكشوفة مثل تعداد ولايات دار فور الذى فاق الـ ٨ مليون نسمه بالرغم من الحرب الدائرة ونزوح الملايين من الإقليم، كما حمل مفارقات مثل أن يكون تعداد سكان هي أكثر من تعداد سكان مدينة بورتسودان والتى تعتبر من المدن ذات الكثافة السكانية العالية وكذلك فاق تعداد سكان همشكوريب تعداد سكان مدينة كسلا والأمثلة كثيرة وليس هناك أدل على فساد الإحصاء السكانى من

الاتفاق بين المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية على تأجيل الانتخابات فى ولاية جنوب كردفان وزيادة عدد مقاعد الولايات الجنوبية فى المجلس الوطنى .

لذلك جاء تقسيم الدوائر ويحمل بين طياته كل الفساد والتزوير لأنه كان مبنيا على نتيجة التعداد السكانى فحصل المؤتمر الوطنى على التقسيم الذى يريده بزيادة عدد الدوائر فى المناطق التى أرادها كما شطرت وقسمت الدوائر التى فيها نفوذ تقليدى للقوى السياسية الأخرى.

كما سمت المفوضية فى ذلك بأن تجاوزت الحدود المسموح بها زيادة ونقصانا عن القاسم الانتخابى الوطنى (١٤٥ + ١٥٪) فتلاعبت فى حدود الدوائر.

وقدم الحزب فى تلك المرحلة مجموعة من الاعتراضات لدى المفوضية القومية للانتخابات على تقسيم الدوائر والتى أصرت على تقسيمها وما كان من الحزب إلا اللجوء لمحكمة الطعون والتى لم تغير ذلك الواقع .

السجل الانتخابى :

عمد المؤتمر الوطنى فى هذه المرحلة على تقليل عدد المسجلين فى مناطق النفوذ الحزبى التقليدية وذلك عن طريق شهادات السكن التى تقوم باستخراجها اللجان الشعبية التابعة له وزيادة نسبة التسجيل فى مناطق معينه مثل دارفور والخرطوم

وقد كان المنشور الذى أصدرته المفوضية بواسطة أمينها العام (جلال محمد أحمد) قاصمة الظهر للنزاهة والشفافية إذ لا يعقل أن تقوم المفوضية بمخالفة القانون الذى ينظم أعمالها وذلك بإصدار منشور سمح بموجبه للقوات النظامية بالتسجيل فى مواقع عملها وبمخالفه صريحة وصارخة لقانون الانتخابات وقواعده الذى حدد ضوابط التسجيل ومنها الإقامة فى موقع التسجيل لمده لا تقل عن ثلاثة أشهر وحتى أن المنشور لم يضع أى ضوابط لتسجيل تلك القوات وبمجرد لباس الزى العسكرى (طبعا متاح للكل) يمكن التسجيل ودون التأكد من هوية المسجل أو مكان عمله أو سكنه، وقد عاس المؤتمر الوطنى فسادا فى هذه الجزئية بمساعدة المفوضية .

و تم نشر السجل الانتخابى الابتدائي والذى كان يحمل مظاهر الفساد بين طياته

لذلك كانت الاعتراضات من قبلنا والطعون أمام المحاكم التى لم تلتفت لها.

الترشيح :

قدم الحزب مرشحين على مستوى رئاسة الجمهورية والولاة والدوائر الجغرافية القومية والولائية والقوائم الحزبية والمرأة فى كل الولايات وقد مارس المؤتمر الوطنى إرهابا على مرشحى الحزب وذلك بتقديم طعون لا أساس قانونى لها متمنين أن تقوم المحاكم بإلغاء ترشيح أولئك حتى يكون الفوز مضمونا لهم دون الحوجة لخيار التزوير والذى اضطروا له لاحقا ولكن كانت الدائرة القانونية للحزب قدر التحدى فتصدت لتلك الطعون كمثال لذلك الطعون المقدمة فى مواجهة مرشحى الحزب لمنصب والى الجزيرة ودائرة رفاعة .

كما قدم المؤتمر الوطنى مجموعة من المرشحين لا تنطبق عليهم الشروط القانونية ومنها العلم بالقراءة والكتابة وذلك بعدة دوائر منها ما هو بالقضارف أو البحر الأحمر وقد تجلى ذلك الأمر بأحد دوائر الحصاحيصا حينما تم ترشيح شخص أعمى فكيف له أن يكون ملم بالقراءة والكتابة (هؤلاء سيكونون ممثلى للشعب تحت قبة البرلمان للدفاع عن حقوقه !!)، وحين الطعن فى تلك المخالفات أمام المحاكم المختصة كانت كالعادة مؤيده لأفعال المؤتمر الوطنى .

الحملة الانتخابية :

فترة الحملة الانتخابية شهدت مجموعة مخالفات للمؤتمر الوطنى تمثلت فى الآتى :

كل القنوات الفضائية والإذاعات العامة والخاصة داخليا وخارجيا وكذلك بعض الصحف تعمل فى الدعاية للمؤتمر الوطنى .

استغلال المؤتمر الوطنى لإمكانية الدولة بما فى ذلك افتتاح المشروعات التى كانت مؤجلة إلى حين الحملة الانتخابية والوعود بالمشروعات الجديدة.

الصرف الغير محدود للمؤتمر الوطنى والذى لم تحدد له المفوضية سقفا إلا بعد نهاية الفترة وذلك بمخالفة القانون وقد كان المؤتمر الوطنى وقتها صرف ما يفوق ال ٣٣ مليون

دولار.

شكلت المفوضية لجنة إعلامية لتوزيع الفرص فى وسائل الإعلام القومية بين الأحزاب فخصصت بعض الدقائق لمرشحى الرئاسة ودقائق أخرى لتقديم برامج الأحزاب ولم تكن هناك عدالة فى توزيع الفرص خاصة وأن المؤتمر الوطنى مهيمن على المقاليد الإعلامية .

أصدرت المفوضية منشورا لتنظيم الحملة الانتخابية وذلك لتقييد القوى السياسية فى مواجهة المؤتمر الوطنى .

المنشور سيئ الذكر والخاص بالقوات النظامية من أثاره أن أصبحت ثكنات تلك القوات شريحة هامة فى حسم النتيجة لذلك كانت الحملة الانتخابية مستهدفة لتلك الشريحة فتقدم الحزب بطلبات للجان الانتخابات بالولايات بالسماح لمرشحيه بدخول تلك الثكنات لطرح برامجهم الانتخابية إلا أن الرد كان ودون تردد هو الرفض فيما يلي نموذجا لتلك الطلبات المرفوضة :

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٢١ فبراير ٢٠١٠ م

السيد رئيس وأعضاء اللجنة العليا للانتخابات ولاية الخرطوم

الموقرين،

الموضوع : الحملة الانتخابية بمواقع عمل القوات النظامية

بالإشارة للموضوع أعلاه فإننا نتقدم بالطلب الاتى :

أصدر السيد الأمين العام للمفوضية القومية للانتخابات منشورا سمح بموجبه للقوات النظامية بالتسجيل وفقا لمواقع عملهم

و قد تم تنفيذ ذلك المنشور وذلك بتسجيل منسوبى القوات النظامية بالسجل الانتخابى وفقا لمواقع العمل وليس السكن كما نص على ذلك قانون الانتخابات

و قد بدأت الحملة الانتخابية مستهدفه الناخبين والقوات النظامية ليست بمعزل عن

ذلك الاستهداف . وبما أن المنشور والذى تم بموجبه التسجيل قد حدد موقع العمل معيارا للتسجيل وبالتالى للانتخاب فإننا نطالبكم بمخاطبة كافة إدارات القوات النظامية بمختلف مسمياتها المنتشرة بولاية الخرطوم للسماح لمرشحى الحزب لكافة المستويات وعلى حسب الحال بممارسة الحملة الانتخابية داخل تلك المواقع حتى يتسنى لهم طرح برامجهم الانتخابية لمنسوبى القوات حتى لا يكونوا حكرا لجهة محدده ولا سيما أن الوصول لهؤلاء المنسوبين يستحيل أن يكون فى مواقع سكنهم وذلك لظهور أسمائهم وفقا لمواقع العمل

نشكركم على حسن تعاونكم

حافظ سيد احمد حاج احمد

مندوب الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل

لدى اللجنة العليا للانتخابات ولاية الخرطوم

الاقتراع والفرز والعد :

هذه المرحلة شهدت وأد التجربة الديمقراطية التى انتظرها الشعب السودانى بشغف وذلك بصورة نهائية وكان الحزب راصدا لعدد مهول من تلك الانتهاكات والمخالفات وعلى مستوى الولايات . وبالإضافة إلى ذلك فقد أفسدت الانتخابات بمجموعة كبيرة أخرى من الانتهاكات التى رصدتها لجان المراقبة المستقلة وأثرت بدورها على المصداقية الضائعة للعملية الانتخابية . وقد تضمنت هذه الانتهاكات : استمرار سياسة الاعتقالات السياسية وشراء الأصوات والعبث المتعمد فى قوائم الناخبين .

حالات عنف

رصدت تقارير مندوبونا تفشى ظاهرة العنف خلال العملية الانتخابية فى مراحلها المختلفة بصورة غير مسبوقة تركزت فى المناطق التى تنافس فيها مرشحوا حزبنا مع قيادات بارزة من الحزب الحاكم ففى دائرة الدبة قام أنصار مرشح المؤتمر الوطنى بالتهجم

على مهرجان التدشين الكبير الذى أقامه أهل الدائرة لمرشحهم ابن المنطقة والقيادي البارز بالحزب الاتحادي السيد طه على البشير واعتدوا بالضرب على بعض منتسبى الحزب الاتحادى وأصابوهم إصابات بالغة وجروح كبيرة والأمثلة على ذلك كثيرة إذ لم تسلم ولاية من الولايات من أعمال عنف مورست ضد المعارضين للمؤتمر الوطنى فى الشمالية وفى سنار وفى نهر النيل وفى القضارف وفى الخرطوم وغيرها من المناطق الأخرى.

اعتقالات واسعة لمؤيدي المرشحين ومندوبيهم

بالإضافة إلى حالات الاعتقال التى تمت قبيل بدء الانتخابات ، فقد استمرت اللجنة فى تلقى تقارير عديدة عن انتشار حالات الاعتقال المنظم لمؤيدي حزبنا فى معاقل تركزهم فى مناطق نفوذهم .

عمليات واسعة من منع التصويت :

امتلأت مقرات الاقتراع فى معظم الدوائر بقوات الأمن الذين قاموا فى معظم الحالات بالتدخل لمنع مؤيدى المعارضة من دخول اللجان. فيما سمحت لمؤيدي حزب المؤتمر الوطني فقط بالدخول .وقد شكل التدخل المنظم للقوات الأمنية لصالح الحزب الحاكم انتهاكا واضحا لقواعد الحرية والعدالة فى الانتخابات فنزع عنها المصداقية والنزاهة بالكامل. وندعو لان يكون دور القوات النظامية هو حفظ الأمن والنظام على أن لا يتعدى بأى حال من الأحوال حفظ النظام العام دون التدخل لصالح أو ضد أى من الأطراف المتنافسة فى العملية الانتخابية أن كنا نريدها حرة ونزيهة وذات مصداقية.

شراء أصوات

فى مناطق عديدة قام مرشحو المؤتمر الوطنى ووكلاؤهم بتسخير كل إمكانيات الدولة لصالح مرشحى المؤتمر الوطنى كما قاموا برشوة الناخبين بصورة علنية وبمبالغ كبيرة من اجل ضمان أصواتهم.

انتهاكات أخرى

فى معظم الحالات سجل المراقبون حدوث أنشطة دعائية وتأثير على إرادة الناخبين

بالترهيب والترغيب قام بها مرشحو المؤتمر الوطني داخل وخارج اللجان. كما سجل المراقبون حالات عديدة من منع مندوبي مرشحى المعارضة من الدخول إلى اللجان، وحالات متعددة من تعديل قوائم الناخبين. كما أن الشكاوى من المواطنين حول الأخطاء فى قوائم الناخبين فى جميع الدوائر كانت مستمرة.

انتهاكات عملية التصويت :

أولا : ولاية الخرطوم: اليوم الأول والثانى للاقتراع :

١/ الدائرة ٢٢ قومي:

أ/ توقف مركز مدرسة الفلاح ومدرسة رفيدة عن العمل بسبب تداخل بطاقات اقتراع المجلس الوطني مع دائرة أخرى.

ب/ مركز مدرسة رفيدة قرر مدير المركز تحويل الصناديق منه لمدرسة الشروق دون إبداء أي أسباب.

٢/ الدائرة ١٦ قومي:

أ/ منذ بداية الإقتراع لليوم الأول وحتى نهايته مركزي الكوداب والحوشاب متوقفان عن العمل دون إبداء أي أسباب.

ب/ منطقة الفتح لم تتم حتى فيها فتح مراكز الإنقاذ واليرموك ومركز الاعتصام ولم تأتي فيها أي مستندات.

ج/ تم إلغاء مركز الإنقاذ دون علم أو توجيه الناخبين

٣/ الدائرة ١٥ قومى :

مركز الحارة ٦٠ كرري الغربية تم سحب بطاقة الترشيح والتي تحمل اسم مرشحنا للدائرة القومية محمد القاسم عبده ووضع بدلاً عنها اسم مرشح الدائرة ١٤ وتم التعامل معها بواسطة ١٠٠ ناخب.

٤/ الدائرة ١٥ كرري القومية :

ملصق المفوضية يحمل شعار المؤتمر الوطني (الشجرة) وذلك بمركز الدائرة ٦٠.

٥/ الحارات السادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة: تولى إدارة العملية الانتخابية أفراد اللجان الشعبية وبوجود المرشحين بالرغم من وجود أعضاء المفوضية.

٦/ الدائرة ١٣ قوميه:

هناك إشاعة أطلقها منسوبي المؤتمر الوطني لمنسوبي حزبنا بأن حزبهم قد انسحب وحرموا من الدخول بواسطة المدعو جمال النقر ويشهد على ذلك موكلنا أيمن محمد مبارك

٧/ الدائرة ١٤ قوميه:

مركز الحارة ٢٠ التصويت يتم عبر موظفي المفوضية لصالح الشجرة في حالة العجزة والأميين دون إرادة الناخب .

٨/ الدائرة ٣٤ القومية:

مراكز اقتراع [دار الأرقم _ الجمعية الإسلامية _ مدرسة المؤتمر اليرموك] .

أ/ التصويت يتم عبر موظف المفوضية لصالح الشجرة «المؤتمر الوطني» فى حالة العجزة والأميين دون إرادة الناخب

ب/ التصويت يتم أحيانا من دون اى ورقه ثبوتية

ج/ ليس هناك احترام من قبل المراقبين

٩/ الدائرة ١٨ قوميه :

بمركز الأزيرقاب تم التصويت على بطاقات اقتراع الدائرة ١٧ (مجلس وطنى – دوائر جغرافية) بعدد ٤٠ بطاقة وتم إيقاف المركز وفقا لأوامر مرشح المؤتمر الوطنى عباس الخضر ومن ثم تم إعادته وفقا لأوامره أيضا

١٠/ الدائرة ٣٢ قومية :

بكل مراكز الدائرة اللجان الشعبية لا تصدر شهادات السكن إلا لمنسوبى المؤتمر الوطنى، كما وأنهم موجودين بخيمة المؤتمر الوطنى ويعتبروا أى شخص لا ينتمى للمؤتمر الوطنى عدوا لهم وحين رفعت الشكوى لضابط الدائرة أفاد بأن لا علاقة له بهذا

الموضوع

١١/ الدائرة ٢ قومية:

مركز تدريب المعلمين: خمسة دفاتر لبطاقات المجلس الوطني دوائر جغرافية ليس فيها رمز الشجرة وتم التصويت عليها وذلك بغرض نسف تلك البطاقات وضابط الدائرة لم يعر اعتراضات الوكلاء أى اهتمام.

١٢/ الدائرة القومية ٣:

١/ بمركز هيجيليجه عندما أراد الناخب أبو ذر عبد العزيز على دهب التصويت وجد أن هناك شخص مجهول صوت باسمه ولم يستطع التصويت

٢/ مركز صربو – صالحة:

أ/ رئيس اللجنة ٢ يوشي للنساء ويوصيهم للتصويت للشجرة.

ب/ مركز هجيليجة: ميمونة ضيف الله بطاقة تسجيل ١٢٨٧٩١٩٠ وجدت شخص صوت باسمها ولم تتمكن من التصويت وبعد إحضار شقيقها سمح لها بممارسة حقها في التصويت مما زاد البطاقات.

ج/ خادم الله عبد الباقي وجدت اسمها صوت وسمح لها أيضاً بالتصويت.

د/ هناك اقتراع تم بواسطة شهادة سكن لأشخاص ليست بأسمائهم.

هـ/ فاطمة علي النور تحمل بطاقة رقم ١٣٢٨٨٤٠٩ وتحمل بطاقة شخصية لاسم غير مطابق للاسم الموجود ببطاقة التسجيل وتم معالجة الأمر بتسليمها شهادة سكن.

و/ مركز هجليجة عدد من الناخبين وجدوا أسماؤهم مؤشرة.

ز/ مركز مربع ٥٠ توجد صور وملصقات للمؤتمر الوطني بباب المركز ورفضوا إزالتها.

١٣/ الدائرة الأولى أم درمان :

مركز أبوبكر الصديق العباسية يقع جغرافياً في الدائرة الأولى أم درمان وتم تسجيل

ناخبيه تبعاً لنفس الدائرة وذلك بمركز التسجيل الواقع بميدان الربيع والذي يتبع أيضاً لنفس الدائرة لكن وفي مرحلة الاقتراع فوجئ الجميع بتحويل المركز وناخبيه للدائرة الثانية علماً بان الناخبين به يصل عددهم إلى ٢٤٤٢ ناخب.

١٥/ الدائرة ٢٣ قوميه :

مركز السليخة والسمير : به أربع لجان اقتراع بعد انتهاء يوم الاقتراع تم نقل صناديق الاقتراع لغرفه أخرى

١٤/ الدائرة ٣١ قوميه :

١/ مركز القلعة شمال تم التصويت ببطاقات الدائرة ٣٥ وقد استخدمت أكثر من ٣٣ بطاقه منها ٣ بطاقات تالفة وعرضت تسويه من لجنة الانتخابات لكل مرشح ٣٠ صوت وتم رفض العرض من قبل الوكلاء والمرشحين

٢/ بمركز الكلاكله المندرة وبداخل الاقتراع يوجد عضو المؤتمر الوطنى كعريف رغم وجود مندوب المرشح ومندوب لأمانة المرأة داخل الغرفة

٣/ تم قبض عدد من الاستيكر (بطاقات تسجيل) عند أحد أفراد التابعين للجنة الشعبية ينم استخدامها لأفراد لم يسجلوا من قبل إذ يتم لهم شهادة سكن من اللجنة الشعبية تحمل نقس الاسم الذى ببطاقة التسجيل

٤/ مركز مدرسة الكلاكلة القلعة وسط تلاحظ وجود ٣ مناديب لمرشح الوطنى مما ضيق الفرصة على باقى المناديب

١٥/ الدائرة ٢٨ قوميه :

مركز مدرسة الجريف بنات ٣ تم نقل الصناديق من المركز إلى مخزن داخل المدرسة وطلبت مرشحة الحزب فى الدائرة ٤١ الولائية صفيه محمد الأمين إرجاعها رفض مندوب المفوضية إرجاعها لأنها فى أيدى أمينه

١٦/ الدائرة ٢٩ قوميه :

مركز الشهيد الطاهر هناك اختلاف فى السجل المسلم مع السجل الموجود بمركز

والموجود داخل الاقتراع كمثال لذلك :

سامية نصر الدين :-

المسلم للحزب رقم الصفحة ٦١٠٥٠ رقم السجل ١٢٢٠٩٨٦٥

المعلن فى جدار المركز رقم الصفحة ٦٢٧٨٠ رقم السجل ١٢٢٠٩٨٦٥

ثانيا : اليوم الثالث للاقتراع :

١/ الدائرة ٢٤ قومي:

أ/ تم إضافة مركز جديد لم يكن موجودا بمنطقة الفادنية وبدا العمل به اليوم وذلك وفقا لإفادة مرشحنا بدر الدين بركات وحين رفع الأمر للجنة انتخابات ولاية الخرطوم أنكروا تلك الواقعة على الرغم من وجودها على ارض الواقع

ب/ بمركز القادسية بدار السلام المغاربة تم إخراج صناديق اقتراع اليوم الأول والثانى من نقطة الاقتراع ونقلها لمخزن غير آمن تابع للمدرسة التى يوجد بها المركز ومفتاح المخزن بحوزة غفير المدرسة والشرطة لا علاقة لها بهذا الأمر وضابط المركز يتعامل فقط مع الغفير

٢/ الدائرة ١٠ قومي:

بالمراكز ١٣ – ١٤ – ١٥ هناك حوالى ٤٠٠ ناخب يحملون استيكر التسجيل لم يجدوا أسماؤهم بكشف الناخبين الموجود بالمراكز ورفض رئيس المركز تصويتهم واللجنة العليا للانتخابات رفضت التدخل

٣/ الدائرة ٢ قومى :

بمركز الطبرى رفض ضابط المركز اعتماد البطاقات المصورة والمعتمدة من لجنة الانتخابات وقام بطرد وكلاء الحزب من المركز وأوصلنا تلك الشكوى لمسؤول البطاقات يوسف والذى اتصل بضابط الدائرة وأمره باعتماد تلك البطاقات إلا ذلك الأمر لم ينفذ إلا بعد ساعتين

٤/ الدائرة ٣٦ كرري القومية :

كشف ناخبى مركز أم رباح تم تحويله لمركز الأراك صالح (موقع سكن مرشح المؤتمر الوطنى) دون مبرر وتم إبلاغ اللجنة العليا للانتخابات بذلك الأمر

٦/ الدائرة ١٨ قوميه:

مركز دردوق أفاد وكيل الحزب فيه محمد إبراهيم محمد بالآتى :

أ – يتم التصويت بشهادة سكن لا تحمل معلومات

ب – تم ضبط مجموعه من الأطفال جاءوا للتصويت وصوت احدهم على الرغم من اعتراضات الوكلاء

ج – هناك من يدعى انه فرد امن وطنى ويجلس مع الشرطة ويستدعى المواطنين ويهددهم

د – مناديب المؤتمر الوطنى يتدخلوا فى عمل لجنة الاقتراع دون اعتراض من اللجنة

و- أورنيك ٧ شكاوى غير موجود

ع – نساء منقبات يقمن بالتصويت دون الكشف عن هويتهن

ص – تواجد مكثف لمنسوبى المؤتمر الوطنى داخل المركز

ض – الشرطة رفضت التعامل مع اى مخالفه تخل بالنظام يقوم بها منسوبى المؤتمر الوطنى

ثالثا : اليوم الرابع والخامس للاقتراع :

الدائرة ٢٧ قومي:

ضبط صندوق مكسورو بمركز مدرسة الديوم شرق ولم يتخذ ضابط المركز أو ضابط الدائرة أى إجراء حين رفع الشكوى إليه

٢/ الدائرة ١٩ قومي:

أخطر رئيس المركز بالكدرو الوكلاء بأنه سيبدأ الفرز مباشرة بعد انتهاء عملية

التصويت وذلك بمخالفة منشور المفوضية الذى حدد يوم غدا الجمعة الساعة الثامنة صباحا لبداية الفرز تم إخطار اللجنة العليا للانتخابات بذلك

٣/ الدائرة ٣١ قومى :

أخطرت الشرطة الوكلاء بان بطاقاتهم لن تعتمد فى مرحلة الفرز وقد أخطرنا اللجنة العليا للانتخابات بذلك والذين وعدوا بحل الإشكال فى حالة وقوعه

٤/ محلية جبل اولياء :

لإثبات أن شهادات السكن التى تصدرها اللجان الشعبية تصدر بصوره عشوائية ودون أى ضوابط قام أحد منسوبى الحزب (سراج الدين يوسف سرج الدين) باستخراج ثلاثة شهادات سكن من مواقع مختلفة

رابعا : الشكاوى المقدمة للجنة العليا للانتخابات :

تم تقديم شكوى حول المخالفات للجنة العليا للانتخابات ولاية الخرطوم التى جرت أثناء العملية الانتخابية أثناء أيام الاقتراع ولم تجد الشكوى أذان صاغية هذا نصها :

السادة اللجنة العليا لانتخابات ولاية الخرطوم

الموقرين

الموضوع : شكوى ضد المخالفات

السلام عليكم ورحمة الله وتعالى وبركاته

بالإشارة للموضوع أعلاه نرفع الشكوى الآتية ضد المخالفات التى جرت فى العملية الانتخابية فى الدوائر والمراكز أدناه وذلك على النحو الآتى :

الدائرة (١) القومية :

بمركز المسالمة بنات العريف الموجود بالمركز ليس له علم بالناخبين الذين صوتوا وفقا لشهلدة السكن (مستند ١ مرفق)

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب (مستند

٢ مرفق)

مركز اقتراع ٨ الحبر المستخدم تم إزالته بسهوله وفى نفس اللحظة (مستند ٣ مرفق)

مركز مدرسة حسن سالم تم السماح لمجموعه من الناخبين بالاقتراع بموجب شهادة السكن فى عدم وجود اى عريف (مستند ٤ مرفق)

مركز اقتراع ٨ تم وضع الحبر للمرأة فى السبابة وذلك بمخالفة توجيهات وقواعد المفوضية التى أمرت بوضع الحبر للمرأة بين الإصبعين (مستند ٥مرفق)

عدم وجود ستاره فى الموقع المخصص للاقتراع مما ينفى السرية المطلوبة فى الاقتراع (مستند ٦ مرفق)

تم منع وكلاء الحزب من المبيت داخل المركز لحراسة الصناديق (مستند ٢٢مرفق)

الدائرة (٢) قومى:

طرحت عدد ٥٣٠ بطاقة انتخاب من بطاقات الدائرة (١) فى الدائرة (٢) لا تحتوى رمز الشجرة وتم التصويت فيها بالكامل لرمز العصا وقد تم الاعتراض على وجود البطاقات بالخطأ فى الدائرة وعدم وجود الرمز الشجرة فى تلك البطاقات ولم تجد تلك الاعتراضات اى اهتمام من ضابط المركز وحين الفرز اعتبرت تلك البطاقات كتالف (مستند ٧ مرفق)

المواطنة نفيسة على بشير عندما حضرت للاقتراع وجدت أن شخصا قد اقترع إنابة عنها وحرمت من الاقتراع (مستند ٤٢ مرفق)

الدائرة (٥) قومى و(٦) ولائى:

ضبطت الناخبة مناهل محمد إدريس وهى تصوت للمرة الثانية الأولى بشهادة سكن والثانية بشهادة جنسيه (مستند ٨ مرفق)

ضبطت ناخب بمركز بدر كبرى وهو يصوت للمرة الثانية (مستند ٩ مرفق)

ضبط الناخب داؤود محمد أحمد وهو يقترع باسم عمر آدم محمد (مستند ١٠ مرفق)

ضبطت بطاقات الدائرة (٥) فى الدائرة (٧) وتم التصويت فيها (مستند ١٥ مرفق)

الدائرة (٥) قومى و(٨) تشريعى :

مركز مدرسة الفاروق وبعد أن تم إغلاق نقطة الاقتراع بعد انتهاء الاقتراع وبالقفل وجدت النقطة مغلقه من غير إقفال الساعة العاشرة مساءا (مستند ١٦ مرفق)

الدائرة (٧) :

وجود بطاقات المجلس الوطنى داخل صندوق المجلس التشريعى واعتبرت تالف (مستند ١١ مرفق)

مركز الريان زيادة عدد بطاقات انتخاب عن الرئيس عن عدد المقترعين (مستند ٢٣ مرفق)

الدائرة (٧ و٨) :

بمركز الحاره ١٧ أبو زيد ضبطت ٣ دفاتر مجلس وطنى دوائر جغرافيه تخص الدائرة (٧) تم التصويت بها (مستند ١٢ مرفق)

الدائرة (٨) ولائى :

ضبط الموظف الخاص ببطاقات المجلس الوطنى يسلم بطاقات المجلس التشريعى لقائمة الأحزاب دون بطاقات المجلس الوطنى وموظف التشريعى يعطى نفس البطاقات للقائمة الحزبية (مستند ١٣ مرفق)

بمركز حمدالنيل دخول موظف المفوضية مع الناخب بستاره الاقتراع دون أن يكون عاجزا (مستند ١٧ مرفق)

مركز الحارة الثامنة الناخب محمد احمد الحاج محمد احمد اقترع مرتين (مستند ١٨ مرفق)

الدائرة (٧) قومى (٩) تشريعى :

مركز الريان تم تملية أرقام دفتر قائمة المرأة بداية بالرقم ١٦٢٣٥ إلى الرقم ٢٣١١٩

بفارق ٦٨٨٢ ودفتر الدوائر الجغرافية مجلس وطنى تبدأ من ٦٥ إلى ٦٤٣٢ بفرق ٥٦٨ (مستند ١٩ مرفق)

مركز الريان رئيس النقطة يقوم بنفسه بعملية الاقتراع للناخب بدون أى أسباب (مستند ٢٠)

الدائرة (٨) قومى و(١٠) تشريعى :

مركز الحارة ٢٣ وجود أعضاء اللجنة الشعبية داخل غرفة التصويت والتأثير على الناخبين (مستند ١٤ مرفق)

الدائرة (٩) تشريعى :

وجود بطاقات اقتراع للمجلس التشريعى تخص دائرة أخرى وتم التصويت عليها (مستند ٢١ مرفق)

الدائرة (١٢) قوميه:

سمح لناخبه بالتصويت على الرغم من عدم تطابق الاسم مع مستند الهوية المقدم (مستند ٢٤ مرفق)

موظف المفوضية يمد مندوب المؤتمر الوطنى بأسماء الناخبين الذين لم يصوتوا (مستند ٢٥ مرفق)

الدائرة (١٥) قوميه :

منسوبى المؤتمر الوطنى وبصوره دائمة يتواجدون بنقاط الاقتراع ولم يكونوا وكلاء ويؤثرون على إرادة الناخبين ورغم الاعتراضات الكثيرة الا مدير المركز لم يعر لها اى اهتمام (مستند ٢٦ مرفق)

سمح للناخبين بالتصويت بصور كربونية لشهادات سكن وليست أصليه (مستند ٢٧ مرفق)

تم ضبط شخص داخل النقطة ليس من المسموح لهم التواجد داخل النقطة يقوم بتسجيل الناخبين (مستند ٢٨ مرفق)

وجود خيمة المؤتمر الوطنى على بعد غير قانونى أمام مركز الاقتراع وتم الاعتراض على ذلك ولم يجد الاستجابة (مستند ٢٩ مرفق)

الدائرة (١٨) و(١٩) ولائية :

مركز خالد بن الوليد هناك كثير من شهادات السكن يتم تحريرها داخل النقطة (مستند ٣٠ مرفق)

قام أحد الناخبين بالاقتراع بموجب بطاقة لياقة بدنيه (مستند ٣١ مرفق)

المراقب المحلى يتدخل فى عملية الاقتراع على مرأى ومسمع رئيس اللجنة وذلك بتوجيه الناخب والتأشير على البطاقة (مستند ٣٢ مرفق)

إحدى الناخبات وجدت اسمها مؤشر عليه بالتصويت فى حين أنها لم تصوت واحتجت بأنها أصلا لم تدخل هذه الغرفه إلا فى تلك اللحظة (مستند ٣٣ مرفق)

سمح لأحد الناخبين بالتصويت بشهادة سكن مصوره (مستند ٣٤ مرفق)

وجود بطاقات اقتراع للمركز خارج إطار الدفتر قبل عملية التصويت (مستند ٣٥)

وكيل المؤتمر الوطنى يمسك بمستندات الاقتراع أثناء العملية مما تسب فى تأخير الاقتراع (مستند ٣٦ مرفق)

الدائرة (١٤) ولائى :

يتم التعامل ببطاقات المجلس التشريعى فى صندوق المجلس الوطنى (مستند ٣٧ مرفق)

الدائرة (١٦) قومى :

وجد رئيس المركز الساعة الحادية عشر والنصف ليلا بأحد نقاط الاقتراع دون أسباب مقنعه (مستند ٣٨ مرفق)

الدائرة (١٧) قومى :

رئيس اللجنة يتلقى التعليمات من مندوب المؤتمر الوطنى باجلاس وإدخال من يريد

إذ يستجيب دون أى ممانعة (مستند ٣٩ مرفق)

قامت موظفة المفوضية بتوجيه أحد الناخبين بالتصويت لرمز الشجرة (مستند ٤٠ مرفق)

وكيل حزب المؤتمر الوطنى يقوم بتوزيع شهادات السكن للناخبين بمعزل عن مندوب اللجنة الشعبية (مستند ٤١ مرفق)

الدائرة (٢٧) قومى و٣٧ ولائى :

مركز كعب بن زهير بعد التصويت بموجب شهادة السكن يتم إعادتها لبعض الناخبين مع أن الشهادة تنتهى صلاحيتها بانتهاء التصويت كما وان الناخب لا يحضر معه الاستيكر لزيادة الإثبات (مستند ٤٣ مرفق)

مركز كعب بن زهير مسؤول تنظيم الصف لم يحضر للنقطة إلا بعد س ٥ ود ٤٥ مما أدى لربكه فى العمل (مستند ٤٤ مرفق)

وجد فى بداية يوم للاقتراع أن أحد صناديق الاقتراع والذى تم إغلاقه به كسر وتلف (مستند ٤٥ مرفق)

الدائرة (٣٧) ولائى:

مرشح المؤتمر الوطنى يقوم بالدعاية الانتخابية داخل المركز ويحرض المواطنين للتصويت للشجرة (مستند ٤٦ مرفق)

قام رئيس النقطة بالتصويت لأحد المواطنين دون أى سبب إذ انه ليس من أصحاب الحاجة (مستند ٤٧ مرفق)

الدائرة (٣٩) ولائى :

حضرت الناخبة حنان أحمد الخضر تحمل شهادة سكن لم تكن مطابقة مع الاسم المسجل وسمح لها بالتصويت (مستند ٤٨ مرفق)

حضر أحد الناخبين ووجد أن اسمه مؤشر عليه بالتصويت وسمح له بالتصويت (تصويت مرتين) (مستند ٤٩ مرفق)

الدائرة (٣٠) قومى :

صندوق الاقتراع الخاص بمرشح المجلس الوطنى للدائرة ٣٠ قومى مكتوب عليه الدائرة ٣٩ ولائى وضابط المركز استمر فى الاقتراع رغم علمه بذلك الخطأ (مستند ٥٠ مرفق)

الدائرة (٣٦) ولائى :

اختلاف سجل الناخبين المنشور بالمراكز الخاصة بالدائرة مع الكشف المسلم للحزب . الحبر يمكن إزالته قبل نهايه فترة الاقتراع (مستند ٥١ مرفق)

الدائرة (٣٨) ولائى :

بمركز ١١ لجنه ١ الحبر لا يثبت فى يد الناخب (مستند ٥٢ مرفق)

رئيس المركز يقف مع الناخب بستارة الاقتراع (مستند ٥٣ مرفق)

الدائرة (٣١) قومى :

مركز الكلاكله صنقعت أحد الناخبين يحمل إشعار بالرقم ١١٨٢٠٦٨٠ والرقم المسجل فى الكشف ٦٠٧١٠ بالاسم داو اقويل دينق والاسم الذى فى الإثبات داو اشويل وسمح له بالاقتراع (مستند ٥٤ مرفق)

مركز الكلاكله صنقعت تم التصويت للناخب محمد على محمد على حامل الرقم ١١٨٢٣١١٤ بموجب شهادة سكن على الرغم من أن الشخص الذى يحمل الشهادة والإشعار والذى قام بالاقتراع ليس صاحب الاسم (مستند ٥٥ مرفق)

الدائرة (٣٢) قومى :

ضبطت عدد ٢١٠ بطاقة اقتراع تخص الدائرة ٣٣ مجلس وطنى دوائر جغرافية أثناء الفرز بالدائرة ٣٢ قومى (مستند ٥٦ مرفق)

الدائرة (٣٥) قومى :

ضبط عدد ١٧٩ بطاقة اقتراع لا علاقة لها بالدائرة (مستند ٥٧ مرفق)

الناخبة خديجة عيسى وجدت اسمها مؤشر عليه بالتصويت وسمح لها أيضا بالتصويت (مستند ٥٨ مرفق)

١/ الدائرة (٤٢) ولائى :

ثلاث بطاقات من قائمة المرأة مجلس تشريعى بالأرقام ١٣٧٠٦٢ و١٣٧٠٦٣ و١٣٧٠٦٤ فقدت ولم توجد (مستند ٥٩ مرفق)

الدائرة (٤٤) ولائى :

بطاقات المجلس التشريعى والوطنى فى صندوق واحد . رمز الحزب غير الموجود (مستند ٦٠ مرفق)

عليه ولكل ما ذكر من أسباب ووقائع أثبتت وبها لا يدع أى مجالا للشك أن هناك خروقات ومخالفات أخلت بالعملية الانتخابية بالدوائر ومراكز الاقتراع المذكورة وجميع المخالفات المذكورة تتسبب فى إلغاء العملية من أصلها فإننا نطالب بإلغاء العملية الانتخابية فى الدوائر والمراكز المذكورة وإعادة الانتخاب فيها مره أخرى خلال مده معقولة.

و لكم الشكر

حافظ سيد أحمد حاج أحمد المحامي

مندوب الحزب لدى العليا للانتخابات

ولاية الخرطوم

الولاية الشمالية :

فى يومى ٨ و٩ ابريل ٢٠١٠ قام مرشح المؤتمر الوطنى لرئاسة الجمهورية بزيارة الولاية الشمالية مستقلا طائرات وعربات حكوميه وقوات نظاميه حكوميه وقد أعلن انه حضر لافتتاح بعض المنشآت بمدينة مروى ولكن الذى حدث أن حزب المؤتمر الوطنى استغل هذه المناسبة بذات المقدرات المملوكة للدولة (طائرات + عربات + قوات نظاميه + إعلام حكومى) كدعاية انتخابية فى مدن الدبة ودنقلا ودلقو وحلفا وبل انه عندما

خاطب الجماهير بإستاد دنقلا كان يقف إلى جانبه مرشح المؤتمر الوطني لمنصب الوالي بالولاية الشمالية وقام مرشح الرئاسة بعمل دعاية لمرشح الوالي مستغلا تلك المقدرات المذكورة أعلاه وقد نقلت هذه الأحداث على الهواء مباشرة بالتليفزيون القومي والولائي . وهذا يخالف نص المادة ٦٩ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ وهذا وقد قدمت شكوى للجنة العليا للانتخابات بالولاية وتم استلامها يوم ١٠ أبريل ٢٠١٠ ولم يتم الرد عليها حتى اللحظة . وقد أثر الفعل المذكور على مجريات الانتخابات بالولاية

لم يؤد جميع موظفي الاقتراع القسم المنصوص عليه في المادة ٦٤ من القواعد العامة للانتخابات وكانت حجة رئيس اللجنة العليا للانتخابات بالولاية أن يؤدي الموظفون المذكورين القسم أمام وكلاء الأحزاب السياسية والمرشحون كل في مركزه ولكن الذي حدث أنه لم يؤد أغلب الموظفين ذلك القسم وإن تم بتلك الطريقة فإنها مخالفة للقانون لأن القسم القانوني له أصوله

قام أغلبية موظفي الاقتراع بالولاية والمناط بهم مساعدة ذوي الحاجات الخاصة بالتصويت لكل الناخبين خلافا لرغباتهم مما يعد خرقا للمادة ٥٩ من القواعد العامة للانتخابات وقد قدمت عدة شكاوى للجنة العليا تم بموجبها عزل بعضهم واستعاضوا عنهم بآخرين أسوأ من الذين قبلهم مارسوا نفس الممارسات السابقة

أغلب موظفي الاقتراع ينضمون للمؤتمر الوطني ولم يلتزموا بالحياد التام المنصوص عليه في المادة ٥٩ المذكورة آنفا وعند الشكوى أيضا في ذلك كان الإجراء الاستبدال لبعضهم من ذات الحزب يمارسون نفس الممارسات السابقة

التصويت في معظم المراكز بالولاية كان يتم بشهادة من اللجنة الشعبية (شهادة سكن) وكانت تصدر هذه الشهادة من سرادق المؤتمر الوطني التي أمام كل المراكز بالولاية وقد كان لذلك الأثر الكبير خاصة في أوساط طلاب الجامعات والذين أصدرت إدارة الجامعة في حقهم قرارا بإغلاق الجامعة حتى يوم ٢ مايو ٢٠١٠ واستطاع حزب المؤتمر الوطني ترحيل منسوبيه وصوتوا لأكثر من مره لأولئك الذين لم يحضروا واغلبهم أو قل جلهم هم من الطلاب المنتمين لغير المؤتمر الوطني . وقد كان اثر ذلك عندما

أحضر المؤتمر الوطنى أعداد كبيرة من مجندى وأفراد القوات النظامية والذين استطاعوا التصويت بناء على تلك الشهادة التى لا تثبت إلا السكن بالحى ولا تسمح بالتأكد من شخصية الناخب مما يعد مخالفه لأحكام المادة ٤٤ من القواعد العامة

قام حزب المؤتمر الوطنى بدفع مبالغ للناخبين مع تحليفهم اليمين للتصويت لصالح رمزهم وكانت هذه العملية تتم سرا وداخل سرادق المؤتمر الوطنى أمام كل مركز

هناك صناديق تم فتحها وفرزها وبعضها تم التلاعب فيه وحدث هذا تحديدا فى الدائرة الولائية (١٩) الدبة العرب الرحل والدائرة (٢١) الولائية والمركز رقم (٢) بالدائرة الولائية (١٣) القولد شمال مدرسة اسأمه الأساسية وهذا فيه خرقا للمادة ٤٨ من القواعد العامة للانتخابات

فى مركز تنقسى بالدائرة الولائية (١٨) والتى تتبع للدائرة القومية (٤) قام موظف الاقتراع باستعمال دفتر واحد بدلا عن ثلاث (الدائرة الجغرافية + النسبة الحزبية + قائمة المرأه) وعند اكتشاف هذا الخطأ بواسطة إحدى الناخبات تم إيقاف المركز لمدة ٦ ساعات وحضر ضابط الدائرة القومية (٤) ووعد بحل هذه المشكلة ولم ير الحل النور حتى هذه اللحظة الأمر الذى يبطل الاقتراع بذلك المركز وكل الدائرة .

فى بعض الصناديق نجد أن عدد البطاقات داخل الصندوق أكثر من الذين أدلوا بأصواتهم وتحديدا فى مركز غرب سمت الدائرة القومية (١) حلفا – دلقو – البرقيق

بطاقات الاقتراع لا يوجد بها رقم متسلسل إنما يوجد ذلك الرقم فى كعب الدفتر الذى يصعب من عملية المراجعة بل يجعلها مستحيلة

هناك عمليات تزوير وانتحال شخصية فى عدد من المراكز تم ضبطها وكان قرار اللجنة هذا الموضوع جنائى

هناك أخطاء فى أسماء بعض مرشحى الطاعن فى الدوائر الولائية (١) – (٢٠) – (٢٨) وكان الرد بأنه وطالما الرمز صحيح فلا يؤثر الخطأ فى الاسم ونحن نقول إذا كان الاسم غير مهم فلماذا صممت بطاقة الاقتراع محتوية على الاسم والرمز واسم الحزب ؟ ولماذا لم تحدث هذه الأخطاء بالنسبة لمرشحى المؤتمر الوطنى وماذا سيكون الحال لو فاز

ذلك المرشح بذلك الاسم الخطأ (أم أن ذلك الاحتمال غير وارد)

فى الدائرة (١) الولائية حلفا رقم المركز ٤ مدرسة بيرم هناك أربع لجان اللجنة الثالثة والرابعة كشف الناخبين مكرر

ولاية نهر النيل :

أولا : الدائرة القومية (٤) الدامر الشرقية والولائية (١٤) الاتبراوى :

بمركز المقرن شمال قامت إحدى الناخبات تدعى سماح بالاقتراع ببطاقة علاج مصنع اسمنت السلام إذ لم يتعرف عليها العريف بتاريخ ١٥ابريل ٢٠١٠

بنفس المركز تم انتحال شخصية المواطنة فاطمة على أحمد على والتصويت باسمها بتاريخ ١٣ ابريل ٢٠١٠

بالمركز رقم ٣ ضابط الاقتراع يدخل مع الناخبين داخل الستارة ويقوم بالتوجيه بصوت مسموع ويذكر اسم الشجرة بانحياز واضح للمؤتمر الوطنى

الناخب اليسع عبد الله محمد احمد وجد أن شخصا آخر اقترح باسمه

ثانيا : الدائرة الولائية (١٦) قطاع النيل :

يتم التعامل بشهادة السكن كورقه ثبوتية وذلك بدون وجود العريف إذ تم سحبه بامر من رئيس المركز وذلك بقرية التكنه

ثالثا : الدائرة الولائية (١٩) كبوشيه :

لا يتم التعامل بحيادية من قبل موظفى المطعون ضدها إذ منع مرشح الطاعنة من الدخول للمراكز فيما سمح لمرشح المؤتمر الوطنى بذلك

فى جميع المراكز لا توجد ستائر للاقتراع مما يعوق عملية السرية

فى مراكز قيادة الجيش الاقتراع يكون بحضور القائد والتوجيه منه بالتصويت للشجرة

رابعا : الدائرة القومية (٣) عطبره :

فى المراكز المنوط بها الاقتراع للقوات النظامية رئيس المركز يحجب اسم الناخب من

الوكلاء بحجة السرية

مناديب اللجان الشعبية متواجدين داخل السرادق الخاصة بالمؤتمر الوطنى

بمركز مدرسة الشهداء رئيس المركز يسلم بعض الناخبين أكثر من استمارة تخص رئاسة الجمهورية والوالى بحجة أنها تالفه وهى لم تكن كذلك على الإطلاق

تم تزوير فى إحدى شهادات السكن الصادر من حى الفكى مدنى وكان ذلك فى سيارة بها دعاية للمؤتمر الوطنى

خامسا : الدائرة القومية (٧) شندى الجنوبية :

يوجد فى بطاقة الاقتراع اسماء لمرشحين مستقلين من غير رموز

سادسا : الدائرة الولائية (١٧) الزيداب :

بمركز الكبوشاب بعض المنقبات يقمن بالاقتراع دون التعرف على هويتهن

بنفس المركز المواطن احمد محمد حاج الطاهر وهو مختل عقليا سمح له بالتصويت رغم الاعتراض

بنفس المركز وفى اليوم الثالث للاقتراع يقوم موظف الطاعنة بالتعرف على الناخب فقط بأشعار التسجيل دون اى ورقه ثبوتيه وفى غياب العريف

الموطن الخير أحمد محمود قام أحد الأشخاص بالتصويت باسمه دون أن يحضر

سابعا : مخالفات عامه :

مرشحى المؤتمر الوطنى للدوائر الجغرافية القومية (٤-٥-٦-٧) (قطبى المهدى والزبير محمد الحسن ونافع على نافع وعلى كرتى - على التوالى) يستغلون أموال وإمكانية الدولة فى أعمالهم الانتخابية

مرشح المؤتمر الوطنى للدائرة القومية (٦) شندى الشمالية (نافع على نافع) وبصوره مستمرة وفى وسائل الإعلام سواء أكانت المقروؤة والمرئية أو المسموعة أو العالمية أو المحلية وفى الندوات واللقاءات العامة والخاصة والجماهيرية والحزبية يتوعد ويهدد ويرهب ويتحدى كل من يقف ضد المؤتمر الوطنى وكذلك يغرى كل من يقف معه

والمعلوم انه من القيادات النافذة فى هذا النظام مما ادخل الرهبة والرعب فى كثير من المواطنين البسطاء وقد اثر ذلك بشكل مباشر فى العملية الانتخابية

سجل الناخبين المعمول به أثناء فترة الاقتراع يختلف تماما مع السجل المسلم نسخه منه للطاعن

الحبر المستعمل يزول بسرعة شديدة مما يعطى فرصه لتكرار التصويت

ولاية القضارف :

اولا : الدائرة القومية «٨» الفاو:

تم اعتماد ترشيح السيد/ محمد يوسف دقيس مرشحا للحزب الاتحادي الديمقراطي المسجل والسيد/ محمد يوسف أبو عشه مرشحا لحزب المؤتمر الوطني وضمن مرشحين آخرين بالإضافة الي القوائم الحزبية وقوائم المرأة المختلفة ومنها مرشح الحزب وذلك بالدائرة «٨» القومية الفاو.

في الفترة المحددة قانونا للانتخابات قام مرشح حزب المؤتمر الوطني بتقديم انسحابه وذلك وفقا لما هو منصوص عليه في المادة «٦١» من قانون الانتخابات القومية وذلك لموازنات حزبية بالدائرة القومية واعتمد الانسحاب

عند بدء الاقتراع بالدائرة القومية «٨» ظهر اسم السيد/ محمد يوسف أبو عشة مرشح المؤتمر الوطنى بالدائرة القومية «٨» رغم انسحابه وعند فرز وعد الأصوات أحرز اعلي الأصوات ورغم ذلك أعلن فوز محمد يوسف دقيس .

وجود اسم محمد يوسف أبو عشه وهو من أبناء منطقة الفاو ورغم انسحابه أثر علي وجهة الناخب وحريته في الاختيار وظهر ذلك جليا في النتائج التي أحرزها وكذلك علي النتائج التي أحرزتها قائمة المؤتمر الوطني الحزبية للمجلس الوطني وكذلك قائمة المرأة وبقية القوائم ، مما سبب ضرراً للحزب

ثانيا : الدائرة «٦» الرهد الشرقية القومية) :

مرشح الحزب فى تلك الدائرة اسمه الصحيح هو الطيب الضوء إبراهيم خالد.

عند ظهور بطاقات الاقتراع وبدء الاقتراع اكتشف أن اسمه ورد خطأ باسم الطيب الضوء إبراهيم آدم .

ظهور اسم مرشح الحزب بالخطأ في بطاقات الاقتراع اثر علي توجه الناخبين وحرية إدلائهم بأصواتهم واحدث خللا وربكه مما أدى إلى التأثير فى العملية الانتخابية

ثالثا : الدائرة (١٠) القومية :

بعد انتهاء اليوم الأول للاقتراع يوم ١١/ ٤/ ٢٠١٠ بمركز ميلا قام السيد رئيس المركز وبصحبة موظفيه بفرز أصوات الناخبين فى اليوم الأول وذلك بمخالفة المادة ٧٦/ ١ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ والتى أمرت أن يكون الفرز وعد الأصوات بعد انتهاء الاقتراع والمعلوم أن الاقتراع قد انتهى فى يوم ١٥/ ٤/ ٢٠١٠ إذ لا يجوز فتح الصناديق إلا فى اليوم المحدد للاقتراع

رابعا : الدائرة (٧) القومية :

مرشح الحزب للولاية وعند طوافه على مركز رقم ٢ بالدائرة أعلاه وجد أن هناك أطفال يقومون بالاقتراع وقد تقدم بشكوى بموجب أورنيك ٧ وقد رد عليه رئيس المركز الحاج احمد حسن (هؤلاء الأطفال موجود أسمائهم فى مركز الاقتراع وليس لدى الحق فى اعتراضهم) وهذا الرد يؤكد أن من اقترحوا أطفال هذا مخالف لنص المادة ٢١/ ب من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ والتى حددت عمر الناخب بان لا يقل عن ١٨ عاما

خامسا : الدائرة الشمالية القومية «٣»:

تم اعتماد ترشيح السيد/ مصطفي محمود إدريس مرشحا للطاعن والسيد/ عبد القادر حسن مرشحا لحزب المؤتمر الوطني وضمن مرشحين آخرين بالإضافة إلي القوائم الحزبية وقوائم المرأة المختلفة وذلك بالدائرة »٣« الشمالية القومية .

تم انسحاب مرشح الحزب نتيجة لموازنات حزبية .

ظهر اسم مرشح الطاعن علي بطاقة الاقتراع رغم انسحابه اثر علي هذه الموازنات السياسية مما أدي إلي ضعف نتيجة التصويت للطاعن علي كافة المستويات

ولاية البحر الأحمر :

المدعو ادم عمر من منطقة اللانقيب بمحلية هيا اجبر وكلاء المرشحين والأحزاب والمراقبين وتحت تهديد السلاح بمغادرة حوالى ٣١ مركز وترحيلهم عنوة خارج المنطقة وقد تمت العملية الانتخابية دون حضور هؤلاء

لم يجد الناخبون والمرشحين والوكلاء صناديق الاقتراع بمركز سقدى بهاميم إذ تم ترحيل المركز لمنطقه غير معلنه ودون وجود اى رقابه من قبل المرشحين والوكلاء ودون علم بما جرى فى الصناديق

الدائرة القومية ٢ جنوب طوكر تم إيقاف الاقتراع بها بقرار من المفوضية ورغم القرار ظل العمل مستمر بها إلى الساعة الثانية مساءا

تلاحظ وجود سرادق المؤتمر الوطنى مجاوره لمراكز الاقتراع مما يوحى أحيانا بأنها مراكز اقتراع للناخب وأيضا تتسبب فى تشويش الناخب بعد مطاردة منسوبى المؤتمر الوطنى له

منطقة لوجيت مسجل بها ٢٠٠٣ ناخب لجنة الانتخابات تقوم بملء البطاقات وإيداعها الصناديق تحت مرأى ومسمع لوكلاء المرشحين

تلاحظ اعتماد لجان مراكز الاقتراع على شهادات سكن صادره من اللجان الشعبية والمحليات العديد منها غير موقع وغير مختوم إضافة إلى تجهيزها خاليه من الأسماء والتى يتم ملئها داخل سرادق المؤتمر الوطنى

الدائرة ٢٠ غرب هيا مركز قنفنيت يقوم رئيس اللجنة بالاقتراع بنفسه فى غيبة الناخبين وعند اعتراض الوكلاء على ذلك المسلك قام بطرد احدهم بواسطة الشرطه

فى الدائرة ١٩ فى مركز اوالف قامت جماعه بطرد الوكلاء من المركز بواسطة أسلحه بيضاء وقاموا بقطع بطاقات الاقتراع وملء الصناديق وقد اجبروا رئيس المركز على ذلك بعد تمنعه ابتداءا

فى الدائرة ١٩ فى مركز رهديت ومركز أيوتيب تم منع الناخبين من الدخول ومعهم الوكلاء وقام رؤساء تلك اللجان بملء الصناديق

قام كل من هوشيب وموسيت موظفا المفوضية بمركز فروى بالدائرة ٤ الولائية الأوليب بملء صناديق الاقتراح وحشوها ببطاقات الاقتراح فى غياب الناخبين وقد استطاع أحد الوكلاء بتصوير ذلك المشهد (فيديو) وتم نشر ذلك على المسلك على الملء إلا أن المفوضية ودون أن تتأكد من صحة المعلومه صرحت بعدم صحة ذلك الحدث وشككت فى شريط الفيديو بواسطة عضو المفوضية الهادى محمد احمد ولكنها حينما حوصرت قامت بالتحقيق فى ذلك الأمر وتأكد لها صحته وللعلم أن ما حدث من عبث فى ذلك المركز شمل كل مستويات الترشيح والمحكمة حين رفع لها الأمر لم تجد بدا من الاعتراف بذلك الأمر وقامت بإلغاء نتيجة الدائرة الولائية وذلك بموجب الطعن رقم ٦٠/ ٢٠١٠ والواجب كان يحتم إلغاء كل العملية الانتخابية بالولاية اذا كان هناك شفافية ومصداقية

ولايات دارفور :

ولايات دارفور جميعا اتسمت الممارسة الانتخابية فيها بالتزوير الواضح ابتداء من الإحصاء السكانى الذى اعتبر أن تلك الولايات الأكثر كثافة من باقى الولايات الأخرى وفى ذلك استخفاف بالعقول لان الحرب فى هذه الولايات ومنذ انطلاقها كانت سببا فى نزوح اهالى هذه الولايات منها أو بالتالى جاء توزيع الدوائر الجغرافية مخالف لواقع الأمر ووفقا لهوى المؤتمر الوطنى ولم يكن التسجيل بأحسن حالا من غيره من الإجراءات .

وقد كانت مسألة الظروف الأمنية مبررا لكثير من الممارسات المخلة بالعملية الانتخابية ومثال لدلك ما حدث فى بعض المراكز الانتخابية بولاية غرب دارفور :

لم يتمكن مناديب الحزب من ممارسة دورهم فى مراكز الدائرة ٢٩ نيرنتى / ابطا وخاصة مراكز روكرو البالغ عددها ١١ مركز وما دار فى تلك المراكز كان بعيد عن اى أعين رقابية

مراكز الدائرة ٦ القومية تم تحويلها لمواقع غير معلومة سواء على الناخبين أو المرشحين

أثناء فرز نتيجة منصب الوالى كان مرشح الحزب متقدم على كل منافسيه وبما فيهم مرشح المؤتمر الوطنى إلا أن الجميع فوجئوا بصناديق أتت بالطائرات ولا علم للجميع

من أين أتت لتحسم النتيجة لصالح مرشح المؤتمر الوطنى .

عربة حكومية تحمل صناديق اقتراع بغرب دارفور تثير تحفظات المعارضة

نختم هذا الفصل بهذا الخبر :

دفع عدد من المرشحين لمنصب والي غرب دارفور، بمذكرة أمس لمفوضية الانتخابات بالولاية، اعتراضا علي حمل عربة لـ(١٠) صناديق اقتراع دون حراسة، وعدم وجود ضابط انتخابات بمرافقتها ، مما أثار شكوك الناخبين والمراقبين .



السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل الرابع عشر

شهادات المنظمات الدولية الإقليمية حول العيوب والتجاوزات التي صاحبت الانتخابات

شهادة المنظمات الدولية حول العيوب والتجاوزات التي صاحبت الانتخابات

■ ■ ■

خصصنا هذا القسم لتقارير المنظمات الدولية، التي قالت ما قلت عن العملية الانتخابية وأثبتت صحة قولنا بأنها لم تجد من يشهد لها بالنزاهة أو الشفافية سوى حزب المؤتمر الوطني والمفوضة القومية للانتخابات ونكتفي بإيراد نص تقارير المراقبة كما صدرت عن تلك الجهات بدون تدخل من جانبنا.

ماذا قالت منظمة هيومان رايتس ووتش؟

قالت هيومن رايتس ووتش في[1] ٢٤/ ١/ ٢٠١٠ أن الانتهاكات للحقوق المدنية والسياسية من قبل قوات الأمن السودانية في شتى أنحاء السودان تقوض كثيراً من احتمالات عقد انتخابات حرة ونزيهة وموثوقة في أبريل/ نيسان ٢٠١٠ .وفي الفترة الحرجة السابقة على الانتخابات ومنها مرحلة تسجيل الناخبين في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٩، قيدت السلطات الوطنية وسلطات جنوب السودان كثيراً من الحقوق الأساسية، في خرق للدستور السوداني والقانون الدولي .وفي شمال السودان، اعتقلت قوات الأمن تعسفاً أعضاء ومراقبين للانتخابات من الأحزاب السياسية المعارضة وناشطين. وفي أحد الأمثلة من جنوب دارفور، ضربت قوات الأمن الوطني واعتقلت مراقب للانتخابات واحتجزته دون نسب اتهامات إليه لمدة ٢٥ يوماً. وفي الخرطوم - العاصمة - اعتدت قوات الأمن الوطني المسلحة على أعضاء من جماعة ناشطة واعتقلتهم، بسبب توزيعهم لمنشورات عليها شعارات تعارض الرئيس عمر البشير.وقالت جورجيت غانيون، مديرة قسم أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «حكومة

(١)الشبكة العربية لحقوق الإنسان وغيرها :
http://www.anhri.net/mena/hrw/2010/pr0124-4.shtml

الخرطوم ما زالت تستخدم قواتها الأمنية في مضايقة وانتهاك حقوق أولئك الذين يجاهرون بمعارضة حزب المؤتمر الحاكم». وتابعت: «وليست هذه بالأجواء المناسبة لعقد انتخابات حرة ونزيهة وشفافة» .كما استخدمت حكومة الخرطوم القوة المفرطة في قمع التجمع السلمي ومنع حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. ففي ٧ و١٤ ديسمبر/ كانون الأول، فرقت الشرطة وقوات الأمن الوطني بالعنف مظاهرات سلمية حاشدة في الخرطوم وبلدات أخرى، باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاصات المطاطية، والهراوات وغيرها من الأسلحة. وفي الكثير من المواقع في شتى أنحاء الشمال، قاطعت السلطات ورفضت التصريح بعقد فعاليات علنية، منها أعمال تدريب على العملية الانتخابية من تنظيم منظمات المجتمع المدني .وفي جنوب السودان، انتهى باحثو هيومن رايتس ووتش الذين زاروا الجنوب في نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول، إلى أن العسكر الجنوبيين والشرطة اعتقلوا تعسفاً واحتجزوا وأساءوا معاملة أعضاء من الأحزاب السياسية المعارضة للحركة الشعبية لتحرير السودان الحاكمة بالجنوب. والحركة الشعبية وحزب المؤتمر الحاكم هما الطرفان الأساسيان الموقعان على اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، والذي وضع حداً لحرب أهلية دامت أكثر من ٢٠ عاماً في السودان .وفي العويل، شمال بحر الغزال على سبيل المثال، اعتقلت السلطات تونغ لوال أيات، رئيس الحزب الديمقراطي المتحد، في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول، بزعم أن حزبه لم يُسجل على النحو الواجب، واحتجزته في منزل آمن لمدة أسبوعين، ثم قامت بنقله إلى وحدة عسكرية. وقال آيات لـ هيومن رايتس ووتش: «وضعوني تحت شجرة وربطوني إليها، حتى في الليل». وظل محتجزاً لمدة ١٦ يوماً أخرى .كما وثقت هيومن رايتس ووتش حالات لاستهداف أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان، فصيلDC ، وهو حزب سياسي منشق اتهمته السلطات في جنوب السودان بأن له صلات بحزب المؤتمر الشمالي الحاكم .وقالت جورجيت غانيون: «على السلطات في جنوب السودان أن تضع على الفور حداً لاعتقالاتها بحق الأفراد لمجرد انتماءهم بالعضوية إلى حزب سياسي أو آخر» .وفي وقت مبكر من شهر يناير/ كانون الثاني، رشح الحزب الحاكم البشير، الذي تسعى للقبض عليه المحكمة الجنائية الدولية على خلفية اتهامه بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في

دارفور، مع ترشحه لفترة رئاسة جديدة .ودعت هيومن رايتس ووتش مختلف المعنيين باتفاق السلام الشامل، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي إلى توفير مراقبين دوليين للانتخابات على وجه السرعة. وفي الوقت الحالي فإن مركز كارتر هو المراقب الدولي الوحيد في السودان .

وقالت جورجيت غانيون: «لم يبق إلا ٣ أشهر على الانتخابات وسوف يبدأ موسم الحملات الانتخابية في فبراير/ شباط، من ثم فهناك حاجة ماسة لحضور قوي للمراقبين الدوليين على الفور». وتابعت: «المراقبة الحريصة أولوية ماسة نظراً لأن البشير مطلوب في جرائم حرب» .

ينص اتفاق السلام على عقد انتخابات وطنية، بالإضافة إلى جملة من الإصلاحات الديمقراطية المصممة لـ «جعل الوحدة قوية» قبل عام ٢٠١١،يقول التقرير تعليقًا على ذلك «وحتى الآن(أبريل ٢٠١٠) فإن الحكومة لم تُفعّل الإصلاحات الديمقراطية المطلوبة، والكثير من أحكام اتفاق السلام. وإثر مفاوضات متوترة بين الحزب الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان أواخر ديسمبر/ كانون الأول، مرر البرلمان تشريعاً جديداً للأمن الوطني، بشأن الإصلاحات المطلوبة. لكن القانون الجديد يستمر في الاحتفاظ بسلطات فضفاضة تشمل التفتيش والمصادرة والاعتقال والاحتجاز بشكل أقل من المتوقع من إحداثه من تغيير، وفي انتهاك للمعايير الدولية لإجراءات التقاضي السليمة .حكومة الوحدة الوطنية وسلطات الجنوب تحركت قدماً فيما يخص التحضير للانتخابات. في نوفمبر(تشرين الثاني) وديسمبر(كانون الأول) أعدت اللجنة الوطنية للانتخابات واللجان على مستوى الولايات عملية تسجيل الناخبين على مدار خمسة أسابيع، انتهت في ٧ ديسمبر(كانون الأول).

و ترصد أيضًا حول: القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع في شمال السودان

في ٧ و١٤ ديسمبر/ كانون الأول، قمعت قوات الأمن في الخرطوم ومدن الشمال الأخرى بعنف المظاهرات السلمية التي نظمتها الحركة الشعبية لتحرير السودان وأحزاب سياسية أخرى احتجاجاً على إخفاق الحزب الحاكم في تفعيل الإصلاحات الديمقراطية

قبيل الانتخابات .وقال شهود لـ هيومن رايتس ووتش إنه صبيحة ٧ ديسمبر/ كانون الأول، اعتقلت شرطة مكافحة الشغب وقوات الأمن أكثر من ١٦٠ شخصاً، منهم قيادات سياسية وصحفيين، وأصابت أكثر من ٤٠ شخصاً أثناء تفريق الحشود في الخرطوم باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاصات المطاطية والهراوات وأسلحة أخرى .وفي إحدى وقائع ذلك اليوم، منعت الشرطة المرور على جسر في أم درمان، إحدى ضواحي دارفور، مما دفع الناس للقفز من فوق الجسر، مما أسفر عن وقوع إصابات. وقال طالب يبلغ من العمر ٢٤ عاماً كان على الجسر لـ هيومن رايتس ووتش أن الشرطة هاجمته بالهراوات وأصابته بجراح في رأسه تطلبت المعالجة بالغرز الجراحية .

وفي ١٤ ديسمبر/ كانون الأول استخدمت شرطة مكافحة الشغب وقوات الأمن من جديد القوة المفرطة في تفريق الحشود واعتقلت عدداً من الأشخاص. حافظ إبراهيم عبد القادر، الوزير السابق بحكومة ولاية الجزيرة المحلية، قال لإذاعة السودان أن مسؤولي الأمن الوطني أجبروه على الخروج من سيارته وضربوه بقسوة ثم تركوه في موقع قريب في أم درمان .وفي اليومين المذكورين، اعتدت قوات الأمن والشرطة على الصحفيين واعتقلتهم، وفي بعض الحالات داخل أماكن عملهم .

كما رفضت الحكومة منح التصاريح بالمسيرات العامة وغيرها من الفعاليات، رغم تقدم الجماعات المنظمة لها بالطلب. وفي ١٦ ديسمبر/ كانون الأول أعلن صلاح غوش، المستشار الرئاسي والرئيس السابق للأمن الوطني، عن أن الحكومة لن تسمح بأية مظاهرات علنية، قائلاً بأن الظروف «لا تناسب هذا الشكل من أشكال التعبير» .وقبل حملة ديسمبر/ كانون الأول القمعية، قامت الحكومة بمنع أو حظر عدداً كبيراً من التجمعات العامة والفعاليات على صلة مباشرة بالانتخابات. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني وديمسبر/ كانون الأول، إما قامت الحكومة بإلغاء التصاريح أو رفضت منحها، وقاطعت جلستين على الأقل بشأن مراقبة الانتخابات في كاسالا شرقي السودان، واجتماعين عامين في كوستي، بولاية النيل الأبيض، وخطبة عامة تأييداً للمرشحين الرئاسيين المستقلين في الخرطوم، والعشرات من المسيرات العامة .

مضايقة الناشطين ومراقبي الانتخابات في ولايات الشمال

تلقت هيومن رايتس ووتش تقارير موثوقة من الأحزاب السياسية المعارضة بأن الشرطة ومسؤولي الأمن الوطني قيدوا من حركة وحرية تعبير المراقبين للانتخابات، واشتكوا على الأخص من أعمال أعضاء الحزب الحاكم وأعضاء اللجان الشعبية، وهي جماعات من القيادات المحلية تؤكد إقامة الناخبين .وفي ٨ نوفمبر/ تشرين الثاني بمركز تسجيل في الخرطوم، ضرب ضابط شرطة طالبة تنتمي بالعضوية للحزب الشيوعي عندما رفضت تسليم بطاقة تسجيلها الانتخابية للجنة الشعبية. وبعد يومين، احتجزت قوات الأمن مراقب من حزب الأمة، اشتكى من أن أعضاء الحزب الحاكم يقدمون أنفسهم زوراً على أنهم مسؤولين بالانتخابات، وجمعوا بطاقات الناخبين دون وجه حق .

وفي جنوب السودان، اعتقلت السلطات واحتجزت مراقب من الحزب الشيوعي، وهو تيفور الأمين عبد الله، لمدة ٢٥ يوماً، عندما قال للناس في مركز لتسجيل الناخبين أن عليهم ألا يعطوا بطاقاتهم الانتخابية للحزب الحاكم. وقال عبد الله لـ هيومن رايتس ووتش أن مسؤولي الأمن ضربوه أثناء الاحتجاز وقالوا له أن يترك الحزب الشيوعي . وبشكل عام، ضايقت الحكومة السودانية واعتدت على واحتجزت تعسفاً ناشطين حقوقيين جاهروا بالحديث عن الانتخابات أو عن دارفور أو قضايا حساسة أخرى .وفي ٦ ديسمبر/ كانون الأول، اعتدت قوات الأمن الوطني على ناشطين من الطلاب جراء توزيع منشورات ضد البشير ولترويجهم لتسجيل الناخبين في حديقة عامة بالخرطوم. وضربتها قوات الأمن واحتجزتها لعدة ساعات. وفي 22 نوفمبر/ تشرين الثاني اعتقلت قوات الأمن رجلاً مسناً عندما كان في مستشفى للعلاج من مرض السكري لحيازته منشورات من نفس النوع .

وفي دارفور، تستمر السلطات في احتجاز ١٦ شخصاً من قيادات مخيمات النازحين في الفاشر شمالي دارفور، بموجب قوانين الطوارئ التي تسمح بسلطات موسعة بالاحتجاز لسلطات الدولة. واعتقلت الشرطة المجموعة مطلع أغسطس/ آب أثناء التحقيق في جريمة قتل، لكن الادعاء أفرج عنهم لنقص الأدلة .وعاودت قوات الأمن القبض على

الكثيرين منهم دون إبداء أسباب .وما زال العشرات من الناشطين من الطلاب الدارفوريين رهن الاحتجاز. عبد المجيد صالح، الناشط الدارفوري المعروف الذي جاهر بالحديث عن دارفور والعدل الدولي والمحتجز دون نسب اتهامات إليه منذ أغسطس/ آب تم الإفراج عنه في ١٦ يناير/ كانون الثاني. وقال لـ هيومن رايتس ووتش إنه في ٢٨ أغسطس/ آب اقتربت منه مجموعة من ضباط الأمن الوطني هو وصديقه في الخرطوم، وضربوهما بكعوب البنادق ثم قاموا باحتجازهما .وقال: «أثناء الأيام الخمسة الأولى كانوا في شدة العنف، وضربوني بالأنابيب والعصي الخشبية حتى فقدت وعيي ثم نقلوني إلى طبيب». وأضاف: «راحوا يصيحون في وجهي بأنني خائن وأتجسس لدول أجنبية» .أربعة أعضاء على الأقل من الجبهة الشعبية الموحدة، الجماعة الطلابية المنتمية إلى فصيل عبد الواحد من الجيش الشعبي لتحرير السودان، التي تدعم علناً مذكرة توقيف البشير الصادرة من المحكمة الجنائية الدولية؛ تعرضوا للاحتجاز دون نسب اتهامات إليهم منذ أبريل/ نيسان .أحد أعضاء المجموعة، وتم اعتقاله مطلع أكتوبر/ تشرين الأول في هاساهيسا، بولاية الجزيرة، تم احتجازه مدة ١٣ يوماً وضُرب مراراً قبل أن يتم الإفراج عنه. وفي ٢٥ أكتوبر/ تشرين الأول اعتقلت قوات الأمن قائداً طلابياً دارفورياً من جامعة الخرطوم بتهمة تنظيم مظاهرة احتجاجاً على المصروفات الدراسية. وبعد تعريضه لاستجواب مكثف والضرب، رموه في حديقة عامة في الثانية صباحاً .

وترصد حول : قمع الحريات السياسية في جنوب السودان

خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن سلطات جنوب السودان اعتقلت واحتجزت عشرات الأعضاء من الحزب الحاكم بالشمال والأحزاب السياسية التي تُرى على أنها متحالفة معه، واتهموهم بعدة مخالفات دون نسب اتهامات إليهم .وفي واقعة بالعويل، شمالي ولاية بحر الغزال، قال آيات رئيس الحزب الديمقراطي الموحد المُشكل حديثاً لـ هيومن رايتس ووتش أن سلطات الولاية أمرت باعتقاله في ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول، بزعم أن حزبه ليس مسجلاً على النحو الملائم. واحتجزه الأمن الجنوبي في منزل آمن بالبلدة لمدة أسبوعين، قبل نقله إلى سجن عسكري في وونيت .وقال: «وضعوني تحت شجرة وقيدوني إليها، حتى ليلاً». وأضاف: «السجن عبارة عن منزل واحد محاط بسياج.

أمضيت ١٦ يوماً هناك. وقال القائد إنه لن يخبر أسرتي بمكاني، ثم حرمني من الطعام ودورة المياه» .وفي جوبا، عاصمة جنوب السودان، اعتقل مسؤولو الأمن واحتجزوا عضواً بالحزب الشيوعي، هو إسماعيل سليمان، لكن لم ينسبوا إليه الاتهام بأية جريمة. وقال لـ هيومن رايتس ووتش أن قوات الأمن اقتربت منه أثناء تعليقه للافتة للحزب في جوبا في التاسعة مساءً، يوم ٥ ديسمبر/ كانون الأول، واصطحبوه إلى مركز احتجاز عسكري واستجوبوه بشأن أخلاقه وأنشطته الحزبية السياسية. واحتجزوه لمدة ٣ أيام .
الحركة الشعبية لتحرير السودان DC الحزب المنشئ حديثاً في يونيو/ حزيران من قبل وزير الخارجية السوداني السابق، لام أكول، أفاد بوقوع عشرات الاعتقالات والاحتجازات بحق أعضاءه .واتهم رجال سياسة جنوب السودان علناً أكول، المرشح للرئاسة، بالتحالف مع حزب المؤتمر الشعبي الحاكم وإشعال الصراع الإثني في ولاية أعالي النيل. وفي مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني، أصدرت حكومة جنوب السودان خطاباً يأمر حُكام الولايات بالتعاون مع جميع الأحزاب السياسية باستثناء الحركة الشعبية لتحرير السودان وفي غربي بحر الغزال، اعتقل الجنود ١٤ عضواً من الحزب في ٢٢ سبتمبر/ أيلول ونقلوه إلى قاعدة عسكرية، ثم استجوبوه وضربوه. وتم الإفراج عن عشرة، لكن ظل أربعة في الاحتجاز العسكري دون نسب اتهامات إليهم.وفي ولاية أعالي النيل، ١ أكتوبر/ تشرين الأول، اعتقل جنود الحكومة ٢٢ عضواً من الحركة الشعبية لتحرير السودان DC في قاعدة عسكرية وقامت باستجوابهم وضربهم وأجبرتهم على توقيع اتفاق على وقف أنشطتهم السياسية، على حد قول أحد العاملين بالأمم المتحدة بمجال حقوق الإنسان. وتم احتجازهم لمدة ٣ أيام. كما تعرض أعضاء من الحزب للاحتجاز في يي ورومبك وبلدات أخرى .كما ظهرت تقارير عن اعتقال حزب المؤتمر الشعبي الحاكم واحتجازه للكثير من الأشخاص في بلدات في شتى أنحاء جنوب السودان، عادة بناء على الاشتباه بمخالفات تسجيل الأعضاء. وفي ولاية الاستوائية الوسطى، قال عضو في موروبو لـ هيومن رايتس ووتش إنه تعرض للاحتجاز والضرب مطلع ديسمبر/ كانون الأول لأنه قام بتسجيل أعضاء .وقال عضو آخر لـ هيومن رايتس ووتش إنه تعرض للاعتقال مع مجموعة من ١٤ شخصاً آخرين في بلدة يي وتم

احتجازهم على ذمة مزاعم بدفعهم النقود للأشخاص للتسجيل في حزب المؤتمر الحاكم، وهي التهمة التي أنكرها .

مخاطر العنف في جنوب السودان

رغم أن عملية تسجيل الناخبين في شتى أنحاء السودان كانت سلمية في الأغلب، إلا أن العنف الإثني عرقل وأخر من التسجيل في بعض المناطق النائية. في واقعة واحدة على الأقل، وقع خلاف على ترسيم حدود لجان الانتخابات الوطنية مما أشعل العنف في جنوب السودان .ففي ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني، زار سمسون كواجي وزير الزراعة بحكومة جنوب السودان منطقة وندروبا بايام، وهي منطقة إدارية غربي بلدة جوبا، للتشجيع على تسجيل الناخبين. وأثناء الزيارة أطلق بعض العناصر من المنطقة النار على كواجي، فلحقت به إصابة في ذراعه الأيسر، احتجاجاً على ما تصوروه محاولات لنقل بايام إلى المقاطعة المجاورة ضد إرادتهم. وكان كواجي قد نجح سابقاً في تقديم شكوى طرف لجنة الانتخابات الوطنية يطالب فيها بنقل بايام إلى الدائرة الانتخابية المجاورة . وقال شهود لـ هيومن رايتس ووتش أن قوات الأمن التابعة لجنوب السودان انتشرت لتعتقل المشتبهين، ومنهم أعضاء في قوة الشرطة، وقامت بضربهم. وما زال خمسة مدنيين على الأقل رهن الاحتجاز في جوبا دون نسب اتهامات إليهم. وتشير الاعتداءات على المدنيين واحتجازهم لفترات مطولة دون نسب اتهامات إليهم إلى وجود مثالب شاملة في إدارة العدالة سبق أن غطتها هيومن رايتس ووتش .كما يظهر من القضية أن العملية الانتخابية يمكن أن تُشعل العنف، وأ، النزاعات بين المجتمعات المحلية على الأرض وقضايا أخرى يجب أن تُحل قبل الانتخابات .ولم تبذل السلطات الحكومية أو بعثة الأمم المتحدة في السودان إلا أقل الجهد من أجل منع أو التحضر للمشكلات الأمنية المحتملة. وحتى ديسمبر/ كانون الأول، كانت الحكومة قد بدأت للتو في التخطيط لتدريب قوات إضافية لتوفير الأمن في صناديق الاقتراع. وراحت بعثة الأمم المتحدة تدرب قوات الشرطة الجنوبية القليلة العدد، لكن دون خطط لنشر قواتها الخاصة بها في مناطق الاشتعال أثناء الانتخابات .وقد طالبت هيومن رايتس ووتش بعثة الأمم المتحدة مراراً وتكراراً بجعل حماية المدنيين أولوية لها عبر زيادة حضورها وإجراء دوريات في المناطق

المشتعلة، مع تحسين جودة عملية جمع المعلومات والتحليل للآليات المحلية، ومساعدة النظراء في حكومة جنوب السودان في جهود بناء السلام والحماية .

وخرجت بهذه التوصيات:

التوصيات :

على حكومة الوحدة الوطنية أن تضمن أن السلطات على كافة المستويات تحترم الحقوق الدستورية والحقوق المكفولة بموجب القانون الدولي في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، وأن تكف عن الاستخدام المفرط للقوة في تفريق حشود المظاهرات السلمية .

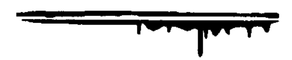
على حكومتي جنوب السودان والحكومة الوطنية التوقف عن أعمال الاعتقال والاحتجاز التعسفيين بحق الأفراد وإساءة معاملتهم بسبب آرائهم السياسية، وأن تحاسب عناصر الشرطة أو الأمن التي تنتهك حقوق الإنسان،أتسمح لمقاربين دوليين بالحضور بشكل كثيف مع توفير كامل الحرية لهم في التنقل في شتى أنحاء السودان، من أجل الانتخابات .

على بعثة الأمم المتحدة أن تزيد من حضورها وأن تجري دوريات مكثفة في المناطق المعرضة للاشتعال، بما يتفق مع ولايتها الخاصة بحماية المدنيين .

على المانحين الدوليين والأطراف المعنية نشر المراقبين للانتخابات على وقت السرعة في الوقت المناسب لتوفير ظروف المراقبة الفعالة السابقة على الانتخابات[١] .

هيومن رايتس ووتش

وبعد الانتخابات صدر تقرير مفصل جاء فيه ذكر الانتهاكات الحقوقية، وهذا بيان الخلاصات التي وردت فيه.



(١)راجع موقع المنظمة الإلكتروني لتفاصيل أوفى.

وفقًا لتقرير منظمة هيومان رايتس ووتش بعد نهاية الانتخابات

الانتهاكات الحقوقية والإخفاقات الإدارية شابت العملية الانتخابية

■ ■ ■

(نيويورك) - قالت هيومن رايتس ووتش اليوم(٢٦ ابريل٢٠١٠م) أن القمع السياسي والانتهاكات الحقوقية في شتى أنحاء السودان - بالإضافة إلى الإخفاقات الإدارية والمشكلات الفنية - شابت أول انتخابات سودانية تشهد تعددية حزبية منذ أكثر من عشرين عاماً. وقالت هيومن رايتس ووتش أن على السلطات السودانية أن تحقق على الفور في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت وأن تقدم المسؤولين عنها للعدالة.

إعادة انتخاب الرئيس عمر البشير، التي أُعلن عنها في ٢٦ أبريل/ نيسان ٢٠١٠، ليس لها أثر قانوني على اتهامات المحكمة الجنائية الدولية المنسوبة إليه، على حد قول هيومن رايتس ووتش. وفي مارس/ آذار ٢٠٠٩ كانت المحكمة قد أصدرت مذكرة توقيف بحق البشير بناء على اتهامات بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، جراء دوره في الجرائم المرتكبة في دارفور.

وقالت جورجيت غانيون، مديرة قسم أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: «يتجاوز قلقنا إزاء هذه الانتخابات المشكلات الفنية التي اعتورتها». وتابعت: «فالقمع السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان تقوض من حرية ونزاهة التصويت في شتى أنحاء السودان».

وأثناء الانتخابات الوطنية، من ١١ إلى ١٥ أبريل/ نيسان، أفاد مراقبو الانتخابات الدوليون والوطنيون بمشكلات وثغرات لوجستية وإدارية كثيرة، بالإضافة لمزاعم تزوير، منها تصويت الفرد أكثر من مرة والتلاعب بصناديق الاقتراع. وكانت العملية الانتخابية تتسم بالفوضى بشكل خاص في الجنوب، مع الإبلاغ عن مشكلات كثيرة في أغلب ولايات الجنوب.

وفي الولايات الشمالية، تبينت هيومن رايتس ووتش استمرار الحكومة التي يهيمن

عليها حزب المؤتمر الوطني في التكريس لأجواء تقييدية أثناء عملية الانتخابات، عبر المضايقات والتهديدات والاعتقالات للناشطين، وأعضاء المعارضة، ومراقبي الانتخابات.

ووثقت هيومن رايتس ووتش حالات أقل من القيود المفروضة على الحقوق السياسية عنها في الشهور السابقة، لكن الشرطة وضباط الأمن مستمرون في ارتكاب انتهاكات حقوقية. كما ظلت القوانين القمعية مطبقة، على النقيض من المطلوب بموجب اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ الذي أنهى الحرب الأهلية وجلب الحركة الشعبية لتحرير السودان - حركة متمردين جنوبيين سابقاً - إلى مقاعد حكومة الوحدة الوطنية.

في أحد الأمثلة بالخرطوم، قام عناصر من الشرطة والأمن في ثياب مدنية باعتقال ناشطة تبلغ من العمر ١٨ عاماً في ٣١ مارس/ آذار، وتم احتجازها لمدة ليلة، واستجوبوها بشأن توزيع منشورات، تدعو فيها الناس للتصويت ضد حزب المؤتمر الوطني .

وقالت لهيومن رايتس ووتش: «وضعوني في حجرة مظلمة طيلة ساعات، وراحوا يسألوني من يدعمني وكم أتلقى من النقود».

كما وثقت هيومن رايتس ووتش عملية الترهيب أثناء التصويت. ففي أحد الأمثلة من جنوب دارفور، طرد الجنود المراقبين من مركز اقتراع واعتدوا على أحدهم، قائلين: «سنقتل أي أحد يقف ضد البشير».

وفي جنوب السودان، اكتشفت هيومن رايتس ووتش ارتكاب الحركة الشعبية لتحرير السودان - التي تهيمن على الحكومة الإقليمية، لانتهاكات عديدة وتكريسها لأجواء من القمع أثناء تصويت الأفراد.

ورغم أن العنف كان في حده الأدنى أثناء عملية التصويت، إلا أن هيومن رايتس ووتش وثقت عدة وقائع من الاحتجاز التعسفي وترهيب الناخبين، وأعضاء المعارضة ومراقبي الانتخابات من الأحزاب السياسية، ومراقبي الانتخابات المحليين، من قبل قوات الأمن في عدة ولايات جنوبية، منها غرب الاستوائية، ووسط الاستوائية، وغرب

بحر الغزال، والوحدة، وجونقلي.

في ١٤ أبريل/ نيسان على سبيل المثال، اعتقلت قوات الأمن ١٤ مراقباً محلياً للانتخابات من منظمة المجتمع المدني (الشبكة السودانية للانتخابات الديمقراطية) في مراكز اقتراع بجوبا، عاصمة الجنوب.

وقالت إحدى المراقبات لهيومن رايتس ووتش: «كان الوقت بعد الظهر عندما نحاني رجل في ثياب مدنية جانباً بعد أن لاحظ أنني من الشبكة. واتهمني بأنني أتلقى الأموال من عملاء لتدمير الانتخابات. وحاول نقلي إلى سيارة وعندما قاومت صفعني مرتين».

فيما بعد نقل ضباط الأمن المرأة ومراقبين آخرين إلى مركز شرطة قريب، حيث تم احتجازهم نحو الساعة، ثم تم الإفراج عنهم دون نسب اتهامات إليهم.

ودعت هيومن رايتس ووتش السلطات السودانية للتحقيق فوراً في انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم المسؤولين عنها للعدالة. كما دعت هيومن رايتس ووتش الهيئات الدولية والمراقبين الدوليين للانتخابات لمراقبة أجواء ما بعد الانتخابات عن قرب، مع احتمال تصاعد التوترات إثر الاعتراضات على النتائج المحلية، كما دعتها لإدانة انتهاكات حقوق الإنسان وأجواء الترهيب والعنف. وفي ٢٣ أبريل/ نيسان أدت المصادمات في ولاية الوحدة لمقتل اثنين من المدنيين، حسب التقارير.

كما دعت هيومن رايتس ووتش الحكومة السودانية للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، حسب المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٩٣.

وقالت جورجيت غانيون: «بغض النظر عن نتائج الانتخابات، فإن البشير مكانه لاهاي للرد على الاتهامات المنسوبة إليه، والتي لم يشهد ضحاياها أية مساءلة أو محاسبة عليها».

خلفية

كانت انتخابات أبريل/ نيسان خطوة مفصلية في اتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥ الذي تستغرق فترته الانتقالية ٦ أعوام. وكان المقصود بالانتخابات الوطنية أن تكون

خطوة نحو انتقال البلاد إلى الديمقراطية، وأن تمهد الطريق للاستفتاء على تقرير المصير للجنوب المقرر في مطلع عام ٢٠١١.

لكن هذه العملية كانت زاخرة بالتدخلات السياسية في كل خطوة منها، من إجراء تعداد السكان الخامس عام ٢٠٠٨ إلى تشكيل المفوضية القومية للانتخابات والهيئات التابعة لها، وترسيم حدود الدوائر الانتخابية، وتسجيل الناخبين، والحملات الخاصة بالمرشحين، وعملية الاقتراع، وفرز الأصوات.

ففي الفترة السابقة للانتخابات، تكرر تحذير منظمات دولية منها هيومن رايتس ووتش من أن الأجواء في السودان ليست لصالح انتخابات حرة ونزيهة بسبب الثغرات في النظام القانوني، والتضييق على الحريات السياسية، واستمرار العنف في دارفور، وإخفاق مفوضية الانتخابات في ضمان تهيئة الأجواء لانتخابات نزيهة.

وفي الأسبوع الأول من أبريل/ نيسان، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان، الجنوبية، وتحالف جوبا - وهو هيئة من أحزاب المعارضة - أنها ستقاطع الانتخابات، متذرعة باستمرار العنف في دارفور، وعدم تسوية مشكلة التعداد، والإخفاق في إصلاح القوانين الأمنية، وأجواء الانتخابات غير المتسمة بالعدالة، والتحيز داخل مفوضية الانتخابات.

وبعد مفاوضات شاقة، ووسط زيارات عديدة من مبعوث الولايات المتحدة الخاص وغيره من الفاعلين الدوليين لتعزيز الانتخابات، عاود دخول السباق الانتخابي حزبين هما الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب المؤتمر الشعبي . وانتقدت أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني المحلية كثيراً الدعم الدولي للانتخابات في ظل الظروف السائدة.

وشمل المراقبون للانتخابات مركز كارتر والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والإيقاد، وجامعة الدول العربية، والبعثات الدبلوماسية من عدة دول وأطراف مانحة للسودان. مركز كارتر والاتحاد الأوروبي أصدرا تصريحات مبدئية في ١٧ أبريل/ نيسان يصفان فيها المثالب التي شابت العملية الانتخابية.

ونشرت منظمات المجتمع المدني السودانية الآلاف من المراقبين المحليين للانتخابات

أثناء عملية الاقتراع وأصدرت بيانات طوال الأسبوع. وعقب الانتخابات، أعلنت منظمات المجتمع المدني وأحزاب المعارضة أنها لا تقر بنتائج الانتخابات لأنها تشوبها الثغرات وشبهات التزوير من قبل حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

القمع والاعتقالات للناشطين والمعارضة في ولايات الشمال

فيما كانت حالات أقل للتضييق على حريات التجمع والتعبير في الأسابيع السابقة على الانتخابات، عنها في الشهور السابقة، فإن السلطات استمرت في استهداف الناشطين من مجموعة «قرفنا»، وهي جماعة تدعو الجمهور لعدم التصويت للحزب الحاكم.

ومن الأمثلة اعتقال الناشطة البالغة من العمر ١٨ عاماً في ٣١ مارس/ آذار. إذ قام رجال شرطة في ثياب مدنية بمنطقة الحاج يوسف في الخرطوم العاصمة باعتقالها واحتجازها بعد أن وزعت منشورات لـ «قرفنا». وقالت لـ هيومن رايتس ووتش أن رجال المباحث (الشرطة السرية) وعملاء الأمن عرضوها لساعات من الاستجواب والتهديد بإخضاعها لفحص طبي لفحص عذريتها إذا لم تخبرهم الحقيقة.

وفي عدة حالات وثقتها هيومن رايتس ووتش، استهدفت السلطات الأشخاص الداعمين لمقاطعة المعارضة. على سبيل المثال، في ٨ أبريل/ نيسان اعتقل الأمن واحتجز المسئول السياسي للحزب الشيوعي وعضو بحزب الأمة/ الإصلاح والتجديد في نيالا، جنوبي دارفور، جراء نشر منشورات تدعو الناخبين لمقاطعة الانتخابات.

وقالت نور الصادق ، عضو اللجنة المركزية بالحزب الشيوعي: «جعلونا نوقع ورقة نتعهد فيها بالذهاب يومياً لمكتبهم وعدم العمل ضد السودان، قبل أن يفرجوا عنّا».

وفي ٨ أبريل/ نيسان، فتح مكتب الادعاء العام قضية بالنيابة عن السلطات الأمنية الوطنية ضد رئيس تحرير أجراس الحرية، صحيفة المعارضة، والكاتب الصحفي الحاج وراق، جراء مقال كتبه في ٤ أبريل/ نيسان يدعم فيه المرشح الرئاسي للحركة الشعبية لتحرير السودان، ياسر عرمان، ويدعم مقاطعة الحركة للانتخابات.

وفي ٩ أبريل/ نيسان، اعتقلت قوات الأمن واحتجزت لفترة قصيرة مجموعة من خمسة من أعضاء الحزب الشيوعي، جراء توزيع منشورات مماثلة في سوق بورتسودان. وتم

احتجاز ثمانية آخرين من الحزب ذلك اليوم في كوستي لنفس السبب. وليلة ١١ أبريل/ نيسان، أول أيام التصويت، اعتقلت قوات الأمن في المناقل بالجزيرة، عضواً آخر من الحزب الشيوعي، واحتجزته ساعات، أيضاً بتهمة توزيع منشورات تدعم المقاطعة.

وفي ١١ أبريل/ نيسان، اعتقلت قوات الأمن والشرطة مجموعة من الأشخاص كانوا يحتجون في اثنتين من ضواحي الخرطوم. وقال شهود العيان لـ هيومن رايتس ووتش أن حوالي منتصف النهار وصلت الشرطة إلى منطقة الحاج يوسف في سبع شاحنات وأطلقت قنابل مسيلة للدموع على الحشد المجتمع في السوق. وتناقلت التقارير دعوة أعضاء الجبهة الشعبية المتحدة - مجموعة طلابية من دارفور منحازة لزعيم المتمردين عبد الواحد - للتجمع وقيامها بتوزيع منشورات تدعو فيها الناس لعدم التصويت. واعتقلت الشرطة واحتجزت ١٠ أشخاص منهم طالبين اثنين، وتم الإفراج عنهم في اليوم التالي.

ترهيب مراقبي الانتخابات في ولايات الشمال

في الأسابيع السابقة على الانتخابات، أدلى الرئيس البشير بتعليقات تحريضية في خطب عامة في سنار والجزيرة يهدد فيها بـ «قطع أنوف» المراقبين الدوليين الذين عرضوا إرجاء الانتخابات. هذه التهديدات - التي تخرق قانون الانتخابات - جاءت إثر مطالب من أحزاب المعارضة في مارس/ آذار بإرجاء الانتخابات حتى نوفمبر/ تشرين الثاني، وتقرير صدر في ١٧ مارس/ آذار من مركز كارتر يطالب بإرجاء الانتخابات بما أن هذا قد يكون مطلوباً للتصدي للتحديات الإدارية التي تعترض عمل اللجنة الانتخابية.

وفي أواسط مارس/ آذار أمرت السلطات الحكومية عضو دولي من مركز كارتر بمغادرة البلاد، حسب التقارير بسبب تعليقات أدلى بها ضد الحكومة أثناء دورة تدريبية. وفي ٢٨ مارس/ آذار احتجز ضابطا أمن واستجوبا عبد المجيد صالح، العامل بمركز كارتر والمعروف بأنه ناشط حقوقي، واتهموه بتحريك طلاب دارفور ضد النظام والعمل مع الأجانب.

وقال: «حاولت أن أوضح أنني مسؤول عن التدريب فقط لكنهم راحوا يقتبسون أجزاء من التقرير ويتلونها عليّ. عرضوا عليّ ملف كامل عني وقالوا إنهم يتابعونني بشكل

يومي، وأنني ليس مسموحاً لي بالسفر، ويجب ألا أتحدث لوسائل الإعلام».

وقام مسؤولو الشرطة والأمن بترهيب المراقبين أثناء أسبوع الانتخابات، باستخدام التهديدات والاعتداءات والاعتقالات. ففي الخرطوم، طرت الشرطة المراقبين من أحد مراكز الاقتراع في ١١ أبريل/ نيسان، لأنهم اعترضوا على مساعدة العاملين بالانتخابات للناخبين على ملء نماذج الاقتراع. وفي قرية قريبة من الحصاحيصا في الجزيرة، في ١١ أبريل/ نيسان، احتجزت الشرطة لفترة قصيرة مرشحتين تعملان أيضاً بصفة مراقبتين بحزب المؤتمر الشعبي، لأن سلطات مركز الاقتراع لم تقر بحقهما في العمل كمراقبتين.

وفي مركز اقتراع في كريناك غربي دارفور، في ١٢ أبريل/ نيسان، طردت الشرطة مراقب حزبي من الحزب الاتحادي الديمقراطي بعد أن اعترض على سماح العاملين بالمركز لأشخاص غير مسجلين بالتصويت. وفي ١٤ أبريل/ نيسان في جنوب دارفور عندما قال الجنود «سنقتل من يقف ضد البشير»، طرد الجنود مراقبين من مركز الاقتراع في عديلة واعتدوا على مراقب من حزب المؤتمر الشعبي بالعصا. وأفاد مراقب بمركز اقتراع تولوس بأن ضباط الأمن اعتقلوه في ١٢ أبريل/ نيسان واحتجزوه لعدة ساعات بعد أن اعترض على تصويت مناصري الحزب الحاكم مرتين.

العنف في دارفور

كان التصويت مقتصراً في دارفور بسبب المشكلات الأمنية والأعداد الكبيرة من الأشخاص النازحين الذين قاطعوا العملية الانتخابية. وخلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن العنف والتهديدات بالعنف من قبل مسؤولي الأمن وأشخاص مسلحين آخرين إما منعت أو قاطعت الأنشطة الانتخابية.

ففي شرقي جبل مرة، حيث أسفرت المصادمات بين الحكومة مع الجنود المتمردين والهجمات على المدنيين في فبراير/ شباط، عن مقتل العشرات من المدنيين وتدمير القرى والتسبب في نزوح جماعي، لم يقع التصويت بالمرة.

وفي جنوب دارفور، أدت المصادمات المسلحة بين الجماعات العرقية في كاس وحولها في مارس/ آذار وأبريل/ نيسان إلى الحد من الوصول لمراكز الاقتراع، وأجبرتها على

الإغلاق مبكراً. وتلقت هيومن رايتس ووتش تقارير عن العديد من وقائع ترهيب المراقبين في نيالا من قبل قوات الأمن والجيش وعناصر مسلحة غير معروفة.

وفي غرب دارفور، قال المدنيون في سربا لـ هيومن رايتس ووتش أن متمردي حركة العدل والمساواة، المعارضين للانتخابات هددوهم وأمروهم بعدم التصويت.

أعمال الضرب والاحتجاز التعسفي والترهيب لمرشحي المعارضة وأعضاء الأحزاب والمراقبين للانتخابات في جنوب السودان

أثناء عملية التصويت، اعتقلت قوات الأمن تعسفاً العديد من مراقبي الانتخابات من المعارضة. والكثير من الاعتقالات التي وثقتها هيومن رايتس ووتش كانت تعسفية، بما أنها لم تتم بموجب القانون، ويبدو أنها كانت محاولة لمنع ممثلي الحزب من مراقبة الانتخابات. وأغلبها كانت لفترات قصيرة ثم تم الإفراج عن المحتجزين.

وقد وثقت هيومن رايتس ووتش عدة حالات للاعتقالات التعسفية لأعضاء المعارضة ومراقبي الانتخابات في ولايات غرب الاستوائية ووسط الاستوائية. وتلقى باحثو هيومن رايتس ووتش أيضاً تقارير مماثلة من غرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال والوحدة والبحيرات وجونقلي.

وفي منطقة تركاكا، في وسط الاستوائية، اعتقلت قوات الأمن عدة مراقبين للانتخابات من حزب المؤتمر الوطني الحاكم، ومنتدى جنوب السودان الديمقراطي، والجبهة الديمقراطية المتحدة، أثناء عملية التصويت. وقال أحد المرشحين من المنتدى الديمقراطي لـ هيومن رايتس ووتش:

حوالي الواحدة ظهراً قيل لي أن أحد مساعدي الانتخابيين قد تم اعتقاله وأنه نُقل إلى مكان يُدعى كودا. رفضوا الإفراج عنه ولم يخبروني بسبب اعتقالهم إياه. قررت الذهاب إلى مراكز الاقتراع الأخرى للاطلاع على أحوال المساعدين الآخرين ورأيت قوات الأمن تأخذ مساعدين من حزب المؤتمر والجبهة الديمقراطية المتحدة، وتابعين لمرشحين مستقلين آخرين وتلقيهم في سيارات.

وتلقت هيومن رايتس ووتش تقارير مماثلة عن اعتقال وترهيب الأفراد بمنطقة تركاكا، من حزب المؤتمر ومن مرشحين مستقلين وكذلك مراقبين وطنيين للانتخابات. على سبيل المثال، في ١٢ أبريل/ نيسان اعتقل مسؤولو الأمن خمسة من المراقبين الانتخابيين التابعين لمرشح مستقل، هو ألفريد غور، المرشح لمنصب حاكم وسط الاستوائية. وتم الإفراج عن الخمسة في اليوم التالي دون نسب اتهامات إليهم.

وفي ١٣ أبريل/ نيسان، اعتقلت قوات الأمن تسعة من المراقبين من أحزاب المعارضة من مركز اقتراع في جوبا. خمسة منهم يعملون لصالح غور والأربعة الآخرين يعملون لفصيل التغيير الديمقراطي من الحركة الشعبية لتحرير السودان، ومن حزب المؤتمر. وتم اعتقال أحد عناصر الحركة في اليوم نفسه، وقال لـ هيومن رايتس ووتش أن ضباط الأمن دخلوا مركز الاقتراع وطالبوا بالاطلاع على أوراق المراقبين. واعتقلت قوات الأمن جميع من يعملون لصالح حزب معارض أو مرشح مستقل.

وفي يامبيو، غرب الاستوائية، انخرط جنود من الجيش الجنوبي، الجيش الشعبي لتحرير السودان، في أعمال ترهيب وضرب ومضايقة بحق أعضاء أحزاب المعارضة والمراقبين الانتخابيين. على سبيل المثال، في ١٤ أبريل/ نيسان قام عدة جنود بضرب مراقب انتخابي لصالح مرشح مستقل لمنصب الحاكم، هو جوزيف باكوسورو. وقبل يومين، ضرب الجنود واحتجزوا اثنين من المراقبين الآخرين لنفس المرشح.

وفي ١١ أبريل/ نيسان قام جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان بضرب واحتجاز مراقب من فصيل التغيير الديمقراطي من الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو د. دومينيك فوندا، واثنين آخرين من توري، غرب الاستوائية. وتم احتجاز الرجال يومين في معسكر للجيش يُدعى رسولو.

وقال فوندا لـ هيومن رايتس ووتش: «نقلونا إلى كوخ صغير في المعسكر وأمرونا بالدخول واحداً وراء الآخر. ونحن ننحني لندخل ضربونا بالسياط. كانا رجلين، أحدهما يضربنا بالسوط على الظهر والآخر على المؤخرة. وكانا يقولان إنهما سيقتلاننا».

وأظهر أحد أعضاء فصيل التغيير الديمقراطي بالحركة الشعبية لتحرير السودان

لباحثي هيومن رايتس ووتش إصابات وعلامات يبدو أنها من الجلد على الظهر.

وفي ولاية جونقلي، ضرب الجنود واحتجزوا مرشحة من المنتدى الديمقراطي لجنوب السودان في ١٢ أبريل/ نيسان، وهي تحاول التقاط صور للجنود الذين راحوا يصادرون أوراق التصويت من الناخبين.

قالت لـ هيومن رايتس ووتش: «حبسوني لمدة يوم وصادر الجنود هاتفي. أوثقوا رباطي وألقوني في شاحنة صغيرة. وفيما كنت في الشاحنة راحوا يركلوني على جسدي بالكامل. فقدت الوعي وعندما اكتشفوا ذلك نقلوني إلى عيادة طبية»[١].

الضرب والترهيب والاعتقالات التعسفية للمراقبين المحليين في ولايات الجنوب

وثقت هيومن رايتس ووتش عدداً من حالات الاعتقال والترهيب لجماعات المراقبين من قبل قوات الأمن في وسط الاستوائية وغرب الاستوائية. كما أفاد المراقبون بوقوع اعتقالات للمراقبين المحليين في غرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال والوحدة.

نحو ٢٠٠٠ مراقب من منظمة المجتمع المدني الشبكة السودانية للانتخابات الديمقراطية، و٧٧٢ مراقباً من منظمة المجتمع المدني (برنامج مراقبة ورصد الانتخابات الداخلية السودانية - سوديموب) تم نشرهم في أنحاء البلاد لمراقبة الانتخابات. وأفاد المراقبون من المجموعتين بالتعرض للاعتقال والترهيب. وأفادت المجموعتان بوقوع حوادث أمرتهم فيها قوات الأمن بالخروج من مراكز الاقتراع وفي بعض الحالات صادرت تصاريحهم.

على سبيل المثال، في ١٤ أبريل/ نيسان، طرد مسؤولو الأمن قسراً ولفترة قصيرة ١٤ مراقباً من الشبكة السودانية من ثلاثة مراكز اقتراع في دائرة كاتور جنوب في وسط الاستوائية. وتم استجواب المراقبين واحتجازهم لمدة قصيرة في مركز شرطة قريب.

وفي ١٦ أبريل/ نيسان اعتقل مسؤولو الأمن واحتجزوا مراقباً للشبكة السودانية في واو، غرب بحر الغزال. وقام مسئولو الأمن بضرب المراقب وحذروه من عدم الإبلاغ

---

(١)لتفصيل أوفى راجع موقع الهيومن وتش :
http://www.hrw.org/ar/news/2010/04/26

عما شاهده في واو، قبل أن يفرجوا عنه في اليوم التالي. أفاد مراقبو الشبكة السودانية بحالات مشابهة من المضايقات والترهيب والاحتجازات التعسفية في منطقة مريدي، غرب الاستوائية، وتركاكا وجوبا في وسط الاستوائية، ولير في الوحدة.

مثالب كثيرة ومزاعم بالتزوير أثناء الانتخابات

أفاد مراقبو الانتخابات المحليين والدوليين في شتى أنحاء البلاد بتفشي المشكلات اللوجستية والإدارية، مثل نقص مواد الانتخابات، ومراكز الاقتراع غير الملائمة، وقوائم الناخبين غير الصحيحة، والتأخر في توفير مواد الانتخابات ونقل أوراق الاقتراع إلى مواقع خاطئة، وعدم ملائمة إجراءات التعرف على الناخبين في مراكز الاقتراع. وبعض المشكلات أدت إلى تجميد التصويت أو إغلاق مركز الاقتراع، واستدعت تمديد مفوضية الانتخابات للانتخابات مدة يومين آخرين. وأعلنت المفوضية أنها تنوي إعادة الانتخابات في ٣٣ دائرة انتخابية.

وفي ولايات الشمال، أدلى المراقبون أيضاً بمزاعم مماثلة عن التزوير في عدة مراكز اقتراع، والتصويت من قبل أشخاص غير مسجلين، ودفع النقود للناخبين ونقلهم بالحافلات للتصويت رغم أنهم غير مسجلين، ومنهم نزلاء سجن كوبر بالخرطوم، وإساءة التعامل في مراكز الاقتراع والتعامل مع صناديق الاقتراع. ويظهر من مقاطع فيديو تم بثها كثيراً على الانترنت، يُزعم أنها تعرض عامل باللجنة الانتخابية يملأ صناديق الاقتراع ليلاً في شرق السودان، بوقوع أعمال تزوير في صناديق الاقتراع. وقالت المفوضية عن تسجيل الفيديو أنه ملفق وغير صحيح.

وأفاد المراقبون بوقوع أنشطة تزويرية كثيرة من الحكومة وقوات الأمن في العديد من ولايات الجنوب. في ولاية غرب بحر الغزال، أفاد المراقبون بأن الجنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان انخرطوا في أعمال ترهيب كثيرة بحق الناخبين ومسؤولي الصناديق. وفي ولايات أخرى، اقتحم الجنود مراكز الاقتراع وأمروا المراقبين الحزبيين والمحليين بمغادرة المكان. كما شهد مراقبون على وقوع عدة حوادث قام فيها مسؤولو الأمن والجنود الناخبين على التصويت لصالح «النجمة» - رمز الحزب الحاكم في الجنوب.

وفي بعض الولايات، أفاد المراقبون بأن مفوضي المقاطعة وضباط الأمن دخلوا مراكز الاقتراع وهددوا الناخبين ومسؤولي الانتخابات وأشرفوا على عملية الفرز. على سبيل المثال، في منطقة بوسط الاستوائية، في ١٧ أبريل/ نيسان، دخل المفوض ومسؤولو الأمن مركز اقتراع وطردوا جميع المراقبين. وفي مقاطعة أخرى، في نفس الولاية، تم احتجاز المراقب عندما شكك في حضور قوات الأمن ومسؤولين حكوميين في مركز الاقتراع أثناء الفرز.

مركز كارتر يشكك في مصداقية الانتخابات

وفي غرب الاستوائية، أفاد المراقبون بأن الحزب الحاكم في الجنوب وقوات الأمن استولوا على ستة مراكز اقتراع وطردوا جميع المراقبين المحليين والحزبيين من المركز. على سبيل المثال، في مقاطعة مريدي، غرب الاستوائية، منع جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان مراقبي الأحزاب من دخول مراكز اقتراع وسيطروا على عملية التصويت كاملة. وأفاد المراقبون بأن مفوض المقاطعة دخل مراكز الاقتراع وقال للناس كيف يصوتون. كما أفاد المراقبون بحالات قام فيها مراقبو أحزاب المعارضة بترهيب الناس وأخبروهم كيف يصوتون ولصالح من.

أما مركز كارتر فلم يختلف كثيرا عن غيره من الراصدين لنزاهة الانتخابات وموافاتها للمعايير الدولية إذ شكك الثلاثاء ١١ مايو 2010 14:06 في مصداقية نتائج الانتخابات التي أعلنتها المفوضية القومية ووصف المركز فرز الأصوات بأنه كان غير منظم وفوضويا إلى حد كبير، وأن عملية الفرز لم تتم بشفافية وأنها تثير «شكوكا جدية» في مصداقية النتائج المعلنة. وقال أن عملية «فرز الأصوات في الانتخابات الوطنية في السودان كانت غير منظمة إلى حد كبير وغير شفافة ومعرضة للتزوير الانتخابي»، وأضاف البيان أن المشكلات التي برزت في جمع الأصوات «تثير شكوكا جدية في دقة النتائج الانتخابية».وكان «مركز كارتر» وبعثة مراقبي الاتحاد الأوروبي اللذان أشرفا على الانتخابات السودانية قد أكدا أن هذه الانتخابات لا ترقى إلى المعايير الدولية»[١].

(١)المصدر: جريدة الشرق الأوسط راجع موقع المرصد العربى للانتخابات www.arabew.org

الاتحاد الأوروبي
الانتخابات السودانية تشهد نواقص هامة وفقًا للمعايير الدولية

■ ■ ■

أما الاتحاد الأوروبي فقد دفعته الانتخابات المشينة للدفع بـ (٤٦) توصية للانتخابات المقبلة، وصفت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات السودانية، العملية الانتخابية التي جرت في السودان في نيسان/ أبريل ٢٠١٠ بأنها عانت من اضطراب عام، ونواقص في الإطار الانتخابي، وقالت إنها رصدت مخالفات خلال فترة الحملة الانتخابية، بجانب أحداث عنف خاصةً في الجنوب، وأكدت البعثة في تقريرها النهائي عن الانتخابات، أن العملية نقصتها الشفافية وتجاهل الاحتياطات التي تمكن من ضمان النزاهة، ودفعت بـ (٤٦) توصية للاستفادة منها في الانتخابات المقبلة، وعملية الاستفتاء للجنوب.

وأكدت فيرونك دي كيسر رئيس المراقبين وعضو البرلمان الأوروبي ببرج الفاتح أمس، أن الأصوات التي حصل عليها الرئيس عمر البشير في الانتخابات، أكثر مما أعلنته المفوضية، وأرجعت الأمر إلى أخطاء في إدخال البيانات بالحاسوب، وقالت: هنالك عدم شفافية في المسألة، وأوصت كيسر بمزيد من الوضوح من الناحية القانونية، لا سيما فيما يتعلق بالشكاوى والطعون، ودعت لتغيير ميثاق العمل السوداني للمراقبة الانتخابية ليتوافق والمعايير الدولية لمراقبة الانتخابات، ونادت كيسر بتعديل دستوري ومؤسسي بعدم عقد الانتخابات التشريعية والتنفيذية على كل المستويات في نفس الوقت في المستقبل، وقالت: يجب ألا يسمح بأعضاء إضافيين في البرلمان الوطني بدون تغيير دستوري مسبق، وأي تغيير في الأمر سيقوض الطبيعة المنتخبة، وأوصت بمراجعة الحصانات القانونية لأعضاء مفوضية الانتخابات الواردة في القانون، وتعديله ليتطلب نتائج تفصيلية لمحطات الاقتراع، ودعت للمراجعة الشفافة والمهنية للسجل الانتخابي.

وأشارت كيسر إلى ضرورة أن تعمل المفوضية على تأسيس ميثاق عمل للأحزاب السياسية والمرشحين المتنافسين، وأن يشمل الميثاق العقوبات القانونية المنصوص عليها في

حالة عدم التوافق، ودعت رؤساء الجيش والشرطة خاصة في الجنوب لإصدار الأوامر لموظفيهم بعدم التدخل بأيّة طريقة في عمليات الفرز والاقتراع والتجميع ونقل الأوراق[(١)].

وهنا نورد تقرير بعثة الإتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات فى جمهورية السودان الانتخابات التنفيذية والتشريعية ٢٠١٠.

التقرير المبدئي

الانتخابات السودانية تشهد نواقص هامة وفقا للمعايير الدولية

ولكنها تمهد الطريق للتطور الديمقراطي في المستقبل

الخرطوم، ١٧أبريل ٢٠١٠.

بدعوة من حكومة جمهورية السودان لمراقبة الانتخابات التنفيذية والتشريعية المنعقدة في الفترة من ١١ - ٥١ أبريل ٢٠١٠، تأسست بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في السودان بتاريخ ٨٢ فبراير ٢٠١٠، وهي بعثة مستقلة ترأسها كبيرة المراقبين السيدة فيرونيك دي كيسر وهي عضوة في البرلمان الأوروبي. تم نشر ٤٣١ مراقب من ٢٢ دولة، أعضاء في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى النرويج وسويسرا وكندا، وذلك لتقييم جميع جوانب العملية الانتخابية مقارنة مع المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية وقوانين السودان، وذلك بحسب منهجية الاتحاد الأوروبي و«إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات» الذي اعتمد تحت رعاية الأمم المتحدة في أكتوبر ٥٠٠٢. قام المراقبون بزيارة ٦٨٢٢ مركزا للاقتراع، تمثل نسبة ٣١,٦٪ من العدد الكلي للمراكز، وقد شهدوا فتح مراكز الاقتراع وراقبوا عملية الاقتراع انتهاءً بإغلاق المراكز وبدء عملية الفرز.

انضم إلى بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات وفد من البرلمان الأوروبي، بقيادة عضوة الاتحاد الأوروبي السيدة أنا قوميز، ويؤيد الوفد هذا التقرير المبدئي. ستظل بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في البلاد لمراقبة التطورات في مرحلة ما بعد

---

(١)المصدر: صحيفة الراي العام السودانية.

الانتخابات. وستعمم البعثة تقريرها النهائي خلال شهرين من انتهاء العملية الانتخابية. وسيشمل التقرير تقييم البعثة المفصل للانتخابات متضمناً توصيات لأجل تحسين العملية الانتخابية مستقبلا. تؤكد بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات على استقلالية ما توصلت اليه من نتائج واستنتاجات.

الاستنتاجات المبدئية

* عانت العملية الانتخابية من تعقيدات غير مسبوقة من حيث تصميمها مما أدى إلى الارتباك في تنفيذها. وسيطر الحزبان الحاكمان على الحملات الانتخابية. جاءت قلة المنافسة في الشمال بسبب الانسحاب المتأخر لأحزاب المعارضة وتناقص التوقعات بما ستفضي إليه نتائج هذه الانتخابات. أما في الجنوب فقد كانت هناك منافسة أكبر، ولكن بيئة أقل ضبطا قادت إلى ارتباك اكبر، وصدامات وتهديدات. ومهما يكن فقد أظهرت هذه الانتخابات رغبة الشعب السوداني في الدخول إلى تحولات ديمقراطية.

* مثلت انتخابات أبريل ٢٠١٠ في السودان خطوة أساسية في اتفاقية السلام الشامل التي أنهت عقودا من الحرب الأهلية، وهي الانتخابات الخامسة متعددة الأحزاب منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦، والأولى منذ ٤٢ عاما. وقد وُعد بها الشعب السوداني طويلا ولكنها أجلت منذ شهر يوليو ٢٠٠٩. وقد دعم المجتمع الدولي هذه الانتخابات كجزء من التزامه باتفاقية السلام الشامل.

* تمت إدارة الانتخابات من قبل المفوضية القومية للانتخابات، التي اجتهدت في التحضير لها بما يوافق معظم الأحكام الرئيسية المحددة في القانون. مع الأخذ في الاعتبار أن المفوضية القومية للانتخابات قد تم تأسيسها في نوفمبر ٢٠٠٨، وأن التحضير للانتخابات لم يدم سوى عشرة أشهر، فإن عملية تسيير الانتخابات تستوجب الثناء عليها.

* أيام الاقتراع غالبا ما اتسمت بالهدوء والنظام والسلم، والحفاظ على الأمن. يجب أن نهنئ الشعب السوداني على ما أبداه من صبر وتسامح، ظهر جلياً في نسب مشاركة مقدرة من قبل الناخبين، على الرغم من التحديات التي واجهتهم أثناء أيام الاقتراع.

أجريت عملية الاقتراع بطريقة مقبولة في ٧٠٪ من مراكز الاقتراع التي تمت مراقبتها، مع وجود نسبة مقدرة من الاضطراب، مما استدعى تمديد فترة الاقتراع ليومين إضافيين نسبة لنقص في مواد الاقتراع أو الأخطاء المطبعية أو التوزيع الخاطئ لمواد الاقتراع في بعض مناطق البلاد، وتم تعزيز الشفافية بالمشاركة الواسعة من قبل وكلاء المرشحين والأحزاب ومراقبين محليين.

* قامت هذه الانتخابات بناءً على الدستور الانتقالي للعام ٥٠٠٢ وقانون الانتخابات للعام ٨٠٠٢. ويتسم النظام الانتخابي الذي نص عليه هذا القانون بأنه شديد التعقيد وملئ بالتحديات، حيث احتوى على صيغ من التمثيل النسبي، ونظام الأغلبية المطلقة والنسبية. نتجت الكثير من هذه الصعوبات بسبب هذا التعقيد والقرار بتخصيص اثنتي عشر بطاقة اقتراع للناخبين في الجنوب وثمانية للناخبين في الشمال.

* وضع الإطار القانوني، بصورة عامة، أسساً جيدة لإجراء الانتخابات وفقا للمعايير الدولية وتضمن كل حقوق الإنسان الأساسية المتعلقة بالانتخابات وتشمل حرية التعبير والتنظيم وحماية الحرية الشخصية وحق الترشيح والترشح، إلا أن قانون الأمن الوطني والقانون الجنائي خالفا هذه المعايير وهددا حرية التعبير وحق حملات الدعاية الانتخابية، كما أن مواد قانون الانتخابات المتعلقة بالشكاوى والاستئنافات غير مكتملة وغير محددة مما يؤدي لحدوث خلط بين المعالجات المختلفة.

* قامت المفوضية القومية للانتخابات بإعداد السجل الانتخابي وكشوفات الناخبين بعد عملية التسجيل في العام ٢٠٠٩، وقد تم تسجيل ٣٥١٦٣٣٦١ ناخبا. انتقدت العديد من الجهات ذات الصلة بهذه الانتخابات، مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني عملية التسجيل، حيث انه لم تتم مراجعة الكشوفات النهائية للناخبين وتأخر نشرها وقاد ذلك إلى تشكيك أحزاب المعارضة والمجتمع المدني في دقتها خاصة خلال أيام الاقتراع حيث يقدر أن ٨٪ من الناخبين منعوا من الإدلاء بأصواتهم لعدم وجود أسمائهم في كشوفات الناخبين.

* دخل أكثر من ٦١٠٠٠ مرشح السباق الانتخابي بينهم ما يقارب ٤١٠٠ مرشح

مستقل. تم تسجيل اثنين وسبعين حزبا سياسيا إلا أن عددا صغيرا منها فقط انخرط في الحملات الانتخابية ولم يتم أبدا توفير الدعم المادي المنصوص عليه في قانون الانتخابات على مستوى المركز، إلا أن حكومة جنوب السودان خصصت مساعدات لبعض أحزاب الجنوب المعارضة في منتصف فترة الحملات الانتخابية.

* قلت الطبيعة التنافسية للدعاية الانتخابية بسبب عدم تساوي الموارد وتعامل السلطات بالإضافة إلى المقاطعة والانسحاب المتأخر لأحزاب المعارضة في الشمال.

* على الرغم من انتشار الصحف والمحطات الإذاعية منذ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في العام ٢٠٠٥، إلا أن هذه الانتخابات لم تشهد تعددية فاعلة في البيئة الإعلامية. هنالك قيود على تأسيس مؤسسات إعلامية مستقلة حيث تسيطر الحكومة بصورة كبيرة على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وبدرجة أقل على الصحافة.

* شهد السودان تقدما في مجال المساواة بين الجنسين حيث أن نسبة ٢٥٪ على الأقل من كافة المقاعد التشريعية خصصت للمرأة.

* أظهرت هذه الانتخابات تطور مقدرات المجتمع المدني حيث أبدت المئات من المجموعات التي تضم آلاف الأفراد درجة عالية من الالتزام بمشاركتها في عملية المراقبة لعدة أيام. وتسهم هذه المشاركة المكثفة للمجتمع المدني السوداني الذي أبدى التزاما كبيرا، خاصة في المراقبة المحلية، في شفافية العملية الانتخابية.

* سحب الاتحاد الأوروبي مراقبيه من دارفور بسبب انعدام الأمن الذي جعل المراقبة الصحيحة للانتخابات أمرا مستحيلا. لم يكن بالإمكان إجراء عملية مراقبة بحسب منهجية بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات وذلك لاستمرار حالة الطوارئ واستحالة الحصول على أية معلومات انتخابية من الريف وتكرار الاشتباكات المسلحة.

* ستستمر البعثة في عملها بالمراقبة الدقيقة لمراحل اختتام الفرز والنتائج الأولية وكذلك مرحلتي الشكاوى الرسمية والاستئنافات.

* تشجع البعثة السلطات الانتخابية على أن تحرص على شفافية النتائج الأولية وذلك بنشر كل نتائج مراكز الاقتراع على موقعها الالكتروني، كما ترجو من كافة الجهات ذات

الصلة بالانتخابات احترام حكم القانون وحل الاختلافات المستعصية فقط عبر قانون الانتخابات.

التقييم الأولي

خلفية:

انتخابات ابريل ٢٠١٠ هي خامس انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب منذ الاستقلال عام ٦٥٩١م، والأولى منذ ٤٢ عاما. الانتخابات هي بند أساسي من بنود اتفاقية السلام الشامل التي تم توقيعها في العام ٥٠٠٢ بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. وتنص الاتفاقية على برنامج للتغيير القانوني والدستوري خلال فترة انتقالية من خمس سنوات، يشمل انتخابات عامة على جميع المستويات واستفتاء لتقرير المصير في جنوب السودان. في فبراير ومارس من العام ٠١٠٢، قامت حكومة السودان بتوقيع اتفاقين إطاريين منفصلين مع حركة العدل والمساواة وحركة التحرير والعدالة.

من ناحية سياسية اتسمت التحضيرات للانتخابات باختلافات شديدة كما اتسمت الانتخابات بربطها بضمانات اتفاقية السلام الشامل لاستفتاء جنوب السودان. وأبدى عدد من الأحزاب السياسية بدعم من الحركة الشعبية لتحرير السودان تساؤلات حول ملائمة المناخ السياسي الكلي في الشمال لإجراء الانتخابات، كما أعربت عن قلقها في معظم مراحل العملية الانتخابية. مع اقتراب موعد الاقتراع ترجم الإحباط المتراكم إلى مذكرة سلمت للمفوضية القومية للانتخابات ولرئاسة الجمهورية مهددة بالانسحاب وداعية إلى تأجيل الانتخابات، ولمراجعة عمل المفوضية القومية للانتخابات وإتاحة الفرص المتساوية في وسائل الإعلام. كما كانت هناك مطالب من قبل حركة العدل والمساواة بتأجيل الانتخابات. قبل عشرة أيام من اليوم الأول للاقتراع سحبت الحركة الشعبية لتحرير السودان مرشحها الرئاسي من السباق كما انسحبت من كافة المستويات الانتخابية في دارفور. تبع ذلك إعلان الحركة بانسحابها من الانتخابات في الـ ٣١ ولاية شمال البلاد، كما انسحبت أيضا ثلاثة أحزاب أخرى على الأقل. أحزاب المعارضة

الأخرى، وبالرغم من تعبيرها عن تحفظات مماثلة إلا أنها اختارت المشاركة في الانتخابات.

الإطار القانوني

بصورة عامة، يوفر الإطار القانوني أسساً جيدة لإجراء انتخابات ديمقراطية. أن الأسس السياسية والدستورية لهيكلية حكومة السودان توجد في بنود اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥، والدستور الانتقالي المبني عليها.

ويشتمل كلاهما على كافة حقوق الإنسان الأساسية المتعلقة بالانتخابات بما في ذلك حرية الانتماء السياسي، حماية الحرية الشخصية والحق في التصويت والترشح للانتخابات.

وقد صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وهو المصدر الأساسي للحقوق القانونية الدولية في ما يتعلق بالانتخابات، كما صادق على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان الشعوب والتي يتضمنها القانون المحلي.

تتسق أحكام قانون الانتخابات مع المعايير الدولية لإجراء انتخابات ديمقراطية. ولدى المفوضية القومية للانتخابات التي أسست بناءً على هذا القانون استقلالية قانونية وصلاحيات واسعة لتسيير عمليات تسجيل الناخبين، ترسيم الدوائر، الترشيح وتحديد مواعيد إجراء الانتخابات وطريقة إجرائها. أن قانون الانتخابات يؤكد على قدسية مبدأ المساواة في التعامل مع المرشحين. حرية التعبير الكاملة وغير المحدودة للمرشحين والأحزاب وتحريم إساءة استخدام موارد الدولة، ولكن قانون الانتخابات لا يمثل سوى إطار قانوني تقوم المفوضية القومية للانتخابات بتكملته لاحقا بالقواعد العامة للانتخابات. بالإضافة لهذه القواعد والقرارات، لجأت المفوضية القومية للانتخابات لاستخدام منشورات ومشكوك في وضعها القانوني مما أدى إلى ارتباك الجهات ذات الصلة بالانتخابات. قامت المفوضية بإصدار إرشادات تفصيلية لتنظيم سلوك وسائل الإعلام والحملات الانتخابية، ولكنها لم تتوسع لتشمل جوانب هامة مثل معالجة الشكاوى والاستئنافات وتجميع النتائج.

لقد قوضت الأسس الدستورية للانتخابات بسبب اللجوء إلى حل مشاكل تنفيذ

اتفاقية السلام الشامل عبر تسويات سياسية بين شريكي الاتفاقية، ودمج هذه التسويات في اتفاقية السلام. وتم إتباع هذا الأسلوب أيضا في نظام الانتخاب الأساسي حيث أن يتم تخصيص ٤٠ مقعدا إضافيا لجنوب السودان في المجلس التشريعي الوطني والمقاعد الإضافية لجنوب كردفان وأبيي تم دمجها في الإطار القانوني والدستوري من غير الرجوع إلى أسس قانونية. يؤدي هذا إلى خلل في العلاقة المخطط لها بين عدد السكان والدوائر والكشوفات، ويقوض المساواة في الاقتراع والمساواة بين المرشحين وعنصر التنافس في الانتخابات.

اتفاقية السلام الشامل تطلبت تعديل قوانين ما قبل الفترة الانتقالية لتلائم الدستور الانتقالي. هذا التعديل لم يكتمل ولذلك هنالك جوانب من القانون الجنائي تعاقب على «نشر معلومات كاذبة» ويسمح قانون الإجراءات الجنائية سلطات واسعة في التحكم في الاجتماعات والتظاهرات وهما مرتبطان بالبيئة القانونية في وقت الانتخابات وبقيا غير ملائمين للمعايير الدستورية والدولية. إضافة إلى ذلك، جوانب من قوانين ما بعد اتفاقية السلام الشامل مثل قانون الصحافة والمطبوعات، وقانون الأمن الوطني اللذين يقيدان حرية الحملات الانتخابية.

إدارة الانتخابات

تم تكوين المفوضية القومية للانتخابات في نوفمبر ٢٠٠٨ بموجب قانون الانتخابات. وهي تعمل من خلال شبكة لجان عليا في الخمس وعشرين ولاية. وقد فوضت لجنة عليا في جنوب السودان للتعامل فقط مع الانتخابات التي تجري في ذلك الجزء من البلاد، إلا أن هذه الهيئة ليس لديها دور في ما يتعلق باللجان العليا في الولايات الجنوبية الأخرى.

تقوم المفوضية القومية للانتخابات بعملية إدارة الانتخابات بصورة تامة. إلا أنها لم تحقق شفافية كاملة في اتخاذ قراراتها وأيضاً في تمليك الجهات ذات الصلة المعلومات الكاملة في الوقت المناسب، كما أن الآليات الموضوعة لإدارة الحوار بين الأحزاب السياسية والمرشحين لم يكتمل تأسيسها وتفعيلها مما أدى إلى اتهامها بالانحياز من قبل

الأحزاب السياسية.

وبالنظر إلى حداثة تكوين المفوضية القومية للانتخابات، وان التحضير للانتخابات لم يتعد عشرة أشهر، فإن إجراء الانتخابات في وقتها أمر يستحق الإشادة. كانت مهمة غاية في الصعوبة إذ أن نظام الاقتراع يتألف من اثنتي عشرة بطاقة اقتراع في الجنوب وثمانية في الشمال. ويعني ذلك أن مجموع أنواع بطاقات الاقتراع ١,٨٦٢ بطاقة اقتراع مختلفة. وبسبب التأخير في اتخاذ القرارات الهامة اضطر موظفو الانتخابات لبذل جهد كبير لتوصيل معينات الاقتراع إلى كافة مراكز الاقتراع في أنحاء البلاد.

كما أدى التأخير في توضيح وتحديد عدد من مراكز الاقتراع إلى خلق شكوك كبيرة وسط الناخبين، ويعني ذلك في بعض الأماكن أن عليهم الانتقال عبر مسافات أطول من تلك التي كانوا سيقطعونها بالعدد الذي كان مقترحا.

تم تدريب موظفي الاقتراع بطرق تختلف من ولاية لأخرى، وقد قامت البعثة بتقييم الأداء الكلي لموظفي الاقتراع في مراكز الاقتراع التي تمت مراقبتها بين جيد جدا إلى جيد في ٧٠٪ من المراكز التي تمت مراقبتها.

تسجيل الناخبين

كشرط مبدئي للانتخابات، تمت عملية تسجيل الناخبين في الفترة بين ١١ نوفمبر و٧ ديسمبر من العام ٢٠٠٩م وقد شملت ما مجموعه ١٦٣٣٣٥١ مواطن، ١١٥٥٦٣١٥ في الشمال و٤٠٨٦٠٤٦ في الجنوب. يشكل هذا نسبة ٩٧٪ من يحق لهم التصويت. لكي يحق للشخص أن يصوت يتوجب عليه أن يكون سوداني الجنسية، لا يقل عمره عن ٨١ عاما، عاقل وان يكون مسجلا في السجل الانتخابي. متطلبات التسجيل هي السكن في الدائرة الجغرافية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل قفل السجل وإبراز وثيقة إثبات هوية أو شهادة معتمدة.

لقد كان إعداد السجل القومي الانتخابي عرضة لكثير من اتهامات سوء الإدارة والتسجيل المكرر والتسجيل نيابة عن أشخاص آخرين. ولقد أطلقت هذه الاتهامات جهات ذات صلة بالانتخابات، مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. تم رفع

ما مجموعه ٣١٠٠ اعتراض مما أدى إلى عدد قليل من التعديلات في السجل. وفي ظل غياب عملية مراجعة شاملة على مستوى القطر وعدم نشر كشوفات الناخبين النهائية في الوقت المحدد، شككت الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع في دقة وشمولية كشوفات الناخبين التي تم استخدامها في عملية الاقتراع. ووفقا لملاحظاتنا فإن ما يقارب ٨٪ من الناخبين منعوا من الإدلاء بأصواتهم بسبب عدم وجود أسمائهم في قوائم الناخبين، وحرموا بالتالي من ممارسة حقهم الانتخابي.

على الرغم من وجود ما يقارب الخمسة مليون نازح داخل السودان والتزام السودان بالمعايير الدولية التي تؤكد حق النازحين في التصويت، إلا أن قانون الانتخابات لم يضع أي ترتيبات خاصة للتسجيل والاقتراع بالنسبة للنازحين. في غياب مثل هذه الترتيبات فهناك مخاوف كبيرة من حرمانهم ممارسة حقهم الانتخابي وتمتد هذه المخاوف لتشمل مئات الآلاف من اللاجئين السودانيين المتواجدين في البلدان المجاورة، بينما يوفر قانون الانتخابات إمكانية التسجيل خارج البلاد فهو لا يشمل اللاجئين الذين لا يملكون جواز سفر ساري المفعول وتصاريح إقامة سارية المفعول في البلد المضيف.

تسجيل الأحزاب السياسية والمرشحين:

يؤسس قانون الأحزاب السياسية للعام ٢٠٠٧ لنظام تسجيل الأحزاب السياسية بواسطة مجلس شؤون الأحزاب السياسية. هذا المجلس يشترط على الأحزاب السياسية الالتزام بواجباتها بموجب قانون الأحزاب السياسية، كما ينظر المجلس ويحقق في الشكاوي المتعلقة بنشاطات الأحزاب.

إن قرار إجراء الانتخابات بكافة مستوياتها في نفس الوقت أدى إلى تسجيل عدد ١٦,٢٩٠ مرشح وهو ما يوضح تعقيدات هذه الانتخابات.

بلغ عددا المرشحين المستقلين ١٣٨٥ مرشحا يشكلون أكثر من ٨٪ من مجموع المرشحين. اثنا عشر مرشحا سجلوا للسباق الرئاسي ، بمن فيهم المرأة الوحيدة لهذا المنصب والتي أضيفت إلى قائمة مرشحي الرئاسة بعد تقديم استئناف للمحكمة العليا. انسحب أربعة من الإثني عشر مرشح الأصليين من سباق الرئاسة. على المستوى الولائي،

سجل ١٨٣ مرشحا لمنص الوالي في الخمسة وعشرين ولاية، وإضافة لذلك تنافس ٤٥٥٣ مرشحا لـ ٤٥٠ مقعدا في المجلس الوطني، كما ترشح ٨٢٤ مرشحا لـ ١٧٠ مقعدا في المجلس التشريعي لجنوب السودان. ٧٢٧, ١٠ مرشحا لـ ١٢٤٢ مقعد في المجالس التشريعية للخمس وعشرين ولاية.

الصورة العامة في الشمال هي انه كان لدى الدوائر المحلية قدرا معقولا من التأثير في اختيار المرشحين ، بالرغم من وجود بعض الاختلافات حول طريقة اختيار المرشحين لمنصب الوالي، في جنوب السودان، أدت الطريقة التي اتبعتها الحركة الشعبية لتحرير السودان في اختيار المرشحين إلى تفضيل العديد من أعضاء الحركة الترشح كمستقلين. لتفادي ذلك قامت الحركة بوضع قائمة مستلزمات للترشح وقد قامت لجان الترشيح بالولاية باتباع تلك المتطلبات في اختيارهم للمرشحين. في كثير من الأحيان كان الفرق بين المرشحين طفيفا جدا بحيث اتخذ القرار النهائي برئاسة الحركة في جوبا والتي كان قرارها معتمدا على معطيات قبلية أو محلية أكثر من اعتماده على شعبية المرشحين. قام بعض أعضاء الحركة بالاستفادة من هذا الوضع وقاموا بتقديم أنفسهم كمستقلين، مما نتج عنه بيئة أكثر تنافسا.

بيئة الحملات الانتخابية:

بوجود ٧٢ حزبا سياسيا في بداية الحملات الانتخابية، كانت هنالك توقعات بالتنوع السياسي والتي سرعان ما تراجعت حينما بدأت الأحزاب الرئيسية بالانسحاب.

كان هناك تفاوت ملحوظ في التمويل والإمكانات اللوجستية للحملات الانتخابية للأحزاب، كما لم تتحقق وعود التمويل من الخزينة العامة للدولة. استجابت حكومة جنوب السودان للضغوط وخصت مساعدات جزئية لبعض أحزاب الجنوب في منتصف الحملات الانتخابية. سيطرت الانتخابات الرئاسية على الساحة، تلتها حملات الولاة وبعض زيارات الشخصيات السياسية المشهورة للدوائر الحزبية. اتسم الجو الانتخابي عامة بالهدوء وما أسهم العجز المادي للأحزاب في أن معظم المرشحين قاموا بتنظيم حملات انتخابية محدودة واستخدام ملصقات على المباني والأماكن العامة وعن طريق

زيارات لمنازل الناخبين ، ما عدا حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي. القرار الذي اتخذته المفوضية القومية للانتخابات بتاريخ ٢٧ مارس بتحديد سقف للصرف على الحملات الانتخابية جاء قبل أسبوعين فقط من بدء اليوم الأول للاقتراع ، ولم يكن له تأثير منظور في الفترة المتبقية للحملات.

القيود القانونية المشار إليها في منشور المفوضية القومية للانتخابات المتعلق بالحملات الانتخابية لم تعرقل وصول الأحزاب السياسية للساحات والأماكن العامة.

سجل مراقبو بعثة الاتحاد الأوروبي عدداً من المضايقات العنيفة تجاه أعضاء الأحزاب السياسية، غالبا من قبل أفراد الأمن وشملت الحوادث مقتل احد المرشحين والاعتداء البدني على الخصوم والاعتقال لوقت قصير، إضافة إلى تمزيق الملصقات وحرق قمصان مؤيدي المنافسين.

البيئة الإعلامية:

بالإضافة للدستور الانتقالي تحمى الأجزاء المتعلقة بالإعلام في قانون الانتخابات ولوائح المفوضية القومية للانتخابات ومسودة سلوك حرية التعبير وتأخذ في الاعتبار فترة الانتخابات، بالمقارنة مع التشريعات السابقة، فإن قانون الصحافة والمطبوعات الجديد يمثل تطورا لمهنة الصحافة فقد تم إلغاء الرقابة القبلية وتم تحديد مدة زمنية قصوى لإيقاف الصحف،. كما يجعل القانون المجلس القومي للصحافة جهة مشرفة على وسائل الإعلام المطبوعة، ولكنه مع الأسف يسمح بتدخل الدولة وما زالت هناك أحكام تجرم مهنة الصحافة. آخر هذه الحالات هي القضية ضد رئيس تحرير جريدة (أجراس الحرية) ، كما أن الدولة تتحكم بشدة في الوصول لشبكة الانترنت.

لاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات نوعاً من التضييق المادي واللوجيستي غير المباشر على الصحافة المنتقدة للحكومة ، مثل فرص الوصول لسوق الإعلانات، وصعوبات في الوصول لوسائل الطباعة، قد تواجه دور النشر نقصاً في الأوراق وصعوبات في التوزيع والضرائب المرتفعة المفروضة على الأحبار، الأوراق

وضريبة أرباح على الصحف التي تملك مطابعها الخاصة بها.

إن خطة مفوضية الانتخابات التي أعطت الفرص الإعلامية للمرشحين السياسيين، الذين يستطيعون الصرف على إنتاج برامجهم الانتخابية وفرت لهم الفرصة لبث برامجهم السياسية. أن الأحكام المتعلقة بتساوي الفرص الإعلامية تم احترامها بالنسبة للحملات الرئاسية وحملات الولاة في تليفزيون السودان وإذاعة أم درمان، بينما تم طلب مبالغ مالية من المرشحين مقابل بث برامجهم في محطات التلفزة والإذاعة في عواصم الولايات. أما في جنوب السودان فقد تم الالتزام بتلك الأحكام فقط في الثلاثة أسابيع الأخيرة من الحملات الانتخابية ، حيث وفرت أوقات للبث المجاني لجميع الأحزاب السياسية لكنها منعت البث المباشر للمناظرات السياسية.

إن تحديد سقف للصرف على الحملات الانتخابية قبل عشرة أيام من بداية الاقتراع لم يشكل اي قيود على استخدام وسائل الإعلام من قبل الأحزاب السياسية، وقد تمكن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بمواردهم المالية العالية من الهيمنة على وسائل الإعلام تاركين مرشحي الأحزاب السياسية الأخرى بأقل درجة من الظهور الإعلامي ، أسهمت المفوضية القومية للانتخابات في تثقيف المواطنين عن طريق الرسائل الدعائية على الراديو والتلفزيون والملصقات ومكبرات الصوت بعدة لغات الأمر الذي أسهم بشكل كبير في رفع درجة وعي المواطن بالعملية الانتخابية.

هيئة الإذاعة والتلفزيون السودانية متمثلة في التلفزيون السوداني وإذاعة أم درمان وفرت ووفقا للقانون فرصاً متساوية لمرشحي الرئاسة ولمرشحي منصب الوالي (١١٠ دقيقة لكل مرشح)، وفيما حصلت الأحزاب السياسية على أوقات متساوية خلال فترة الحملات الانتخابية في أوقات ذروة المشاهدة وقت بث الأخبار على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وكان هناك عدم تكافؤ في الفرص ، كان للمؤتمر الوطني نسبة ٤٧٪ من التغطية الإعلامية، ١٢٪ للحركة الشعبية لتحرير السودان فيما تقاسمت جميع ا لأحزاب المتبقية ما نسبته ٤١٪ من وقت البث على إذاعة أم درمان. خصص تليفزيون السودان نسبة ٥ , ٥١٪ للمؤتمر الوطني و٥ , ١٢٪ للحركة الشعبية لتحرير السودان، فيما تم منح نسبة ٣٧٪ لبقية الأحزاب ، وكانت وسائل الإعلام المطبوعة غير محايدة فيما عدا

صحيفتي أجراس الحرية والأيام.

في الجنوب استحوذت الحركة الشعبية لتحرير السودان على معظم الوقت المخصص لعرض الحملات الانتخابية في وسائل الإعلام، كما كانت تقريبا الحزب الوحيد الذي تمت تغطيته على تليفزيون وراديو جنوب السودان المملوكين للدولة. محطات الإذاعة الخاصة وفرت أيضا فرصاً للأحزاب الأخرى ولكن الغالبية كانت للحزب الرئيسي. اتسمت وسائل الإعلام المطبوعة بالتوازن حيث غطت أيضا أخبار حزبي الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي - وحزب المؤتمر الوطني. إضافة إلى ذلك كان هذان الحزبان إضافة للحركة الشعبية لتحرير السودان هي الأحزاب الوحيدة التي استخدمت إعلانات مدفوعة الأجر في الصحف، وقد تفاوت أسلوب التقارير عامة ما بين محايد وايجابي.

رغما عن اتهامات متبادلة بالتزوير ، سوء السلوك، مضايقة، وسوء استخدام موارد الدولة، لم تكن نبرة التغطية بوسائل الإعلام شديدة العدائية، باستثناء التصريحات القوية التي أطلقها الرئيس عمر البشير ضد المراقبين الدوليين، ومساجلات عنيفة بين قيادات من حزب المؤتمر الشعبي وحزب المؤتمر الوطني نشرت في صحيفة رأي الشعب.

وقد لوحظ عدد من الخروقات بعد انتهاء فترة الحملات الانتخابية، بالذات في الصحافة المطبوعة، فقد نشرت صحيفة الرائد أربع صفحات إعلانية لمصالح الرئيس عمر البشير.

الشكاوى والاستئنافات:

قد سمح قانون الانتخابات بتكوين لجان ترأسها جهات عدلية للنظر في تسجيل الناخبين والاستئنافات عبر النظام العدلي فيما يتعلق بترسيم الدوائر واختيار المرشحين، بحسب الإحصائيات الصادرة من النظام العدلي فقد تم الاستماع إلى ٨٩٣٣ شكوى على مستوى القطر، وذلك قبل العملية الانتخابية بما في ذلك ٢٦ استئناف حول ترشيحات الانتخابات التنفيذية و٥٨ استئناف حول ترسيم الدوائر.

تم تدريب قضاة ومدعون بصلاحيات واسعة للنظر في التجاوزات الانتخابية. إلا أن

الشرطة ووكلاء النيابة وموظفي الانتخابات على المستوى الولائي قاموا بتطبيق تلك القواعد بصورة غير متوازنة على مستوى الولاية. في الكثير من المناطق كان استخدام تلك الصلاحيات نادرا بينما في مناطق قليلة أخرى تم استخدامها بطريقة مكثفة جدا بحيث أصبحت تشكل نوعا من المضايقات كان هناك خلط فيما بين المعالجات القانونية الرسمية تحت القانون والشكاوى العامة المقدمة للمفوضية القومية للانتخابات. يتسم القانون بعدم وضوح المعالجات المتاحة عبر المحاكم في حال وجود مخالفات أو قدرة المحكمة على اتخاذ قرار اعادة جزئية أو كاملة لعملية فرز الأصوات.

المجتمع المدني:

كانت هناك مشاركة واسعة من المجتمع المدني في هذه الانتخابات، وأبدى التزاما كبيرا خصوصا في مجال الرقابة المحلية، والتي أسهمت في شفافية العملية الانتخابية، وبحسب إحصائيات المفوضية القومية للانتخابات شارك ٢٧٨ , ٢٠ مراقب محلي من ٢٣٢ منظمة مجتمع مدني.

قامت المجموعة السودانية للديمقراطية والانتخابات في الشمال والشبكة السودانية من أجل انتخابات ديمقراطية في الجنوب بنشر ما مجموعه ٤٠٠٠ مراقب غطوا جميع ولايات السودان ، وقد استخدم هؤلاء المراقبون استمارات مراقبة متعارف عليها، وأصدرت المنظمتان تقرير مراقبة مشترك، إضافة إلى مجموعات بارزة أخرى من ضمنها تحالف منظمات المجتمع المدني العاملة في الانتخابات والمنبر السوداني للانتخابات في الشمال، وفي الجنوب قامت منظمة SUDEMOP بتشكيل مئات من منظمات المجتمع المدني والتي بدورها نشرت آلاف المراقبين.

إضافة لذلك قامت ١٨ جهة مراقبة دولية بنشر ما مجموعه ٨٤٠ مراقبا منهم ١٦٦ مراقبا من الاتحاد الأوروبي. ووجدت المراقبة أن ٩ , ٩٨٪ من مراكز الاقتراع بها وكلاء أحزاب ووكلاء مرشحين ابدوا قدرا كبيرا من التنظيم.

ظهرت حملات تثقيف المواطنين بالعملية الانتخابية فقط في الأسابيع التي سبقت عملية الاقتراع. تضمنت الطرق المستخدمة للتثقيف عقد الاجتماعات، المخاطبات

الجماهيرية والرسائل الإعلامية وقد تركز مضمون هذه الحملات على سرية الاقتراع والتأكيد على أهمية جميع أصوات الناخبين. وقد كان هناك تركيز على أهمية مشاركة المرأة والذين يصوتون للمرة الأولى. قامت بهذه الأنشطة العديد من الجهات معظمها من منظمات المجتمع المدني، بتمويل غالبيته من UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وNDI المركز الوطني للديمقراطية. وقد تم توصيل معظم هذه الحملات التثقيفية إلى سكان عواصم الولايات والتجمعات الحضرية الكبرى، رغم فائدته، لم يكن كافيا لتثقيف ناخب غير معتاد على الانتخابات، خصوصا أن عليه أن يتعامل مع عملية اقتراع شديدة التعقيد.

مشاركة المرأة:

تعني نسبة الـ ٢٥٪ التي خصصت للمرأة من كافة المقاعد التشريعية أن النساء يشغلن على الأقل ١١٢ مقعدا من المجلس الوطني التشريعي المكون من ٤٥٠ مقعدا ، ما يشغلن ٤٣ مقعدا من المجلس التشريعي لجنوب السودان المكون من ١٧٠ مقعدا، ١٢ مقعدا من المجالس التشريعية الولائية المكونة من ٤٨ مقعدا. مع ذلك شكلت النساء نسبة قليلة من بين المرشحين للقوائم الحزبية والدوائر الجغرافية، حيث أنهن شكلن نسبة تقارب ٤٪ في الجنوب و٧٪ في بقية البلاد من مجموع القوائم الحزبية. كما دخلت السباق الرئاسي مرشحة واحدة، وعدد من النساء البارزات ترشحن لمنصب الوالي.

تم تسجيل عدد كبير من النساء للانتخابات، وشكلت المرأة حضورا كبيرا خلال عملية الاقتراع، كما كانت نسبة النساء من موظفي الاقتراع ما يقارب بـ ٣٠٪ . لم يتم إنشاء مركز اقتراع سجن النساء الوحيد في السودان.

الأمن:

عدة مناطق من البلاد ما زالت تعاني من اشتباكات مسلحة متكررة في عدد من المواقع المعزولة مما قيد حرية التنقل لمواطنين كان من المحتمل أن يدلوا بأصواتهم وانطبق ذلك أيضا على مراقبي الانتخابات.

عموما لابد لنا أن نشير إلى أن حوادث العنف لم ترتفع وتيرتها مع اقتراب موعد الاقتراع ، ولم يحدث سوى القليل جدا من حوادث العنف الانتخابي المباشر.

الاقتراع وفرز الأصوات:

فتحت مراكز الاقتراع التي تواجد فيها مراقبو الاتحاد الأوروبي بهدوء دون حدوث تهديدات كبيرة.

كانت إدارة عملية الاقتراع مرضية بنسبة ٧٠٪ في الحالات التي تمت مراقبتها، مع ارتباك ملحوظ في ثلث الحالات الأخرى التي تمت مراقبتها. وفي غياب الوقت الكافي للقيام بضبط الجودة، لم يفتح عدد كبير من مراكز الاقتراع أبوابه في الوقت المحدد. كما أدت الأخطاء المطبعية ببعض بطاقات الاقتراع، وفقدان أسماء بعض المرشحين، والأخطاء في الرموز والتوصيل الخاطئ لمواد الانتخابات في بعض أجزاء البلاد إلى تأخير فتح المراكز والتعليق المؤقت للاقتراع ومواصلة الاقتراع في غياب واحد من الـ ١٢ أو الـ ٨ أوراق اقتراع الضرورية وأدت هذه الصعوبات إلى تمديد الاقتراع لمدة يومين. وأدت كذلك إلى إعلان المفوضية القومية للانتخابات في ١٥ أبريل أنها ستعيد الانتخابات في ٣٣ دائرة انتخابية خلال ستين يوما مع تلك الانتخابات التي سبق تأخيرها لمجالس الولايات في الجزيرة وجنوب كردفان والوالي في الأخيرة.

وفي غالبية الحالات التي تمت مراقبتها، كان وكلاء الأحزاب السياسية والمرشحون موجودين طيلة أيام الاقتراع الخمسة، إضافة إلى المراقبين المحليين الذين تواجدوا في ٦٥٪ من الحالات التي تمت مراقبتها أثناء الخمسة أيام مما عزز من شفافية العملية.

أفسدت الصعوبات الكبيرة التي واجهت موظفي الاقتراع في التعامل مع تعقيدات الاستمارات المطلوبة عمليات الإقفال النهائي للاقتراع.

بدأت عمليات الفرز بالأمس وستواصل بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات المراقبة حتى الفراغ منها، وسيتبعها مراقبة المجموع الكلي للدوائر والولايات. وبعد ذلك ستراقب البعثة المراحل التالية للنتائج الأولية والطعون في المحاكم وإعلان النتائج النهائية.

بعيدًا عن التقارير؛ وقريبًا من المواطنين، وسو ط الشعب، كان الحديث الذي يملأ المدينة عن طرفة التزوير، الشعب السوداني يهزم الألم بالابتسامة، وهذا ما حدث.نورد نماذجا عنها، وهكذا تتحدث مدينة ود مدني: طرائف التزوير التى لم يسبق لها مثيل د. الطريفي مرشح الحزب الوطني الاتحادي كان يقيم في منطقة حنتوب وهو متزوج ثلاث زوجات وله منهن جميعا أولاد وبنات قام هو شخصيا وزوجاته وأولاده بالإدلاء بأصواتهم في حنتوب، وبقية الأولاد في أحياء مدني، وعندما أعلن عن النتيجة لم يحصل دكتور الطريفي على أي صوت بل حصل على صفر «زيرو» «نادا» فذهب للجنة الانتخابات بمدني وقال لهم الآتي: طيب خلونا نقول أن زوجاتي الثلاث يكرهونني ولم يصوتوا لي ونقول كمان كل أولادي عاقين ولم يصوتوا لي فأين ذهب صوتي الذي أدليت به بنفسي ولنفسي.وهكذا فارق دكتور الطريفي صوته في هذه الانتخابات المأساوية يقال بالأمس أن وكالة رويترز ستجري معه لقاء حول هذا الموضوع الذي يدل على أن ما تم عده ليست صناديق الاقتراع وإنما صناديق أخرى

السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل الخامس عشر

دور القضاء السوداني السلبي في الانتخابات

المستجير بالقضاء عند الطعون كالمستجير من الرمضاء بالنار

■ ■ ■

استقلال القضاء هو الضمانة الأساسية الكبرى للحياة الديمقراطية في السودان

« من كلمة مولانا السيد محمد عثمان الميرغني بمناسبة تدشين الحملة الانتخابية»

لقد أتاحت لنا مشاركتنا فى العملية الانتخابية الوقوف على حقيقتها من داخلها وقد تمكنا من خلال تقارير مندوبينا ومراقبينا المنتشرين فى كل ولايات السودان وفى مراكز الخارج رصد التجاوزات والانحرافات والأخطاء التى ضربت العملية الانتخابية وسط سكوت مطبق وصمت رهيب من قبل المفوضية القومية للانتخابات مما أدى إلى إفراغ العملية من مضمونها ومحتواها.وللحقيقة والتاريخ لم نكن نتوقع أن تمر العملية الانتخابية نظيفة وسليمة مثل صحن الصينى لا شق ولا طق كما قال الزعيم الخالد إسماعيل الأزهري بل كنا نتحسب لوقوع تجاوزات ولكن لم يذهب بنا خيالنا إلى أنها ستكون بهذا الحجم والقذر من التزوير الذى أدهش كل العالم ودعاه للوقوف حائرا محتارا.أشكال عديدة للتزوير ونماذج مبتكرة للتدليس وأساليب دخيلة على الحياة السياسية السودانية وظواهر لم تعرفها الانتخابات من قبل سجلت حضورا كثيفا غطى المشهد الانتخابى وجعل من التزوير مفتاحا لنصر غير مستحق للمؤتمر الوطنى وهزيمة غير متوقعة لقوى المعارضة قاطبة.ورغم أهمية الدور الرقابى الذى حاولت كوادرنا جاهدة أن تقوم به من خلال فرق المراقبة المنتشرة فى كل المراكز الا أن تركيزنا انصب على الدور الهام والمحايد الذى يمكن أن يقوم به القضاء السودانى عندما نعرض أمام منصته الخروقات والتجاوزات والأخطاء ومخالفة القانون والدستور ليحكم بيننا بالعدل إدراكا منه لخطورة التزوير والتلاعب فى العملية الانتخابية وأثره السلبى على شفافية ونزاهة الانتخابات وتقويضه لمبادئ العملية الديمقراطية من أساسها.

من المسلمات المعروفة دستوريا وقانونيا أن من ضمن الضمانات المتعلقة بالانتخابات

الحرة والنزيهة وجود دولة قانونية أى بمعنى أن تكون الدولة التى تجرى على أراضيها الانتخابات دولة تحترم سيادة القانون وتلتزم بتطبيقه وذلك بخضوع الكافة حكاما ومحكومين لأحكام القانون المطبق فى البلاد وأنه لا كبير على القانون وهذا ما يتطابق مع المعايير التى وافق عليها واقرها البرلمان الدولى بالنسبة للانتخابات الحرة والنزيهة حيث نص فى إعلان معايير الانتخابات الحرة والنزيهة على ضرورة أن يكون لكل مواطن يحرم من حق التصويت أو التسجيل باعتباره ناخبا الحق فى أن يلجأ إلى القضاء المختص للنظر فى مثل هذه القرارات وعلى القضاء تصحيح الأخطاء فورا وعلى نحو مؤثر. كما طالب الإعلان الدولى لمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة أن تكون معايير المساهمة فى الحكم المضمنة فى القوانين والدساتيرالوطنية متفقة مع الالتزامات الدولية للدول بحث يكون لكل فرد ولكل حزب سياسى الحق فى أن يحظى بحماية القانون والحق فى إجراء قانونى لمنع انتهاك حقوقه السياسية والانتخابية[(١)].

كما طالب الإعلان الدولي لمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة الدول وفقا لالتزاماتها طبقا للقانون الدولى أن تتخذ الخطوات التشريعية الضرورية وغيرها من التدابير لضمان الحقوق والإطار المؤسسى لانتخابات دورية وصادقة وحرة ونزيهة وعلى الدول بصفة خاصة أن تلتزم بكفالة الحسم الفورى لأوجه انتهاك حقوق الإنسان والشكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية خلال الإطار الزمنى للعملية الانتخابية وعلى نحو مؤثر عن طريق سلطة مستقلة محايدة مثل لجنة انتخابية أو المحاكم وتعتبر قدرة الجهاز القضائى للتعامل الفورى مع الطعون والشكاوى الانتخابية التى تشمل رفض حق التقدم للترشيح أو التصويت أو محاولات قمع الناخبين أو مزاعم التفسير الخاطئ للقوانين أو الإجراءات الانتخابية أمرا ضروريا لاستكمال حرية ونزاهة العملية الانتخابية[(٢)]

وقد حرص المشرع السودانى التأكيد على استقلال القضاء بنصوص واضحة فى

(١)انظر:-free and fair elections: international law and practice; by Guy S.Goodwin-Gill(inter-parliamentary union 1994)page13.

(٢)للمزيد انظر الإعلان الدولى لمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة–أقره مجلس البرلمان الدولى فى دورته الرابعة والخمسين بعد المائة (باريس ٢٦ مارس ١٩٩٤م).

دستور السودان الانتقالى لعام ٢٠٠٥ حيث نصت المادة (١٢٣) الفقرة ٢ على أن تكون السلطة القضائية مستقلة عن الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية أما المادة (١٢٨) من الدستور السودانى فتوجب أن يكون قضاة المحكمة العليا وكل قضاة المحاكم الوطنية الأخرى مستقلون ويؤدون مهامهم بدون تدخل من سياسى« ولكن بالرغم من النص الصريح فى الدستور على استقلال القضاء إلا أن القضاء السودانى يبقى خاضعا بشكل كبير للسلطة التنفيذية ويؤكد هذا الأمر بقاء المحاكم الاستثنائية وصلاحيات رئيس القضاء الواسعة فيما يتعلق بإنشاء المحاكم وتحديد صلاحياتها علاوة على تحكم السلطة التنفيذية بالسلطة القضائية فرئيس القضاء ورئيس المحكمة الدستورية وقضاة المحكمة العليا وكل قضاة المحاكم الأخرى معينون من طرف رئيس الجمهورية[١] .

وبالرغم من النصوص الدستورية التى توجب استقلالية القضاء والقضاة فى السودان الا أن هنالك ثمة فوارق بين النظرية والتطبيق ظهرت بشكل واضح وملموس أثناء سير العملية الانتخابية من خلال انحياز المفوضية الكامل لحزب المؤتمر الوطنى ومن خلال عجز القضاء بكل أسف عن إنصاف من لجأوا إليه متظلمين من عسف الجهاز التنفيذى وجور مفوضية الانتخابات ووضعوا أمامه حالات الغش والتدليس والإكراه واستعمال وسائل الضغط وعدم سلامة إجراءات الفرز ودقتها واثبتوا له أن عملية الانتخاب قد تمت بالمخالفة للقانون فكان حالهم كحال المستجير بالجمر من الرمضاء فلم يجدوا الحماية عند الأمناء على حماية الحقوق والحريات ولم يجدوا الإنصاف عند القائمين على نشر العدالة ولم يجدوا القانون عند المسؤولين عن تطبيق أحكام القانون.

وهنا لابد من تحية مستحقة لزملائى المحامين والقانونيين خاصة أعضاء الدائرة القانونية التى كونها الحزب الاتحادى الديمقراطى منذ بداية العملية الانتخابية لتقوم بدور المتابعة والرصد والنصح والتثقيف واذا دعت الضرورة تقوم بمهمة تحريك الدعاوى أمام القضاء السودانى وقد شكلوا غرفة عمليات تعمل على مدار الساعة تتلقى الشكاوى والملاحظات وتحرر المذكرات لجهات الاختصاص حتى تاتى العملية متسقة مع الدستور

(١)للمزيد انظر:النظام القضائى فى السودان-إعداد اللجنة الدولة للحقوقيين القاهرة ٢٠٠٧ ص٣٩..

وأحكام القانون وحتى تعود الأمور إلى نصابها الصحيح والسليم فلجأنا إلى القضاء مطالبين بالإنصاف والعدل ولكن كما يقال أسمعت أنناديت حيا ولا حياة لمن تنادى فقد سارت الأمور فى منحى غير قانونى وقوبلت طعوننا بالرفض والامبالاة وقبل أن نسوق هنا نماذجا من الطعون التى تقدمت بها الدائرة القانونية للحزب لدى المحكمة المختصة ضد نتائج وإجراءات العملية الانتخابية لابد من الاعتراف بأنى ترددت كثيرا فى تناول موضوع دور القضاء السودانى السلبى فى العملية الانتخابية الأخيرة وذلك لأسباب عديدة منها الخاص ومنها العام وأهمها حساسية الموضوع محل التناول(القضاء والقضاة) ولكن وجدت نفسى مضطرا للخوض فى هذا المضمار وإعطائه حقه من النقد قياما بالواجب الذى يحتم علينا ألا يكون هناك اى نوع من التردد أو الحرج أو الحسابات أو الاعتبارات إلا اعتبار واحد ألا وهو حق المواطن السودانى علينا أن يعرف الحقيقة كما هى مجردة حتى ولو كانت مؤلمة وموجعة وجارحة فى بعض الأحيان وصادمة وأن أى تأخير أو تهاون أو تراخ فى القيام بهذا الواجب المقدس فى قول الحق يدخلنا فى دائرة الشياطين الخرساء والعياذ بالله.تنبع أهمية الحديث عن دور القضاء والقضاة فى ضبط ايقاع العملية الانتخابية ومراقبتها والإشراف عليها والفصل فى مخالفاتها من أنها تشكل المدخل الأقوى والأصح إلى قلب أزمة عدم النزاهة وغياب الشفافية الذين أدخلا كل عملياتنا الانتخابية حجرات العناية الفائقة.إن القضاء السودانى كيان وطنى هام حافظ على استقلاليته ومهنيته وادى دوره بصورة ممتازة فى المسيرة الوطنية السودانية إلى ماقبل مجىء الإنقاذ للسلطة بانقلابها العسكرى فى يونيو١٩٨٩م والذى بموجبه سيطر حزب معين ومجموعة سياسية معروفة على مقاليد الحكم فى البلد وفرضوا هيمنتهم على مؤسسات الدولة كافة وحولوها إلى مؤسسات حزبية بعد أن جردوها من حيدتها وقوميتها واستقلاليتها وجعلوا من مؤسسات حكومية عرفت على مدى تاريخ السودان بالاستقلالية خاضعة وتابعة للسلطة التنفيذية بيد أن مؤسسة القضاء مقارنة ببقية مؤسسات الدولة تعد هى الأكثر تماسكا إلى حد ما وذلك بسبب الموروث القيمى والثقافى والقانونى الذى تحلى به قضاة السودان وحصنهم من الانجراف للدخول كلية فى العملية السياسية.إن الواقع السودانى الراهن يعكس بجلاء أن القضاء فى السودان تعرض خلال

عقدين من الزمان منذ يونيو٨٩ وحتى يومنا هذا للتدخل من قبل السلطة السياسية والتنفيذية فى شئونه المباشرة وبالتالى لم يعد قضائنا مستقلا بدرجة كاملة وإن كان هناك قضاة مستقلون والسبب فى ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى أن استقلالية القضاء والقضاة لا تتوفر إلا فى ظل وجود سياسة مستقلة بالبلاد لان استقلال القضاء يحتاج إلى إرادة سياسية مستقلة وهى مفقودة حاليا إلى حين إشعار آخر.وبعد أن شهد شاهد من أهل القضاء من القضاة الثقاة بفشل الهيئة القضائية فى أداء دورها بالصورة المطلوبة والمرغوبة خلال سنوات حكم الإنقاذ للسودان سواء تجاه القضاة أنفسهم تدريبا وتأهيلا وإعدادا أو تجاه المجتمع فى مجال محاربة الفساد وصون الحريات والدفاع عن حقوق الإنسان والحرص على سيادة دولة القانون وفرض هيبته على الجميع لهذا السبب ظل العديد من المراقبين والمهتمين بملف العدل فى السودان يحذرون من خطورة الخروج على الأصول العدلية ومن مغبة ممارسات حكومة الإنقاذ التى تعمل على تدمير القضاء وإفساد منظومة العدالة من خلال سعيها المحموم إلى وجود قضاة موالون لها داخل الهيئة القضائية لتمرير الأحكام التى تريدها مما يؤدى إلى تعطيل العدالة وإفسادها ولهذا السبب رسخ انطباع لدى المواطنين السودانيين بان ثوب القضاء السودانى لم يعد ناصع البياض بل أصبح ملطخا ببقع سوداء يجب أن يتطهر منها لشعورهم بان هناك بعض القضاة الذين ينتمون للحزب الحاكم ويقبلون بتدخلات السلطة التنفيذية والسياسية فى سير العدالة بل يباركون ويبررون ذلك السلوك المشين. مع إدراكنا التام انه ليس من اليسير ولا السهل بل من الصعب استعادة الأداء الطبيعى المعروف لهذه المؤسسة الهامة فى فترة قصيرة ولكن يبقى دورنا الآن هو تشجيع السير فى اتجاه الاستقلالية ولو بخطوات بطيئة فهو أفضل من السير فى الاتجاه العكسى أو التراجع للخلف وما يبشر بالخير ويدعو للاطمئنان أن هناك إحساسا من جانب القضاة بضرورة تحسين وتطوير الأوضاع القضائية والعدلية بالبلاد وهذا فى حد ذاته يبعث على الأمل ويدعو إلى التفاؤل .

وبعيداً عن الجدل النظرى بين الاستقلالية والاحتواء بالنسبة للقضاء والقضاة فإننا نطالب بشدة بعودة هيبة القضاء وإعادة الثقة فيه من جديد بعد أن تعود له استقلاليته

الكاملة والتى تنبع أهميتها من كونها هى التى تضمن للوطن قضاء حراً غير تابع لأحد. والوطن الذي لا يقوم فيه هذا القضاء الحر غير التابع، لا يكون بأي حال وطناً حرًا كامل الحرية، والوطن الذي لا يقوم فيه هذا القضاء الحر غير التابع لا يضْمن فيه حق، ولا تُحفَظ فيه حرمة، ولا تُصان فيه كرامة، لأن يد القوة الغاشمة تنطلق بلا رقيب ولا حسيب لتصنع ما تشاء، آمنة من أن تخضع لسلطان القانون، ما دام الذين بيدهم تطبيقه عليها لا يملكون إرادتهم الكاملة، ولا يستطيعون لأنفسهم حماية مما يراد بهم أو يكاد لهم[1].

والاحتواء يعني دخول السلطة القضائية تحت سيطرة احدي السلطتين الأخريين في الدولة، السلطة التنفيذية وهو ما يحدث غالباً، أو السلطة التشريعية، وهو وإن كان نادر الحدوث، إلا أنه يقع أحياناً، فالمتابعون للشأن القضائي يدركون جيدا أن وقوع هذا الاحتواء يذهب بسلطة القضاء إلي حيث لا تجد لعملها أثراً، ولا يجد الناس لها في أنفسهم ما تستحقه ـ عندما تكون مستقلة حقاً ـ من توقير وهيبة ومكانة. لذلك كتب المستشار زكريا عبدالعزيز في تقديم كتاب طارق البشري يقول: «.... والقاضي الذي يحمل أمانة العدل لا يستطيع أداءها إلا إذا كان مستقلاً الاستقلال الحقيقي، المادي والمعنوي عن سلطات الدولة كافة، وعن وسائل الترغيب والترهيب علي سواء.. القاضي لا يخضع لغير كلمة الحق، ولا يسجد لغير الله سبحانه وتعالي، ولا يبتغي بعمله كله إلا وجهه وحده». وقد جاء هذا التقديم الجميل في صدر الطبعة الثانية من كتاب المستشار طارق البشري، التي أصدرها نادي قضاة مصر منذ أيام. كما أننا ندعو إلى وضع مشروع قانون بمشاركة القضاة أنفسهم يحقق للوطن ما يصبو إليه أبناؤه في شأن سلطة القضاء وصيانتها واستقلال رجاله وحفظ كرامتهم، يحقق للسلطة القضائية استقلالها التام ويحفظ للقضاء هيبته المعروفة، وللقضاة احترامهم المعهود ويرفع يد السلطة التنفيذية عنه ويزيل الأسباب التي تجعل بعض رجاله يخضعون لسطوة ذهب المعز أو يخافون من حدة سيفه.

فى ظل هيمنة الحكومة السودانية على مقاليد الأمور والتى أفضت إلى بروز أزمة

(١) انظر كتاب «القضاء المصري بين الاستقلال والاحتواء» للقاضي المستشار طارق البشري.

مستمرة فى الفصل بين السلطات بصورة أدت إلى تكريس السلطات فى يد القيادة السياسية والحزبية بالبلاد كان طبيعيا أن تشهد هذه الفترة تراجعا كبيرا للسلطة القضائية من حيث استقلالها تجاه السلطة التنفيذية وذلك لا يعود لعيوب فيها بقدر ما يعود إلى طبيعة السلطة التنفيذية الشمولية والتوسعية والأمنية والتى كانت تسعى للسيطرة على كل شىء مهما كان الثمن.وحتى لا يفهم حديثنا فى غير سياقه فلابد أن نؤكد على إيماننا التام بان تاريخ السودان قد سطر مواقف مشرفة للقضاة والقضاء السودانى واستقر فى ضمير الشعب السودانى احترامهم وتقديرهم لانه وجد منهم فى مختلف الظروف العدل والإنصاف وأثبتوا بانهم جزء لا يتجزأ من الشعب السودانى فهم أبناء العمال والمزارعين والجنود والتجار والمثقفين ومختلف فئات الشعب ومن هنا كان طبيعيا أن يعيشوا واقعه ويتمثلوا أحلامه ويتناولوا همه العام بدون أن ينجرفوا فى الدخول فى الصراع السياسى لان ذلك يتعارض مع دورهم ويتناقض مع مهمتهم وهم يدركون قبل غيرهم أنه لا يجوز لهم الدخول فى الصراع السياسى وان مهمتهم تنحصر فى أن يطبقوا القانون بنزاهة وحيدة وعدالة بين المتنازعين فيما طرح عليهم من قضايا وأن يقدموا ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا الحماية لمن يلوذ بهم وقد قام القضاء السودانى على أصول ثابتة من أبرزها بعد القضاة عن الانتماء للتنظيمات الحزبية والسياسية حتى يتأكد لهم النقاء والتجرد والحيدة.

دور القضاء في عملية الإصلاح السياسي :

فى أعقاب الانتخابات الأخيرة وماشهدته من انتهاكات عديدة مست نزاهة العملية الانتخابية وما جرى خلالها من عمليات تزوير شاب نتائج العديد من الدوائر لصالح مرشحين عن حزب المؤتمر الوطنى وماشهدته من أعمال عنف وبلطجة تمت فى ظل الحياد السلبى للأجهزة الأمنية أو التدخل الايجابى منها لصالح مرشحى حزب المؤتمر الوطنى كل ذلك أبرز أهمية دور القضاء فى عملية الإصلاح السياسى وأدى لتزايد اهتمام غالبية القوى السياسية السودانية على اختلاف توجهاتها بدور القضاء فى الإصلاح السياسى ومن هنا كان الخطاب السياسى حول استقلال القضاء واستعادة دوره فى تحقق سيادة دولة القانون وحماية الحقوق والحريات الفردية والعامة قاسما مشتركا أعظم بين القوى

السياسية كافة بيد أن ثمة اتهامات أصبحت توجه للسلطة الحاكمة بتسييس القضاء والتأثير على نزاهته واستقلاله من خلال التحكم فى ميزانية الهيئة القضائية واتخاذ ذلك ذريعة للتدخل فى شئونها ومحاولة السيطرة عليها مما يدعونا للتشديد على ضرورة توفير الاستقلال المالى للسلطة القضائية القائم على استقلال موازنتها.كما أن الواقع اثبت بالرغم من تدخل السلطة التنفيذية فى القضاء إلا أن القضاة ليسوا جميعهم قابلين للرضوخ للضغوط الحكومية فهناك شواهد تدل على أن بعض القضاة رفضوا السماح للحكومة بالمساس باستقلاليتهم ووقفوا بشجاعة ضد الضغوط السياسية والأمنية التى مورست ضدهم لتسهيل عملية تسييس القضاء والقضاة والحق يقال أن الحكومة لجأت لمواجهة هؤلاء القضاة الرافضين لهيمنتها على مهنيتهم وتدخلها فى شئونهم لجأت إلى فصلهم من الخدمة حيث شهدت فترة الإنقاذ فصل عدد كبير من القضاة المعارضين لتسلط الحكومة والرافضين للانضمام للحزب الحاكم.إن المتابع لعمليات الرصد والمتابعة والتقارير التى قامت بها بعض المؤسسات المتخصصة يلحظ بجلاء أن الملفات والقضايا ذات الصبغة السياسة عادة توكل إلى قضاة طيعين سرعان ما يتم مكافأتهم وترقيتهم وربما تعيينهم فى مناصب مهمة

إصلاح النظام القضائي السوداني :

لذلك كنا وسنظل فى مقدمة الداعين لتحقيق الاستقلال الكامل للقضاء وفصله تماماعن السلطة التنفيذية كما ندعو مخلصين لوضع رؤية متكاملة وخطة محكمة لاستقلال القضاء والقضاة فى السودان ووضع آليات تمنع تورط القضاة فى الفساد أو الانحراف أو المداهنة لأى نظام حكم فى البلاد كما كان يجرى فى مراحل ما قبل الإنقاذ كما ندعو لضرورة أن تبادر الحكومة بالقيام بالإصلاحات القانونية المستعجلة التى من شانها أن تساهم فى خلق نظام قضائى سودانى مستقل ونزيه يتوافق مع المعايير الدولية وأحكام الدستور الوطنى وتأتى فى مقدمة خطوات إصلاح النظام القضائى ضرورة اقناع الحكومة السودانية بتوقفها الفورى عن التدخل فى أعمال القضاء حتى يؤدى دوره المنوط به بطريقة عادلة ونزيهة ومستقلة.وحتى تعود للقضاء السودانى سيرته الناصعة وللقضاة مكانتهم المتميزة فى المجتمع لابد من ابعاد كل من دارت حوله شبهات أو شائعات عدم النزاهة من

القضاة ولابد من إقالة وإبعاد كل القضاة الذين صمتوا على الجرائم الانتخابية التى ارتكبها حزب المؤتمر الوطنى خلال الانتخابات الأخيرة التى شهدت تجاوزات واسعة بشهادة كل العالم.

كيف تستر القضاء السوداني على تزوير الانتخبات ؟؟

إننا نعتبر بعض القضاة مشاركون فى عمليات التستر على تزوير الانتخابات الأخيرة وذلك بالنظر إلى أكثر من ألف طعن هى إجمالي الطعون الانتخابية في الانتخابات السودانية الأخيرة المنتهية عام ٢٠١٠ عكفت على إعدادها الدوائر القانونية المختصة بالحزب الاتحادى الديمقراطى ورفعتها أمام المحاكم المختصة مطالبة بالنظر فيها، لإصدار القرار النهائي بشأن صحة عضوية بعض الأعضاء الذين نجحوا في هذه الانتخابات، بعد أن بينت بالدليل القاطع والحجة الدامغة أن هذه الانتخابات باطلة ويتعين إعادتها مجدداً وبشكل عام رصدت تلك الطعون التجاوزات والانتهاكات في انتخابات ٢٠١٠ .وأحالت عرائضها طبقاً للقانون إلي القضاء لتنفيذ ما انتهت إليه، وأصبحت الكرة في ملعب القضاء الذي خيب ظن الجميع بتجاهله المتعمد لهذه الطعون تحت دعاوى ومبررات واهية ومضحكة.فاتحا بأحكامه الجائرة التى أصدرها بخصوص الطعون الانتخابية باباً واسعاً للجدل - لا ينتهي بمرور الوقت - باعتبار أنها تكشف عن قضية جوهرية أصبحت تقلق بال الكثيرين في الفترة الأخيرة حيث إنها لا تتعلق بصحة عضوية البرلمان أو الرئاسة أو الولاية المتنازع عليها بين الخصوم فقط، وإنما تعصف بعدة مبادئ راسخة كالفصل بين السلطات، واحترام الأحكام القضائية.

جاء منشورا فى الصحف السودانية عبر التعميم الصادر عن الهيئة القضائية أن المحكمة القومية العليا شطبت «٣٨ «طعناً تقدم بها الحزب الاتحادي الأصل في الانتخابات وشملت الدوائر المطعون فيها ـ طبقاً لتعميم صحفي أمس «الثلاثاء» ـ الدائرة القومية «١» المسيد والكاملين والدائرة القومية رقم «٤» بركات والدائرة رقم «١» حلفا والدائرة القومية رقم «٤» الدامر الشرقية والدائرة رقم «٦» الحصاحيصا والدائرة رقم «٦»مدني الشمالية الغربية القومية ولاية الجزيرة والدائرة رقم «٢٥» قومية مروي

والدائرة رقم «٢٢» القومية الحاج يوسف وسط والقوائم والدائرة «٣٤ «النصر الجنوبية الخرطوم والدائرة «٤٢» الولائية الكلاكلة الشرقية وانتخابات والي ولاية نهر النيل والدائرة «٥» الرهد الشرقية القومية القضارف والدائرة «٢٧» القومية الخرطوم الشمالية والدائرة «١٨» كرري الشرقية الولائية والدائرة «٣» القومية القضارف والدائرة «٣٠» القومية الشجرة وجبرة والدائرة «٣٦» الولائية الخرطوم والدائرة «٣١» القومية الكلاكلات والدائرة الولائية «٢٨» مروي وسط وجنوب والدائرة الولائية «٢٠» الدبة وسط والدائرة القومية «٣» القولد والدائرة الولائية «١» حلفا والدائرة «٥» الأمير الأولى والدائرة «١٥» القومية كرري الغربية والدائرة «٣٦» الولائية الصحافة وجبرة والدائرة «١٧» ولائية الزيداب والدائرة القومية «٦» شندي الشمالية والدائرة القومية «٧» شندي الجنوبية والدائرة «٣٨» الولائية الشجرة الخرطوم والدائرة «٣٥» القومية جبل أولياء شمال والدائرة الولائية «١٤» الاتبراوي والدائرة الولائية «١٦» قطاع النيل والدائرة الولائية «١٥» كبوشية والدائرة القومية «٣» عطبرة والقوائم الحزبية والمرأة والمجلس الوطني. وفيما يلى نورد نماذج من الطعون التى تقدمت بها الدائرة القانونية بالحزب الاتحادى الديمقراطى فى مواجهة المفوضية والمؤتمر الوطنى ومرشحيه ضد نتائج الانتخابات وكان مصيرها الشطب مبدين بعض الملاحظات :

القرارات التى أصدرتها المحاكم كانت معدة مسبقا وجاهزة بدليل انها كانت عبارة عن فورمة واحدة وحيثيات القرارات متشابهة فى كل الطعون حتى وأن اختلفت أسباب الطعن.

قامت المحاكم بالاعتماد فى قراراتها على ردود المفوضية القومية للانتخابات فقط ودون تعقيب وبيانات من الطرف الآخر فى حين أن المفوضية هى فى تلك الطعون خصم .

حين إعلان أى خصم للرد على اى نزاع تحدد له مهلة لإيداع ذلك الرد وإلا اعتبر فاشلا فى ذلك ويحكم فى غيابه ولكن المحكمة هنا غير مقيدة بذلك الشرط

قانون الانتخابات ألزم المحكمة المختصة بإصدار قرارها خلال فترة لا تتجاوز ال ١٥ يوم من تاريخ تقديم الطعن وهذا ما لم يحدث

تم إعلان نتيجة رئيس الجمهورية خلال مؤتمر صحفى وتقدمنا بطعننا بعد ٧ أيام من ذلك المؤتمر (أى خلال الزمنى المحدد قانونا) الساعة ٠٢:٤٠ بعد الظهر أى قبل ٢٠ من انتهاء الزمن المحدد واستلمه الموظف المختص واخذ رقم (١٥٧) وفى ذلك الأثناء لم يكن اى من أعضاء الدائرة موجود بالمبنى وقد صرح رئيس الدائرة تصريحا أفاد فيه بأنه يعلن فوز عمر البشير بالرئاسة بصوره نهائية وذلك لعدم تقديم أى طعن فى مواجهته والمسكين لم يكن يدرى فى غيابه أن إجراءات الطعن قد اكتملت فما كان منه إلا أن يقوم بالمعالجة الفورية لذلك الخطأ واصدر قراره المخجل وبحجة انتهاء الزمن

خالفت المحكمة مجانية التقاضى

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل	**طاعن أول**
حاتم السر علي سكينجو	**طاعن ثانى**
ضـد	
المفوضية القومية للانتخابات	**مطعون ضده أول**
حزب المؤتمر الوطني	**مطعون ضده ثاني**
عمر حسن أحمد البشير	**مطعون ضده ثالث**

الموضوع: طعن ضد نتيجة انتخابات رئاسة الجمهورية

السيد رئيس وأعضاء المحكمة

الموقرين ،،،،،،،،،،،،،،،،،،

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بهذا الطلب طاعنين في القرار الصادر من المطعون ضدها الأولى القاضي بفوز المطعون ضده الثالث مرشح المطعون ضده الثاني وذلك على النحو الآتي:

أولاً: من حيث الشكل:

القرار موضوع الطعن تم الإعلان عنه رسمياً يوم ٢٧ إبريل ٢٠١٠ بالتالي فإننا نتقدم بهذا الطلب خلال القيد الزمني المحدد قانوناً.

ثانياً: من حيث الوقائع:

١/ قام الطاعن الأول بترشيح الطاعن الثاني لانتخابات رئاسة الجمهورية ضده الثاني في تلك الانتخابات.

ثالثاً: أسباب الطعن:

مع كل تقديرنا للمطعون ضده الأولى إلا أن قرارها لم يكن سليماً ودلل للأسباب الواردة أدناه:

١/ جرت في الفترة من ١١ إلى ١٥ إبريل الجاري انتخابات شارك فيها الطاعن الأول على كافة المستويات وقد مورست جملة من الانتهاكات تؤدي وتوجب إلغاء نتائج هذه الانتخابات خاصة وأن أحكام الفقرة ج من المادة ٨٣ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ قد اعتبرت أن الممارسات الفاسدة من مبطلات الانتخابات والتي تمت على الوجه الآتي:

الولاية الشمالية:

في يومي ٨ و٩ إبريل ٢٠١٠ قام مرشح المؤتمر الوطني لرئاسة الجمهورية بزيارة الولاية الشمالية مستقلاً طائرات وعربات حكومية وقوات نظامية حكومية وقد أعلن أنه حضر لافتتاح بعض المنشآت بمدينة مروي ولكن الذي حدث أن حزب المؤتمر الوطني استغل هذه المناسبة بذات المقدرات المملوكة للدولة (طائرات + عربات + قولت نظامية + إعلام حكومي) كدعاية انتخابية في مدن الدبه ودنقلا ودلقو وحلفا وبل أنه عندما خاطب الجماهير باستاد دنقلا كان يقف إلى جانبه مرشح المؤتمر الوطني لمنصب الوالي بالولاية الشمالية وقام مشرح الرئاسة بعمل دعاية لمرشح الوالي مستغلاً تلك المقدرات المذكورة أعلاه وقد نقلت هذه الأحداث على الهواء مباشرة بالتلفزيون القومي والولائي وقد تكرر ذلك المشهد وبنفس التفاصيل بكل ولايات السودان المختلفة وهذا يخالف نص المادة ٩٦ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨.

لم يؤد جميع موظفي الاقتراع القسم المنصوص عليه في المادة ٦٤ من القواعد العامة للانتخابات وكانت حجة رئيس اللجنة العليا للانتخابات بالولاية أن يؤدي الموظفون المذكورين القسم أمام وكلاء الأحزاب السياسية والمرشحون كل في مركزه ولكن الذي حدث أنه لم يؤد أغلب الموظفين ذلك القسم وأن تم بتلك الطريقة فإنها مخالفة للقانون لأن القسم القانوني له أصوله.

قام أغلبية موظفي الاقتراع بالولاية والمناط بهم مساعدة ذوي الحاجات الخاصة بالتصويت لكل الناخبين خلافاً لرغباتهم مما يعد خرقاً للمادة ٥٩ من القواعد العامة للانتخابات وقد قدمت عدة شكاوى للجنة العليا تم بموجبها عزل بعضهم واستعاضوا عنهم بآخرين أسوأ من الذين قبلهم مارسوا نفس الممارسات السابقة.

أغلب موظفي الاقتراع ينضمون للمؤتمر الوطني ولم يلتزموا بالحياد التام المنصوص عليه في المادة ٥٩ المذكورة آنفاً وعند الشكوى أيضاً في ذلك كان الإجراء الاستبدال لعضهم من ذات الحزب يمارسون نفس الممارسات السابقة.

التصويت في معظم المراكز بالولاية كان يتم بشهادة من اللجنة الشعبية (شهادة سكن) وكانت تصدر هذه الشهادة من سرادق المؤتمر الوطني التي أمام كل المراكز بالولاية وقد كان لذلك الأثر الكبير خاصة في أوساط طلاب الجامعات والذين أصدرت إدارة الجامعة في حقهم قراراً بإغلاق الجامعة حتى يوم ٢ مايو ٢٠١٠ واستطاع حزب المؤتمر الوطني ترحيل منسوبية وصوتوا لأكثر من مرة لاؤلئك الذين لم يحضروا وأغلبهم أو قل جلهم هم من الطلاب المتمين لغير المؤتمر الوطني. وقد كان أثر ذلك النظامية والذين استطاعوا التصويت بناء على تلك الشهادة التي لا تثبت إلا السكن بالحي ولا تسمح بالتأكد من شخصية الناخب مما يعد مخالفة لأحكام المادة ٤٤ من القواعد العامة.

قام حزب المؤتمر الوطني بدفع مبالغ للناخبين مع تحليفهم اليمين للتصويت لصالح رمزهم وكانت هذه العملية تتم سراً وداخل سرادق المؤتمر الوطني أمام كل مركز.

هناك صناديق تم فتحها وفرزها وبعضها تم التلاعب فيه وحدث هذا تحديداً في الدائرة الولائية (١٩) الدبة العرب الرحل والدائرة (٢١) الولائية والمركز رقم (٢)

بالدائرة الولائية (١٣) القولد شمال مدرسة أسامة الأساسية وهذا فيه خرقاً للمادة ٤٨ من القواعد العامة للانتخابات.

في مركز تنقسي بالدائرة الولائية (١٨) والتي تتبع للدائرة القومية (٤) قام موظف الاقتراع باستعمال دفتر واحد بدلاً عن ثلاث (الدائرة الجغرافية + النسبة الحزبية + قائمة المرأة) وعند اكتشاف هذا الخطأ بواسطة إحدى الناخبات تم إيقاف المركز لمدة ٦ ساعات وحضر ضابط الدائرة القومية (٤) ووعد بحل هذه المشكلة ولم ير الحل النور حتى هذه اللحظة الأمر الذي يبطل الاقتراع بذلك المركز وكل الدائرة.

في بعض الصناديق نجد أن عدد البطاقات داخل الصندوق أكثر من الذين أدلوا بأصواتهم وتحديداً في مركز غرب سمت الدائرة القومية (١) حلفا – دلقو – البرقيق.

بطاقات الاقتراع لا يوجد بها رقم متسلسل إنما يوجد ذلك الرقم في كعب الدفتر الذي يصعب من عملية المراجعة بل يجعلها مستحيلة.

هناك عمليات تزوير وانتحال شخصية في عدد من المراكز تم ضبطها وكان قرار اللجنة هذا الموضوع جنائي.

في الدائرة (١) الولائية حلفا رقم المركز ٤ مدرسة بيرم هناك أربع لجان اللجنة الثالثة والرابعة كشف الناخبين مكرر.

ولاية نهر النيل:

أولاً: الدائرة القومية (٤) الدامر الشرقية والولائية (٤) الاتبراوي:

بمركز المقرن شمال قامت إحدى الناخبات تدعى سماح بالاقتراع ببطاقة علاج مصنع أسمنت السلام حيث لم يتعرف عليها العريف بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠١٠.

بنفس المركز تم انتحال شخصية المواطنة فاطمة على أحمد علي والتصويت باسمها بتاريخ ١٣ إبريل ٢٠١٠.

بالمركز رقم ٣ ضابط الاقتراع يدخل مع الناخبين داخل الستارة ويقوم بالتوجيه بصوت مسموع ويذكر اسم الشجرة بانحياز واضح للمؤتمر الوطني.

الناخب اليسع عبد الله محمد أحمد وجد أن شخصاً آخر اقترع باسمه.

ثانياً: الدائرة الولائية (١٦) قطاع النيل:

يتم التعامل بشهادة السكن كورقة ثبوتية وذلك بدون وجود العريف حيث تم سحبه بأمر من رئيس المركز وذلك بقرية التكنة.

ثالثاً: الدائرة الولائية (١٩) كبوشيه:

لا يتم التعامل بحيادية من قبل موظفي المطعون ضدها حيث منع مرشح الطاعنة من الدخول للمراكز فيها سمح لمرشح المؤتمر الوطني بذلك.

في جميع المراكز لا توجد ستائر للاقتراع مما يعوق عملية السرية.

في مراكز قيادة الجيش الاقتراع يكون بحضور القائد والتوجيه منه بالتصويت للشجرة.

رابعاً: الدائرة القومية (٣) عطبرة :

في المراكز المنوط بها الاقتراع للقوات النظامية رئيس المركز يحجب اسم الناخب من الوكلاء بحجة السرية.

مناديب اللجان الشعبية متواجدين داخل السرادق الخاصة بالمؤتمر الوطني.

بمركز مدرسة الشهداء رئيس المركز يسلم بعض الناخبين أكثر من استمارة تخص رئاسة الجمهورية والوالي بحجة أنها تالفة وهي لم تكن كذلك على الإطلاق.

تم تزوير في إحدى شهادات السكن الصادر من حي الفكي مدني وكان ذلك في سيارة بها دعاية للمؤتمر الوطني.

خامساً: الدائرة القومية (٧) شندي الجنوبية:

يوجد في بطاقة الاقتراع أسماء لمرشحين مستقلين من غير رموز.

سادساً: الدائرة الولائية (١٧) الزيداب:

بمركز الكبوشاب بعض المنقبات يقمن بالاقتراع دون التعرف على هويتهن.

بنفس المركز المواطن أحمد محمد حاج الطاهر وهو مختل عقلياً سمح له بالتصويت رغم الاعتراض.

بنفس المركز وفي اليوم الثالث للاقتراع يقوم موظف الطاعنة بالتعرف على الناخب فقط بإشعار التسجيل دون أي ورقة ثبوتية وفي غياب العريف.

المواطن الخير أحمد محمود قام أحد الأشخاص بالتصويت باسمه دون أن يحضر.

سابعاً: مخالفات عامة:

مرشحي المؤتمر الوطني للدوائر الجغرافية القومية (٤-٥-٦-٧) (قطبي المهدي والزبير محمد الحسن وقطبي المهدي ونافع على نافع وعلى كرتي - على التوالي) يستغلون أموال وإمكانية الدولة في أعمالهم الانتخابية.

مرشح المؤتمر الوطني للدائرة القومية (٦) شندي الشمالية ونائب رئيس المؤتمر الوطني لشؤون الحزب (نافع على نافع) وبصورة مستمرة وفي وسائل الإعلام سواء أكانت المقروءة أو المرئية أو المسموعة أو العالمية أو المحلية وفي الندوات واللقاءات العامة والخاصة والجماهيرية والحزبية يتوعد ويهدد ويرهب ويتحدى كل من يقف ضد المؤتمر الوطني وكذلك يغري كل من يقف معه والمعلوم أنه من القيادات النافذة في هذا النظام مما أدخل الرهبة والرعب في كثير من المواطنين البسطاء وقد أثر ذلك بشكل مباشر في العملية الانتخابية.

سجل الناخبين المعمول به أثناء فترة الاقتراع يختلف تماماً مع السجل المسلم نسخة منه للطاعن.

الحبر المستعمل يزول بسرعة شديدة مما يعطي فرصة لتكرار التصويت.

ولاية القضارف:

ثالثاً: الدائرة (١٠) القومية:

بعد انتهاء اليوم الأول للاقتراع يوم ١١/ ٤/ ٢٠١٠ بمركز ميلا قام السيد رئيس المركز وبصحبة موظفيه بفرز أصوات الناخبين في اليوم الأول ذلك بمخالفة المادة ٧٦/ ١

من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ والتي أمرت أن يكون الفرز وعدد الأصوات بعد انتهاء الاقتراع والمعلوم أن الاقتراع قد انتهى يوم ١٥/ ٤/ ٢٠١٠ حيث لا يجوز فتح الصناديق إلا في اليوم المحدد للاقتراع.

رابعاً: الدائرة (٧) القومية:

مرشح الحزب للولاية وعند طوافه على مركز رقم ٢ بالدائرة أعلاه وجد أن هناك أطفال يقومون بالاقتراع وقد تقدم بشكوى بموجب أورنيك ٧ وقد رد عليه رئيس المركز الحاج أحمد حسن (هؤلاء الأطفال موجود أسمائهم في مركز الاقتراع وليس لدى الحق في اعتراضهم) وهذا الرد يؤكد أن من اقترحوا أطفال هذا مخالف لنص المادة ٢١/ ب من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ والتي حددت عمر الناخب بأن لا يقل عن ١٨ عاماً.

خامساً: الدائرة القومية (٣):

تم اعتماد ترشيح السيد/ مصطفى محمود إدريس مرشحاً للطاعن والسيد/ عبد القادر حسن مرشحا لحزب المؤتمر الوطني وضمن مرشحين آخرين بالإضافة إلى القوائم الحزبية وقوائم المرأة المختلفة وذلك بالدائرة «٣» الشمالية القومية.

تم انسحاب مرشح الطاعن نتيجة لموازنات حزبية.

ظهر اسم مرشح الطاعن على بطاقة الاقتراع رغم انسحابه أثر على هذه الموازنات السياسية مما أدى إلى ضعف نتيجة التصويت للطاعن على كافة المستويات.

سادساً: مخالفات عامة:

تم اعتماد رمز القطار رمزاً لحزب البعث العربي الاشتراكي وعند بدء الاقتراع ظهر رمز المفتاح لحزب البعث عن طريق الخطأ وذلك في كل من القائمة الحزبية والمجلس الولائي مما أدى بالمفوضية القومية للانتخابات لتأجيل الانتخابات في الدائرة الولائية دون القوائم الحزبية.

تم إدخال بطاقات اقتراع في دائرة الفشقة وهي خاصة بمنطقة الجيلي شمال الخرطوم.

قام بعض رؤساء المراكز بالتصويت لناخبين كما حدث في مركز التومات التابع لدائرة

الفشقه.

ولاية الخرطوم:

الدائرة (١) الولائية أم درمان شمال:

بمركز المسالمة بنات العريف الموجود بالمركز ليس له علم بالناخبين الذين صوتوا وفقاً لشهادة السكن.

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب.

مركز اقتراع ٨ الحبر المستخدم تم إزالته بسهولة وفي نفس اللحظة.

مركز مدرسة حسن سالم تم السماح لمجموعة من الناخبين بالاقتراع بموجب شهادة السكن في عدم وجود أي عريف.

مركز اقتراع ٨ تم وضع الحبر للمرأة في السبابة وذلك بمخالفة توجيهات وقواعد المفوضية التي أمرت بوضع الحبر للمرأة بين الأصبعين.

عدم وجود ستارة في الموقع المخصص للاقتراع مما ينفي السرية المطلوبة في الاقتراع.

تم منع وكلاء الحزب من المبيت داخل المركز لحراسة الصناديق.

الدائرة (٢) قومي.

المواطنة نفيسة على بشير عندما حضرت للاقتراع وجدت أن شخصاً قد اقترع إنابة عنها وحرمت من الاقتراع.

الدائرة (٥) قومي و(٦) ولائي:

ضبطت الناخبة مناهل محمد إدريس وهي تصوت للمرة الثانية الأولى بشهادة سكن والثانية بشهادة جنسية.

ضبطت ناخب بمركز بدر كبرى وهو يصوت للمرة الثانية.

ضبط الناخب داؤود محمد أحمد وهو يقترع باسم عمر آدم محمد.

الدائرة (٥) قومي.

مركز مدرسة الفاروق وبعد أن تم إغلاق نقطة الاقتراع بعد انتهاء الاقتراع وبالقفل وجدت النقطة مغلقة من غير أقفال الساعة العاشرة مساءً.

الدائرة (٨) ولائي:

بمركز حمد النيل يقوم موظف المفوضية بالدخول مع الناخب بستارة الاقتراع دون أن يكون عاجزاً.

مركز الحارة الثامنة الناخب محمد أحمد الحاج محمد أحمد اقترع مرتين.

الدائرة (٧) قومي:

مركز الريان رئيس النقطة يقوم بنفسه بعملية الاقتراع للناخب بدون أي أسباب.

الدائرة (٨) قومي:

مركز الحارة ٢٣ وجود أعضاء اللجنة الشعبية داخل غرفة التصويت والتأثير على الناخبين.

الدائرة (١٢) قومية:

سمح لناخبه بالتصويت على الرغم من عدم تطابق الاسم مع مستند الهوية المقدم.

موظف المفوضية يمد مندوب المؤتمر الوطني بأسماء الناخبين الذين لم يصوتوا.

الدائرة (١٥) قومية:

منسوبي المؤتمر الوطني وبصورة دائمة يتواجدون بنقاط الاقتراع ولم يكونوا وكلاء ويؤثرون على إرادة الناخبين ورغم الاعتراضات الكثيرة إلا أن مدير المركز لم يعر لها أي اهتمام.

سمح للناخبين بالتصويت بصور كربونية لشهادات سكن وليست أصلية.

تم ضبط شخص داخل النقطة ليس من المسموح لهم التواجد داخل النقطة يقوم بتسجيل الناخبين.

وجود خيمة المؤتمر الوطني على بعد غير قانوني أمام مركز الاقتراع وتم الاعتراض

على ذلك ولم يجد الاستجابة.

الدائرة (١٨) ولائية:

مركز خالد بن الوليد هناك كثير من شهادات السكن يتم تحريرها داخل النقطة.

قام أحد الناخبين بالاقتراع بموجب بطاقة لياقة بدنية.

المراقب المحلي يتدخل في عملية الاقتراع على مرأى ومسمع رئيس اللجنة وذلك بتوجيه الناخب والتأشير على البطاقة.

إحدى الناخبات وجدت اسمها مؤشر عليه بالتصويت في حين أنها لم تصوت واحتجت بأنها أصلاً لم تدخل هذه الغرفة إلا في تلك اللحظة.

سمح لأحد الناخبين بالتصويت بشهادة سكن مصورة.

وجود بطاقات اقتراع للمركز خارج إطار الدفتر قبل عملية التصويت.

وكيل المؤتمر الوطني يمسك بمستندات الاقتراع أثناء العملية مما تسبب في تأخير الاقتراع.

الدائرة (١٦) قومي:

وجد رئيس المركز الساعة الحادية عشر والنصف ليلاً بأحد نقاط الاقتراع دون أسباب مقنعة.

الدائرة (١٧) قومي:

رئيس اللجنة يتلقى التعليمات من مندوب المؤتمر الوطني بإجلاس وإدخال من يريد حيث يستجيب دون أي ممانعة.

قامت موظفة المفوضية بتوجيه أحد الناخبين بالتصويت لرمز الشجرة.

وكيل حزب المؤتمر الوطني يقوم بتوزيع شهادات السكن للناخبين بمعزل عن مندوب اللجنة الشعبية.

الدائرة (٢٧) قومي و(٣٧) ولائي:

مركز كعب بن زهير بعد التصويت بموجب شهادة السكن يتم إعادتها لبعض الناخبين مع أن الشهادة تنتهي صلاحيتها بانتهاء التصويت كما وأن الناخب لا يحضر معه الاستيكر لزيادة الإثبات.

مركز كعب بن زهير مسؤول تنظيم الصف لم يحضر للنقطة إلا بعد س ٥ ود ٤٥ مما أدى لربكة في العمل.

وجد في بداية يوم للاقتراع أن أحد صناديق الاقتراع والذي تم إغلاقه به كسر وتلف.

الدائرة (٣٧) ولائي:

مرشح المؤتمر الوطني يقوم بالدعاية الانتخابية داخل المركز ويحرض المواطنين للتصويت للشجرة.

قام رئيس النقطة بالتصويت لأحد المواطنين دون أي سبب حيث أنه ليس من أصحاب الحاجة.

الدائرة (٣٩) ولائي:

حضرت الناخبة حنان أحمد الخضر تحمل شهادة سكن لم تكن مطابقة مع الاسم المسجل وسمح لها بالتصويت.

حضر أحد الناخبين ووجد أن اسمه مؤشر عليه بالتصويت وسمح له بالتصويت (تصويت مرتين).

الدائرة (٣٦) ولائي:

اختلاف سجل الناخبين المنشور بالمراكز الخاصة بالدائرة مع الكشف المسلم للحزب.
الحبر يمكن إزالته قبل نهاية فترة الاقتراع.

الدائرة (٣٨) ولائي:

بمركز ١١ لجنة ١ الحبر لا يثبت في يد الناخب.

رئيس المركز يقف مع الناخب بستارة الاقتراع.

الدائرة (٣١) قومي:

مركز الكلاكله صنقعت أحد الناخبين يحمل إشعار بالرقم ١١٨٢٠٦٨٠ والرقم المسجل في الكشف ٦٠٧١٠ بالاسم داو اقويل دينق والاسم الذي في الإثبات داو اشويل وسمح له بالاقتراع.

مركز الكلاكله صنقعت تم التصويت للناخب محمد علي محمد على حامل الرقم ١١٨٢٣١١٤ بموجب شهادة سكن على الرغم من أن الشخص الذي يحمل الشهادة والإشعار والذي قام بالاقتراع ليس صاحب الاسم.

الدائرة (٣٥) قومي:

الناخبة خديجة عيسى وجدت اسمها مؤشر عليه بالتصويت وسمح لها أيضاً بالتصويت.

الدائرة (٤٤) ولائي:

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (أجازة السجل النهائي وتسليم نسخة منه للأحزاب).

كل ما ذكر من أسباب ووقائع يثبت بما لا يدع أي مجالاً للشك أن المطعون ضدهم قد أتوا بأفعال وممارسات أثناء العملية الانتخابية والتي بموجبها صدر القرار موضوع هذا العطن فيها مخالفة واضحة وصريحة لقانون الانتخابات الساري والقواعد واللوائح والأوامر الصادرة بموجبه، عليه فإننا نلتمس إصدار حكم يقضي بإلغاء القرار المطعون فيه.

ولكم الشكر ،،،،،،،،

حافظ سيد أحمد حاج أحمد

المحامى – الخرطوم

ع/ الدائرة القانونية للطاعن

بسم الله الرحمن الرحيم

المحكمة القومية العليا

دائرة طعون الانتخابات

أمام السادة:

محجوب الأمين الفكي	(رئيساً)
سر الختم صالح علي	(عضواً)
بنجامين باك دينق	(عضواً)

رقم الطعن: ١٥٧/ ٢٠١٠

اسم الطاعن وصفته: الحزب الاتحادي الأصل طاعن أول والمرشح حام السر علي طاعن ثاني.

تاريخ تقديم الطعن: ٤/ ٥/ ٢٠١٠م.

القرار المطعون فيه: نتيجة الانتخابات لمنصب رئيس الجمهورية.

قرار المحكمة وأسبابه:

رفع الطاعنان هذا الطعن الانتخابي في نتيجة انتخابات المرشح لمنصب رئيس الجمهورية طالباً لأسباب أورداها في صحيفة الطعن إلغاء هذه النتيجة وفقاً لنص المادة ٨١/ ١ من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م.

رفع هذا الطعن بتاريخ ٤/ ٥/ ٢٠١٠م وأعلنت نتيجة الانتخاب لهذا المنصب بتاريخ ٢٦/ ٤/ ٢٠١٠م.

وفقاً لنص المادة ٨١/ ٢ من القانون يقدم الطعن خلال (٧) أيام من تاريخ إعلان نتيجة الانتخابات ولما كانت النتيجة قد أعلنت من قبل المفوضية القومية للانتخابات

بتاريخ ٢٦/ ٤/ ٢٠١٠م فإن هذا الطعن قدم بعد فوات المدة ويستوي قانوناً إثر تقديمه بعد ذلك ليوم أو أكثر ويترتب على ذلك سقوط الحق في رفعه واعتباره كأن لم يكن وليس في القانون نص يخول مد مدة الطعن لأي سبب من الأسباب ترتيباً على ما تقدم أمرنا النهائي:

يشطب الطعن شكلاً برسومه وفقاً لنص المادة ٨٢/ ٢ من قانون الانتخابات.

صدر تحت توقيعنا وختم المحكمة العليا

محجوب الأمين الفكي

قاضي المحكمة القومية العليا

رئيس الدائرة

٤/ ٥/ ٢٠١٠

سر الختم صالح علي	**بنجامين باك دينق**
قاضي المحكمة القومية العليا	**قاضى المحكمة القومية العليا**
عضو الدائرة	**عضو الدائرة**
٤/ ٥/ ٢٠١٠م	**٤/ ٥/ ٢٠١٠م**

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل	**طاعن أول**
أحمد سعر عمر	**طاعن ثانى**
ضـد	
المفوضية القومية للانتخابات	**مطعون ضدها أولى**
حزب المؤتمر الوطني	**مطعون ضده ثاني**
عبد الرحمن الخضر	**مطعون ضده ثالث**

الموضوع: طعن ضد إعلان نتيجة والي ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين ،،،،،،

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها الأولى القاضي بإعلان فوز المطعون ضده الثالث مرشح المطعون ضده الثاني وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الطاعن الأول قام بترشيح الطاعن الثاني لمنصب والي ولاية الخرطوم في الانتخابات العامة ٢٠١٠.

ثانياً: أعلنت المطعون ضدها الأولى فوز المطعون ضده الثالث مرشح المطعون ضده الثاني بمنصب والي ولاية الخرطوم.

ثالثاً: مع كامل احترامنا للمطعون ضدها الأولى إلا أن قرارها لم يكن سليماً وذلك للآتي من أسباب:

١- المطعون ضده الثالث وطوال فترة العملية الانتخابية:

أ - يستقل منصبه الحكومي والتنفيذي بصفته والياً للولاية المرشح لها وذلك من أجل حملته الانتخابية وذلك بافتتاح مجموعة من المنشآت والمرافق خلال فترة العملية والدعوة لترشيحه من أجل مواصلة التعمير (شعار الحملة الانتخابية).

ب- الوعود لجماهير الناخبين وتحقيقها بشرط فوزه.

ج- استخدام إمكانية الدولة وذلك باستغلال مكاتب وعربات وأموال وموظفي الولاية من أجل الحملة الانتخابية.

وذلك بمخالفة المواد ٨٧ و٩٦ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨.

٢- قامت المطعون ضدها الأولى وكذلك المطعون ضدهم الثاني والثالث بأعمال أثرت في العملية الانتخابية وتمثلت في الآتي:

الدائرة (١) الولائية أم درمان شمال:

بمركز المسالمة بنات العريف الموجود بالمركز ليس له علم بالناخبين الذين صوتوا وفقاً لشهادة السكن.

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب.

مركز اقتراع ٨ الحبر المستخدم تم إزالته بسهولة وفي نفس اللحظة.

مركز مدرسة حسن سالم تم السماح لمجموعة من الناخبين بالاقتراع بموجب شهادة السكن في عدم وجود أي عريف.

مركز اقتراع ٨ تم وضع الحبر للمرأة في السبابة وذلك بمخالفة توجيهات وقواعد المفوضية التي أمرت بوضع الحبر للمرأة بين الأصبعين.

عدم وجود ستارة في الموقع المخصص للاقتراع مما ينفي السرية المطلوبة في الاقتراع تم منع وكلاء الحزب من المبيت داخل المركز لحراسة الصناديق.

الدائرة (٢) قومي:

المواطنة نفيسة على بشير عندما حضرت للاقتراع وجدت أن شخصاً قد اقترع إنابة عنها وحرمت من الاقتراع.

الدائرة (٥) قومي و(٦) ولائي:

ضبطت الناخبة مناهل محمد إدريس وهي تصوت للمرة الثانية الأولى بشهادة سكن والثانية بشهادة جنسية.

ضبطت ناخب بمركز بدر كبرى وهو يصوت للمرة الثانية.

ضبط الناخب داؤود محمد أحمد وهو يقترع باسم عمر آدم محمد.

الدائرة (٥) قومي.

مركز مدرسة الفاروق وبعد أن تم إغلاق نقطة الاقتراع بعد انتهاء الاقتراع وبالقفل وجدت النقطة مغلقة من غير أقفال الساعة العاشرة مساءً.

الدائرة (٨) ولائي:

بمركز حمد النيل يقوم موظف المفوضية بالدخول مع الناخب بستارة الاقتراع دون أن

يكون عاجزاً.

مركز الحارة الثامنة الناخب محمد أحمد الحاج محمد أحمد اقترع مرتين.

الدائرة (٧) قومي:

مركز الريان رئيس النقطة يقوم بنفسه بعملية الاقتراع للناخب بدون أي أسباب.

الدائرة (٨) قومي:

مركز الحارة ٢٣ وجود أعضاء اللجنة الشعبية داخل غرفة التصويت والتأثير على الناخبين.

الدائرة (١٢) قومية:

سمح لناخبه بالتصويت على الرغم من عدم تطابق الاسم مع مستند الهوية المقدم.

موظف المفوضية يمد مندوب المؤتمر الوطني بأسماء الناخبين الذين لم يصوتوا.

الدائرة (١٥) قومية:

منسوبي المؤتمر الوطني وبصورة دائمة يتواجدون بنقاط الاقتراع ولم يكونوا وكلاء ويؤثرون على إرادة الناخبين ورغم الاعتراضات الكثيرة إلا أن مدير المركز لم يعر لها أي اهتمام.

سمح للناخبين بالتصويت بصور كربونية لشهادات سكن وليست أصلية.

تم ضبط شخص داخل النقطة ليس من المسموح لهم التواجد داخل النقطة يقوم بتسجيل الناخبين.

وجود خيمة المؤتمر الوطني على بعد غير قانوني أمام مركز الاقتراع وتم الاعتراض على ذلك ولم يجد الاستجابة.

الدائرة (١٨) ولائية:

مركز خالد بن الوليد هناك كثير من شهادات السكن يتم تحريرها داخل النقطة.

قام أحد الناخبين بالاقتراع بموجب بطاقة لياقة بدنية.

المراقب المحلي يتدخل في عملية الاقتراع على مرأى ومسمع رئيس اللجنة وذلك بتوجيه الناخب والتأشير على البطاقة.

إحدى الناخبات وجدت اسمها مؤشر عليه بالتصويت في حين أنها لم تصوت واحتجت بأنها أصلاً لم تدخل هذه الغرفة إلا في تلك اللحظة.

سمح لأحد الناخبين بالتصويت بشهادة سكن مصورة.

وجود بطاقات اقتراع للمركز خارج إطار الدفتر قبل عملية التصويت.

وكيل المؤتمر الوطني يمسك بمستندات الاقتراع أثناء العملية مما تسبب في تأخير الاقتراع.

الدائرة (١٦) قومي:

وجد رئيس المركز الساعة الحادية عشر والنصف ليلاً بأحد نقاط الاقتراع دون أسباب مقنعة.

الدائرة (١٧) قومي:

رئيس اللجنة يتلقى التعليمات من مندوب المؤتمر الوطني بإجلاس وإدخال من يريد حيث يستجيب دون أي ممانعة.

قامت موظفة المفوضية بتوجيه أحد الناخبين بالتصويت لرمز الشجرة.

وكيل حزب المؤتمر الوطني يقوم بتوزيع شهادات السكن للناخبين بمعزل عن مندوب اللجنة الشعبية.

الدائرة (٢٧) قومي و(٣٧) ولائي:

مركز كعب بن زهير بعد التصويت بموجب شهادة السكن يتم إعادتها لبعض الناخبين مع أن الشهادة تنتهي صلاحيتها بانتهاء التصويت كما وأن الناخب لا يحضر معه الاستيكر لزيادة الإثبات.

مركز كعب بن زهير مسؤول تنظيم الصف لم يحضر للنقطة إلا بعد س ٥ ود ٤٥ مما أدى لربكة في العمل.

وجد في بداية يوم للاقتراع أن أحد صناديق الاقتراع والذي تم إغلاقه به كسر وتلف.

الدائرة (٣٧) ولائي:

مرشح المؤتمر الوطني يقوم بالدعاية الانتخابية داخل المركز ويحرض المواطنين للتصويت للشجرة.

قام رئيس النقطة بالتصويت لأحد المواطنين دون أي سبب حيث أنه ليس من أصحاب الحاجة.

الدائرة (٣٩) ولائي:

حضرت الناخبة حنان أحمد الخضر تحمل شهادة سكن لم تكن مطابقة مع الاسم المسجل وسمح لها بالتصويت.

حضر أحد الناخبين ووجد أن اسمه مؤشر عليه بالتصويت وسمح له بالتصويت (تصويت مرتين).

الدائرة (٣٦) ولائي:

اختلاف سجل الناخبين المنشور بالمراكز الخاصة بالدائرة مع الكشف المسلم للحزب.
الحبر يمكن إزالته قبل نهاية فترة الاقتراع.

الدائرة (٣٨) ولائي:

بمركز ١١ لجنة ١ الحبر لا يثبت في يد الناخب.

رئيس المركز يقف مع الناخب بستارة الاقتراع.

الدائرة (٣١) قومي:

مركز الكلاكله صنقعت أحد الناخبين يحمل إشعار بالرقم ١١٨٢٠٦٨٠ والرقم المسجل في الكشف ٦٠٧١٠ بالاسم داو اقويل دينق والاسم الذي في الإثبات داو اشويل وسمح له بالاقتراع.

مركز الكلاكله صنقعت تم التصويت للناخب محمد علي محمد على حامل الرقم

١١٨٢٣١١٤ بموجب شهادة سكن على الرغم من أن الشخص الذي يحمل الشهادة والإشعار والذي قام بالاقتراع ليس صاحب الاسم.

الدائرة (٣٥) قومي:

الناخبة خديجة عيسى وجدت اسمها مؤشر عليه بالتصويت وسمح لها أيضاً بالتصويت.

الدائرة (٤٤) ولائي:

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (أجازة السجل النهائي وتسليم نسخة منه للأحزاب).

رابعاً: كل ما ذكر من وقائع وأسباب يؤدي وبصورة مباشرة إلى نتيجة واحدة وهي أن ما تم من المطعون ضده الثاني والثالث يرقى إلى تطبيق نص المادة ٨٣/ ج من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ وما حدث من مخالفات يؤدي بصورة مباشرة إصدار بإلغاء هذه العملية من أساسها كذلك فإننا نلتمس إصدار حكم بالآتي:

إبطال الانتخابات.

إلغاء النتيجة.

إعادة انتخابات منصب الوالي.

ولكم الشكر ،،،،،،،،

الطيب أحمد العباسي

حافظ سيد أحمد حاج أحمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن أحمد

المحامون - الخرطوم

بسم الله الرحمن الرحيم

المحكمة القومية العليا

دائرة طعون الانتخابات

أمام السادة:

محجوب الأمين الفكي	(رئيساً)
سر الختم صالح علي	(عضواً)
بنجامين باك دينق	(عضواً)

رقم الطعن: ط ن/ ٣٠/ ٢٠١٠م

اسم الطاعن وصفته: الحزب الاتحادي الأصل.

تاريخ تقديم الطعن: ٢٦/ ٤/ ٢٠١٠م.

القرار المطعون فيه: المفوضية القومية للانتخابات – نتيجة انتخابات والي الخرطوم

حزب المؤتمر الوطني

عبد الرحمن الخضر

قرار المحكمة وأسبابه:

تقدم الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل بهذا الطعن الانتخابي في نتيجة انتخاب والي ولاية الخرطوم كطاعن أول وأحمد سعر عمر، مرشحه لمنصب الوالي كطاعن ثان حيث طالب استناداً على نص المادة ٨٣ من قانون الانتخابات بإبطال نتيجة الانتخابات وإلغاء النتيجة وإعادة الانتخابات لمنصب الوالي.

قدم الطعن خلال القيد الزمني المقرر في المادة ٨١/ ٢ من قانون الانتخابات، نقبله شكلاً.

يلاحظ أن هذا الطعن قدم ضد:

المفوضية القومية للانتخابات كمطعون ضدها أول.

حزب المؤتمر الوطني: مطعون ضده ثان.

عبد الرحمن الخضر: مطعون ضده ثالث.

وهذا لا يستقيم وفقاً لنص المادة ٨١ من قانون الانتخابات فما يطعن فيه أمام المحكمة القومية العليا – دائرة الانتخابات هو نتيجة الانتخابات المعلنة إذا وقعت مخالفة لقانون الانتخابات متعلقة بإجراءات العملية الانتخابية وأثرت تأثيراً واضحاً على النتيجة في هذا المنظور المفوضية القومية للانتخابات لست بطرف في الطعن وإنما يجب أن يستند الطعن على مخالفات للقانون وقعت فيها المفوضية القومية للانتخابات تتعلق بإجراءات العملية الانتخابية أو بصورة عامة عند ممارستها لسلطاتها بموجب المادة ١٠ من قانون الانتخابات.

أما الحزب ومرشحه لا يكونا طرفا أصيل في أي طعن. إلا إذا ارتكبا أو احدهما مخالفة لقانون الانتخابات أو مارسا أو احدهما أساليب فاسدة تنهض كسبب أو أكثر كما نص عليه في المادة ٨٣ لإبطال نتيجة الانتخابات أو اتخاذ إجراءات وفقاً لنص المادة ١٠٢ من قانون الانتخابات القومية أمام المحكمة المختصة – وهي غير المحكمة القومية العليا ترتيباً على هذا المطالبة بإبطال الانتخابات مطالبة كان وأن أسست على المادة ٨٣ كان ينبغي أن تقدم للمفوضية القومية للانتخابات لاختصاصها – عند ثبوت المخالفة بإبطال نتيجة الانتخابات ويأتي من بعد اختصاص المحكمة القومية العليا أن أصدرت بالفعل قراراً بإبطال نتيجة الانتخابات وهذا هو القرار الذي يطعن فيه أمامنا وفقاً لنص المادة ٨٤.

ترتيباً على هذا النظر لأوجه لمناقشته والفصل في أي سبب من الأسباب التي وردت في صحيفة هذا الطعن تتعلق بممارسة أساليب فاسدة نسبت إلى الحزب أو مرشحه لاختصاص المفوضية بذلك والمحكمة المختصة ولا تلك المتعلقة يناضب لاختصاص المحكمة المختصة بنظرها.

ومن ثم نظرنا لهذا الطعن يقتصر على المخالفات للقانون التي شابت إجراءات الانتخابات وأثرت تأثيراً على النتيجة.

أشتمل الطعن على مسائل ثانوية وأخرى تنظيمية غير متعلقة بجوهر إجراءات الانتخابات نرى عدم قبولها وما كان ينبغي أن تثار في الطعن ابتداء كحضور المسئول عن

تنظيم صفوف المقترعين متأخراً وأن الحبر لا يثبت في يد المقترع دون الادعاء بأن مقترعين بعينهم صوتوا أكثر من مرة وأن العريف الموجود بمركز معين ليس له علم بالناخبين الذين صوتوا وفقاً لشهادة سكن ومكان وضع الختم في يد المقترعين.

وتواجد مندوبي حزب بعينه بنقاط الاقتراع. وتواجد قيام الحزب على بعد غير قانوني ما لم يقترن بادعاء صريح بممارسة أية مخالفة للقانون الخ.

ونقصر فصلنا فيما منتج من أسباب وفقاً لمقتضيات المادة ٨١ حيث أثير في الطعن عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب الطاعن على الطاعن أن يرفق مع طعنه هذا السجل الذي تم تسليمه له كحزب إذا كان سجلاً نهائياً وأن يبين في الطعن وجه عدم المطابقة بين الأسماء في هذا السجل والسجل الذي تمت بموجبه عملية الاقتراع ببيان الأسماء غير المطابقة والقول بغير ذلك يصبح مجرد ادعاء لا ينبغي أن يؤسس عليه طعنه وغني عن القول تثبتت الدائرة من السجل الانتخابي الذي أجريت بموجبه عملية الاقتراع وتبين له أنه السجل الانتخابي النهائي الذي صدر بعد انتهاء مرحلة الاعتراضات.

عليه وفقاً لنص المادة ٢٥ من القانون.

لما تقدم نشطب الطعن موضوعاً برسومه.

صدر تحت توقيعنا وختم المحكمة العليا

محجوب الأمين الفكي

قاضي المحكمة القومية العليا

رئيس الدائرة

٦/ ٥/ ٢٠١٠م

سر الختم صالح علي

قاضى المحكمة القومية العليا

عضو الدائرة

بنجامين باك دينق

قاضى المحكمة القومية العليا

عضو الدائرة

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل	**طاعـن أول**
البخاري عبد الله الجعلي	**طاعن ثانى**

ضـد

المفوضية القومية للانتخابات	**مطعون ضدها أول**
حـزب المؤتمـر الوطنـي	**مطعون ضده ثاني**
الهادي عبد الله محمد العوض	**مطعون ضده ثالث**

الموضوع: طعن ضد إعلان نتيجة والي ولاية نهر النيل

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين ،،،،،،

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين ووفقاً لقراركم الصادر بتعديل مذكرة الطعن لتشـمل كل مستوى انتخابي على حده نتقدم بهذا الطعن طاعنين ضـد قـرار المطعـون ضـدها الأولى القاضي بفوز المطعون ضده الثالث مرشح المطعون ضده الثاني وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الطاعن حزب مسجل وفقاً لقانون الأحزاب لسنة ٢٠٠٨.

ثانياً: جرت في الفترة من ١١ إلى ١٥ إبريل الجاري انتخابات شارك فيهـا الطـاعن عـلى كافـة المسـتويات وقـد مورسـت جملـة مـن الانتهاكـات تـؤدي وتوجـب إلغـاء نتـائج هـذه الانتخابات وتتمثل تلك الممارسات في الآتي:

أولاً: الدائرة القومية (٤) الدامر الشرقية والولائية (١٤) الاتبراوي:

بمركز المقرن شمال قامت إحدى الناخبات تدعى سماح بالاقتراع ببطاقة عـلاج مصـنع أسمنت السلام حيث لم يتعرف عليها العريف بتاريخ ١٥ إبريل ٢٠١٠.

بنفس المركز تم انتحال شخصـية المواطنـة فاطمـة عـلى أحمـد عـلي والتصـويت باسـمها بتاريخ ١٣ إبريل ٢٠١٠.

بالمركز رقم ٣ ضابط الاقتراع يدخل مع الناخبين داخل الستارة ويقوم بالتوجيه بصوت مسموع ويذكر اسم الشجرة بانحياز واضح للمؤتمر الوطني.

الناخب اليسع عبد الله محمد أحمد وجد أن شخصاً آخر اقترع باسمه.

ثانياً: الدائرة الولائية (١٦) قطاع النيل:

يتم التعامل بشهادة السكن كورقة ثبوتية وذلك بدون وجود العريف حيث تم سحبه بأمر من رئيس المركز وذلك بقرية التكنه.

ثالثاً: الدائرة الولائية (١٩) كبوشيه:

لا يتم التعامل بحيادية من قبل موظفي المطعون ضدها حيث منع مرشح الطاعنة من الدخول للمراكز فيها سمح لمرشح المؤتمر الوطني بذلك.

في جميع المراكز لا توجد ستائر للاقتراع مما يعوق عملية السرية.

في مراكز قيادة الجيش الاقتراع يكون بحضور القائد والتوجيه منه بالتصويت للشجرة.

رابعاً: الدائرة القومية (٣) عطبره :

في المراكز المنوط بها الاقتراع للقوات النظامية رئيس المركز يحجب اسم الناخب من الوكلاء بحجة السرية.

مناديب اللجان الشعبية متواجدين داخل السرادق الخاصة بالمؤتمر الوطني.

بمركز مدرسة الشهداء رئيس المركز يسلم بعض الناخبين أكثر من استمارة تخص رئاسة الجمهورية والوالي بحجة أنها تالفة وهي لم تكن كذلك على الإطلاق.

تم تزوير في إحدى شهادات السكن الصادر من حي الفكي مدني وكان ذلك في سيارة بها دعاية للمؤتمر الوطني.

خامساً: الدائرة القومية (٧) شندي الجنوبية:

يوجد في بطاقة الاقتراع أسماء لمرشحين مستقلين من غير رموز.

سادساً: الدائرة الولائية (١٧) الزيداب:

بمركز الكبوشاب بعض المنقبات يقمن بالاقتراع دون التعرف على هويتهن.

بنفس المركز المواطن أحمد محمد حاج الطاهر وهو مختل عقلياً سمح له بالتصويت رغم الاعتراض.

بنفس المركز وفي اليوم الثالث للاقتراع يقوم موظف الطاعنة بالتعرف على الناخب فقط بإشعار التسجيل دون أي ورقة ثبوتية وفي غياب العريف.

المواطن الخير أحمد محمود قام أحد الأشخاص بالتصويت باسمه دون أن يحضر.

سابعاً: مخالفات عامة:

مرشحي المؤتمر الوطني للدوائر الجغرافية القومية (٤-٥-٦-٧) (قطبي المهدي والزبير محمد الحسن وقطبي المهدي ونافع على نافع وعلى كرتي - على التوالي) يستغلون أموال وإمكانية الدولة في أعمالهم الانتخابية.

مرشح المؤتمر الوطني للدائرة القومية (٦) شندي الشمالية ونائب رئيس المؤتمر الوطني لشؤون الحزب (نافع على نافع) وبصورة مستمرة وفي وسائل الإعلام سواء أكانت المقروءة أو المرئية أو المسموعة أو العالمية أو المحلية وفي الندوات واللقاءات العامة والخاصة والجماهيرية والحزبية يتوعد ويهدد ويرهب ويتحدى كل من يقف ضد المؤتمر الوطني وكذلك يغري كل من يقف معه والمعلوم أنه من القيادات النافذة في هذا النظام مما أدخل الرهبة والرعب في كثير من المواطنين البسطاء وقد أثر ذلك بشكل مباشر في العملية الانتخابية.

سجل الناخبين المعمول به أثناء فترة الاقتراع يختلف تماماً مع السجل المسلم نسخة منه للطاعن.

الحبر المستعمل يزول بسرعة شديدة مما يعطي فرصة لتكرار التصويت.

سادساً: كل ما ذكر يثبت وبما لا يدع مجالاً للشك أن هناك كثير من الممارسات قد تمت من موظفي الطاعنة ومرشحي المؤتمر الوطني قد أصابت العملية الانتخابية في مقتل وفيها

مخالفة واضحة وصريحة لقانون وقواعد الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ لذلك فإننا نلتمس إصدار حكم يقضي بإلغاء نتائج الانتخابات والعملية الانتخابية التي جرت بالولاية على كافة المستويات.

ولكم الشكر ،،،،،،،،

الطيب أحمد العباسي

حافظ سيد أحمد حاج أحمد

خلف الله عبس رحمه

موفق كمال حسن أحمد

المحامون – الخرطوم

***

بسم الله الرحمن الرحيم

المحكمة القومية العليا

دائرة طعون الانتخابات

أمام السادة:

محجوب الأمين الفكي	**(رئيساً)**
سر الختم صالح علي	**(عضواً)**
بنجامين باك دينق	**(عضواً)**

رقم الطعن: ط ن/ ١٣٥/ ٢٠١٠م

اسم الطاعن وصفته: الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل / البخاري عبد الله الجعلي.

تاريخ تقديم الطعن: ٢٩/ ٤/ ٢٠١٠م.

القرار المطعون فيه: المفوضية القومية للانتخابات

حزب المؤتمر الوطني

الهادي عبد الله محمد العوض

قرار المحكمة وأسبابه:

تقدم الحزب الاتحادي الديمقراطي ومرشحوه في الدوائر الجغرافية والولائية الآتية بطعون انتخابية في نتيجة هذه الدوائر وفقاً لنص المادة ٨١ من قانون الانتخابات القومية. تكررت فيها الأسباب وأن اختلفت الدوائر رأينا بعد قبول هذه الطعون شكلاً لتقديمها خلال القيد الزمني المقرر في المادة ٨١/ ٢ من القانون أن نفصل فيها بحكم سبب لهذا السبب على أن نفصل في الأسباب غير المتكررة في ذات القرار.

والدوائر موضوع الطعن هي:

١/ الدائرة القومية (٣) القولد الولاية الشمالية.

٢/ الدائرة ٢٥ القومية مروي الولاية الشمالية.

٣/ الدائرة ٥ القومية الأمير ولاية الخرطوم.

٤/ الدائرة ١٥ القومية كرري ولاية الخرطوم.

٥/ الدائرة ٣٩ الولائية الصحافة وجبرة ولاية الخرطوم.

٦/ الدائرة الولائية ١٧ الزيداب نهر النيل.

٧/ الدائرة الولائية ٢٨ مروي وسط جنوب الولاية الشمالية.

٨/ الدائرة الولائية ٢٠ الدبة وسط الولاية الشمالية.

٩/ الدائرة القومية ٧ شندي الشمالية وولاية نهر النيل.

١٠/ الدائرة القومية ٧ شندي الجنوبية وولاية نهر النيل.

١١/ طعن ٣٥/ ٢٠١٠م نتيجة انتخاب والي ولاية نهر النيل.

١٢/ طعن ١٣٦/ ٢٠١٠م نتيجة انتخاب القوائم الحزبية وقوائم المرأة للمجلس

الوطني ولاية نهر النيل.

١٣/ الدائرة القومية ٣ عطبرة ولاية نهر النيل.

١٤/ الدائرة الولائية ١٩ كبوشية ولاية نهر النيل.

١٥/ الدائرة الولائية ١٦ قطاع النيل ولاية نهر النيل.

١٦/ الدائرة الولائية ١٤ الاتبراوي ولاية نهر النيل.

١٧/ الدائرة القومية ٣٥ جبل أولياء شمال ولاية الخرطوم.

١٨/ القوائم الخرطوم.

١٩/ الدائرة القومية ٣٤ النصر الجنوبية ولاية الخرطوم.

٢٠/ الدائرة القومية ٢٢ الحاج يوسف وسط ولاية الخرطوم.

٢١/ الدائرة القومية ٣١ الكلاكات ولاية الخرطوم.

٢٢/ الدائرة الولائية ٤٢ الكلاكلة الشرقية ولاية الخرطوم.

٢٣/ الدائرة الولائية ٣٨ الشجرة الخرطوم.

٢٤/ الدائرة الولائية ٣٦ الخرطوم شمال ولاية الخرطوم.

٢٥/ الدائرة ٣٠ القومية الشجرة وجبرة ولاية الخرطوم.

٢٦/ الدائرة الشمالية القومية ٣ ولاية القضارف.

٢٧/ الدائرة ٨ كرري الشرقية الولائية ولاية الخرطوم.

٢٨/ الدائرة ٢٧ القومية الخرطوم الشمالية ولاية الخرطوم.

٢٩/ الدائرة ٧ القومية الرهد الغربية ولاية القضارف.

٣٠/ الدائرة الولائية (١) حلفا الولاية الشمالية.

٢٨ الدائرة ولاية مروي وسط جنوب الولاية الشمالية.

٢٠ الدبة وسط الولاية الشمالية.

أسست هذه الطعون على الأسباب الآتية وهي مكررة:

١/ السجل الانتخابي في مراكز الاقتراع غير مطابق للسجل الذي تسلمه الحزب من المفوضية القومية للانتخابات.

٢/ أن هناك ممارسة لأساليب فاسدة اتبعت من حزب المؤتمر الوطني ومن مرشحيه في دوائر انتخابية تمثلت في استغلال إمكانيات الدولة من طائرات وعربات حكومية وإعلام حكومي. واستغلال هذه الإمكانيات في الحملة الانتخابية واستغلال هذه الإمكانيات أيضاً. عند افتتاح المنشآت بغرض الدعاية الانتخابية.

توعد مرشحو المؤتمر الوطني وإرهاب وتهديد لكل من يقف ضد المؤتمر الوطني عبر أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مما أدخل الرهبة والرعب في الناخبين.

قيام مرشحو المؤتمر الوطني بالدعاية الانتخابية داخل مراكز الاقتراع لممارسة ناخبين لأساليب فاسدة كانتحال شخصية ناخبين والاقتراع أكثر من مرة.

التزوير في شهادات السكن إلى آخر تلك الادعاءات هذا بالإضافة لأساليب أخرى تشمل:

١/ عدم أداء موظفي مراكز الاقتراع للقسم.

٢/ تواجد خيمة المؤتمر الوطني على بعد غير قانوني أمام مراكز الاقتراع.

٣/ تواجد مناديب اللجان الشعبية داخل السرادق الخاص بالمؤتمر الوطني.

٤/ منع مرشحين ووكلاء مرشحين من الدخول إلى المراكز.

٥/ يقوم موظف المفوضية بالتعرف على الناخبين بإشعار التسجيل دون أية ورقة ثبوتية.

٦/ في جميع المراكز لا توجد ستائر للاقتراع مما يعوق عملية السرية.

٧/ عدم حياد موظفي المفوضية القومية للانتخابات.

٨/ ظهر اسم مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل على بطاقات الاقتراع رغم انسحابه إثر هذا على الموازنات السياسية مما أدى إلى ضعف نتيجة التصويت للحزب

الديمقراطي الأصل على كافة المستويات.

موضوعاً نفصل هذه الطعون على ضوء النقاط القانونية التالية:

١/ الطعون التي تقدم للمحكمة القومية العليا وفقاً لنص المادة ٨١/ ٢ من قانون الانتخابات تتعلق بالخطأ في تطبيق قانون الانتخابات القومية أو مخالفته في إجراءات العملية الانتخابية بدء من الاقتراع والفرز والعد وإعلان النتيجة وأن مناط قبول الطعن موضوعاً بإلغاء نتيجة الانتخابات هو تأثير الخطأ في تطبيق القانون أو المخالفة له على نتيجة الانتخابات تأثيراً بيناً.

ب- الأخطاء الفنية التي تمت معالجتها وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون الانتخابات لا تنهض كسبب للطعن في النتائج.

ج- المخلفات لنصوص تنظيمية في القانون والقواعد لا تنهض كسبب أيضاً للطعن في النتيجة.

٢- الادعاءات المتعلقة بممارسة أساليب فاسدة وغير مشروعة والمخالفات لقانون الانتخابات التي تندرج تحت المواد من ٨٧ إلى ١٠٢ شاملة إذا ارتكبها مرشح أو الحزب الذي رشحه أو الناخبين بإيعاز أو اشتراك أو تحريض من هذا أو ذاك أو يرتكبها الناخب بصورة فردية.

لا ينبغي – كوقائع أن تثار في الطعن أمام هذه الدائرة إذ ينبغي أن تكون موضوع ادعاء أمام المفوضية القومية للانتخابات التي تتحقق من ثبوتها وفقاً لنص المادة ٨٣ من قانون الانتخابات بكافة الطرق وإذا تم ذلك أمامها تعمل المفوضية القومية للانتخابات سلطاتها بموجب هذه المادة وتصدر قراراً بإبطال نتيجة الانتخابات في الدائرة المعنية أو المنصب التنفيذي المعني حينئذٍ فقط تختص المحكمة القومية العليا وفقاً لنص المادة ٨٤ بنظر الطعن المتعلق بهذا القرار ولا تختص هذه الدائرة ابتداء بناءً على وقائع مدعاة بإبطال نتيجة الانتخابات.

مما يعني أن الطعن أمام المحكمة القومية العليا – دائرة الطعون الانتخابية يقتصر فقط

على نتيجة الانتخابات وعلى تطبيق المفوضية الخاطئ أو المخالف للقانون إذا أثر تأثيراً بيناً على نتيجة الانتخابات.

إذا كانت قد قدمت للمفوضية القومية ادعاءات تندرج تحت المواد (شاملة) ٨٧- ١٠٢ من قانون الانتخابات وبممارسة أساليب فاسدة ولم تفصل فيها لا تملك هذه الدائرة سلطة إلزامها بالفصل فيها وفي ذات الوقت إحالتها لتقديمها متأخرة لهذه الدائرة فإن هذه الإحالة لا تضفي على الدائرة اختصاصاً لا تملكه إذ ينبغي أن تثار تلك الادعاءات أمام المفوضية القومية لتقرر بشأنها وفق المادة ٨٣ أو تقدم للمحكمة المختصة وفقاً للمادة ١٠٢.

واستناداً على ما تقدم لأوجه لإثارة أية ادعاءات بممارسة أساليب فاسدة أمامنا أو أية مخالفات للقانون وفقاً لما أوضحناه على ضوء ما تقدم نفصل فيها كثير في هذه الطعون.

أثير أن السجل الانتخابي المستخدم في الاقتراع بمراكزه غير مطابقة للسجل الانتخابي الذي سلم للحزب الطاعن. بعد مراجعتنا والإطلاع على رد المفوضية القومية تبين أن الاقتراع بالسجل الانتخابي النهائي والمعتمد من المفوضية القومية، لم يبرز لنا الطاعن السجل الانتخابي الذي سلم له من قبل المفوضية القومية للتأكد من أنه نسخة غير مطابقة للسجل النهائي.

ولم يبين لنا وجه الاختلاف وعدم التطابق لأن الاختلاف بين السجل النهائي والسجل الأولى حيث لا يصبح الأخير نهائياً إلا بعد نظر الاعتراضات التي تقدم على ضوء الحذف أو الإضافة أو انتهاء مدة الاعتراضات يصبح نهائياً.

أثير في الطعن أن عدد من موظفي لجان الاقتراع لم يؤد القسم أن صح هذا الادعاء – فهو مخالفة تنظيمية لا علاقة لها بالنتيجة المعلنة للانتخابات.

أثير أيضاً أنه ظهر اسم مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل في بطاقات الاقتراع رغم انسحابه وأن هذا أثر على الموازنات السياسية مما أدى إلى ضعف نتيجة التصويت للحزب الديمقراطي الأصل على كافة المستويات.

هذا النعي مردود عليه لا شأن لهذه الدائرة بالموازنات السياسية ولا النتيجة الانتخابية بتلك الموازنات خاصة إذا لم يتقيد المرشح ولا حزبه الذي رشحه إذا لم يتم سحب

الترشيح وفقاً لنص المادة ٦١/ ١ من القانون في موعد أقصاه ثلاثين يوماً قبل تاريخ الاقتراع ووفقاً للإجراءات التي حددتها هذه المادة.

أما إذا لم يتم سحب الترشيح خلال هذه المدة يدرج اسمه ضمن المرشحين الآخرين في بطاقات الاقتراع وتعتبر الأصوات التي نالها أي منهم صحيحة تطبيقاً لنص المادة ٦١/ ٦ من القانون.

أثير أيضاً في هذه الطعون عدم حياد موظفي المفوضية القومية هذا الادعاء ينبغي أن يكون موضوع شكوى للمفوضية القومية لتفصل فيها وتتخذ ما تراه مناسباً من إجراء وفقاً لنص المادة ١٠ (د) من قانون الانتخابات.

بمجرد الادعاء بعدم الحياد ما لم يقترن بإسناد ووقائع معينة فيها تجاوز متعمد للقانون على نحو يؤثر على عملية الاقتراع أو الفرز أو العد أو إعلان النتيجة يصبح مجرد ادعاء لا أثر له.

يلاحظ من خلال ملفات هذه الطعون أنها خلت من أية أوجه اعتراضات – في الكثير منها – للمفوضية القومية فيما يتعلق بمسائل القانون التنظيمية المتعلقة بدخول وكلاء المرشحين وتواجدهم في المراكز والستائر بمراكز الاقتراع وأماكن الرواق الخاص بالأحزاب وأداء القسم وغيرها من مسائل وردت في الطعن لاتخاذ إجراء في حينه من رئيس اللجنة العليا أو المفوضية في حينه أثير في الطعن أن هناك خطأً في اسم المرشح الطيب الضوء إبراهيم خالد إذ ورد في بطاقة الاقتراع الطيب الضوء إبراهيم آدم أي في الاسم الرابع مع بقاء الرمز الانتخابي صحيحاً نرى أن هذا الخطأ المادي في الاسم الرابع لم يؤثر البتة في الاقتراع ولا في نتائجه فما تحصل عليه هذا المرشح من أصوات مضافاً إليها أصوات المرشحين الآخرين – عدا المرشح الفائز – بجهتين وعدد ١١ مرشح لا يبلغ نصف ما ناله المرشح الفائز من أصوات وذات القول يصدق على المرشح عادل عبد المنعم ومكاوي على وطارق عثمان.

لما تقدم من أسباب تشطب الطعون الآتية برسومه.

١/ الطعن ١٣٥/ ٢٠١٠م

٢/ الطعن ١٤٠/ ٢٠١٠م.

٣/ الطعن ١٣٩/ ٢٠١٠م.

٤/ الطعن ١٣٨/ ٢٠١٠م.

٥/ الطعن ١٤٤/ ٢٠١٠م.

٦/ الطعن ١٢٧/ ٢٠١٠م.

٧/ الطعن ١٠٥/ ٢٠١٠م.

٨/ الطعن ١٤٩/ ٢٠١٠م.

٩/ الطعن ١٢٥/ ٢٠١٠م.

١٠/ الطعن ١٤٧/ ٢٠١٠م.

١١/ الطعن ١٤٦/ ٢٠١٠م.

١٢/ الطعن ١٤٣/ ٢٠١٠م.

١٣/ الطعن ١٤٥/ ٢٠١٠م.

١٤/ الطعن ١٤١/ ٢٠١٠م.

١٥/ الطعن ١٢٩/ ٢٠١٠م.

١٦/ الطعن ١٣٠/ ٢٠١٠م.

١٧/ الطعن ١٣١/ ٢٠١٠م.

١٨/ الطعن ١٣٢/ ٢٠١٠م.

١٩/ الطعن ١٣٦/ ٢٠١٠م.

٢٠/ الطعن ١٣٣/ ٢٠١٠م.

٢١/ الطعن ١٣٤/ ٢٠١٠م.

٢٢/ الطعن ١٣٧/ ٢٠١٠م.

٢٣/ الطعن ١٤٨/ ٢٠١٠م.

٢٤/ الطعن ١٥٣/ ٢٠١٠م.

٢٥/ الطعن ١٥٢/ ٢٠١٠م.

٢٦/ الطعن ١١٢/ ٢٠١٠م.

٢٧/ الطعن ١١٨/ ٢٠١٠م.

٢٨/ الطعن ١١٧/ ٢٠١٠م.

٢٩/ الطعن ١١٩/ ٢٠١٠م.

صدر تحت توقيعنا وختم المحكمة العليا

محجوب الأمين الفكي

قاضي المحكمة القومية العليا

رئيس الدائرة

١٠/ ٥/ ٢٠١٠م

سر الختم صالح علي	بنجامين باك دينق
قاضي المحكمة القومية العليا	قاضي المحكمة القومية العليا
عضو الدائرة	عضو الدائرة

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل	طاعن أول
إسماعيل الأزهري مضوي	طاعن ثانى
عمر وقيع الله	طاعن ثالث

ضــد

المفوضية القومية للانتخابات   مطعون ضدها

الموضوع: طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (٢٧) القومية الخرطوم الشمالية و(٣٧) الخرطوم الوسطى – ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين ،،،،،،

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين ووفقاً لقراركم الصادر بتعديل مذكرة الطعن لتشمل كل مستوى انتخابي على حده نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضي بإعلان فوز مرشحي المؤتمر الوطني في الدوائر أعلاه وذلك على النحو الآتي:

أولاً: قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعنين الثاني والثالث في الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ في الدائرة أعلاه.

ثانياً: قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشحي حزب المؤتمر الوطني في الدوائر أعلاه.

ثالثاً: مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليماً وذلك للآتي:

مركز كعب بن زهير بعد التصويت بموجب شهادة السكن يتم إعادتها لبعض الناخبين مع أن الشهادة تنتهي صلاحيتها بانتهاء التصويت كما وأن الناخب لا يحضر معه الاستيكر لزيادة الإثبات.

مركز كعب بن زهير مسؤول تنظيم الصف لم يحضر للنقطة إلى بعد س٥ ود٤٥ مما أدى لربكة في العمل.

وجد في بداية يوم للاقتراع أن أحد صناديق الاقتراع والذي تم إغلاقه به كسر وتلف.

مرشح المؤتمر الوطني يقوم بالدعاية الانتخابية داخل المركز ويحرض المواطنين للتصويت للشجرة.

قام رئيس النقطة بالتصويت لأحد المواطنين دون أي سبب حيث أنه ليس من أصحاب الحاجة.

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (أجازة السجل النهائي وتسليم نسخة منه للأحزاب).

رابعاً: كل ما ذكر من أسباب يقدح في العملية الانتخابية في تلك الدوائر بكافة مراكزه لذلك نلتمس الحكم بالآتي:

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها.

إعادة الاقتراع في الدائرة أعلاه.

ولكم الشكر ،،،،

الطيب أحمد العباسي

حافظ سيد أحمد حاج أحمد

خلف الله عبس رحمه

موفق كمال حسن أحمد

المحامون – الخرطوم

***

بسم الله الرحمن الرحيم

المحكمة القومية العليا

دائرة طعون الانتخابات

أمام السادة:

محجوب الأمين الفكي	(رئيساً)
سر الختم صالح علي	(عضواً)
بنجامين باك دينق	(عضواً)

رقم الطعن: ط ن/ ١٥٠/ ٢٠١٠م

اسم الطاعن وصفته: الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل / إسماعيل الأزهري مضوي.

تاريخ تقديم الطعن: ٢٩/ ٤/ ٢٠١٠م.

القرار المطعون فيه: المفوضية القومية للانتخابات

حزب المؤتمر الوطني

الهادي عبد الله محمد العوض

قرار المحكمة وأسبابه:

تقدم الحزب الاتحادي الديمقراطي ومرشحوه في الدوائر الجغرافية والولائية الآتية بطعون انتخابية في نتيجة هذه الدوائر وفقاً لنص المادة ٨١ من قانون الانتخابات القومية. تكررت فيها الأسباب وأن اختلفت الدوائر رأينا بعد قبول هذه الطعون شكلاً لتقديمها خلال القيد الزمني المقرر في المادة ٨١/ ٢ من القانون أن نفصل فيها بحكم سبب لهذا السبب على أن نفصل في الأسباب غير المتكررة في ذات القرار.

والدوائر موضوع الطعن هي:

١/ الدائرة القومية (٣) القولد الولاية الشمالية.

٢/ الدائرة ٢٥ القومية مروي الولاية الشمالية.

٣/ الدائرة ٥ القومية الأمير ولاية الخرطوم.

٤/ الدائرة ١٥ القومية كرري ولاية الخرطوم.

٥/ الدائرة ٣٩ الولائية الصحافة وجبرة ولاية الخرطوم.

٦/ الدائرة الولائية ١٧ الزيداب نهر النيل.

٧/ الدائرة الولائية ٢٨ مروي وسط جنوب الولاية الشمالية.

٨/ الدائرة الولائية ٢٠ الدبة وسط الولاية الشمالية.

٩/ الدائرة القومية ٧ شندي الشمالية ولاية نهر النيل.

١٠/ الدائرة القومية ٧ شندي الجنوبية ولاية نهر النيل.

١١/ طعن ٣٥/ ٢٠١٠م نتيجة انتخاب والي ولاية نهر النيل.

١٢/ طعن ١٣٦/ ٢٠١٠م نتيجة انتخاب القوائم الحزبية وقوائم المرأة للمجلس الوطني ولاية نهر النيل.

١٣/ الدائرة القومية ٣ عطبرة ولاية نهر النيل.

١٤/ الدائرة الولائية ١٩ كبوشية ولاية نهر النيل.

١٥/ الدائرة الولائية ١٦ قطاع النيل ولاية نهر النيل.

١٦/ الدائرة الولائية ١٤ الاتبراوي ولاية نهر النيل.

١٧/ الدائرة القومية ٣٥ جبل أولياء شمال ولاية الخرطوم.

١٨/ القوائم الخرطوم.

١٩/ الدائرة القومية ٣٤ النصر الجنوبية ولاية الخرطوم.

٢٠/ الدائرة القومية ٢٢ الحاج يوسف وسط ولاية الخرطوم.

٢١/ الدائرة القومية ٣١ للكلاكلات ولاية الخرطوم.

٢٢/ الدائرة الولائية ٤٢ الكلاكلات الشرقية ولاية الخرطوم.

٢٣/ الدائرة الولائية ٣٨ الشجرة الخرطوم.

٢٤/ الدائرة الولائية ٣٦ الخرطوم شمال ولاية الخرطوم.

٢٥/ الدائرة ٣٠ القومية الشجرة وجبرة ولاية الخرطوم.

٢٦/ الدائرة الشمالية القومية ٣ ولاية القضارف.

٢٧/ الدائرة ٨ كرري الشرقية الولائية ولاية الخرطوم.

٢٨/ الدائرة ٢٧ القومية الخرطوم الشمالية ولاية الخرطوم.

٢٩/ الدائرة ٧ القومية الرهد الغربية ولاية القضارف.

٣٠/ الدائرة الولائية (١) حلفا الولاية الشمالية.

٢٨ الدائرة ولاية مروي وسط جنوب الولاية الشمالية.

٢٠ الدبة وسط الولاية الشمالية.

أسست هذه الطعون على الأسباب الآتية وهي مكررة:

١/ السجل الانتخابي في مراكز الاقتراع غير مطابق للسجل الذي تسلمه الحزب من المفوضية القومية للانتخابات.

٢/ أن هناك ممارسة لأساليب فاسدة اتبعت من حزب المؤتمر الوطني ومن مرشحيه في دوائر انتخابية تمثلت في استغلال إمكانيات الدولة من طائرات وعربات حكومية وإعلام حكومي. واستغلال هذه الإمكانيات في الحملة الانتخابية واستغلال هذه الإمكانيات أيضاً. عند افتتاح المنشآت بغرض الدعاية الانتخابية.

توعد مرشحو المؤتمر الوطني وإرهاب وتهديد لكل من يقف ضد المؤتمر الوطني عبر أجهزة الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية مما أدخل الرهبة والرعب في الناخبين.

قيام مرشحو المؤتمر الوطني بالدعاية الانتخابية داخل مراكز الاقتراع لممارسة ناخبين لأساليب فاسدة كانتحال شخصية ناخبين والاقتراع أكثر من مرة.

التزوير في شهادات السكن إلى آخر تلك الادعاءات هذا بالإضافة لأساليب أخرى تشمل:

١/ عدم أداء موظفي مراكز الاقتراع للقسم.

٢/ تواجد خيمة المؤتمر الوطني على بعد غير قانوني أمام مراكز الاقتراع.

٣/ تواجد مناديب اللجان الشعبية داخل السرادق الخاص بالمؤتمر الوطني.

٤/ منع مرشحين ووكلاء مرشحين من الدخول إلى المراكز.

٥/ يقوم موظف المفوضية بالتعرف على الناخبين بإشعار التسجيل دون أية ورقة ثبوتية.

٦/ في جميع المراكز لا توجد ستائر للاقتراع مما يعوق عملية السرية.

٧/ عدم حياد موظفي المفوضية القومية للانتخابات.

٨/ ظهر اسم مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل على بطاقات الاقتراع رغم انسحابه إثر هذا على الموازنات السياسية مما أدى إلى ضعف نتيجة التصويت للحزب الديمقراطي الأصل على كافة المستويات.

موضوعاً نفصل هذه الطعون على ضوء النقاط القانونية التالية:

١/ الطعون التي تقدم للمحكمة القومية العليا وفقاً لنص المادة ٨١/ ٢ من قانون الانتخابات تتعلق بالخطأ في تطبيق قانون الانتخابات القومية أو مخالفته في إجراءات العملية الانتخابية بدء من الاقتراع والفرز والعد وإعلان النتيجة وأن مناط قبول الطعن موضوعاً بإلغاء نتيجة الانتخابات هو تأثير الخطأ في تطبيق القانون أو المخالفة له على نتيجة الانتخابات تأثيراً بيناً.

ب- الأخطاء الفنية التي تمت معالجتها وفقاً لنص المادة ٧٥ من قانون الانتخابات لا تنهض كسبب للطعن في النتائج.

ج- المخلفات لنصوص تنظيمية في القانون والقواعد لا تنهض كسبب أيضاً للطعن في النتيجة.

٢- الادعاءات المتعلقة بممارسة أساليب فاسدة وغير مشروعة والمخالفات لقانون الانتخابات التي تندرج تحت المواد من ٨٧ إلى ١٠٢ شاملة إذا ارتكبها مرشح أو الحزب الذي رشحه أو الناخبين بإيعاز أو اشتراك أو تحريض من هذا أو ذاك أو يرتكبها الناخب بصورة فردية.

لا ينبغي – كوقائع أن تثار في الطعن أمام هذه الدائرة إذ ينبغي أن تكون موضوع ادعاء أمام المفوضية القومية للانتخابات التي تتحقق من ثبوتها وفقاً لنص المادة ٨٣ من قانون الانتخابات بكافة الطرق وإذا تم ذلك أمامها تعمل المفوضية القومية للانتخابات سلطاتها بموجب هذه المادة وتصدر قراراً بإبطال نتيجة الانتخابات في الدائرة المعنية أو المنصب التنفيذي المعني حينئذٍ فقط تختص المحكمة القومية العليا وفقاً لنص المادة ٨٤

بنظر الطعن المتعلق بهذا القرار ولا تختص هذه الدائرة ابتداء بناءً على وقائع مدعاة بإبطال نتيجة الانتخابات.

مما يعني أن الطعن أمام المحكمة القومية العليا – دائرة الطعون الانتخابية يقتصر فقط على نتيجة الانتخابات وعلى تطبيق المفوضية الخاطئ أو المخالف للقانون إذا أثر تأثيراً بيناً على نتيجة الانتخابات.

إذا كانت قد قدمت للمفوضية القومية ادعاءات تندرج تحت المواد (شاملة) ٨٧– ١٠٢ من قانون الانتخابات وبممارسة أساليب فاسدة ولم تفصل فيها لا تملك هذه الدائرة سلطة إلزامها بالفصل فيها وفي ذات الوقت إحالتها لتقديمها متأخرة لهذه الدائرة فإن هذه الإحالة لا تضفي على الدائرة اختصاصاً لا تملكه إذ ينبغي أن تثار تلك الادعاءات أمام المفوضية القومية لتقرر بشأنها وفق المادة ٨٣ أو تقدم للمحكمة المختصة وفقاً للمادة ١٠٢.

واستناداً على ما تقدم لأوجه لإثارة أية ادعاءات بممارسة أساليب فاسدة أمامنا أو أية مخالفات للقانون وفقاً لما أوضحناه على ضوء ما تقدم نفصل فيها كثير في هذه الطعون.

أثير أن السجل الانتخابي المستخدم في الاقتراع بمراكزه غير مطابقة للسجل الانتخابي الذي سلم للحزب الطاعن. بعد مراجعتنا والإطلاع على رد المفوضية القومية تبين أن الاقتراع بالسجل الانتخابي النهائي والمعتمد من المفوضية القومية، لم يبرز لنا الطاعن السجل الانتخابي الذي سلم له من قبل المفوضية القومية للتأكد من أنه نسخة غير مطابقة للسجل النهائي.

ولم يبين لنا وجه الاختلاف وعدم التطابق لأن الاختلاف بين السجل النهائي والسجل الأولى حيث لا يصبح الأخير نهائياً إلا بعد نظر الاعتراضات التي تقدم على ضوء الحذف أو الإضافة أو انتهاء مدة الاعتراضات يصبح نهائياً.

أثير في الطعن أن عدد من موظفي لجان الاقتراع لم يؤد القسم أن صح هذا الادعاء – فهو مخالفة تنظيمية لا علاقة لها بالنتيجة المعلنة للانتخابات.

أثير أيضاً أنه ظهر اسم مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل في بطاقات الاقتراع رغم انسحابه وأن هذا أثر على الموازنات السياسية مما أدى إلى ضعف نتيجة

التصويت للحزب الديمقراطي الأصل على كافة المستويات.

هذا النعي مردود عليه لا شأن لهذه الدائرة بالموازنات السياسية ولا النتيجة الانتخابية بتلك الموازنات خاصة إذا لم يتقيد المرشح ولا حزبه الذي رشحه إذا لم يتم سحب الترشيح وفقاً لنص المادة ٦١/ ١ من القانون في موعد أقصاه ثلاثين يوماً قبل تاريخ الاقتراع ووفقاً للإجراءات التي حددتها هذه المادة.

أما إذا لم يتم سحب الترشيح خلال هذه المدة يدرج اسمه ضمن المرشحين الآخرين في بطاقات الاقتراع وتعتبر الأصوات التي نالها أي منهم صحيحة تطبيقاً لنص المادة ٦١/ ٦ من القانون.

أثير أيضاً في هذه الطعون عدم حياد موظفي المفوضية القومية هذا الادعاء ينبغي أن يكون موضوع شكوى للمفوضية القومية لتفصل فيها وتتخذ ما تراه مناسباً من إجراء وفقاً لنص المادة ١٠ (د) من قانون الانتخابات.

بمجرد الادعاء بعدم الحياد ما لم يقترن بإسناد ووقائع معينة فيها تجاوز متعمد للقانون على نحو يؤثر على عُملية الاقتراع أو الفرز أو العد أو إعلان النتيجة يصبح مجرد ادعاء لا أثر له.

يلاحظ من خلال ملفات هذه الطعون أنها خلت من أية أوجه اعتراضات – في الكثير منها – للمفوضية القومية فيما يتعلق بمسائل القانون التنظيمية المتعلقة بدخول وكلاء المرشحين وتواجدهم في المراكز والستائر بمراكز الاقتراع وأماكن الرواق الخاص بالأحزاب وأداء القسم وغيرها من مسائل وردت في الطعن لاتخاذ إجراء في حينه من رئيس اللجنة العليا أو المفوضية في حينه أثير في الطعن أن هناك خطأ في اسم المرشح الطيب الضوء إبراهيم خالد إذ ورد في بطاقة الاقتراع الطيب الضوء إبراهيم آدم أي في الاسم الرابع مع بقاء الرمز الانتخابي صحيحاً نرى أن هذا الخطأ المادي في الاسم الرابع لم يثر البتة في الاقتراع ولا في نتائجه فما تحصل عليه هذا المرشح من أصوات مضافاً إليها أصوات المرشحين الآخرين – عدا المرشح الفائز – بجهتين وعدد ١١ مرشح لا يبلغ نصف ما ناله المرشح الفائز من أصوات وذات القول يصدق على المرشح عادل عبد المنعم

ومكاوي علي وطارق عثمان.

لما تقدم من أسباب تشطب الطعون الآتية برسومه.

١/ الطعن ١٣٥/ ٢٠١٠م

٢/ الطعن ١٤٠/ ٢٠١٠م.

٣/ الطعن ١٣٩/ ٢٠١٠م.

٤/ الطعن ١٣٨/ ٢٠١٠م.

٥/ الطعن ١٤٤/ ٢٠١٠م.

٦/ الطعن ١٢٧/ ٢٠١٠م.

٧/ الطعن ١٠٥/ ٢٠١٠م.

٨/ الطعن ١٤٩/ ٢٠١٠م.

٩/ الطعن ١٢٥/ ٢٠١٠م.

١٠/ الطعن ١٤٧/ ٢٠١٠م.

١١/ الطعن ١٤٦/ ٢٠١٠م.

١٢/ الطعن ١٤٣/ ٢٠١٠م.

١٣/ الطعن ١٤٥/ ٢٠١٠م.

١٤/ الطعن ١٤١/ ٢٠١٠م.

١٥/ الطعن ١٢٩/ ٢٠١٠م.

١٦/ الطعن ١٣٠/ ٢٠١٠م.

١٧/ الطعن ١٣١/ ٢٠١٠م.

١٨/ الطعن ١٣٢/ ٢٠١٠م.

١٩/ الطعن ١٣٦/ ٢٠١٠م.

٢٠/ الطعن ١٣٣/ ٢٠١٠م.

٢١/ الطعن ١٣٤/ ٢٠١٠م.

٢٢/ الطعن ١٣٧/ ٢٠١٠م.

٢٣/ الطعن ١٤٨/ ٢٠١٠م.

٢٤/ الطعن ١٥٣/ ٢٠١٠م.

٢٥/ الطعن ١٥٢/ ٢٠١٠م.

٢٦/ الطعن ١١٢/ ٢٠١٠م.

٢٧/ الطعن ١١٨/ ٢٠١٠م.

٢٨/ الطعن ١١٧/ ٢٠١٠م.

٢٩/ الطعن ١١٩/ ٢٠١٠م.

صدر تحت توقيعنا وختم المحكمة العليا

محجوب الأمين الفكي

قاضي المحكمة القومية العليا

رئيس الدائرة

١٠/ ٥/ ٢٠١٠م

سر الختم صالح علي

قاضي المحكمة القومية العليا

عضو الدائرة

بنجامين باك دينق

قاضي المحكمة القومية العليا

عضو الدائرة

بسم الله الرحمن الرحيم

المحكمة القومية العليا

دائرة طعون الانتخابات

أمام السادة:

صلاح التيجاني الأمين	**(رئيساً)**
عبد المجيد إدريس علي	**(عضواً)**
د. محمد علي خليفة	**(عضواً)**

رقم الطعن: ٣٢/ ٢٠١٠

اسم الطاعن وصفته: الحزب الاتحادي الأصل.

تاريخ تقديم الطعن: ٢٦/ ٤/ ٢٠١٠م.

القرار المطعون فيه: قرار المفوضية القومية للانتخابات.

قرار المحكمة وأسبابه:

هذا الطعن مقدم من الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل وذلك بواسطة المحامي الأستاذ خالد السيد وآخرين في مواجهة المفوضية القومية للانتخابات والقاضي باعتماد نتيجة انتخابات والي ولاية سنار وقد أسسوا على ما يلي من أسباب:

قام موظفو المطعون ضدها بتوجيه الناخبين داخل المركز الانتخابي بالتصويت لصالح حزب المؤتمر الوطني.

قام موظفو المطعون ضدها في الدوائر (٢٨) الوالي سنار والجغرات ومحبوبة بالتصويت بأنفسهم للناخبين دون مقتضى.

تم طرد وكلاء الطاعن من جميع مراكز الاقتراع بالدائرة القومية الرابعة شرق سنار بواسطة موظفي المطعون ضدها.

استغل حزب المؤتمر الوطني موارد الدولة في الحملة الانتخابية.

أخيراً يلتمس الطاعن إبطال نتيجة الانتخابات لمنصب والي ولاية سنار والذي فاز فيها

مرشح حزب المؤتمر الوطني.

اتحنا الفرصة للمطعون ضدها للرد وجاء كالآتي:

الادعاءات الخاصة بالسجل الانتخابي وبالحملة الانتخابية، كان ينبغي أن تقدم أمام المحاكم المختصة خلال الفترات المحددة للمطعون وقد انقضت منذ أمد بعيد.

المخالفات الخاصة بمخالفة قانون الانتخابات بموجب المواد من (٨٧) إلى المادة (١٠١) فإن اختصاص النظر فيها ينعقد للنيابات والمحاكم المختصة.

قبلنا الطعن من حيث الشكل أما من حيث الموضوع فلا نرى أملاً في قبول هذا الطعن حيث أن الأسباب التي ارتكز عليها الطعن كان ينبغي إثارتها في مراحل سابقة ونتفق في ذلك مع ما جاء في رد المطعون ضدها وعليه نقضي بشطب الطعن.

صدر تحت توقيعنا وختم المحكمة العليا

صلاح التيجاني الأمين

قاضي المحكمة القومية العليا

رئيس الدائرة

١١/ ٥/ ٢٠١٠

عبد المجيد إدريس على
قاضي المحكمة القومية العليا
عضو الدائرة
١١/ ٥/ ٢٠١٠م

د. محمد علي خليفة
قاضى المحكمة القومية العليا
عضو الدائرة
١١/ ٥/ ٢٠١٠م

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل — طاعن أول

أبو بكر احمد الخليفه مكى — طاعن ثانى

ضد

المفوضية القومية للانتخابات　　　　مطعون ضدها

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (١) الولائية

أم درمان شمال – ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين،

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة (١) الولائية أم درمان شمال – ولاية الخرطوم وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

بمركز المساله بنات العريف الموجود بالمركز ليس له علم بالناخبين الذين صوتوا وفقا لشهلدة السكن

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

مركز اقتراع ٨ الحبر المستخدم تم إزالته بسهوله وفى نفس اللحظة بمخالفة المادة ٧١ من القانون نفسه

مركز مدرسة حسن سالم تم السماح لمجموعه من الناخبين بالاقتراع بموجب شهادة السكن فى عدم وجود أى عريف

مركز اقتراع ٨ تم وضع الحبر للمرأه فى السبابة وذلك بمخالفة توجيهات وقواعد المفوضية التى أمرت بوضع الحبر للمرأه بين الإصبعين

عدم وجود ستاره فى الموقع المخصص للاقتراع مما ينفى السرية المطلوبة فى الاقتراع

تم منع وكلاء الحزب من المبيت داخل المركز لحراسة الصناديق

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها عليه نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب احمد العباسى

حافظ سيداحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون - الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل طاعن أول

سليمان يحيى بابكر سليمان طاعن ثانى

ضد

المفوضية القومية للانتخابات مطعون ضدها

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (٢) القومية

أم درمان وسط - ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

طرحت عدد ٥٣٠ بطاقة انتخاب من بطاقات الدائرة (١) فى الدائرة (٢) لا تحتوى رمز الشجرة وتم التصويت فيها بالكامل لرمز العصا وقد تم الاعتراض على وجود البطاقات بالخطأ فى الدائرة وعدم وجود الرمز الشجرة فى تلك البطاقات ولم تجد تلك الاعتراضات أى اهتمام من ضابط المركز وحين الفرز اعتبرت تلك البطاقات كتالف

المواطنة نفيسة على بشير عندما حضرت للاقتراع وجدت أن شخصا قد اقترع إنابة عنها وحرمت من الاقتراع

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها خاصة وان المطعون ضدها قد أجلت الاقتراع بمجموعه من الدوائر بأسباب تداخل البطاقات وغيرها من الأسباب وقد تطابقت تلك الأسباب بما حدث فى هذا الدائرة

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيد أحمد حاج أحمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون - الخرطوم

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل	طاعن أول
محمد الحسن عبد الله	طاعن ثانى
على سعد على	طاعن ثالث

ضد

المفوضية القومية للانتخابات	مطعون ضدها

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (٥) القومية الأمير الأولى و (٦) ولائى الأمير الأولى – ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشحى المؤتمر الوطنى فى الدوائر أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعنين الثانى والثالث فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الداوائر أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشحى حزب المؤتمر الوطنى فى الدوائر أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

ضبطت الناخبة مناهل محمد إدريس وهى تصوت للمرة الثانية الأولى بشهادة سكن والثانية بشهادة جنسيه

ضبطت ناخب بمركز بدر كبرى وهو يصوت للمرة الثانية

ضبط الناخب داؤود محمد احمد وهو يقترع باسم عمر ادم محمد

ضبطت بطاقات الدائرة (٥) فى الدائرة (٧) وتم التصويت فيها

مركز مدرسة الفاروق وبعد ان تم إغلاق نقطة الاقتراع بعد انتهاء الاقتراع وبالقفل وجدت النقطة مغلقه من غير إقفال الساعة العاشرة مساءا

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدوائر بكافة مراكزها خاصة وان المطعون ضدها قد أجلت الاقتراع بمجموعه من الدوائر بأسباب تداخل البطاقات وغيرها من الأسباب وقد تطابقت تلك الأسباب بما حدث فى هذا الدوائر لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدوائر أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيد أحمد حاج أحمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن أحمد

المحامون - الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل	**طاعن أول**
على محمد احمد سليمان	**طاعن ثانى**

ضد

المفوضية القومية للانتخابات	**مطعون ضدها**

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (٧) القومية البقعة الأولى ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى

الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

وجود بطاقات المجلس الوطنى داخل صندوق المجلش التشريعى واعتبرت تالف

مركز الريان زيادة عدد بطاقات انتخاب عن الرئيس عن عدد المقترعين

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها خاصة

مركز الريان تم تملية أرقام دفتر قائمة المرأه بداية بالرقم ١٦٢٣٥ الى الرقم ٢٣١١٩ بفارق ٦٨٨٢ ودفتر الدوائر الجغرافية مجلس وطنى تبدأ من ٦٥ الى ٦٤٣٢ بفرق ٥٦٨ (مستند ١٩ مرفق)

مركز الريان رئيس النقطه يقوم بنفسه بعملية الاقتراع للناخب بدون أى أسباب

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدوائر بكافة مراكزه لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيد احمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون - الخرطوم

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل طاعن أول

محمد القاسم محمد عبده طاعن ثانى

ضد

المفوضية القومية للانتخابات مطعون ضدها

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (١٥) القومية كررى الغربيه -ولاية الخرطوم

السيد رئيس واعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدوائر أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

منسوبى المؤتمر الوطنى وبصوره دائمه يتواجدون بنقاط الاقتراع ولم يكونوا وكلاء ويؤثرون على إرادة الناخبين ورغم الاعتراضات الكثيرة إلا مدير المركز لم يعر لها أى اهتمام

سمح للناخبين بالتصويت بصور كربونيه لشهادات سكن وليست أصليه

تم ضبط شخص داخل النقطة ليس من المسموح لهم التواجد داخل النقطة يقوم بتسجيل الناخبين

وجود خيمة المؤتمر الوطنى على بعد غير قانونى أمام مركز الاقتراع وتم الاعتراض على ذلك ولم يجد الاستجابة

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدوائر بكافة مراكزه لذلك

نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب احمد العباسى

حافظ سيد احمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون - الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل	طاعن أول
الطيب احمد الحاج مكى	طاعن ثانى
ضد	
المفوضية القومية للانتخابات	مطعون ضدها

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (١٨) كررى الشرقيه الولائيه –ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدوائر أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

مركز خالد بن الوليد هناك كثير من شهادات السكن يتم تحريرها داخل النقطة

قام احد الناخبين بالاقتراع بموجب بطاقة لياقة بدنية

المراقب المحلى يتدخل فى عملية الاقتراع على مرأى ومسمع رئيس اللجنة وذلك بتوجيه الناخب والتأشير على البطاقة

إحدى الناخبات وجدت اسمها مؤشر عليه بالتصويت فى حين أنها لم تصوت واحتجت بأنها أصلا لم تدخل هذه الغرفة إلا فى تلك اللحظة

سمح لأحد الناخبين بالتصويت بشهادة سكن مصوره

وجود بطاقات اقتراع للمركز خارج إطار الدفتر قبل عملية التصويت

وكيل المؤتمر الوطنى يمسك بمستندات الاقتراع اثناء العملية مما تسبب فى تأخير الاقتراع

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدوائر بكافة مراكزه لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون - الخرطوم

أمام محكمة طعون الانتخابات

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل   طاعن أول

محمد عثمان الحسن   طاعن ثانى

ضد

المفوضية القومية للانتخابات   مطعون ضدها

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (٣٩) الولائية الصحافة وجبره –ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

حضرت الناخبة حنان احمد الخضر تحمل شهادة سكن لم تكن مطابقة مع الاسم المسجل وسمح لها بالتصويت

حضر احد الناخبين ووجد أن اسمه مؤشر عليه بالتصويت وسمح له بالتصويت (تصويت مرتين)

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدوائر بكافة مراكزه لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل	**طاعن أول**
عبد المنعم خضر محمد السيد	**طاعن ثانى**

ضد

المفوضية القومية للانتخابات	**مطعون ضدها**

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (٣٠) القومية الشجرة وجبره –ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

صندوق الاقتراع الخاص بمرشح المجلس الوطنى للدائرة ٣٠ قومى مكتوب عليه الدائرة ٣٩ ولائى وضابط المركز استمر فى الاقتراع رغم علمه بذلك الخطأ

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدوائر بكافة مراكزه لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب احمد العباسى	حافظ سيدأحمد حاج احمد
خلف الله عباس رحمه	موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل	**طاعن أول**
مختار إبراهيم أحمد	**طاعن ثانى**

ضد

المفوضية القومية للانتخابات	**مطعون ضدها**

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (٣٦) الولائية الخرطوم الشمالية –ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى

الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

اختلاف سجل الناخبين المنشور بالمراكز الخاصة بالدائرة مع الكشف المسلم للحزب . الحبر يمكن إزالته قبل نهاية فترة الاقتراع

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدوائر بكافة مراكزه لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون -- الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل **طاعن أول**

عثمان احمد إدريس **طاعن ثانى**

ضد

المفوضية القومية للانتخابات مطعون ضدها

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (٣٨) الولائية الشجرة –ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

بمركز ١١ لجنه ١ الحبر لا يثبت فى يد الناخب

رئيس المركز يقف مع الناخب بستارة الاقتراع

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدوائر بكافة مراكزه لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل **طاعن أول**

قمر الدوله الفكى عثمان **طاعن ثانى**

ضد

المفوضية القومية للانتخابات **مطعون ضدها**

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (٣١) القومية الكلاكلات –ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين،

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها الا ان قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

مركز الكلاكله صنقعت احد الناخبين يحمل إشعار بالرقم ١١٨٢٠٦٨٠ والرقم المسجل فى الكشف ٦٠٧١٠ بالاسم داو اقويل دينق والاسم الذى فى الإثبات داو اشويل وسمح له بالاقتراع

مركز الكلاكله صنقعت تم التصويت للناخب محمد على محمد على حامل الرقم ١١٨٢٣١١٤ بموجب شهادة سكن على الرغم من أن الشخص الذى يحمل الشهادة والأشعار والذى قام بالاقتراع ليس صاحب الاسم

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك

بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل **طاعن أول**

يوسف احمد محمد عثمان **طاعن ثانى**

ضد

المفوضية القومية للانتخابات **مطعون ضدها**

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (٣٢) القومية –ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

ضبطت عدد ٢١٠ بطاقة اقتراع تخص الدائرة ٣٣ مجلس وطنى دوائر جغرافية أثناء الفرز بالدائرة ٣٢ قومى وقد تم الاقتراع عليها من قبل الناخبين وهذه تشابه الحالة التى بموجبها قامت المطعون ضدها بتأجيل الاقتراع فى بعض الدوائر

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

ولكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل — طاعن أول

يوسف عبد الرسول محمد — طاعن ثانى

ضد

المفوضية القومية للانتخابات مطعون ضدها

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (٣٥) القومية جبل أولياء شمال –ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها الا ان قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

ضبط عدد ١٧٩ بطاقة اقتراع لا علاقة لها بالدائرة

الناخبة خديجة عيسى وجدت اسمها مؤشر عليه بالتصويت وسمح لها أيضا بالتصويت

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل　　　　طاعن أول

عبد المنعم بابكر سراج الدين　　　　طاعن ثانى

ضد

المفوضية القومية للانتخابات　　　　مطعون ضدها

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (٤٢) الولائية الكلاكلة الشرقية –ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

ثلاث بطاقات من قائمة المرأه مجلس تشريعى بالأرقام ١٣٧٠٦٢ و١٣٧٠٦٣ و١٣٧٠٦٤ فقدت ولم توجد

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل **طاعن أول**

موسى عبد الله جار النبى عباس **طاعن ثانى**

ضد

المفوضية القومية للانتخابات **مطعون ضدها**

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (٢١) القومية الحاج يوسف شرق –ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

بمركز اقتراع الشهيد مالك وفى اليوم الأول للاقتراع ومنذ بدايته وحتى الساعة السادسة مساءا ولم تكن بطاقة الاقتراع الخاصة بالدائرة الجغرافية مجلس وطنى موجودة حيث كانت هناك بطاقة الاقتراع الخاصة بالدائرة ٥ الأمير وظلت عملية الاقتراع مستمرة ولم تجد اعتراضات المقدمة أذان صاغية من كل المسؤولين وخاصة وان ما حدث فى هذه الدائرة كان سببا من أسباب القرار الذى صدر من المطعون ضدها بتأجيل الاقتراع فى بعض الدوائر

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل طاعن أول

سليمان يحيى بابكر سليمان طاعن ثانى

خلف الله عباس رحمه طاعن ثالث

ضد

المفوضية القومية للانتخابات مطعون ضدها

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة (٢) القومية امدرمان وسط والدائرة (٣) امدرمان جنوب –ولاية الخرطوم

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة (٢) ومرشح الإخوان المسلمين فى الدائرة (٣) أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزبى المؤتمر الوطنى والإخوان المسلمين فى الدوائر أعلاه أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

لقد تم اعتماد ونشر كشوفات الناخبين بالدائرة الثالثة أم درمان جنوب من قبل اللجنة العليا وكذلك مراكز الاقتراع

ما حدث فى اليوم الأول للاقتراع وبالتحديد فى مركز السلام المكون من المربعات (٥ – ٩ – ١٠) وهى من مكونات الدائرة الثانية أم درمان وسط تم إضافة ألف وأربعمائة ناخب بهذا المركز والمربع ٨ مع العلم بان مربع ٨ من مكونات الدائرة الثالثة أم درمان جنوب

ناخبو مربع ٨ حسب الكشف المعتمد مركز الاقتراع المخصص لهم وهو مدرسة الأمام البخارى (١١ – ١٣ – ٨)

ناخبوا مربع ٨ لم يجدوا أسمائهم بمركز الأمام البخارى وكانوا ضمن مركز السلام الخاص بالدائرة الثانيه أم درمان

تم صرف بطاقات الاقتراع فى اليوم الأول بمركز السلام الخاص بالدائرة الثالثة أم درمان جنوب

تم كشف الخلل الساعة الثانية ظهرا وتم وقف بطاقات المرشحين الخاصة بالدائرة الثالثة امدرمان جنوب بعد ان اقترع ٤٠٠ ناخب من ناخبى مربع ٨

قام مندوبنا بإثبات الواقعة بأورنيك ٧ وقع عليه رئيس المركز واستلم أصل الأورنيك وطلبنا منه وقف الاقتراع إلا أنه رفض

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمراكز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

٢- إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون للانتخابات

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

«ضد»

١/ المفوضية القومية لانتخابات

٢/ محمد يوسف دقيس

الموضوع: إلغاء نتيجة الانتخابات

بالدائرة القومية «٨» الفاو (ولاية القضارف)

السادة/ رئيس وأعضاء محكمة الطعون

الموقرين

بكل التقدير والاحترام ونيابة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل التمس وضع هذا الطعن أمام سعادتكم وذلك لإلغاء نتيجة الانتخابات بالدائرة القومية «٨» الفاو والتي قضت بإعلان فوز السيد/ محمد يوسف دقيس مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي المسجل ولما يلي :-

تم اعتماد ترشيح السيد/ محمد يوسف دقيس مرشحا للحزب الاتحادي الديمقراطي المسجل والسيد/ محمد يوسف أبو عشه مرشحا لحزب المؤتمر الوطني وضمن مرشحين آخرين بالإضافة الي القوائم الحزبية وقوائم المرأة المختلفة ومنها الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل وذلك بالدائرة «٨» القومية الفاو.

في الفترة المحددة قانونا للانتخابات قام مرشح حزب المؤتمر الوطني بتقديم انسحابه وذلك وفقا لما هو منصوص عليه في المادة «٦١» من قانون الانتخابات القومية وذلك لموازنات حزبية بالدائرة القومية واعتمد الانسحاب .

عند بدء الاقتراع بالدائرة القومية «٨» ظهر اسم السيد/ محمد يوسف أبو عشه بالدائرة القومية «٨» رغم انسحابه وعند فرز وعد الأصوات أحرز اعلي الأصوات ورغم ذلك أعلن فوز محمد يوسف دقيس .

وجود اسم محمد يوسف أبو عشه وهو من أبناء منطقة الفاو ورغم انسحابه أثر على وجهة الناخب وحريته في الاختيار وظهر ذلك جليا في النتائج التي أحرزها وكذلك على النتائج التي أحرزتها قائمة المؤتمر الوطني الحزبية للمجلس الوطني وكذلك قائمة المرأة وبقية القوائم ، مما سبب ضرراً بليغا للحزب الاتحادي الديمقراطي .

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمراكز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

عليه نلتمس من سيادتكم إلغاء نتيجة انتخابات الدائرة القومية «٨» الفاو وعلي كافة المستويات من مجلس وطني وقوائم أحزاب ومرأة .

و لسيادتكم الشكر والتقدير؛؛؛

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

١/ الطيب الضوء إبراهيم خالد

٢/ الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

«ضد»

المفوضية القومية لانتخابات

الموضوع: إلغاء نتيجة انتخابات

الدائرة «٦» الرهد الشرقية القومية (ولاية القضارف)

سعادة السادة / رئيس وأعضاء المحكمة

الموقرين ؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛؛

بكل التقدير والاحترام ونيابة عن الطاعنين أعلاه التمس السماح لي بوضع هذا الطعن أمام سعادتكم ولما يلي :-

الطاعن الأول هو مرشح الطاعن الثاني بالدائرة القومية «٨» الرهد الشرقية ولاية القضارف واسمه الصحيح هو الطيب الضوء إبراهيم خالد.

عند ظهور بطاقات الاقتراع وبدء الاقتراع اكتشف أن اسمه ورد خطأ باسم الطيب الضوء

إبراهيم آدم .

ظهور اسم الطاعن الأول بالخطأ في بطاقات الاقتراع اثر علي توجه الناخبين وحرية إدلائهم بأصواتهم واحدث خللا وربكه مما أدى في النهاية الي إحراز الطاعن أصواتا ضعيفة مقارنة بالشخص الذي فاز بالدائرة وذلك لعدم معرفة الناخبين بالاسم الذي ورد خطأ وهذا بدوره اثر على بقية مرشحي الحزب بكافة المستويات .

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمراكز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

عليه التمس من سعادتكم إلغاء نتيجة الانتخابات في الدائرة القومية رقم «٦» الرهد الشرقية وعلى كافة المستويات . ولسيادتكم الشكر والتقدير؛؛

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

«ضد»

١/ المفوضية القومية للانتخابات

الموضوع: إلغاء نتيجة انتخابات الوالي والقوائم الحزبية وقائمة المرأة

للمجلس الوطني والقائمة الحزبية وقائمة المرأة للمجلس التشريعي (ولاية القضارف)

سعادة السادة / رئيس وأعضاء المحكمة

الموقرين ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

بكل التقدير والاحترام ونيابة عن الطاعن أعلاه التمس السماح لي بوضع هذا الطعن أمام سعادتكم وذلك لإلغاء نتائج القوائم الحزبية وقوائم المرأة لكل من المجلس الوطني والمجلس الولائي بولاية القضارف لما يلي :-

تم اعتماد رمز القطار رمزا لحزب البعث العربي الاشتراكي وعند بدء الاقتراع ظهر رمز المفتاح لحزب البعث عن طريق الخطأ وذلك في كل من القائمة الحزبية والمجلس والولائي مما أدى بالمفوضية القومية للانتخابات لتأجيل الانتخابات في الدائرة الولائية دون القوائم الحزبية .

تم فرز وعد وإعلان نتيجة مركز ميلا بالدائرة الجغرافية العاشرة القضارف الشمالية وذلك في نهاية يوم الاقتراع الأول وبالمخالفة لنص المادة «٧٦» من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م

تم إدخال بطاقات اقتراع في دائرة الفشقة وهي خاصة بمنطقة الجيلي شمال الخرطوم .

حدثت أخطاء في كل من الدائرة الغربية القومية الثانية القضارف والدائرة القومية الشمالية الثالثة والدائرة «٨» الفاو القومية تمثلت في ظهور أسماء مرشحين انسحبوا في الفترة المحددة قانونا للانسحاب مما اثر كل ذلك علي توجه الناخبين واثر في النهاية علي نتيجة التصويت علي كافة المستويات ومنها القوائم الحزبية وقوائم المرأة .

ظهر اسم مرشح الحزب الاتحاد الديمقراطي الأصل والمدعو الطيب الضوء إبراهيم خالد ظهر عن طريق الخطأ باسم الطيب الضوء إبراهيم آدم وهذا أدي إلي التأثير السالب في نتيجة الانتخابات للحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل .

قام بعض رؤساء المراكز بالتصويت لناخبين كما حدث في مركز التومات التابع لدائرة الفشقة

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمراكز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

عليه لكل ما ذكرنا نلتمس من سعادتكم إلغاء نتيجة الانتخابات علي كافة المستويات ابتداء من الوالي والقوائم الحزبية وقوائم المرأة .

و لسيادتكم الشكر والتقدير؛؛؛

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

«ضد»

١/ المفوضية القومية للانتخابات

٢/ عبد القادر حسن

الموضوع: إلغاء نتيجة الانتخابات

بالدائرة الشمالية القومية «٣» (ولاية القضارف)

السادة/ رئيس وأعضاء المحكمة القومية

الموقر

بكل التقدير والاحترام ونيابة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل التمس وضع هذا الطعن أمام سعادتكم وذلك لإلغاء نتيجة الانتخابات بالدائرة الشمالية القومية «٣» (ولاية القضارف) والتي قضت بإعلان فوز السيد/ عبد القادر حسن مرشح المؤتمر الوطني ولما يلي :-

تم اعتماد ترشيح السيد/ مصطفي محمود إدريس مرشحا للحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل والسيد/ عبد القادر حسن مرشحا لحزب المؤتمر الوطني وضمن مرشحين آخرين بالإضافة إلي القوائم الحزبية وقوائم المرأة المختلفة وذلك بالدائرة «٣» الشمالية القومية

تم انسحاب مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل نتيجة لموازنات حزبية .

ظهر اسم مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل علي بطاقة الاقتراع رغم انسحابه اثر علي هذه الموزانات السياسية مما أدي إلي ضعف نتيجة التصويت الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل علي كافة المستويات

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمراكز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

عليه نلتمس من سيادتكم إلغاء نتيجة انتخابات الدائرة الشمالية القومية «٣» وعلي كافة المستويات من مجلس وطني وقوائم أحزاب ومرأة .

و لسيادتكم الشكر والتقدير؟؟؟

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

«ضد»

١/ المفوضية القومية للانتخابات

٢/ محجوب حسن دكين دفع الله

الموضوع: إلغاء نتيجة الانتخابات

بالدائرة الدائرة (١٠) الولائية القضارف الشمالية

السادة/ رئيس وأعضاء المحكمة القومية

الموقر

بكل التقدير والاحترام ونيابة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل التمس وضع هذا الطعن أمام سعادتكم وذلك لإلغاء نتيجة الانتخابات بالدائرة الدائرة (١٠) الولائية القضارف الشمالية (ولاية القضارف) والتي قضت بإعلان فوز السيد/ الجزولى عبده الأمين الجزولى مرشح المؤتمر الوطني ولما يلي :-

بعد انتهاء اليوم الأول للاقتراع يوم ١١/ ٤/ ٢٠١٠ بمركز ميلا قام السيد رئيس المركز وبصحبة موظفيه بفرز أصوات الناخبين فى اليوم الأول وذلك بمخالفة المادة ٧٦/ ١ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ والتى أمرت أن يكون الفرز وعد الأصوات بعد انتهاء الاقتراع والمعلوم أن الاقتراع قد انتهى فى يوم ١٥/ ٤/ ٢٠١٠ حيث لا يجوز فتح الصناديق إلا فى اليوم المحدد للاقتراع

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمراكز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

عليه نلتمس من سيادتكم إلغاء نتيجة انتخابات الدائرة (١٠) الولائيه القضارف الشمالية وعلي كافة المستويات من مجلس وطني وقوائم أحزاب ومرأة .

و لسيادتكم الشكر والتقدير؟؟؟

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

«ضد»

١/ المفوضية القومية للانتخابات

٢/ خضر بكات محمد الأمين

الموضوع: إلغاء نتيجة الانتخابات

الدائرة (٧) القومية الرهد الغربية

السادة/ رئيس وأعضاء المحكمة القومية

الموقر

بكل التقدير والاحترام ونيابة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل التمس وضع هذا الطعن أمام سعادتكم وذلك لإلغاء نتيجة الانتخابات بالدائرة (٧) القومية الرهد الغربية (ولاية القضارف)

بالمركز رقم ٢ هناك أطفال يقومون بالاقتراع وتم تقدم شكوى بموجب أورنيك ٧ وقد رد عليها رئيس المركز الحاج احمد حسن (هؤلاء الأطفال موجود أسمائهم فى مركز الاقتراع وليس لدى الحق فى اعتراضهم) وهذا الرد يؤكد ان من اقترحوا أطفال بمخالفة أحكام المادة ٢١/ ب من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ والتى حددت عمر الناخب بان لا يقل عن ١٨ عاما

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمراكز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

عليه نلتمس من سيادتكم إلغاء نتيجة انتخابات الدائرة (٧) القومية الرهد الغربية وعلي كافة المستويات من مجلس وطني وقوائم أحزاب ومرأة .

و لسيادتكم الشكر والتقدير؛؛؛

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيد أحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن أحمد

المحامون – الخرطوم

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

عبد الله احمد حمد ابو سن

«ضد»

المفوضية القومية للانتخابات

حزب المؤتمر الوطنى

كرم الله عباس الشيخ

الموضوع: إلغاء نتيجة انتخابات الوالي بولاية القضارف

سعادة السادة / رئيس وأعضاء المحكمة

الموقرين ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

بكل التقدير والاحترام ونيابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد إعلان النتيجة الصادر من المطعون ضدها الأولى والتى أعلنت فوز المطعون ضده الثالث مرشح المطعون ضده الثانى وذلك على النحو الآتى :-

تم فرز وعد وإعلان نتيجة مركز ميلا بالدائرة الجغرافية العاشرة القضارف الشمالية وذلك في نهاية يوم الاقتراع الأول وبالمخالفة لنص المادة «٧٦» من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨م

تم اعتماد رمز القطار رمزا لحزب البعث العربي الاشتراكي وعند بدء الاقتراع ظهر رمز المفتاح لحزب البعث عن طريق الخطأ وذلك في كل من القائمة الحزبية والمجلس والولائي مما أدى بالمفوضية القومية للانتخابات لتأجيل الانتخابات في الدائرة الولائية دون القوائم الحزبية .

حدثت أخطاء في كل من الدائرة الغربية القومية الثانية القضارف والدائرة القومية الشمالية الثالثة والدائرة «٨» الفاو القومية تمثلت في ظهور أسماء مرشحين انسحبوا في الفترة المحددة قانونا للانسحاب مما اثر كل ذلك علي توجه الناخبين واثر في النهاية علي نتيجة التصويت علي كافة المستويات ومنها منصب الوالى

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمراكز والسجل المسلم للحزب وذلك

بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

إصدار حكم يقضى بالاتى :

إلغاء النتيجة الصادرة

إعادة الاقتراع فيما يتعلق بمنصب الوالى

ولسيادتكم الشكر والتقدير؛؛؛

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن أحمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل **طاعن أول**

احمد محمد عثمان حامد كرار **طاعن ثانى**

ضد

المفوضية القومية للانتخابات **مطعون ضدها**

الموضوع: طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة القومية (٤) الدامر الشرقية (ولاية نهر النيل)

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى

الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

بمركز المقرن شمال قامت إحدى الناخبات تدعى سماح بالاقتراع ببطاقة علاج مصنع اسمنت السلام حيث لم يتعرف عليها العريف بتاريخ ١٥ابريل ٢٠١٠

بنفس المركز تم انتحال شخصية المواطنة فاطمة على احمد على والتصويت باسمها بتاريخ ١٣ ابريل ٢٠١٠

بالمركز رقم ٣ ضابط الاقتراع يدخل مع الناخبين داخل الستارة ويقوم بالتوجيه بصوت مسموع ويذكر اسم الشجرة بانحياز واضح للمؤتمر الوطنى

الناخب اليسع عبد الله محمد احمد وجد أن شخصا آخر اقترح باسمه

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيد أحمد حاج أحمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن أحمد

المحامون – الخرطوم

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل **طاعن أول**

عبد القادر رحمة الله عابدين صالح **طاعن ثانى**

ضد

المفوضية القومية للانتخابات **مطعون ضدها**

الموضوع :طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة الولائية (١٤) الاتبراوى (ولاية نهر النيل) :

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين،

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

بمركز المقرن شمال قامت إحدى الناخبات تدعى سماح بالاقتراع ببطاقة علاج مصنع اسمنت السلام حيث لم يتعرف عليها العريف بتاريخ ١٥ابريل ٢٠١٠

بنفس المركز تم انتحال شخصية المواطنة فاطمة على احمد على والتصويت باسمها بتاريخ ١٣ ابريل ٢٠١٠

بالمركز رقم ٣ ضابط الاقتراع يدخل مع الناخبين داخل الستارة ويقوم بالتوجيه بصوت مسموع ويذكر اسم الشجرة بانحياز واضح للمؤتمر الوطنى

الناخب اليسع عبد الله محمد احمد وجد أن شخصا آخر اقترح باسمه

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل طاعن أول

عبد الحميد محمد فضل الله على طاعن ثانى

ضد

المفوضية القومية للانتخابات مطعون ضدها

الموضوع :طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة الولائية(١٦)قطاع النيل(ولاية نهر النيل) :

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

يتم التعامل بشهادة السكن كورقه ثبوتيه وذلك بدون وجود العريف حيث تم سحبه بامر من رئيس المركز وذلك بقرية التكنه

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيد أحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل	طاعن أول
حسن الخواض محمد أبو عبيده	طاعن ثانى
ضد	
المفوضية القومية للانتخابات	مطعون ضدها

الموضوع :طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة الولائية(١٩)كبوشيه (ولاية نهر النيل) :

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

لا يتم التعامل بحياديه من قبل موظفى المطعون ضدها حيث منع مرشح الطاعنة من الدخول للمراكز فيما سمح لمرشح المؤتمر الوطنى بذلك

فى جميع المراكز لا توجد ستائر للاقتراع مما يعوق عملية السرية

فى مراكز قيادة الجيش الاقتراع يكون بحضور القائد والتوجيه منه بالتصويت للشجرة

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل طاعن أول

محمد عثمان عبد الملك طاعن ثانى

ضد

المفوضية القومية للانتخابات مطعون ضدها

الموضوع :طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة القومية(٣)عطبره (ولاية نهر النيل) :

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى

الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

فى المراكز المنوط بها الاقتراع للقوات النظامية رئيس المركز يحجب اسم الناخب من الوكلاء بحجة السرية

مناديب اللجان الشعبية متواجدين داخل السرادق الخاصة بالمؤتمر الوطنى

بمركز مدرسة الشهداء رئيس المركز يسلم بعض الناخبين أكثر من استمارة تخص رئاسة الجمهورية والوالى بحجة انها تالفه وهى لم تكن كذلك على الإطلاق

تم تزوير فى إحدى شهادات السكن الصادر من حى الفكى مدنى وكان ذلك فى سيارة بها دعاية للمؤتمر الوطنى

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل	**طاعن أول**
عثمان على محمد حميد	**طاعن ثانى**

ضد

المفوضية القومية للانتخابات مطعون ضدها

الموضوع :طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة القومية(٧)شندى الجنوبيه (ولاية نهر النيل) :

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

فى المراكز المنوط بها الاقتراع للقوات النظامية رئيس المركز يحجب اسم الناخب من الوكلاء بحجة السرية

مناديب اللجان الشعبيه متواجدين داخل السرادق الخاصة بالمؤتمر الوطنى

يوجد فى بطاقة الاقتراع أسماء لمرشحين مستقلين من غير رموز

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها

لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن أحمد

المحامون – الخرطوم

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل	**طاعن أول**
الصادق بخيت احمد مساعد	**طاعن ثانى**
ضد	
المفوضية القومية للانتخابات	**مطعون ضدها**

الموضوع :طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة الولائية(١٧) الزيداب (ولاية نهر النيل) :

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

بمركز الكبوشاب بعض المنقبات يقمن بالاقتراع دون التعرف على هويتهن

بنفس المركز المواطن احمد محمد حاج الطاهر وهو مختل عقليا سمح له بالتصويت رغم الاعتراض

بنفس المركز وفى اليوم الثالث للاقتراع يقوم موظف المطعون ضدها بالتعرف على الناخب فقط بإشعار التسجيل دون أى ورقه ثبوتية وفى غياب العريف

الموطن الخير احمد محمود قام أحد الأشخاص بالتصويت باسمه دون أن يحضر

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن احمد

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل	**طاعن أول**
محمد عبد الله محمد عشره	**طاعن ثانى**
ضد	
المفوضية القومية للانتخابات	**مطعون ضدها أولى**
حزب المؤتمر الوطنى	**مطعون ضده ثانى**
نافع على نافع	**مطعون ضده ثالث**

الموضوع :طعن ضد إعلان نتيجة الدائرة القومية(٦) شندى الشمالية (ولاية نهر النيل) :

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بطعن ضد قرار المطعون ضدها القاضى بإعلان فوز مرشح المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه وذلك على النحو الآتى :

أولا : قام الطاعن الأول بتزكية ترشيح الطاعن الثانى فى الانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠ فى الدائرة أعلاه

ثانيا : قامت المطعون ضدها بإعلان فوز مرشح حزب المؤتمر الوطنى فى الدائرة أعلاه

ثالثا : مع كامل احترامنا للمطعون ضدها إلا أن قرارها لم يكن سليما وذلك للآتى :

مرشح المؤتمر الوطنى للدائرة القومية (٦) شندى الشمالية (نافع على نافع) وبصوره مستمرة وفى وسائل الإعلام سواء أكانت المقرؤه والمرئية أو المسموعة أو العالمية أو المحلية وفى الندوات واللقاءات العامة والخاصة والجماهيرية والحزبية يتوعد ويهدد ويرهب ويتحدى كل من يقف ضد المؤتمر الوطنى وكذلك يغرى كل من يقف معه والمعلوم انه من القيادات النافذة فى هذا

النظام مما أدخل الرهبة والرعب فى كثير من المواطنين البسطاء وقد اثر ذلك بشكل مباشر فى العملية الانتخابية

هناك عدم تطابق بين سجل الناخبين الموجود بالمركز والسجل المسلم للحزب وذلك بمخالفة نص المادة ٢٥ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ (إجازة السجل النهائى وتسليم نسخه منه للأحزاب)

رابعا : كل ما ذكر من أسباب يقدح فى العملية الانتخابية فى تلك الدائرة بكافة مراكزها لذلك نلتمس الحكم بالآتى :

إلغاء النتيجة الصادرة من المطعون ضدها

إعادة الاقتراع فى الدائرة أعلاه

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج أحمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن أحمد

المحامون – الخرطوم

***

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل	طاعن
البخارى عبد الله الجعلى	طاعن ثانى
ضد	
المفوضية القومية للانتخابات	مطعون ضدها أولى
حزب المؤتمر الوطنى	مطعون ضده ثانى
الهادى عبد الله محمد العوض	مطعون ضده ثالث

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة انتخابات والى ولاية نهر النيل

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بهذا الطعن طاعنين ضد قرار المطعون ضدها الأولى القاضى بفوز المطعون ضده الثالث مرشح المطعون ضده الثانى وذلك النحو الاتى :

أولا : الطاعن حزب مسجل وفقا لقانون الأحزاب لسنة ٢٠٠٨

ثانيا : جرت فى الفتره من ١١ إلى ١٥ ابريل الجارى انتخابات شارك فيها الطاعن على كافة المستويات وقد مورست جمله من الانتهاكات تؤدى وتوجب إلغاء نتائج هذه الانتخابات وتتمثل تلك الممارسات فى الاتى :

أولا : الدائرة القومية (٤) الدامر الشرقيه والولائية (١٤) الاتبراوى :

بمركز المقرن شمال قامت احدى الناخبات تدعى سماح بالاقتراع ببطاقة علاج مصنع اسمنت السلام حيث لم يتعرف عليها العريف بتاريخ ١٥ابريل ٢٠١٠

بنفس المركز تم انتحال شخصية المواطنة فاطمة على احمد على والتصويت باسمها بتاريخ ١٣ ابريل ٢٠١٠

بالمركز رقم ٣ ضابط الاقتراع يدخل مع الناخبين داخل الستارة ويقوم بالتوجيه بصوت مسموع ويذكر اسم الشجرة بانحياز واضح للمؤتمر الوطنى

الناخب اليسع عبد الله محمد احمد وجد أن شخصا آخر اقترح باسمه

ثانيا : الدائرة الولائية (١٦) قطاع النيل :

يتم التعامل بشهادة السكن كورقه ثبوتية وذلك بدون وجود العريف حيث تم سحبه بأمر من رئيس المركز وذلك بقرية التكنه

ثالثا : الدائرة الولائية (١٩) كبوشية :

لا يتم التعامل بحياديه من قبل موظفى المطعون ضدها حيث منع مرشح الطاعنة من الدخول للمراكز فيما سمح لمرشح المؤتمر الوطنى بذلك

فى جميع المراكز لا توجد ستائر للاقتراع مما يعوق عملية السرية

فى مراكز قيادة الجيش الاقتراع يكون بحضور القائد والتوجيه منه بالتصويت للشجرة

رابعا : الدائرة القومية (٣) عطبره :

فى المراكز المنوط بها الاقتراع للقوات النظامية رئيس المركز يحجب اسم الناخب من الوكلاء بحجة السرية

مناديب اللجان الشعبية متواجدين داخل السرادق الخاصة بالمؤتمر الوطنى

بمركز مدرسة الشهداء رئيس المركز يسلم بعض الناخبين أكثر من استمارة تخص رئاسة

الجمهورية والوالى بحجة أنها تالفة وهى لم تكن كذلك على الإطلاق

تم تزوير فى إحدى شهادات السكن الصادر من حى الفكى مدنى وكان ذلك فى سيارة بها دعايه للمؤتمر الوطنى

خامسا : الدائرة القومية (٧) شندى الجنوبية :

يوجد فى بطاقة الاقتراع أسماء لمرشحين مستقلين من غير رموز

سادسا : الدائرة الولائية (١٧) الزيداب :

بمركز الكبوشاب بعض المنقبات يقمن بالاقتراع دون التعرف على هويتهن

بنفس المركز المواطن احمد محمد حاج الطاهر وهو مختل عقليا سمح له بالتصويت رغم الاعتراض

بنفس المركز وفى اليوم الثالث للاقتراع يقوم موظف الطاعنة بالتعرف على الناخب فقط بإشعار التسجيل دون اى ورقه ثبوتيه وفى غياب العريف

الموطن الخير احمد محمود قام احد الاشخاص بالتصويت باسمه دون أن يحضر

سابعا : مخالفات عامه :

مرشحى المؤتمر الوطنى للدوائر الجغرافية القومية (٤-٥-٦-٧) (قطبى المهدى والزبير محمد الحسن ونافع على نافع وعلى كرتى – على التوالى) يستغلون أموال وإمكانية الدولة فى أعمالهم الانتخابية

مرشح المؤتمر الوطنى للدائرة القومية (٦) شندى الشمالية (نافع على نافع) وبصوره مستمرة وفى وسائل الإعلام سواء أكانت المقرؤة والمرئية أو المسموعة أو العالمية أو المحلية وفى الندوات واللقاءات العامة والخاصة والجماهيرية والحزبية يتوعد ويهدد ويرهب ويتحدى كل من يقف ضد المؤتمر الوطنى وكذلك يغرى كل من يقف معه والمعلوم انه من القيادات النافذة فى هذا النظام مما ادخل الرهبة والرعب فى كثير من المواطنين البسطاء وقد اثر ذلك بشكل مباشر فى العملية الانتخابية

سجل الناخبين المعمول به أثناء فترة الاقتراع يختلف تماما مع السجل المسلم نسخه منه للطاعن

الحبر المستعمل يزول بسرعة شديدة مما يعطى فرصه لتكرار التصويت

سادسا : كل ما ذكر يثبت وبها لايدع مجالا للشك أن هناك كثير من المارسات قد تمت من موظفى الطاعنة ومرشحى المؤتمر الوطنى قد أصابت العملية الانتخابية فى مقتل وفيها مخالفه

واضحة وصريحة لقانون وقواعد الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ لذلك فاننا نلتمس إصدار حكم يقضى بإلغاء نتائج الانتخابات والعملية الانتخابية التى جرت بالولاية على كافة المستويات

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسي

حافظ سيدأحمد حاج أحمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن أحمد

المحامون – الخرطوم

أمام محكمة طعون الانتخابات

الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل طاعن

ضد

المفوضية القومية للانتخابات مطعون ضدها أولى

حزب المؤتمر الوطنى مطعون ضده ثانى

الموضوع : طعن ضد إعلان نتيجة القوائم الحزبيه والمراه للمجلس الوطنى

السيد رئيس وأعضاء محكمة طعون الانتخابات

الموقرين

بكل احترام وإنابة عن الطاعنين نتقدم بهذا الطعن طاعنين ضد قرار المطعون ضدها الأولى القاضى بفوز المطعون ضده الثانى بكامل مقاعد القوائم وذلك النحو الاتى :

أولا : الطاعن حزب مسجل وفقا لقانون الأحزاب لسنة ٢٠٠٨

ثانيا : جرت فى الفتره من ١١ إلى ١٥ ابريل الجارى انتخابات شارك فيها الطاعن على كافة المستويات وقد مورست جمله من الانتهاكات تؤدى وتوجب إلغاء نتائج هذه الانتخابات وتتمثل تلك الممارسات فى الاتى :

أولا : الدائرة القومية (٤) الدامر الشرقية والولائية (١٤) الاتبراوى :

بمركز المقرن شمال قامت إحدى الناخبات تدعى سماح بالاقتراع ببطاقة علاج مصنع اسمنت السلام حيث لم يتعرف عليها العريف بتاريخ ١٥ابريل ٢٠١٠

بنفس المركز تم انتحال شخصية المواطنة فاطمة على احمد على والتصويت باسمها بتاريخ ١٣ ابريل ٢٠١٠

بالمركز رقم ٣ ضابط الاقتراع يدخل مع الناخبين داخل الستارة ويقوم بالتوجيه بصوت مسموع ويذكر اسم الشجرة بانحياز واضح للمؤتمر الوطنى

الناخب اليسع عبد الله محمد احمد وجد أن شخصا آخر اقترح باسمه

ثانيا : الدائرة الولائية (١٦) قطاع النيل :

يتم التعامل بشهادة السكن كورقه ثبوتية وذلك بدون وجود العريف حيث تم سحبه بأمر من رئيس المركز وذلك بقرية التكنه

ثالثا : الدائرة الولائية (١٩) كبوشيه :

لا يتم التعامل بحياديه من قبل موظفى المطعون ضدها حيث منع مرشح الطاعنة من الدخول للمراكز فيما سمح لمرشح المؤتمر الوطنى بذلك

فى جميع المراكز لا توجد ستائر للاقتراع مما يعوق عملية السريه

فى مراكز قيادة الجيش الاقتراع يكون بحضور القائد والتوجيه منه بالتصويت للشجرة

رابعا : الدائرة القومية (٣) عطبره :

فى المراكز المنوط بها الاقتراع للقوات النظامية رئيس المركز يحجب اسم الناخب من الوكلاء بحجة السرية

مناديب اللجان الشعبية متواجدين داخل السرادق الخاصة بالمؤتمر الوطنى

بمركز مدرسة الشهداء رئيس المركز يسلم بعض الناخبين أكثر من استمارة تخص رئاسة الجمهوريه والوالى بحجة انها تالفه وهى لم تكن كذلك على الإطلاق

تم تزوير فى إحدى شهادات السكن الصادر من حى الفكى مدنى وكان ذلك فى سيارة بها دعايه للمؤتمر الوطنى

خامسا : الدائرة القومية (٧) شندى الجنوبية :

يوجد فى بطاقة الاقتراع أسماء لمرشحين مستقلين من غير رموز

سادسا : الدائرة الولائية (١٧) الزيداب :

بمركز الكبوشاب بعض المنقبات يقمن بالاقتراع دون التعرف على هويتهن

بنفس المركز المواطن احمد محمد حاج الطاهر وهو مختل عقليا سمح له بالتصويت رغم الاعتراض

بنفس المركز وفى اليوم الثالث للاقتراع يقوم موظف الطاعنة بالتعرف على الناخب فقط بإشعار التسجيل دون اى ورقه ثبوتية وفى غياب العريف

الموطن الخير احمد محمود قام أحد الأشخاص بالتصويت باسمه دون أن يحضر

سابعا : مخالفات عامه :

مرشحى المؤتمر الوطنى للدوائر الجغرافية القومية (٤-٥-٦-٧) (قطبى المهدى والزبير محمد الحسن ونافع على نافع وعلى كرتى – على التوالى) يستغلون أموال وإمكانية الدولة فى أعمالهم الانتخابية

مرشح المؤتمر الوطنى للدائرة القومية (٦) شندى الشمالية (نافع على نافع) وبصوره مستمره وفى وسائل الاعلام سواء اكانت المقرؤه والمرئية أو المسموعة أو العالمية أو المحلية وفى الندوات واللقاءات العامة والخاصة والجماهيرية والحزبية يتوعد ويهدد ويرهب ويتحدى كل من يقف ضد المؤتمر الوطنى وكذلك يغرى كل من يقف معه والمعلوم انه من القيادات النافذة فى هذا النظام مما ادخل الرهبة والرعب فى كثير من المواطنين البسطاء وقد اثر ذلك بشكل مباشر فى العملية الانتخابية

سجل الناخبين المعمول به أثناء فترة الاقتراع يختلف تماما مع السجل المسلم نسخه منه للطاعن

الحبر المستعمل يزول بسرعة شديدة مما يعطى فرصه لتكرار التصويت

سادسا : كل ما ذكر يثبت وبما لايدع مجالا للشك أن هناك كثير من الممارسات قد تمت من موظفى الطاعنة ومرشحى المؤتمر الوطنى قد أصابت العملية الانتخابية فى مقتل وفيها مخالفه واضحة وصريحة لقانون وقواعد الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ لذلك فإننا نلتمس إصدار حكم يقضى بإلغاء نتائج الانتخابات والعملية الانتخابية التى جرت بالولاية على كافة المستويات

و لكم الشكر

الطيب أحمد العباسى

حافظ سيدأحمد حاج احمد

خلف الله عباس رحمه

موفق كمال حسن أحمد

المحامون – الخرطوم

السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل السادس عشر

لماذا رفضنا نتائج الانتخابات

هذا بيان للناس

لهذه الأسباب رفضت نتائج الانتخابات جملة وتفصيلا ولن أعترف بها

■ ■ ■

كل هذا وغيره، دعانا لرفض نتائج الانتخابات، لم يكن رفضنا لها مبنيًا إلا على سليقة رفض الظلم والحيف، لم يكن هربًا من الهزيمة ونتاج الديمقراطية، فنحن حماة الديمقراطية وبناتها، نحن نحمي من تجيء به الصناديق، وفيما يلي توثيق للرفض:

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان مهم من مرشح الرئاسة حاتم السر حول نتائج الانتخابات

إلى جماهير الشعب السودانى الأبية

إلى جماهير الحزب الإتحادي الديمقراطى الحرة

أخاطبكم اليوم من على أرضية ثابتة بثبات مواقفكم التاريخية وارتكازاً على جذور أصيلة عميقة بعمق تاريخ وإرث وطنى شريف، إرث تحملونه وأنتم ثابتون على المبادئوالمواقف الوطنية الصلبة، بدءاً بتحقيق الاستقلال من داخل البرلمان والسودنة والجلاء ورفع علم الحرية، وسيرا على ذات الدرب فى كل المعارك المفصلية فى تاريخ بلادنا، حين تصدى الحزب لكل أنظمة القهر والتصلت والاستبداد حتى أكتوبر المجيد وظل حزبنا على ذات الدرب عند قيام نظام مايو١٩٦٩ حيث قاوم وناضل حتى تحققت إرادة الجماهير فى رجب الأغر ٦أبريل ١٩٨٥. وقبل أن تلتقط جماهير شعبنا أنفاسها لتنعم بالحرية انقض نفر من العسكر وتدعمهم بعض الوجوه المدنية السوداء، والتى ما لبثت وجدت نفسها ترزح تحت أقدام العسكر الثقيلة وليتهم كانوا هم عسكر السودان وجند جيشه الباسل، بل هم تلك الفئة الباغية التى عرف الشعب عنها انقلابها على بعضها البعض قتلا وتشريدا وسجنا لمن كان سعيد الحظ. نحى فيكم أيتها الجماهير المخلصة الوفية، الإيمان القوى بوحدة أراضى السودان كواقع معاش فى زمن غلب علي السودان أيادى تتناوشه بأهواء وتتقاسمه باتفاقيات أنانية فى موائد توزيع وتقسيم حصص وثروات... نحى المد والزخم الجماهيرى الذى توشحت وازدانت به حملاتكم وندواتكم ولياليكم الانتخابية، وهذه

شيمتكم وعزيمتكم، عزيمة الرجال الأسود الحامين لأرض السودان والمدافعين عن حرائره ومكتسباته. وفى ظل الظروف الانقلابية القاهرة والسياسات الانفرادية الانتقائية غير المسبوقة التى زُجت فيها البلاد بليل أسود والتى قادت لحالة إخفاقات متتالية تولدت عنها الإستقطابات الدينية والعرقية والإثنية النعراء البغيضة... تلك الإخفاقات التى كانت (وما تزال) سبباً مباشراً أدى الى سلسلة حروب وتمزيق وتشريد وإقصاء وتفرد بالسلطة وبالقرارات المصيرية... وما لازمتها من سياسات خارجية قطبية خلقت عداءات إقليمية ودولية لا يزال الوطن ومواطنيه يدفعون ثمنها الغالى ويتأرجحون يمنة ويسرة على هوى أفراد وشلل دون اتزان ومن غير حياد... ولما خضع نظام الإنقاذ لإرادة شعبنا وسمح بضغط من قوي المقاومة الوطنية بهامش من الحريات ، كانت كوادر حزبنا متلاحمة مع كافة قوى شعبنا في معركة توسيع دائرة الحريات والحفاظ علي مكاسب اتفاقية السلام في نيفاشا واتفاقية القاهرة وصولاً إلي قيام انتخابات ديمقراطية شفافة يعبر بها شعبنا حقبة شديدة المرارة... ثم تمترست قوى الشمولية والقهر وراء حجب التآمر والمكر السيء للعملية الانتخابية والتى نجزم بأن إصحاحها وقوامها يكمن فى كونها منظومة مترابطة لا إنفكاك لها، منظومة حلقية لا تقبل التجزئة والتفريط ... منظومة تتداخل مفاصلها الآنية فى المضمون روحاً وفى المظهر سياقاً مع كل بنود الاتفاقيات الموقعة بعيداً عن المراوغة السياسية الآنية والتكتيك الحزبى الضيقين... ولقد عملنا بكل إخلاص وتجرد بأن يتم تصحيح مسار العملية الانتخابية والتى بدأت من التعداد السكانى وقانون الانتخابات وتكوين المفوضية وتوزيع الدوائر وتقسيمها والسجل الإنتخابى.... ولكن أبى الحزب الحاكم إلا وأن تأتى كل المراحل مشوهة مبتورة لا تشبه الشعب السودانى ولا تتماشى مع إرثه وتاريخه الوطنى الشريف.... وما نتج عن هذا التعنت كان مؤشراً خطيراً ينذر بأن القادم أسوأ ولا تحمد عقباه،،، يتحمل نظام المؤتمر الوطنى كل التبعات والإخفاقات الماضية والحاضرة والآتية... فى ظل هذه التداعيات والمعطيات المتسارعة تدارست القيادة برئاسة مولانا السيد محمد عثمان الميرغنى قرار المشاركة في العملية الانتخابية والذى بنى على مبادئ ورؤى وطنية منطلقة من إستراتيجية الحزب فى العمل على إرساء ركائز وأركان السلام الدائم والتنمية العادلة المتوازنة وندب الاستقرار للوطن والرفاهية لأهله .... وعلي هذا الأساس وافق حزبكم علي خوض تجربة الانتخابات بالرغم مما شابها من مؤشرات وحقائق التزييف وقمع الحريات والتلاعب في السجل الانتخابي والإرهاب الانتخابي . ومنذ ساعات الاقتراع الأولي رصد مندوبو حزبنا مئات من حالات التزييف والغش والتجاوزات .... يا جماهير الشعب السودانى الأبى نلتقيكم اليوم

وفى هذا المنعطف التاريخى المهم بعد أن انتهت عملية الاقتراع فى جميع أنحاء الوطن وفى مهاجر الغربة المنتقاة لنضع أمامكم الحقائق التالية :

١. العملية الانتخابية كواحدة من آليات التحول الديمقراطى كان استحقاقا وطنيا وشعبيا من خلال اتفاقية نيفاشا للسلام والتى هى محصلة لنضال كل قطاعات الشعب السودانى وهى ليست منحة من احد.

٢. الحزب الاتحادى الديمقراطى تحسبا لهذا التحول سعى للوصول إلى اتفاق حد ادنى للوفاق الوطنى مع الحكومة والقوى السياسية الأخرى ليعالج بشكل جزرى أزمة الحكم فى السودان ، إلا أن كل المحاولات لم يكتب لها النجاح بسبب تعنت نظام الإنقاذ وتشبثه بالسلطة، بمفهوم واحد إلا وهو أن الوفاق الوطنى يعنى أن يجلس الجميع تحت شجرة الإنقاذ وليس تحت راكوبة السودان.

٣ .طرحنا مفهوم الحكومة القومية التى يمكن أن تشرف على الانتخابات لضمان الحيدة والنزاهة وأيضا تم رفض هذا الطرح.

٤. طرحنا أن تكون المفوضية العليا للانتخابات بطريقة قومية تشارك كل القوى السياسية فى تشكيلها على أن يكون أعضاؤها ممن عرف عنهم النزاهة والكفاءة وتم رفض هذا المقترح.

٥. تم تشكيل اللجنة العليا لمفوضية للانتخابات من الأسماء المعروفة لديكم وهم قدامى النظام المايوى السابق وتربطهم بنظام الإنقاذ الكثير من الخيوط التى تجعلهم لا يستطيعون التعامل بنفس القدر بين مرشحى الحكومة والقوى السياسية الأخرى، أن لم يكونوا تحت السيطرة والتوجيه المباشر لمرشحى المؤتمر الوطنى وهذه المسألة القت بظلالها على الإخفاقات والخطايا التى صاحبت العملية الانتخابية. وكانت النتيجة كالاتى :-

١. تم إجراء الانتخابات الخطأ للشعب الصح، وبشهادة المراقبين الدوليين فإن الانتخابات التي جرت لم تف بالمعايير الدولية المتعارف عليها.

٢. كنا نخشى التزوير ولكن ما ظهر أثناء الانتخابات هو أفظع وأمر وأبشع من التزوير حيث أن بطاقات انتخابية خاطئة تم تسليمها لولاية بأكملها واستغرقت إجراءات إعادة طباعة وإعادة شحن وتسليم البطاقات الجديدة أكثر من ١٢ ساعة.

3. هناك مرشحين أُسقطت أسماؤهم من البطاقات الانتخابية ، وهناك دوائر انتخابية تم

استبدال بطاقاتها مع دوائر أخرى وتم استبدال رموز المرشحين فى بعض الدوائر.

٤ .توصلنا أخيرا إلى أن ماجرى ليست أخطاء إدارية وفنية ومهنية فقط بل ماجرى هو جريمة فى حق الشعب السودانى تضاف إليها أعمال الترويع والبلطجة التى مورست ضد وكلاء المرشحين حيث تم حبس البعض خارج اطار القانون من الساعة ٨:٠٠ صباحا حتى ٤ عصرا .

٥ .سادت الفوضى والاضطراب جميع مراكز الاقتراع داخل وخارج السودان مما فتح الباب واسعا أمام حالات التزوير غير المسبوقة في تاريخ الانتخابات السودانية. أن سجل الشعب السودانى حافل بالدروس والعبر والمواقف الثورية المنحوتة فى لوحات الشرف وعلى جدران التاريخ القريب والبعيد من عمر الإنسانية... لقد رفعتم رايات العزة والكرامة والوطنية وشهد لكم العالم هبات وثورات أصيلة تاريخية... بهذا أعاهدكم بأن أظل على العهد فى منازلة الخطوب وشحذ الهمم من أجل حقوق المواطنة والحريات العامة وكريم العيش موقفاً صلباً ومبدئياً لا نكوص عنه كما عهدتموه وخبرتموه .وبصفتى مرشحا لرئاسة الجمهورية خضت هذه الانتخابات أعلن الآتى :

١ . رفضى التام وعدم إعترافى بنتائج انتخابات رئاسة الجمهورية وما يترتب عليها من خطوات لاحقة ولن أشترك فى أى حكومة تعتمد نتائج هذه الانتخابات المزورة.

٢ . أن هذه النتيجة التي تم إعلانها اليوم لم تعكس التمثيل الحقيقي لأهل السودان كما أنها لم تعبر عن إرادة جماهير الشعب السوداني.

٣. نؤكد تمسكنا بالخيار الديمقراطي كآلية للتداول السلمي للسلطة عن طريق الانتخابات على أن يتم مراجعة جميع الأخطاء التي صاحبت العملية الانتخابية ومعالجة التعقيدات التي أفسدت العملية الانتخابية على أن يتم العمل مستقبلا على فصل عملية الانتخابات الرئاسية والولائية والتشريعية من بعضها البعض.

٤ . نؤكد التزامنا بحق الاستفتاء لأهلنا في الجنوب مع استعدادنا التام للعمل بكل ما أوتينا من إمكانات لتحقيق الوحدة الطوعية.

٥ . لابد من إجراء تحقيق شامل لكل ما صاحب العملية الانتخابية من خطايا وتزوير وتجاوزات وأخطاء ومحاسبة المسؤولين عنها بدءا باللجنة العليا لمفوضية الانتخابات.

٦ . للخروج من المأزق السياسى الراهن الذى دخلت فيه البلاد نتيجة لهذه الانتخابات

المعطوبة فى إجراءاتها والمرفوضة فى نتائجها ، فإن تعاملنا مع ما أفرزتـه هـذه الانتخابـات المعيبـة، سيكون كتعاملنا مع حكومة وضع اليد، ولن تمنعنا التجاوزات التي مورست من السـعي لإنقـاذ الـوطن مـن مهـددات التبعثـر والضـياع، وسـنعمل بكـل السـبل الممكنـة لانتشـاله مـن بـراثن الانفصال، والاقتتال، وذلك بإعمال وفاق وطني يرتكز على أربعة أسس سبق إعلانها، أولى هـذه الثوابت تؤكد على التمسك بكافة اتفاقيات السلام التي تم توقيعها . ثاني الثوابـت تؤكـد عـلى أن وحدة السـودان الطوعية هي خيار أبناء السودان ، وتدعو للعمل من أجل أن تأتي نتـائج اسـتفتاء تقرير المصير تعزيزاً للوحدة ودعماً لها . ثالثة الثوابت تؤكد على أولوية الشأن الوطني على التطلـع الحزبي فلا مجال في هذا الحوار لمكاسب حزبية على حسـاب الأجنـدة الوطنيـة الأساسـية . ورابعـة الثوابت تركز على شمولية الحوار لكل القوى السياسية فلا إقصاء لأحـد، وفي سـبيل تمكـين هـذا الوفاق سنسمو فوق كل الصغائر لمجابهـة التحـديات.« بنـى وطنـى المخلصـين الشرفـاء الأشـقاء والشقيقات الكرام أتقدم بجزيل شكري لجميع الـذين صـوتوا لي مرشـحاً لرئاسـة الجمهوريـة فى كل ولايات السودان الحبيب ولأبناء بلادى فى منافى الغربة المنفيين والمهجرين وللملايـين مـنهم الذين حرموا مـن تسـجيل أسـمائهم بحجـج واهيـه ومخالفـة للنصـوص الدسـتورية التـي فصـلها النظام علي نفسه، لأنهم يعلمون إنهم سيصوتون إلينا وأؤكد لكم إننـا قـد كسـبنا شـعبياً وسياسـياً وعلم الجميع بأننـا القـوي السياسية الأولي في الـبلاد.كـما نـدعو جمـاهير شـعبنا الأبـى إلى الـتحلى باليقظة وعدم الانجرار لأى أعمال استفزازية أو خارجة عن القانون لتفادى اى اضـطرابات مـع احتفاظكم بكامل حقكم فى التعبير عن رفضكم لنتائج هذه المهزلة الانتخابية بقوة عـبر الوسـائل السلمية المتحضرة.. فمن هنا أدعوكم أحبتي أن نجعل من هذه النتيجة المُخجلة انتصارا لإرادتنا وجمعاً لصفوفنا والالتفاف حول قيادتنا الحكيمة لنجعل من المرحلة القادمة التي سـتبدأ مـن يـوم الثلاثاء القادم أملاً حقيقياً وممكناً للتغيير الديمقراطي..وأن لا تجعلوا لليأس والإحبـاط أن يجـد مكاناً في نفوسكم العزيزة .

إلا هل بلغنا اللهم فأشهد

و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

حاتم السر علي سكينجو

مرشح الحزب الاتحادى الديمقراطى لرئاسة الجمهورية

السبت الموافق ١٧ ابريل ٢٠١٠م

الحزب الذي رفع راية الحرية

يرفض نتائج الانتخابات غير الحرة

■ ■ ■

بيان من الحزب الاتحادى الديمقراطى الأصل إلى جماهير الشعب السوداني عامة وجماهير الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل خاصة حول موقف الحزب من نتائج الانتخابات

قال تعالى :﴿ اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إلا بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنظُرُونَ إلا سُنَّتَ الأولينَ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهَّ تَبْدِيلًا وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللهَّ تَحْوِيلًا ﴾ صدق الله العظيم
قال تعالى : ﴿وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ صدق الله العظيم
قال تعالى : ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّى إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا وَيَزِيدُ اللهَّ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا ﴾ صدق الله العظيم .

شارك الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل في الانتخابات العامة التي جرت في البلاد وفي كل مستوياتها باعتبارها من أهم المستحقات التي نصت عليها اتفاقية السلام الشامل واتفاقية القاهرة وغيرهما من الاتفاقيات . وبمفهوم أنها خطوة من خطوات التحول الديمقراطي والتبادل السلمي للسلطة والطريق الوحيد الذي يؤمن به حزبنا ويعتمده وسيلة للوصول إلى السلطة تتويجاً لاختيار شعبنا الحر لمن يحكمه عبر صناديق الاقتراع . كذلك قد رأى الحزب في العملية الانتخابية فرصة لخلق حراك سياسي وتنظيمي وسط قواعده وكوادره خاصة والساحة السياسية عاماً . وقد رأينا في الانتخابات فرصة لتمارس كوادر الحزب وقياداته الشابة العملية الانتخابية عملياً ولتكتسب من خلالها الخبرات السياسية والتنظيمية .

قبيل دخول الانتخابات مرحلتها الأخيرة ، أجمعت القوى السياسية الوطنية كافة وبعد مشاورات مكثفة على ضرورة تأجيل العملية الانتخابية برمتها إلى شهر نوفمبر ٢٠١٠م ولأسباب واقعية وموضوعية ، حتى يتسنى للمفوضية القومية للانتخابات معالجة مختلف أوجه القصور التي شابت العملية في مراحلها المختلفة ، ولكي يتاح خلق جو من الوفاق الوطني تجري

من خلاله الانتخابات بسلاسة ويسر عبر انتخابات يتفق عليها الجميع.

وكذلك لكي يتسنى للقوى السياسية أثناء فترة التأجيل الدخول في حوار للتواصل للأسس التي تضمن للسودان وحدته واستقراره . إلا أنه وللأسف الشديد لم يتسن ذلك لأن المفوضية والمؤتمر الوطني رفضا فكرة التأجيل بعناد وصلف . ومن ثم حاولت القوى السياسية الوصول لإجماع حول خوض العملية الانتخابية أو مقاطعتها ، وكذلك لم يتسن الوصول لموقف موحد حول ذلك واتخذ كل حزب قراره منفرداً.

لقد كان الحزب مدركاً للصعوبات والعراقيل التي تكتنف الانتخابات ، ونبه لذلك مراراً وتكراراً منذ بداية العملية الانتخابية وفي مراحلها الأولى ، بدءاً من صدور قانون الانتخابات الذي كان للحزب العديد من التحفظات عليه ، والتي قام برفعها من خلال مذكرات عديدة للجهات المختصة ، ومروراً بمرحلة الإحصاء السكاني وتوزيع الدوائر وعملية التسجيل وإجراءات الاقتراع ، ولم يغب بال الحزب احتمالات التزوير والممارسات الفاسدة التي سوف تحدث . ومنذ اللحظة الأولى لبداية الاقتراع ، تأكدت مخاوف الحزب من عدم جاهزية وحيادية المفوضية القومية للانتخابات وفروعها في الولايات المختلفة ، وعدم قدرتها على إدارة عملية الاقتراع بالطريقة التي يتحقق من خلالها نزاهة وعدالة الانتخابات ، وتمثل ذلك في الفوضى والاضطراب الذي ساد مراكز الاقتراع في جميع أنحاء البلاد ، من اختلاط للبطاقات ورموز المرشحين وغياب بعضها وسقوط أسماء الآلاف من الناخبين وظهور سجل جديد في مراكز الاقتراع يختلف عن السجل الذي سلمته المفوضية لمندوبي الأحزاب ، وتداخل اللجان الشعبية في عمل لجان الاقتراع في المراكز والتي هي في الأساس كوادر للمؤتمر الوطني ، مما فتح الباب واسعاً أمام التزوير . ناهيك عما رصده مندوبونا ومندوبو الأحزاب الأخرى وأوردته وسائل الإعلام كافة في حالات تلاعب في الصناديق أثبتتها الشكاوى التي قدمت إلى مسئولي المفوضية وأكدتها محاضر الشرطة في مختلف بقاع السودان . وقد اعترفت المفوضية القومية للانتخابات وفروعها بالكثير من الخروقات والممارسات الفاسدة ، كما شهدت منظمات المجتمع المدني والجهات الرقابية المحلية والدولية بما صاحب الانتخابات من سلبيات ، وأنها لم تفي بالمعايير الدولية ، والحال هكذا فإن الحزب بالرغم من إصراره من المضي قدماً في العملية الانتخابية حتى نهايتها ، إلا أنه يجد لزاماً عليه التعبير بشكل واضح لا لبس فيه عن موقفه من نتائج الانتخابات . بعد أن تأكد الحزب ومن خلال معايشة حقيقية ورصد دقيق وموثق لمجريات الأحداث ، أن هذه الانتخابات وبالطريقة التي تمت بها هي أبعد ما تكون عن انتخابات حرة ونزيهة أو عادلة ،

ولهذا فقد امتنع السيد رئيس الحزب مولانا السيد محمد عثمان الميرغني عن الإدلاء بصوته.

أن النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات ليست تعبيراً حقيقياً عن إرادة الشعب السوداني، كما أنها لا تعكس التمثيل النيابي الحقيقي لأهل السودان، وبناء عليه فإن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل يعلن رفضه التام وعدم الاعتراف بنتائجها جملة وتفصيلاً، ويطالب بإعادة كاملة للانتخابات على كافة مستويات الحكم في البلاد وللخروج من المأزق السياسي الراهن الذي دخلت فيه البلاد نتيجة لهذه الانتخابات بممارساتها الفاسدة ونتائجها المرفوضة، فإن الحزب يدعو لحوار وطني جامع بين القوى السياسية الوطنية يفضي للاتفاق حول القضايا المصيرية التي تواجه بلادنا في المرحلة المقبلة، وفي مقدمتها ضرورة تضافر الجهود لجعل الوحدة خياراً جاذباً حتى تأتي نتائج الاستفتاء على تقرير المصير لأهلنا في جنوب السودان دعماً وتعزيزاً لوحدة السودان تراباً وشعباً، وكذلك الاتفاق على حل عاجل وشامل لقضية دارفور.

إن الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي رفع راية الحرية والديمقراطية، وسعى لتحقيق السلام وتأكيد الوحدة عبر اتفاقية الميرغني / قرنق في ١٦ نوفمبر ١٩٨٨م يشيد بجماهيره التي أعادت التاريخ وهي تتلاحم مع قياداتها أثناء العمل الكبير في حملة الاستعداد للمشاركة في الانتخابات بمختلف مراحلها، أن قيادة الحزب إذ تحي هذا الدور الكبير لكوادر وجماهير الحزب بمختلف قطاعاته الشبابية والطلابية والنسوية والمهنية في جميع بقاع السودان، رغم ظروف القهر والتغييب وممارسات الحكم الشمولي السلطوي لأكثر من عشرين عاماً وضعف إمكانيات الحزب المادية، لعلى ثقة تامة بأن جماهير الحزب ستواصل الجهود والعمل الجاد لتمتين بناء الحزب والاستعداد للجولة القادمة للانتخابات، والتي ستكون قريباً بعون الله متمسكة بما أتيح من هامش الحريات التي ناضلت من اجلها وحققتها بالكفاح دون منة من أحد وسيكون النصر المؤزر حليفها بمشيئة الله طال الوقت أم قصر. كما إننا على ثقة تامة أن جماهير حزبنا رغم غضبتها من عمليات التزوير الفاضحة الواضحة سوف تتحلى بما عرف عنها من يقظة من هذه الظروف الدقيقة التي يواجهها الوطن. وسوف لن تستجيب لأي استفزازات من أي جهة كانت حرصاً منها على سلامة الوطن والمواطنين .نقول قولنا هذا، لعل فيه عبرة لكل معتبر، ولمن سمع ووعى وأدرك وارعوى، والسلام على من اتبع الهدى.

والله الموفق وهو المستعان ،،،،

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

التاريخ ٥/ ٥/ ١٤٣١هـ - الموافق ١٩/ ٤/ ٢٠١٠م

السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل السابع عشر

لو كنت رئيسًا للسودان

لو كنت رئيساً

■ ■ ■

عند انطلاق حملتنا الانتخابية لانتخابات رئاسة الجمهورية خاطبت جماهير شعبنا السودانى الصامد الصابر شيبا وشبابا رجالا ونساءً في كل أرجاء الوطن العزيز معلنا بكل تواضع وتقدير ومسؤولية تدشين حملتنا الانتخابية لرئاسة الجمهورية، (وولاة الولايات وكافة المجالس التشريعية) ووضعت أمام الجميع برنامجنا الانتخابى مفصلا .وكان لحسن الطالع إن تزامن ميعاد انطلاق الحملة الانتخابية مع مناسبات دينية ووطنية فقدمت التهنئة لشعبنا بحلول شهر ربيع الأول الذي نحتفل فيه بذكرى مولد المصطفى ﷺ. رسول الهدى والسلام والمحبة، الذي آخى في دولة الإسلام بين مختلف الأعراق والجماعات ، ووضع أسس الحرية والعدل والمساواة بين الناس جميعا فدخلوا في دين الله أفواجا وأمِنوا من الخوف والجوع. وقلت ما أحوجنا اليوم إن نَتَمَثل هذه المعاني العظيمة وهذه القيم النبيلة في وطن أحوج ما يكون إليها. وطن كبير غني بإنسانه وموارده تتعدد فيه الأعراق والديانات والثقافات، وطن جدير بأن نقيم فيه دولة الحرية والديمقراطية والسلام والوحدة والعدل والمساواة. وتوجهت بالشكر والعرفان والتقدير لقيادة الحزب ممثلة في مولانا السيد محمد عثمان الميرغني رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي، الذي ظل يناضل لأكثر من عشرين عاما ضد الشمولية والديكتاتورية من أجل أن تكون الانتخابات عملية ممكنة، ولأعضاء المكتب السياسي وهيئة قيادة الحزب، وكافة المكاتب والأمانات لهذه الثقة الكبيرة التي غمروني بها، ولهذه المسؤولية الوطنية التي كلفوني بها، فهم قد بذلوا الغالي والنفيس من اجل الحفاظ على وحدة الوطن وقضية الديمقراطية والحرية التي رهن لها الحزب وسخر كل إمكانياته خلال العقدين الماضيين.وامتد شكرى وتقديرى وإعجابى كذلك بالرعيل الأول من القيادات الوطنية الذين وضعوا اللبنات الأولى لبناء هذا الوطن، وبذروا الأفكار الأساسية للوطنية والديمقراطية والحرية

والوسطية السياسية التي يرتكز عليها حزبنا العملاق الاتحادي الديمقراطي حزب كل الاتحاديين، والديمقراطيين، والوطنيين، والمستقلين، والوسطيين ويضم كافة شرائح المجتمع السوداني.ووجهت شكرا خاصاً:

- لأبي الوطنية الزعيم الأكبر مولانا السيد علي الميرغني، عطر الله ثراه.

- لرافع علم الاستقلال الزعيم الرئيس إسماعيل الأزهري، مؤسس الدولة الحديثة الذي اثبت في لحظة تاريخية إن التغيير ممكناً.

- للمناضل الشهيد الشريف حسين الهندي، الذي وقف بصلابة ضد الحكم الدكتاتوري ووضع لنا مثالا يحتذى به.

- لكافة شهداء الحركة الوطنية السودانية، وشهداء النضال ضد هذا النظام الذين بذلوا أرواحهم فداء لنا من اجل الحرية والديمقراطية.

- ولزملائي في قيادة الحزب الذين وقفوا معي وأذروني ورشحوني لهذا التكليف، وهذه الأمانة العظيمة.

أنا فخور إن انتمي لكل هؤلاء الأبطال الوطنيين.

شعرت وأنا أخاطب الشعب السودانى مرشحا لرئاسة الجمهورية بأنى أقف مواصلة لذلك الوعد والأمل الذي أنجزه آباؤنا الأوائل مؤسسي هذه الدولة وواضعي نظامها الديمقراطي القائم على التعددية والحرية والتسامح والتداول السلمي للسلطة، وليس على احتكار السلطة والثروة وإقصاء الآخرين. هذا الحلم الديمقراطي هو الذي نستطيع إن ننقله لأبنائنا والأجيال القادمة. ولكننا لا نستطيع إن نورثهم الدكتاتورية والشمولية والتطرف.أقف هنا اليوم لأنه عندما تعرضت الدولة الوطنية والتجربة الديمقراطية والحريات للانتهاك بواسطة الأنظمة العسكرية الشمولية، تصدى لها المواطنون الشرفاء العاديون، والطلاب، والعمال، والمزارعون، والموظفون، والمهنيون، واسقطوا النظام الدكتاتوري الأول والثاني عبر ثورتي أكتوبر وابريل الخالدتين، وحافظوا لنا على هذا الوعد والأمل.الآن يتعرض هذا الوعد والحلم للمصادرة مرة أخرى بواسطة نظام الإنقاذ الذي صادر الديمقراطية والحريات ونصب المعتقلات وبيوت الأشباح، ونهب

مقدرات الدولة وسخرها لخدمة حزبه، وإثراء أعضائه دون الالتفات للشعب.

شعرت بأننا سنعمل من خلال هذه الانتخابات مع جماهير الشعب السوداني لأن نصنع ثورة انتخابية لنضع نهاية لحقبة نظام الإنقاذ الدكتاتوري الشمولي. فقلت مخاطبا الشعب السوداني عند انطلاق الحملة: نلتقي بكم يا جماهير الشعب السوداني البطل في هذه اللحظات التاريخية من عمر الوطن حيث تهيمن على السلطة عصبة أحادية التوجه والأيدولوجيا احتكرت السلطة والثروة، وبطشت بالشعب وأفقرته، وهمشت الأقاليم، وميزت بين أبناء الشعب الواحد، بصورة تسببت بشكل مباشر في هذه الحروب والقلاقل المنتشرة في دارفور وجبال النوبة وشرق السودان وجنوب كردفان وفي أقصى شمال الوادي، بصورة كادت إن تؤدي بوحدة البلاد وتفككها بل زوالها.

في هذا اليوم الذي وصلت فيه معدلات غلاء المعيشة أرقاما مخيفة، وازدادت فيه عطالة الشباب والخريجين بصورة غير مسبوقة، حيث أصبح المستقبل أمامهم مظلماً، وأصبحوا مفصولين عن الحياة والأمل إضافة إلى أعداد المفصولين للصالح العام والفصل السياسي التعسفي، وقلة من السودانيين تكدح وتكد دون مقابل يعيل الأسرة. في الوقت الذي تكدست فيه جيوب أهل النظام بالملايين من الدولارات.

في هذه الأيام يتعرض السلام للخطر الماحق وللمساومات الرخيصة التي لن تؤدي إلا إلى حروب أخرى، حيث تتعرض اتفاقية السلام الشامل لضغوط يريد بها المؤتمر الوطني تحقيق مكاسب رخيصة يضرب بها منافسوه في الانتخابات، ويقصيهم من إدارة الوطن، ويتعرض السلام في دارفور لمساومات إقصائية من نوع آخر، بصورة تعرض الوحدة الوطنية للخطر .

هذه التحديات الماثلة والأخطار التي تحدق بالوطن تدل على خلل كبير في هذا النظام السياسي القائم. ومن كان سبباً في هذا الخلل لن يكون سبباً في إصلاحه. ومن كان جزءا من هذه المشاكل والأخطار لن يكون جزءا من الحل القادم. نظام الإنقاذ هو الذي قاد البلاد إلى هذا الطريق من التفكك والانهيار ولن يكون سبباً في وحدة البلاد أو رفاهية شعبنا.

إن حل هذه المشاكل يتطلب صعود قوى جديدة تستند إلى رؤية جديدة أساسها التغيير نحو سودان جديد ومستقبل أفضل للوطن و للجميع.وأعلنت أننا نحن نمثل هذه القوى الجديدة التي ستقودنا للسودان الجديد.وقلت للجميع بمنتهى الوضوح أنا لست مرشحاً للحزب الاتحادي الديمقراطي فحسب، أنا مرشح المؤتمر العام للشعب السوداني، ومرشح لكافة الأحزاب الاتحادية، وكافة الاتحاديين والديمقراطيين والوطنيين، والمستقلين، وقوى الوسط السياسي، وقوى التغيير، وكافة الفقراء والمهمشين في الأقاليم.

قلت للمواطنين الكرام لو انتخبتونى رئيساً لكم فانى أتعهد وألتزم بالاتى:

نحن امة وشعب عملاق تسبقنا سمعتنا الطيبة أينما ذهبنا وحللنا. نحن أفضل بكثير من إن يكون قدرنا ما شاهدناه في العشرين سنة الماضية من بطش وتنكيل وإقصاء.

نحن شعب كريم متسامح بحيث لا يمكننا إن نسمح للمواطنين الفقراء منا بالموت على أرضية المستشفيات من جراء الإهمال الرسمي للدولة، لعدم قدرتهم على شراء الدواء الغالي.

نحن شعب طيب وكريم بحيث لا يمكن لسياساتنا وقرارات سياسيينا حول التعليم الأساسي إن تؤدي إلى حرمان الآلاف من أبنائنا من التعليم لعدم سدادهم الرسوم المدرسية، وأن تؤدي إلى انتحار تلميذ في ولاية النيل الأبيض أو الجزيرة لعدم قدرة والده لسداد رسوم دراسته الأولية.

نحن شعب مسلم أكرم من إن نمسك جثث بعضنا كرهينة للرسوم الصحية وفاتورة المستشفيات والمستوصفات الخاصة الباهظة الثمن.

نحن شعب طيب وكريم بحيث لا يمكن إن يكون غذاء أبنائنا طلاب الجامعات «فتة الفول» و«البوش» ، ولا يمكن إن يكون فراشهم التشرد وهمهم وجل تركيزهم في رسوم الإسكان قبل أن يكون في تحصيل الدرس والعلم.

نحن امة ذات قيم وأخلاق ووازع ديني أكثر من تكون جرائم اغتصاب الأطفال وقتلهم هي الجريمة الأولى المنتشرة الآن في السودان.

لا يمكن أن نكون شعبا كريما وطيبا ونفطنا يتدفق في جيوب الفساد والإهدار في

الوقت الذي تموت فيه مزارعنا عطشا. لا يمكن أن نكون شعبا رسالياً وتكون جريمة الفساد المالي وسرقة المال العام والثراء الحرام، وشراء الشقق في دول الخليج وآسيا هي الهم الأساسي لهؤلاء الرساليين المتنفذين فينا.

نحن بكل تأكيد أفضل من العشرين سنة الماضية. نحن شعب طيب ومتسامح ولكن لا يمكننا إن نسمح بان تكون بلادنا مقبرة للنفايات المسرطنة. لا يمكن إن تكون بلادنا مسرحا لغسيل الأموال الدولية في الوقت الذي لا يجد فيه مرضى الكلى في عاصمتنا الدواء اللازم لغسيل الكلى. نحن أكرم من أن نسمح بإفقار شعبنا وأهلنا واستنزاف الريف وتركيز التنمية في عاصمة البلاد فقط.

في هذه الليلة أوجه حديثي للشعب السوداني بكل أقسامه المختلفة، بكل أحزابه السياسية ومنظماته المدنية، في مختلف ربوع البلاد، لأقول لهم إن هذه اللحظات التاريخية من عمر الوطن، إن هذه الانتخابات هي فرصتنا للتخلص من هذا الظلام والمضي قدما بشعبنا في طريق النور والتطور، نحو سودان جديد، سودان القرن الحادي والعشرين.

في نفس هذه الانتخابات سيطلب منك مرشح المؤتمر الوطني، وذات نظام الإنقاذ الذي عرفتموه بكل سوءته، نفس نظام الجبهة القومية الإسلامية الذي أطاح بالديمقراطية، وظل يحكم البلاد منفردا، سيطلب منكم تجديدا وتمديدا لأربع سنوات أخرى لرئاسته. أربع سنوات أخرى لمواصلة جبروته وتسلطه، أربع سنوات أخرى لمزيد من الفشل السياسي والوطني.

ونحن هنا الليلة لنقول للأخ الرئيس البشير، لن يسمح لك شعبنا بفترة رئاسية أخرى في هذه الانتخابات إذا كانت حرة ونزيهة وديمقراطية. لن يسمح الشعب بأن تكون الأربع سنوات القادمة نسخة مكررة من سنوات الإنقاذ الظلامية.

في ابريل القادم سيقول الشعب السوداني كلمته، سيقول «كفاية» واحد وعشرين سنة ظلم.

مرشح المؤتمر الوطني يتباهى بسجل إنجازاته. ولكننا نقول له لا يمكن إن يفوت مثل هذا الكلام على عمال النسيج البسطاء الذين أقفلت مصانعهم في مارنجان والخرطوم

بحري لعدم توفر الطاقة اللازمة لتشغيلها ولكثرة الضرائب الباهظة.

وسنقول له كيف ستتحدث عن انجازات لمزارعي مشروع الجزيرة الذين نهبت أراضيهم وبيعت للأجانب، وسرق عرقهم وتم بيع ممتلكات مشروعهم وبيع منازلهم ليتركوا في العراء.

كيف سيقول هذا الكلام للمواطنين البسطاء في شمال السودان في مناطق المناصير الذين غمرت المياه أراضيهم ومنازلهم وتركوا في الصحراء تتناوشهم الذئاب والرياح.

كيف يمكن إن يتحدث عن انجازات في الأمن والاستقرار لمواطني دارفور، كيف يمكنه إن يتحدث للملايين الذين يعيشون في المعسكرات التي تديرها المنظمات الدولية، عن الامن وهم يتغذون على حساب المعونات الدولية. أي انجاز هذا الذي يحول شعبه للعيش في معسكرات النازحين!

كيف يتحدث الأخ الرئيس عن توفر الأمن و البلاد يقتل فيها كل فترة طالب أو يختطف من الجامعات بصور تدعو للشكوك. كيف يتحدث عن استتباب الأمن وأطفالنا تأكلهم الكلاب الضالة في أطراف العاصمة هذه الأيام.

كيف يتحدث عن انجاز في تصدير النفط والشعب السوداني لا يعلم أي شيء عن أموال النفط وأين تذهب الملايين التي يدرها النفط. كان من المؤمل إن تتحسن الأوضاع المعيشية بتصدير النفط ولكن الذي حدث هو العكس تماما.

أنا اعتقد إن الأخ البشير مرشح المؤتمر الوطنى ونظامه لا يعرفون الطريق الصحيح لإنقاذ السودان، وقادوها للطريق المعاكس تماماً في اليوم الذي قفزوا فيه للسلطة بالانقلاب وتركوا طموحات وآمال الشعب خلفهم.

دعنا نقول لهم بكل وضوح إن الرئيس البشير خدم النظام والحزب الذي أتى به أكثر مما خدم شعبه ووطنه. وسخر كل إمكانيات الدولة والسلطة والثروة لخدمة المؤتمر الوطني، دون كل الشعب السوداني. إن هذه القناعات هي التي أضاعت البلاد ومزقتها.

سجل الإنقاذ واضح وجلي لا يحتاج إلى جدال. بدءا بالمعتقلات وبيوت الأشباح، والفصل من الخدمة العامة لأسباب سياسية، والتشريد، والانهيار الاقتصادي، انهيار

التعليم، وسياسات التميز والتهميش ضد الأقاليم، وبذر بذور الفرقة والحروب، وتفشي الأمراض والجوع وانهيار البيئة وتلوث مياه الشرب وانتشار السرطانات، وإقصاء التجار والمستثمرين الشرفاء من المنافسة في السوق، انتهاءً بتهديد وحدة الوطن وفقد أجزاء عزيزة منه. واحد وعشرين عاما من التردي والفشل.

نقول لهم إن الشعب السوداني لا يرغب في استمرار هذه السياسات، إن الشعب السوداني يرغب في التغيير وفي مستقبل أفضل من واقع اليوم.

ونقول لهم إن الشعب لديه معايير مختلفة لقياس التقدم في البلاد.

نحن نقيس التقدم بعدد الوظائف الجديدة وانخفاض نسبة العطالة وسط شبابنا. نقيس التقدم بتوفير وسائل الإنتاج الزراعي، وبقدرة الأسرة على مقابلة تكاليف المعيشة، ورسوم الدراسة، والرعاية الصحية، وبقدرتها على توفير قرشا ابيضا لليوم الأسود.

نحن لا نقيس تحسن الاقتصاد بعدد العمارات التي انتشرت في العاصمة بصورة فوضوية فى الميادين العامة ووسط المساكن الشعبية، أو بعدد المليونيرات الجدد من أقطاب النظام الذين اثروا بأموال الدولة، ولكن بتوفير الفرص المتكافئة للجميع للتنافس الحر الشريف في السوق، وبمنح الأولوية للاستثمارات التي تعود بالفائدة للمواطنين ، ورعاية المشروعات الاستثمارية الصغيرة التي تساعد في خلق الوظائف.

لأنني في الشباب العطالة أرى إخواني وأصدقائي. وفي وجه طفل صغير في شرق السودان يحاول استذكار دروسه رغم انقطاع التيار الكهربائي، أرى أسرتي. وفي وجوه أسرة تم طردها من بيت الحكومة بعد إن تم بيعه وتشريدهم أرى أهلي. ولأنني في وجه المشردين والنازحين في دارفور واللاجئين في دول الجوار والغرب أرى شعبي وعشيرتي.وأرى ذلك في وجه الرأسمالية الوطنية التي تم إجبارها على إقفال مصانعها وهجرها بفعل السياسات الجائرة والضرائب الباهظة والجبايات التي تستهدفهم دون سند قانوني، وارى ذلك في وجوه المزارعين البسطاء الذين يشكون ليل نهار لعدم قدرتهم على زراعة وري أراضيهم. هؤلاء هم أبطالنا ومثلنا الأعلى، ونيابة عنهم سنخوض هذه الانتخابات للفوز بالرئاسة.

لو أصبحت رئيسا منتخبا للسودان فسوف أجعل من أوجب واجبات الحكومة العمل من اجل صالح المواطن وخدمته، لا أن تعمل ضده. عليها إن توفر فرص العيش الكريم للجميع وليس لفئة معينة من محاسيبها، وعليها إن توفر السلام لا الحروب. كما إن الخطوط العريضة لبرنامجنا لمستقبل السودان الجديد ستكون على النحو التالى:

- هو إن نتفق جميعا أننا نحب هذا الوطن، ولكن علينا أن نعامل بعضنا البعض بكرامة واحترام، وان نفتح الحياة العامة للمنافسة الحرة الديمقراطية والعادلة حيث البقاء للأصلح ، وان نوفر شروط الإبداع والاختراع لأنها شروط التطور.

- إن نعمل مع جميع الأطراف على إيجاد حل عادل لقضية دارفور لأنها قضية عادلة، وان نحافظ على اتفاقية السلام الشامل، واتفاقية سلام شرق السودان، وان نؤمن على حق الشعب الجنوبي في تقرير المصير، وان نعمل بقوة لكي يكون خيار الوحدة الوطنية بين الشمال والجنوب خيارا جاذباً.

- نؤكد على أهمية حكم القانون، وتسيير العدالة، وضرورة محاسبة مجرمي حرب دارفور في المحاكم المختلطة، ومحاسبة المفسدين في جرائم سرقة المال العام.

- إن نحافظ على مكتسبات التحول الديمقراطي التي فرضتها اتفاقية السلام الشامل، لأنها لم تكن منة من النظام الحاكم، وإنما ثمرة لمشوار طويل من النضال الشعبي الذي كان رأس الرمح فيه حزبنا العملاق الاتحادي الديمقراطي في قيادة التجمع الوطني الديمقراطي وكافة القوى التي تصدت للطغيان العسكري، وانتزعت هذا الهامش من الحريات وجعلت الانتخابات واقعا ممكنا.

- أن نعيد النظر في النظام السياسي المعطوب، وبنظرة سريعة للحروب التي دارت في جنوب السودان، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق ودارفور وجنوب كردفان، وشرق السودان، نستطيع إن نقول لا أحد في هذه الأقاليم سعيد أو راضي بهذه الوحدة. نريد تطبيق النظام الفدرالي اللامركزي لأنه فيه حل لمشاكل هذه البلاد، وفيه حل لمشكلة تمركز السلطة والدكتاتورية في العاصمة. لذا لابد من إعادة هيكلة الدولة على أسس جديدة وحديثة.

- سنعمل على مراجعة كافة القوانين بصورة تلائم المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وتحفظ كرامته.

- أن نعالج الأوضاع المعيشية المتدهورة بمعالجات إسعافية سريعة ترفع المعاناة عن كاهل الجماهير، وتخلق وظائف جديدة وتحسن الاجور.

- أن نعمل على برنامج إسعافي سريع وتحديث لقطاعي الكهرباء والمياه، اذ لا يعقل إن تعيش مدننا وقرانا في ظلام دامس في القرن الحادي والعشرين، وان يشرب شعبنا المياه الملوثة في بلاد كانت مرشحة لتروي ظمأ دول الصحراء الكبرى والخليج.

- أن نعالج الخلل الذي لحق بالنظام التعليمي والصحي ببرامج عالمية حديثة تتبع فيها ارقي وسائل البحث العلمي والتقني، وان نتبع الدراسات الحديثة لكشف أسباب تفشي السرطانات والأوبئة الأخرى في السودان. وسنقوم بإعادة تقييم التعليم العالي الذي شهد تدهورا مريعاً، وإعادة السمعة والهيبة للجامعات السودانية.

- أن تتبع الدولة سياسات تميز ايجابي تجاه الأقاليم المهمشة والقطاعات الفقيرة بحيث تركز فيها التنمية القادمة، بصورة تؤدي إلى تطوير المدن فيها وتوطين أهل الريف، وإعادة إسكان النازحين والذين شردتهم الحروب في مساكن تليق بهم وتحفظ إنسانيتهم.

- أن نعيد تخطيط المدن والأسواق بصورة حديثة تواكب التطور والمعايير الدولية، ونؤسس البنية التحتية للمدن ونحسن مستوى الشوارع.

- أن نتبع سياسات اقتصادية حديثة تقوم على إتاحة الفرصة للمنافسة العادلة بشروط مشجعة من الدولة للاستثمار الوطني وخفض الضرائب، بصورة تؤدي إلى خلق وظائف للشعب السوداني. وان نشجع الاستثمار الأجنبي بمحفزات وشروط تفرض عليه توظيف العمالة المحلية ونقل الخبرة والتكنولوجيا في فترة وجيزة.

- أن نضع استراتيجة لترشيد استخدام عوائد البترول بطريقة فعالة تدعم القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والخدمية وفق أولويات محددة «النفط للزراعة». وإجراء المزيد من المسوحات والاستكشافات النفطية والغاز الطبيعي.

- يشتمل برنامجنا على استراتيجية وسياسات تؤدي إلى إنشال قطاع الزراعة والثروة الحيوانية من وهدته واتخاذ الخطوات العملية الكفيلة بإعادة تأهيل المشاريع الزراعية القومية الكبري ومعالجة المشاكل التي يعاني منها المزارعون في كافة أقاليم السودان وتوفير التمويل والمدخلات الإنتاجية وغيرها من متطلبات هذا القطاع الحيوي والهام.

- سنعمل على وضع استراتيجيات وسياسات لجذب القوى البشرية المهاجرة للاستفادة من العقول والخبرات السودانية المنتشرة في دول الخليج العربي وأوروبا وأمريكا الشمالية وتشجيعها للعودة للوطن للمساهمة في تطويره وتقدمه.

- سنهتم بالشباب باعتبارهم عماد المجتمع وعدته للمستقبل وهم القطاع الحيوي الفاعل ولهذا سيعمل الحزب على إنشاء مراكز الشباب ودعم الأنشطة والأندية الرياضية وتوفير متطلبات النشاطات الثقافية والفنية للشباب والطلاب والموارد اللازمة لممارستها في جميع أنحاء البلاد وذلك من خلال خطط وبرامج محددة لكل نشاط سواء في المجال الرياضي أو الثقافي أو الفني أو غيره. وسنعمل على وضع موجهات تضمن ديمقراطية الأجهزة الإعلامية وأهمية تمتعها بالحساسية الثقافية، وتشجيع الطباعة والنشر والاهتمام بالتراث والتنوع الثقافي في أقاليم السودان المختلفة.

- سيولي حزبنا قطاع الأمن والدفاع بجميع مكوناته أولوية قصوى باعتباره حارس الدستور والنظام الديمقراطي ووحدة الوطن وسلامة أراضيه وتأمين المواطنين في أرواحهم وممتلكاتهم ومكتسباتهم الاقتصادية والاجتماعية وموروثهم الثقافي. وسنعمل على ضمان قومية وحيادية القوات المسلحة والأجهزة الأمنية الأخرى وتسليحها بشكل جيد للقيام بواجباتها بكفاءة واقتدار.

- ستقوم استراتيجيتنا في العلاقات الخارجية على إقامة علاقات مباشرة وصداقات وشراكات اقتصادية تقوم على المصالح المشتركة بما ينفع شعبنا ودولتنا. وسنعمل من خلال هذه الاستراتيجية على إزالة ما لحق باسم السودان في المحافل الدولية من تشوهات لحقت به في السنوات العشرين الماضية.

هذا هو التغيير الذي ننشده. وهذه هي الأشياء التي سنفعلها.ولكن الأشياء التي لن

نفعلها هي تبادل الاتهامات والأوصاف غير اللائقة التي درج بعض قادة الإنقاذ على إطلاقها . نحن نريد من خلال هذه الانتخابات إن نضع أسسا جديدة للتعامل السياسي تقوم على الاحترام المتبادل، بحيث يمكننا الخلاف والاختلاف دون التعرض لكرامة الفرد وشخصيته والطعن في وطنيته.نحن نمر بوقت حرج للغاية من تاريخ امتنا ونشهد مزيد من الانقسامات الحادة في جسد هذه الأمة السودانية بسبب الصراع السياسي. لذلك ندعو الناس للاتفاق على إن الوطنية ليست لها حزب معين، كلنا نحب هذا الوطن، ونريد له الخير، لذلك عندما ننتخب رئيسا يجب يكون رئيسا لكل السودانيين، وعندما نختار حكومة يجب إن تكون حكومة لكل السودانيين وليست حكومة لحزب واحد. إن ما يواجه السودان هذه المرة، وفي وقت هذه الانتخابات ليست امرا سهلا، لذلك فالانتخابات التي تواجهنا تتطلب وفاقا سياسيا وشعبيا اكبر وتنازلات مصيرية من البعض من اجل مصلحة بقاء هذا الوطن موحدا، لأن ما ضاع خلال العشرين عاما الماضية لا يمكن تعويضه. إن حركة التغيير تسير الان، وان هنالك غليان وتململ وعدم رضا في كل بقاع السودان، يطالب بالتغيير ووضع حد لاستمرار هذا النظام ، وهذه السياسات الفاشلة. شهدنا معارضة جميع الأحزاب لهذا النظام، وشهدنا المسيرات، وشهدنا حركة كفاية وحركة قرفنا. هذه الانتخابات ليست عني أو عن الحزب الاتحادي الديمقراطي فقط، هذه الانتخابات حول خياراتكم انتم فهل ترغبون في التغيير لسودان جديد ومستقبل مشرق ؟ أم ترغبون في استمرار نفس النظام ونفس السياسات ونفس الوجوه. إن التغيير الذي ننشده لن يأتي من قبل نظام الإنقاذ، إن هذا التغيير يستهدف هذا النظام في المقام الأول. إن التغيير الذي ننادي به لا يأتي منا وحدنا، إن التغيير يأتي منكم جميعا التغيير ممكن وسيحدث لان الشعب السوداني يرغب فيه الآن، وان الشعب عندما رغب في سياسات جديدة وقيادات جديدة هب مرتين واسقط الدكتاتوريات العسكرية.لدي قناعة تامة إن هذا سيحدث مرة ثالثة الآن (والثالثة واقعة) التغيير قادم لأننا شاهدناه بصعود قيادات شابة جديدة للعمل السياسي في الخرطوم وفي دارفور وفي شرق السودان وجنوب السودان وشماله، رأيناه في عيون الشباب المتطوعين لحملتنا الانتخابية دون التقيد بحزبية معينة.رأيناه يحدث داخل الإنقاذ نفسها عندما

رضخت لشرط التحول الديمقراطي الذي فرضه نضال شعبنا الأبي.ورأيناه في قيادات الإنقاذ التي تخلت عنها بعد إن أقرت بفشل نظامها والطريق المسدود الذي يسير فيه بعد إن رأت بعينيها سقوط مشروعها الحضاري.نعدكم بأننا لن ننشد معارضة من الخارج مرة أخرى، لنصارع نظاما دكتاتوريا آخرا، لأن هذا سيكون آخر الأنظمة الدكتاتورية وان أيامه أصبحت معدودة. وان يوم حسابه سيكون يوم ٧ أبريل القادم عندما يقول الشعب السوداني كلمته فيه.فى تلك اللحظات، وفي هذه الانتخابات سيقول الشعب السوداني كلمته وسيخطو خطوته الكبرى نحو المستقبل الجديد، نحو الحرية والديمقراطية والسلام، نحو السودان الجديد الذي ينتظركم وينتظر أبناءكم.

السودان..
رئيس مع إيقاف التنفيذ



الفصل الثامن عشر

ملاحق مهمة
المذكرات المطلبية
البيانات الاحتجاجية
الدراسات القانونية



ملحق رقم (١)

مذكرة من رئيس لجنة الانتخابات بالحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل لرئيس وأعضاء المفوضية القومية للانتخابات بشأن البطء وعدم الوضوح لسير العملية الانتخابية

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة/ رئيس وأعضاء المفوضية القومية للانتخابات

تحية طيبة

نخاطبكم اليوم باعتباركم الجهة الدستورية والقانونية المنوط بها تأمين وضمان منح المواطنين كافة دون تميز مباشرة حقوقهم السياسية في الترشيح وإبداء الرأي الحر باقتراع سري في انتخابات دورية تجري وفقاً لقانون الانتخابات (المادة ١٠ من قانون الانتخابات القومية ٢٠٠٨) وباعتباركم الجهة الوحيدة التي تتولى المهام والاضطلاع بالاختصاصات والسلطات التي تنظم الانتخابات والإشراف عليها وإعداد السجل الانتخابي ومراجعته واعتماده وحفظه وتضبط الدوائر الجغرافية وإجراء الانتخابات وفقاً لأحكام القانون ويقع من ضمن اختصاصاتكم:-

(أ) وضع الضوابط العامة للانتخابات والاستفتاء واتخاذ التدابير التنفيذية اللازمة لذلك.

(ب) تحديد التدابير والنظم والجدأول الزمنية ومراكز التسجيل والاقتراع وتحديد نظم الانضباط والحرية والعدالة والسرية في إجراء التسجيل والاقتراع والمراقبة الضامنة لذلك.

(ج) ضبط إحصاء وفرز وعد بطاقات الاقتراع ونظم ضبط النتائج النهائية للانتخابات والاستفتاء وإعلان نتيجة الانتخابات أو الاستفتاء.

(د) تعميم الاستبيانات والاستمارات والنماذج المستخدمة في عملية الانتخابات أو الاستفتاء وتجهيز المستندات اللازمة للانتخابات أو الاستفتاء وتحديد الإجراءات والجداول الزمنية لتزكية المرشحين وتقويمهم واعتمادهم وتحديد إجراءات سحب الترشيحات ونشر الكشوفات النهائية للمرشحين.

بناء على ما تقدم وهو ما عنته المادة (١٠) من قانون الانتخابات القومية فإننا وبالرغم من اتساع صدر المفوضية وتواصلها وتعاونها مع الأحزاب السياسية وفقاً للفقرة (م) من المادة (١٠) من القانون إلا إننا نبدي أسفنا في الطريقة التي تدير بها المفوضية عملها من بطء وعدم وضوح لسير العملية الانتخابية وتقاعس نأمل إلا يكون مقصوداً في إعداد القواعد والأوامر والنماذج اللازمة للعملية الانتخابية بداية من التسجيل وإلى إعلان النتائج حيث أن العملية الانتخابية تمر بمراحل لابد أن تكون محددة سلفاً – ومعروفة بشكل واضح بحيث لا تجعل مجالاً للشك أو التخمين أو المباغتة فالعملية الانتخابية يجب أن تضبط بضابط قانوني محكم وهذا يقتضي الإعداد المبكر للأوامر والقواعد والضوابط بقدر كافي قبل مرحلة التسجيل ليكون الجميع على علم تام استعداداً لخوض الانتخابات بل ومن أجل أن تكون حرة ونزيهة ولكن وبكل أسف لاحظنا أن المفوضية وفي أول إجراء لها أن هناك أخطاء كثيرة شابت عملية التسجيل الأمر الذي يؤكد عدم استعداد المفوضية لهذه العملية الأولية التي لا تحتاج لكثير عناء غير أن هناك ممارسات خاطئة ساهمت المفوضية فيها بشكل ملحوظ كما أن هناك ممارسات خاطئة كان من واجب المفوضية التحوط لها يتعلق بضوابط التسجيل وأبسط مثال لذلك هو إعطاء القوات النظامية حق التسجيل في مواقع العمل حسب المنشور حيث أن مهام أمين المفوضية حددتها المادة ١٥ من قانون الانتخابات القومية وليس من بينها إصدار منشورات إنما ينحصر مهامها في المسائل التنفيذية والإدارية والمالية ذات الصلة بعمل المفوضية كما أن الأمين العام ليس عضو بالمفوضية حتى يمكن أن تخول له بعض سلطاتها أو أحكامها.

هذا المنشور يخالف تماماً المادة ٢٢ من القانون التي توجب على من يطلب التسجيل أن يكون مقيماً في الدائرة الجغرافية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر والمقصود بالإقامة هو السكن وليس مكان العمل فمكان العمل ليس محلاً للإقامة إلا إذا كان محل العمل هو مكان الإقامة مثل ثكنات القوات النظامية وفي هذه الحالة فالعبرة بالإقامة وليس محل العمل حيث أن معظم أفراد القوات النظامية لا يقيمون في أماكن عملهم ولا يمكن بأي حال من الأحوال الحديث عن أن المقصود من مكان الإقامة يمكن أن يكون محل العمل وتأسيساً على قانون الإجراءات المدنية وهو القانون العام الواجب الإتباع فإن تفسير محل الإقامة قانوناً هو (ويقصد بمكان الإقامة الموطن الذي يقيم فيه الشخص على وجه يتميز بالاستقرار. ومن ثم فإن مجرد الوجود العابر أو السكن في مكان لا يجعل منه مكاناً للإقامة طالما لم تكن مستقرة والجدير بالملاحظة أن استقرار الإقامة لا يعني الاتصال دون انقطاع وإنما يقصد بها استمرارها على وجه يتحقق به الاعتياد وأن تخللها

فترات غياب متباعدة أو متقاربة) محمد الشيخ عمر. (الدعوى) الجزء الأول.

ومثال آخر فقد ورد في قواعد السجل الذي أعدته المفوضية بأن أورنيك التسجيل رقم (٥) الذي يتم إملاءه بواسطة طالب التسجيل يختلف من مركز إلى آخر من حيث البيانات التي تحتويه وهذا أمر في غاية الخطورة ولا يمكن أن يكون قد تم بحسن نية أو خطأ فالأخطاء لا ترد عادة في النماذج وهذا أمر معروف للعامة. ولما كانت هذه التجاوزات بالخطورة بمكان فإننا في موقف دفعنا له دفعاً لأن ننبهكم أن الأمر يتطلب الإسراع بوضع القواعد والأوامر والنماذج اللازمة وفقاً للقانون لا أن ننتظر المفوضية وهي غير عابئة بالقيام بمهامها على الوجه المطلوب خاصة إننا فوجئنا البارحة بأن أصدرت المفوضية أمراً بأن يرفق المرشح شهادة سمتها شهادة بحث الحالة الجنائية لم تكن هذه الشهادة ضمن المسائل المطلوبة وفقاً لقانون الانتخابات وقد يستغرق تحضيرها زمناً. وهذه واحدة من المفاجآت التي نعنيها فهذه الشهادة مخالفة لمبادئ القانون العامة حيث أن الأصل هو البراءة وتجريمها محله الطعن.

صحيح أن مسألة التسجيل قد انتهت بخيرها وشرها ونحن مقبلون الآن على مرحلة الترشيح والاقتراع ولابد من إعداد القواعد والأوامر والنماذج المتعلقة بذلك وعلى الفور حتى نطمئن على حرية ونزاهة الانتخابات وإجراءاتها في موعد أقصاه ٨/ ١/ ٢٠١٠ وإلا فإننا سنضطر لتحديد موقفنا من المفوضية بشكل نهائي وموقفنا من الانتخابات بشكل عام والمسائل المطلوبة نختصرها في الآتي:-

أولاً: تحديد الكيفية التي يتكون بها مجلس الولايات من حيث أهلية الناخب والمرشح وكيفية الاقتراع وزمان ومكان الاقتراع.

ثانياً: (تعميم الاستبيانات والاستمارات والنماذج المستخدمة في عملية الترشيح وتجهيز المستندات اللازمة للانتخابات وتحديد الإجراءات والجداول الزمنية لتزكية المرشحين وتقويمهم واعتمادهم وتحديد إجراءات سحب الترشيحات ونشر الكشوفات النهائية للمرشحين. المادة ١٠(ك).

ثالثاً: إعداد اللوائح لاختصاصات ومهام الأمانة العامة المادة ١٥/ ٢/ ٣).

رابعاً: القيام وعلى الفور بتعميم ونشر النماذج لجمع التوقيعات المتعلقة بترشيح رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب والولاة والقواعد المتعلقة بذلك المادة ٤٢/ ٤.

خامساً: إعداد نموذج للشهادة التي يعلن فيها المشرح عن موجوداته والتزاماته للسنة السابقة لتاريخ ترشيحه بما في ذلك موجودات زوجه وأبنائه وفق النموذج الذي تحدد المفوضية المادة (٤٣/ ٤).

سادساً: إعداد القواعد التي تنظم الحملة الانتخابية ونشرها على أوسع نطاق وتزويد كافة اللجان العليا بنسخة منها وفقاً للقواعد.

سابعاً: إعداد القواعد والضوابط اللازمة لضمان حقوق المرشحين للانتخابات والأحزاب السياسية المشاركة فيها في استخدام وسائل الإعلام العامة على أساس المساواة وتكافؤ الفرص، لمنع أي تمييز بينهم أثناء تغطيتها لأخبار الحملة الانتخابية المادة (٦٦/ ٢).

ثامناً: إعداد القواعد التي تحكم تمويل الحملة الانتخابية ومصادرها التي يجوز للأحزاب السياسية أو المرشحين الحصول عليها من أي مصادر سودانية أخرى تقرها المفوضية المادة (٦٧/ د).

تاسعاً: إصدار القواعد والضوابط التي تحدد سقف الصرف على مناشط الحملة الانتخابية للأحزاب السياسية والمرشحين المادة ٦٧/ ٣.

عاشراً: إصدار القواعد اللازمة لتنظيم عمليات الاقتراع وإجراءاتها وتحديد إذا ما كان إجراء الانتخابات سوف يتم في يوم واحد أو عدة أيام وكيفية الاقتراع واستكمال التصور بشأن بطاقة الاقتراع حيث أن هذه المادة تختلف عن سابقاتها شكلاً ومحتوى وتحتاج لتنوير وتبصير وتدريب في وقت مبكر المادة (٧٤/ ١/ ٢).

أحد عشر: إعداد كل ما يتعلق بإجراءات افتتاح وإقفال صناديق الاقتراع، والتحقق من خلوها التام من أي بطاقات قبل البدء بالتصويت والتحقق من محاضر الاقتراع، وحقوق وواجبات المراقبين الوكلاء والإجراءات الخاصة باقتراع الأميين وذوي الاحتياجات الخاصة، وحالات الخطأ في تعبئة بطاقة الاقتراع، وغيرها من الإجراءات المادة ٧٤/ ٢.

اثنا عشر: إصدار القواعد واللوائح التي تحدد الإجراءات والكيفية التي يتم تجميع وإعلان النتائج في مركز الاقتراع أو الدائرة الجغرافية أو الولاية أو جنوب السودان أو المفوضية المادة ٧٩.

ثالث عشر: إصدار القواعد المتعلقة بتجميع وإعلان النتائج والتفاصيل الواردة في القواعد

الصادرة وفقاً لأحكام المادة ٧٩.

رابع عشر: إعداد نموذج للشهادة التي يوقعها المرشح يعلن فيها الالتزام باتفاقية السلام الشامل المطلوبة من الأشخاص والأحزاب المادة ١٠٣.

خامس عشر: وضع ونشر القواعد اللازمة لتنظيم اعتماد الوكلاء والمراقبين وخاصة المراقبين الوطنيين والدوليين واعتمادهم وحقوقهم في المراقبة والضمانات اللازمة لأداء مهامهم – المادة ١٠٤/ ٥.

سادس عشر: إصدار اللوائح والقواعد والأوامر اللازمة التي يجب أن تصدرها المفوضية وذلك تمكن من معرفتها تمهيداً لإقرارها أو الاعتراض عليها قانوناً حتى لا يداهمنا الزمن وتبدأ الانتخابات دون أن نعرف ما هي تلك اللوائح والقواعد والأوامر التي ينفذ بها قانون الانتخابات وفقاً للمادة ١١٢ من قانون الانتخابات.

الإسراع بإصدار النماذج الآتية:

طلبات الترشيح ل :

١/ رئيس الجمهورية – رئيس حكومة جنوب السودان – الولاة.

٢/ القائمة الحزبية – قائمة المرأة – الدائرة الجغرافية.

نموذج كشف أسماء المرشحين.

نموذج تعيين الوكلاء وشروط الوكيل قواعد وواجبات الوكلاء.

نموذج تعيين الوكيل.

نموذج إلغاء تعيين الوكيل.

نموذج تعيين وكلاء الاقتراع.

نموذج إلغاء تعيين وكلاء الاقتراع.

نموذج شروط وواجبات الوكلاء.

نموذج إعلان الاقتراع وأعمال بطاقات الاقتراع.

٣/ قواعد إجراءات الاقتراع.

أ/ السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية – رئيس جنوب السودان – الولاة.

ب/ الدوائر الجغرافية – قائمة المرأة – القائمة الحزبية – (القومية والولائية).

٤/ قواعد إجراءات التصويت.

أ/ ورقة بطاقة واحدة.

ب/ عدة أوراق.

ج/ أيام الاقتراع.

د/ ترتيب الاقتراع.

٥/ نموذج كيفية التصويت في كل الأحوال.

أ/ نموذج التحقيق من شخصية الناخب.

ب/ قواعد إلغاء الاقتراع أو تأجيله.

ج/ نموذج عد الأصوات.

د/ قواعد إحصاء أوراق الاقتراع.

هـ/ أسس وقواعد إعلان النتائج.

والله المستعان وهو الموفق

محمد الحسن السيد محمد عثمان الميرغني

عضو الهيئة القيادية للحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

رئيس لجنة الانتخابات

٣/ ١/ ٢٠١٠

ملحق رقم (٢)

رد مفوضية الانتخابات على مذكرة الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل بخصوص خروقات وأخطاء اليوم الأول للانتخابات

السادة/ مندوبو الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

نشير إلى مذكرتكم بتاريخ ١٢/ ٤/ ٢٠١٠م بخصوص ما ترون من فروقات وأخطاء اليوم الأول للانتخابات.

تود المفوضية القومية للانتخابات أن توافيكم بالآتي:

١- اختلاف سجل الناخبين:

بعد استلام المفوضية كشوفات الناخبين من اللجان العليا بالولايات قامت المفوضية بتوزيعها على لجان الاقتراع حيث وضعت نسخة خارج مراكز الاقتراع المعنية للمراجعة بواسطة الناخبين ونسخة أخرى داخل المركز للتأكيد، وليس للمفوضية علم بوجود سجل لدى وكلاء حزب المؤتمر الوطني، هذا وكان تسجيل الناخبين قد توقف في موعده المحدد في ١٧ ديسمبر ٢٠٠٩م ولم يتم أي تسجيل للناخبين بعد ذلك التاريخ.

٢- سقوط أسماء من سجل الناخبين:

ربما يعود سقوط أسماء بعض الناخبين إلى أن كشوفات الناخبين قد نشرت في مراكز الاقتراع التي تختلف مواقعها عن مواقع مراكز التسجيل التي سبق تسجيلهم فيها باعتبار أنها هي مراكز اقتراعهم لذلك لم يجدوا أسماءهم.

٣- تأخر الاقتراع في ٢٨ مركزاً من جملة ٨٢١ مركزاً في العاصمة وتمت معالجة أسباب هذا التأخير في اليوم الثاني للاقتراع، كما تمت المعالجة ذاتها في المراكز التي تأثرت بهذا التأخير في بعض الولايات.

ولا نحسب أن هذا التأخير المحدد بالنسبة إلى ضخامة عدد مراكز الاقتراع قد ساهم في انصراف الناخبين خاصة وقد تم تمديد فترة الاقتراع لمدة يومين إضافيين.

٤- نقصان البطاقات:

حدث نقص في بطاقات عدد من المراكز عند بداية الاقتراع، وقد تم استكمال النقص من بطاقات رئاسة الجمهورية وغيرها من بطاقات الاقتراع للمستويات الانتخابية المختلفة.

٥- الأخطاء الطباعية:

لقد حدث خلط في طباعة رموز بعض المرشحين وقد تمت المعالجة بالنسبة لبعض الدوائر التي سيعلن عنها لاحقاً.

٦- اختفاء أورنيك (٧) الخاصة بالشكاوى:

ورد إلى المفوضية أن بعض المراكز لم تستلم أورنيك (٧) وقد قامت المفوضية بتوفير نسخ من هذا الأورنيك إلى جميع المراكز.

٧- استمرار الدعاية الانتخابية:

إن استمرار الدعاية الانتخابية بعد نهاية فترة الحملة الانتخابية يشكل مخالفة قانونية، فإذا حدث مثل هذا الاستمرار يمكن لأي من المتضررين أن يشكو إلى المحاكم والنيابات.

٨- التهديد والترغيب:

التهديد ولترغيب من المهارسات الفاسدة التي يحظرها القانون.

وعلى المتضررين من مثل هذه المهارسات أن يتوجهوا بشكواهم إلى النيابات والمحاكم.

٩- انحياز اللجان إلى المؤتمر الوطني:

لم تفصح المذكرة عن أسماء رؤساء اللجان الذين انحازوا إلى المؤتمر الوطني أو قاموا بطرد وكلاء أحزاب أو مراقبين من مراكز الاقتراع. ولا علم للمفوضية بمثل هذه المهارسات.

١٠- تغيير الصناديق:

سبق أن أعلنت المفوضية عن الخطأ الذي صاحب توزيع صناديق ومواد الاقتراع إلى بعض المراكز ولذلك جرى تحريك بعض الصناديق وكراتين مواد الاقتراع لتصحيح ومعالجة ذلك الخطأ.

١١- منع وكلاء من حراسة الصناديق:

لم يصل إلى علم المفوضية أن وكلاء أحزاب أو مراقبين قد منعوا من حراسة الصناديق أو أن صناديق اقتراع قد سلمت إلى الشرطة لحراستها. وإنما ضوابط الاقتراع تتيح للوكلاء والمراقبين الوجود داخل مراكز الاقتراع طيلة أيام الاقتراع ولحراسة الصناديق ومراقبتها إلى حين إعلان النتائج.

١٢- حالات التزوير في شهادات السكن:

ينص قانون الانتخابات في المادة (٢٢) والقاعدة (٤٤) من القواعد العامة للانتخابات على الاستعانة باللجان الشعبية لإصدار شهادة السكن للناخبين في الدوائر الجغرافية، ولم يحضر إلى المفوضية من يشكو من أن لجنة شعبية رفضت منحه شهادة سكن في الدوائر الجغرافية التي يقيم فيها.

١٣- إمكانية إزالة الحبر من الإبهام:

المفوضية تتحرى في هذا وستنشر نتيجة التحري في الوقت المناسب.

١٤- أخطاء في البطاقات الخاصة بالدوائر:

لقد حدث خطأ في توزيع بطاقات الاقتراع إلى بعض الدوائر وهي دوائر محددة وقد تمت معالجتها وجرى الاقتراع بصورة عادية.

١٥- أن الانتخابات تمضي في مجراها بعد أن تمت معالجة الأخطاء والصعوبات التي صاحبت اليوم الأول للاقتراع، خاصة وقد تم تمديد فترة الاقتراع إلى يومين إضافيين.

ولكم الشكر ،،

د. جلال محمد أحمد

الأمين العام

ع/ رئيس المفوضية القومية للانتخابات

ملحق رقم (٣)

رد مفوضية الانتخابات على مذكرة البروفسير البخاري الجعلي بخصوص مخالفات المفوضية لقانون الانتخابات

بروفسير د. البخاري عبد الله الجعلي

ممثل الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

تحية وتقديراً،

بالإشارة إلى خطابكم المؤرخ في ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٩م، بخصوص المخالفات المدعاة على المفوضية القومية للانتخابات لقانون الانتخابات.

بعد عرض خطابكم على المفوضية القومية للانتخابات في الجلسة رقم (٤٣) بتاريخ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٩م، نرجو أن ننقل إليكم رد المفوضية على ما ورد في خطابكم في ما يلي:-

إن سعي المفوضية القومية للانتخابات لوضع التدابير والإجراءات اللازمة للانتخابات إنما يهدف إلى تحقيق التداول السلمي للسلطة وهذا أمر لا شك فيه، أما أن وقع بعض الخلل مع بداية فترة تسجيل الناخبين، وقد تم تصويبه، فليس في ذلك ما يجانب القانون أو يخرقه.

المفوضية وتواجد ممثلي الأحزاب بمراكز التسجيل: لم تسمح المفوضية لممثلي الأحزاب السياسية بالتواجد داخل مراكز التسجيل، بل طلبت منهم الابتعاد عن حرم تلك المراكز. وإن المفوضية قد درجت على تنبيه الناخبين على الاحتفاظ ببطاقات التسجيل، ذلك أن الغرض من استخدام هذه البطاقات هو تسهيل الرجوع إلى أسماء الناخبين عند الاقتراع.

تسجيل الناخبين بالخارج: تسجيل الناخبين بالخارج لا يتيسر إلا بمساعدة السفارات السودانية وملحقياتها ولا يتم إلا بموافقة الدول المضيفة، فهي تمثل دور السودان في تلك الدول. فلا يجوز تعميم إتهام العاملين فيها بما هو غير معلوم بالضرورة خاصة وأنهم قد قاموا بأداء مهامهم خير قيام، وذلك بمساعدة مشرفي الانتخابات الذين أوفدتهم المفوضية لكل من البلدان التي جرى فيها تسجيل الناخبين.

تسجيل القوات النظامية: لقد شهدت الفترة الأخيرة كثيراً من المستجدات نحو إعداد القوات النظامية واختصاصاتها وثكناتها. وما يهم المفوضية في هذه المجال أن ثكنات هذه القوات تقع في مواقع مختلفة من المدينة. وقد اقتضت ضرورة توزيع هذه القوات أن يسكن أفرادها بصورة مستدامة في ثكناتهم، وبناء على ذلك يحق لهم التسجيل في الدائرة التي تقع فيها هذه الثكنات. وفي هذا الصدد نود أن نذكر أنه لم يتم أي تسجيل عن طريق القوائم الجماعية أو تخصيص لجان تسجيل داخل ثكنات هذه القوات، وإنما وقع التسجيل على أساس فردي وفي حدود الدوائر الجغرافية التي تضمن هذه الثكنات. فإذا كان هنالك ثمة مخالفات قد وقعت فينبغي الاعتراض عليها وفقاً لأحكام قانون الانتخابات.

أما إصدار منشور تسجيل القوات النظامية بواسطة الأمين العام للمفوضية القومية للانتخابات، إنما هو منشور إجرائي صادر في إطار تنفيذ قرارات المفوضية.

نرجو تأكيد أن المفوضية القومية للانتخابات لن تألوا جهداً في العمل على تحقيق سلامة الإجراءات ونزاهة الانتخابات، ونأمل في تعاونكم المستمر لبلوغ هذه الأهداف.

أبيل ألير

رئيس المفوضية القومية للانتخابات

ملحق رقم (٤)

مذكرة من القوى السياسية والمرشحين لمفوضية الانتخابات بخصوص علاقتها بالقوى السياسية

٤ مارس ٢٠١٠م

السادة/ رئيس وأعضاء المفوضية القومية للانتخابات

الكرام

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد

الموضوع: علاقة المفوضية القومية للانتخابات بالقوى السياسية والمرشحين

السادة والسيدات الكرام ؛

معلوم لدى سيادتكم حرص القوى السيّاسية الوطنية التي حافظت على استقلال السودان، وسيادته وكرامة أهله ووحدة ترابه على نزاهة وحرية الانتخابات لأنها المخرج الأكثر أمناً للسودان وشعبه.

لذا حرصت هذه القوى على الترحيب بتكوين المفوضية وإعلان الثقة في رئاستها وأعضائها في نوفمبر ٢٠٠٨. كما داومت هذه القوى على التواصل البناء معكم في كل مراحل الملية الانتخابية وتوفير الجو الصحي لكم لأداء مهامكم، باتباع نهج قائم على الشفافية والاحترام في العلاقة معكم بالحرص على توصيل رؤاها لكم عبر اللقاءات، الخطابات، التقدم بطلبات للتشاور ومقترحات مكتوبة لكل الإجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية، لأنكم بموجب قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ الجهة المسئولة عن تأمين وضمان تمتع المواطنين كافة بممارسة حقهم السياسي في الترشيح وإبداء الرأي الحر باقتراع سري (المادة ١٠-١) وتنظيم وإدارة الانتخابات، وإعداد السجل الانتخابي (المادة ١٠-٢) لنتعاون جميعاً لإنجاح الانتخابات كآلية للتصالح والاستقرار والعدالة والتحول الديمقراطي الحقيقي.

وقد شكرنا لكم المجهود الذي قمتم به في تحقيق وبلورة كافة المراحل لهذه الانتخابات

التعددية التي تأتي بعد أكثر من عقدين من آخر انتخابات ديمقراطية في السودان وهي الأكثر تعقيداً في تاريخ السودان وتجاربه الانتخابية، والتي أتت في زمن يواجه فيه السودان العديد من التحديات ويعقبها استفتاء لمواطني جنوب السودان لتقرير مصير الوضع المستقبلي لمواطني جنوب السودان. وكلها عوامل تلقي على كاهلكم المزيد من المسئوليات والمساءلة التاريخية وأنتم تصدون لتولي إدارة انتخابات يحيط بها كل هذا الزخم من المتغيرات والآمال والمخاطر.

ومع تقارب المراحل الأخيرة لهذه الانتخابات، نخاطبكم اليوم عبر هذه المذكرة التاريخية والتي سيكون لها ما بعدها، بعد أن اتسعت الهوة بيننا وبينكم وانكمشت مساحة الثقة بتراكم الملاحظات السالبة والخروقات الموثقة التي تمت في مختلف مراحل العملية الانتخابية السابقة دون أن تجد الإصلاح المطلوب والممكن، وذلك ابتداء من مرحلة ترسيم الدوائر، مروراً بالتسجيل، الترشيح، ثم ما يدور الآن في مرحلة الحملة الانتخابية. لذلك نتقدم إليكم بهذه المذكرة المخصصة لتفصيل الأخطاء في هذه المراحل ورؤيتنا في كيفية علاجها، مساهمة مرة أخرى منا في العمل على نزاهة وحرية هذه الانتخابات والذي هو أول مهامكم، كما جاء في المادة (١٠) من قانون الانتخابات ٢٠٠٨. وبموجب المادة (٥) من قانون الانتخابات في استقلال المفوضية، جاء: تكون المفوضية مستقلة مالياً وإدارياً وفنياً وتمارس كافة مهامها واختصاصاتها المخولة لها باستقلال تام وحيادية وشفافية. وعليه نتناول هذه الجوانب الثلاث من الصفات المطلوبة للمفوضية بنص القانون ونفحص مدى التزام مفوضيتكم الموقرة بهذا النص، وبمعايير النزاهة والعدالة الممكنة.

الالتزام بالقانون:

تشكيل المفوضية جاء منتهكاً لنص صريح في الدستور، استناداً على المادة ١٤١ (١) من الدستور التي نصت على: (تنشأ خلال شهر واحد من إجازة قانون الانتخابات مفوضية قومية للانتخابات تتكون من تسعة أشخاص مشهود لهم بالاستقلالية والكفاءة وعدم الانتماء الحزبي والتجرد). أجيز قانون الانتخابات ووقع عليه رئيس الجمهورية بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠٠٨، أما تسمية أعضاء المفوضية فلم يتم إلا في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨ أي بعد ثلاثة شهور من الوقت الذي حدده القانون للتعيين.

تم انتهاك المادة (٢٢) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨، بإصدار منشور موقع من قبل الأمين العام للمفوضية والذي هو موظف تنفيذي وليس أحد المفوضين، المنشور الخاص

بتسجيل القوات المسلحة بموجب مواقع العمل وليس مواقع السكن كما ينص القانون. وبالرغم من المذكرات العديدة التي تقدمت بها القوى السياسية رافضة لهذا التسجيل ومطالبتها بإلغائه وإعادة تسجيل القوات النظامية، لم تتلق رداً أو جواباً سوى بعض التصريحات في وسائل الإعلام.

المفوضية تجاوزت صلاحياتها كجسم تنفيذي بإصدار منشور الحملات الانتخابية بالتعاون مع وزارة الداخلية، بالشروع في تشريع جديد يتجاوز مواد قانون الإجراءات الجنائية المعيب (المادة ١٢٧)، ويتراجع عن منشور السيد وزير الداخلية الخاص بتنظيم نشاط الأحزاب السياسية في الأماكن العامة الصادر في سبتمبر ٢٠٠٩ والذي تم توزيعه بواسطة السيد/ رئيس مجلس شؤون الأحزاب السياسية.

الشفافية:

تم تسمية مندوبين للأحزاب السياسية للاتصال والتنسيق بين الأحزاب والمفوضية. هؤلاء المنسقين تحولوا إلى قنوات للاتصال بين المفوضية والأحزاب للمناشط القليلة التي نظمتها المفوضية للأحزاب. لم تتم المشاورة والمشاركة الموعودة.

لم يتم تسليم الأحزاب السياسية تفاصيل التعداد في جنوب السودان بدعوى أن ذلك مسئولية المفوضية للجنوب. وتم تسليم التعداد في الشمال الذي انبنى عليه ترسيم الدوائر متأخراً وبعد ملاحقات مندوبي الأحزاب لدى المفوضية.

لم يتم نشر السجل الانتخابي النهائي مطبوعاً كما نص القانون، كما لم يتم نشره على الشبكة العنكبوتية. بل اكتفت المفوضية بتسليم أقراص مضغوطة للسجل في الولايات الشمالية، وهي بذلك ترهق ميزانية الأحزاب بطباعة السجل الذي يتكلف مبالغ طائلة. بينما طباعة ونشر السجل من صميم أعمالها بنص القانون (المادة ٢٣)، كما أن المفوضية متاح لها تمويل من الدولة والمانحين بخلاف الأحزاب التي عمل النظام الشمولي على إفقارها ومصادرة ممتلكاتها.

لم يتم نشر ميزانية المفوضية، كما لم يتم نقاشها مع الأحزاب السياسية أو إعلامها بها. وطريقة تمويل المفوضية ومدى استقلاليتها من أجهزة الدولة.

الطريقة التي تمت بها عطاءات التدريب، طباعة المواد وإنشاء شبكة المفوضية الالكترونية وإدارتها. كلهاتمت بتعتيم كامل فتح الباب واسعاً أمام اتهامات الفساد والافساد داخل المفوضية.

طبعت المفوضية بطاقات التصويت للاقتراع في الانتخابات القادمة في مطابع حكومية يسيطر عليها المؤتمر الوطني بدلاً من طباعتها في الخارج كما أعلنت ووعدت. تم ذلك دون مشاورة القوى السياسية أو إخطارها. هذا الإجراء يطعن في حيادية وشفافية المفوضية، كما يسهل عملية التزوير بواسطة الحزب المسيطر على هذه المطابع.

الحيدة:

تمت العديد من المكاتبات والطلب للمفوضية مباشرة بالعمل على فحص البيئة الانتخابية للعمل مع الأحزاب السياسية ومجلس الأحزاب على تهيئة الجو من حيث الحرية في التعبير والتنظيم والتحرك للأحزاب، بجانب تحقيق الحد الأدنى من العدالة بتحديد سقوف للصرف المالي، عدم استغلال أجهزة الدولة ومواردها من قبل الأحزاب الحاكمة، وتكافؤ الفرص في الوصول للإعلام بالنسبة لكل الأحزاب المتنافسة. هذا الأمر لم يتم.

كما قامت المفوضية بإصدار منشور الحملة الإعلامية الذي تجاوز شمولية المؤتمر الوطني بنصوص مواده، خاصة المادة (٤) والتي حاولت إذلال القوى السياسية وفرض الوصاية الكاملة عليها من قبل السلطات الأمنية.

سكتت المفوضية على كافة الشكاوى التي تقدمت بها القوى السياسية في فترة التسجيل والخاصة بمصادرة منتسبي المؤتمر الوطني لإشعار التسجيل من الناخبين، مستعينين بأجهزة الدولة ورفضت النيابات قبول البلاغات بهذا الخصوص. ملاحظات القوى السياسية على التسجيل في مناطق دارفور والمهجر والتجاوزات التي تمت في العديد من المواقع.

كما أسقطت المحاكم.

لم ترد المفوضية على مكاتبات القوى السياسية على عدم حيادية أجهزة الدولة وأخرها بتاريخ ٢١ يناير ٢٠١٠.

لم تحرك المفوضية ساكناً، بل أعلنت بأنها غير معنية بالبيئة القانونية في السودان بعد مكاتبات وحديث القوى السياسية معها الخاصة بالقوانين وعلى رأسها قانون الأمن قبل نقاشه في المجلس الوطني، كذلك رفضت الحديث حول استقلالية القضاء والأجهزة العدلية، بدعوى أنها جسم فني لتنظيم إجراءات الانتخابات وغير معنية بالبيئة المحيطة والتي هي شأن سياسي من واجب مجلس شؤون الأحزاب السياسية. وكذلك الأمر بالنسبة لإجراء الانتخابات في دارفور في ظل

قانون الطوارئ، واغتيال الطالب محمد موسى بحر الدين، واعتقالات الناشطين السياسيين ومضايقتهم بواسطة السلطات الأمنية.

تغيير مواعيد سحب الترشيحات المعلنة يوم ٩ يناير ٢٠١٠ للمناصب التنفيذية والتشريعية بعكس طلب القوى السياسية التي تقدمت بطلب يوم ١٩ يناير ٢٠١٠ بتغيير مواعيد سحب الترشيحات، وذلك بمد سحب الترشيحات التنفيذية من ١٤ فبراير كما أعلن ليصبح في نهاية فبراير والإبقاء على موعد سحب الترشيحات التشريعية في ١١ مارس ٢٠١٠. فجاء التغيير الذي تم في ٢٣ يناير، دون التشاور مع القوى السياسية أو الرد عليها بشأن طلبها، لصالح تقصير فترة السحب لتنتهي في ١٢ فبراير مخالفاً لقانون الانتخابات المادة (٤٩) و(٦١).

الإشادة في الإعلام بنهج المؤتمر الوطني كما جاء على لسان أحد المفوضين مشيداً بموكب رئيس الجمهورية لدى قدومه للمفوضية خالياً من أي عربة حكومية، والاستفزاز للقوى السياسية برد مفوض آخر في الإعلام بأنهم لن يتراجعوا أو يسحبوا منشور المفوضية الخاص بالحملات الانتخابية رداً على مطلبها بإلغاء هذا المنشور المعيب.

فشت المفوضية بواسطة الآلية المشتركة للإعلام أثناء الانتخابات في منح الأحزاب والمتنافسين فرصاً متكافئة في المساحات الإعلانية وأجهزة الإعلام الرسمية أو تحييدها من استغلال المؤتمر الوطني في حملاته الانتخابية الرئاسية، التنفيذية والتشريعية، بل أعطت الأحزاب والمرشحين ساعتان وتركت للمؤتمر الوطني التصرف في بقية الـ٢٢ ساعة المتبقية. مما حتم على ممثلي القوى السياسية الانسحاب من هذه المشاركة الديكورية عديمة القيمة والجدوى.

بطاقات الاقتراع الرئاسية والتي تم عرضها في قناة إعلامية خاصة لأول مرة، تم وضع اسم مرشح المؤتمر الوطني على رأس القائمة بحجة أنه هو الذي تقدم أولاً بطلب الترشيح. هذا الأساس لأولوية الأسماء لم يتم إخطار القوى السياسية به قبل فترة الترشيح. مما يطعن في حيدة المفوضية تجاه هذا المرشح ووضعها للوائح بعد تقدمه للترشيح.

الاستقلال:

تم الطعن في العديد من اللجان العليا الولائية للمفوضية ومع الوعد أولاً بالعمل على تغيير الأعضاء الذين يتم الطعن فيها إلا أن هذا الوعد لم ينفذ.

علاقة لجان التسجيل في بعض المراكز باللجان الشعبية وضرورة الفصل بينهما لم تولى العناية المطلوبة من قبل المفوضية.



غير معلوم الاستقلال المالي والإداري والفني لهذه المفوضية من أجهزة الدولة التي يسيطر عليها المؤتمر الوطني.

قلة الكفاءة:

عدم القيام بالتدريب للوكلاء الحزبيين كما التزمت المفوضية في لقائها بالأحزاب السياسية بالقيام بتدريب ٤٠ ألف من وكلاء الأحزاب. ثم القيام لاحقاً بتحويل تدريب الأحزاب لمجلس شؤون الأحزاب السياسية دون التشاور مع الأحزاب السياسية. مما أسقط أمر تدريب الوكلاء الذين يقومون بالرقابة الحزبية على كافة المراحل الانتخابية.

تغيير الجدول الزماني عدد من المرات. الجدول الأول نشر في ٢ إبريل ثم تم تغييره ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩، وفي ٩ يناير ٢٠١٠، وأخيراً في ٢٣ يناير ٢٠١٠.

الإصلاح المطلوب:

العمل على إصلاح المفوضية.

وتحقيق الشراكة مع الأحزاب السياسية عبر الآلية الثلاثية المقترحة سابقاً وتم الموافقة عليها دون الشروع في تطبيقها: المفوضية، مجلس شؤون الأحزاب السياسية، القوى السياسية.

إلغاء منشور الحملات الانتخابية.

التوافق على ميثاق للشرف الانتخابي.

وفقنا الله وإياكم لما فيه خير بلادنا وكرامة أهلنا بإنجاز انتخابات حرة ونزيهة وعادلة تكون السبيل للسلام الشامل والاستقرار والكرامة لشعبنا الأبي المعطاء.

ودمتم في حفظ الله ورعايته.

صورة لكل من:

رئيس مجلس شؤون الأحزاب السياسية

الأجسام الرقابية الدولية

ملحق رقم (٥)

مذكرة من السيد محمد الحسن الميرغني رئيس لجنة الانتخابات بالحزب الاتحادي الديمقراطي لمفوضية الانتخابات بتعديل الجدول الزمني للترشيح والاقتراع

التاريخ: ١٦/ ١/ ٢٠١٠م

السادة/ رئيس وأعضاء المفوضية القومية للانتخابات

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: الجدول الزمني للترشيح والاقتراع

سبق وأن أرسنا لكم مذكرة بتاريخ ٣/ ١/ ٢٠١٠م بشأن الإسراع بإعداد القواعد والأوامر التي تحكم سير العملية الانتخابية ولكننا لم نتلقى رداً وها نحن نقدم لكم هذه المذكرة ونأمل في الاستجابة لما هو مطلوب.

كما تعلمون أن هذه الانتخابات لم تكن كسابقتها فهي معقدة إلى حد كبير وتحتاج لجهد مشترك بين الأحزاب السياسية والمفوضية بغرض تذليل الصعاب.

ولقد سبق وأن أصدرت المفوضية الجدول المعدل لإجراء الانتخابات بتاريخ ٧/ ١٢/ ٢٠٠٩م يحدد الجدول مدة الترشيح لكافة المستويات بعشرة أيام ابتداءً من يوم ١٢/ ١/ ٢٠١٠م وإلى ٢٢/ ١/ ٢٠١٠م، كما أصدرت المفوضية مؤخراً قراراً بأن يكون الاقتراع ثلاثة أيام متتالية وضمن ذلك في الجدول الزمني، وعند البدء في التقديم للترشيحات أتضح أن هناك ضوابط واستمارات وشهادات وغير ذلك يجب إرفاقها مع طلب الترشيح ولما كانت هذه المطلوبات يجب أن تكون معروفة سلفاً ومحددة في القواعد والأوامر وهذا لم يتم ومن ثم فإن استكمال هذه المطلوبات يحتاج لزمن وكذلك تحديد ثلاثة أيام للاقتراع أمر مرهق للناخبين خاصة في المناطق النائية وللعاملين أيضاً.

كما أن مدة الثلاثة أيام يمكن أن تفتح مجالاً للتزوير لهذا فإننا نقترح أن تقوم المفوضية بتعديل الجدول الزمني للترشيح والاقتراع ليصبح كالآتي:

مدة الترشيح تصبح شهراً من ١٢/ ١/ ٢٠١٠م إلى ١١/ ٢/ ٢٠١٠م.

مدة الاقتراع يوم واحد مع توسع في مواقع الاقتراع.

صحيح أن هذا الطلب يقود لتعديل ما تبقى من المواقيت، غير أن هذا لازماً وضرورياً لتصبح الانتخابات حرة ونزيهة لاسيما وأن قامت المفوضية بعدة تعديلات تتعلق بالمواقيت.

والله الموفق وهو المستعان ،،،

محمد الحسن محمد عثمان الميرغني
عضو الهيئة القيادية
بالحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل
رئيس لجنة الانتخابات

ملحق رقم (٦)

مذكرة من الحزب الاتحادي الديمقراطي لمفوضية الانتخابات بشأن مخالفات المفوضية لقانون الانتخابات

السادة/ رئيس وأعضاء المفوضية القومية للانتخابات

بواسطة الأمين العام

السلام عليكم

الموضوع/ طباعة البطاقات بمطابع العملة

- الصرف على الحملة الانتخابية

- تدخل رئيس الجمهورية في عمل

المفوضية بشأن المراقبين الدوليين

- احتواء الإعلان التثقيفي على رمز الشجرة

- فتح باب الترشيح للقوائم الحزبية

نخاطبكم اليوم وينتابنا قلق شديد بشأن العملية الانتخابية برمتها، حيث أتضح لنا أن المفوضية القومية للانتخابات لم تطلعنا على أمور كثيرة كأحزاب سياسية رغم وجود نص واضح في قانون الانتخابات يلزم المفوضية بالتعاون مع الأحزاب السياسية، والمقصود بالتعاون هنا إعلامنا بالخطوات التي تتخذها المفوضية بشأن الانتخابات، ويشمل ذلك حق الرقابة الذي يبتدي منذ بداية العملية الانتخابية من التسجيل وحتى الاقتراع، وإعلان النتيجة، وهذا ما أكدته قواعد المراقبة والسلوك الذي أصدرته المفوضية رغم هذا تفاجئنا اليوم بمسائل لم تكن في الحسبان ومسكوت عنها قد تكون بحسن نية أو بغير ذلك.

إن معرفة ما يدور في المفوضية حق للأحزاب السياسية التي تخوض العملية الانتخابية، وليس في القانون ما يعطي المفوضية الحق في إجراءات سرية في عمل المفوضية، وذلك حتى تدار

الانتخابات بشفافية ونزاهة، حتى تستطيع الأحزاب دخول العملية الانتخابية وهي مطمئنة من عمل المفوضية، وقد كثرت مذكراتنا للمفوضية منها ما تم الرد عليها ومنها ما لم يتم الرد عليه حتى الآن، وعموماً فإننا ندفع بهذه المذكرة مبدين تخوفنا من نزاهة الانتخابات لما بدر من المفوضية مما هو آت:-

أولاً: طباعة بطاقات انتخاب رئيس الجمهورية والولاة بمطابع العملة السودانية

لقد ثبت لنا مؤخراً بأن المفوضية أوكلت لمطابع العملة السودانية تصميم وطباعة بطاقات رئاسة الجمهورية والولاة وفي رأينا أن مطابع العملة غير مؤهلة لذلك للأسباب الآتية:-

أ/ المطبعة لا يمكن أن تكمل عملية الطباعة في الوقت المحدد، وذلك لأن عملية الطباعة مرتبطة بعدد الماكينات التي يمكنها الترقيم التسلسلي.

ب/ لا توجد رقابة على مرحلة التصميم وكم معدد النماذج التي تم عملها بالكمبيوتر وكيف تحفظ وتؤمن كذلك التالف من الأوراق.

١/ إمكانية التزوير

أ/ هنالك تقنيات متوفرة في السوق يمكنها عمل صورة طبق الأصل حتى بالألوان ويصعب على الشخص العادي التمييز بينها وبين الأصل.

ب/ يمكن استخدام التصميم في عمل نماذج طباعة أخرى في أي مكان أخر.

ج/ مراحل الإنتاج المختلفة تتطلب نقل المنتج من مكان إلى أخر حتى مرحلة التشطيب.

د/ نظام التأمين في المطبعة ضعيف.

هـ/ لا يوجد مراقبين لعملية الطباعة أو عد البطاقات الجيدة والتالف.

لقد سبق وأن ذكرت المفوضية بأنها اختصرت أيام سحب الترشيح ليومين بدلاً من ٤٥ يوماً بحجة أن طباعة البطاقات تستغرق زمناً طويلاً وإنها تطبع في مطابع خارج السودان وأتضح الآن بأن بطاقات رئيس الجمهورية والولاة تمت في مطابع العملة السودانية كما أنه سبق وأن صرح رئس اللجنة الفنية الفريق شرطة الهادي محمد أحمد بأن هنالك مطابع بدولة الإمارات (أبو ظبي) لها نفس القدرة على طباعة البطاقات التي يمكن أن تطبع في ألمانيا وإنها أقل تكلفة لذلك نرى أن تطبع كل البطاقات في أبو ظبي ماذا جد في الأمر ولماذا بطاقة رئيس الجمهورية والولاة في مطابع العملة السودانية وبالرغم أن بعض الظن إثم نرى حتى نطمئن على انتخابات

حرة ونزيهة إلغاء هذه البطاقات وإعادة طباعتها في الإمارات (أبو ظبي) ويسمح للأحزاب بالرقابة على إجراءات الطباعة.

ثانياً: تدخل رئيس الجمهورية المباشر في عمل المفوضية بشأن المراقبين الدوليين والقوى السياسية والمطالبة بالتأجيل.

لقد تدخل رئيس الجمهورية في عمل المفوضية بدعوة معهد كارتر لمراقبة الانتخابات، وهذا ليس من شأنه، حيث أن هذا يقع من ضمن مهام المفوضية التي كان عليها تنبيه مرشح رئاسة الجمهورية من قبل المؤتمر الوطني (رئيس الجمهورية) بعدم التدخل في عمل المفوضية بدعوة معهد كارتر كمراقب إلا أن المفوضية لم تفعل هذا، وسبق أن نبهنا المفوضية بأن لا تسمح لأحد من السلطة التنفيذية بالتدخل في أمورها لأن هذا يقدح في استقلاليتها، ولما سكتت المفوضية عن طلب رئيس الجمهورية لمعهد كارتر قام مؤخراً وفي ندوة جماهيرية عامة وعلى الهواء مباشرة وعلى مرأى ومسمع من العالم بأنه سيقوم بطرد المراقبين الدوليين وقطع أياديهم وأنوفهم أن تحدثوا عن تأجيل الانتخابات أو أي شيء يتعلق بالانتخابات، وهذا أمر خطير كنا نتوقع من المفوضية أن تحتج على ذلك المسلك أن لم تستقيل، ولكن كل هذا لم يحدث، ومن ثم تكون قد فتحت باب لمرشح المؤتمر الوطني لرئاسة الجمهورية أيضاً أرهب الأحزاب السياسية والأفراد والتنظيمات التي تطالب بتأجيل الانتخابات، بالرغم أن المطالبة بالتأجيل والإلغاء والطعن كلها أمور يقرها القانون، ومن واجب المفوضية قانوناً حماية الأحزاب السياسية التي تخوض الانتخابات من الترغيب والتهديد، إلا إننا لم نسمع شيئاً بهذا الشأن من قبل المفوضية، الأمر الذي يشكك في استقلالية المفوضية ونزاهتها وحيادها، وإننا نرى في هذه النقطة أن تصدر المفوضية بياناً للسلطة التنفيذية على كافة مستوياتها أن لا تتدخل في عمل المفوضية حتى نطمئن على نزاهة الانتخابات وشفافيتها.

ثالثاً: احتواء الإعلان التثقيف على رمز الشجرة

لقد صدر مؤخراً إعلان تثقيفي من المفوضية حول كيفية الاقتراع، وقد احتوى ذلك الإعلان على شجرة يتجمع حولها الناخبين في صفوف من أجل الدخول لمركز الاقتراع في دلالة واضحة على رمزية الشجرة التي هي رمز المؤتمر الوطني في الانتخابات، الأمر الذي يزيدنا يقينا بأن الأمر كان مقصوداً تماماً، لأنه ليس من العادة هذا الاصطفاف تحت شجرة واحدة، كان يمكن أن يكون مقبولاً إذا كان هناك عدة شجرات أو ظل مبنى، وكان يمكن أن يكون أوفق إذا كان ذلك الاصطفاف عند الخروج من (راكوبة أو خيمة) تأوي النازحين، ولكن وضع هذه الشجرة بهذه الطريقة وعلى رأس

الإعلان فيه انحياز واضح للتذكير بالشجرة، ومن ثم الاقتراع لها أي حديث على أن هذا الإعلان التثقيفي حددته جهات محايدة وأجنبية أو تم طباعته أو تصميمه بواسطة جهات محايدة أمر غير مقبول ولا ينهض دليلاً على حسن النية، لهذا نرى أن تقوم المفوضية بحسب هذا الإعلان وإلغائه تماماً والاعتذار والتنويه بأن وجود الشجرة لا يعني الانحياز لرمز المؤتمر الوطني.

رابعاً: فتح باب الترشيح للقوائم الحزبية بناء على طلب المؤتمر الوطني بولاية القضارف.

وفي هذا نقول أنه وفقاً لقانون الانتخابات فإن هناك ميقات محدد لفتح باب الترشيح وقفله، إلا إذا جاء طارئ وفقاً لأحكام المادة (٦١/ ٤) وهي التي تنص (في حالة انسحاب أو وفاة أي مرشح على القائمة الحزبية أو قائمة المرأة تقدم بها حزب سياسي في أي وقت قبل انتهاء الاقتراع يجب على الحزب السياسي إخطار المفوضية باسم المرشح الذي يقترحونه لاستبداله) أم غير هذا فلا يجوز قانوناً فتح باب الترشيح حتى لو كانت القائمة ناقصة كما أن نص المادة ٥٦/ ٣ يلتزم الحزب بالترشح بشغل كافة العدد المطلوب من القائمة إذ من حقه أن يكتفي بمرشح واحد أو اثنين فقط ويترك بقية المقاعد شاغرة، وعند عد الأصوات تمنح وفق العدد الموجود بالقائمة، أما بقية أصوات القائمة تكون هدراً هذا هو القانون، أما أن تستجيب المفوضية لطلب لجنة الانتخابات القضارف وتقوم في نفس الوقت بتعميم منشور على كافة لجان الولايات بموجب البرقية ٩٨ بتاريخ ١٥/ ٣/ ٢٠١٠ فهو أمر يدعو للعجب والشك والريبة ومخالفة القانون، لأنه من الواضح وبمراجعة دقيقة للقائمة الحزبية الولائية لولاية القضارف أتضح أن المؤتمر الوطني تقدم بسبعة مرشحين، بهذا تكون القائمة مكتملة، إلا أن اللجنة بولاية القضارف استبعدت المرشح جمال كيله من القائمة لعدم استيفائه الشروط، وعندما فتح باب الترشيح ثانية بناء على قرار المفوضية الخاطئ هذا تم إدراج السيد/ أبو بكر إبراهيم أبو بكر دج بدلاً عنه.

لما تقدم نلتمس من المفوضية إصدار قرار بإلغاء البرقية ٨٩ الصادر بتاريخ ١٥/ ٣/ ٢٠١٠ والموجهة لرؤساء اللجان العليا بالولايات وإلغاء كل ما تم بموجبها.

والله الموفق وهو المستعان ،،،

د/ على أحمد السيد

أ/ بابكر عبد الرحمن

٣٠/ ٣/ ٢٠١٠

ملحق رقم (٧)

مذكرة من مسئول الحزب الاتحادي الديمقراطي لدى مفوضية الانتخابات بشأن مخالفات المفوض

التاريخ: ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٩

السيد/ رئيس المفوضية القومية للانتخابات

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: مذكرة من الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل بشأ
مخالفات مفوضية الانتخابات لقانون الانتخابات القومية

أولاً: تذكرون سيادتكم أن الحزب الاتحادي الديمقراطي ا
التي عقدت اجتماعاً مع سيادتكم بحضور البروفسير نائب رئ
ألحقنا ذلك الاجتماع بمذكرة ضافية للمفوضية تتكون من س
١٥/ ٦/ ٢٠٠٩ بعنوان (موقف الحزب الاتحادي الديمق
وتداعيات تطبيقه).

صورة مرفقة ...

لانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨، وبصفة خاصة مدى نزاهة وعدالة التدابير
بهدت بها المفوضية في إجراء الانتخابات والبادي لنا في الحزب الاتحادي
مل يثبت أن المفوضية قد جانبها التوفيق فيما يتصل بقانون الانتخابات القومية
ت والأسباب ما يؤكد صحة ما تبدى لنا بأن هذا الموضوع.

سيادتكم أن أساس العملية الانتخابية هو مرحلة التسجيل. ولاشك أنها
العملية الانتخابية إذ أن التسجيل هو حجر الزاوية لكل العملية الانتخابية.
تسجيل صحت بذلك الانتخابات واستقام عودها. وإذا فشلت اعتلت
ت معيبة، لقد جانب التوفيق المفوضية بداية في تحديد التدابير والنظم
ر التسجيل وكذلك في تحديد نظم الانضباط والحرية والعدالة في إجراء
ة لذلك كما نصت على ذلك الفقرة (ز) من البند (٢) من المادة (١٠)
وسلطاتها). فالجداول الزمنية غير ثابتة، ومراكز التسجيل غير ملائمة
ودان من حيث المسافات الطويلة والبعيدة من مواقع الإقامة وأمر
في مراكز التسجيل لم يبت في أمره إلا بعد بدء التسجيل فعلاً بأيام
ضية مما ترتب عنه عدم حضور مناديب حزبنا لعملية التسجيل
أن المفوضية لم تنتبه إلى ما يعرف بـ (حرم) مركز التسجيل
حزاب بالتواجد داخل حرم مراكز التسجيل مما سهل عليهم
العديد من المسجلين بإغراءات مختلفة داخل (حرم) مركز
نتخابات في عهود التعددية السابقة التي تمت في السودان
لمفوضية.

موقع عليه من رئيس اللجنة الولائية للانتخابات يثبت ذلك. والسؤال الذي يطرح نفسه كم من الوقت سيمكن لحزبنا تفريغ هذا (الفلاش). أن من الثابت أن تباين المواعيد وطق النشر التي اتبعتها المفوضية في هذه الانتخابات لم يتح السجل الانتخابي للجميع على نحو يمكنه من مراجعة تفاصيل الناخبين والاعتراض عليها. وبهذا الإخفاق خالفت المفوضية نص المادة ٢٣ من قانون الانتخابات وعنوانها (تنظيم السجل الانتخابي).

سادساً: لقد سمحت المفوضية لموظفي السفارات الاشتراك في تولي مهام عملية التسجيل بالنسبة للسودانيين العاملين في الخارج. ولسنا بحاجة لإثبات الهوية السياسية للعاملين في سفارتنا في الخارج فهي من قبيل المعلوم بالضرورة للكافة. وهذا ما يتعارض تماماً مع شرط الاستقلالية وعدم الانتماء الحزبي اللذين يجب توافرهما في من كل توكل إليه هذه المهام. ولا يشفع بالطبع للمفوضية الدفع بأن ذلك الإجراء أمثلته الإمكانات. فنحن بصدد شرط وجوبي نصت عليه المادة (٥) من قانون الانتخابات وبالتالي فإن حجة الإمكانات حجة مردودة.

سابعاً: وأخيراً وليس آخراً لقد انتهكت المفوضية الفقرة (أ) من البند (٢) من المادة (٢٢) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٩ والتي تقرأ: يجب أن تتوافر في السوداني المقيم داخل السودان في تاريخ تقديم طلب التسجيل الشروط الآتية: (أن يكون مقيماً في الدائرة الجغرافية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ قفل السجل).

والثابت أن السيد/ الأمين العام للمفوضية القومية للانتخابات الذي نكن له الاحترام قد أصدر بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩ وبالنمرة م.ق.أ/ ١/ ١-١ منشوراً عاجلاً بشأن موضوع (تسجيل أفراد القوات النظامية) معنون إلى السادة رؤساء اللجان العليا بالولايات للعلم والعمل بموجبه. وكما ورد في البند (٢) من ذلك المنشور: عند تسجيل منسوبي القوات المسلحة والجيش الشعبي والشرطة الموحدة وشرطة جنوب السودان وشرطة الولاية وجهاز الأمن والمخابرات، تلتزم لجان التسجيل بالآتي:-

أ- تسجيل أفراد هذه القوات.

ب- يسجل منسوبي القوات النظامية المذكورين في الفقرة (٢) أعلاه في أقرب مركز تسجيل في الدائرة التي تتبع لها الوحدة.

ت- ....

ث- ....

لا شك أن المنشور الصادر من الأمين العام بشأن تسجيل منسوبي القوات النظامية يتعارض تعارضاً مطلقاً مع قانون الانتخابات لسببين أساسيين. السبب الأول هو عدم الاختصاص، والسبب الثاني هو مخالفة المنشور للقانون.

فمن حيث المخالفة لعدم الاختصاص فإنه من المعلوم أن الجهة القانونية المختصة بإصدار أي قرار متعلق بالانتخابات القومية هي المفوضية القومية للانتخابات. والسيد/ الأمين العام ليس مختصاً بإصدار قرار من هذا القبيل وبالتالي فإن المنشور المذكور قد صدر من جهة غير مختصة قانوناً مما يجعله غير قانوني وفاقداً للمشروعية.

أما البطلان لمخالفة المنشور للقانون فإن من الثابت أن المنشور المذكور طعن المادة الخاصة بالتسجيل والمشار إليها أعلاه في مقتل فهو يشكل مخالفة بينة وواضحة وضوح الشمس في كبد السماء لقانون الانتخابات. وبناء على ذلك فإنه، وعلى افتراض وهو مجرد افتراض، بأن المفوضية قد فوضت أو وجهت الأمين العام بإصدار هذا المنشور، وأنه بالتالي قد صدر من المفوضية ذاتها، فإن المركز القانوني للمنشور المذكور لا يتغير ولا يتبدل من حيث عدم مشروعيته إذ أن المفوضية ذاتها قد خالفت النص القانوني الخاص بشروط التسجيل حتى لو صدر المنشور المعني ابتداء منها.

إن من المسلم به أن مدلول مخالفة القانون الذي قامت به المفوضية يشمل كل مخالفة للقاعدة القانونية بمعناها الواسع فيدخل في ذلك.

مخالفة نصوص القوانين واللوائح.

الخطأ في تفسير القوانين في تطبيقها وهو ما يسمى بالخطأ القانوني.

الخطأ في تطبيق القوانين واللوائح على الوقائع التي بني عليها القرار وهو ما يعبّر عنه بالخطأ في تقدير الوقائع.

وعلى ضوء ما سبق تبيانه فإن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل إذ يقر باحترامه الكامل للسادة رئيس وأعضاء المفوضية بصفتهم أشخاصاً طبيعيين، إلا أنه، وتأسيساً على فهمه السليم والصحيح لقانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ وبناء على مراقبته ومتابعته اللصيقة للكيفية التي يطبق بها القانون حتى الآن، يؤسفه أن يؤكد بأن المفوضية القومية بصفتها شخصية اعتبارية قد انتهكت بالمنشور الصادر من الأمين للمفوضية، انتهكت قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨.

وبناء على ذلك فإن الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل يطالب المفوضية بإلغاء المنشور وإلغاء كل ما يترتب عنه من تسجيل لمنسوبي القوات النظامية الذين تم تسجيلهم وفقاً للمنشور والذين ناهز عددهم مئات الألوف في كل أنحاء السودان. أن الوقوع في الخطأ ليس أمراً نادراً لكن عدم تصحيح الخطأ هو الخطأ بعينه. إننا في الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل نأمل مخلصين أن تتخذ المفوضية القرار الصحيح، لتحتل بذلك المكانة اللائقة بها مع رصيفاتها في تاريخ إجراء الانتخابات التي تمت في السودان في عهود التعددية الحزبية ولتؤكد بذلك لأهل السودان.

كافة ممارستها لاختصاصاتها المخولة لها باستقلال تام وحيادية وشفافية كما نصت على ذلك المادة (٥) من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨.

مرة أخرى نؤكد، في الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل، احترامنا لرئيس وأعضاء المفوضية بصفتهم الطبيعية، بيد أننا من منطلق مسؤوليتنا التاريخية ولما أصاب حزبنا من ضرر بالغ من جانب المفوضية بصفتها الاعتبارية المنصوص عليها في المادة ٤ من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨، لا نملك إلا أننا نسجل هذا الموقف الذي قد ينطوي على تداعيات ذات أبعاد خطيرة بالنسبة لكل العملية الانتخابية.

وتقبلوا سيادتكم وافر الاحترام والتقدير

البروفسير. د

البخاري عبد الله الجعلي

ممثل الحزب المعتمد لدى مفوضية الانتخابات القومية

ملحق رقم (٨)

مذكرة من الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب التحالف الوطني السوداني وحزب المؤتمر الشعبي وحزب المؤتمر السوداني بخصوص الأخطاء التي صاحبت العملية الانتخابية .

خطاب للمفوضية حول فشلها في إدارة عمليات الاقتراع ومصداقية الانتخابات

السيد/ رئيس المفوضية، مولانا ابيل الير

تحية وتقديراً ،

يؤسفنا متابعة جماهيرنا والعالم لجملة الأخطاء المهولة التي صاحبت بدأ عملية الاقتراع الشيء الذي عكس ضعف وعدم أهلية المفوضية التي تراستموها لإدارة العملية الانتخابية برمتها وقد عكس سلوك جميع أعضاءها رغبة في عدم مشاركة القوى السياسية وعدم إيلاء مطالبها والطعون التي قدمت منذ فترة التسجيل أي اهتمام أو الرد عليها، ليأتي التعنت في رفض مطالبة كثير من القوى السياسية والمنظمات المهتمة والمتابعة للانتخابات السودانية بتأجيل الاقتراع دليلاً على عدم حيدة المفوضية وافتقارها للأهلية المهنية بإصرارها على بدء الاقتراع رغماً عن عدم استعدادها وعدم اكتمال الترتيبات اللوجستية مما يدلل على انحياز المفوضية الواضح مع موقف المؤتمر الوطني ورغبته المعلنة في عدم تأجيل الانتخابات. وفي هذا الخصوص نورد ما يلي:

لم تقدم المفوضية حتى اللحظة سجلاً نهائياً للناخبين وقد كشفت الممارسات أثناء عملية الاقتراع اختلاف كبير بين الأعداد المعتمدة للناخبين والسجل المعلن لدرجة لا يمكن إرجاعها لمسألة الطعون والسواقط، خصوصاً في مسألة منتسبي القوات النظامية، وقد تم إغفال جميع الطعون التي قدمت حول السجل بواسطة القوى الوطنية مما يدلل على وجود نوايا مسبقة في عدم الإعلان عن السجل النهائي لتزوير عملية الاقتراع وهو الشيء الذي أكده عدم التشدد في مسألة إثبات الهوية وتركها للجان الشعبية والتي لا تمثل جهة محايدة.

نجم عن عدم الدراية بإقامة انتخابات تعددية أخطاء فادحة في طباعة بطاقات الاقتراع، وسقوط أسماء بعض المرشحين من البطاقات، والخلط في الرموز والذي لم ينجو منه إلا رمز الحزب الحاكم، وقد فاقم من الأمر سوء الإدارة الواضح والذي أدى لاقتراع كثير من الناخبين

في بطاقات لا تتبع لدوائرهم نتيجة التوزيع الخاطئ للبطاقات وقد أدى هذا التأجيل الاقتراع في بعض الدوائر لفترة تزيد عن ثمانية أسابيع.

استخدام حبر يسهل إزالته بالماء للناخبين الذين أدلوا بأصواتهم يعكس درجة كبيرة من الاستهتار بضوابط التأمين ومحاربة الممارسات المفسدة للاقتراع في ظل انتخابات حرجة وتحيط بها كثير من الريبة وإرهاصات التزوير، مما يشير لتواطؤ صريح وتسهيل مثل هذه الممارسات باعتماد المفوضية مثل هذه المادة لمنع تكرار التصويت.

طرد المراقبين من مراكز الاقتراع ومنعهم من حراستها ليلاً وبدا الفرز في مناطق الرحل وبعض المراكز من غير حضور المراقبين خلافاً للجدول المعلن لعملية الفرز. إضافة لحالات الضبط لمحاولات التسلل من البعض ليلاً يمنع حماية أصوات الناخبين.

أدت أخطاء سابقة في التعداد وعدم الاستقرار الأمني في دارفور إلى أن تكون الانتخابات جزئية ورغم تعنتكم في الأخذ بالاعتبار لكثير من المطالب بتأجيل الانتخابات لهذه الظروف ولغيرها فقد قاد الضعف الفني لطاقمكم لتأجيل الانتخابات في دوائر أخرى ومد الاقتراع لفترة يومين مما يعني معالجة أخطاءكم على حساب القوى السياسية، كل هذه الأخطاء تعزز من كون هذه الانتخابات جزئية ولا تعبر عن الإرادة الشعبية الكاملة، إضافة لحالات التزوير والممارسات الفاسدة المثبتة في شكوانا الموثقة والمقدمة لكم والتي نتمنى أن لا تجد حظ الطعون المقدمة في السجل الانتخابي، عليه نطالب بالآتي:

استقالتكم الفورية والاعتزاز لجماهيرنا عن إهدار موارد البلاد في انتخابات سيئة وغير كاملة تقف أمام استحقاقات التحول الديمقراطي في ظل الظروف الحرجة للوطن والاحتقانات التي تمر بها البلاد وإخضاع أعضاء المفوضية لمساءلة قضائية فوراً على أن يخضع أداءها لمراجعة كاملة بواسطة طاقم من ديوان المراجع العام تحت إدارة شخصيات وطنية ذات كفاءة وسمعة طيبة فيما يختص بالنزاهة والجرأة في الحق، على أن تتم الاستعانة ببيوت خبرة مستقلة في مسألة المراجعة المالية وتقيم الأداء.

إيقاف الفرز لمنصب الرئيس لكون الانتخابات جزئية ولا تعبر عن إرادة جميع أهل السودان واضعين في الاعتبار تجاوز الصرف على الدعاية الانتخابية لمرشح الحزب الحاكم السقف المعلن للصرف على الدعاية والاستغلال لموارد الدولة والمشاريع الحكومية ومعينات وظيفته في حملته مما يقدح في أهليته للترشح.

تثبيت كافة الخروقات والشكاوى المقدمة بواسطة المراقبين ووكلاء المرشحين وتسليمها للجنة قضائية مستقلة يتم الاستعانة فيها بشخصيات وطنية وعالمية من أصحاب الكفاءة والأمانة المشهودة.

الإعلان عن السجل الانتخابي الذي تم التصويت عليه وإعلان أسماء المقترعين وفتح باب الطعون بناء على السجل المعلن مع بحث إمكانية إعادة الانتخابات في حال ثبوت تزييف كامل للسجل أو المقترعين.

ختاماً نأسف إلى ما آلت إليه الأمور من السوء فيما يختص بأداء المفوضية التي ترأستموها والريبة التي أثارها أداءها. وقد كنا نأمل لما عرف عن شخصكم كما فعل كثير من السودانيين في أن تقوم المفوضية تحت إدارتكم بدور محوري في تعزيز التحول الديمقراطي والسلام لشعبنا، ونأمل أن تعلنوا اليوم براءتكم من هذا الجرم بمقدرات شعبنا واستقالتكم من هذه المفوضية انتصاراً لقيم حاربتم أنتم من أجل إعلاءها وترسيخها.

الحزب الاتحادي الديمقراطي (الأصل) — **حزب التحالف الوطني السوداني**

حزب المؤتمر الشعبي — **حزب المؤتمر السوداني**

ملحق رقم (٩)

مذكرة من الدكتور على السيد وبابكر عبد الرحمن المحاميان بخصوص خروقات وأخطاء اليوم الأول للانتخابات

السادة/ رئيس وأعضاء المفوضية القومية للانتخابات

الموضوع/ خروقات وأخطاء اليوم الأول للانتخابات

نخاطبكم اليوم وقد أدهشتنا الأخطاء الإدارية والفنية التي شابت الاقتراع منذ اللحظات الأولى وحتى إعداد هذه المذكرة وثبت لنا ما كنا نخشاه وأصبح واقعاً أمام أعيننا فكان من واجبنا أن ننبهكم لهذه الأخطاء بالإضافة إلى التزوير الذي شاهدناه وغيرنا بصورة مذهلة لم تكن في الحسبان.

نرى أنه من واجبنا أن نبصر المفوضية القومية للانتخابات لهذه المخالفات حتى تتمكن المفوضية من معالجتها وعلى الفور وأول معالجة هي إيقاف الانتخابات في كافة أنحاء السودان حتى يستقر ويجود عمل المفوضية فيما يتعلق بالاقتراع نأمل أن يتم هذا وأن لا تدفعنا المفوضية دفعاً لمقاطعة الانتخابات ونجمل هذه الخروقات والأخطاء والتزوير في الآتي:-

١/ اختلاف سجل الناخبين:

في معظم المراكز يوجد سجل معتمد لدى لجنة الاقتراع يختلف عن السجل الذي استلمه الوكلاء من لجان الانتخابات بالولايات والأمر الغريب أن السجل الذي بيد وكلاء المؤتمر الوطني يتطابق مع السجل الموجود لدى اللجنة هذا الأمر أتاح لمنسوبي المؤتمر التصويت بكثافة وهذا يتطابق مع ما أثير في الآونة الأخيرة أن التسجيل ظل مستمراً ولآخر لحظة.

٢/ سقوط أسماء من سجل الناخبين:

لوحظ سقوط العديد من الأسماء من السجل ومعظمها يعود لمنسوبينا.

٣/ تأخير بدء عملية الاقتراع:

في مراكز عديدة في العاصمة والولايات تأخر الاقتراع في العديد من المراكز (تعد بالعشرات) بسبب عدم وصول الصناديق أو عدم وصول البطاقات الأمر الذي أدى إلى انصراف الناخبين مما يعصب معه إعادتهم مرة أخرى إلى مراكز الاقتراع.

٤/ نقصان البطاقات:

في العديد من المراكز في العاصمة والولايات سجل نقصان في البطاقات ففي بعض المراكز لا توجد البطاقات الخاصة برئيس الجمهورية والوالي وأحياناً اختفت البطاقات الخاصة بقائمة المرأة والقائمة الحزبية.

٥/ الأخطاء الطباعية:

في العديد من الدوائر استلمت للجان بطاقات تحمل رموزاً أو أسماء مغلوطة للمرشحين مع اختفاء أسماء ورموز بعض المرشحين في بعض الدوائر (بربر) مما عطل الاقتراع في العديد من الدوائر الجغرافية القومية.

٦/ اختفاء أورنيك (٧) الخاصة بالشكاوى:

اتضح عدم توفير أورنيك (٧) الصادر من المفوضية والخاصة بتسجيل شكاوى الوكلاء والمراقبين في جميع اللجان في العاصمة والأقاليم على السواء مما حرم الوكلاء من تقديم الشكاوى في حينها.

٧/ استمرار الدعاية الانتخابية:

لوحظ وبشكل سافر استمرار الدعاية الانتخابية من جانب المؤتمر الوطني ووضع الصور والملصقات بمراكز الاقتراع بالإضافة إلى وجود لمنسوبي المؤتمر الوطني بالقرب وداخل مراكز الاقتراع وقد استمرت الدعاية الانتخابية بالنسب للمؤتمر الوطني بكافة الفضائيات يومي السبت والأحد.

٨/ التهديد والترغيب:

أبلغ العديد من الناخبين عن تلقيهم التهديد أحياناً والترغيب أحياناً أخرى للتصويت لصالح المؤتمر الوطني وتمارس لجان المؤتمر الوطني عن طريق المشرفين على الاقتراع خداع بعض الناخبين خاصة النساء وكبار السن بدعوى عدم وجود أسماءهم بالسجل.

٩/ لانحياز اللجان للمؤتمر الوطني:

كشف العديد من رؤساء اللجان عن انحيازهم الواضح للمؤتمر الوطني بغض الطرف عن المخالفات التي يرتكبها وكلاؤهم في مراكز الاقتراع وقام البعض منهم بطرد وكلاء الحزب الاتحادي الديمقراطي والمراقبين عند اعتراضهم على مثل تلك الممارسات.

١٠/ تغيير الصناديق:

تم ضبط حالات إدخال وإخراج صناديق وكراتين مشكوك فيها من بعض المراكز خمس حالات وقفنا عليها بمدينة الخرطوم فقط.

١١/ منع الوكلاء من حراسة الصناديق:

تم منع العديد من وكلاءنا والمراقبين من المبيت داخل المراكز لحراسة الصناديق وتم تسليم صناديق الاقتراع للشرطة والتي نقلتها إلى مناطق مجهولة خلافاً لما أعلنته المفوضية بأنها ستبقى على صناديق الاقتراع داخل المراكز حتى الفرز وتحت أعين الوكلاء والمراقبين.

١٢/ حالات التزوير في شهادات السكن:

تم استغلال اللجان الشعبية التابعة للمؤتمر الوطني في إصدار شهادات سكن لمنسوبي المؤتمر الوطني ومنعها من منسوبي الأحزاب الأخرى والشهادة لا تحمل أية صورة (منشور المفوضية) مما يمكن بعض الأشخاص من التصويت تحت أسماء وهمية.

١٣/ إمكانية إزالة الحبر من الإبهام:

أتضح أن الحبر الذي يوضع في الإبهام للشخص الذي يقترع يمكن إزالته بسهولة باستعمال أياً من المنظفات الكيميائية وأحياناً بالماء فقط كما أن بعض المراكز لا تضع الحبر على الإبهام.

١٤/ أخطاء في البطاقات الخاصة بالدوائر:

في بعض الدوائر أتضح أن البطاقات المستعملة تخص دوائر أخرى (الدائرة ٢٧ والدائرة ٣٠) الخرطوم في بعض الدوائر تم إيقاف الاقتراع وفي بعضها أحد مرشحوا المؤتمر الوطني على استمرار الاقتراع مما يخلف مشكلة في الفرز لاحقاً.

١٥/ نعود ثانية لنقول أنه من الواجب ومن مجمل ما تقدم نرى ضرورة إلغاء ما تم من اقتراع وتأجيل الاقتراع لوقت معقول لتدارك تلك الأخطاء المذكورة على أن تتحمل المفوضية تعويض الأحزاب كل ما أنفقته من مصروفات نتيجة لتلك الأخطاء التي لا يد لها فيها.

والله الموفق وهو المستعان

أ/ بابكر عبد الرحمن

د/ علي أحمد السيد

ع/ الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

٢٠١٠/٤/١٢

ملحق رقم (١٠)

مذكرة من البروفسير البخاري الجعلي لمفوضية الانتخابات بخصوص تسجيل منسوبي القوات النظامية

التاريخ: ٧/ ١٠/ ٢٠٠٩

السيد/ رئيس المفوضية القومية للانتخابات

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: تسجيل منسوبي القوات النظامية

بالإشارة إلى الموضوع المشار إليه أعلاه يرجى الإفادة بالآتي:

لقد أطلعنا على المنشور العاجل الصادر بالرقم (م.ق.أ/ ١/ ١٠٠١ بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩) من المفوضية والمعنون للسادة رؤساء اللجان العليا بالولايات بشأن ما سمي بـ (تسجيل القوات النظامية).

الفقرة (ب) من البند (٢) توجه المسؤولين عن الانتخابات بتسجيل منسوبي القوات النظامية (قوات مسلحة، وجيش شعبي وشرطة موحدة وشرطة جنوب السودان وشرطة الولايات وجهاز الأمن والمخابرات) في أقرب مركز تسجيل في الدائرة التي تتبع لها الوحدة.

هذا التوجيه يشكل انتهاكاً واضحاً لقانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨ إذ أنه يتعارض تماماً مع الفقرة (أ) التي تشترط الإقامة في الدائرة الجغرافية لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر قبل تاريخ فعل السجل.

لقد أكد التطبيق العملي لهذا التوجيه الصادر من المفوضية أن عشرات المئات من المنسوبين من القوات النظامية تدفقوا على نحو مرتب للتسجيل في مراكز تسجيل في دوائر محددة وتحديداً في الجريف وفي بري وفي كوبر وكذلك في كوستي ومدن أخرى.

لقد فتح التطبيق العملي لما جاء في منشور المفوضية، ثغرة كبيرة في سلامة وصحة السجل الانتخابي. الأمر الذي ستكون له تداعيات خطيرة بشأن العملية الانتخابية برمتها.

لقد ظل الحزب الاتحادي الديمقراطي، ومنذ اجتماعه بالمفوضية قبل سبعة أشهر والذي ألحقه بمذكرته الضافية التي رفعناها لكم بشأن الانتخابات وقانونها، ظل يؤكد على ثقته في المفوضية. وهي ثقة مقترنة بالطبع بمدى وفاء المفوضية بواجبها التاريخي والوطني بإجراء انتخابات نزيهة وعادلة ونظيفة. ويؤسفنا أن ننقل لسيادتكم بأننا في سياق مراقبتنا ومتابعتنا لمدى تطبيق المفوضية لقانون الانتخابات قد رصدنا في حالات عديدة عدم التزام واضح بالقانون. الأمر الذي، كما ذكرنا، سلفاً قد تكون له تداعيات خطيرة بشأن العملية الانتخابية برمتها.

هذا ما عنّ للحزب الديمقراطي الأصل أن يضعه بين أيديكم في هذه المرحلة من مراحل العملية الانتخابية.

وتقبلوا فائق التقدير ،،،

البروفسير. د

البخاري عبد الله الجعلي

ممثل الحزب المعتمد لدى مفوضية الانتخابات

ملحق رقم (١١)

مذكرة من البروفسير البخاري الجعلي لمفوضية الانتخابات بشأن استمرار المفوضية في عدم التزام بقانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨م

السيد/ رئيس المفوضية القومية للانتخابات

المحترم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: استمرار المفوضية في عدم الالتزام

بقانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨

بالإشارة إلى مذكرة الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل بتاريخ ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٩ ورد السيد رئيس مفوضية الانتخابات بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠٩ على تلك المذكرة يرجى الإفادة بالآتي:

أولاً: يؤسفنا في الحزب الاتحادي الديمقراطي أن نشير بداية أن ردكم على مذكرتنا جاء في مجمله مؤكداً لما أخذناه على عدم التزام المفوضية بتطبيق قانون الانتخابات القومية سواء كان صراحةً أو ضمناً.

ثانياً: لقد أقرت المفوضية بان العاملين في سفاراتنا قد اشتركوا اشتراكاً فعلياً في عملية التسجيل. وهذا يتعارض تماماً مع قانون الانتخابات وتحديداً باستقلالية القائمين بتلك المهمة. وفي تقديرنا أنه لا يشفع للمفوضية التذرع بعدم الإمكانات.

ثالثاً: لقد أقرت المفوضية بالخلل الذي ارتبط بعملية التسجيل وهو خلل انطوى على أضرار بالنسبة لحزبنا. وبالتالي لا يشفع للمفوضية القول بأن عملية التسجيل قد استقامت بعد ذلك. إذ أنها على افتراض أنها استقامت، فقد استقامت بعض وقوع الضرر وهو من نوعية الضرر الذي (لا يمكن تداركه) Can not be rectified.

رابعاً: أما عن تسجيل منسوبي القوات فلقد اعترفت المفوضية بأنها قصدت (الثكنات) وليس (وحدات العمل) التي يعمل فيها منسوبو القوات النظامية كما جاء في المنشور ولكنه

اعتراف جاء بعد فوات الأوان. فلقد تم تطبيق المنشور تطبيقاً حرفياً وتم تسجيل عشرات المئات من المنسوبين للقوات النظامية من مواقع تتعارض تماماً مع نص البند (٢) من المادة (٢٢) من قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٨.

خامساً: أن الفترة التي حددتها المفوضية القومية والخاصة بتقديم طلبات المرشحين تتعارض تعارضاً تماماً مع نص القانون. فالبند (٢) من المادة (٤٣) من القانون يقرأ على الآتي:-

((تحدد المفوضية اليوم أو الأيام المخصصة لتقديم طلبات الترشيح بحيث لا تزيد عن تسعين يوماً ولا تقل عن ستين يوماً قبل تاريخ الاقتراع. على أن تقوم المفوضية بنشر إعلان بذلك في الجريدة الرسمية أو بأي طريقة إعلامية أخرى وذلك في فترة خمسة عشر يوماً قبل بدء مدة الترشيح على الأقل)).

سادساً: أن من أمهات القواعد الأصولية للتفسير أنه لا اجتهاد مع صريح النص. وصريح نص المادة (٤٣) من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨ يؤكد أن التفسير المنطقي لهذا النص ألا تقل فترة تقديم طلبات الترشيح عن (ستين يوماً). والزعم بأن النص يقرأ من بين أمور أخرى (اليوم) بحجة أن من سلطة المفوضية أن تحدد يوماً واحداً لتقديم طلبات الترشيح مردود عليه، إذ أنه ليس من السائغ عقلاً ولا منطقاً ولا من حيث الممارسة والتطبيق في كل الانتخابات التي جرت في السودان بل وفي العالم أجمع أن تكون مدة الترشيح (يوماً واحداً). وبالتالي فإن أي اجتهاد بالاعتماد على كلمة (اليوم) هو اليوم الذي تبدأ فيه فترة (الستين يوماً).

سابعاً: بناء على ما سبق ذكره في مذكرتنا السابقة وهذه المذكرة يود الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل أن يسجل تحميل المفوضية القومية للانتخابات المسئولية التاريخية لكل المخالفات والانتهاكات في تطبيق قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨.

وتقبلوا سيادتكم وافر الاحترام والتقدير

البروفسير. د

البخاري عبد الله الجعلي

ممثل الحزب المعتمد لدى مفوضية الانتخابات القومية

ملحق رقم (١٢)

مذكرة من السيد محمد الحسن الميرغني رئيس لجنة الانتخابات بالحزب الاتحادي لمفوضية الانتخابات بخصوص تعديل تاريخ سحب الترشيحات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

لجنة الانتخابات

السادة/ رئيس وأعضاء المفوضية القومية للانتخابات بواسطة أمين عام المفوضية

تحية طيبة ومباركة من عند الله وبعد :

الموضوع: تاريخ سحب الترشيحات

سبق وأن أصدرت المفوضية القومية للانتخابات الجدول الزمني للانتخابات وعدلته بتاريخ ٧/ ١٢/ ٢٠٠٩ حددت فيه تاريخ سحب الترشيحات وفق نص المادة ٤٩ (١) من قانون الانتخابات بالنسبة لسحب الترشيحات لمستوى السلطة التنفيذية وحددت ثلاثين يوماً بالنسبة لسحب الترشيحات لمستوى المجال التشريعية وفقاً لنص المادة ٦١ (١) من القانون.

بتاريخ ٢٣/ ١/ ٢٠١٠ أجرت المفوضية تعديلاً آخر على الجدول الزمني لإجراء الانتخابات حددت فيه سحب الترشيحات على كافة المستويات التنفيذية والتشريعية بيومين ابتداءً من ١٠/ ٢/ ٢٠١٠ وحتى ١٢/ ٢/ ٢٠١٠ وهذا يعني أن المفوضية قد قصرت فترة سحب الترشيحات لكل من المستويات التنفيذية والتشريعية في يومين فقط مخالفاً بذلك نص المادة ٤٩ (١) و٦١ (١) من قانون الانتخابات ومخالفة أيضاً للقواعد التي أصدرتها المفوضية نفسها في المواد ١٧ (١) و٣١ (١).

إن ما قامت به المفوضية من مخالفة صريحة لقانون الانتخابات والقواعد العامة للانتخابات التي أصدرتها مما يحرم المرشحين من تدبير أمرهم من حيث الاستمرار في الانتخابات أو الانسحاب لبعضهم البعض حيث أن المشرع قصد بتلك المهلة المنصوص عليها في القانون والقواعد إعطاء الذين تقدموا للترشيح فرصة لمراجعة أمر ترشيحهم وفرصة للأحزاب

للتحالف لخوض الانتخابات وصولاً للوفاق الوطني.

لما تقدم نرجو شاكرين الالتزام بالقانون والقواعد وتعديل فترة سحب الترشيحات وفقاً لنصوص القانون والقواعد حيث لا ضرر يحدث إذا امتدت فترة سحب الترشيحات إلى وقت معقول قبل الاقتراع أو تمديد أجل الاقتراع لعدة أيام أخرى لتفادي هذا الخطأ من أجل انتخابات حرة ونزيهة يحكمها القانون.

والله الموفق وهو المستعان ،،،

محمد الحسن السيد محمد عثمان الميرغني

رئيس لجنة الانتخابات

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

٧/ فبراير م ٢٠١٠

ملحق رقم (١٣)

مذكرة من رئيس لجنة الانتخابات بالحزب الاتحادي الديمقراطي لمفوضية الانتخابات بخصوص تأجيل الانتخابات

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة/ رئيس وأعضاء المفوضية القومية للانتخابات

الموقرين

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع: تأجيل الانتخابات

تسلمنا مؤخراً القواعد العامة للانتخابات وقواعد المراقبة والسلوك الانتخابي التي كان يجب معرفتها ونشرها قبل بدء التسجيل اتضح لنا جلياً أن هذه الانتخابات أكثر من معقدة بل أن متطلبات تقديم الترشيح من مستندات وغيرها تحتاج إلى زمن وأن هناك مناطق في جنوب السودان ودارفور تعذر علينا وصولها نسب للحالة الأمنية السائدة في تلك المناطق الأمر الذي سيحول دون إنفاذ برنامج الحملة الانتخابية حيث إنها تحتاج إلى نشاط مكثف وتوعية بضرورة الانتخابات من أجل التحول الديمقراطي بتركيز على وحدة السودان وشرح البرنامج الانتخابي وهذا سيكون متعذر في جنوب السودان وغربه بالإضافة إلى أن قضية دارفور مازالت تراوح مكانها وأن الخلاف حول التعداد السكاني مازال قائماً وكذلك الخلاف حول السجل الانتخابي وتوزيع الدوائر إذا أتضح أخيراً أن توزيع الدوائر تم بطريقة غير عادلة الأمر الذي يستوجب إعادة توزيع الدوائر ومراجعة السجل الانتخابي وتصحيح تسجيل القوات النظامية المزدوج ولا نود أن نعيد ما سبق أن ذكرناه في مذكرتنا السابقة بهذا الشأن.

السادة/ رئيس وأعضاء المفوضية القومية للانتخابات

لقد شرعنا في تنظيم الاجتماعات وإقامة الندوات السياسية العامة والمقفولة حيث وجدنا مضايقات من السلطات الأمنية وفق قانون الأمن الوطني الذي مازال سارياً حتى إعداد هذه المذكرة وكذلك المادة (١٢٧) من قانون الإجراءات الجنائية إلى استقلتها معتمدي المحليات

بالولايات حيث لا تسمح بتلك الندوات إلا للحزب الحاكم أو من شايعوه.

هذه الظروف مجتمعة تدعونا لمخاطبتكم ومن أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة تأجيل هذه الانتخابات بما لديكم من سلطات بموجب المادة (١٠/ ط) من القانون حيث أن هناك ظروف قاهرة تحول دون إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في ١١/ ٤/ ٢٠١٠ حيث أن مناطق دارفور جميعا تعيش حالة طوارئ الأمر الذي يعطيكم الحق في تأجيل الانتخابات إلى أجل معقول حيث أن هناك تهديد أمني ظاهر يمكن أن يتم أثناء العملية الانتخابية حيث أن الحركات المسلحة بدارفور لا يقتصر عملها في غرب السودان بل امتد إلى كافة أجزاء السودان حيث إنها تستطيع إحداث تخريب أثناء العملية الانتخابية وكذلك بعدها ولتفادي هذا جميعه نلتمس من المفوضية بناء على ما تقدم تأجيل الانتخابات حتى ١١/ ١١/ ٢٠١٠.

والله الموفق وهو المستعان ،،،

محمد الحسن السيد محمد عثمان الميرغني

رئيس لجنة الانتخابات

بالحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

٢٠/ ١/ ٢٠١٠

ملحق رقم (١٤)

بيان صحفي من مكتب رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي بخصوص مطالبة الحكومة بدعم الأحزاب ماليًا للانتخابات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

الرئيس

التاريخ: الأربعاء ٣ ربيع الأول ١٤٣١هـ

الموافق ١٧/ ٢/ ٢٠١٠م

بيان صحفي

بما أن الانتخابات العامة في البلاد عملية مستمرة وقد دخلت الآن في مرحلة حاسمة، وهي مرحلة انطلاق الحملات الانتخابية توطئة لإجراء الاقتراع. فقد خاضت الأحزاب السياسية المراحل السابقة بالرغم من شح إمكانياتها حرصاً منها على تحقيق التحول الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، باستثناء شريكي نيفاشا اللذين قاما بتمويل مناشطهم من خلال تقاسمهما للسلطة.

وانطلاقاً من حرصنا على تحقيق التكافؤ والمساواة بين كافة القوى السياسية المتنافسة، ودرءاً لمخاطب التدخلات الأجنبية، فقد سبق أن خاطبنا السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠١٠م في هذا الأمر، وطالبنا بضرورة دعم الدولة المالي للأحزاب لممارسة أنشطتها في الانتخابات على كافة مستوياتها.

والآن قد بدأت الحملات الانتخابية، والتي نأمل أن تفضي إلى انتخابات حرة ونزيهة وعادلة، فإننا نجدد مطالبتنا بضرورة دعم الدولة المالي للأحزاب، أعمالاً لما ورد في قانون الانتخابات، وتطبيقاً لمبدأ التكافؤ والمساواة بين المتنافسين. ونأمل أن تقوم مؤسسة الرئاسة بدعوة الأحزاب المشاركة في الانتخابات لبحث تنفيذ دعم الأحزاب بصفة عاجلة.

والله الموفق وهو المستعان ،،،

ملحق رقم (١٥)

مذكرة من رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي لمفوضية الانتخابات بخصوص الدعم المالي للأحزاب السياسية للانتخابات

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة/ رئيس وأعضاء المفوضية

الموضوع/ الدعم المالي للأحزاب السياسية

تعلمون سيادتكم أن الانتخابات القائمة الآن مكلفة للغاية حيث أنها تشمل انتخابات رئيس الجمهورية والولاة والمجالس التشريعية (المجلس الوطني) (المجالس التشريعية الولائية) وأن هذه الانتخابات تنتظم جميع أنحاء البلاد والسودان بلد شاسع مترامي الأطراف والانتخابات تتطلب الوصول للناخبين في أماكنهم وهناك أجزاء من البلاد لا يمكن الوصول إليها إلا عبر النقل الجوي وهذا مكلف أيضاً لهذه الأسباب ونسبة لتكلفة الانتخابات المتوقعة وقد احتاط قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠٠٧ بالنص في المادة ٢١ فقرة (د) على قيام الحكومة بدعم الأحزاب السياسية ووضع ذلك في الاعتبار في الموازنة العامة وكذلك نص قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٧ في المادة ٧٦ منه بأن تمويل الحملة الانتخابية يتم من عدة جهات ومن ضمن تلك الجهات المساهمات المالية التي تقدمها الحكومة القومية وحكومة جنوب السودان و.......... الولايات لكافة الأحزاب السياسية كما حددت المادة ٦٨ من القانون أوجه صرف تلك الأموال.

السادة/ رئيس وأعضاء المفوضية

الآن بدأت الحملة الانتخابية وهي تحتاج إلى معينات غاية في التكلفة وقد طال انتظارنا من أن توفي الحكومة بالتزامها المنصوص عليه في قانون الأحزاب فالدعاية الانتخابية تحتاج إلى مال كثير وبالتالي فإن دعم الأحزاب السياسية لخوض هذه الانتخابات أمر في غاية الأهمية إذ بدونه لا يمكن أن تكون هذه الانتخابات حرة ونزيهة فمعظم الأحزاب السياسية المعتبرة لم يتم الاعتراف بها قانوناً إلا بعد أن تم تسجيلها في ٢٠٠٩ فقد كانت هذه الأحزاب محرومة من نشاطها السياسي ولا

تستطيع جمع التبرعات من منسوبها منذ ١٩٨٩ الحزب الوحيد الذي كان يتمتع بالاعتراف القانوني هو حزب المؤتمر الوطني، حيث كان يجمع تبرعات منسوبية، ولديه استثمارات مالية قبل عشرات السنين، وبالتالي فهو يتمتع بمقدرة مالية عالية لا يمكن مقارنتها بأي حزب من الأحزاب السياسية، بهذا الفارق بين المؤتمر الوطني وكافة الأحزاب السياسية المنافسة لا يمكن الحديث عن انتخابات عادلة حرة ونزيهة وشفافة إذ يستطيع المؤتمر الوطني إدارة حملته الانتخابية بأمواله الكثيرة وهو في الحقيقة لا يحتاج إلى دعم مالي من الحكومة وبالتالي لا يمكن مقارنته مع أحزاب أخرى لا مال لها ولا تستطيع حتى مخاطبة منسوبيها ناهيك عن عامة المواطنين.

كان أملنا كبير في أن تقوم مفوضية الانتخابات بالمساهمة في تمويل الحملة الانتخابية حتى تتأكد من حريتها ونزاهتها وكذلك عن طريق الدعم المباشر لإعانتها في الحملة الانتخابية أو عن طريق تقديم المعينات الضرورية من المواد الإعلامية الخاصة بالمرشحين والاتفاق مع الأجهزة الإعلامية المختلفة بأسعار رمزية خاصة بعد أن قد تدفقت عليها أموال كثيرة من قبل المانحين بالإضافة إلى الدعم الحكومي وكان من المأمول بعد تدفق تلك الأموال أن تقوم بواجبها المنصوص عليه قانوناً في مساعدة الأحزاب السياسية التي قررت خوض الانتخابات وذلك بالتدريب وكافة معينات العملية الانتخابية وأن يمتد ذلك للناخب مباشرة غير أن هذا لم يحدث وكنا نأمل أن تقوم المفوضية أيضاً بحملة إعلامية يكون للأحزاب السياسية نصيب منها غير أنه أتضح تماماً أن أي عمل إعلامي تقوم به المفوضية يتم ذلك بمقابل حتى لو كانت الأجهزة المختصة تخص الدولة.

السادة رئيس وأعضاء المفوضية

نخاطبكم اليوم وحتى نتمكن من الاستمرار في العملية الانتخابية حتى نهايتها أن تقوم المفوضية بما لها من سلطات واختصاصات بدعم الأحزاب السياسية التي ارتضت دخول العملية الانتخابية ورشحت منسوبيها على كافة المستويات وأن لم يتيسر هذا الأمر فمن الصعوبة بمكان الاستمرار في العملية الانتخابية مما يجعل الانتخابات غير حرة ونزيهة وشفافة في اعتقادنا أن نزاهة الانتخابات وشفافيتها يقع من ضمن مهام المفوضية.

والله المستعان وهو الموفق

مولانا السيد محمد عثمان الميرغني

رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

ملحق رقم (١٦)

قرار من تضامن المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية

١٨/ ٣/ ٢٠١٠م

بما أننا قد رحبنا بالتحول الديمقراطي في السودان وقررنا الانخراط في الانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في شهر أبريل المقبل، وبما أننا قد توافقنا على أن هذه العملية الانتخابية تعتبر نقطة تحول حاسمة في تاريخ السودان.

وبعد مراقبة الأداء العام للمفوضية القومية للانتخابات تبينا عدم تعاونها وعدم حيدتها بل وصل الأمر لخروقات واضحة لقانون الانتخابات على سبيل المثال:

المادة (٧٠) من قانون الانتخابات تنص على تكافؤ الفرص في استخدام وسائل الإعلام العامة على أساس تغطية عادلة للحملات الانتخابية. ولكن واصل الحزب الحاكم احتكاره لوسائل الإعلام القومية دون رادع تحت سمع وبصر المفوضية.

تنص المادة (٧١) من قانون الانتخابات على مساهمات مالية تقدمها الحكومة القومية أو حكومة الجنوب أو سلطات الولاية لكافة الأحزاب السياسية للمرشحين على أساس المساواة لكن استمر الحزب الحاكم متصرفاً في المال العام باعتباره حزب الدولة وحرم الأحزاب من أي مساهمات مالية كما نص على ذالك القانون وكما هو معتاد في البلدان الديمقراطية والمفوضية ساكتة على ذلك.

نصت المادة (٧١) في فقرة ثانية أن من واجب المفوضية تحديد سقف الصرف على فعاليات الحملة الانتخابية للأحزاب والمرشحين ولكن الحزب الحاكم صرف وما زال يصرف بإسراف بلغ أضعاف مضاعفة ما صرفه منافسوه الذين صاروا ينافسون دولة لا حزباً ومع هذا المشهد المبطل لنزاهة الانتخابات لم تفعل المفوضية شيئا.

المادة (٧٣) تحظر استعمال إمكانات الدولة والموارد العامة لغرض الحملة الانتخابية. استخدم مرشحون للحزب الحاكم وسائل الدولة تمويلاً وتنقلاً ومعينات في حملاتهم الانتخابية

كما أسرفوا في تبرعات من المال العام في مشاهد انتخابية وهذه التصرفات بنص القانون تعتبر أساليب فاسدة.

هذه الانتخابات معقدة وجديدة على المواطن السوداني لذلك التزمت المفوضية بتدريب عدد كبير من المراقبين هذا الالتزام يتحقق مما سوف يسبب خللاً كبيراً في الانتخابات.

المادة (٢٢) من قانون الانتخابات حددت تسجيل الناخبين من مواقع سكنهم ولكن المفوضية خالفت هذا النص، حيث تم تسجيل قوات نظامية من مواقع عملها مما يشكل مخالفة صريحة للقانون.

استدعت المفوضية عطاءات لطبع بطاقات الاقتراع للمناصب التنفيذية وقدمت سلوفنيا عرضاً بالتكلفة الأقل بمبلغ ثمانمائة ألف دولار وقدمت المطبعة الحكومية السودانية عطائها بمبلغ ٤ مليون دولار ومنح العطاء لسلفانيا ثم سحب منها ومنح للمطبعة الحكومية دون مبرر ودون استشارة الجهات المعنية مما أثار الشبهات.

علية فقد قررنا الأتي:

أولاً: نطالب بتعين مجموعة مستقلة للتحقيق في الخروقات المالية والإدارية للمفوضية القومية للانتخابات.

ثانياً: يتم تعيين هذه المجموعة عاجلاً عن طريق عطاء محدود على أن يتم تمويل عمل هذه المجموعة من المصادر المالية المتوفرة للمفوضية.

ثالثاً: يتم إكمال ونشر تقرير هذه المجموعة قبل بداية الاقتراع بوقت كاف.

رابعاً: على ضوء النتائج والتوصيات التي يتوصل لها التقرير المشار إليه أعلاه، يتخذ تضامن المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية القرار المناسب.

الأسماء والتوقيعات:

١- الصادق المهدي . ٢- محمد إبراهيم نقد . ٣- حاتم السر على .

٤- ياسر عرمان . ٥- فاطمة عبد المحمود . ٦- مبارك الفاضل .

٧- كامل الطيب . ٨- محمود جحا . ٩- عبد الله دينق .

١٠- عبد العزيز خالد . ١١- منير شيخ الدين .

ملحق رقم (١٧)

مذكرة للأستاذ الطيب العباسي المحامي
حول عدم دستورية انتخابات إبريل ٢٠١٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكره حول دستورية انتخابات ١١ ابريل ٢٠١٠ (من حيث اتفاقية نيفاشا ٢٠٠٥ والدستور الانتقالى لسنة ٢٠٠٥)

هذه المذكرة دراستها القانونية تعتمد على مرجعيتين لمعرفة مدى مشروعية انتخابات ١١ ابريل ٢٠١٠ من حيث :

اتفاقية السلام الشامل مايو ٢٠٠٥ (اتفاقية نيفاشا)

دستور جمهورية السودان الانتقالى والمستمد من صلب اتفاقية السلام الشامل لسنة ٢٠٠٥

أن مدى مشروعية هذه الانتخابات، ومن خلال هذه الدراسة المعتمدة على مرجعيتى اتفاقية نيفاشا ودستور السودان الانتقالى لسنة ٢٠٠٥ تنحصر فى مدى المشروعية الدستورية للانتخابات واضعين فى الاعتبار أما لم يضمن من بنود الاتفاقية بالدستور الانتقالى ٢٠٠٥ يعتبر جزءا لا يتجزأ من نصوص الدستور وأى نص دستورى يتعارض مع الاتفاقية فان نصوص الاتفاقية هى التى تسود ومن هذا المنطلق فإن اتفاقية السلام الشامل تسمو على الدستور الانتقالى وهذا ما ورد بصلب الاتفاقية والدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥

أولا اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥ (نيفاشا) :

نجد أن الجزء (ب) والمتعلق بعملية الانتقال حسب بنود اتفاقية السلام نص على فترتين أفترة ما قبل الانتقال ومدتها ستة أشهر، والفترة التى تعقب الستة أشهر مباشرة وهى الفترة الانتقالية، وتمتد إلى ستة سنوات . ويتم استكمال الانتخابات العامة على جميع مستويات الحكم بحلول نهاية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية انظر (الاتفاقية ص ٢٧ البند ١ - ٨)

لقد أجريت انتخابات ١١ أبريل ٢٠١٠ على كافة المستويات حسب ما ورد بالاتفاقية، ووفقا للدستور الانتقالى الذى يحكم الفترة الانتقالية . وحدد الطرفان الموقعان الميعاد المضروب لها أوهما المؤتمر الوطنى والحركة الشعبية

نجد أن الجزء الثانى من المبادئ العامة من الاتفاقية حسب بنوده اشترط الآتى على

الانتخابات بكافة مستوياتها

البند ٢-٢-٣-١ السلطة التشريعية نص على الآتى :-

(ينتخب أعضاء المجلس الوطنى وفقا لإجراءات تحددها لجنة انتخابات محايدة وممثله وفقا لقوانين الانتخابات النزيهه) البند ٢-٢-٣-٣ نص على الآتى : (تجرى انتخابات حرة ونزيهة لعضوية المجلس الوطنى وفقا للدستور القومى الانتقالى الذى يحكم الفترة الانتقالية

ينص البند ١-٥-٢-٢ أن الدستور الانتقالى الذى يشكل نص الاطار القانونى الدستورى سيكون هو القانون الأعلى فى البلاد وعلى دستور جنوب السودان ودساتير الولايات والقوانين على كافة مستويات الحكم أن تتوافق معه (ص ٢٣ من الاتفاقية)

تنص الفقرة ١-٦-٢-٥ على المحاكمة العادلة الفقرة (ب) منها ص ٢٥ لدى تحديد أية اتهامات جنائية، أو فى دعوى مدنيه تتعلق بالحقوق والواجبات يحق لكل احد أن ينعم بمحاكمه علنية تقوم بها محكمه مختصة ومستقلة ومنصفه ومنشأه بموجب قانون

ينص البند ١-٦-٢-١١ من الاتفاقية الحق فى التصويت أص ٢٦ لكل مواطن الحق والفرصة دونما تمييز أو تقييد غير معقول فى التصويت أو أن ينتخب خلال انتخابات دوريه سليمه تتم على أساس الاقتراع السرى ضمانا لحرية التعبير عن إرادة الناخبين

ورد بصلب البند ١-٨ التعداد السكانى والانتخاب والتمثيل شروطه مهمة جدا حول المسألة الانتخابية ويجب الالتزام الدستورى وحولها بين الطرفين منها مشاركة المراقبون الدوليون فى مراقبة الانتخابات . وتمثيل الجنوب والشمال على المستوى القومى على أساس نسبة السكان. وتعتبر النسبة المئوية المتفق عليها هناأمن حيث السلطة التشريعية والتنفيذية وهى ٥٢٪ للمؤتمر الوطنى و٢٨٪ للحركة الشعبية على المستوى القومى على أن يتم تأكيدها أو تعديلها على أساس نتائج عملية التعداد السكانى والتى كانت محل خلاف شرس بين طرفى الاتفاق ولم يتم حسمه بمفهوم دستورى حسب الاتفاقية أو الدستور واتى بشئ يخالف اتفاقية السلام الشامل والدستور الانتقالى لسنة ٢٠٠٥ لنظر (بنود الاتفاقية ١-٨-٧- و١-٨-٨ و١-٨-٩ ص ٢٧ التعداد السكانى والانتخاب والتمثيل

لقد ورد باتفاقية السلام بند بالمؤسسات المستقلة حسب بند ٢-٩ حيث تم بموجبها إنشاء مفوضيه الانتخابات ويقرا هذا البند كالآتى ٢-١٠-١-١ (مفوضيه قوميه للانتخابات ممثله ومحايدة) ص ٣٦

بموجب اتفاقية السلم الشامل يتم إنشاء محكمه دستوريه البند ٢-١١-٣-٢ ص ٣٧ الفقرة ١ منها مستقلة عن السلطة القضائية ويتم التعيين بواسطة طرفى الاتفاق (رئيس المؤتمر الوطنى

ورئيس الحركة الشعبية باعتبار الأول رئيس الجمهورية والثانى نائبه الأول ورئيس حكومة الجنوب) الفقرة ٢ منها المحكمة الدستورية حارسة الدستور الانتقالى القومى ودستو الجنوب ودساتير الولايات وتشكيلها على أساس التمثيل الفقر هى(٣) من الاختصاصات حسب الاتفاقية نجد أن المحكمة الدستورية ذات اختصاص اصيل للفصل فى المنازعات التى يحكمها الدستور الانتقالى القومى بناء على طلب الإفراد +لا= الشخصيات القانونية . الفقرة (٤) من اختصاصات المحكمة الدستورية أنها مختصة بالفصل فى دستورية القوانين وتطرح جانبا وتلرية القوانين وتطرح جانبا وتلى القوانين أو أحكام القوانين التى لا تتفق مع الدستور

حسب ما ورد بمطلع هذه المذكرة نجد أن البند ٢-١٢-٥ من الاتفاقية ص ٤٠ وانه فى حالة حصول تعارض ايا من نصوص الدستور الانتقالى واتفاقية السلام فإن أحكام اتفاقية السلام طالما ظل التعارض قائما . ومن خلال هذا النص ينجلى سمو نصوص الاتفاقية على نصوص الدستور الانتقالى مما اصبغها صبغة الدستور الأعلى وهذا الوضع يخالف المفهوم القانونى لمعنى وغايات الدساتير .وهنا ينجلى الأمر حيث أن الاتفاقية تمثل إرادة طرفين وكيانين سياسيين وعسكريين فى أن واحد ولا يمثلون إرادة الأمه ومن المعلوم قانونا أن الاتفاقيات تمثل إرادة ورغبة أطرافها واضعين فى الاعتبار أن إرادة الطرفين المشار إليهما لا تمثل إرادة الأمه والدساتير وبمفهومها القانونى تمثل إرادات الأمم وهذا الوضع الشاذ من النواحى القانونبة يؤطر مصالح سياسيه بحته تحقق رغبات أطرافها ولا يعتبر دستورا بالمفهوم القانونى والذى يؤطر للمصلحة العامة والوطنية معا لأجل السلام والعدالة وسيادة حكم القانون والتى تؤدى الى التحول الديمقراطى

من خلال ما ورد من سرد لنصوص قانونية لبنود اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا ٢٠٠٥) يثور سمة سؤال هل التزم طرفا الاتفاقية بتلك البنود المتعلقة بانتخابات التحول الديمقراطي خلال الفترة الانتقالية (انتخابات ١١ ابريل ٢٠١٠ ؟ وهل كانت انتخابات حرة ونزيهة وذات شفافية حسب ما ورد ببنود الاتفاقية حول المسألة الانتخابية ؟

السؤال ذو شقين، والإجابة عندي حسب بنود الاتفاقية ذات الصلة بهذه الانتخابات بالنفي القاطع وهذا ما سوف تتم مناقشته بمنظور قانوني بحت من خلال تلك البنود ولنرى كيف جانب طرفا الاتفاقية صوابها، وخروجهم عن الحق، والتحول الديمقراطي المطلوب وانعدام جذوة الأمل فيه .

لقد وضعت الاتفاقية أسس وضوابط لأجل أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة ، وذات

شفافية وذلك بالإتيان بلجنة انتخابات محايدة، وفقا لقوانين انتخابات نزيهة !!! ومما لا شك فيه أن قوانين الانتخابات تعتبر من قوانين التحول الديمقراطي، والتي شهدت ولادة متصعرة بين شد وجذب بين طرفي الاتفاقية وكان المولود مشوها (قانون الانتخابات ٢٠٠٨) .

من خلال برلمان مصنوع. ومعين، قام بإتيان قانون يمثل رغبة المؤتمر الوطني والذي فرض على الواقع بأغلبية مصنوعة ومعينة. هذا القانون وجد معارضة من كافة القوى السياسية فاتى قانونا يلبي رغبة حزب المؤتمر الوطني. مما جعله قانونا للحيادية ومعبرا للتزوير وعدم الشفافية .

الاتفاقية حسب البند -٢-٢-٣-١ بالسلطة التشريعية أقرت حيادية الانتخابات وفقا لقوانين نزيهة وسوف ينجلي مخالفة قانون الانتخابات لهذا البند عند المادة ٨-(٢) (إسقاط العضوية والعزل محاسبة المفوضية) لنرى مخالفة نص المادة ٨-٢ من قانون الانتخابات القومية لمبدأ حيادية قوانين الانتخابات ونزاهتها وعنده تنجلي المخالفة الدستورية للاتفاقية وللدستور الانتقالي والذي نص صراحة (حق التقاضي والمحاكمة العادلة المواد ٣٤-٣٥ من الدستور) والذي خالفهما قانون الانتخابات ٢٠٠٨ المادة ٨-٢ .

كما نجد البند: ٥-٢-٢ من الاتفاقية امن على أن الدستور الانتقالي هو القانون الأعلى في البلاد وألزم كافة مستويات الحكم، بان دساتيرها الولائية وقوانينها القومية، والولائية بالتوافق معه وعدم الخروج عنه. وعليه نجد أن قانون الانتخابات ٢٠٠٨ والذي خرج به برلمان الفترة الانتقالية حسب رؤية المؤتمر الوطني، فيه مخالفة صريحة للاتفاقية وللدستور، حسب ما ذكر لأجل ذلك انعدمت الحيادية ونزاهة القانون والمنصوص عنها بالاتفاقية، وهذا يعد خروجا عن الاتفاقية وعدم الالتزام بها من جانب الطرفين .

لقد نصت الاتفاقية على أن الدستور الانتقالي هو القانون الأعلى في البلاد ويجب أن تتوافق القوانين على كافة المستويات مع الدستور، وبالرجوع لاتفاقية السلام والدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ قد ورد بهما نصوص تؤكد المحاكمة العادلة وحق التقاضي حق أصيل .

وعليه عندما يمارس المواطن الحق في التصويت أوجبت الاتفاقية الدستور أن يمارس المواطن حق التصويت دونما تمييز أو تقييد غير معقول خلال انتخابات دورية سليمة على أساس اقتراع . فالسند الوحيد الذي يؤمن حق المواطن هو الحق في التقاضي والمحاكمة العادلة وهذا ما انعدم في قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨م وقبل الخوض في عدم دستورية نص المادة ٨ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨م فهي تنص على الآتي:

(إسقاط العضوية أو العزل)

تسقط العضوية من المفوضية القومية للانتخابات بقرار من رئاسة الجمهورية لأي من

الأسباب الآتية:

١/ (أ) الغياب المتكرر لخمسة اجتماعات دون عذر .

(ب) الإدانة في جريمة تتعلق بالأمانة أو الفساد الأخلاقي .

٢/ الفقرة الثانية محل المخالفة الدستورية وتقرأ كالآتي:

يجوز لرئاسة الجمهورية بقرار منها عزل رئيس المفوضية، أو نائبه، أو أي من أعضائها بسبب الانتماء الحزبي أو عدم الكفاءة، فيما يتعلق باختصاصات المفوضية، وسلطاتها وأجرتها على أن يتم تقدير ذللا ك عن طريق لجنة، يشكلها رئيس المحكمة بناء على طلب من رئيس المفوضية أو نائبه، حسبما يكون الحال بموافقة ثلثي أعضائها من قضاة، لا تقل درجتهم عن قاضي محكمة عليا، ويرفع رئيس المفوضية أو نائبه حسبما يكون الحال قرار اللجنة المذكورة .

انتهى النص موضوع المخالفة الدستورية حسب رأينا .

إن الفقرة (٢) من المادة ٨ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٨ فيه مخالفة صريحة للدستور والاتفاقية، والذي اوجب حق التقاضي والمحاكمة العادلة لأي مؤسسة قومية مستقلة تؤدي عملا يتضرر منه ذلك الشخص. فالشاهد أن المفوضية القومية للانتخابات، على الملا ومن خلال أجهزة محلية وعالمية ومقروءة ومسموعة، أعلنت أن الانتخابات شابتها أخطاء إدارية وفنية وهذه الأخطاء المعترف بها نجدها أخطاءًا فادحة تقدح في كفاءة المفوضية ولم تراع فيه الحيطة والحذر والعناية اللازمة في تأدية أعمالها وهذه من واجبات آية جهة أو شخصية طبيعية أو اعتبارية مستقلة كانت أم قومية يوكل لها عمل، يجب أن تؤديه على أكمل وجه، فان كان العكس يستوجب اللجوء للقضاء وهو حق مكفول بموجب الدستور. وهذا الحق تم تقييده وفيه تمييز في التقاضي لم تكن بالسبل المتاحة للتقاضي على كافة المستويات والمؤسسات لان الخطأ الفادح هو معيار عدم الكفاءة ويرتب فيه الحرمان من حق التقاضي وفيه انعدام المحاكمة العادلة التي تقرر المسئولية ولها تقدير ذلك .

فنجد أن المقاضاة تنعدم في حالة تأكيد الانتماء الحزبي أو عدم الكفاءة لأي عضو فيها بالموالاة الحزبية أو عدم الكفاءة، والخوض في مسألة الادعاء بالانتماء الحزبي لأي من أعضاء المفوضية أو الخوض في عدم الكفاءة لأي من أعضائها فرادا ومجتمعين لا يتم إلا فيما يتعلق بممارسة المفوضية باختصاصاتها وسلطاتها. على أن يتم تقدير ذلك بناء على طلب من رئيس المفوضية أو نائبه حسبما يكون الحال وحينها يتم تشكيل اللجنة بناء على طلب رئيس المفوضية أو نائبه .

هذا النص يحرم المواطن الناخب أو المنتخب حق التقاضي والمحاكمة العادلة في شأن عدم

الكفاءة والانتماء الحزبي .

هذا النص يجعل المفوضية هي الخصم والحكم وهي الجهة التي تقرر عدم الكفاءة دون غيرها ومن ثم هي الجهة التي تطالب بتكوين اللجنة القضائية لمحاسبتها، هذا المفهوم لا يحقق عدل ويحرم حق التقاضي في مسألة الكفاءة وبالتالي يعتبر هذا النص تقييدا غير معقول وفيه انتهاك دستوري لحق التقاضي والمحاكمة العادلة ويعد انتهاكا لحرية التعبير عن إرادة الناخبين. لقد نصت الاتفاقية على حيادية لجنة الانتخابات وفقا لقوانين الانتخابات النزيهة. والنزاهة المطلوبة تجعل المفوضية محل مسألة قضائية مطلقة دون تقييد قانوني كما ورد بنص المادة ٨-٢ من قانون الانتخابات ٢٠٠٨م .

يوجب أن تخضع أعمال المفوضية القومية من كافة جوانبها من خلال ممارستها لأعمالها وسلطاتها لعدالة مطلقة دون تقييد تنعدم فيه الشفافية والنزاهة وبالتالي التقرير حو كفاءتها من عدمه يجب إلا تحدده المفوضية نفسها. وتقرره ومن ثم تطالب بالتحقيق على نفسها وليس من باب العدالة أن تجعل شخصا عند تأدية واجبه وأعماله الحق في تقدير أعماله أن كان كفؤا أم لا خاصة عندما يقع في خطأ فادحا يستوجب المسألة وما حدث لمفوضية الانتخابات وجد الحماية بموجب نص المادة ٨-٢ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨، ومن المستحيلات أن تقرر في عدم الكفاءة لنفسها، وبالتالي يعتبر تطبيق نص المادة ٨-٢ من القانون من المستحيل والقصد منه حماية المفوضية للإتيان بأفعال وأعمال ترضي طرفي الاتفاقية وهذا يعد خروجا عن الاتفاقية وهدما لأهم أركان التحول الديمقراطي المتمثل في النزاهة والحيادية والشفافية والتي امنت عليها الاتفاقية وهي محل الرقابة القضائية المطلقة .

وعليه أرى أن نص المادة ٨-٢ من قانون الانتخابات فيه مخالفة واضحة للدستور والاتفاقية معا، أن الحق في التقاضي واللجوء إلى القانون من حيث العدالة المطلقة المطلوبة في العمليات الانتخابية فيه إكمال للعمل الديمقراطي، وهو الوجه الآخر المكمل للتحول الديمقراطي وفي ذلك حراسة قضائية تؤمن على نزاهة وشفافية الانتخابات .

وبالرجوع كافة اللجان والمفوضيات المتعلقة بالانتخابات في كافة دو العالم أو لجان انتخابات تخضع للعدالة المطلقة والقضاء العادي دون تقييد وهذا ما أتت به الاتفاقية وخرج عنه طرفاها من خلال مؤسسات تشريعية قومية مصنوعة ومعينة تشكل أغلبيتها آرائها ورغبتها الذاتية لإرادة امة تنشد التحول الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة .

التعداد السكاني والانتخابات والتمثيل:

يجري تعداد سكاني عبر أرجاء السودان، على أن تنتهي عملية الإحصاء السكاني قبل السنة

الثانية من الفترة الانتقالية، على أن يتم تمثيل الجنوب والشمال على المستوى القومي. على أساس نسبة السكان . وتعتبر النسب المئوية المتفق عليها للفترة الانتقالية مؤقتة ويتم تأكيدها أو تعديلها على أساس نتائج عملية التعداد السكاني .

ونجد أن النسب المئوية المتفق عليها في الفترة الانتقالية لطرفي الاتفاقية من حيث السلطة التشريعية القومية والتنفيذية القومية، وهي ٥٢٪ للمؤتمر الوطني الطرف الأول للاتفاقية و٢٨٪ للطرف الثاني الحركة الشعبية على أن يتم تأكيدها أو تعديلها على أساس نتائج عملية التعداد السكاني .

نجد أن عملية الإحصاء للتعداد السكاني، كانت محل خلاف الاتفاقية ولم يتم حسم أمر التعداد السكاني واضحي محل خلاف دائم بين طرفي الاتفاقية، وفيه خروج عن ما تم الاتفاق حوله، ولم يعترف الطرف الثاني الحركة الشعبية بنتيجة الإحصاء السكاني، والذي تم في الجنوب حتى لحظة قيام الانتخابات، والذي بموجبه تم توزيع الدوائر الجغرافية واعتمادها حسب نتيجة الإحصاء السكاني فخرج الطرف الثاني الحركة الشعبية ببيانات تتهم الطرف الأول المؤتمر الوطني بتزوير عملية الإحصاء السكاني، لسكان جنوب السودان. وعليه لم يتم الاعتراف بالتوزيع الجغرافي للدوائر من قبل المفوضية استنادا على أن عملية الإحصاء السكاني لسكان الجنوب فيه تزييف مما جعل طرفي يخرجان عن بند مهم جدا جدا، لاساس الانتخابات . وهذا يعد خرقا لطرفي الاتفاق، على ما اتفقا عليه مما يعد هدما لأهم أركان العملية الانتخابية، من حيث الدوائر. وبالتالي أن العمل الذي قامت به المفوضية من أعمال كثيرة لأجل الانتخابات أسس على عملية الإحصاء السكاني، ولم يعترف به طرفي الاتفاق الثاني الحركة الشعبية وهذا الأمر لم يحسم حتى الآن وظل محل خلاف بين طرفي الاتفاقية مما يؤكد عدم اعتراف الطرف الثاني بالإجراءات التي تمت حول المسألة الانتخابية من حيث نتيجة الإحصاء السكاني وهي أساس العملية الانتخابية .

لقد أكدت الحركة الشعبية الطرف الثاني للاتفاقية عدم صحة التعداد السكاني والذي أسست عليه العملية الانتخابية من حيث توزيع الدوائر وتأكد ذلك وتم فضحه بواسطة الطرف الثاني الحركة الشعبية، (حيث أن نصيب الجنوب في الدوائر تم تحديده على نسبة أهل الجنوب إلى العدد الكلي للسكان حسبما أسفر عنه التعداد ولكن الحركة الشعبية شككت في نتيجة التعداد بسبب جوهري وقاطع يؤكد الإصرار على التزييف وعدم النزاهة من قبل الطرف الأول وتأكد ذلك بما لا يدع مجالا للشك من خلال السجل الانتخابي ليؤكد عدم صحة نتائج التعداد السكاني لأهل

الجنوب وهذا ما أدى لعدم الاعتراف بالتعداد السكاني من قبل الحركة الشعبية مما حمل الطرف الأول المؤتمر على التراجع وخلق معالجات غير دستورية، ومخالفة لاتفاقية نيفاشا، وفي ذلك خرق للاتفاقية وخرق للدستور الانتقالي، مما يجعل عدم الاعتراف والأخذ بعملية التعداد السكاني والتي تعتبر العمود الفقري للعملية الانتخابية والتحول الديمقراطي .

من الواضح والمعلوم أن عملية الإحصاء أتت مخالفة ما نصت غليه الاتفاقية، ولتأكيد ذلك نجد أن عدد المسجلين للعملية الانتخابية في جنوب السكان، يفوق أضعاف نتيجة التعداد السكاني والذي شكلت عليه دوائر جنوب السودان والتي هزمها الطرف الثاني للاتفاقية بعدد المسجلين في السجل الانتخابي والذي بلغ أكثر من أربع ملايين شخص لهم الحق في التصويت حسب القانون والدستور والاتفاقية هذا في حد ذاته يهدم صحة الانتخابات ويجعلها غير شرعية ومنعدمة الشفافية، ويشوبها تزوير، لان الأسس للانتخابات والدوائر الجغرافية يجب أن تحدد حسب التعداد السكاني السليم وعدم المصداقية في هذا الجانب تنسحب لعدم المصداقية في كل الأعمال التي ترتبت على هذا الأساس وهذا التعداد السكاني المشكوك فيه والذي أكده الطرف الثاني بالدليل القاطع بالتسجيل الانتخابي والذي دحض صحة التعداد السكاني لسكان الجنوب والذي اجبر الطرف الثاني بحلول فيها خرق قانوني لقانون الانتخابات والدستور والاتفاقية. حيث نجد أن المعالجات التي تمت لهذه المعضلة بين شد وجذب، فيه مخالفة للاتفاقية والدستور والقانون لطرفي الاتفاق حيث ببدعة ومخالفة دستورية بإضافة أربعين مقعدا للدوائر الجغرافية لحكومة الجنوب وهذا الإنفاق فيه خروج عن الدستور والاتفاقية وقانون الانتخابات وقرارات وإقرارات المفوضية القومية للانتخابات وهذا يقودنا للاتي:

١/ الخروج عن بنود الاتفاقية لطرفي الاتفاقية .

٢/ المخالفة للدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ .

٣/ المخالفة لقانون الانتخابات وإقرارات المفوضية للانتخابات بالنسبة للدوائر الجغرافية وما تبعها من أعمال. وبالتالي هنالك عدم نزاهة في التعداد السكاني وهنالك عدم شفافية ينسحب عليها عدم مصداقية كل الأعمال التي قامت بها المفوضية القومية للانتخابات مما يجعلها انتخابات غير شرعية ومخالفة للاتفاقية .

بالرجوع لنص المادة ٨٤ من الدستور والتي تنص أن تكوين المجلس الوطني يجب أن يكونوا أعضاء منتخبين في انتخابات حرة ونزيهة. ويحدد قانون الانتخابات القومي تكوين المجلس الوطني وأعضائه وبالرجوع لنص المادة ٣٥ من قانون الانتخابات تحدد العضوية لمفوضية والتي حددته حسب القانون (٤٥٠عضوا) أن الانتخابات التي تمت بموجب الدستور

والقانون أساسها التعداد السكاني والذي خرج بإحصاء سكاني لأهل الجنوب يخالف واقع السجل الانتخابي مما أسفر عنه عدم اعتراف من الحركة الشعبية، وأدى إلى هرق وخروج عن الاتفاقية وعدة التزام وموافقة بنتيجة الإحصاء لأهل الجنوب أن التشكيك في نتيجة الإحصاء والتعداد السكاني بين الطرفين، وعدم الاعتراف به ينسحب على التشكيك على نتائج الانتخابات مما يؤكد عدم نزاهتها ومصداقيتها، وهذا يتأكد لنا بالمعالجات التي اتفق عليها الطرفان بإضافة ٤٠ مقعدا للحركة الشعبية بالبرلمان القومي، هذا تأكيدا لعدم نزاهة التعداد السكاني وعدم نزاهة الانتخابات . أن إضافة أربعين مقعدا للحركة الشعبية فيه خروج ولامكان له في الواقع الدستوري ولا القانون ولا الاتفاقية .

حيث أن الانتخابات أجيت على أساس هام وهو التعداد السكاني واتى بنتائج فاقدة للمصداقية ورتب أثارا مخلة لغايات الاتفاقية مما يترتب عليه عدم الاعتراف بنتائجها وإلغائها دستوريا والعمل بموجب نتائج الانتخابات يعرض أعمال البرلمان لمطبات دستورية وقانونية .

ثانيا: مدى مشروعية انتخابات ١١/ ابريل/ ٢٠١٠ من حيث الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥ وقانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٨م:

يعتبر الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م المرجعية الثانية لتحديد مدى مشروعية الانتخابات من خلال منظور هذا الدستور. نجد بعد مناقشتها للمرجعية الأولى اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) لسنة ٢٠٠٥م قد تطرقنا للعديد من تجاوزات طرفي الاتفاقية المؤتمر الوطني الحركة الشعبية. أدت لعدم نزاهة الانتخابات، ويتأكد ذلك من الممارسة الانتخابية التي تمت وشابها كثيرا من المخالفات والتجاوزات القانونية، والأخطاء الفادحة من الناحية الفنية، والإدارية والتي اقرت بها المفوضية المشرفة على العملية الانتخابية هذه الأفعال لن تكن مواتية أن كان هنالك التزاما صارما وصادقا لطرفي الاتفاقية، بالبنود التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي كما أن طرفي الاتفاق لم يلتزما بالدستور والاتفاقية مما أدى للإتيان بقوانين تعوق مسا التحول الديمقراطي وبالرغم من ذلك كان لطرفي الاتفاقية القدح المعلي لخروقات دستورية تؤدي إلى بطلان هذه الانتخابات وذلك يتمثل في الأتي:

١/ تنص المادة ٣١ المساواة أمام القانون والمادة ٣٤-(٣) المحاكمة العادلة (الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م) نجد أن هذه الحقوق الدستورية أمنت على الناس التمتع بحماية القانون دون تمييز بينهم بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو الرأي السياسي .

٢/ تنص المادة (٤) من الدستور الانتقالي على أن يؤسس هذا الدستور على المبادئ التالية:

أ/ تؤسس وحدة السودان على الإرادة الشعبية وسيادة حكم القانون والحكم الديمقراطي إلا مركزي والمسالة والمساواة والاحترام والعدالة .

د/ تستمد سلطة احكم وصلاحياته من سيادة الشعب وأرادته التي تمارس عن طريق الاستفتاء والانتخابات الحرة المباشرة .

٣/ المادة ٢١١/ أ من الدستور الانتقالي تنص على الأتي: يجوز لرئيس الجمهورية بموافقة النائب الأول أثناء سريان حياة الطوارئ، أن يتخذ بموجب القانون أو الأمر الاستثنائي اية تدابير ى تقيد أو تلغي جزئيا أو تحد من أثار مفعول أحكام هذا الدستور واتفاقية السلام الشامل باستثناء ما هو منصوص عليه في الأتي .

المادة ٢١١/ أ تعليق جزء من وثيقة الحقوق، ولا يجوز في ذلك إنقاص الحق في الحياة أو الحرمة من الاسترقاق أو الحرمة، من التعذيب، أو عدم التمييز على أساس اللون أو الجنس أو حق التقاضي أو الحق في المحاكمة العادلة .

من خلال النصوص الدستورية الواردة أعلاه، نجد أن قانون الانتخابات قد خالفها في المبادئ الأساسية، المتمثلة في العدالة، المطلقة، الواجبة والواجب الدستوري يستوجب، أن لا يكون هنالك تقييد للعدالة، أو حق التقاضي، في كافة شئون حياة الناس. وبالتالي يجب عندما تستمد سلطة الحكم وصلاحياته من سيادة الشعب وإرادته، والتي تمارس عن طريق الاستفتاء والانتخابات الحرة المباشرة أن تحد العدالة المطلقة، والحق في التقاضي، هذا ما أوجبه الدستور حسب المادة ٢١١/ أ وحد فيه من صلاحيات رئاسة الجمهورية حتى في الحالات الاستثنائية مثل حالة الطوارئ وغيرها .

وبالتالي ليس هنالك أي مسوغ قانوني يقيج من حق التقاضي، ونيل المحاكمة العادلة في حالة الأخطاء الفادحة والممارسات الخاطئة والتي صاحبت أعمال مفوضية الانتخابات واعترافها بالأخطاء الإدارية والفنية الفادحة والتي تؤكد عدم الكفاءة والمساءلة القانونية والمنصوص عنها بالدستور حيث انعدمت المسالة بنص المادة ٨-٢ من قانون الانتخابات لسنة ٢٠٨ وهذا يعد محل طعن دستوري لانتفاء واجب العدالة والحق في التقاضي، المكمل لممارسة الحق الديمقراطي لأجل التحول الديمقراطي .

إذ أن المفوضية هي صاحب الحق الأصيل في مسألة المحاسبة بسبب عدم الكفاءة أو الانتماء الحزبي، لأي من أعضائها فلا يتم ذلك إلا بموافقة رئيس المفوضية أو نائبه، وبطلب يتم تقريره وتقديره بإرادتهم دون سواهم حتى يتم التحقيق، وتكوين لجنة لتقرر في شأن المسالة أو المحاسبة المتعلقة بالإسقاط والعزل وهذا يتنافى مع مبادئ دستورية مما يؤكد عدم

دستورية هذا النص. واضعين في الاعتبار أن المفوضية ذات سلطات واختصاصات واسعة، في مسائل إجرائية وموضوعية وقانونية م خلال قانون الانتخابات يستوجب العدالة المطلقة الواجبة .

وبالتالي ما نصت عليه المادة (٤) من الدستور والمتمثل في وحدة السودان وسيادة حكم القانون والحكم الديمقراطي اللا مركزي والمساءلة والعدالة، اتضح تماما عدم توافره مع أعمال نص المادة ٨-٢ من قانون الانتخابات .

٤/ هذا الجانب تمت مناقشته باستضافة عند مناقشة المرجعية الأولى بالاتفاقية الباب الخامس عشر من الدستور نجد أن المادة ٢١٥ والمادة ٢١٦ ذات صلة مباشرة لا فكاك بينهم وتتمثل في الإحصاء السكاني والانتخابات . ومن المعلوم أن طرفي الاتفاق لم يتوصلا حتى الآن لحل في الخلاف بينهم حول نتيجة الإحصاء السكاني. ولم يتم الاعتراف بها من قبل الحركة الشعبية واكدت ذلك بالدليل القاطع وما ورد بالسجل الانتخابي لأهل الجنوب وعدم الاعتراف بالإحصاء السكاني ينسحب على عدم الاعتراف بالمسألة الانتخابية لانعدام العدالة والتشكك في المحصلة النهائية للانتخابات وتأكيد عدم عدالتها ونزاهتها والشفافية المطلوبة .

وهذا ما ورد في تقارير المراقبين الدوليين والمحليين بعدم الشفافية والنزاهة والعدالة المطلوبة بالإضافة لما ورد من تقارير ومتابعة داخلية وإقليمية أكدت الخروقات .

٥/ تنص المادة ١٤١ (١) من الدستور الانتقالي المفوضية القومية للانتخابات (تنشأ خلال شهر واحد من إجازة قانون الانتخابات القومية مفوضية قومية للانتخابات تتكون من تسعة أشخاص مشهود لهم بالكفاءة والاستقلالية وعدم الانتماء الحزبي والتجرد .

لقد صدر قانون الانتخابات في عام ٢٠٠٨ ولم يلتزم طرفي الاتفاقية في تكوين المفوضية حسب القانون خلال شهر واحد من إجازة القانون بل تعدى الثلاث أشهر وهذا يعد مخالفة دستورية صريحة تؤكد عدم الالتزام بالدستور ومخالفته للموعد المضروب دستورا وهذا أثار جدلا قانونيا من الناحية الدستورية وما زال محل إثارة دستورية تناولته كثير من المنابر السياسية والقانونية انظر مقال الأستاذ الجليل صادق شامي بصحيفة الأيام اغسطس ٢٠٠٨م .

٦/ نجد أن قانون الانتخابات في تحدده لعدد أعضاء البرلمان حسب المادة ٤٨ و٨٥ والبرلمانات الولائية لم يمنح المستقلين الحق في الترشيح بالدوائر النسبية بل كفله للأحزاب وهذا يعد حرمان وعدم مساواة في التصويت والانتخاب ويحق بموجب ذلك الطعن في عدم الدستورية في هذه المسألة باعتبارها أهدرت حقوق نص عليها الدستور وتم حرمان المستقلين

من هذا الحق وفي ذلك تمييز نهي عنه الدستور الاتفاقية معا .

وبالرجوع لنص المادة ٤٨،/ ٨٥ المؤسسات التشريعية قومية أم ولائية حرمت المستقلين من حق الترشيح في الدوائر النسبية وانحصرت للأشخاص المنتمين حزبيا وفي ذلك تمييز أتى به قانون الانتخابات سنة ٢٠٠٨ تنص المواد ٢٩، ٣٠، ٣١ تكوين المجالس التشريعية على المستوى القومي وحكومة الجنوب والولائي ونجد أن الأشخاص المستقلين تم حرمانهم من الترشيح في الدوائر ذات التمثيل النسبي، هذا يعد مخالفة دستورية للمادة ٣١ من الدستور الانتقالي والاتفاقية والتي أمنت على المادة في القانون الانتخابي دون تمييز في الرأي السياسي. وعليه نرى حرمان المستقلين، من الدخول في العملية الانتخابية حسب الدوائر الجغرافية دون الدوائر النسبية فيه انتهاك لحق دستوري يستوجب الطعن فقي هذا الشأن لانعدام المساواة المطلوبة دستورا. وتوافر التمييز حسب الرأي السياسي وهذا ما حرمه الدستور واتفاقية وعليه اخلص .

الأول: إلى أن ما اثي من بنود الاتفاقية ونصوص دستورية وقانونية، تؤكد عدم مشروعية انتخابات ١١/ ابريل/ ٢٠١٠م، وهي محل طعن دستوري لكثير من المخالفات القانوني المتمثلة في بنود الاتفاقية وخروج طرفيها في كثير من الالتزامات الواقعة على عاقلتهم، لأهداف سياسية ضيقة، ومكاسب ١اتية ضيقة، أدت إلى واد التحول الديمقراطي لانعدام العدالة والنزاهة وترسيخ آليات التحول الديمقراطي بمعيار الموالاة والحسبة لتوطيد الاحادية مما أدى لانعدام الحيادية والشفافية والمخالفات الدستورية والقانونية وينص البند ٦- ٥- ١٠ الجز (ج) الدين والدولة ص ١٤ تجنبا للشك لا يخضع أي شخص للتمييز من جانب الحكومة القومية أو الولائية أو المؤسسات أو مجموعة أشخاص على أساس الديانة أو معتقدات أخرى ومن باب العلم للكافة نلعم كيفية مجي المؤتمر الوطني وكيف كان امتداد للإنقاذ والإنقاذ كيف كانت امتدادا لنظام عقائدي أضحت قابضة بشموليتها ولمن والاها من خلال مؤسسات الدولة وأجهزتها وهيئاتها ولمحسوبيها بمفهوم عقائدي وحزبي ضيق أدى للإتيان بأجهزة ومؤسسات واليات ذات سلطات واسعة لتحقيق أهداف سياسية ضيقة وهكذا الحال للطرف الثاني الحركة الشعبية وهذا يتنافى نص البند ٦- ٥- ١٠ من الاتفاقية للجزء (ج) .

وبالتالي ارى أن الاتجاه نحو المحكمة الدستورية لإثارة كافة التجاوزات الدستورية التي صاحبت المرحلة الانتقالية والانتخابية معا وفقا ما ورد بصلب هذه المذكرة وفي ذلك واجبا وطنيا تحمه علينا واجباتنا الوطنية الواجب إتباعها والسعي في هذا الطريق يؤكد زهدنا في الأطماع السياسية الذاتية الضيقة ويؤكد سعينا لترسيخ المفاهيم الوطنية وترسيخ مبادئ العدالة والحق في التقاضي لإعلاء القيم والإنسانية والوطنية المتمثلة في التحول الديمقراطي.

ثانيا: هذه الاتفاقية وبتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠٠٤ اخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة علما بها في قراره رقم ١٥٤٧. وكذلك الاتحاد الأفريقي ومنظمات إقليمية تتمثل في جامعة الدول العربية ومنظمة الإيقاد وشركا الإيقاد وخرجت الاتفاقية لتحديد مدى التزام طرفيها ببنودها بالية رقابة، ونصت عليها لأجل التقدير والتقويم بصلب الاتفاقية سيمة بمفوضية التقدير والتقويم باعتبارها آلية لمتابعة تنفيذ اتفاقية السلام .

لقد نصت الاتفاقية بالبند ٢-١ والبند ٢-٤ لعملية الانتقال على الأتي:

يتم إنشاء مفوضية مستقلة للتقويم والتقدير خلال الفترة الانتقالية لمتابعة تنفيذ اتفاقية السلام وإجراء تقويم لأجل ترتيبات الوحدة التي وضعت وفقا لاتفاقية السلام .

تتكون مفوضية التقويم والتقدير من تمثيل متساو للحكومة ممثلة في المؤتمر الوطني والحركة الشعبية وبها لا يزيد عن ممثلين اثنين على التوالي من كل الفئات التالية:

أ/ الدول الأعضاء في الإيقاد

ب/ شركا الإيقاد

ج/ اية بلدان أو هيئات إقليمية أو دولية يتفق عليها الطرفان .

هذه المفوضية تعتبر أهم آلية لأجل التأكد من حيث التقويم والتقدير لأجل تنفيذ اتفاقية نيفاشا وهي ليست حصرية اللجوء إليها من قبل الطرفين مع الأخذ في الاعتبار أن تقيم وتقدير العملية الانتخابية من صميم أعمال هذه المفوضية وبالتالي القوى السياسية التي تأخذ موقفا قانونيا صارما تجاه العملية الانتخابية لعدم النزاهة والشفافية والمخالفة الدستورية الصريحة للدستور الانتقالي .

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره ١٥٧٤ بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠٠٤ قد اخذ علما بهذه الاتفاقية .

البند/ ٢-١/ج

البند ٢-١-أ الجزء (ب): عملية الانتقال من اتفاقية السلام الشامل يتم إنشاء آليات لمتابعة تنفيذ اتفاقية السلام .

البند ٢-٤ من الاتفاقية نيفاشا والبند ٢-٤-١ منها في الجزء الخاص بعملية الانتقال ينص على الأتي:

يتم إنشاء مفوضية مستقلة للتقويم والتقدير خلال الفترة الانتقالية لمتابعة تنفيذ اتفاقية السلام وإجراء تقييم منتصف الفترة لترتيبات الوحدة التي وضعت وفقا لاتفاقية السلام .

تشكل مفوضية التقييم والتقدير متساو الحكومة السودان والحركة الشعبية وما لا يزيد عن ممثلين اثنين على التوالي من كل الفئات التالية:

أ/ الدول الاعضاء في اللجنة الفرعية للهيئة الحكومية المشتركة للتنمية بشان السودان/ جيبوتي، ارتريا، إثيوبيا، كينيا، أوغندا) دول الإيقاد)

ب/ الدول الماقبة (ايطاليا – النرويج – انجلترا – أمريكيا) الدول المراقبة شركاء الإيقاد

ج/ وأية بلدان أو هيئات إقليمية أو دولية أخرى يتفق عليها الطرفان

تعمل الأطراف مع المفوضية خلال الفترة الانتقالية وجعل وحدة السودان جذابة لشعب جنوب السودان

الجزء (ج) الدين والدولة الفقرة ٦-٥-١٠ من الاتفاقية ص ١٤ تجنبا للشك، ولا يخضع أي شخص للتمييز من جانب الحكومة القومية أو الولائية أو المؤسسات، أو مجموعة أشخاص أو شخص على أساس الديانة أو معتقدات أخرى .

يعد خروجا عن بنود الاتفاقية حيث أن طرفي الاتفاق لم يلتزما ببنود (الاتفاقية الخاضعة لها الانتخابات وان اعتماد الانتخابات بهذا الفهم يعد خرقا للاتفاقية كما اعترف بذلك طرفها الحركة الشعبية ولم يعترف بكثير من مراحلها بل رماها بالتزوير وكذا الحال لطرف الأول المؤتمر الوطني، والذي رمى الطرف الثاني الحركة الشعبية بتزوير وعدم شفافية الانتخابات بالولايات الجنوبية ويعتبر خرقا واضحا يؤدي لانعدام الوحدة الجاذبة والطوعية وهذا، ينتقي بالأخذ بهذه الانتخابات ومما يستوجب على مفوضية التقويم والتقدير، والتدخل من خلال أعمالها والتي أوجبت عليها التقويم والتقدير، اللازم لترتيبات الوحدة .

وعليه أرى أن على القوى السياسية شمالية كانت أم جنوبية معينة باللجوء إلى المفوضية لتقويم وتقدير كل الخروقات القانوني والدستورية التي صاحبت العملية الانتخابية من قبل طرفي الاتفاقيات الحركة الشعبية والمؤتمر الوطني وفي ذلك تحصين لوحدة البلاد وتجنبها مزالق الفرقة والشتات .

الطيب أحمد محمد العباس

(الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل)

ملحق رقم (١٨)

مرشد الانتخابات العامة للحزب الاتحادي الديمقراطي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

الجهاز المركزي للانتخابات العامة

مرشد الانتخابات العامة

أولاً:- اللجنة العامة للانتخابات

التكوين:-

تتكون اللجنة العامة للانتخابات على النحو الآتي:-

١/ الهيئة القيادية للحزب.

٢/ اللجنة التنفيذية.

٣/ المشرفين السياسيين بالولايات.

٤/ المشرفين السياسيين بالعاصمة القومية.

٥/ ممثلين لأمانة المرأة وأمانة الشباب بما يعادل ٢٥٪ من عضوية اللجنة.

٦/ أمناء الأمانات المتخصصة.

٧/ ثلاثة أعضاء من رابطة المعلمين.

٨/ أعضاء يعينهم رئيس الحزب.

مهام اللجنة العامة:

١/ تتولى اللجنة مهمة قيادة العملية الانتخابية الكاملة للحزب.

٢/ تتولى إجازة التصور العام للعملية الانتخابية وتنزيله إلى الأجهزة الحزبية الأخرى.

٣/ تتولى إجازة التوصيات التي ترفع إليها من اللجنة الفنية.

٤/ تتولى تحديد مرشحي الحزب في الانتخابات العامة بتوقيع رئيسها.

٥/ تتبع اللجنة مباشرة للسيد رئيس الحزب ويرأس اجتماعاتها.

ثانياً:- اللجنة الفنية:-

التكوين:- تتكون اللجنة الفنية على النحو الآتي:-

١/ خمسة أعضاء من أهل الخبرة والدراية في إدارة العملية الانتخابية.

٢/ رؤساء اللجان المتخصصة.

مهام اللجنة الفنية:-

١/ يتولى التنسيق بين المقترحات والخطط التي تعدها اللجان المتخصصة في خطة موحدة ترفع للجنة العامة لإجازتها.

٢/ تتولى إنزال الخطط والبرامج المجازة للأجهزة الانتخابية للحزب في كل المستويات ومتابعة تنفيذها.

٣/ تتولى الإشراف المباشر على اللجان المتخصصة.

ثالثاً:- اللجان المتخصصة هي:-

لجنة البرامج والسياسات والإعلام.

لجنة الولايات.

لجنة العاصمة القومية.

لجنة الخارج.

اللجنة المالية.

اللجنة القانونية.

اللجنة الأمنية.

مهام وتكوين اللجان المتخصصة:-

مع مراعاة اختصاصات الأجهزة الحزبية القائمة يكون لكل لجنة المهام والاختصاصات التالية:

١/ تتكون اللجان المتخصصة من ٧ إلى ١٠ أشخاص من ذوي التخصص والخبرة في المجاب المعين.

٢/ يرأس كل لجنة منسق يتم تعيينه بواسطة اللجنة الفنية ويصبح عضواً باللجنة الفنية.

٣/ يقوم منسق اللجنة باختيار أعضاء لجنته ويكون مسئولاً عن حسن أدائهم.

٤/ ترفع اللجان تقاريرها وخططها إلى اللجنة الفنية لإجازتها ومن ثم رفعها للجنة العامة للانتخابات لإقرارها.

لجنة البرامج والسياسات والإعلام:-

التكوين:-

تتكون اللجنة من عشرة أعضاء يختارهم رئيس اللجنة من ذوي التخصص والخبرة والقدرة

بموافقة اللجنة العليا.

مهام اللجنة:-

١/ ينـاط بهـا تصـميم الـبرامج السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة للحـزب عـلى كافـة المستويات الانتخابية وتمليكها للمواطن مع مراعاة اختصاصات أجهزة الحزب القائمة.

٢/ مساعدة مرشحي الحزب في كافة المستويات لإعداد برامجهم الخاصة والتفصيلية التي تعالج القضايا الخاصة بكل مستوى.

٣/ يناط بها دراسة البدائل وتقديم الحلول في حالة وجود عقبات تعيق سير الانتخابات الحرة النزيهة.

٤/ تضـع البرنـامج الإعلامـي للحـزب مـن نـدوات سياسـية ولقـاءات جماهيريـة وتحديـد المتحدثين.

٥/ استغلال وسائل الإعلام القومي المستقلة لإيصال صوت الحزب لجماهير الناخبين.

٦/ إنشاء جهاز إعلامي متكامل للحزب لتبصر المواطنين بحقوقهم الانتخابيـة وحثهم على التسجيل والأداء بأصواتهم.

٧/ إعداد البرامج التي ترفع الروح المعنوية للجماهير.

٨/ إقامة الندوات السياسية والشعارات الحزبية الخاصة بالانتخابات.

٩/ تكون مسئولة عن إعداد برامج التدريب لمسئولي الانتخابات في كافة المستويات.

١٠/ تعد الكتيبات والنشرات والبرامج المصـورة وغيرهـا لتأهيـل الناخـب وإعـداده لـلأداء بصوته بالطريقة الصحيحة ولها في ذلك الاستفادة مما تقدمـه منظمات المجتمـع المدني مـن بـرامج ومساعدات.

لجنة الولايات:-

التكوين:- تتكون لجنة الولاية برئاسة المشرف السياسي أن وجد وفي حالـة عـدم وجـود مشرف يعين رئيس الحزب من يرأسها.

٢/ عشرة أعضاء تختارهم اللجنة العليا.

مهام لجنة الولايات:-

١/ تتبع لها اللجان الانتخابية في الولايات.

٢/ تكون هي الصلة بين اللجنة الفنية ولجان الانتخابات في الولايات.

٣/ تتلقى الاستفسارات والشكاوى مـن الولايـات وتحيلهـا إلى اللجنـة الفنيـة التي تحيلهـا

بدورها إلى اللجنة المتخصصة بعد دراستها وتقديم بدائل الحلول.

٤/ تشكل لجان فرعية بالولايات.

لجنة العاصمة القومية:-

الخصوصية العامة القومية فتكون لها لجنة خاصة بها تتبع رأساً اللجنة الفنية تكون مسئولة عن إدارة الانتخابات فيها وتنحصر عضويتها في المشرفين السياسيين بالعاصمة.

لجنة الخارج:-

تكون مهمتها خلق العلاقات مع منسوبي الحزب خارج السودان والاستفادة من خبراتهم وعلاقاتهم بتلك الدول.

٢/ الاطمئنان إلى تسجيلهم بالسجل الانتخابي وإمدادهم ببرامج وسياسات الحزب وإيصال وسائل التدريب إليهم.

٣/ جذب مساهماتهم المالية من خلال الاشتراكات والتبرعات.

اللجنة المالية:-

هي لجنة مالية خاصة بإدارة العملية الانتخابية:

١/ تستقطب وتجمع المال على المستوى القومي من الاشتراكات والتبرعات وهي التي تشرف على توزيعه وإنفاقه وتحديد أنصبة المستويات المختلفة بالتنسيق مع القطاع المالي.

٢/ تضع تقديراً لتكلفة العملية الانتخابية وتحدد مسئوليات لكل مستوى في تمويل تلك العملية.

اللجنة القانونية والإدارية:-

يناط بها دراسة كل القوانين بالعملية الانتخابية من دستور وقانون أحزاب وقانون الانتخابات والاتفاقيات وتوضيح كل المواد القانونية فيها وآليات تنفيذها والمعوقات التي تحول دون إجراء الانتخابات بالصورة الحرة النزيهة والتي تضمن شفافيتها وعدالتها كما تقوم بتقديم البدائل لتلك القوانين المعيبة أن وجدت.

٢/ تقسيم الدوائر الجغرافية وتحديد دوائر التمثيل النسبي وقائمة المرأة.

٣/ مرحلة التسجيل والطعون واعتماد السجل الانتخابي.

٤/ مراكز التصويت والصناديق الانتخابية والبطاقات والرموز الانتخابية الفرز وإعلان النتائج.

تكوين لجان فرعية في الولايات لمساعدتها في تنفيذ مهامها وكل الأمور الفنية التي تتصل بالعملية الانتخابية ورفع مقترحاتها بالخصوص إلى لجنة التنسيق متابعة ودراسة ما يصدر من

مفوضية الانتخابات بشأن العمليات الفنية للانتخابات والتنويه إلى العقبات والصعوبات وتقديم البدائل المناسبة لإخراج العملية الانتخابية بالصورة التي تحقق أهداف التحول الديمقراطي.

لجنة لاتصال مع المفوضية للانتخابات جزء أصيل من هذه اللجنة وحلقة الوصل الوحيدة مع مفوضية الانتخابات.

اللجنة الأمنية:

هي المسئولة عن تأمين العملية الانتخابية الحزبية من مرحلة ضمان تسجيل الناخبين وتوفير المساعدة لاستخراج الوثائق الثبوتية وضمان وصول الناخب للإدلاء بصوته وعدم التأثير عليه بالتهديد أو الترغيب.

الاطمئنان إلى تأمين البطاقات الانتخابية وصناديق الاقتراع وتأمين ممثلي الحزب على أن تشكل لجان فرعية في الولايات للقيام بمهامها الموكل لها تحت إشرافها المباشر.

رابعاً:- جهاز الانتخابات الولائي:

يقوم في كل ولاية جهاز انتخابي مماثل مع مراعاة خصوصية بعض الولايات يقوم الجهاز الولائي بالتنسيق مع الجهاز القومي من خلال اللجنة العليا على أن لا يتعارض مع ما هو وارد من اختصاصات لجنة الولايات.

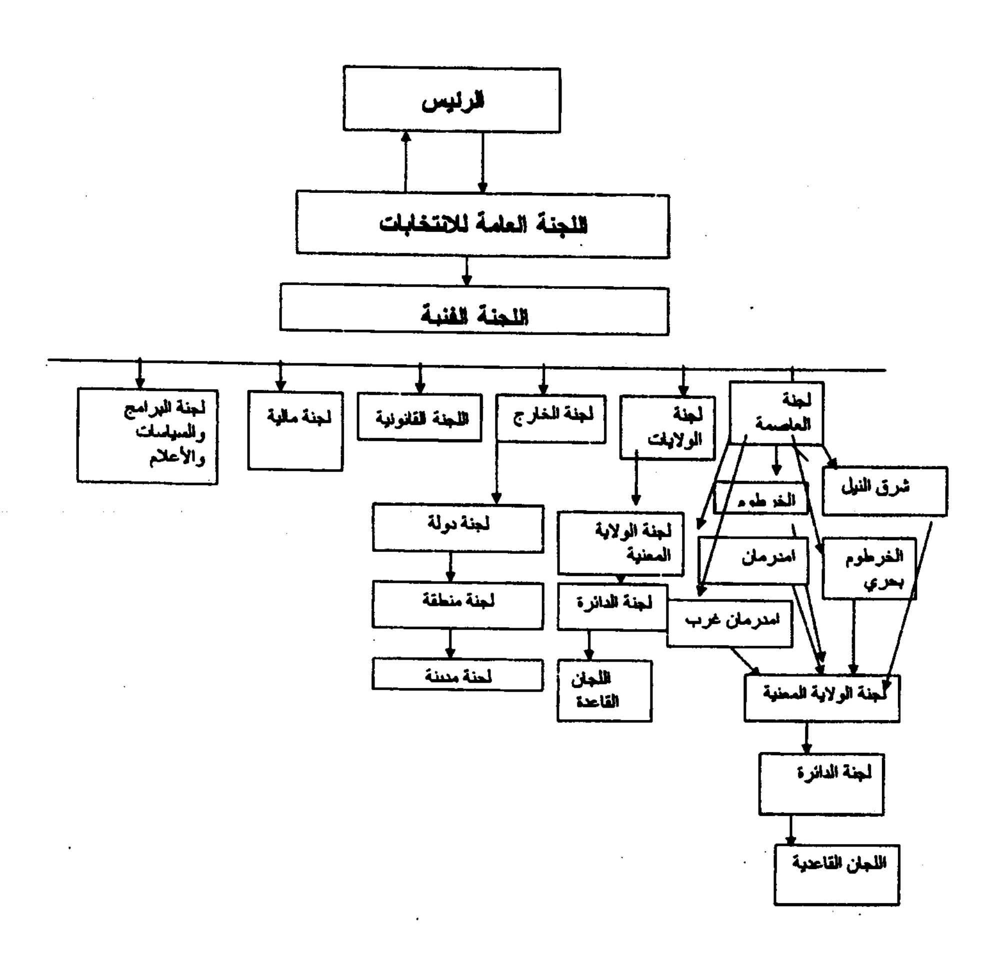
ميرغني عبد الرحمن الحاج سليمان	طه على البشير
رئيس القطاع السياسي بالإنابة	أمين القطاع السياسي
٢٠٠٩/٦/١٧	

بسم الله الرحمن الرحيم

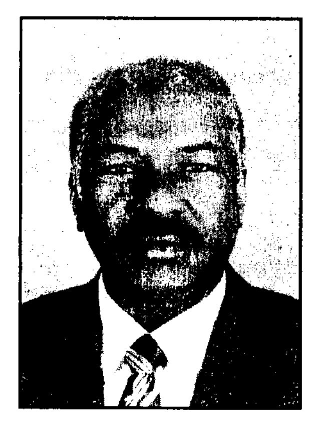
الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل

الجهاز المركزي للانتخابات العامة

مرشد الانتخابات العامة



نبذة عن المؤلف



* حاتم السر على سكينجو...من مواليد السودان عام ١٩٦٠م،تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة بالخرطوم وعمل بالمحاماة وواصل دراساته العليا فى القانون الدولى بالجامعات البريطانية.

* يعد من الرموز السياسية البارزة فى السودان،حيث عمل وزيراً فى حكومة الديمقراطية الثالثة بالسودان محافظاً لمديرية النيل حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٩م.كما تولى مناصب قيادية فى تنظيمات المعارضة السودانية بالمنفى،وفى صفوف الحزب الاتحادى الديمقراطى الذى قدمه مرشحاً لرئاسة الجمهورية فى الانتخابات السودانية الأخيرة.

* ساهم بصفته الإعلامية بالكتابة الصحفية فى العديد من الصحف السودانية والعربية وكانت موضوعاته ومقالاته تدور بتركيز شديد حول قضايا التحول الديمقراطى والحريات العامة وحقوق الإنسان.

* له العديد من الدراسات والأبحاث وأوراق العمل والمؤلفات التى شارك بها فى مؤتمرات وندوات داخل وخارج السودان،كما قام بإعداد مجموعة من الكتب حول التجمع الوطنى الديمقراطى والحزب الاتحادى الديمقراطى إبان توليه مسئولية الإشراف على الإعلام فيهما.

* صدر له من الكتب:«قضايا سودانية» و «الممارسة الديمقراطية فى الحزب الاتحادى الديمقراطى» وله تحت الطبع:« شهادتى لوجه الله والتاريخ» و «الاتحاديون الديمقراطيون..من نحن؟وماذا نريد؟».

الفهرس

الــواحة للطبــاعة

٠٠٢٠١٢٣١٩١٣٠١__٠٠٢٠٢٣٧٧١٨٤٢٦